٥٨ سلسلة اصدارات مركز العراق للدراسات

الثقافة السياسية للشعب العراقي

وأبرز تحولاتها



محمد صادق الهاشمي

الثقافة السياسيّة

للشعب العراقي

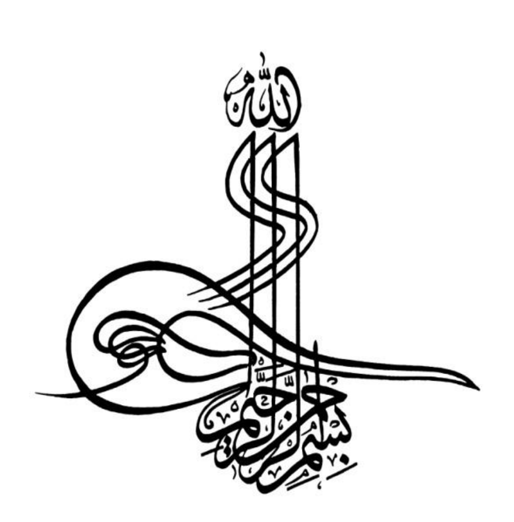
(وأبرز تحولاتها)

الثقافة السياسيّة
للشعب العراقي

(وأبرز تحولاتها)

تأليف

محمد صادق الهاشمي



هوية الكتاب

عنوان الكتاب: .... الثقافة السياسية للشعب العراقي

تأليف: .... محمد صادق الهاشمي

المطبعة: .... الساقي . بيروت

الناشر: .... مركز العراق للدراسات

تاريخ الإصدار: .... ٢٠١٣م . ١٤٣٤ هـ

عدد النسخ: .... ٣٠٠٠ نسخة

عدد الصفحات .... ٥١٦ صفحة

الإخراج والمتابعة الفنية: .... علي حسين مطر

شكر وتقدير

الى الاخوة والاساتذة الذين ساهموا بتدقيق وتحقيق هذا الكتاب وتقييمه وتقويمه ليبرز بصورته النهائية متناً وفكرةً. كل من السيد علي الهاشمي، والشيخ جمعة العطواني، والدكتور فلاح العنزي، والدكتور اسامة السعيدي، والاستاذ عباس النوري. لهم بالغ شكري وتقديري.

محمد صادق الهاشمي

تعليق على كتاب
الثقافة السياسية للشعب العراقي

للمؤلف الاستاذ: محمد صادق الهاشمي

دراسة مهمة ودقيقة لمسارات التحول في الثقافة السياسية العراقية الى جانب قراءتها الموضوعية للجانب التاريخي لتلك الثقافة وما شهدته من مخرجات على الواقع العراقي اليوم.

ان توثيق احداث وتطورات المرحلة الراهنة خطوة حصيفة من قبل المؤلف حتى لا يترك المجال للاخر ان يسوق افكاراً واحداثاً واقصد الباحثين غير العراقيين وهذا ما وجدناه في بعض الدراسات غير الموفقة من الكتّاب المصريين واللبنانيين.

بأمانة فإننا كباحثين وحملة رسالة اكاديمية بحاجة الى هكذا دراسات لتعمق الفهم وتصحح المسلمات التي كانت ولا تزال مسيطرة على مدركات الكثير من فئات المجتمع.

ان الجرأة في الخوض في الافكار وتفكيك الاراء دون استحياء ساهم في ان تتكامل هذه الدراسة.

ان التشريح الدقيق الذي تبنّاه المؤلف في دراسة المجتمع العراقي ساهم في ان يصل الى نهايات ونتائج سليمة ومنطقية.

اخيراً جاءت الخاتمة جامعة شاملة متكاملة لتوصيات قيّمة يمكن أن تسعف صنّاع القرار في إدارة الدولة للمرحلة المقبلة.

وانصح بان يدرج الكتاب في مكتبات الجامعات والمعاهد العراقية لتحقيق اقصى فائدة ممكنة للطلبة والباحثين المهتمين بهذا الشأن.

د. اسامة مرتضى باقر
استاذ مساعد/ كلية العلوم السياسية
الجامعة المستنصرية

الفصل الأول

أسس الثقافة السياسية في العراق وخصائصها

١ ـ الطائفية والقبلية.

أ) الطائفية.

ب) القبلية.

٢ ـ القومية والمذهبية.

٣ ـ التسلط والاقتدار.

أ) عند السنة.

ب) عند الشيعة.

٤ ـ العنف السياسي.

٥ ـ الفساد السياسي.

٦ ـ الثقافة السياسية العلمانية.

٧ ـ سائر أسس الثقافة السياسية في العراق وخصائصها.

مقدمة

لايمكن أنْ نحدد ثقافةً سياسيةً واحدةً للمجتمع العراقي، أو حتى للطبقة السياسية في الأعم الأغلب، بحكم طبيعة التراكمات الثقافية المجتمعية المختلفة التي أفرزتها المراحل السياسية في العراق منذ تأسيس الدولة العراقية، بل قبل ذلك بعقود عديدة.

إذ أفرزت هذه المعطيات السياسية أكثر من ثقافةٍ في المجتمع العراقي؛ لأنَّ أنظمة الحكم في العراق أُسست على ركائز طبقةٍ حاكمة وأخرى محكومة، بمعنى آخر: غالبية محكومة ومقهورة، وأقلية حاكمة متجبرة ومتسلطة، ولهذا تكوّنت لكلّ طبقة ثقافة خاصّة، فالطبقة السنية لها مزايا وخصائص في ثقافتها السياسية بحكم أنّها هي الحاكمة للعراق قبل وبعد تأسيس الدولة العراقية الحديثة، فهي لذلك تختلف عن ثقافة المجتمع الشيعي في العراق الذي أخذ دور المعارض للانظمة الحاكمة بسبب التهميش والاقصاء المتعمد الذي مورس ضدّه طيلة تلك العقود ، فتكوّنت له ثقافةٌ سياسيةٌ خاصّة به بناءاً على تلك المعطيات والخلفيات.

أمّا الكرد؛ فهم يمتلكون ثقافةً تختلف كثيراً عن كلا المكوّنين الشيعي والسني، على الرغم من اشتراكهم في الثقافة السياسية الشيعية بحكم التهميش

والاقصاء والدماء التي تجعل ثمّة اشتراكاً بينهما، لكن تبقى الخصوصيات الجيوسياسية والقبلية وطبيعة التعاطي مع الغرب تجعلهم يختلفون كثيراً عن ثقافة المكوّنين الشيعي والسني. وهكذا الحال في بقية الاقليات الاجتماعية الأخرى، بناءً على المعطيات السياسية نفسها والتي تعاملت معها الأنظمة السياسية التي حكمت العراق، فضلاً عن الخصوصيات الأخرى. ولكن هذا لايعني عدم وجود مشتركات بين هذه المكوّنات الاجتماعية؛ بل هي تضم الكثير منها بحكم الانتماء إلى الوطن، وبحكم العادات الاجتماعية الجامعة والعابرة للانتماء الطائفي، وبحكم الاختلاط الواسع بينها، وسنشير الى ذلك في الفصول القادمة؛ ولهذا قلنا على الأعم وليس مطلقاً.

ولابدَّ من الحديث عن كل شريحةٍ من المجتمع العراقي بناءً على تلك الخلفيات السياسية.

١ ـ الطائفية والقبلية

أ) الطائفية:

١ ـ الجانب الطائفي في ثقافة المكوّن السني:

أبرز خصائص الثقافة السياسية المتعلقة بالمكوّن السني في العراق هي:

أوّلاً: تمسّكهم عبر القرن العشرين وقبله بالحكم والسلطة؛ لأنَّ السنة في العراق ـ بوصفهم طائفة ـ وقعوا تحت ظل **الشعور السلطوي**؛ إذ أنّهم وجدوا العراق محكوماً للامبراطورية العثمانية التي ينتمون اليها مذهبياً خلال أربعة قرون، ثم حكموا العراق خلال الامبراطورية البريطانية من عام ١٩٢٠م إلى عام ١٩٥٨م، ثم أتت حكومات سنية بعد زوال الملكية هي حكومة عبد السلام عارف، وعبد الرحمن عارف، والبكر، وصدام حسين، هذه المدة الطويلة التي جعلت السُنّة في العراق يمارسون الحكم والسلطة ولدَّ لدى هذه الطائفة ثقافةً سياسيةً مفادها: إنّهم أولى بالحكم من غيرهم، وأنّهم أهل العراق الحقيقيّون[١].

مع أنَّ العقدة الحقيقية في العراق تشير إلى **أنَّ قوة وصلابة الهوية العراقية تعتمد بالدرجة الأساسيّة على تفصيلها من قبل واضعي** الأيدي على إدارة

---

(١) نجد لهذا المعنى إشارات واضحة لدى العديد في المؤلفين الذين أرخوا وتخصصوا بعلم الاجتماع السياسي العراقي أمثال لونكرك والوردي والنفيسي وبطاطو وآخرين. كما ستتم الاشاره تفصيلياً إلى مصادرهم.

شؤون البلاد وإدارة شؤون المجتمع العراقي، فالمجتمع تتفكك هويته الوطنية بتفكك سياسة الدولة، وتنصهر الهوية بكتلة موحدة قوية إذا ما رعت الحكومات كيفية تعزير الهوية وزيادة صلابتها(١).

ثانياً: لدى شريحة من أبناء المكوّن السني ثقافة مفادها: «أنّهم الطائفة العربية، وهم امتداد العالم العربي في العراق، وأنَّ المكوّنات الأخرى في العراق ليست بعربية»؛ فالشيعة في العراق صفويون (ايرانيون)(٢) كما يدّعي القوميون، والأمر واضح، في المكوّن الكردي والتركمان والارمن، لذا، يرون أنفسهم وحدهم الطائفة التي تستحق أنْ تحكم العراق؛ لأنّهم المكوّن العربي الوحيد في العراق العربي، وما عداهم طارئ على هوية العراق العربية، هذا ما يمكن أنْ نفهمه من خطاباتهم وتصريحاتهم منذ زمن طويل وأخيراً تصريح حارث الضاري(٣).

ثالثاً: المكوّن السني لديه ثقافةٌ طائفيةٌ أيضا وهي **ولاؤه للحاكم السني**، وهذه الثقافة قد يكون لها جذرٌ عقائديٌ تاريخي، لعله وليد التجارب والظروف، وهذا معروف تاريخياً؛ إذ أنَّ الواقع السياسي دلَّ بقوة ووضوح على طبيعة تعامل هذا المكوّن النابعة من ثقافته السياسية، وحدد كيف يفكرون، وكيف يتعاملون عقائديا في هذا المجال(٤). أمّا الشيعه فيغلب عليهم عدم الطاعة للحاكم إلّا ضمن شروط، من هنا نجد أنَّ المسز بيل تتحدث بانفعال شديد ضدَّ الشيعة قائلة: «أمّا أنا شخصياً فابتهج وأفرح أنْ أرى الشيعة الأعراب

---

(١) سليم مطر، الذات الجريحة، ص ٣٥١.

(٢) حسن العلوي، الشيعة والدولة القومية في العراق ١٩١٤ - ١٩٩٠، ص ٧٣.

(٣) لقاء لحارث الضاري، قناة الجزيرة - برنامج الاتجاه المعاكس، ٢٠٠٤/٧/٢.

(٤) أحمد الكاتب، السنة والشيعة وحدة الدين وخلاف التاريخ والسياسة، ص١٣٣.

يقعون في مأزق حرجٍ؛ فإنّهم من أصعب الناس مزاجاً وعناداً في البلاد»[١].

رابعاً: من ثقافة المكوّن السني السياسية طائفياً، أنَّ الحكم لديهم يعتمد الفردية والشمولية والدكتاتورية؛ لأنّهم مارسوا هذه التجربة قروناً، فهم أقرب إلى الشمولية التي يصطلح عليها (التوتاليتارية)، ولاسيما العرب في العراق، وفي العالم العربي، لم يعيشوا أيَّ مرحلةٍ معتد بها في ممارسة الحكم على أساس دستورٍ عادل، وديمقراطية تنصف جميع المكوّنات، وبفعل تسلمهم إدارة الحكم في العراق زمناً طويلاً أبرزَ لديهم ميلاً نحو الحكم الفردي الأقرب إلى الحكم القبلي، أو أنَّ هذه الطائفة يجب أنْ تحكم عبر المركزية والحكم الفردي؛ كي تستطيع إدارة البلاد، وقد تمكّنت من ذلك قروناً، لذا، رسخ لديهم هذا المنهج السياسي، وهذه الثقافة السياسيّة، وأنّ هذا الفرد في غالب الأمور يعتمد على حاشية محددة أو منظمة سرية خاصّة من أبناء منطقته، أو المقربين منه أو أبناء عمومته فيعيثون في الأرض فسادا[٢].

خامساً: من خصائص المكوّن السني عدم الاندماج في المكوّنات الأخرى، وهو ناتجٌ عن ميول الحكام نحو المنهج الطائفي؛ لأنّهم تعاملوا معها اجتماعياً كما يحدده علم (الاجتماع السياسي) بروح استعلائية على مبدأ الحاكم والمحكوم، وقسّموا المواطنين في العراق إلى مواطن من الدرجة الأولى، والدرجه الثانية، وهذا ما انعكس للأسف على موضوع المواطنة والجنسية وحق امتلاكها، وبين المواطن الذي يحمل الجنسية العثمانية وغيرها، وأنَّ ولاء المجتمع السني للحكومات السُنيّة التي مثلتهم وجعلتهم مكوّناً معزولاً، وتحمّلوا

(١) عبد اللّه النفيس، دور الشيعة في تطور العراق السياسي الحديث، ص ١٦.

(٢) حسن العلوي، العراق دولة المنظمة السرية، ص ٩٥. وطالب الحسن، حكومة القرية، ج ١، ص ٢١١.

بسبب ذلك مسؤوليات هذه الأنظمة، وتركت عليهم نظرة من قبل المكوّنات الأخرى أدت إلى تعميق عزلتهم[1]، أي أنَّ هناك ثقافةً متبادلة في الفهم «هي أنّ المكوّنات الأخرى تنظر إلى المكوّن السني ـ للأسباب التي ذكرناها ـ أنّه يعيش حال الإستعلاء»، ويذهب بعض الباحثين إلى أنَّ لدى قسمٍ من المكوّن السني هذه الثقافة بعمق، وربما عاشها بلا شعور، وبسبب امتلاكه السلطة فعلاً.

سادساً: ومن ثقافة المكوّن السُني وبحسب المتابعة الميدانية، نجد أنّ هذا المكوّن الحكومي **السياسي أقرب إلى العلمانية منه إلى السياسة الإسلامية**، وحتى داخل المكوّن الاجتماعي السياسي السني في تركيبته الاجتماعية لانجد إلّا أحزاباً سياسيةً علمانيةً، ولم نلحظ في تاريخه القريب وجود أحزاب إسلامية عريقة معروفة، بل حتى «حزب الأخوان المسلمين» الذي انتشر على ربوع العالم السُني العربي «وحزب التحرير» الذي أُسس على يد النبهان في الأردن، لم يكن لهذه الأحزاب وجود مهمٌّ في العراق، وفي هذا الوسط، وخلال القرن العشرين نتج عنها الحزب الاسلامي الذي يعد تاريخياً أضعف الأحزاب الإسلامية السنية في العقد الأخير، فاستطاع الحزب العلماني القومي «حزب البعث» أنْ يختزل المكوّن السني به، فتحولت الطائفة السنية في كل ثقافتها السياسية إلى ثقافة تُستَمد من ثقافة وايديولوجيات حزب البعث العربي!!.

لا يُنكر أنّ للمكوّن السني في العراق ثقافةً إسلاميةً سياسية، لكنه لم يتمكن من تحويلها إلى أنْ تكون ثقافة الدولة أو الحكومة أو ثقافة مقننة في شكل تنظيم سني سياسي مهيمن له أثرٌ في الميدان، وينهض على رؤية فقهيةٍ واضحة.

---

(١) عدنان ياسين، الأمن الانساني والمتغيرات المجتمعية في العراق (تحليل سوسولوجي)، ص ١٢٦.

٢ ـ الجانب الطائفي في ثقافة المكوّن الشيعي:

أبرز خصائص الثقافة السياسية المتعلّقة بالشيعة في العراق هي:

أولاً: إنّ حصول الوعي السياسيّ لديهم جاء متأخراً، والدليل على ذلك أنّهم في ثورة العشرين تحملوا المسؤولية الكبرى، واعطوا الدماء وقاتلوا، شعباً وحوزةً إلّا أنّهم لم يستفيدوا من هذا الجهد في الوصول إلى جني ثمارٍ سياسية، بل انتهى الأمر إلى أنْ تتشكل الحكومة السُنية بزعامة النقيب، في الوقت الذي كانت فيه المحافظات الشيعية تجاهد الاحتلال البريطاني، وانتهى الأمر بقرار الحكومة الملكية زمن عبد المحسن السعدون تسفير المراجع والعلماء الذين قادوا الثورة ضدَّ الانكليز، كالسيد أبي الحسن الاصفهاني، والشيخ حسين النائيني، والشيخ جواد الخالصي، وآخرين[1]، فالشيعة تاريخياً لوحظ أنّهم غير متمسكين بالسلطة، إلا بعد أثر الوعي السياسي المتأخر الذي تولد بعد ثورة الامام الخميني قدس سره، في ايران، فقد أوجد نهضةً ووعياً وثقافةً سياسيةً عن الدولة والحكومة، وبعد ما عانوه من سياسة التهميش الطائفية التي مارستها الأنظمة الطائفية السنية من قتل وتشريد واعدام للمراجع والعلماء.

نعم، في مراحل متقدمة تاريخياً نجد تجارب متعددة أمثال الدولة الصفوية في إيران، ودولة الحمدانيين في حلب، والفاطمية في مصر، وبعض الدول التي قامت في شمال أفريقيا، وبهذا يمكن أنْ نعتبر الوعي السياسي لدى الشيعة بخصوص الحكم ليس متاخراً، بل متقدّماً على أهل السنة، إلّا أننا نلحظ أنَّ هذه النماذج من الدول أغلبها لم يكن لفقهاء الشيعة فيها من دور يذكر، ومنها كان دموياً بامتياز، فلا كثير ينفع في جعله جزءاً من التاريخ

---

(١) عبد الرزاق الحسني، تاريخ العراق السياسي، ج٢، ص٢١.

الشيعي السياسي في الوقت الذي نعني بالوعي السياسي الشيعي «هو الوعي والتجربة والممارسة المستندة الى نوع من إشراف أو سلطة المراجع والفقهاء».

نحن نتحدث عن التجارب المعاصرة، وهذه التجارب لاتصالها بالواقع الشيعي الراهن هي التي بلورت بعض جوانب الفكر السياسي لدى الشيعة وعلى راسها تجربة الامام الخميني، فإنّ وجود نظرية في الفقه الشيعي تؤمن بأنَّ التكليف في زمن الغيبة، هو التقية، وأنّ وظيفة الناس أنْ يكونوا أحلاس بيوتهم رافعين شعاراً مفاده: (الزم بيتك وكُن حلساً من أحلاسه، وأسكن ما سكن الليل والنهار)، حتّى جاء الإمام الخميني وفعلّ نظرية ولاية الفقيه التي تؤمن بأنّ واجب الفقيه في زمن الغيبة هو كواجب الأنبياء، فقال: (... سلام متتال على علي بن أبي طالب الذي قارع الجلاّدين المتلبّسين بلباس الإسلام، والمتظاهرين بالقدسية، فلم يكّل ولم يهن، والسلام على الحسين الذي أنتفض بوجه غاصبي الخلافة... وأوصل لنا صرخة «**هيهات منّا الذّلة**» الى أسماع طلاب الحقيقة[1].

ثانياً: كما أنَّ الطائفة الشيعية تمتلك ثقافة تعايش، وهي أكثر استيعاباً للآخرين؛لأنّها تشمل قوميات عدة: من الكرد الفيلية، ومن الشيعة التركمان، ومن الشيعة العرب.

ويوجد العديد من الكتب التي تحدث بها العلماء الشيعة عن ثقافتهم السياسية الشيعية المبنية على الوطنية واستيعاب الجميع في خيمة وطنية واحدة، وأنْ تكون مصالح البلاد ووحدته هي العليا[2]، وقد أثبت الشيعة ذلك عملياً،

---

(١) صحيفة الامام ٧٧: ٢٠ يوم ١ / ذوالحجّة / ١٤٠٦.

(٢) وهذا ما وجدناه في خطابات المراجع الذين ناضلوا ضدّ الطائفية مثل الشيخ كاشف الغطاء والسيد محسن الحكيم وخطابات الشهيد الصدر الأول والسيد محمد باقر الحكيم - دراسه الخطاب السياسي الشيعي العراقي الوحدوي - محمد صادق الهاشمي ٢٠٠٧ ص ٤٢.

وقاتلوا لأجل هذه المبادئ ضدَّ الانكليز، ومن ذلك المنطلق وقفوا الى جانب العثمانيين الذين اضطهدوهم قروناً في الوقت الذي وقف سُنّة العراق ضدَّ الدولة العثمانية التي كانت تحتضنهم ونصروا البريطانيين.

ثالثاً: الولاء السياسي لشيعة العراق يكون للحاكم العادل؛ وقد أكّدوا في العديد من المناسبات، والكثير من المواقف السياسية ومراحل النضال الشيعي ضدّ الطائفية أنّهم مع الحاكم العادل والعجيب ـ مع كل ما لاقوه من ظلم طائفي سياسي ـ أنّهم لم يردّوا بالمثل؛ بل كانت مطالبهم وحدويةً للغاية، ويشهد لهذا كلامُ السيد محسن الحكيم الذي أجاب طاهر يحيى رئيس وزراء عبد السلام عارف ومبعوثه إليه أجابه قائلاً: (إنّهم كشيعة لايريدون حاكماً شيعياً، بل يريدون حاكماً عادلاً سنياً كان أم شيعياً)[١].

وقال الإمام السيد محسن الحكيم لرئيس الوزراء طاهر يحيى الذي زاره في الكوفة قائلاً: (إذ من واجب الحكومة أنْ تنظر إلى مختلف طبقات الشعب بنظرةٍ واحدة، دون تمييز أو تفريق بين قومياتهم أو مذاهبهم، ويؤسفني أنْ أرى الآن فجوة بين الشيعة والحكومة... وأنا لا أرغب أنْ أذكر لكم إلّا ما فيه صلاحي وصلاح أبناء شعبي على اختلاف أنواعهم، ولا فرق عندي بين عربي وكردي وتركي، فكلهم أخواني وأولادي)[٢].

ومن خلال مراجعتنا لتاريخ النضال الشيعي خلال القرن العشرين لم نجد أيّ ولاء للحاكم على أسسٍ مذهبية، بل كان على أسس العدالة؛ لأنّ ثقافة الطائفة متأثرة بموقف المرجعية، وبموقف المشروطة في ايران إلى حدٍ ما، وهذا ما نجده

---

(١) حسن العلوي، مصدر سابق، ص ٣٥٣. وعامر الحلو، تاريخ الحركة الإسلامية في العراق، ص٤٣.

(٢) مجلة الإيمان النجفية، آذار عام ١٩٦٤.

حتى في بيانات السيد السيستاني التي عالج بها أحداث العراق بعد ٢٠٠٣[١].

رابعاً: أثبت الشيعة تاريخياً في ثقافتهم السياسية بوصفهم مكوّناً عراقياً كبيراً، أنّهم يناضلون **دوماً من أجل وجود الحكومة العادلة**، ومنع الدكتاتورية، وكان أبرز ما تم تسجيله تاريخياً هو نضال الشيعة لأجل ترسيخ نظام (المشروطة) ردّاً على الدكتاتورية المتبعة من قبل الحاكم الإيراني، والانتقال بالبلاد إلى أسس برلمانية ورقابة شعبية ودينية، ومن الطبيعي أنْ يتأثر شيعة العراق المنقادون عقائديا للمرجعية بهذا الاتجاه آنذاك، مضافاً إلى أنّ أبرز المراجع الذين أيّدوا المشروطة كانوا في النجف الاشرف، وعلى رأسهم الشيخ كاظم الخرساني، والشيخ حسين النائيني[٢].

وبعد قيام الثورة الإسلامية في إيران أيضاً مارس الشيعة الحكم على أسس الديمقراطية في إيران، وكان الدستور الذي أقرّته الجمهورية الإسلامية الإيرانية ديمقراطيا بكل وضوح، إلّا أنّه يبني أسسه على الاسلام[٣]، وانعكس ذلك على تجربة الشيعة السياسية في العراق بعد عام ٢٠٠٣م، فقد كان شيعة العراق أشد إصراراً على ان يكون نظام الحكم في العراق قائماعلى أسس الدستور، الذي يعطي المؤسسات الدستورية حقَّ الرقابة على كلِّ مفاصل الدولة، ويُشرك جميع مكوّنات الشعب العراقي في إدراة الدولة على قاعدة: (لكل ذي حق حقه)، وعلى أسس الانتخابات، ويصون البلاد من الانقلابات والمؤامرات. ويمنع الانفراد والاستبداد لأيِّ شخصٍ أو حزبٍ أو طائفة.

---

(١) حامد الخفاف، النصوص الصادرة عن سماحة السيد السيستاني في المسألة العراقية، ص ٩٨ - ١١٧.

(٢) حسن شبر، التحرك الإسلامي، (١٩٠٠ - ١٠٥٧) ص ٣٧.

(٣) الدكتور صلاح عبد الرزاق، الاسلاميون والديمقراطيه، نشر مركز العراق للدراسات، ص٦٧.

خامساً: الطائفة الشيعية أكثر قابلية للإندماج في المكوّنات الأخرى؛ لعدم وجود تاريخ يتحدث عن الخلافات مع المكوّنات الأخرى، فهم مع الكرد أشد تقارباً وتواصلاً؛ لما عاناه كلاهما من الظلم القومي، وهكذا مع التركمان، مما جعلهم مؤهلين لمدّ الصلات وجسور العلاقات مع باقي المكوّنات أكثر من المكوّن السني.

سادساً: إنّ أغلب تاريخ الشيعة السياسي وثقافتهم مبنيّ على أسس دينية ابتداءً من ثورة العشرين التي قادتها المرجعية الدينية، وقد تأسست (٥) أحزاب مطلع القرن العشرين كلها كانت اسلامية، وربما كان تأسيسها بأمر المرجعية[١].

ومضافاً إلى نضالهم ضدّ الاستكبار ثم ضدّ الطائفية، زمن السيد محسن الحكيم ووصولاً إلى نضال الشيعة ضدَّ البعث العفلقي، فإنَّ نضال وتحرك الشيعة سياسياً قد تم تأسيسه وتحركه انطلاقاً من الفكر والتحرك الديني، ونلفت النظر إلى أنَّ الأحزاب الشيعية التي تأسست عبر القرن العشرين ولغاية تاريخنا الراهن هي احزاب اسلامية[٢].

وليس فقط الأحزاب التي تأسست مطلع القرن العشرين كما يدعي البعض؛ فإنّه في مطلع القرن العشرين أَثر المقاومة الإسلامية الوطنية التي أبدتها الحوزة العلمية في النجف الأشرف، وعموم العراق، ظهرت عدة أحزابٍ إسلامية منها ما كان برعاية المرجعية، ثم في العقد الثالث من القرن العشرين تأسست عدّة أحزاب، وحركات، وقوى كحزب الدعوة الإسلامية، والشباب

---

(١) حسن شبر، مصدر سابق، ص ٤٣.

(٢) حسن شبر - العمل الحزبي في العراق، ص٤٠٠ - ٤٣٠. انظر محمد صادق الهاشمي، موجز تاريخ الأحزاب العراقية، ١٩٠٨ - ٢٠٠٨.

المسلم، وتوالى نشوء الحركات في عقودٍ لاحقه كالمجلس الأعلى، وبدر، وهي الأخرى حركات إسلامية استمدت منهجها من حركة المرجعية الدينية.

إذن، الطائفة الشيعية في ثقافتها الطائفية السياسية وجدت نفسها تتحرك على أسس دينية ووجدت نفسها بعيداً عن الخط العلماني، إلا من جندته الحكومات العراقية بالقوة، أو الإغراء، أو بأي أسلوب آخر، أو بعض الشخصيات التي اندك عملها وتأثيرها ونشاطها ضمن الخط العلماني والقومي واليساري، الذي غزا العراق بعد نشوء الدولة القومية عام ١٩٢١ وصولاً الى الخط الماركسي وحزب البعث.

ب) القبلية:

في المقدّمة نجد أنَّ الحياة العراقية السياسية بدرجة عالية منها تمتاز بأنّها حياة قبلية، وقد كان للقبلية دور مهم في بناء وتوجيه المسيرة السياسية، «**وقد سيطر الدور القبلي زمناً طويلاً على الثقافة السياسية، وحتى على الواقع السياسي العراقي**»، ولهذا أسباب عديدة:

منها: إنّ مرحلة الدولة العثمانية كانت ضعيفة مما سبب نشوء التحالفات القبلية (والاتحادات القبلية). على تفصيل يأتي ذكره في الفصل الثالث.

ومنها: أنَّ العراق من الجهة الغربية كانت أبوابه مفتوحة على الجزيرة العربية، وهذا سبب للتداخل القبلي، والتلاقح الفكري بين القبائل العراقية وقبائل الجزيرة العربية المشبعة جداً بالروح القبلية، ومن الأدلة على قوة المنهج القبلي في الجزيرة: نجد أنّ أبرز حكام الدول العربية هم من قبائل كبيرة من آل سعود وآل نهيان، وآل خليفة وآل الصباح وغيرهم.

وفي هذا التلاقح ميّز بعض علماء الاجتماع بين القبائل العراقية في المناطق الغربية العراقية المتأثرة بالمنهج القبلي البدوي، وبين قبائل الوسط والجنوب، إذ نجد ثمةَ اختلافاً في الطبائع والسلوك والعادات.

من هنا نجد أنّ القبيلة السنية وجدت نفسها ووجودها وثقافتها متأثرة بثقافتين الأولى وافدة تاريخياً بسبب انفتاحها على قبائل مجاورة، وأخرى بسبب تراكم ثقافة الحكومة منذ زمن الدولة العثمانية إلى زمن الجمهوريات مروراً بالعهد الملكي، ويمكن القول بوجود خصائص في القبيلة السنية العراقية وهي:

أ) إنّ القبائل السنية لا تمتلك تاريخاً جهادياً ضدَّ الاحتلال البريطاني، إلا شيئاً يسيراً ومحدوداً في وقت متأخر عن التاريخ الجهادي الشيعي، وعلى أثر الفتاوى التي صدرت عن مراجع الشيعة[1]. وقد فسّر المعنيون بالتاريخ السياسي هذا الموقف تفسيراً يدخل في قلب الاعتقاد السياسي للقبيلة السنية الذي هو: «نظرية الاستقواء القبلية بالغرب التي عمّت العالم العربي في مطلع القرن العشرين والذي قبله»، ومفادها: إنَّ بعض القبائل البارزة في العالم العربي إستعانت خلال القرن التاسع عشر والقرن العشرين بالغرب، وسهلت له الدخول إلى المنطقة، وسلّمته البلاد والعباد ومكنتهم من الثروات التي هي ملك الشعوب، مقابل أنْ تقدّم لهم هذه الدول الإسناد والقوّة ضدّ القبائل الأخرى، ليكونوا رؤساء وزعماء وملوكاً.

فعلى سبيل المثال: (في الكويت توجد أسرة آل الصباح التي حكمت الكويت بسبب قربها من البريطانيين؛ ولأنّهم حين غزو بريطانيا للعراق امتنعوا من أنْ يقاوموا البريطانيين»[2].

(١) حسن الأسدي، ثورة النجف، ص١٥٦.

(٢) عبد الحليم الرهيمي، تاريخ التحرك الاسلامي في العراق، (١٩٠٠ - ١٩٢٤)، ص١٦٥.

الأمر نفسه حصل في السعودية لقبيلة آل سعود، وهكذا في الإمارات، وآل خليفة في البحرين، وآل نهيان، وغيرهم من الأمراء الذين تعاملوا بوصفهم قبائل وضعت كامل خدماتها وولائها للغرب، ومكّنهم هذا التعامل من أنْ يكونوا حكاماً وأمراء، ولهم دورٌ مهم، هذا الشعور والمنهج (الاستقواء) انعكس على الثقافة السياسية للقبيلة السنية في العراق، خصوصاً أنْ هناك قبائل تمتد جغرافياً من العراق إلى دول عربية مثل شمّر التي تمتد من العراق، إلى السعودية، وعنزة، وربيعة وعشرات القبائل حالياً، علماً أنّ المكوّن السني العراقي شافعي المذهب وهو أقرب المذاهب السنية بتكوينه العقائدي تقريباً من المذهب الشيعي، باستثناء الطبقة الحاكمة التي تأدلجت (بأديولجية سياسية) إثر استصحابها للموروث السياسي التركي.

أمّا في القرن السابع عشر إمتداداً الى القرن التاسع عشر فقد كانت القبائل السنية غير مستقرة، بل تهاجر من دولةٍ إلى أخرى في ظلِّ الدولة العثمانية مما أنتج هذا التداخل والتلاقح الثقافي[1].

أمّا العشائر الشيعية فإنَّ أغلب المصادر التاريخية تؤكّد دورهم في الجهاد خلال ثورة العشرين ضدّ الاحتلال البريطاني، وحتى العثماني، ولم يؤمنوا بفكرة «الاستقواء بالاجنبي»؛ لأنّ حركة المرجعية فرضت وجودها الحركي السياسي على الطائفة، وعلى القبائل الشيعية، ويكفي دليلاً على ذلك أنّ ثورة العشرين كان عمادها شعلان أبو الجون من عشائر السماوة، وعبد الواحد

(١) عباس العزاوي؛ تاريخ العراق بين احتلالين، ج ٨ (طهران، منشورات الشريف الرضي) ج ٣ ص ٣٢٥. أنظر حول نفس الموضوع، الدكتور عبد العزيز سليمان نوار، تاريخ العراق الحديث من نهاية حكم داود باشا الى نهاية حكم مدحت باشا (القاهرة، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، ١٩٦٨)، ص ٣٢٧ - ٣٣٠.

السكر شيخ آل فتله، وثورات عشائر النجف الأشرف هي الأخرى تصحّ دليلاً على هذا الأمر[1].

فالعشائر متأثرةٌ ومرتبطةٌ بموقف المرجعية الذي كان واضحاً جداً في معارضة الغرب والاحتلال. والجدير بالذكر أنّه لو أراد الشيعة أنْ يمارسوا (نظرية الاستقواء) السياسية أو كانت جزءاً من ثقافتهم لما تعرضوا إلى الظلم والمآسي التي حصلت لهم خلال القرن العشرين بسبب مقاومتهم للإحتلال البريطاني.

ب) ومنها أنَّ الثقافة القبلية السياسية في العراق تريد تأمين وجودها ومكانتها الاجتماعية بين القبائل، وهذا يتطلب برأي البعض ولاءاً للحاكم تاريخياً، وهذا الأمر نفسه موجودٌ لدى القبيلة الشيعية، وإنْ كان حال القبيلة الشيعية أقل؛ لأنّها مرتبطةٌ بالمرجعية، وكانت هذه الثقافة قد ظهرت بعد عام ١٩٢١م بعد تكوين الدولة القومية الجديدة التي صحبها تحولٌ في الثقافة السياسية القبلية من طاعة المرجعية الى طاعة الدولة، وسنفصل القول في هذا الأمر لاحقاً.

استمر الأمر هكذا إلى أنْ جاءت مرحلة صدام حسين الذي حاول ربط العشائر الشيعية به، ولكنها بعد عام ٢٠٠٣م عاودت ارتباطها بجهات متعددة دينية، وسياسية، ومرجعية دينية.

هذا ما يتعلق بالمكوّن الشيعي من جمعيات دينية وأحزاب، مع أنّ التاريخ القبلي الشيعي لايخلو من اشكالات وولاءات متعددة ومزدوجة بلغت حدِّ

---

(١) حسن شبّر، التحرّك الإسلامي ص ٣٤، عبد الشهيد الياسري، البطولة من ثورة العشرين ص ١١٩.

قبول العشائر بقرار الحكومة الملكية تسفير المراجع وسكوتها عنه، وسنتحدث عن هذا لاحقاً، وغير ذلك من الهنات[1].

(١) حسن شبّر، حزب الدعوة الإسلامية: تاريخ العراق السياسي المعاصر ج ٣ الكتاب الأول، ص ١٤ـ٢٠، وانظر عبد الحليم الرهيمي، تاريخ الحركة الإسلامية في العراق ١٩٠٠ - ١٩٢٤، ص ٢١٠ـ٢١١.

٢ ـ القومية والمذهبية

يعدّ العراق أحد البلدان العربية والإسلامية التي تأثرت كثيراً بالمدِّ القومي والمذهبي، والغريب في الأمر أنّ المد القومي المبني في نشوئه تاريخياً ـ منذ أنْ نشأ في أوربا ـ على إيديولوجية علمانية تجعل التعصّب القومي فوق التعصب الديني، إلّا في الإيديولوجية القومية العربيّة، فإنّها تمازجت مع المدّ المذهبي الطائفي في العراق، فتجد في أدبيات القوم سياسيين ورجال سلطة ومفكرين أنهم يرون أنَّ كل عربي هو سني المذهب، وكأنَّ العروبة لا تستوعب أي مذهب آخر، وليست هذه الفكرة (تمازج الفكر القومي والمذهبي) في العراق مجرد فكرة عابرة أو تبناها عدد خاص أو حزب معين، بل هي ثقافة سارت عليها الدولة العراقية والتزمت بها، ورتّبت عليها الأثر في المجتمع العراقي فهُمِّش مكونٌ، وكرست السلطات بيد مكوّن آخر.

إنّ ثقافةَ المجتمع السني القومية اعتمدت على أنّهم (السُنة) يمثلون خط الانتماء الحقيقي للقومية العربية، واشعروا أجيالهم بثقافة الانتماء القومي العربي في العراق وأنّهم يمثلون امتداداً للأمّة العربية تحت نظرية: (إنّ الوطن العربي بدولهِ المتعددة عربي القومية سنّي المذهب)، هذه النظرية صارت قاعدة لإخراج الأغيار، (الشيعة) من المكوّن الوطني العراقي العامّ

على أساس أنّهم ليسوا عرباً، وقد مارس مفكرو السنة وسياسيوهم الهجوم على الشيعة العراقيين ووصفوهم بأنّهم مكوّن قومي فارسي، وقد ساندت السلطات ذلك الاتجاه عبر القرن العشرين، ومارس المثقفون القوميون الدور نفسه في بثِّ هذه الثقافة، وكان رائدُ هذا الاتجاه هو ساطع الحصري[(١)].

المهم إننا نجد أنّ الخط القومي في العراق تأثّر كثيراً بالخطّ المذهبي، فهم يرون أنّ السنة هم عرب العراق، وأنّ الهوية العراقية الحقيقية هي العروبة، وأنَّ وجودهم في العراق يُعدّ وجوداً حافظاً للعروبة، وللخط القومي في العراق، وأنّهم يرون أنَّ وجود قوميات أخرى في العراق يهدد هويتهم القومية، فوجود الشيعة الفرس ـ بحسب قولهم ـ والكرد السنة، والكرد الشيعة الفيليين، والتركمان، والمسيح الأرمن، كل هذه القوميات غير العربية في العراق تهدد القومية العربية؛ لذا فإنَّ وجود العرب السنة هو المعادل النوعي القومي، وقد انتقد أحد المفكرين الخطباء الشيعة اللامعين هذا الاتجاه بقوله: أنّكم تقدّسون معاوية ولا تقدّسون أباذر الغفاري، وميثم التمار، وسلمان المحمدي، والمقداد؛ لأنّهم محسوبون على خطّ آل البيت عليهم السلام، ومع أنّهم من أبرز صحابة النبي عليه السلام، وبعضهم عاصر النبي عليه السلام)[(٢)].

أمّا شيعة العراق فإنّهم يعتقدون أنّهم عرب، وهم مكونٌ كبير، وله جذورٌ ممتدة إلى أعماق التاريخ العراقي، وعشائرهم العربية انحدرت من

---

(١) حسن العلوي، مصدر سابق، ص ٣٨، ابراهيم الغالبي، ذاكرة الموت، ص ٨٠.

(٢) جابر الموسوي الغريفي - كاسيت محفوظ في أرشيف مركز العراق للدراسات. وإلى هذا المعنى أشار الدكتور فاضل البراك في كتابه المدارس اليهودية والفارسية في العراق - بغداد، ١٩٨٢، ص ٥٥.

اليمن، والجزيرة العربية، ومن سوريا الشام، وأنّ جزءاً منهم ينحدر من أصول فارسية مهاجرة، كما أنّ المكوّن السني منه عربي القومية، وآخر هاجر من تركيا وجورجيا، وهم المماليك الذين حكموا العراق أكثر من ٧٣ سنة، وأنّ الشيعة مدركون أنّ الهجمة عليهم مصدرها صراعٌ مذهبيٌ طائفيٌ سياسي.

وعليه، فالثقافة السياسية السُنية هي ثقافةٌ قومية مذهبية تلغي القوميات الأخرى، وتحصر القومية العربية بها وحدها، و«الثقافة الشيعية القومية» هي ثقافة تستوعب الجميع؛ لأنّ المكوّن الشيعي يمتدُّ إلى مختلف القوميات، وفضلاً عن أنّه ـ أخلاقيا وعقائدياً ـ مبني على استيعاب الجميع، إنّه رُبيَّ في حضن المرجعية التي تؤكّد عملياً وحدة المسلمين وأنّها مصدر قوتهم.

أمّا المكوّن الكردي: فإنّ ثقافته القومية عبر القرن العشرين كانت تركّز على الاستقلال، وانجاز حقوق الكرد دائما، وثقافة حق تقرير المصير.

والجدير بالذكر أنّ الثقافة المذهبية للكرد غير واضحة؛ لأنّهم يعانون الاضطهاد القومي، وليس الديني أو المذهبي؛ ولأنَّ أغلب تاريخهم السياسي المعاصر مبني على النضال القومي، والبحث عن المكاسب، وتحديد الهوية القومية، مضافاً إلى أنَّ الأحزاب والحركات السياسية الكردية عبر القرن العشرين كانت قومية، وعلمانية، ويسارية، أمّا التحرك الإسلامي لدى المجتمع الكردي فإنّه محدود[1] ونرجئ بحث ثقافتهم السياسية إلى «الفصل الثاني».

---

(١) محسن محمد المتولي، كرد العراق منذ الحرب العالمية حتى سقوط الملكيه - الدار العربية للموسوعات، مكتبه مدبولي ٢٠٠١ ص ٣١٠.

أمّا التركمان فإنَّ خطّهم القومي متوزّع على الولاء المذهبي السني والشيعي والقومي إلى تركيا، وإنْ كان يربطهم هم كمكوّن تركماني رابط ضعيف، وهو حقوق التركمان التي يجدونها غير ممكنة؛ لأنّهم غير متحدين الاتجاه السياسي، ولايمتلكون ثقافةً سياسية موحّدة؛ ولأنّ بعض حقوقهم لابدَّ من أنْ تطلب من الحكومة الاتحادية، وأخرى من حكومة الإقليم الكردي، فهم بهذا يصطدمون مع عدد من القوميات والمكوّنات والقوى السياسية الأخرى[1] وسنفصل الحديث في هذا الموضوع.

والجدير بالذكر: إنّ الثقافة القومية السُنية بعد عام ٢٠٠٣م ظهرت قوياً في الإعلام والتصريحات ضدِّ الشيعة، متهمةً إياهم بأنّهم ليسوا عرباً، وسعى السياسيون السنة لبناء العملية السياسية بعد ٢٠٠٣م على أسس قومية ايديولوجية، على غرار البناء الذي بنوه لدولة العراق عام ١٩٢١م، وعلى سبيل المثال لا الحصر كان حارث الضاري يصرّح وعلى منواله كانت تصرّح القوى السياسية السنية التي دخلت في الحكومة أو المعارضة قائلاً: «إنّهم المكوّن الأكثر، ولابدَّ من أنْ يكونوا هم المسؤولين الأساسيين في بناء دولة العراق؛ لأنَّ العراق عربيٌّ، وهم جزء من الامتداد العربي، فلو اضيفت النسبة السنية العربية العراقية إلى سنة العالم العربي فهم الاكثرية»[2]، ومنهم من شكك في الدستور العراقي والعملية السياسية؛ لأنّها تخرج العراق من محيطه العربي، وقد تعالت الحناجر القومية التي تتباكى على عروبة العراق،

---

(١) موسوعة تراث التركمان، صفحات من التاريخ السياسي المعاصر لتركمان العراق. ص ٦١. سليم مطر، جدل الهويات، ١٥٥.

(٢) حارث الضارى - قناة العربية ٢٠٠٥/٥/١٧.

وهذا الجدل قائمٌ إلى يومنا هذا انطلاقاً من خلفياته الأولى، وانطلاقا من الثقافة السياسية الأولى التي ترتكز عليها القوى السياسية التي تمثّل المكوّن السني العراقي.

وقد تلونت وامتزجت المناداة بالقومية مع المذهبية السنية في العراق بعد ٢٠٠٣م.

أمّا الشيعة، ومن خلال مرجعيتهم وقواهم السياسية، فإنهم أكّدوا أنّهم مع دولة عابرةٍ للقوميات، وجعلوا الخيمة الدستورية جامعاً يجمع المواطنين العراقيين على أسس المواطنة والاستحقاق الانتخابي، ولكلِّ ذي حقٍ حقه، بعيداً عن أيِّ انتماء قومي، وكان موقفهم هذا انطلاقا من ثقافتهم السياسية، وقد وضعت هذه المبادئ في الدستور أساساً لعلاج هذه الافكاروالثقافة السياسية المزمنة لدى القوميين العرب، الذين مارسوا هذه السياسة تاريخياً لتهميش الآخرين (الشيعة والكرد وغيرهم)، وبفعل هذه السياسة التي اعتمدوها فإنّهم ـ أي القوميين العراقيين من المكوّن السني ـ همّشوا حتى من كان معهم في الخطّ القومي، من العناصر الشيعية الذين كانوا معهم في حزب البعث، إذ لاقوا أجواءً سلبية، وأدواراً ثانوية، وتهميشاً واضحاً، والسبب أنّهم (القوميون العروبيون) امتزجت لديهم مفاهيم وأفكار الخطّ القومي العروبي بالمذهبي[1].

الشيعة في العراق مدركون لهذا الأمر بوضوح، والذي يراجع خطابات السيد محمد باقر الحكيم (رحمه الله) يجده يركّز على الدور الذي مارسه البعثيون من سياسة تمييز طائفي، وأكّد السيّد: أنّ الشيعة في العراق بذلوا جهودا لأجل

---

(١) مجموعة مؤلفين، مناهج التفريق بين المكونات العراقية، مركز العراق للدراسات، ٢٠١١، ص ٦٥.

الوطن العراقي واستقلاله ووحدته، لكّن الهجمة الطائفية المذهبية ذات البعد القومي تطعن بعروبتهم، وصولاً لعزلهم سياسياً، وجعلهم مكوّناً غريباً وطارئاً، لسلب حقوقهم المدنيلة والاجتماعية[1].

(١) محمد باقر الحكيم، شيعة العراق تاريخ ومواقف، ص ٥٤.

٣ ـ ثقافة التسلط والاقتدار

أولاً: التسلط والاقتدار عند السنة:

هي ثقافةٌ ولدت في العديد من المكوّنات السياسية العراقية، ويمكن القول: إنّها جزءً من ثقافة الشعب العراقي الاجتماعية، وهي موجودة لدى كلّ الطبقات السياسية العراقية.

قبل الشروع في بيان ثقافة التسلط والقدرة لدى السنة، نلفت النظر إلى أننا في هذا الفصل نناقش: من أين نشأت عناصر قدرة المكوّن السني؟ وكيف ولدت بوصفها ثقافة تركت أثرها وبصماتها في المجتمع السني العربي العراقي؟ وكيف ألقت بظلالها على المسيرة السياسية العراقية؟

قد يبدو من شعضنا خلطٌ شديدٌ بين عناصر التسلط ومناشئاه، وبين تشخيصاذ لها بوصف٤ إحدى اسللبيات التي أهتّ إلى نتائج أرضتّ ببناء المجتمع الرعاقي سياسياً، وعلى أثرِهِ سُفكت ادلماء، وأزقته الأرواح، وبين تشخيصها وتحديد اتجاهاته، لكن ذها الخلط قمصود؛ لأنّه أمر طبيعي وواقعي في قلاوى اسلياسية والحكومية من

المكوّن اسلني الرعاقي؛ لأنّ سياسة الاقتدار والتسلط دختلد في مسيرة المكوّن اسلُنّي العملية اجتماعياً وحكومياً، دوخلت لأي تكوينه اسلايكولوجي، ذللكد اختلط في بحثنا أسباب شنءو ذهه الثقافة بالممارررة العملية لها وررروخها بوصفها ثقافة.

أمّا القضايا التي نروم إيضاحها عن كيفية نشأة التسلط والاقتدار هي:

أ) إنّها (المكوّنات اسلُنّية اسليارية) في الغابد بدويّة الطباع اولإنتماء بقلالي، ومن الطيبعي أنْ جدذ ذها الانتماء يؤثر في فكرها سولوكها اسلياسي، وححى في سلوكها الاجتماعي؛ فاذلي يراجع تاريخ الرعاق اسلياسي، وجامعم التاريخ، و(علم الاجتماع اسلياسي)، وما يترعّض له الوردي في لمحات اجتمايةء يجد أنَّ: المكوّنات اسليةذ في اقرلن اشعلين انتقلت من البداوة اسلياسية إلى التحضر المدني اسلياسي، وقنتلد معها تجاربها البديةو من البطش، والغزو، ومنطق اقلوة، غوير ذكد من لوازم الحياة البدوية البنيةم على اقلوة الاقتدوارالى التجارب اسلياسية المدنية، ومارررتها عملاً في تجربتها اليةلمع خلال الحكم، وصارت ةزءاً من تكوين قليةعاا اسلياسية والعملية لهذه المكوّنات اسلياسية والحكومية[1].

ب) وهناك من يذهب إلى أنّ سياسة القوة والتسلط والاقتدار ولدت لدى المكوّن السني سياسياً؛ لأنّهم عبر قرون يمتلكون قوة الدولة والسلطة، والمال، خصوصا في القرن العشرين؛ لأنّها مرحلةٌ زمنيةٌ حكُمت من قبل السُنة العراقيين

(١) الوردي، لمحات من تاريخ العراق الاجتماعية ص ٧٠، هنري مارتر، سايكولوجية القبائل البدوية العراقية، بيروت ١٩٩٧، الساقي، ص ١٤٥.

بكل وضوح حتى القوة الحزبية بيدهم، فهم أول من أسس الأحزاب في العراق، مثل جمعية العهد، وجمعية النادي الوطني، وجمعية البصرة الإصلاحية، وجمعية المشور[١] والاتحاد والترقي، والحزب الحرّ، وحزب الحرية والائتلاف[٢].

مضافاً إلى أنّه خلال القرن العشرين نجد عدد الأحزاب السنية نسبة إلى الأحزاب الشيعية وغيرها هي الغالبة بنسبة ٨٠٪، والعشرون بالمائة مجموع الأحزاب الشيعية، والكردية، والتركمانية، وغيرها.

ثم إنّ الأحزاب السياسية الإسلامية بل الحركة الإسلامية الشيعية[٣] بكاملها انحسرت منذ عام ١٩٢٣م بعد أنْ تمّ ترحيل المراجع الشيعة إلى إيران، ثم عودتهم عام ١٩٢٤م واعطاؤهم تعّهدا بأنْ لايتدخلوا في الشوؤن السياسية، نعم، حصلت نكسة فكانت (النكسة السياسية) التي تولدت في الاجواء الشيعية بعد تسفير الأعلام الثلاثة على يدِّ القوميين السُنة بتحالف وتآمر من قبل البريطانيين، ليتسنّى للقوميين العرب، والعسكر، والبريطانيين، أنْ يرسموا خارطةً سياسيةً سُنيةً قوميةً علمانية، يتمكنوا من خلالها من إدارة دولة العراق إدارةً تمتد إلى عقود من الزمن، ومنذ ذلك الحين إلى عقد الخمسينيات كان الخط الإسلامي يمتاز بالانزواء والانكفاء عن السياسة بنحو تام[٤].

وكان هذا الانحسار السياسي الشيعي واضحاً في التاريخ المعاصر، ولم يَعُد إلى دوره إلّا على يدِّ السيد محسن الحكيم، ثم الشهيد الصدر الأول، ثم

---

(١) محمد صادق الهاشمي - مصدر سابق - ص٧٧.

(٢) حسن شبر، العمل الحزبي في العراق ص ١١ - ٢٨.

(٣) هذه النسبة المسؤول عنها مركز العراق وهي أخذت من مصادر تختص بالبحث في تاريخ الأحزاب العراقية.

(٤) عادل رؤوف، العمل الإسلامي في العراق، ص ١١٣.

نشأت بعض الأحزاب الإسلامية، وقد واجهتها السلطات بالقمع. هذا العامل ـ عامل امتلاكهم السلطة والدولة وثقافة الاقتدار والتمكن والتسلط ـ قد انعكس في ممارستهم العملية، ويكاد يكون السبب الأهم[١].

وهذا سببٌ مهمٌ للإنكفاء السياسي الشيعي، وضمور ثقافة الاقتدار لديهم، يقابله نمو واقع عملي وثقافي لسياسة الاقتدار والتسلط لدى المكوّن السني.

ج) ويوجد سبب آخر (لنشوء ثقافة التسلط والاقتدار) لديهم هو أنّ أغلب الحكام الذين حكموا العراق من السُنّة في القرن العشرين هم من العسكر، سواء في المرحلة الملكية، وهم كبارالضباط الذين تخرجوا في الجيش التركي، أمثال (نوري سعيد باشا، وبكر صدقي، وجعفر العسكري، وزكي رستم، وكامل شبيب، ورشيد عالي الكيلاني، وصلاح الدين الصبّاغ، وسعيد المدفعي، وفهمي سعيد ومحمود سلمان)[٢] وعشرات الضباط الذين صاروا نواةً لتأسيس الجيش العراقي بعد تشكيل الحكومة عام ١٩٢١[٣] ثم استمر استيلاء العسكر على الحكومة في مرحلة الجمهورية، وتمثّل بعبد الكريم قاسم، وعبد السلام عارف، وعبد الرحمن عارف، وأحمد حسن البكر، وبعدها أتت مرحلة صدام حسين، فكانت بامتياز قد عملت على عسكرة الحياة الاجتماعية، ونشر القوة، وتربية أجيالٍ من الشعب العراقي على القوة والتسلط والقسوة، فتولّد أثر ذلك ثقافة خاصّة لدى المكوّن السُني هي أنّهم يمتلكون القدرة؛ لأنّهم بيدهم السلطة،

---

(١) مركز العراق للدراسات، موجز مكثّف من تاريخ الأحزاب العراقية عام ١٩٠٨ - ٢٠٠٨ وانظر: حسن شبر، التحرك الإسلامي ص٤٠.

(٢) وزارة الدفاع العراقية (في عهد صدام حسين)، تاريخ القوات المسلحة العراقية، ج ٣ ص ٢٣٣.

(٣) حسن العلوى، المصدر السابق ص ١٤٦.

وأنّهم في مواقع عسكرية مهمّة، تحكمت بتاريخ العراق ومجتمعه عقوداً[١]؛ فضلاً عن كون السلوك العسكري سلوكاً مبنياً على القوة والفرض.

إذاً وجود القادة العسكر بوصفهم عنصراً في بناء دولة العراق وتأسيس حكوماته يعدُّ عاملاً لنشر ثقافة التسلط والاقتدار لدى هذا المكوّن الاجتماعي العراقي.

د) من الاسباب المهمّة أيضاً لنشأة سياسة فرض السلطة؛ غياب الحياة الدستورية في العراق خلال القرن العشرين مما جعل الحكومات العلمانية المتعاقبة تفرض رأيها بالقوة والغلبة على وفق مبدأ «القوي يفرض رأيه على الضعيف» سياسياً، من هنا نشأت تربية (سياسة الاقتدار والتسلط) وانتقلت تدريجياً إلى شرائح المجتمع العراقي وأضحت سياسة اجتماعية بل انتقلت حتى إلى الأسرة، والأجواء العلمية؛ ولأنّ السلطة كانت بيد الحكومات، وهي التي تحدد ثقافتها السياسية، فمن الطبيعي أنْ يكون المجتمع السُنّي أول المجتمعات تأثّراً بهذا المنهج التسلطي، وبطبيعة الحال يفرض رأيه من طريق القوة والقسوة، ويجد نفسه قادراً على فعل مايريد.

والجدير بالذكر: إنَّ مقولة غياب «الحياة الدستورية» التي ناقشناها قد تؤدّي الى أن يتبادر إلى ذهن بعضٍ أنَّ هذا الرأي غير سديد؛ لوجود دساتير في تاريخ العراق (دستور عام ١٩٢٥م، ودستور ١٩٦٣م، ودستور ١٩٥٨م، ودستور ١٩٧٢)[٢].

والجواب: إنّ هذه الدساتير كانت مجرد حبرٍ على ورق، ولا تعني شيئاً في

---

(١) تشارلز تريب، صفحات في تاريخ العراق، الدار العربية العلوم، ص ٢١٤.

(٢) الدكتور عبد الحسين شعبان، العراق... الدستور والدولة من الاحتلال إلى الاحتلال، ص٤٣.

حياة المواطن والمجتمع العراقي؛ لأنّ السلطة تُدار بقوة وقسوة وتفرد ورأيٍ قسري بعيداً عن الرأي الدستوري، وخير دليل على ذلك أنّها (الدساتير) لم تكن تمنع وتصون الحياة السياسية العراقية من الانقلابات العسكرية. ويكفي أنْ العراق يعد أول بلدٍ حصلت فيه انقلابات عسكرية عام ١٩٣١م على يد بكر صدقي، ويكفي أنَّ كتب التاريخ المتعددة تذكر أنَّ ضحية كل انقلاب الآلاف من القتلى. لذا فإنّ غياب الدستورأو العمل بالدستور جعل قدرة البعض سياسياً من خلال المؤسسات العسكرية، ومن خلال الاقتدار الأمني، ومن خلال الفرض والتسلط قدرة واضحة وضوح الزمن الذي مارسوا فيه سلطتهم وادراتهم لشؤون البلاد.

هـ) وعامل آخر أدّى إلى نشأة ثقافة التسلط، هو عامل تاريخي ورثه المكوّن السني من التاريخ البعيد في سلوكه من خلال انتمائه إلى مدرسته الفقهية السياسية من بني أمية، وبني العباس، ومراحل أخرى لا تقلُّ خطورةً وقسوة، وهذه الثقافة تُعدّ عاملاً باعثاً نحو الثقافة التسلطية التي هي ثقافة تخلق استعداداً مائلاً نفسياً لممارسة الحكومة والسلطة لدى البعض ممن يحسب على هذا الخط التاريخي، وهذا ما وجدناه عملياً في الخطاب السني بعد ٢٠٠٣م سواء أكان السياسي أم الاعلامي وفي خطاب لأحد قادة السُنة (عدنان الدليمي) في تركيا عام (٢٠٠٧) إذ قال: «... العراق بلد الرشيد، ومن أراد أنْ يتهمنا بأننا طائفيون فليتّهم بما يحلوا له، وليقل مايريد، وإذا كان أحد يخجل من أنْ يقول: إنّي طائفي، فإنّي أفتخر بكوني طائفياً»[1].

وجدير بالإشارة أنَّ أغلب المدارس الفقهية والكلامية السُنية تؤمن

---

(١) محمد صادق الهاشمي، مشروع المصالحة ومستقبل العملية السياسية في العراق، ص ٢٣.

بمبدأ الطاعة ووجوبه للحاكم الجائر المتسلط على الحكم بالقوة والقهر. (الحكم بالغلبة).

و) **الدور الإعلامي والثقافي والفكري:** إنّ أدنى مراجعة للتاريخ المعاصر، ولما صدر خلاله من كتبٍ ومؤلفات في مختلف المراحل، تدلّنا على أنّها مشحونةٌ بنشر ثقافة التسلط للمكوّن السُني تحت دعوى أنّهم الأحق مذهبيا، والأحق قومياً بالعراق، والأحق والأحق إلى آخر هذه الأحقيات التي عملوا على نشرها بوصفها ثقافةً اتسعت في أوساط الشعب العراقي، وقد نشرت وهي مشحونة بالغضب، ونشر الكراهية ضدّ المكوّنات الأخرى في العراق، ولاسيّما مذهب آل البيت.

ويكفي إنّنا نجد كتاباً كان يحمل عنوان (المدارس اليهودية والإيرانية) للدكتور فاضل البراك، كان يصف الشيعة في كتابه هذا بأنّهم يهود، وبقايا حركة عبد الله بن سبأ اليهودي، علماً بأنَّ نشر هذا الكتاب كان عام ١٩٨١م بمعنى أنَّ هذه الثقافة كان يروجها النظام الصدامي بشكل رسمي؛ لأنّ البراك كان مديراً للأمن العامة.

وكتباً أخرى كانت تنشر للسلفيين، ولأحمد بن حنبل، وابن تيمية، وعشرات الكرّاسات التي تقول بكفر الشيعة، وكان لهذه الحركة الاعلامية نتائج أبرزها أنّها نشرت ثقافةً قاسيةً ضدَّ الشيعة، ونشرت لدى الآخرين ثقافة القوة والقدرة والتسلط عليهم، وهناك العشرات من الكتب القومية استمدّت أفكارها من ساطع الحصري، مثل كتاب (البلاد العربية والدولة العثمانية) الذي طبع عام ١٩٦٠م، وكانت مناهج الدراسة العراقية تشير إلى أنَّ ثاني مدينة بعد بغداد في التعداد السكاني هي الموصل، ثم البصرة، وينقطع الكلام عن المدن الأخرى، فتبدو المدن الأخرى وسكانها هملاً،

وهذه الثقافة التي تبعث على تحقير المدن الشيعية، والمكوّنات الأخرى، وضعت في منهج الجغرافيا للمدارس الابتدائية، والمتوسطة، والثانوية، وكان ساطع الحصري هو الذي يشرف عليها، ويقرّها، وهو الذي أشرف على وضع أغلب المناهج الدراسية القومية التي ركزت سياسة التسلط لمكوّن على مكوّن آخر. هذه الثقافة التي عملت الأنظمة المتعاقبة عليها خلال القرن العشرين، ورُسّخت عبر وسائل الإعلام، وكل آليات الثقافة من إصداراتٍ، وجرائدَ، ومناهج تدريس أسست ثقافة تسلّط لدى مكوّن ما ضدّ المكوّن الآخر، فضلاً عن احتقار للمكوّنات الأخرى، وهذه الثقافة لا يمكن زوالها بيسر[1].

ز) ومن الأسباب التي نشرت ثقافة القوة والتسلط أنّ المكونات السنية بما أنّها حكمت زمنا طويلاً فإنّها امتلكت تبعاً للقدرة السياسية القدرة الاقتصادية، والمالية، والتجارية، والاراضي الزراعية والاستثمارية، والسيطرة على العلاقات الداخلية والخارجية، والسلاح، والجاه، والتعليم، ومن الأمثلة البارزة على ذلك أنَّ المدارس في العهد العثماني كانت تضع العراقيل في طريق دخول أبناء الطائفة الشيعية والكردية على حد سواء[2]، ولهذا الجانب أساس سياسي، وتأصيل وتجذيرٌ بدءاً من زمن الحكم العثماني، فإنَّ الأتراك كانوا قد ركّزوا التجارة، والزراعة، والتعليم، وغير ذلك، بيد الطائفة السُنية، وقد سنّوا وشرّعوا عشرة «فرمانات» تمنع المكوّن الشيعي من العمل في عدد من الوظائف، منها: القضاء، والحكومة، والسلطة، والجيش، والتجارة، والزراعة،

---

(١) مقابلة خاصة لمركز العراق للدراسات مع أحد علماء النجف الاشرف، ٣-٩-٢٠٠٩.

(٢) من أوراق كامل الجادري، طبع بيروت ١٩٧١، ص ٨٦.

والصناعة، والتعليم الخ[1].

ثانياً: ثقافة التسلط والاقتدار لدى الشيعة:

ترتكز ثقافة التسلط والاقتدار عند الشيعة على جملة مرتكزات أهمّها:

نظرية القوة الذاتية: توجد نظرية لدى الشيعة مفادها: إنْ كان المجتمع السُني وجد قدرته وقوته في السلطة والحكم، فإنّ هذه القدرة تزول بلا اشكال بزوال السلطة والحكم والكرسي، ونجد خلاف ذلك لدى الشيعة؛ فإنّ قوتهم موجودة خارج دائرة السلطة من خلال عناصر القوة الذاتية المتمثّلة بما يأتي بيانه:

أولاً: تعداد نفوس المكوّن الشيعي السكانية فقد أكّدت كلّ المصادر والإحصاءات أنَّ نفوس الشيعة في العراق هي الأكثر عدداً؛ فإنّ الاستطلاع الذي أجرته الإدارة البريطانية للعراق عام ١٩١٩م أكّد أنّ نسبة الشيعة ٥٥٪ والإحصاء الذي أجرته الحكومة العراقية عام ١٩٤٧م والذي نشره حنّا بطاطو أكّد أنَّ نسبة الشيعة ٥١/٤٪[2] مما يؤكّد أنّ عدد الشيعة لا يستهان به، وهذا أمر جعل الشيعة يشعرون تاريخياً وحاضراً بنحو خاصّ أنّهم هم الأحق بالسلطة، وقد عملت الأحزاب السياسية الشيعية في العقود الأخيرة من القرن العشرين على نشر هذه الثقافة السياسية في أوساط

---

(١) حسن العلوي، مصدر سابق، ص ٤٧. ومذكرات كامل الجادري، ص ١٩٣ - ٢٢٥، الدكتور عبدالله النفيسي؛ دور الشيعة في التطور السياسي الحديث، بيروت دار النهار للنشر، ١٩٧٣، ص ٥٨.

(٢) الدكتور فرهاد ابراهيم، الطائفية والسياسة في العالم العربي: نموذج الشيعة في العراق، القاهرة، مكتبة مدبولى، ١٩٩٦، ص ٨٧.

الناشطين السياسيين الشيعة، وقد قاد هذه النهضة الشيعية السياسية في العراق تحت هذا المفهوم الإمام محسن الحكيم، والشهيد الصدر الأول، والجدير بالذكر أنَّ الإمام الحكيم واجه الطائفية بوضوح زمن عبد السلام عارف ثم الشهيد الصدر الأول والثاني، ومعه حركات وأحزاب وعلماء، ومن قبله كاشف الغطاء الذي واجه التمييز الطائفي زمن الملكية، كل هذا الحِراك يكشف عن أنَّ الشيعة إنّما يبحثون عن مستحقات حيزهم الحقيقي سياسياً الذي ينسجم مع مكانتهم الاجتماعية التي تتلاءم مع قدرتهم السكانية، وعددهم الذي يعطيهم (قوة ذاتية)[1].

المهم أنّ أحد عناصر «القوة الذاتية» لدى شيعة العراق التي دفعتهم للمطالبة بحقوقهم هو أنّهم الأكثر عدداً، وأنّهم يشكلون الأغلبية في العراق، وهذا ما اعترفت به كل الجهات وأيّدته الإحصاءات وثبت في بطون العديد من المؤلّفات.

ثانياً: وجود المرجعية التي تعد عنصراً مهمّاً في بثّ القدرة والقوة الذاتية، والميل لنيل الحقوق والعمل على توجيه الشيعة وحفظ حقوقهم والسير بهم نحو القوة والمكانة المستقلّة بعيداً عن الكرسي، فكم عانى الشيعة البطش والتهميش والقتل على امتداد التاريخ، لكنهم بقوا عنصراً مهمّاً، ومكوّناً من مكوّنات المجتمع، يتحدى الزوال والاندثار، ويحسب له ألف حساب عبر التاريخ السياسي العراقي، وفي هذا الصدد ينقل السيد حسن شبّر في كتابه الموسوم بـ«التحرّك الإسلاميّ من عام ١٩٠٠ ـ ١٩٥٧» قولاً مفاده «... إنّ

(١) إسحاق نقاش: شيعة العراق، ترجمة عبد الإله النعيمي، سلسلة دراسات رقم (٨)، دمشق دار المدى، ١٩٩٦ ص ٣٦ و٣٧. وابراهيم الغالبي، شيعة العراق وتهم الخصوم، مركز العراق للدراسات، ٢٠٠٧، ص ٦٥.

الاتراك وجدوا أنّ فتاوى العلماء السنة غير قادرةٍ على تحريك المسلمين ضدَّ الانكليز؛ لأنَّ كبير المفتين السُنّة في تركيا أصدر العديد من الفتاوى من دون أنْ تؤدي الى تحريك المجتمعات السنية، بينما فتاوى المراجع الشيعة حرّكت عشائر العراق الشيعية، وحتى السُنية والكردية عام ١٩١٤م لغاية عام ١٩١٨م وقد خاض الشيعة جهاداً طويلاً أثر هذه الفتاوى». من هنا يتجلى لنا أنَّ سر قوّة المكوّن الشيعي ليس في السلطة، بل في (القوة الذاتية) التي لها ركائز عدة، إحداها وأهمها المرجعية، وإنْ عانى دور المرجعية الضمور والخمول حيناً فإنَّ الأغلب في دورها كان مشرقاً، ولهذا الأمر جذر عقائدي[1].

ثالثاً: وجود العتبات المقدّسة: بوصفها باعثاً على تجدد الحياة العقائدية سياسياً في توجه الشيعة نحو الاستقلال، ونيل الحقوق، وما يتبع ذلك من إحياء الشعائر، وأنّ الخطباء والمنابر وأئمة المساجد، ويوم عاشوراء، وزيارة الاربعين، كل تلك الشعائر لها دور بارز في تنمية الوعي الاستقلالي، فضلاً عن أنّها ممارسات روحية حركّت المجتمع الشيعي نحو القوة والاقتدار ونيل الحقوق في العديد من المناسبات؛ لأنّها تستنهض الهمم من خلال الايحاء الروحي في ثورة الحسين عليه السلام، فعمقُ هذه المناسبات وهذه الشعائر يعدَّ من خصائص القوة والاقتدار الذاتي في الأمّة، وتعمل على تكوين ثقافة التحرر والثورة من خلال استلهام مبادئ ثورة الحسين عليه السلام، وخير دليل على ذلك انتفاضة صفر[2] في السبعينيات التي بسببها زج السيد محمد باقر الصدر في السجن، وهكذا السيد محمد باقر الحكيم، وانتفاضة شعبان في عام ١٩٩١م، وعليه، فإنّ لهذه الشعائر والمناسبات رمزيةً وقدرةً في بعث القوة والارادة لدى المكوّن الشيعي، وشعوره بالسلطة النفسية، وسلطة الهوية، وسلطة المكوّن ذاتياً

---

(١) ل. ن. كوتولوف - ثورة العشرين التحررية في العراق - ١٩٥٨، ص ١٨.

(٢) رعد الموسوى، إنتفاضة صفر الإسلامية في العراق، ١٩٧٧.

التي قلنا: إنّها سلطة خارج سلطة الكرسي، وإنّها سلطة ذاتية طالما غيرت المعادلات السياسية في العراق[١].

رابعاً: وجود الشيعة على مساحة أرضية خصبة متصلة واسعة جداً جعلتهم يشعرون بنوع من القوة والاقتدار؛ إذ أنّهم يطلّون على منافذ بحرية، ويجاورون الجمهورية الإسلامية وغيرها من الدول، مما يجعلهم يتحكمون بمحركات سياسية واقتصادية وجيوبولتيكية وجيوسياسية مهمّة، وعوامل مهمة أخرى في المسيرة السياسية للدولة العراقية عبر التاريخ.

وهذه ـ أعني ثقافة القدرة السياسية من خلال الاقتدار الجغرافي ـ أخذت تتبلور بعد تسلم الشيعة للحكم والسلطة في العراق؛ إذ أخذوا يتعرّفون على عناصر قوتهم في كل زاوية ومحور وجانب سياسي واجتماعي واقتصادي وتجاري.

خامساً: وجود المنابع البترولية ـ النفط والغاز ـ في الجنوب الشيعي؛ إذ أنّ البصرة وحدها تحتوي على٧٠٪ من نفط العراق، فضلاً عن باقي المحافظات، وأنّ العراق يحتوي على ٧٨ حقلاً نفطياً ٧٣٪ منها في الجنوب الشيعي[٢].

سادساً: الموانئ: فإنَّ المكوّن الشيعي تقع ضمن جغرافيته موانئ البصرة، ولايوجد في العراق أي منفذ وممر مائي وميناء إلّا من خلال البصرة.

---

(١) محمد باقر الحكيم - الشعاير الحسينية، ص ٦٠ - ٦١ وانظر دراسة محمد صادق الهاشمي - عناصر القدرة الذاتية للأمّة الشيعية العراقية، ١٤، ومحمد الهاشمي، مفاهيم المقاومة لدى الشعب العراقي، ٢٠١٠ ص ٢٧.

(٢) مجموعة مؤلفين: موسوعة النفط العراقي وتوزيعه الجغرافي، موسوعة المعلومات النفطية، العراق، ص ٥٣ - ٦٠.

سابعاً: الأراضي الزراعية: فإنّ الإحصاءات التي أنجزها الجهاز المركزي للإحصاء تشير حسب استقرائنا إلى أنَّ نسبة ٣٢٪ من أراضي العراق الصالحة للزراعة لعام ٢٠١٠ لغاية عام ٢٠٢٠ تقع ضمن المناطق الشيعية.

وبعد تدقيق مركز العراق في هذه النسبة وجدنا أنَّ ٦٧٪ منها يقع ضمن حوض الفرات الأوسط والجنوب الشيعي، وهناك باحثون أكّدوا هذا المعنى(١).

وغير ذلك من عناصر عديدة كونت لدى الشيعة الشعور بالاقتدارالذاتي مما يعني أنَّ ثقافة القوة والاقتدار ولدت بسبب طبيعي صحيح وخارج القوة والهيمنة العسكرية، وهي قائمة بذات المكوّن الشيعي سواء حكم هذا المكوّن أو لا، وسواء أكانوا على رأس السلطة أم خارجها.

وهذا يعني أنّ قوة المكوّن السني ترتكز على السلطة، وقوة الشيعة ترتكز على القوة الذاتية، وينتج عن هذا ثقافتان سياسيتان متباينتان تماماً داخل المكوّن الاجتماعي العراقي العام، إذ كل واحد يجد قدرته ومصدرها ويجد سلطته ومصدرها من خلال مصادر مختلفة وسلوك مختلف، وتكون له نتائج وآثار مختلفة في الواقع الاجتماعي السياسي في العراق، والى هذا المعنى أشار العديد الى أنَّ هذا التباين في التواجد السياسي وما ينتج عنه من صراع راهن له جذور ضاربه في أعماق السيكولوجيا الاجتماعية وذخيرة الوعي لكلا المكونين(٢).

---

(١) الدكتور رشيد الظالمي، الزراعة في العراق، الرافد، لندن ٢٠٠٥ - ص ٧٨.

(٢) ثامر عباس، الهوية الملتبسة: الشخصية العراقية واشكالية الوعي بالذات (دمشق- سورية، ط ١، ٢٠١٢)، ص ٥٧.

٤ ـ ثقافة العنف السياسي

ذهب العديد من المفكرين والمؤلّفين، والأكاديميين، وعلماء الاجتماع إلى وجود حقيقة لا تنكر في المجتمع العراقي، ألا وهي ظاهرة العنف السياسي، ويمكن القول: إنّه لا توجد فاصلة زمنية لم يسفك فيها دم عراقي، وهذه الظاهرة ملازمة للتاريخ الإنساني العراقي، وقد حاول العديد أنْ يفسّر ذلك، ويعلله، ويتعرف على أسبابه[1].

ومن خلال المتابعة نجد أنَّ أغلب الدراسات تذهب إلى أنَّ هذا العنف الدموي السياسي الملازم للتاريخ السياسي العراقي ليس بالأمر الطارئ في تاريخ العراق، وإنّما هو أمر متجذّر للسلوك الاجتماعي والسياسي والحكومي في العراق، ولمن أراد المزيد يمكنه مراجعة كتاب باقر ياسين الذي يتحدث عن تاريخ العنف في العراق فقد كفانا مؤونة البحث.

---

(١) علي وتوت، أهم السمات المعيقة للنهضة عند العراقيين ص ٥٤ وباقر ياسين، تاريخ العنف الدموي في العراق، بغداد، دار الكنوز الادبية ص ١١٨ - ١٣٠ والدكتور ناظم الشمري، العنف في العراق أسبابه وعلاجه، رساله دكتوراه مخطوطة ص ٢١٥.

أبرز مراحل العنف السياسي في التاريخ القريب:

أ) **في القرن العشرين، وما تلاه،** نجد أنّ العراق مسرح للعنف السياسي، وما يلازمه من انقلابات عسكرية، بدأها انقلاب بكر صدقي، ورشيد عالي الكيلاني، وغير ذلك من أحداث ودماء ومؤامرات طبعت تاريخ العراق السياسي، ففي هذا سالت دماء أثر العنف السياسي سببها الاحتلال البريطاني، ثم انقلابات داخل الخط الحكومي العراقي، ومنها ثورة الشواف (١٩٥٩بالموصل)، التي أُعدم على أثرها ناظم الطبقجلي، ورفعت الحاج سري، ومجموعة من الضباط، أمّا الشوّاف فاغتيل في الموصل من قبل المؤيدين لعبد الكريم قاسم[١]، ثم انتهى الامر بانقلاب قاده عبد الكريم قاسم، بعدها اتفق القوميون العرب مع البعثيين من خط عفلق على اغتيال عبد الكريم قاسم انتقاما لجماعة الشواف، ثم تلاه انقلاب العسكر بقيادة عبد السلام عارف ضدَّ عبد الكريم، (٨ شباط عام ١٩٦٣)، وقد حُكم العراق خلال هذه المرحلة بقوة وعنف سياسي من قبل البعثيين والحرس القومي، بعدها حصل انقلاب عبد السلام عارف على حلفائه البعثيين القوميين أو مايسمّى بردّة تشرين ـ كما أطلق عليها القاموس السياسي البعثي ـ وبعد موت عبد السلام وسقوط طائرته في البصرة في قرية النجيبية تسلّم الحكم أخوه عبدالرحمن عارف[٢]، وبعد ركود سياسي في مدة حكمه استطاع الاسلاميون العراقيون التحرك خلال هذه المرحلة؛ إذ تحرّك حزب الدعوة لإخراج تظاهرات الجامعات لتفعيل عمل اسلامي سياسي يؤيّد ويسند عمل المرجعية آنذاك في زمن السيد محسن

---

(١) تشارلز تريب، صفحات من تاريخ العراق، الدار العربية، ص٢٤.

(٢) تشارلز تريب، نفس المصدر، ص ١٢٣.

الحكيم[١]؛ ولأجل قمع النشاط الاسلامي الذي لحظته القوى الغربية، أتت السفارة البريطانية بالبعثيين ثانية، فكان انقلاب عام ١٩٦٨م/ تموز، وحينها وصل البعثيون إلى قمة الهرم في الحكم، بعدها بأيام انقلب البعثيون على من ساعدهم في الوصول إلى السلطة، وهم عبد الرزاق النايف الذي قُتل في لندن، وعبد الرحمن الداوود الذي كان في الأردن، ومن هناك تم اعفاؤه وطرده. وفي عام ١٩٦٩م ـ أي بعد حكم البعثيين بسنة واحدة ـ تم اعدام ناجي زلخا، وعبد الحسين جيتا في البصرة، وتم تعليق جثثهم في ساحة أم البروم، وفي بغداد ـ أيضاً ـ تمَّ تعليق جثث محمد شاكر الجنابي، وجعفر حياوي[٢].

بعدها ظهر دور صدام الذي أطبق على الحكومة والدولة في العراق بشكل تام، وصاحب قيام صدام بتصفية المقربين إليه مثل حردان عبد الغفار التكريتي، وناظم كزار، ومحمد فاضل عضو قيادة قطرية، وعبد الخالق السامرائي الذي تمّ اعدامه بما يسمّى مؤامرة محمد عايش، وظهور نظرية المؤامرة في الثقافة السياسية للعقل الحكومي السلطوي البعثي[٣].

ثم مارس صدام حسين عنفاً سياسياً ضدَّ الجبهة الوطنية المؤلّفة من الشيوعيين والبعثيين التي هي جبهةٌ كان هدف صدام منها إبراز الشيوعيين على السطح السياسي، ومن ثم يقوم بضربهم، وقد تمّ له ذلك[٤].

ثم انقلاب صدام على البكر وعلى جماعته، وبعدها تمّت ممارسته السلطة في العراق بعنفٍ سياسيٍ قلّ نظيره في تاريخ العراق.

---

(١) صلاح الخرسان، تاريخ حزب الدعوة، ص١٦٦.

(٢) تشارلزتريب، نفس المصدر، ص ١٥٥.

(٣) تشارلزتريبه، مصدر سابق ص ١٠٠ - ١٢٢.

(٤) حنا بطاطو، العراق ج ٣، ص ١٧٥.

واستمرّصدام يمارس عنفاً سياسياً لتركيز سلطته الفردية بانقلابه على المقربين إليه والمنافسين له، وحصلت خلال تلك المرحلة الرهيبة اغتيالات غامضة.

وقد تغلغلت هذه الثقافة في التركيبة النفسية والعقلية لطبقة سياسية معروفة، وهذا ما نجده واضحاً في سلوك السياسيين، وفي الأساليب التي يمارسها هؤلاء السياسيون الذين يعدّون امتداداً لعقليةٍ ثقافيةٍ قمعية مبنية على (ثقافة العنف السياسي).

والجدير بالذكر: إنّ ما أوردناه ليس بداية لتاريخ العنف، ولكن هو الحلقة القريبة من حلقات التاريخ الحديث الذي نجد فصوله في العديد من المصادر التي تتحدث عن دم سائل لا يتوقف، وانقلابات مستمرة، ومجازر رهيبة[1]، وعن سياسات رسّخت عُقداً اجتماعية وسياسية في المجتمع الى مزيد من التعقيد، وتكون سبباً لمزيد من العنف.

وقد وجدنا المؤرخين يُرجعون العنف الذي يميز الشخصية العراقية والذي مارسته القوى والشخصيات الحاكمة يعود الى التاريخ الدموي، والى تاريخ الكوارث التي حصلت عبر تاريخ العراق. ولعل جدول الكوارث التي استحصلها المورخ (حنا بطاطو) للفترة المحصورة بين القرنين السابع عشر والتاسع عشر استناداً لابن سند البصري صاحب كتاب (مطالع السعود بطيب أخبار الوالي داوود) يغني عن كل وصف، فقد وجد على سبيل المثال: إنَّ هناك في عام (١٦٢١ مجاعة؛ ١٦٢٣ الفرس يذبحون (مئات الالوف)، ١٦٣٣ فيضان، ١٩٣٥ وباء ١٩٣٨ مجزرة عامة نفذها الاتراك

---

(١) الوردي، مصدر سابق، ص ١٠١. عباس الغراوي، تاريخ العراق بين احتلاليين، ص ٢٥٠.

راح ضحيتها ٣٠ الف شخص، ١٦٥٦ فيضان، ١٦٨٩ مجاعة ووباء ١٧٣٣ حصار، ١٧٧٧ ـ ١٧٧٨ طاعون، ١٧٨٩ حرب أهلية في بغداد، وفيضان ومحصول فاشل، مجاعة، واضطرابات مدنية ١٨٠٢ ـ ١٨٠٣ وباء، وفناء (معظم سكان العراق)، ١٨٢٢ وباء وفيضان، ١٨٣١ وباء وفيضان، حصار ومجاعة، ١٨٧٨ وباء ومجاعة، ١٨٩٢ فيضان، ١٨٩٥ فيضان[1] وهكذا فإنّ أيَّ مجتمع يعيش تحت هكذا ظروف قاهرة فإنّه يكون أشد ميلاً الى القسوة والعنف.

ب) **هذه الانقلابات والأحداث** في المرحلة التي تحدثنا عنها والتي قبلها لازمها نشر ثقافة العنف السياسي، وغياب السلم الاجتماعي، سواء من السلطة الحاكمة لهذا المكوّن، أو من المحكومين (ومن القوى السياسة)؛ فإنّ بعض الأحزاب مارست دوراً ارهابياً في العراق، وارتكبت عنفاً لا يقلّ عن عنف الحكومة البعثية، كالحركة الشيوعية في العراق، والحرس القومي قبل أنْ يتسلموا الحكومة وبعدها، فقد كان الشيوعيون يجوبون شوارع بغداد والموصل وكركوك وهم يرددون: «ماكو مؤامرة تصير والحبال موجودة»، ولطالما شهدت ساحات وشوارع بغداد سحب جثث كبار الشخصيات.

ج) **وحينما آلت الأمور إلى عهد صدام حسين وبعد أنْ فرغ من تصفية خصومه** داخلياً من المقربين منه، شرع في شن حملة دموية على الاسلاميين الشيعة، فقتل الصدر الأول، وأعدم العشرات من العلماء، من أسرة آل الحكيم، وآل الصدر، وقتل الآلاف من الشيعة السياسيين، وهجّر، وطرد، واعدم،

---

(١) الدكتور حنا بطاطو، العراق- الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية من العهد العثماني حتى قيام الجمهورية، ج ٣، ترجمة عفيف الرزاز (بيروت، موسسة الابحاث العربية، ١٩٩٠)، ج ١، ص ٣٤.

وغيّب، كما يحلوا له بعنفٍ سياسي من دون أي محاكمات، وسفّر الآلاف من المكوّن الشيعي خارج العراق؛ لأنّهم أكراد فيلية، أو من أصول هو يعتقد أنّها إيرانية، وعاش العراق أزمة الهوية والجنسية والمواطنة[1] مجدداً، وتأسيساً على من سبقه في إتّباع هذه السياسة.

ثم سنَّ قوانين مبنيةً على تدمير البنية الاجتماعية الأساسية للشيعة، من هجوم على الحوزات والمراجع، وسنَّ قوانين ضدَّ المكوّن الشيعي كانت في غاية القسوة، من قطع الأذن، والإعدام، وقطع الرقبة، وتفجير الأبرياء وهم أحياء، حتى بلغ عدد المقابر الجماعية العشرات[2].

العنف نفسه مارسه ضدَّ المكوّن الكردي فقتل وشرّد وأعدم الآلاف إلى أنْ انتهى الأمر بضربات للقرى الكردية بالأسلحة الكيمياوية في الأنفال وحلبجة، ذهب ضحيتها الآلاف من أبناء الشعب العراقي الكردي، ثم هاجم الشيعة التركمان فأزال قرى من الخارطة في كركوك كمنطقة تسعين، وقرية بشيرلي، وهكذا فعل في الدجيل.

هذا هو المشهد السياسي في العراق، مشهد العنف والقسوة والدم، واستمر هذا المشهد يتوارث بعد عام ٢٠٠٣ م؛ لأنّه إرث ثقافي ورثه جيل وطبقة من مكوّن قد تربّى عليه، وجعله منهجا آيديولوجياً، وعملياً له.

هذه الأحداث هي التي انتجت ثقافة العنف السياسي داخل المجتمع العراقي إذ نلحظ:

أولاً: برغم أنّ الصفة الغالبة للتاريخ السياسي مبنيةً على العنف والقسوة

---

(١) الشيخ فؤاد كاظم، البعث يحترق، المركز الاسلامي للابحاث السياسية ١٩٨٣.

(٢) الاستاذ جمال الزيدي، قوانين صدام الجائرة ضد المكوّن الشيعي، قيد الطباعة، مركز العراق للدراسات، ص ٦٦ - ٦٩.

والصدامات، إلّا أنّ مرحلة القرن العشرين والعقود الأخيرة منه ـ بحسب المراقبين ـ كانت أبرز مرحلة عنف سياسي داخلياً في مراحل التاريخ المعاصر.

ثانياً: إنَّ هذه الإشكالية (العنف السياسي) تسرّبت من المؤسسة الحكومية إلى الطبقة السياسية، ومنها إلى المجتمع العراقي، فانطبعت عقلية أغلب قوى العراق السياسية وشرائحه الاجتماعية بهذا المنهج، وإنْ اختلفت درجات ظهوره داخل المكوّنات العراقية[1].

والمهم جداً أنَّ هذا العنف السياسي بكلّ أسبابه وخلفياته وأساليبه انعكس بأبشع صورةٍ في بناء دولة العراق الجديدة بعد عام ٢٠٠٣ م، ونجد أنَّ بعض القوى السياسية البعثية استحضرت هذا الأسلوب «العنف السياسي» في صراعها ضدّ العملية السياسية الجديدة ومكوّناتها، وأحزابها، ورجالاتها، واستحضرت أدواته في العنف، وايديولوجيته القومية والبعثية التي تستهدف بالدرجة الأساسية ارجاع العراق والعملية السياسية إلى مربع الصفر الذي تكون الحاكمية فيه للبعثيين الذين هم إلى اليوم يرفعون شعارهم من (أنّهم أسياد العراق)، وهذا ما رفضه نوري المالكي بخطابه في كربلاء ١٢/ ٢/ ٢٠١٢ بمناسبة المولد النبوي ﷺ إذ قال: «هناك من القوى السياسية تمارس العنف السياسي لإرجاع العراق لمربع الصفر؛ لأنّهم يمارسون سياسة الأسياد مقابل العبيد»، ثم قال: «لا أسياد ولا عبيد بعد اليوم، الكلّ متساوون بنظر القانون»[2].

---

(١) الدكتور محمد عابد الجابري، تكوين العقل العربي، سلسلة نقد العقل العربي (١)، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٨، ط ١، ص ٩ وعبد الأمير الركابي، ارض وتوبيا العراق وانقلاب التاريخ ص ٧٦.

(٢) جريدة المراقب العراقي، ٢٠١٢/٢/١١. جريدة الصباح ٢٠١٢/٢/١٢.

لقد أريقت نتيجة ذلك في هذه المرحلة دماءٌ زكية، وذهبت أرواح بريئة، بلغت الآلاف من شيعة آل البيت ﻊ بطرق يندر أنْ تحدث في تاريخ الإنسانية، **وما زالت العملية السياسية تعاني اليوم العنف السياسي.**

ولايمكن أنْ نغفل عن أنَّ هذا العنف السياسي تحول إلى ثقافة لدى المكوّنات السياسية، وربّما يصدق القول: إنّها تسربت إلى شرائح اجتماعية، وثقافية، واعلامية، ودينية، فصارت المؤسسة الدينية السُنية واقعة تحت تأثير هذا العنف السياسي، وترفده بالفتاوى والتفسير والتأويل الديني، ويمكن ملاحظة ذلك في الفتاوى الدينية التي بلغت من ٢٠٠٣ إلى ٢٠١٢ اكثر من ٣٢٠ فتوى ضدّ الشيعة في العراق وخارجة شملت المكوّن الشيعي وعلماءه ورجالاته السياسيين وعمليته السياسية[1].

---

(١) يمكن مراجعة موقع كتائب الفاروق ٢٠٠٦/٢/١٧ وموقع البصره ٢٠٠٦/٤/١٦ وموقع الراشدون ٢٠٠٦/٦/٦ وموقع أنصار السُنّة ٢٠٠٧/٢/١٥ وعشرات المواقع.

٥ ـ الفساد والفوضى السياسية

الفساد السياسي في العراق هو المعني في هذا الفصل، وفي عموم بحثنا وليس الفساد مطلقاً، لذا نقول: إنَّ الفساد السياسي في العراق هو الذي كان السبب الحقيقي للفوضى السياسية، ومن ثم كانت هذه الفوضى السياسية علّةً لتوليد الثقافة السياسية الفاسدة، التي حكمت العقلية السياسية العراقية.

أمّا كيف يؤثّر الفساد في إنتاج الفوضى، فلابدَّ من لحاظ ما يأتي:

أولاً: غياب الحياة الدستورية: إنّ العراق لم يحكم ضمن موازين محددة، وقوانين ومقررات دستورية، بموجبها يتم تحديد سلوك الحاكم، بل ظلَّ الحكم مبنياً على المزاج الخاص بالحاكم (سايكولوجية الحاكم) وآرائه، ونظرياته، وأفكاره ومقرراته، وغالباً ما يكون قرار الحكم مبنياً على إملاءات الخارج ومصالح الغرب والدول الطائفية، التي تتقاطع مع مصالح المواطن العراقي، ومكوّنات الشعب العراقي، واتفق أنَّ المصالح الشخصية للحكام التي التقت مع مصالح الخارج عبر التاريخ سواءً أكانت الدولة العثمانية، أم الصفوية، أم الامبراطورية العثمانية، أم الإتحاد السوفيتي، أم الولايات المتحدة الامريكية، وولّد هذا التلاقي فساداً مزمناً في المسيرة السياسية عبر التاريخ المعاصر.

ومن يدعي أنّ العراق توجد في تاريخه دساتيرُعدة، فقد تمّت الاشارة إلى أنّها لم يُعمل بها، حتّى قال الشاعر:

علمٌ ودستورٌ ومجلسٌ أمّة كلٌّ   عن المعنى الصحيح محرّف

وقد بلغ الفساد الدستوري أنْ تلخصت واختزلت الدولة بالحكومة، والحكومة بالحاكم، وقد الغيت الدولة ومؤسساتها، وتحولت إلى حكم الفرد المطلق، وقد جاهر صدام حسين بهذا المنهج الفاسد قائلاً: (أنا القانون، وأنا أصنعه وأكتبه بيدي) [1]، ولانحتاج إلى مزيد من الأمثلة لنعرف كيف حكم العراق الفساد السياسي، وكيف انعكس على تلاعب الأقارب والحواشي، ونظام التوريث، وهيمنة المحسوبية والمنسوبية.

كما أنّ حروباً شنت من خلال هذه القرارات الفاسدة والسياسات الارتجالية التي اتبعها صدام، وهي الحروب نفسها التي شنّت تاريخياً من قبل حكّام توالوا قروناً في العهد العثماني، وقبله على حكم العراق من دون أيِّ رقيب او حسيب، سواء أكان على صعيد الحروب الداخلية أم الخارجية.

أسباب غياب الحياة الدستورية:

إنَّ أسباب غياب الحياة الدستورية تعود الى:

أ) تاريخ أربعة قرون تقريباً من حكم العثمانيين ـ إذ كان الولاة يفعلون مايشاؤون من خلال الاجتهادات الشخصية التي هي غالباً مبنية على مراعاة

---

(١) صدام حسين، كتاب المختارات، دار الشوون الثقافية العامة، آفاق عربية، الجزء ١٠٧، صفحة ٢٩٨.

مصالحهم ـ انتهت بالعراق إلى مزيد من الفساد، والفوضي، والمجاعات التي بلغت أنْ بيعت أعراض النساء في بغداد، وأكل الناسُ الاطفال[1].

ب) الحكم القبلي الذي سيطر على العراق فأنّه لم يشجّع على أنْ تقوم دولة قوية متماسكة قادرة على تنفيذ القانون وتطبيقه[2] ومن يتابع تاريخ العراق يجد أنْ ثقافة المجتمع مبنية على احترام الحاكم القوي السفّاك غير العادل، وإلّا فإنه يواجه جبروت القبائل، وطغيان ما ورثه المجتمع من ثقافة التمرّد على الحكم والحاكم.

ومن هنا ـ أي بفعل الحكم القبلي ـ لم يتحقق حكم دستوري.

ج) غياب الحياة الدستورية ـ وذلك لمجيء الدستور متأخراً في حياة العراقيين السياسية، فالدولة العثمانية شرعت الدستور عام ١٩٠٨م في مراحل متأخرة من المسيرة السياسية للحكم العثماني ـ أنّ تاريخاً طويلاً عاش فيه العراقيون، وتربوا عليه من دون أيِّ حياة دستورية، وحتّى دستور ١٩٢٥م الذي أقرّ في المرحلة السياسية الملكية، وما بعده، كان فيه تغييب شرائح ووسط اجتماعي إزاء أوساط اجتماعية أخرى، فهو غير عادل كي تتفاعل معه الأمّة العراقية جميعها، لذا حاربته من خلال مرجعيتها، واعترضت عليه[3].

من هنا نجد أغلب طبقات المجتمع العراقي نشأت وتثقفت على حياة

---

(١) الوردي، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق - مكتبة الصدر، ص٨٧.

(٢) ويجمع المؤرخون على أنّ أسباباً عديدةً أدت إلى ظهور الحكم القبلي في العراق منها: إنَّ القبائل زمن الدولة العثمانية كانت تشعر بأنَّ الحكومة غير قادرة على حمايتهم مما جعلهم يكوّنون بينهم تحالفات قبلية تكون أقوى من الدولة ومؤسساتها، ومنهم من يرجع السبب إلى أنَّ العديد من قبائل العراق أتت من الجزيرة العربية وهي مشبعة بروح القبيلة مثل عتره وزبيد وشمر، ومنهم من يتهم الغرب وبريطانيا بأنّهم هم من شجع النظام القبلي... الخ من الأسباب، (حنا بطاطو، المصدر نفسه ص ٥٨، والوردي في لمحات، ج ١، ص ١٩ - ٣٢).

(٣) المواقف السياسية لمحمد حسين كاشف الغطاء، مجله الهدى، العدد ١٥، ٢٠١٠، ص ١٦٥.

سياسية واجتماعية غير منضبطة بالقانون والدستور فسادت الفوضى، وصارت الحياة السياسية القائمة على الاستبداد عندهم هي الأساس.

وجود الثروات العراقية:

أ) إنَّ أحد أبرز أسباب الفساد السياسي في العراق هي الثروات الهائلة فيه كالنفط والغاز الزراعة والتجارة واليد العاملة، هذه الأمور جعلت الطبقات السياسية ـ في التاريخ المعاصر ـ تحاول جاهدة الاستبداد بالثروات بعيداً عن الرقابة البرلمانية[1]، وبعيدةً عن أيِّ مساءلةٍ قانونية أو مؤسساتية، بل تعمل بسبب ذلك من أجل إضعاف أي مؤسسة رقابية في الدولة، لذا تكرست سياسة فردية مستبدة لغرض الاستيلاء على الثروات من دون رقيب.

ب) ولنفس السبب، ولأسباب أخرى من حبّ السلطة والثروات والجاه، حاول الحاكمون في التاريخ أنْ يؤسّسوا لهم قاعدة تحيط بهم، ويوزعوا السلطات على الأقارب، وأبناء العشيرة، والعمومة، وأبناء المنطقة، ترسيخاً وحماية لسلطتهم، ويكفى خمسون عاماً منذ عبد السلام عارف إلى ٢٠٠٣م بقي فيها حكم العراق واقعاً تحت سيطرة مكوّن واحد، وأحياناً يقع تحت تأثير

---

(١) الدوائر الغربية شجعت على ذلك، لذا كان قتل عبد الكريم قاسم انتقاماً للشركات الأجنبية النفطية بسبب قرار النفط الاستراتيجي وأمور أخرى، وهذا ما أكده (جون بيركز) وهو أحد عملاء المخابرات الامريكية الاقتصاديين صاحب كتاب (اعترافات قاتلا اقتصادياً محترف) وحينما وقّع - عبد الكريم قاسم - على قرار النفط قال: تعالوا نتخذ قرار موتنا بأيدينا. (جون ك. كولى، تواطؤ ضد بابل، ترجمة أنطوان باسيل، بيروت شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ط ١ - ٢٠٠٦ ص ٤٤.

منطقة واحدة أو قرية معينة غالبا[١]، وتكون باقي الأجهزة المحيطة بالحكم ضباطاً، أو مسؤولين، أو سفراء من مدن محدودة وقريبة من انتماء الحاكم الطائفي والمناطقي والعشائري[٢].

أمّا في زمن أحمد حسن البكر، وصدام حسين، فقد سيطرت أسرة واحدة (آل حسن) من مدينة (تكريت)[٣]، ثم أسرة واحدة (أسرة صدام حسين) على الحكم، وهكذا كانت تضيق الدائرة كلما تقدم الزمن.

وليس الأمر بجديد؛ فإنَّ منهج الانقلابات هو منهج ورثه الحاكمون في العراق، وصار راسخاً في ثقافته السياسية الحكومية؛ لقربهم من سلاطين بني عثمان الذين حكموا العراق قروناً على منهج الانقلابات واستبعاد المعارضين أو المعتدلين، والاعتماد على الأقارب والموالين وأبناء العمومة، وأبناء المنطقة.

بل كانت أحياء بغداد زمن المماليك ـ الذين حكموا العراق تقريبا (٨٠) عاما ـ موزعةً في الولاء على الحكّام، فنجد أبناء الأحياء يقاتلون بعضهم تاييداً للسلاطين من بني عثمان ودفاعاً عنهم، ويرفعون برقيات الولاء، وطلبات التطوع والولاء، كلٌ لجهةٍ وحاكم من حكام المماليك أو العثمانيين، يؤيدونهم ويدافعون عنهم، ويبايعونهم، ويرفعون الى السلاطين الكبار من بني عثمان برقيات، وطلبات الولاء لمن يوالون، وهكذا سار تاريخ العراق[٤]!!.

---

(١) الدكتور عبد الحسين عواد، محنة العراق إلى أين، العارف للمطبوعات ص ٥٧. والدكتور مازن مرسول محمد، سوسولوجية الأزمة: المجتمع العراقي نموذجاً، دائرة المعارف للمطبوعات، ٢٠٠٨، ص ٧٤.

(٢) عبد الخالق حسين، الطائفية السياسية ومشكلة الحكم في العراق، ص٥٦.

(٣) طالب الحسن، حكومة القرية، ج ١ ص ٢٢٤ - ٣٠٨.

(٤) عبد الكريم العلاف، بغداد القديمة، الدار العربية للمطبوعات ١٩٩٠، ص٦٨. والوردي، دراسة في طبيعة المجتمع العراقي، بغداد - ١٩٥٥.

ج) المؤكّد أنّ بلوغ الحال السياسية إلى هذه المرحلة ـ التي هي مرحلة سيطرة الأسرة الواحدة ـ يحصل بوصفه نتيجة لتراجع المؤسسات الرقابية في الدولة، وتجاوز صوت الشعب، ومؤسسات المجتمع المدني الناقد والمراقب، وحصول فساد سياسي في المسيرة السياسية الحكومية العراقية.

ومن هذا كله استطاعت المؤسسات الحاكمة أنْ تتدرج في رفع وازالة كل سلطات الرقابة والمتابعة واستطاعت أن تختزل الدولة في الحكومة، والحكومة في شخص أو أسرة، فإذا بلغت الأمور السياسية هذا الحدّ فإنّه من الطبيعي أن يمارس الحاكم دوراً فاسداً، من نهب وسلب للثروات وسفك للدماء وهتك للحرمات؛ لأنّ مؤسسات الدولة بدلاً من أن تحاسب المسؤول أو تراقبه فإنها تتحول إلى أدوات قمع لتنفيذ سياسته والتستر عليه وحمايته والدفاع عنه، وهذا ما حصل خلال عقود من عمر العراق، كانت عقود فساد وفوضى وانحلال[1].

وقد رسخ الفساد بنحوٍ أشد في حكم صدام حسين، إذ استطاع أنْ يقتل، ويشن الحروب، ويهدر الثروات، ويسن القوانين الجائرة، من دون حساب، والأنكى من ذلك؛ تحولت كل مؤسسات الدولة الأمنية بدلاً من حماية الدولة إلى حماية الفرد وقراراته الفاسدة، وقمع كل من يعترض، أو ينتقد، أو يطالب بتفعيل الرقابة، حينها استطاع صدام وزمرته وأولاده أنْ يمارسوا ما يلي:

أولاً: يمارسوا الفساد السياسي باتخاذ قرارات شنّ الحروب على دول الجوار. وقتل المعارضة أيّاً كانت في الداخل العراقي، وبالأخص المعارضة الإسلامية.[2]

ثانياً: ممارسة الفساد الاقتصادي في تدمير الثروات العراقية في الحروب،

---

(١) كامل الكناني، العراق بين عهدين، مركز العراق للدراسات، ٢٠٠٦، ص٨٣.

(٢) على المؤمن، سنوات الجمر، ص ٤٠.

وصرف وإنفاق الباقي لملذّاتهم ونزواتهم[١].

ثالثاً: ممارسة الفساد الاجتماعي في تمزيق الصفّ الاجتماعي العراقي إلى سني وشيعي، وبعثي يُصنف في ضوئه أنّه مقرب، وغير بعثي يحكم عليه بالموت، وأخرى شكلت الدائرة الخاصة لصدام، فكانوا هم النواة لدوائر صدام الأمنية، الذين هم طبقة الأمراء التي تتحكم بالعباد والبلاد من دون أيِّ حساب، وطبقة أخرى معدومة مغلوبة مقهورة لا حول لها ولا قوة[٢].

رابعاً: ممارسة الفساد الأخلاقي: إذ أنّ انتشار الرذيلة، والخمور، والفجور، والملاهي، والرقص، وبيوت الدعارة، كانت أبرز سمات عهد صدام حسين وولده عدي ورجالاته الأمنين والسياسيين؛ كيف لا وأنّ رأس الهرم الإداري في العراق ـ صدام حسين ـ كان يزني ويفجر، ويصادر النساء من أزواجهن علانية، وخير دليلٍ على ذلك؛ قصة سميرة الشابندر[٣].

أمّا عدي صدام حسين فقد ضجّ الشارع العراقي مما كان يفعل من خطف للنساء الشابات من الشوارع، والاعتداء عليهنَّ، هذا فضلاً عن حفلات الفساد في قصوره التي يطول خبرها[٤].

خامساً: أيضاً مارسوا الفساد التعليمي: فبعد عسكرة الحياة، ومعاناة الشعب العراقي من الجوع، والحروب، والقتل، وتدنّي المستوى الاقتصادي،

---

(١) انيس الداغيدي، الحياة السرية لصدام حسين ص ٨٩ - ٢٢٢. وكذلك مجموعة باحثين، العراق بين خيارين - مركز العراق للدراسات، ص ١١٢.

(٢) مجموعة باحثين، العراق والبحث عن المستقبل، المركز العراقي للبحوث، ص ٢٢ - ٣٠.

(٣) الخزرجي، عشر سنوات قضيتها في قصور صدام، بيروت ٢٠٠٦، ص٢٧٣.

(٤) شبيه عدي أو كنت أبناً للرئيس، ص ٦٠.

لازم ذلك تدني المستوى الدراسي سواءً أَفي الابتدائيات[١]، أم الثانويات[٢]، أم الكليات، أم الدراسات العليا، فهي بين فكي الطائفية والتبعيث السياسي والعلمي؛ لأنّها احتكرت للبعثيين المقرّبين من النظام الطائفي الصدامي، أي إنّها حكرٌ على الشيعة البعثيين، والسُنة المقربين من النظام.

سادساً: الفساد الفكري والعقائدي والسياسي:

إذْ تحوّل العراق في زمن صدام حسين وعلى أثر الحروب والحصاد الاقتصادي إلى مرتع لدخول الأفكار الفاسدة، والأخلاقيات الخطرة، واللوبيات، والمنظمات المتطرّفة كالقاعدة، واتسعت خلايا الخطف والاحتيال[٣].

الجدير بالذكر: إنّ هذه الظواهر الفاسدة لم تكن مقصورةً على مرحلة صدام حسين وحدها، بل هي ملازمةٌ لكلّ الأنظمة التي توالت على حكم العراق، ويكفي أنَّ طاهر يحيى رئيس وزراء حكومة عبد السلام عارف، كان يلقبه المجتمع العراقي بـ: (أبو فرهود)؛ لكثرة سرقاته.

أمّا في الفساد الاخلاقي: فإنَّ المقام يطول، وكشاهدٍ على ذلك: إنَّ خال صدام حسين (خير الله طلفاح) طلبت زوجته الشيعية الكربلائية منه الطلاق؛ لأنّها وجدته وآخرين بوضعٍ غير لائقٍ به أخلاقياً[٤].

---

(١) بلغ عدد التسرب من المدارس الابتدائية عام ١٩٩٥ إلى عام ٢٠٠٠ معدل ١١% من عدد الدارسين وعدد التاركين للدراسة ٧% من الاعمار الموهلة للدراسة (مجلة فكر، العدد ١١٢، ص ٢٣).

(٢) بلغ نسبة التسرب ٨. ٩% من عدد الطلبة المقبولين والدارسين، وفي الجنوب تكون النسبة أعلى من بغداد، والفرات الاوسط وعدد التاركين ٥٥% من العدد الكلي وفي الأحياء الفقيرة تكون النسبة أعلى (نفس المصدر أعلاه).

(٣) سلام عبود، ثقافة العنف في العراق، منشورات الجمل، ص ٦٠ وأنظر على حسين، دراسة في طبيعة المجتمع العراقي، ص ٢٨٧.

(٤) شامل عبد القادر، لمحات صحفية عن عراق صدام حسين (١٩٦٨ - ٢٠٠٣)، ص ١٤٩.

ويوجد من يذهب إلى أنَّ للفساد الأخلاقي، وانتشار اللواط في الطبقة الحاكمة في العراق جذوراً أساسها المماليك الذين حكموا العراق؛ إذ كانوا صبية يُشترَون زمن الوالي حسن باشا كي يكوّن منهم جيشاً بديلاً عن الجيش الانكشاري الذي دبّ فيه الفساد والتراجع والتفكك، وهؤلاء الصبية يُشترَون من جورجيا، ومن قبائل الشركس، ويتم ادخالهم في مدارس لتدريبهم، وتعليمهم اللغة العربية والتركية، وفنون القتال، والولاء للسلطان العثماني، ولكنّهم يمارسون اللواط فيما بينهم، ولطالما تجاوز عليهم الحكام، ثم تاجروا بهم للأغنياء وللولاة في بغداد[١].

إنّ حديث الفساد الإداري أمرٌ موجودٌ من قرون ممتدة في تاريخ العراق الحديث، وترَكَّزَ في الثقافة العراقية أثرَ حكم العثمانيين.

أمّا موضوع المال الذي أهدرته الأنظمة العراقية خلال القرن العشرين أثرَ الفساد المالي والإداري؛ فقد قدّرت مراكز الدراسات العالمية الأموال التي هدرت وسرقت في زمن المرحلة الملكية فبلغت أكثر من ٤٣٪ من ثروات الدولة، إذْ كلّها تحولت إلى أملاكٍ خاصّة[٢]. وفي زمن عبد الكريم قاسم تقلّصت لتصل ١٧ . ٨٪[٣]. وفي زمن عبد السلام عارف بلغ الفساد المالي ٣١. ٧٪[٤]. وفي زمن صدام أكّدت الدراسات أنَّ ثروات العراق النفطية كلّها أُنفِقت في الحروب، وملذاته الخاصّة به، بل خرج العراق من الحرب وهو مَدين بما قيمتة

---

(١) الوردي، دراسة في طبيعة المجتمع العراقي، ص٧٨. والوردي لمحات، ص٦٤.

(٢) محمد مظلوم، الكولينالية الجديدة، دار رياض الريس ص ٣١١، ومركز راند الأمريكي- الموقع ٢٠٠٤/٢/١١ مجموعه باحثين، الاقتصاد العراقي إلى أين، ص ٨٧.

(٣) نفس المصدر، ص٥٤.

(٤) نفس المصدر، ص٥٥.

١٦٠ إلى ٢٠٠ مليار دولار[١] مع الفوائد. هذا زائداً على ما يقوم به الحكام من توزيع الأراضي، والأموال، والقصور، والوظائف للمقربين منهم وحرمان أبناء الشعب من أموالهم وثرواتهم، وأثرَ هذا الفساد برزت طبقية عالية، وتفاوت في المستوى الاجتماعي، والمالي، والثقافي بين أفراد الشعب العراقي، في حين يكون لطبقة محددة من المكوّن السُني تاريخياً الحظوة العليا، وللمقربين منهم، وهكذا الأقرب فالأقرب.

وبطبيعة الحال انعكس هذا الفساد بكل أبعادة على العمل السياسي والحكومي، فأدّى إلى الفوضى والاضطراب السياسي، وصار سبباً للانقلابات، ومسوغاً للاغتيالات، وأدّى في ما يؤديه إلى تراكم ثقافةِ عدمِ الثقة بين أفراد الشعب العراقي، وعموم الإدارات العليا، وحكّام العراق. فتلحظ أدبيات العراق وإصداراته، وشعره، ونثره، يتحدث عن عدم ثقة المواطن العراقي بالمسؤولين، واتهامه إيّاهم بالفساد، والرشوة، والسلب والنهب، فأبرز ما قيل في العصر الملكي من شعرٍ أبياتٌ بقيت تردّد على ألسنة العراقيين مثلاً:

يا بائع الفجل بالمليم واحدةً   كم للعيال وكم للمجلس البلدي[٢]

النتائج:

آثار الفساد في الشارع العراقي:

أمّا أهم الثقافات السياسية التي تولّدت لدى الشعب العراقي أثر الفساد

---

(١) ت، جريدة الصباح ٢٠٠٥/٢/٢١.

(٢) ابتسام عبد الستار الشيخلي، التيار الاجتماعي الساخر في الشعر العراقي الحديث من ١٩٠٠ وحتى ١٩٥٨ (رسالة دكتوراه: كلية الاداب - جامعة بغداد).

والفوضى فهي:

أ) إنّ الحكومات العلمانية المدنية، والعسكرية المتعاقبة، لم تُراع الحلال والحرام على مبدأ الشريعة، ولأنَّ هذه العناصر غير متربّية تربية إسلامية، فإنّها أقرب إلى الفساد بحكم تكوينها التربوي، وخلفياتها العقائدية والسلوكية، هذا في الجانب (الذاتي) للمسؤولين. أمّا الجانب (الموضوعي) الذي هو السلطات الرقابية، فهي مفقودة كما ذكرنا، من هنا ارتكز في ذهن المجتمع العراقي أنَّ المؤسسات العلمانية السياسية، والقوى السياسية، والحكومات، والحركات، والسلطات، والمسؤوليين، هم طبقات حاكمة تمتازُ بالفساد، هذا فضلاً عن أوامر الغرب التي تلتقي مع مصالح الفاسدين من الحكام المحليين[١]، والذي يميل لهذا الرأي ٥٦٪ من أبناء الشعب العراقي.

ب) من ثقافة بعض مكوّنات الشعب العراقي ـ أيضاً ـ أنَّ القادة المدنيين والعسكريين الذين حكموا زمناً طويلاً هم المسؤلون عن الفساد، والدماء، والفقر، والحرمان، والحروب التي تعرّضَ لها الشعب العراقي وعن كل فسادٍ حصل، وأنَّ المكوّن السُني من خلال ممثليه وأفراده وعناصره، وقواه السياسية، هو المسؤول الوحيد عن كل ما حصل من فوضى نتيجة للفساد الإداري والمالي، لغاية ما قبل ٢٠٠٣م، ويميل لهذا الرأي ٦٢٪ من المكوّن الكردي، و٦٧٪ من المكوّن الشيعي، و٩/ ٢١٪ من المكوّن السني، لكنهم يحمّلون الحكام المسؤولية فقط[٢].

---

(١) نتائج استطلاعات مركز العراق للدراسات اجري في ٢٠٠٩/٧/٢٦، الاستطلاع شمل ١٥٠٠ عينة موزعة على البصرة وبغداد وأربيل والسليمانية وكركوك وصلاح الدين والموصل وكذلك من أهل السنة في بغداد وشمل مثقفين واعلاميين واكادميين.

(٢) الاستطلاع المذكور، مصدر سابق، ص ١٩.

ج) أيضاً توجد ثقافةُ سياسيةٌ هي: «إنّ الحكام الذين حكموا العراق أنما مارسوا الفساد، وأنَّ الأسباب ليست غياب **التربية الذاتية**، وليست غياب **الرقيب الموضوعي** المتمثّل بفقدان الدولة لمؤسسات رقابية؛ بل لأنَّ المجتمع السُني لايمتلك محددات رقابية بارزة كالمؤسسة الدينية والمرجعية» فإنَّ المرجعية العليا، أو المرشد الأعلى، والفقهاء بشكلٍ عام، لهم أثرٌ في تقليص مساحة الفساد في المجتمع بلا اشكال، وهذا الرقيب غير متوافر عندهم[1]، وأنَّ نسبةً عاليةً من المكوّن الشيعي (٥٧٪) يؤمن بهذا الرأي.

د) توجد ثقافةٌ أخرى هي: إنَّ صمامات الأمان لدى المجتمع الشيعي إزاء الفساد بكل أنواعه أكثر من غيره من المكوّنات الأخرى، هكذا كان يقال. ولكن شاع كثيراً بعد أنْ تولّى المسؤولون الشيعة إدارة البلاد بعد ٢٠٠٥ م، إنَّ فساداً حصل داخل المؤسسة السياسية، وتحمّل المسؤولون الاسلاميون نقداً في الأوساط الشيعية والسنية لما حصل، إلّا أنَّ الأمر إلى الآن له مسوغاته، وأبرز هذه المسوغات في العقل والثقافة الشيعية عن المسؤولين الشيعة:

منها: الطائفية السياسية والظرف الأمني والأجندات الأمريكية والعربية لشلّ حركة الحكومة؛ لأنّها حكومة شيعية إسلامية[2]

ومنها: خبرة الاسلاميين الجديدة، التي لم تمكّنهم من إدارة البلاد بشكلٍ دقيق[3].

ومنها: تركيبة الدولة على أسسٍ حزبيةٍ، وطائفيةٍ، وقوميةٍ ذات ايدولوجيات متعددةٍ ومتناقضةٍ منعت أنْ تكون الدولة ذات مسار سياسي

---

(١) نفس المصدر، ص ٢٠.

(٢) ابراهيم الغالبي، شيعة العراق وتهم الخصوم، ص٦٦.

(٣) نفس المصدر، ٦٨.

واحد، وأنتج هذا فساداً إداريا[١]؛ لأنَّ كل القوى السياسية تحمي أفرادها الفاسدين من أنْ يطالهم القانون[٢].

ومنها: وجود الاحتلال وسيطرته على العديد من الملفّات الاقتصادية في العراق زمن بريمر وبعده بوساطة السفارة الأمريكية حالياً.

ولكن مع كل هذا، فإنّ الفساد الحاصل في مرحلة ما بعد عام ٢٠٠٣م مهما بلغت الأرقام المُبالغِ فيها لا يصل إلى عُشرِ ما حصل تاريخياً من فسادٍ ذهب ضحيته الدماء، واندلعت الحروب،وتصاعدت الانقلابات، وهدرت الثروات.

إنَّ ما حصل في العراق الآن من الفساد والفوضى لا يقاس عندَ كُلِ منصفٍ بفسادِ ما قبل عام ٢٠٠٣ م؛ لأنّ كل جهاز الدولة ـ التشريعي والقضائي والتنفيذي ـ تحت الرقابة والسيطرة من خلال البرلمان، فضلاً عن أنَّ الاعلام قادرٌ اليوم على الكشف عن كل ملفٍ والتحدث به علانية، والدولة قادرةٌ على محاسبة كلِّ مخالفٍ بحسب الإمكان، هذا بخلاف الحُقب السياسية الماضية التي كان فيها الحاكم الفاسد يشكّل تحدياً لكلّ الدولة؛ لأنّه الرجل الأوحد الذي لا تعلو عليه أيُّ مؤسسةٍ اجتماعيةٍ أو رقابيةٍ حكومية.

هـ) إنَّ العقل السياسي العراقي تركّزت لديه ثقافةٌ خلاصتها: «إنّ الفساد والفوضى متلازمان وجوداً وعدماً، قوةً وضعفاً، زوالاً وبقاءً»[٣].

---

(١) نوري مالكي، لقاء على قنات الاتجاه تاريخ/٢٠١١/٥.

(٢) الدكتور جمال الزيدي. أسباب وسبل مكافحة الفساد والارهاب، مركز العراق للدراسات، ص٧٣.

(٣) مركز الهدى، مجموعة باحثيين، المنهج الثوري للإمام الخميني وأثره على الفكر السياسي العراق، ص ٤٧.

كما أنّه تولّد في ثقافة الشيعة مفهوم جديد وتفسير للفساد الذي يحصل في العراق، خصوصاً من قِبل المسؤولين الشيعة من أنَّ المرجعية في النجف الأشرف لم تنهض بمشروع تربوي على غرار ما قام به الإمام الخميني ﭬ، بل حصروا جهدهم في إصدار الفتوى فقط، في حين «استطاع الإمام الخمينيﭬ أنْ يربّي جيلاً قادراً على تحمّل المسؤولية في بناء دولةٍ إسلامية، وقيادتها بكل سلامةٍ ودقة وأمانة»، هذا الإدراك جعل الشعب العراقي الشيعي يدرك بالتلازم أنَّ الحوزات العلمية في النجف الأشرف منوطٌ بها ذات الدور، ولئن لم تتمكن من النهوض به لظروف موضوعيّةٍ ذُكرت سابقاً، فإنّ الظرف اليوم مواتٍ لخلق أمّةٍ قادرةٍ على تحمّل المسؤولية(١).

إنّ أغلب الشيعة يرون أنّ الفارق بين السياسيين العراقيين الإسلاميين والسياسيين الإيرانيين هو عدم وجود مرجعٍ نهَض بمهمّةِ تربيةِ جيلٍ تربيةً عقائديةً، وعدم وجود فقيهٍ متصدٍ حالياً، بل الفقيه عزل نفسه عن مجريات الأمور، أوعزله الدستور العراقي الذي يحكم الآن بعدم اعطائه أي صلاحيات، فضلاً عن تأثّر الجيل الإسلامي الشيعي العراقي بالسياسيين الفاسدين الذين حكموا العراق عقوداً؛ لأنّهم نشأوا وسط هذا المجتمع بكل تقلّباته، ولا ينكر أنّ المجتمع يلقي أثره وثقافته السياسية، ويترك على أجياله اللاحقة بصماته الثقافية مهما كانوا، وذلك ما عاناه النسق الاجتماعي العراقي الحالي؛ إذ وجدت اتجاهات منحرفة أدّت إلى ضرب كلّ قواعد وأسس الضبط والسيطرة، فتحللت الشخصية العراقية إلى شخصية (أنومية)(٢).

---

(١) مجلة الهدى، مجموعة باحثين، المنهج الثوري للإمام الخميني وأثره على الفكر السياسي العراق، ص ٤٧.

(٢) ترجمة للكلمة الفرنسية والإنكليزية « anomie » وهي تعني المجتمع الذي لا يميل إلى القانون والمعايير، وتتآكل فيه القيم وتؤثر فيهم الموروثات السلوكية.

و) أيضاً من آثار الفساد والفوضى نجد أنَّ العراق بلدٌ لا تطوّر فيه سياسياً ولا عمرانياً ولا صناعياً ولا زراعياً، وهذه اعتقادات موجودة لدى جميع الشعب العراقي، راسخةٌ في أعماق ثقافته.

ز) ومن الثقافات التي تعمُّ العراق الآن: إنّ هذه الفوضى، وهذا الفساد أدّى إلى انعدام الثقة بين المواطن العراقي والمسؤول، سواءً أكان الشيعي، أم السني، أم الكردي، بلافرق مهما كان، وقد انعكس هذا (الإنعدام للثقة) على واقعنا الراهن، لذا فالمجتمع العراقي يعاني التفكك والتآكل[1].

ومن الثقافات الراهنة أنَّ الفساد المالي والإداري مازال سارياً؛ لأنّ معدلات الفقر والبطالة والواقع الخدمي بكل مجالاته مازال متدنياً، مع أنّ المسوغات موجودة نوعاً ما. فإنَّ الفقر كان زمن صدام حسين ٣٢٪ وبعد عام ٢٠٠٣ م حافظ على النسبة نفسها مع احتساب البطالة المقنعة[2].

ملاحظات استشرافية:

نعتقد أنّ الفساد في العراق بعد مرحلة ٢٠٠٣ م له آثارٌ خطرة ومزايا معقدة، تركزت في العقلية والثقافة السياسية لدى الشيعة والسنة والكردعلى حدّ سواء، بقصد وبدون قصد، وصارت ثقافة سياسية تراكمية تضاف إلى الثقافات التي تولّدت عبر التاريخ خصوصاً بموضوع الفساد في العراق، وهي:

١ ـ إنّ الفساد المالي والاداري وغيرهما الذي حصل في هذه المرحلة مع

---

(١) د. د مازن مرسول محمد، مصدر سابق، ص ٦٨.

(٢) موسوعة الجهاز المركزي للإحصاء، وزارة التخطيط، سنة ٢٠١٠.

كل الاسباب التي صحبتها ـ وللأسف ـ صار محسوباً على الإسلام السياسي الشيعي لكون رجالاته هم الذين يديرون البلاد، وأنَّ الإعلام البعثي المغرض استطاع أنْ يُوجِدَ ثقافةً في المجتمع العراقي بتحميل الإسلاميين المسؤولية، وكل ما يجري في البلاد، وجزء من الاعلام العراقي هو الآخر يقوم بحملةٍ منهجيةٍ دقيقة في هذا الإتجاه.

٢ ـ ولمّا كانت العملية السياسية الحاضرة تعتمد بدرجة أساسيةٍ على الأمّة؛ لأن الناخب هو الذي يعزز العملية السياسية ويزيدها قوةً أو ضعفا من خلال قوةِ أو ضعف مشاركته في الانتخابات، فإذا كان المواطن هو العنصر الاساسي في العملية السياسية من خلال رأيه الانتخابي، فإنّ ناتج هذا أنّ العملية السياسية تكون في خطرٍ أو خيبة إذا شعر المواطن أنّ قيادته فاسدة، وأنّ العملية السياسية لا جدوى منها؛ لأنّها تدار من قِبَلِ أحزابٍ وسياسيين فاسدين، والعكس صحيح، أي قد يعتزل أو يقاطع المواطن العملية السياسية ولا يشارك في الانتخابات، والناتج خيبة العملية السياسية.

في حين نجد في المراحل السابقة أنّ الحكومة مهما بالغت في الفساد فإنها لا تخشى من إخفاق العملية السياسية وسقوط الدولة؛ لأنّها سلطة مركزية شمولية لا صوت للجماهير والانتخابات فيها، ولا قيمة لرأى الجماهير وقناعتهم في تحديد سلوك الحاكم، أمّا في العملية السياسية الراهنة فإنّ بناء الدولة وكل تفاصيلها قائمٌ من خلال قناعة الأمّة، لذا فإنَّ الفساد والثقافة التي تتولد لدى الأمّة يعدُّ موثّراً حساساً في بقاء الدولة وزوالها، وبقاء الحكومة وزوالها.

وإنّما الأمم الأخلاق ما بقيت   فإنْ هُمُ ذهبت أخلاقهم ذهبوا

٢ ـ والجدير بالذكر: إنّ زوال التجارب الإسلامية يخلق إحباطاً لدى الأمّة يحول دون امكانية اعادة التجربة ثانية، خصوصاً أنَّ غلق المرجعية لأبوابها بوجه السياسين الإسلاميين يعطي دلائل وتفاسير ورسائل عدة يتلقاها المواطن الشيعي ويفسرها بتفسيرات ليست في مصلحة العملية السياسية والسياسيين الإسلاميين الشيعة، مما يعني أنَّ تجربتهم إذا اخفقت فإنّ إعادتها تُعد ضرباً من المستحيل.

٣ ـ لقد كانت الأمّة العراقية عبر التاريخ تعزّي نفسها بأنّ الفساد الذي تراه، والفوضى الحاصلة سببه الأنظمة العلمانية، وكانت تُعلّقُ كل آمالها بالاسلاميين متوقعةً ومعتقدةً أنّهم لو حكموا يوماً العراق فإنَّ العدالة سوف تتحقق، إلّا أنّ هذا لم يحصل بعد أنْ حكموا، لذا، «فإنّ العقل السياسي الشيعي يعاني من ثقافةِ أزمةٍ إزاء أبرز المرتكزات تجعل المستقبل السياسي الشيعي وأبواب العملية السياسية مفتوحةً نحو المجهول».

٦ ـ الثقافة السياسية العلمانية

إنّ العودة إلى تاريخ الحركات العلمانية توضّح واقع هذه الحركات في العراق العملي والثقافي، فهناك من يربط نمو الحركة العلمانية في العراق بنمو السوق النفطية فيه، أي: في النصف الثاني للقرن التاسع عشر، مع أنّ حركات الاستشراق في الوطن العربي أبعدُ من هذا الزمن[1].

إنَّ ظهور حركة علمانية واضحة في العراق يعود إلى مراحل متقدمة من التاريخ وقد تسارعت خطاها على وجه التحديد بعد إصلاحات والي بغداد (العراق) مدحت باشا (١٨٦٥ ـ ١٨٧٢). وإنْ كان بعض الباحثين الغربيين أمثال (البرت حوراني) قد جعل من احتلال نابليون بونابرت لبلاد مصر الإسلامية بداية (للنهضة العلمانية في العالم الاسلامي) والعربي[2]، فكل من يطالع الاستشراق والاختراق، والعلمانية، يجد أنّهُ تاريخٌ طويل بَذلَ من خلاله الغرب الجهود لتحطيم الثقافة الإسلامية، وإنَّ هناك تحولاتٍ فكريةٍ وسياسيةٍ كلّها شكّلت تحوّلاتٍ ألقت بشائرها بوضوح على الثقافة في العالم العربي

---

(١) إصطلاح العلمانية: - مشتق من كلمة (*Secularism*) الانكليزية التي تعني حرفياً (الدنيوية) أي فصل الدين عن الدولة كما عرفه داعية العلمانية جورج في كتابه مبادئ العلمانية.

(٢) الحوراني، الفكر العربي في عصر النهضة ١٧٩٨ - ١٩٣٩، ص ١٢٧.

والإسلامي، وقد اختمرت هذه الثقافة لدى طبقةٍ محدودةٍ في العالم الاسلامي والعربي، وأثّرت في مساراته السياسية، ولم نجد رادعاً يرفض وجود هذا الخطر التاريخي إلّا ثورة الإمام الخميني، نعم كانت ثورة الإمام الخميني ردّاً على عقود من الاختراق العلماني المنغرس في جسد المجتمع الإسلامي.

إنَّ انعقاد المؤتمر الصهيوني الأوّل بزعامة ثيودور هرتزل (١٨٩٧)، ومنح الدولة العثمانية قراراً بمنح اليهود حق شراء الأراضي في فلسطين (١٩٠١)، وصدور أول دستورٍ علماني من الدولة العثمانية (١٩٠٨) م، وهجوم ايطاليا على طرابلس (١٩١١) م، إلى اندلاع الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤م[١] وفي عام ١٩٢٢م، خطا مصطفى كمال اتاتورك الخطوة الأولى لإلغاء الخلافة الإسلامية بإعلانه فصل الدين عن الدولة، وأراد الشاه في ايران أنْ يفعل ذلك، إلّا أنَّ وجود الحوزات العلمية، والمراجع حال دون ذلك، لذا، يذهب علماء الاجتماع السياسي إلى أنّ هذا السبب وغيره من الأسباب جعلت في المجتمع الشيعي صمامات أمانٍ أكثر من المجتمع السني، المهم كل المقدمات التي ذكرناها وغيرها سبل وآليات، ومراحل، لإدخال الثقافة العلمانية إلى المجتمع العراقي.

كلُّ المصادر تؤكّد أنَّ ثمّة نشاطاتٍ وتحركاتٍ للنشاط العلماني في العالم الإسلامي والعربي عموماً، والعراق خصوصاً، لكن المرحلة الأكثر وضوحاً في نشأة العلمانية في العراق هي مرحلة ما بعد الحرب العالمية الأولى، وبعدها مرحلة تأسيس الدولة العراقية، بعد الاحتكاك المباشر بالغرب الأوربي والبريطاني على وجه الخصوص، حيث بدأت الافكار العلمانية تغزو عقول المثقفين والمتعلمين، وفي هذا الظرف بدأ الصراع بين الثقافتين الإسلامية والعلمانية في العراق، وقد ترجمتها كثير من الممارسات الحياتية والاجتماعية في

---

(١) أحمد محمد شاموق، كيف يفكر المسلمون، بيروت ١٤٠١ ﻫ - ١٩١٨، ص١١.

العيش واللباس وفي استخدام المنجز العلمي التقاني (التكنولوجي)، الذي أتت به قوى المحتل الاجنبي من خطوط البرق والهاتف (التلكراف)، ووسائل النقل (السيارات وسكك الحديد والسفن)، وأجهزة الإتصال والمواصلات، والمذياع، والمشهاد (التلفاز)، وغير ذلك، وتنشيط حركة الطباعة العلمانية في العراق، فظهرت لدينا طبقةٌ أخذت تعلن الصراع ضدَّ المورث (السوسيولوجي الثقافي الإسلامي)، إلى أنْ تحوّلت إلى صيرورات وأنماط ثقافية اجتماعية نوعية سياسياً وثقافيا[1]، ولكن هذا التحول نحو العلمانية في المجتمع العراقي ظهر في طبقتين هما:

الأولى: الطبقة الوسطى: (الفئات البينية) المتكوّنة من الطلبة، والضباط، والمؤسسات العسكرية، والمعلمين، والتجّار، والعمال والمثقفين، وبرزت مع هؤلاء ثقافةٌ علمانيةٌ تتجلى أيضاً في وسائل الإعلام، والجرائد، والمجلات، والحوارات الاعلامية، وطرح أفكارٍ جديدة نابعة من الثقافة العلمانية وهي: الحرية الشخصية، وحرية المعتقد الديني، والمساواة، والتسامح، والديمقراطية، والحياة البرلمانية وغيرها.

هذه الطبقة أعلنت تلك الشعارات للخلاص من الفقر والحرمان والكبت السياسي، فتوزّعت في الانتماء على حركات وأحزاب عديدة تتبنى الفكر الديمقراطي العلماني الغربي. ويوجد اعتقاد بأنّ هذه الطبقة الوسطى استطاعت أنْ تنجز ثوراتٍ وحركات سياسية، واستولت على السلطة في مراحل مختلفة، أمثال: عبد الكريم قاسم، وعبد السلام عارف، وعبد الرحمن وآخرين، فهؤلاء هم رجالاتُ الطبقة الوسطى في العراق، وهم نواة الايمان

---

(١) العلمانية نشأتها وتطورها، مجله مدارك العدد٧، ص٩٧.

بالعلمانية بدرجاتٍ متفاوتة، وقد ساند الغرب البعضَ منهم في تحرّكهم السياسي، ووصولهم إلى كرسي الحكم.[١]

وقد صحبت حركة العلمانيين السياسية حركةً ثقافيةٍ علمانية هاجمت القيم والأخلاق الإسلامية، ونشرت أفكاراً في غاية الخطورة والإلحاد، نتج عن ذلك حركة تحللٍ اجتماعي تجلّت بظهور الملاهي والخمور، ودور البغاء في بغداد، وقد عدّت إحدى الدراسات الغربية: إنّ بغداد في عصر الأربعينيات أكبرُ مستوردٍ للخمور[٢].

الثانية: بعد (ثورة العشرين) ذات الطابع الاسلامي؛ لأنّ قادتها هم مراجع الإسلام في الحوزات العلمية، حاول الغرب ضرب الواقع الإسلامي السياسي في العراق، بأنْ شكّلَ دولةً عراقيةٍ ذاتَ أساسٍ علماني، وسارت الحكومة في الدولة العراقية على منهجٍ يقرّه دستور العراق الأوّل (١٩٢٥) الذي هو منهجٌ علماني لا يمتّ إلى الإسلام بصلة[٣]، ممّا أدّى إلى حرفِ دور المؤسسة الدينية لدى الأجيال الشابّة التي وجدت لها حاضنة علمانية من قِبلِ الدولة، هذه الحاضنة تغذّي الأجيال بمفاهيم جديدة؛ هي الدستور، والحركة البرلمانية، والديمقراطية، والأحزاب، والمجتمع المدني، والنقابات، والحرية، والحقوق المدنية، والمواطنة بديلاً عن الإسلام.

هذه الأفكار والمؤسسات شكّلت مرجعية في الثقافة السياسية للشعب العراقي (سنّة وشيعة وكرداً) في هذه المراحل بديلةً عن مرجعية الدين والحوزات، والمؤسسات الدينية، والثقافة الإسلامية الأصيلة.

---

(١) نفس المصدر، ص ٦٧.

(٢) مجله أفاق، العدد ٢، ص ٧٢.

(٣) علي ابو الخير، دساتير العراق والعلمانية، ص ٤٨.

وهنا عدد من الملاحظات:

١ ـ إنّ المجتمع والدولة البريطانية التي تأثّرت بالعلمانية مرتين[1] هي السبب في نقل العلمانية وبلورتها في العراق، فعمدت إلى تأسيس حكومة في العراق تعتمد على دستورٍ وعناصرٍ يؤمنون بالمنهج العلماني على غرار الاتجاه السياسي الثقافي في بريطانيا، وصحب ذلك نشوء حركات ثقافية سياسية وفكريّة علمانية يقودها عددٌ من المفكرين المتأثرين بالخط العلماني، وأبرزهم (حسين الرحال)[2] الشيعي اليساري الذي استطاع أنْ يؤسّس قاعدة من الشباب في بغداد في أوساط الشيعة، وهكذا الشيعي الآخر جميل صدقي الزهاوي المنحدر من أصول ايرانية من كرمنشاه[3]. وعلمانيين أسَّسوا وجوداً في المكوّن الكردي هم الشيوعيون الكرد، وحزب الإتحاد الوطني الكردستاني[4].

أمّا دخول العلمانية إلى المجتمع السُنّي فإنّه بدأ في طبقةٍ خاصة وهم الضباط الذين تخرجوا من مدارس تركيا، ورجال الدولة، والتجار، والشخصيات الحكومية[5].

فالاحتلال البريطاني ليس وحده يتحمّل المسؤولية في نشر العلمانية داخل

---

(١) المرة الاولى بعد هزيمة الكنيسة وانحسار دورها السياسي في اوربا وتحول المجتمعات الاوربية وعلى رأسها بريطانيا نحو العلمانية، والمرة الثانية بعد تصدي العالم البريطاني (جورج هولي اوك *George Holyoake*) ليطرح مبادي العلمانية في كتابه مباديء العلمانية (١٧٨٠).

(٢) حسين الرحال جماعته أصدروا مجلة (الصحيفة).

(٣) محمد سعيد، أصول ورجالات الكرد الفيلية، ص ٥٩.

(٤) ماجد عبد الرضا، القضية الكردية في العراق، ١٠٠وصلاح بدر الدين، غرب كردستان، ص ٤١، ومارتن فان، الاكراد وبناء الامة، ص٣٣.

(٥) فالح عبد الجبار، الأفندية والملائية بين قرنين، مقال منشور على الإنترنيت في موقع الحوار العدد ١٢٢٤ :٢٠٠٥ =٣٩٠٤٩ *www. rezgar. com/ debat. art. a: paid*.

العراق وجعلها جزءاً من ثقافة العراق السياسية، بل إنّ هزيمة الدولة العثمانية التي حكمت العالم الاسلامي باسم الإسلام طيلة أربعة قرون، وتحولها إلى دولة علمانية في عشرينيات القرن العشرين، وبعدها تحولت إلى دولة راعية وحاضنة للفكر العلماني السياسي والثقافي الى الحدّ الذي استبُدلت حتى الحروف العربية بحروف لاتينة غربية، وصارت دولةً أُنموذجا للعلمانية في الشرق الأوسط والعالم الاسلامي، هذا التحول في الفكر السياسي التركي ألقى بظلاله على الثقافة السياسية في العراق، وبخاصة أنّ أبرز المثقفين، والقادة السياسيين، والعسكريين الذين حكموا العراق هم من الذين تخرّجوا في مدارس تركيا العسكرية والمدنية.

وتأكيداً للدور الغربي العام الذي أعدّ برنامجاً لتحطيم القيم الإسلامية واستبدالها بثقافة علمانية، فقد عقد في ولاية كولورادور الامريكية ١٥/ ١٠/ ١٩٧٨ مؤتمر أمريكي لنشر العلمانية على ١٢٥ مؤسسةٍ فكريةٍ عربية، ورُصدت لها ميزانية قدرها مليار دولار[١].

وقد صعدت الدوائر الغربية من حملتها على الإسلام بعد انتصار الثورة الإسلامية الايرانية بقيادة الإمام الخميني، فأخذت تصف الإسلام (بالإرهاب، والتعصّب، والتطرّف، والعنف)... لتشويه صورة الإسلام. ضمن برنامج ومخطط معدٍّ للهجوم على الفكر الإسلامي خصوصاً في مجاله السياسي.

٢ ـ بعد أنْ زرعت نواة الحركة العلمانية في المجتمع العراقي من قِبل البريطانيين من خلال (الدولة العراقية)، ومن خلال مؤسسات الدولة كي تكون حاضنةً للمنهج العلماني، ومن خلال منظماتٍ بريطانيةٍ تعمل على إعادة صياغة

---

(١) عبد المنعم النمر، هذا ما فعلوه فماذا فعلنا، مجلة الأمّة، قطر، ع ١٠ أب ١٩٨١، ص ٤٦.

العقل السياسي العراقي صياغةً غربيةً تتماشى مع إيديولوجية الغرب، ومنهجه وأفكاره[١] بعدها تشكّلت عشرات الأحزاب العراقية التي تؤمن بالمنهج العلماني، ويمكن القول: إنَّ الأحزاب العراقية سواء التي حكمت ومارست الحكم في العراق أم لا، وخلال القرن العشرين كانت بنسة ٩٠٪ علمانية سواء اليسارية، أو القومية، أو الشيوعية، أو غيرها. يعني أنَّ الحركة العلمانية في مراحل عديدة من تاريخ العراق المعاصر قد احتلت مساحةً واسعةً من المجتمع العراقي فالشيوعيّون وحدهم كانوا زمن عبد الكريم قاسم عام ١٩٥٩م يحشرون الملايين بتظاهرات في بغداد مؤيدةٍ أو رافضة لقرارها[٢].

إنّ العلمانية بكل ألوانها عملت على زرع ثقافتها السياسية في العديد من مفاصل دولة العراق في:

أ) الدولة ومؤسساتها ودستورها[٣].

ب) الهوية الوطنية، والثقافة الاجتماعية، والحركة العلمية من خلال بناء وزارة (الثقافة) في العراق راعيةً منذ عقود للفكر العلماني[٤].

ج) وفي ركائز وأسس الصراع الأيديولوجي بين القوى الدينية والاجتماعية من جهة، والقوى العلمانية من جهة أخرى، التي تريد أنْ تغيّر

---

(١) محمد معيوف، المنظمات العلمانية في العالم العربي خلال قرن، ص ٧٤.

(٢) عزيز سباهي، عقد من تاريخ الحزب الشيوعي العراقي، ج ٢، ص ٣١٥ وكذلك تاريخ الوزارات العراقية - عبد الرزاق الحسيني ج ٩ ص ٢١٠. أيضاً يراجع حسن شبر، مصدر سابق، جداول آخر الكتاب.

(٣) مجموعة مؤلفين، العراق والبحث عن المستقبل، ص ٣٤٠.

(٤) صلاح الخرسان - صفحات من تاريخ الحركة الشيوعية في العراق بيروت ١٩٩٠ ص٥١ وعماد أحمد الجواهري نادي المثنى وواجهات التجمع القومي في العراق (١٩٣٤ - ١٩٤٢) مطبعة الجاحظ بغداد ١٩٨٤ عبد الأمير هادي العكام - تاريخ حزب الاستقلال ١٩٥٦ - ١٩٥٨ دار الرشيد للنشر - بغداد ١٩٨٠.

العقد الاجتماعي بين الدولة والمجتمع، وبنائه على أسسٍ علمانية لادينية[1].

وقد ظهرت ملامح العلمانية بارزةً في جسد الدولة العراقية في زمن عبد الكريم قاسم، الذي عمل على ترسيخ قانون الأحوال الشخصية (١٩٥٨ ـ ١٩٦٣)، على أسسٍ مدنية علمانية من دون مزاوجة بين القانون المدني والإسلامي[2].

٣ ـ أمّا في مرحلة حزب البعث الذي كان دوره منذ النشأة والتأسيس هدم الثقافة الإسلامية، واستبدالها بثقافةٍ غربية، كيف لا ورئيسه ومؤسسه ميشيل عفلق ـ ـ المستشار الأول لوزارة المستعمرات الفرنسية، وهو مسيحي من أصولٍ كاثوليكية غربية[3]ـ، قد طالب وزارة المستعمرات عام ١٩٥٧م بأنْ يكرّموه؛ لأنّه أنجز لهم ما لم ينجزه أحدٌ سواه[4].

هذا الحزب الذي أوكل إلى صدام حسين دور تحطيم الإسلام المحمّدي الأصيل، ومهاجمة مذهب آل البيت عليهم السلام، وإنهاء الشعائر الحسينية، وتسفير الآف من العلماء، وقتل المراجع[5].

الجدير بالذكر: إنّ توقيت الغرب للمجئ بصدام في هذه المرحلة التي هي مرحلة ما بعد انتصار الثورة الإسلامية في ايران كاشفٌ عن إدراك الغرب أنَّ هذه الثورة سوف تعمل على تطوير العقل والفقه السياسي الشيعي في

---

(١) شبلي العيسمي - الشيوعيون والبعثيون والضباط الأحرار ص ٣٩٧، وبيير جون لويزار (ترجمة محمد حميد) الحركة الديمقراطية أو الليبرالية في العراق، دراسات عراقية، العدد (١٥) تشرين الثاني، نوفمبر٢٠٠٠، ص١٥٣.

(٢) ليث عبد الحسين الزبيدي، ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في العراق، دار الرشيد، بغداد، ١٩٧٩ - ص٥١٣.

(٣) خريف الاستكبار: - مجموعة مؤلفين، ص ١٧٢. أنظر: (حسن السعيد، نواطير الغرب ص ٨٧).

(٤) نفس المصدر، ص ٩٣. انظر أيضاً: مطاع صفدي، حزب البعث نشأته تطوره، ص ٦٦.

(٥) محمد باقر الحكيم، الشعائر الحسينية، ص ٣٩.

العراق، وتعمل على إحداثِ نهضةٍ (صحوة) إسلاميةٍ يقودها الشيعة في المنطقة، لذا، أطلق عفلق على صدام حسين لقب (رجل الضرورة)[1].

أمّا في مرحلة ما بعد ٢٠٠٣م فكانت العلمانية قدعادت إلى وجودها القويِّ بشكلٍ واضح، وبرعاية الإحتلال الأمريكي من خلال السفارة والعسكر التابعين له، ومن خلال المنظمات الأمريكية والصهيونية التي تعمل في العراق. أمّا أبرز تجليات العلمانية في العراق بعد الإحتلال الأمريكي فيمكن أنْ نقسّمها إلى محورين:

المحور الأوّل: الحكومي والسياسي:

أمّا المحور السياسي فإنّنا نلحظ أنَّ العراق بعد عام ٢٠٠٣ كانت أغلب الأحزاب الشيعية والسُنية البارزة، والمتصدية للعبِ دورٍ سياسيٍ فيه، هي أحزابٌ إسلامية باستثناء الأحزاب الكردية الكبيرة، إلّا أنّ الضغط الأمريكي استطاع في مراحلَ لاحقةٍ من عمر العملية السياسية ـ وبحسب متابعتنا ـ أنْ يعمل على دفع العملية السياسية والسياسيين باتجاهٍ علماني سياسي، أو الاقتراب بهم من العلمانية السياسية من خلال:

أ) تحويل التوجهات لدى المكوّن السُني من مكوّنٍ طائفيٍ وسُنّيٍ إلى مكوّنٍ سُنيٍ علماني، يبحث فقط عن هويته القومية الوطنية العلمانية، وهذا ما لوحظ من خلال انهيار جبهة التوافق (التكتل السُني)، وكان سقوطها مريعاً؛ لأنّها كانت تملك (٤٥) نائباً برلمانياً عام ٢٠٠٥م، وصارت ذات (٦) نوّاب فقط عام ٢٠١٠م، وذلك بعد خروج طارق الهاشمي منها، وبعد أنْ

(١) سمير صاغية، صدام قياماً وحطاماً، ص ١٤٨.

أخفق الحزب الاسلامي الذي يشكل العمود الفقري للجبهة، ولم يحفظ تحالفاته السابقة، وقد أخفق أيضاً في حفظ التحالفات القديمة، وفي أنْ يعقد تحالفات جديدة، وتعمّقت الخيبة أكثر في الاحتفاظ بقياداته، فتوزّعوا على مختلف القوائم، وبخاصّة القائمة العراقية، حيث مثّلوا مكوّنها الأساسي أمثال طارق الهاشمي، ورافع العيساوي، وعبد الكريم السامرائي، وأسامة النجيفي، ومما يزيد علمانية الطبقة السُنية سياسياً؛ هو ترؤس القائمة العراقية الممثلة برجل علماني (إياد علاوي)، الذي هو من بقايا الفكر العلماني القومي في مرحلة الستينيات، وهذا دليل على توجّه المجتمع السُني نحو العلمانية، أو بحسب الاصطلاح العلمانية السُنية[1].

«وفي الجانب الآخر ظهرت علمانيةٌ شيعية (أو مايطلق عليها الليبرالية الإسلامية الشيعية) تمثّلها قائمة دولة القانون»، فحاولت أنْ تحفظ هوية وطنية علمانية، وليست طائفية[2] من خلال شعاراتها النظرية، ومواقفها العملية، مضافاً إلى أنَّ أبرز قاده هذه القائمة (الإسلاميين العلمانيين)، قد أكّدوا في العديد من المواقف على علمانيتهم، «فإنَّ دولة القانون إسلامية بمعتقد بعض أفرادها وأحزابها، لكنّها في الفكر السياسي النظري، والموقف العملي كانت وما زالت قريبة جداً من خطّ العلمانية، ويمكن أنْ يطلق عليها (علمانية إسلامية) جديدة لها خصائصها وإيديولوجيتها».

---

(١) السنة في العراق إلى أين، مركز العراق للدراسات، ص ٢٤.

(٢) إذ كانت دولة القانون تعترض او ترفض الانضمام إلى الائتلاف الشيعي قبل الدخول في انتخابات ٢٠١٠ بدعوى أنَّ قائمة دولة القانون تريد أنْ تكون خيمة وطنية للجميع وليس خيمة لطائفة محددة. (دراسة خاصة، مركز العراق للدراسات، حزب الدعوة إلى أين؟) وتقرير مجموعة الازمات الدولية ٢٢ - ٣ - ٢٠١٠.

«أمّا التيار الصدري، فإنّ إسلامية هذا التيار إسلاميةٌ سطحية غير مبنيةً على أسس علمية واعية».

«وأمّا المجلس الأعلى، فإنّه برأينا واعتماداً على عدد من الدلائل يحاول أنْ يكون أقرب إلى الخطّ العلماني السياسي العامّ، ولكنّها كما قلنا: علمانية سياسية فقط».

ب) أمّا إذا حاولنا معرفة ثقافة الأمّة الشيعية السياسية خلال هذه المرحلة وخصوصاً عام ٢٠١٠م، وما بعد، فإنّنا من خلال واقع تجاوب المجتمع الشيعي مع الأحزاب والشخصيات التي تمثّله يمكن لنا أنْ نشخّص عدم تفاعل المجتمع مع بعض الأحزاب الإسلامية، أو ربّما عزوف الفرد الشيعي عن التفاعل مع الأحزاب التي كانت تشكّل حاضنةً للفكر السياسي الإسلامي، فقد فاز التيار الصدري وحده لأسبابٍ عديدة لا يمكن حصرها في البحث هنا بالاعتماد على أصوات الشريحة الصدرية أي كشريحة صدرية مع قطع النظر عن إسلامية التوجّه لدى الناخب، أمّا الجهات الآخرى فبعضها قد خسر صوت الناخبين، وخسر الشارع، مما يعني أنَّ تبدلاً حصل في رأي الناخب العراقي إزاء الأحزاب السياسية الإسلامية، فالمجلس لم يفز إلّا بـ(١٧ مقعداً)، نعم حصلوا على ما يزيد على ٧٠٠٠٠٠ صوت، ولكنه مشتت، مقابله أُعطي للمالكي وحده ٦٥٠٠٠٠ صوتاً تقريباً، في وقت كان يطرح عام ٢٠١٠م فكراً سياسياً مقارباً للعلمانية إلى حدّ واضح، ولكن هذا يعدّ دليلاً على أن شعاراتهم الإسلامية لم تعد موقع قناعة للجمهور الشيعي العراقي،لذا، فإنّ هذا يعود لخيبة السياسي.

لذا، نحتاج إلى تفسير ومعرفة بما إذا كان الجمهور الشيعي والناخب تغيّرت ثقافته السياسة وقناعاته، وعدل عن الإسلام السياسي إلى العلمانية فإنّ

خيبة هؤلاء لها دلالات عدّة، وتشير إلى أنَّ ثمّة توجّهاً للعلمانية في الثقافة السياسية للمجتمع العراقي[1].

إنَّ خيبة الأحزاب الإسلامية ليس سببها خيبة الإسلام السياسي؛ لأنّه أصبح دولةً مهمة في دولة أخرى (الجمهورية الاسلامية في إيران)، بقدر ما هو خيبة سلوك الأحزاب الإسلامية نفسها، وابتعادها عن شرائح المجتمع الذي كان يعوّل عليها، ولايوجد استثناء بين هذه الأحزاب الإسلامية الشيعية.

الخلاصة: إنَّ المجتمع العراقي الكردي قد سيطرت عليه الأحزاب العلمانية البارزة، أمّا المجتمع السُني فإنّه منذ انتخابات ٢٠١٠م سار بهذا الإتجاه. وأمّا الشيعة فهم في هذه المرحلة لم يتبنوا المشروع الإسلامي بشكل واضح، ولم يتخلوا عنه بشكل واضح؛ بل هم مع مشروع يمازج الايديولوجيات السياسية، أو هُمْ مع الخط الإسلامي بلحاظ طائفي مع ظهور توجهات علمانية واضحة.

المحور الثاني: المحور الفكري والثقافي:

ومن الواضح جداً أنَّ عراق (٢٠٠٣) نشطت فيه الحركة العلمانية النخبوية من خلال نشاط القنوات الإعلامية كالحرة ـ عراق، والحرية، والسومرية، والشرقية، والفيحاء، ومجلات بالعشرات، وعلى رأسها إصدارات مؤسسة الجمل، ومؤسسة المدى، ومواقع الانترنيت (الحوار المتمدن)، هذا فضلاً عن إصداراتٍ بلغت العشرات من كتّاب اسلاميين عراقيين، وغيرهم،

---

(١) مقابلات لمركز العراق لعدد من المفكرين الإسلاميين العراقيين وأساتذة جامعات وسياسيين (٢٠١١).

هاجموا الإسلام السياسي، وهاجموا عقائد الإسلام، وهكذا في الفروع وسائر التفاصيل، ولقد مضت الإشارة إلى بعض هذه الإصدارات من خلال إصدار (الإختراق الثقافي) لمركز الهدى للدراسات الحوزويّة عام ٢٠١١م.

الخاتمة:

إنّ الثقافة السياسية العلمانية حكمت العراق في اتجاهين:

الأوّل: الاتجاه الفكري الثقافي.

الثاني: اتجاه السلطة والدولة.

هذان المستويان حكما الإتجاه السياسي العراقي زمناً طويلاً، وهذه الثقافة العلمانية ترسخت لدى بعض النخب العراقية، ونؤكّد أنَّ العراق ـ كما ذكرنا ـ يختلف وضعه، وثقافته، ومكوّناته من مكوّن إلى آخر حاليا بعد ٢٠٠٣م.

خصوصاً أنّ الدستور العراقي لعام (٢٠٠٥م) واضح في توجهه نحو العلمانية، من هنا نرى أنَّ الأحزاب الإسلامية الشيعية السياسية في خطر الوقوع في كمين العلمانية السياسية الإسلامية؛ لابتعادها عن خط ولاية الفقية، وتهميش دور الفقيه والمرجعية في الدستور رسمياً[1].

التحول السياسي الحاصل داخلياً، واقليمياً، ودولياً، وفي ظلِّ الوجود المنظّم لجهاتٍ عالمية تدعم الخطّ العلماني في العراق (سياسياً وثقافياً)، هذا الوضع ينذر بنشوء الليبرالية[2] الإسلامية في العراق، خصوصاً إذ انبعثت

---

(١) راجع ديباجة الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥.

(٢) رافق ذلك حركة ثقافية تقوم بها مؤسسات علمانية محترفة مثل مؤسسة (المدى) لفخري كريم ومؤسسة (الجمل) ومؤسسة دار الانتشار العربي التي صدرت عنها كتب تهاجم النبي عليه السلام مثل ←

«العلمانية الآتية من داخل القوى السياسية الإسلامية الشيعية»، وللعلم توجد هكذا عناصر، وأنّها مستعدةٌ تمام الاستعداد؛ لأنَّ تلعب دوراً قادماً سياسياً، وهي منذ عام ٢٠٠٣م، تعمل بهذا الإتجاه[١]، وإنّنا نعتقد أنَّ العقل السياسي الشيعي العراقي الإسلامي قد يتأثّر بهذه الأجواء، وتوجد ثمّة دلائل على هذا الأمر، خصوصاً مع وجود أجندات مهمّة، ومؤثرة للسير بالثقافة الشيعية السياسية، والعقل الاجتماعي السياسي نحو الليبرالية الإسلامية بوصفها مرحلةً نحو العلمانية الغربية الليبرالية كما فعلوا بالعقل السُنّي السياسي.

نعم لانخاف على ثقافة الشيعة ولا السُنة عقائدياً بحجم خوفنا على ثقافتهم السياسية في ظلّ الصراع الحاصل (داخلياً، واقليمياً، ودولياً)، وفي ظلّ الدعم القوي والمنظّم للخطّ العلماني في العراق، وفي ظلّ وجود الجذور التاريخية للعلمانية في المجتمع العراقي، فيكون الخطر قوياً، والإشكال مُحكماً خصوصاً إذا انبعثت العلمانية الآتية من داخل القوي السياسية الإسلامية الشيعية، فيكون الفكر السياسي الشيعي نظريةً وعملاً وتطبيقاً على غرار

← كتاب (الحقيقة المحمدية وكتاب كشف الاسرار) ورافق ذلك أنْ ظهر كتاب ليبراليون يدعون إلى التحلل الاخلاقي والقيمي مثل عبد الرزاق جبران ومحسن ضمد واحمد القبنجي وسرمد الطائي وتوجد مؤسسات تترجم كتباً عن اللغات الفارسية مثل كتب سروش ومحمد مجتهد شبستري وآخرين، هذا فضلا عن وجود ٣٧ ملهى رسمي فقط في بغداد وانتشار واسع لمحلات الخمور بلغت رسميا ٤١٢ محلاً مجازاً في بغداد و٢٣ محل عرض ازياء (بعض المعلومات مستفادة من مصادر في وزراة الداخلية).

(١) بدأت بعض الاحزاب الشيعية ما يسمّى بحملة تطوير واصلاح داخل كياناتها السياسية، وأنّ هذه الحملة الهدف منها تخفيف الحال العقائدية داخل أحزابها من خلال بعض الخبراء الذين يحملون الفكر العلماني، وكيفية مزاوجته مع المنظومة الإسلامية السياسية، وهذا يؤكّد أنّهم سائرون باتجاه ما يسمى بـ (الإسلام الليبرالي)، ويؤكّد هؤلاء الخبراء في العديد من المناسبات أنْ لا مكان لولاية الفقيه في العراق. (مصادر وتحقيقات مركز العراق للدراسات).

الفكر السُني التركي، هذا ما نخشاه، وله معطيات على الأرض[1].

بمعنى آخر: إنّ الخشية من هذا التحول نابعة من عدم تصدّي المرجيعات الدينية في العراق، حتّى التي تتبنى عدم الفصل بين الدين والسياسة لتوضيح مخاطر هذا التحوّل وعدم مشروعيته، مما قد يولد بمرور الزمن قناعة لدى الشارع الشيعي أو ما يسمّى بـ(الإسلام الليبرالي)، أو (الإسلام العلماني) الذي صار أمراً مشروعاً بسبب أنَّ بعض الأحزاب الإسلامية الشيعية بدأت لا ترفضه فحسب، بل تحمله شعاراً أو سلوكاً، وهذه الأحزاب هي أحزابٌ اسلامية شيعية، قارعت نظام البعث تحت هذا المسمّى، كما أنَّ سكوت المرجعيات الدينية يعني بالضرورة في نظرالبعض من شرائح الأمّه أنّ عملها ـ الاحزاب الشيعية ـ مطابق للموازين الشرعية.

---

(١) حوار خاص لمركز العراق للدراسات مع مفكرين إسلاميين شيعة يتحفظون على ذكر أسماؤهم.

٧ ـ سائر أسس وخصائص الثقافة السياسية في العراق

في ما مرّ قد ركّزنا على أبرز خصائص الثقافة السياسية في العراق (الطائفية والقبلية، وخصائص الثقافة السياسية في العراق، والإقتدار، وثقافة العنف السياسي، والفساد والفوضى السياسية، وأخيراً الثقافة السياسية العلمانية).

لكن لا يعني هذا العرض أنّنا بيّنا كلّ الثقافات السياسية في العراق واستقرأناها، فهناك ثقافاتٌ ضاربةٌ في أعماق المجتمع على شكل عقائد، ومنها مازالت في طور النمو، وأخرى تكاملت، وأخرى موجودة وتستمدّ قوّتها من التاريخ من عقائد المجتمع العراقي وأفكاره، ولكنها تحولت إلى جزء من العقائد السياسية، وتؤثّر في العملية الثقافية السياسية برمّتها وأبرزها:

أ) اتجاه ثقافي سياسي (**سلوكي مهدوي**) وهؤلاء برزوا أثناء وجود المرجع (الشهيد الصدر الثاني) وبعده، كانوا يؤمنون بأنَّ ممارستهم للفساد والفجور تعد ممهداً لظهور المهدي[1].

---

(١) بدأ هذا الاتجاه في عام ٢٠٠٠ على يد أحد طلبة الصدر الثاني اسمه عالم سبيط النيلي بعدها قتل في ظروف غامضة، يمكن الرجوع إلى دراسة معدّة من مركز العراق للدراسات (قسم الارشيف والدراسات).

وهذا الاتجاه السلوكي ظهرت له تجليات عديدة أمثال: (جند السماء[1] والمهدوية جماعة أحمد بن الحسن[2]، وجماعة الرباني[3]، وجماعة محمود الصرخي[4]، وأصحاب القضية[5]).

وهذه الحركات كلّها بالدرجة الأساسية في تحركها ومفاهيمها تركّز على ايجاد ثقافةٍ سياسيةٍ لدى الشيعة، وهي الثقافات نفسها التي حاولت الحركات (البهائية، والقاديانية، والشيخية) بوصفها جزءاً من حملتهم الثقافية السياسية الإستعمارية على الفكر الإسلامي مطلع القرن الثامن والتاسع عشر، ونجد ثمّة تطابقاً بين هذه الإتجاهات.

ومن خلال متابعتنا، بوصفنا محققين في هذا المضمار، وجدنا العديد من

---

(١) جند السماء: - أو جماعة ضياء عبد الزهرة الـ رعاوي ظهروا في العاشر من المحرم/ كانون الثاني / يناير / ٢٠٠٧. في بساتين مدينة الزركة من مدينة الكوفة وكانت مهمتهم قتل المراجع تمهيدا لظهور الحجة برأيهم.

(٢) وهم جماعة أحمد أسماعيل كاطع السويلم الذي يطلق على نفسه أنّه (أحمد الحسن اليماني) تخرج في كلية الهندسة ودخل الحوزة في النجف ٢٠٠١ وجماعته يرفعون نجمة داود شعاراً لهم، والسويلم يدّعي أنّه أحد ابناء ووكلاء المهدي # ووجدنا أنّه متأثر برأي قرة العين إحدى ناشطات الحركة البهائية التي تحدثت عنها المصادر بكثرة بنسخ الشريعة الاسلامية.

(٣) وهو فاضل عبد الحسين المرسومي الذي يدّعي أنّه المهدي وأنَّ الذات الالهية قد حلت فيه ويدعو المرسومي (الرباني) إلى وحدة الاديان، حركته ظهرت في ديالى وانتقل إلى بغداد. (حي البلديات).

(٤) وهو الشيخ محمود، وقد ادعى أنّه سيد من ذرية رسول الله ، وأصله من مدينة العمارة، اكمل الهندسة في بغداد عام ٢٠٠٠ وفي سنة ٢٠٠١ دخل الحوزة ودرس على يد الصدر الثاني وبعد استشهاد السيد أعلن أنّه المرجع الاعلى وأنّه الوكيل المطلق للامام المهدي وأنّه يمثّل خط الحوزه العربية، والآخرون (السيستاني وغيره) يمثّلون الحوزة الفارسية، له جريدة اسمها (الفتح المبين).

(٥) أصحاب القضية: - مجموعة من أهالي ميسان يعتقدون بأنَّ السيد مقتدى هو الحجة بن الحسن عجل الله تعالى فرجه الشريف وقد صدرت بيانات من السيد مقتدى بتكذيبهم ولهم وجود في بغداد أيضاً.

الأفكار متطابقةً مع أفكار البهائية في ما لايقل عن ٢٠ مشتركاً من كلّ حركةٍ من الحركات المذكورة، وجوهرها العودة الى الدين الغربي الليبرالي.

نعم، هذه الحركات حركاتٌ سرية باطنية لها وجود في المجتمع العراقي، ولقد أحدثت هزّاتٍ في المجتمع العراقي ومشكلاتٍ وأحداثاً بعدعام ٢٠٠٣م. ففي مدينة الكوفة قاتل جند السماء، وفي البصرة والناصرية قاتل جماعه اليماني، وفي الناصرية حصلت مشادات أثر غلق مسجد الصرخية من قبل الحكومة العراقية، ومازالت هذه المجاميع تنشر فكرها السياسي في المجتمع العراقي داخل المكوّن الشيعي[١].

ب) الحركات السلفية المتطرفة السُنية والقاعدة بعد عام ٢٠٠٣م

ولا نريد أنْ نُجريَ استعراضا واسعاً لهذه الحركات التي بلغت العشرات[٢]، إلّا أنَّ المهم في هذا المقام أنْ نؤكّد أنَّ هناك اتجاهاً سياسياً ثقافياً اجتماعياً لا يستهان بثقافته السياسية هي إلغاء الآخر، وقتله، وتكفيره أيّاً كان هذا الآخر، ما دام لم يكن ضمن حركتهم الفكرية السياسية، وإنْ كانوا هم أشدُّ رفضاً للشيعي سواءً أكان سياسياً أم لا، وقد وجدت الحركات السلفية حاضنة كبيرة في المدن السُنية ثم تحولت إلى حركاتٍ سريّة، تمارس عملها سراً وأبرزها:

القوى الدينية:

أولاً: هيئة علماء المسلمين.

ثانياً: هيئة الدعوى والإرشاد والفتوى.

ثالثاً: أهل السنة والجماعة.

---

(١) مركز العراق للدراسات، دراسة عن الحركات السلوكية في العراق، ص٧٣.

(٢) حسب المصادر الرسمية لوزارة الداخلية العراقية ووزارة الأمن الوطني جريدة الصباح ٢٠٠٨/٦/١٢ ومقابلة خاصة مع وكيل وزارة الداخلية الأسبق عدنان الأسدي ٢٠٠٩/٣/١٦.

الجماعات السُنية المسلّحه والتكفيرية:

أولاً: الجيش الإسلامي.

ثانياً: جيش أنصار السُنة.

ثالثاً: الجبهة الإسلامية للمقاومة العراقية (جامع).

رابعاً: جيش محمد.

خامساً: فيلق عمر.

سادساً: جند الصحابة.

سابعاً: جيش الراشدين[١].

ثامناً: جماعة الطريقة النقشبندية.

وهذه كلها تمثّل ذراعاً عسكرياً لحزب البعث؛ لأنَّ جل قياداتها من كبار ضباط المخابرات، والحرس الخاصّ، والحرس الجمهوري وغيرهم.

الحركات المتطرفة:

أولاً: القاعدة.

ثانياً: دولة العراق الاسلامية[٢].

ثالثاً: مجلس شورى المجاهدين.

---

(١) يمكن معرفة المزيد بالرجوع إلى المجموعة الدولية لمعالجة الأزمات (الشرق الأوسط) ٢ - ١٢ - ٢٠٠٧، وبيانات الحركات المذكورة موجودة على موقع مركز العراق للدراسات وموقع الجبهات المذكورة، والمركز العراقي للبحوث والدراسات، أنظر أيضاً الجبهات السلفية في العراق ص٣٣ وزهير المخ، الإرهاب في العراق جذوره وتاريخه، ٢٠٠٧. ص٢٣. ومجموعة مؤلّفين، العراق والبحث عن المستقبل، ص٣٦٧ - ٣٩٠.

(٢) مجموعة الأزمات الدولية، الحرب الأهلية العراقية المقبلة (الطائفية والصراع الأهلي)، ص٧ - ١٢. انظر: جان شارك بيرزار، أبو مصعب الزرقاوي ٢٠٠٦ ص ٦٠. صلاح ديب، الوجه الآخر لتنظيم القاعدة، ترجمة: هاله صلاح الدين لولو، دار العربية للعلوم، ناشرون ٢٠٠٦، ص١٠٩.

رابعاً: جماعة التوحيد والجهاد.

ج) الحركات البعثية:

حزب البعث بعد عام ٢٠٠٣ ظهر باشكال متعددة:

أ) خط يونس الاحمد.

ب) خط عزة الدوري.

ج) حزب العودة.

د) وهناك تشكيلات انخرطت في الحركات السلفية التي تدّعي الاسلام، واخرى اتخذت لها تشكيلات خاصة بها خارج اطار حزب البعث، وان كانت تلتقي عند الهدف والاسلوب؛ لأنها ذات عقلية ثقافية سياسية واحدة، والركيزة الثقافية الواحدة لدى الجميع هي (الثقافة الطائفية) التي تتجسد بالغاء العملية السياسية وتهميش الشيعة، وهم اليوم بمشروعهم هذا جزء من المشروع العربي الطائفي[1].

هذه الشرائح تشكّل ساحةً واسعة تقريباً من أبناء الشعب العراقي خصوصاً أزلام النظام السابق والمحسوبين عليهم، والمقرّبين منهم، والعاملين في مؤسساتهم، والذين كانوا جزءاً من تشكيلات النظام السابقة السياسية، والحزبية، والأمنية، والعسكرية وغير ذلك، خصوصاً أنّ أعداد البعثيين زمن صدام كانت أعداداً مليونية، ممّا يعني أنَّ خطر البعث خطرٌ يمتدُّ بفكره السياسيي على المكوّنين الشيعي والسُني[2]؛ لأنَّ البعث حزبٌ عمل في الكوادر المتقدّمة على

---

(١) أبو قاسم الخفاجي، المشروع العربي الطائفي وأثره على العملية السياسية في العراق، ٢٠٠٧، ص٥٦.

(٢) مجموعة مؤلفين، مناهج التفريق بين مكوّنات الشعب العراقي، ٢٠١٢، ص ٦٠.

القيادات السُنية[١]. أمّا في الكوادر الوسطية والكوادر الثانوية، فإنّ أغلب كوادره من الشيعة، ومن الجنوب تحديداً، وكان لهم دورُ اسنادٍ لنظام صدام حسين كانوا يشكّلون النسيج الحقيقي الإجتماعي لتشكيلاتِ حزب البعث (الحزبية، والسياسية، والحكومية، والأمنية، والعسكرية).

هؤلاء لا يمكن أنْ نتصوّر أنّهم غيّروا برنامجهم وفكرهم السياسي لمجرد أنْ تغيرَ الوضع السياسي في العراق، أو لأنَّ الدستور العراقي في المادة (٧) يحظر عمل هذا الحزب، بل إنَّ المؤكد ومن خلال المتابعة أنَّ حزب البعث بدأ ينشط ويعيد خلاياه في الجنوب، وفي الفرات الأوسط، وفي جميع العراق، ويركّز حركته في المحافظات الشيعية والسُنية، وله طرقٌ متعددةٌ للحركة، كما أنَّ العديد من العمليات التي حصلت منذ ٢٠١٠ م إلى عام ٢٠١٢م هي بتنفيذهم وتخطيطهم فضلاً عن نشاطات أخرى تتمثل بنشر فكرهم، ورؤيتهم، وهجومهم على الإسلاميين، وعلى العلاقات مع إيران[٢]؛ ولأنّ حزب البعث مصممٌ على أن يكون سرطاناً في جسد الأمّة الإسلامية العراقية، ويستهدف بالدرجة الأساسية التشيع، وهو لأجل هذا الهدف قتل العلماء والمراجع، وما فعله من حرب ضدَّ الحوزات، والحركات الإسلامية، وضدَّ الشهيدين الصدرين، وحربه التي شنّها ضدّ الجمهورية الإسلامية الإيرانية، تجعلنا نجزمُ بأنَّ حزب البعث لا يمكن ـ وبأمر من الغرب ـ أنْ ينهي مهمته في العراق[٣].

---

(١) ابراهيم الغالبي، الرد على كتاب عمر والتشيع، ص٣٤.

(٢) مقابلة خاصة لمركز العراق للدراسات مع أحد المسؤولين في دوائر الاستخبارات في وزارة الداخلية العراقية. (ط) ومقابلة خاصة مع أحد مسؤولي الملف الأمني في مجلس النواب.

(٣) مجموعة مؤلفين، خريف الاستكبار، ص٣٢٢ وتوجد ذات الاشارات ل- حسن سعيد، نواطير ←

خطّ الولي الفقيه:

شهد العراق نمو حركةٍ داخل المجتمع تؤمن بخطٍّ (ولاية الفقيه)، ولديها ثقافةٌ سياسيةٌ تقوم على هذا الأساس، وهذا الخطُّ السياسي الاجتماعي الذي يعتمد على هذه الرؤية السياسية على أنواع ثلاثة:

الأول: نوعٌ عامٌ يتمثّل بشرائحٍ من المجتمع العراقي وشخصياتٍ مختلفة المستويات، ولكنها تبقى في كل حال أوساطاً نخبوية خاصّة من المثقفين والحوزويين، من الذين تخرجوا في حوزة قم، ومن الأكاديميين، ومن الذين يرتبطون بالحركات السياسية التي كانت في إيران، وشخصياتٍ عاشت في ايران، وأخرى مخلصةً ومؤمنةً لم تكن في إيران، ولكنّها أبصرت الحقيقة من خلال فهمها الخاصّ، ومتابعاته، لما يجري في الواقع الدولي والإقليمي.

الثاني: خاصٌ يتمثّل بظهور تنظيماتٍ تؤمن بهذا المنهج السياسي، وصار معلوماً لدى المجتمع العراقي أنّها تحمل هذه الثقافة، أمثال (الخط البدري بقيادة العامري، وأهل الحق، وكتائب حزب الله)[1].

الثالث: ظهور مراكزَ ثقافيةٍ وعلميةٍ وتجمعاتٍ من علماء بارزين، ومراكز اعلاميةٍ، وثقافيةٍ، وشخصياتٍ بارزة، ومنابر تبلّغ في الوسط الشيعي لنشر الفكر السياسي الولائي، وركائز الفكر السياسي الولائي سواءً أكان من الحركات السياسية المنظّمة أم في الخط الجماهيري العام، أم من المراكز الثقافية، فإنَّ الركيزة الأساسية لثقافة الجميع: أنَّ وضع الشيعة عالمياً وفي العراق بنحوٍ

الغرب، ص٨٨. وإبراهيم الغالبي، ذاكرة الموت، ص ٧٩.

(١) يمكن الرجوع الي مواقعهم وبياناتهم وخصوصا كتاب حركة حزب الله للدكتور عبد الامير علي ومقابلات خاصة مع قادتهم.

خاص قد تحسّن وشهدِ نهضةً وتحوّلاً وصحوةً كبرى في المجال السياسي، والاقتصادي، والفكري، أثر الصحوة التي أحدثها خطّ الولاية؛ لذا، فإنَّ الواقع يفرض على الشيعة في العراق التمسك بهذا الخط وهذا المنهج الذي به تتحقق عزتهم وكرامتهم، وأنّ (شيعة العراق) يدركون أنّهم عاشوا أربعةَ قرونٍ تحت سيطرة الإمبراطورية العثمانية، وقد مورست بحقهم كلُّ أنواع التهميش والقتل؛ إذ فقط في زمن سليم ياوز قتل ٤٠ ألف شيعي، منهم عراقيون، ومنهم من أماكن أخرى، واستمرّت الحال هكذا إلى مرحلة الإحتلال البريطاني، التي كانت أيضاً مرحلةً أشدّ وضوحاً في إقصاء الشيعة عن الحكم[1]، ومن هنا يرون أنّ هذا الخطّ هو الذي رفع عنهم قرون الظلم والحيف التي عاشوا فيها مهمّشين قد حُكِم عليهم داخل الجسم العربي بأنّهم (صفويون، وروافض، وخونة، وأبناء العلقمي)، وغير ذلك من النعوت، وأنَّ ثورة الإمام الخميني منحتهم فرصة للنهوض والتفكير والوعي.

وتوجد ركيزة أخرى ولدت لهذه الشريحة الشيعية هي أنَّ هذا الخط لديه اشكالات على أداء المرجعية التقليدية في النجف الأشرف سياسياً، لذا، فهم يجدون أنَّ خطَّ الولاية يستوعب تطلعاتهم السياسية، ويرفع الحيف عنهم.

ولا نكون مبالغين إذا قلنا بناءً على الاستطلاعات التي قام بها مركز العراق للدراسات ومن خلال معرفة الساحة العراقية السياسية وتوجهات المجتمع الثقافية ميدانياً: أنَّ النخب المؤمنة والمثقفة والمخلصة في العراق، والسائرة على خط آل البيت عليهم السلام أغلبها تعتقد سياسياً بخط ولاية الفقيه بوصفه منقذاً ومحققاً للآمال والطموحات السياسية المشروعة، وتحصين

---

(١) حسن العلوي، الشيعة والدولة القومية، مصدر سابق، ص ٣٧. الغالبي، الرد على عمر والتشيع، ص ٧٦.

الواقع السياسي الشيعي من التحديات والمخاطر المحيطةِ بالعراق وشيعته.

هذه هي أبرز الأسس والخصائص لباقي الثقافات السياسية في العراق آملين أنْ نكون قد قدمنا للقاري الكريم شرحاً مفصّلاً لخصائصها، وطبيعتها، والظروف التي نشأت فيها.

الشيء المهم الذي نريد أنْ نؤكّده بعد اتمام الفصل الأوّل من البحث هو أنّ أبرز أسس الثقافة السياسية يمكن النظر إليها بأنّها مجموعة ايديولوجيات مختلفة ومتنوعة، تشكل اختلافاتها قاعدةً لإنتاج ثقافاتٍ سياسيةٍ مختلفةٍ أيضاً، وترفد الثقافة السياسية العراقية بآيديولوجيات متعددة هي:

١ ـ الأيولوجيات الدينية.

٢ ـ الأيديولوجيات المذهبية.

٣ ـ الأيديولوجيات القومية.

٤ ـ الأيديولوجيات العلمانية.

٥ ـ الأيديولوجيات والمعتقدات العامّة الداخلية.

٦ ـ الأيديولوجيات الوافدة من الخارج.

ولمّا كانت العناصر والأسس المكوّنة للثقافة السياسة العراقية متعددة، ومتقاطعة، ومتناقصة تاريخياً وحاليا، نجد: أنَّ تناقض الأسس والعناصر التي استعرضناها نتج عنه تقاطعٌ ثقافيٌ هائلٌ داخل المجتمع العراقي قد يتوحّد بحسب الظروف والضغوط والتحديات، لكن هذا لا يعني أنَّ هذه الظروف تلغي هذه المكنوّنات الثقافية السياسية، وتأثيرها من المجتمع العراقي، وقد وُصِفت بعض مراحل العراق السياسية بمراحل (التقاطع أو الاشتباك الايديولوجي)[١].

---

(١) حسن سعيد، محاضرة عن التاريخ السياسي الإسلامي المعاصر، قناة المسار الأولى ٢٢ - ١ - ٢٠١٢، وهشام جعيط، أزمة الثقافة الإسلامية، بيروت، دار الطباعة والنشر، ط ٢٠٠٠، ص ٣٧.

وحتّى بعض الصراع السياسي القائم في العراق الآن ترجع جذوره إلى التقاطع والتعدد الايديولوجي الذي نتج عنه ثقافاتٌ متباينةٌ ثم سياساتٌ هي الأخري متابينة.

وسوف ينتج عن هذا التباين في المستقبل صراعٌ ايديولوجيٌ تظهر نتائجه على الواقع السياسي العراقي مستقبلاً كما ظهر قبلاً وحال دون قيام دولة أو تكاملها، ومن خلالها يتم استيعاب الجميع (جميع المكوّنات العراقية بمختلف توجهاتهم وانتماءاتهم)[1] بل حال دون تكامل الهوية الوطنية العراقية، ويبقى السبب هو عدم الانسجام الايديولوجي، وسبب آخر: أنّ الثقافات السياسية وتصوراتها ورؤيتها في بناء دولة العراق مختلفة تماماً ولا تشترك في بناء قواسم مشتركة واحدة للمكوّنات الأساسية الشيعية، والسُنية، والكردية، بل كل واحدٍ يسير باتجاهٍ ايديولوجي متعارض مع الآخر على وفق جذره الثقافي السياسي وخلفياته القومية والمذهبية.

ولكن السؤال عن خصائص وأسس الثقافة السياسية في العراق بعد ٢٠٠٣ هل تشهد تقاربا أم تقاطعاً؟

الجواب بكل بساطة وبما يستفاد من استعراض الواقع السياسي المتقدم، أنَّ الأسس للثقافة السياسية في العراق متقاطعة ومتصارعة صراعاً ايدولوجياً، طائفياً، قومياً، إسلامياً، ليبرالياً، وغيرها من التقاطعات فضلاً عن الخلافات التاريخية التي تلقي بظلالها على الواقع اليوم، فضلاً عن تدخل عامل المحتل والأجندات الغربية، والعربية الطائفية، وكل ذلك سيكوّن المشهد السياسي

---

(١) سليم مطر، الذات الجريحة ص ٣٦٣، والدكتور إبراهيم الحيدري، هل يبحث العراقيون عن هوية، بيروت، دار الساقي، ط ٢٠٠٧ ص٢٣٤.

العراقي مستقبلاً، وستكون هي النتائج السياسية نفسها التي نتجت عن التقاطع الثقافي السياسي تاريخياً، لذلك يذهب بعض المؤرخين الأجانب إلى أنَّ دولة العراق «دولةٌ غير واقعية»(١).

(١) ستيفن لونكرك، أربعة قرون من تاريخ العراق الحديث، بغداد ١٩٦٢، ترجمة جعفر الخياط ص١٢ وجوزيف بايدن في تصريح له منشور في جريدة الواشنطن بوست ٢٠٠٧/١٢/٩ ومن أجل ذلك يذهب إلى أنّ الحل الأمثل هو تقسيم العراق من خلال مشروعه الذي طرحه على مجلس الشيوخ الأمريكي، وتمَّ التصويت عليه بنسبة ٧٠% وهذا الأمر والتباين يجد المخططون في الغرب والمغرضون ضالتهم فيه؛ لتنفيذ مآربهم لمنع أنْ يكون العراق دولةً قويةً موحدةً، ويطرحون البديل وهو: التقسيم بين حينٍ وآخر.

الفصل الثاني

الثقافات السياسية التفصيلية في العراق

١ ـ الثقافة السياسية التفصيلية لدى الشيعة.

٢ ـ الثقافة السياسية التفصيلية لدى الكرد.

٣ ـ الثقافة السياسية لدى التركمان.

٤ ـ الثقافة السياسية التفصيلية لدى السنة.

٥ ـ الثقافة السياسية لدى النخب.

٦ ـ الثقافة السياسية لدى الجماهير.

٧ ـ الثقافات الهامشية والجزئية في السياسة الحديثة.

المقدّمة

في هيكلية البحث أشرنا إلى أنَّ فرق الفصل الأول عن الثاني أنَّ الأول يتحدث عن الثقافة السياسية العامّة لشرائح المجتمع العراقي. أمّا الفصل الثاني: فيتناول الدخول في السياسات التفصيلية والثوابت السياسية والجزئية المحددة، فلا تكرار في الفصلين.

وفي الفصل الأوّل كان حديثنا عن (الأسس والمرتكزات والخطوط العامّة للحركة) الثقافية السياسية في العراق، أمّا في هذا الفصل فالحديث عن السياسات التفصيلية التطبيقية الناتجة عن الأسس التي ذكرناها في الفصل الأوّل إلّا في بعض المكوّنات التي لم نذكرها في الفصل الأول أمثال الكرد والتركمان وغيرهم، فيكون الحديث أكثر سعة.

١ ـ الثقافة السياسية التفصيلية لدى الشيعة

بناءً على الأسس العامّة التي ذكرناها في الثقافة السياسية للشيعة في الفصل الأول فإنَّ أبرز محاور ثقافة الشيعة السياسية التفصيلية يمكن تحديدها بما يأتي:

أ) في مطلع القرن العشرين كانت سياسة الشيعة ترتكز على تحقيق السيادة للبلاد، وطرد الإحتلال البريطاني، ومناصرة المسلمين سواء أكانوا الأتراك حينما تعرضت الدولة العثمانية المسلمة إلى غزو بريطاني، أم في إيران، أو في ليبيا حيث الإحتلال الإيطالي، وهذا الواقع تعكسه نشاطاتهم وجهادهم الطويل من عام ١٩١٤م إلى عام ١٩١٨م ثم عام ١٩٢٠م في ثورة العشرين.

في هذه المرحلة كانت جهود الشيعة ـ شعباً ومراجع ـ بارزةً وواضحة في مقاومة الإحتلال البريطاني، وقد اعترف العدو قبل الصديق بذلك؛ إذ تقول المس بيل ـ السكرتيرة الشرقية لديوان المعتمد السامي البريطاني في العراق ـ: (... أمّا أنا شخصيا فأفرح أنْ أرى هؤلاء الشيعة الأغراب[1] يقعون في مأزقٍ

(١) كلمة الاغراب: تقصد أنهم ليس مكوّناً عربياً ولا عراقياً بل هم فرس، وهذا ما تحدثت به العديد من المصادر والوقائع البريطانية عن الشيعة من أنهم أغراب، والهدف من ذلك واضح (محمد القريشي، المس بيل واثرها في السياسة العراقية، مكتبة اليقضة العربية. ص ٢١٩، ومذكرات المس بل: الجاسوسة البريطانية في العراق إبّان ثورة العشرين، ترجمة جعفر الخياط، ص ١١٧.

حرج، فإنّهم من أصعب الناس مراساً وعناداً في البلاد)[١].

ولا يوجد مصدر تاريخي معتدٌ به يتحدث عن مرحلة القرن العشرين في العراق إلا ويذكر الأثر البارز جهادياً للحوزة العلمية في النجف الأشرف، وللمراجع وللشعب العراقي[٢].

ب) أمّا في مرحلة تأسيس حكومة العراق الأولى عام (١٩٢١) فكانت التحركات السياسة ترتكز على تحقيق الاستقلال السياسي؛لأنّ بريطانيا في عام (١٩٢٢م) حاولت عقد معاهدة مع الحكومة العراقية تتضمن الانتداب أولاً، ثم يأتي أثر ذلك المجلس السياسي لاحقاً ليصادق عليها، وبنود هذه المعاهدة معدة سابقاً وهي تتضمن (١٥) مادة، وهذه المواد تجعل الحاكم الفعلي هو المندوب السامي البريطاني، لذا، تم معارضتها بقوة من قبل علماء الشيعة من خلال اجتماعٍ عقدوه في مسجد الهندي، وأجمعوا على إرسال مذكرةٍ إلى رئيس الوزراء[٣]، وكان عدد الحاضرين في الاجتماع (٥٠٠) شخصية، دينية، وسياسية، واجتماعية، وبعد شهر كان الاجتماع الآخر في بيت السيد أبو الحسن الأصفهاني، وأكّد الحاضرون رفض الاتفاقية، وواصل العلماء رفضهم للمجلس التأسيسي الذي أُوكلت له مهمّة التصديق على هذه الاتفاقية.

هذه المواقف هي التي جعلت الحكومة العراقية بقيادة السعدون تقرر نفي المراجع من النجف إلى إيران في (٢٥ ـ ٢٦/ حزيران/ ١٩٢٣)[٤]. كما

---

(١) النفيسي، دور الشيعة في تطور العراق السياسي الحديث، ص١٩٩.

(٢) إبراهيم غالبي، الرد على كتاب عمر والتشيع، ص٦٩.

(٣) سجلت في ملفات الوزارة بتاريخ ١٩٢٢/٧/٢١.

(٤) لمحات اجتماعية / الوردي/ ص٢٣٠ نقلاً عن جريدة العراق بتأريخ ٣/ تموز/ ١٩٢٣.

ذكرنا، ومن هنا نجد ثقافة سياسية راسخة لدى الشيعة في هذه المرحلة مفادها الشعور بأنّهم المؤسسون لسياسة الاستقلال الوطني.

ج) بعد نفي العلماء في العقد الثاني من القرن العشرين لغاية عقد الخمسينيات، عاش الشيعة في العراق (خمولاً سياسياً)؛ إلّا أنّه في زمن الإمام محسن الحكيم وظهور حركات سياسية مثل حزب الدعوة، والشباب المسلم، وغيرهم، ظهرت معها ثقافة المطالبة بالحقوق الإسلامية وتطبيق الشريعة الإسلامية ورافقت هذه الحركة ثقافة المطالبة بالحقوق المدنية للشيعة، بل كانت أهداف التحرك هي إقامة الدولة الإسلامية، ولم نجد في أدبياتهم المطالبة بحقوق الشيعة بمعزل عن الأهداف الإسلامية؛ ولم تبرز أيُّ ثقافةٍ لدى الشيعة للمطالبة بالحقوق السياسية لهم في هذه المرحلة؛ لأنَّ الأحزاب الإسلامية التي ظهرت كانت مطالبها أوسع بكثير من المطالب بحقوق الطائفة المدنية، بل تعدتها إلى المطالبه بحقوق الشعب العراقي الإسلامية، كما في أدبيات حزب الدعوة[١]. أمّا المرجعية فإنَّ كلَّ احتجاجاتها وما تركته من آثارٍ ووثائق تؤكّد أنَّ المطالب فيها هي إعطاء الحقوق المدنية للشيعة، وليس السياسية والحكومية، ووصف هاني الفكيكي مطالب السيد محسن الحكيم بإنّها مطالبة بالخدمات ليست أكثر[٢] أو ما يصطلح عليه (الحقوق المطلبية).

وحتى البيانات الصادرة عن الشهيد الصدر الأول[٣] لم نجد فيها إلّا الدعوة لإسقاط النظام البعثي، والعودة إلى حكم الإسلام، ولم نجد أيَّ إشارة

---

(١) لأنّ حزب الدعوة كان يرفع شعاراً ضمن برنامجه الثقافي السياسي هو العمل على إقامة دولة إسلامية بلا مذاهب (صلاح الخرسان، تاريخ حزب الدعوة، ص٢١١)٠

(٢) هاني الفكيكي، أوكار الهزيمة، ص٧٧، وعادل رؤوف، العمل الإسلامي في العراق بين المرجعية والحزبية: قراءة نقدية لمسيرة نصف قرن (١٩٥٠ - ٢٠١٠) ص ٦١ - ٦٨.

(٣) أحمد عبدالله أبو زيد العاملى، محمد باقر الصدر السيرة والمسيره: في حقائق ووثائق.

للمطالبة بحقوق الشيعة السياسية والمدنية بنحو مستقل، بل كانت المطالبة بحقوق الشيعة تأتي ضمن المطلب العام.

إذن نوع الثقافة السياسية التفصيلية التي كانت حاكمة في أذهان الطبقة السياسية الشيعية (قوى سياسية وعلماء) في مرحلة الستينيات والثمانينيات كانت هي مواجهة الطاغوت البعثي والتركيز على إسقاط صدام حسين، ولا يوجد طرح أي برنامج محدد بديل أو برنامج سياسي بديل إلاّ طرحاً عاماً[1]، ولمْ نرَ في أدبيات هذه المرحلة طرحاً لمشروع حكومي، أو بديل دستوري، أو تصورات، أو مبادئ عامّة لإقامة دولة وما هو شكلها وطبيعتها، فلا ذكر لنوع العملية السياسية، ولا لتأسيس دستورٍ يحفظ حقوق كُلَ المكوّنات العراقية، ولا لنوع العملية السياسية، هل هي إسلامية أم ديمقراطية، أو أي حكومة إسلامية يريدون؟ هل (إسلامية بلا مذاهب)، أو إسلامية على المذهب الشيعي؟ ، وإذا اختاروا المذهب الشيعي هل تكون الحكومة بقيادة الأحزاب الإسلامية أوبقيادة الفقهاء؟[2] وكان هناك جدلٌ بهذا الصدد، واستمر هذا الجدل حتّى في مرحلة تشكيل المجلس الأعلى؛ فقد كانت الحرب الكلامية تتمحور حول مسألة لمن القيادة للعلماء أم للأحزاب؟ مضافاً إلى الجدل والتباين الذي ظهر واضحاً وكبيراً بين رؤيتين سياسيتين ظهرتا في أواخر السبعينيات بعد انتصار الثورة الإسلامية في إيران، وفي مرحلة الثمانينيات الأولى كانت رؤية أو اتجاه

---

(١) بيان التفاهم، بيان صادر عن حزب الدعوة ١٩٨٢.

(٢) بينما نجد في المقابل إن الإمام الخميني منذ الستينيات من القرن العشرين حينما حط رحال الجهاد في العراق (النجف الاشرف) اخذ يطرح برنامجه للدولة المقبلة من خلال محاضراته عن الحكومة الإسلامية وقبلها بـ (١٧) عاماً ألف كتاباً في قم أسماه (كشف الإسرار) أيضاً حدد رؤيته لنوع الدولة التي يريد وما هو برنامجه للمستقبل، غلام علي الرجائي، قبسات من سيرة الامام الخميني: القيادة، ص ٣٦٥ - ٣٦٠.

الأحزاب الإسلامية الشيعية العراقية بقيادة حزب الدعوة، والأخرى رؤية المجلس الأعلى بقيادة خط السيد محمد باقر الحكيم التي هي مدرسة خط العلماء السياسي.

أمّا الأحزاب فكانت ثقافتها السياسية مختلفة؛ فالدعوة حزبٌ عاش جدلاً وخلافاً مع القيادات الحوزوية والفقهاء، واستطاع حل المجلس الفقهي[1]، وكان سبب هذه القطيعة مع العلماء، وحل المجلس الفقهي ناتجاً عن الثقافة السياسية التي يعتقدونها التي هي (إسلام بلا مذاهب)، وأنَّ المرجعية في القرار السياسي للحزب لا للمرجعية الدينية[2].

وأمّا منظمة العمل فهي كانت ـ وربما مازالت ـ تعتقد أنّ مرجعيتها شيرازية، وهي تؤمن (بولاية الفقيه الشوروية)، وأمّا المجلس الأعلى بقيادة المرحوم السيد محمد باقر الحكيم فيؤمن بإقامة حكومة إسلامية على مبدأ (ولاية الفقيه)، ولكنه بعد انتفاضة١٩٩١م ودخول أمريكا على خط الموقف الدولي في القضية العراقية وصدور قانون تحرير العراق[3] لسنة ١٩٩٨م لوحظ تبدل الخطاب السياسي لدى المجلس الأعلى بخطاب المطالبة بحقوق الطائفة والإيمان بالدولة المدنية وليس الإسلامية، خصوصاً بعد حضور المجلس الأعلى مؤتمر لندن١٢/ ١٢/ ٢٠٠٢م، فصار الخطاب الذي يصدر عن خط الحكيم يتماشى مع الخطاب الدولي آنذاك[4]من خلال الابتعاد عن ذكر موضوع إقامة دولة إسلامية، والاكتفاء بخطاب (حفظ حقوق الشيعة)، وحتى اللجان التي

---

(١) قرار الحذف، ص٢٧.

(٢) نفس المصدر، ص ٣٢.

(٣) جريدة الشرق الأوسط ١٣/٦/١٩٩٩.

(٤) جواد غانم، تحوّل الشيعة نحو الديمقراطية، ص٥٦. جريدة لواء الصدر ٢٢/١٢/٢٠٠٢.

شُكّلت في مؤتمر لندن وما بعده كانت تراعي هذه الثقافة الجديدة المرتكزة على حقوق الطائفة الشيعية في العراق، وحقوق المكوّنات الأخرى، وصار التركيز على حقوق الشيعة ضمن الدولة العراقية العامّة(١).

د) بعد سقوط النظام الصدامي في عام٢٠٠٣م تكوّنت لدى الشيعة ثقافة سياسية جديدة أبرز محاورها:

١ ـ بناء دولة العراق على أسس تحفظ حقوقهم بوصفهم مكوّناً عانى التهميش تاريخياً.

من خلال تأكيدهم بناء دولة العراق على أساسٍ دستوري يلغي الشمولية، والدكتاتورية، وسيطرة الأقلية على أمور البلاد.

٢ ـ طرح مبدأ التعايش مع شرائح المجتمع العراقي بكل قومياته ومذاهبه، وحفظ حقوق جميع أبناء الشعب العراقي ضمن الدولة الواحدة وإشراك الجميع في بناء دولة العراق، فالذي نلحظه لدى الوسط الاجتماعي الشيعي من أنَّ ثقافته السياسية تقوم على مبدأ التعايش مع جميع أبناء الشعب العراقي كرداً، وعرباً، مسلمين، ومسيحيين، سُنّة، وشيعة، وغير ذلك، تحت خيمة الدستور، ولم نلحظ لديهم وجود ثقافة الإلغاء أو اعتبار الطائفة الفلانية ليست عربية، أو ذات أصول تركية، أو أرمنية، بل لديهم مبدأ التعايش على أساس المواطنة راسخاً في ثقافتهم ووجدانهم.

٣ ـ طرح موضوع الفدرالية وإنْ كانت بعض القوى السياسية ذات مواقف متباينة من الفدرالية، فالمجلس الأعلى كان معها ثم أهمل المطالبة بها بعد خسارته مجالس المحافظات التي كانت بيده في انتخابات مجالس المحافظات

---

(١) جريدة لواء الصدر، ٢٠٠٢/١٢/١١.

بتاريخ ٣١/ ١١/ ٢٠٠٩م[1]، المهم أنَّ موضوع الفدرالية مجرد أطروحةٍ يؤمن بها القليل، ويرفضها الكثير، ويكثر الإيمان بها حينما يشعرون بخطر ضدّهم، وبقي الموضوع غير ناضجٍ في ثقافتهم، لكن بعض مكوّنات الشعب العراقي يرون أنه أحد الحلول.

٤ ـ وفي ثقافتهم السياسية التفصيلية ـ بعض شرائح المكوّن الشيعي ـ الإيمان بمقاومة المحتل، وقد استطاعوا انجاز عمل رائع في طرد المحتل الأمريكي الذي كان يريد جعل العراق قاعدة لضرب العالم الإسلامي والعرب[2]، ولقد برزت إلى الواقع الشيعي حركات جهادية مقاومة تشكّل جزءاً بارزاً وكبيراً من المجتمع الشيعي؛ فالتيار الصدري بلا إشكال في نظر الشيعة محسوب على خط المقاومة، وهكذا أهل الحق (العصائب)، وكتائب حزب الله العراق، هذا ما يتعلق بالمقاومة المسلحة.

أمّا المقاومة بإطارها الأوسع فإننا نجد شرائح سياسية وشعبية واسعةً جداً محسوبة في خط المقاومة فيهم أكاديميون، ومثقفون، وأوساط من الحوزة العلمية.

٥ ـ في ثقافاتهم السياسية التفصيلية أيضاً ـ الإيمان بالانتخابات كصمام أمان لحفظ العملية السياسية، وأنّ أحد أبرز المحاور التي يؤكّدها الشيعة في ثقافتهم السياسية هو حفظ العملية السياسية، وأنْ تكون المناصب السيادية العليا (منصب رئيس الوزراء) من حق الشيعة الإسلاميين.

المواطن الشيعي يدرك بوضوح خطر الشخصيات والحركات غير الإسلامية، وصار يعرف بدقّة أنَّ بعض أطراف العملية السياسية تحمل

---

(١) يمكن مراجعة ملخص البرنامج الانتخابي للائتلاف الشيعي لسنة ٢٠٠٥. وملخص البرنامج الانتخابي للائتلاف الوطني لسنة ٢٠١٠.

(٢) الدكتور علي الكعبي، كتائب حزب الله، ٢٠٠٥، ص٢١.

مشروعاً بعثياً، سعودياً، تركياً، قطرياً، لذا، نجد الشيعة في العراق يدافعون بقدر كبير عن القادة الإسلاميين الشيعة، وقد أكّد الاستطلاع[١] أنّ ٦٤/ ٥٪ من الشيعة مع الشخصيات الإسلامية الشيعية، ولكن بنسب متفاوتة بين المالكي، والجعفري، وعادل عبد المهدي، أمّا علاوي فإنّهم يصنفونه بحسب الاستطلاع «خارج تطلعاتهم».

٦ ـ أيضا من مرتكزات ثقافتهم السياسية الولاء والرجوع إلى المرجعية العليا، في النجف الاشرف[٢] الذي هو رجوع لا يخلو من تفاصيل وهي:

أ) إنّ الفئات العمرية تختلف في طاعتها ورجوعها للمرجعية، فإنّ تيارات الشباب، والحركيين، والمقاومين، وطبقات مثقفة أخرى ترجع إلى المراجع الحركيين أمثال الإمام الخامنئي، والسيد كاظم الحائري.

ب) إنَّ بعض الذين يرجعون إلى المراجع الكبار في النجف بمن فيهم السيد السيستاني إنّما رجوعهم رجوعٌ عقديٌّ، وسنوضّحه في فصول لاحقة، وخلاصته: إنّ هناك أشبه بالعقد أو الاتفاق بين الشريحة الاجتماعية وبين المرجعية بأنْ تكون فتاوى المراجع في المسموحات لدى المواطن الشيعي العراقي، وعدم اقحام الشيعة في المواقف غير المستعدة لها الأمّة كالمواقف الجهادية وحمل السلاح أو الثورة، أو المقاومة، فكأنّ الأمّة تعاقدت مع الفقيه بعد ثورة العشرين وتحديداً بعد دولة العراق عام ١٩٢١م على أن تطيع الفقيه بحدود معينة وحسب الفرض أن يصدر فتاواه ضمن هذه الحدود السلمية.

---

(١) اجرى مركز العراق للدراسات استطلاعاً على ٢٥٠٠ عينة من مختلف شرائح المجتمع العراقي في خمس محافظات شيعية بغداد، البصرة، والناصرية والنجف الاشرف والحلة. بتاريخ ٢٠١٢/٢/١٥.

(٢) المجلس الأعلى بالدورة التاسعة عدل من خط الولاية إلى المرجعية.

٧ ـ كذلك صار واضحاً جداً أنَّ الشيعة تصاعدت لديهم القناعة وتركزت لديهم ثقافة فحواها أنَّ شيعة العراق لأنّهم في عام ٢٠٠٣م وما بعده استطاعوا أنْ يستعيدوا حقوقهم السياسية الملغاة تاريخياً، فإنَّ الجمهورية الإسلامية الإيرانية، ولاسيما خط الولاية له الفضل في دفع القوى السياسية الشيعية العراقية للوصول إلى هذا الحق من حيث المبدأ والاستمرارية، كما أنّهم يدركون أنّ هناك هجمة شرسة من دول الجوار العربي والاسلامي الطائفية منذ عام٢٠٠٣م، وأنّهم (دول الجوار) بمرور الأيام كانوا أشد شراسة ضدَّ شيعة العراق، وضدَّ شيعة الإقليم كاملاً، والشيعة العراقيون يدركون بوعيٍ سياسيٍ مركّز أنّهم جزءٌ في الصراع الإقليمي الذي يدور في المنطقة، والذي يراد له من قِبَل الاستكبار أن يكون صراعاً بين السنة والشيعة لإسقاط دول المقاومة وهم يدركون أيضاً أنَّ أمريكا، وتركيا، وإسرائيل، والسعودية، وقطر، تفعل دور هذه الجبهة ضدَّ جبهة دول المقاومة الشيعية؛ إيران، والعراق، وشيعة لبنان، وحكومة سوريا، والبحرين، وأنَّ التشيع اليوم يركب بزورقٍ واحد فلا يمكن أنْ يتخلّف أيُّ مكونٍ شيعي عنه بما فيه شيعة العراق من الركوب في سفينة النجاة الولائية ويدرك أغلب الشيعة في العراق بوعيٍ تام وثقافة سياسية كاملة أنَّ مواجهة هذه التحديات تتم توحيد الموقف الشيعي، وإسناد إيران لهم، وأنَّ إيران حاضنة وساندة التشيع في العراق اليوم، وأنَّ منهج ولاية الفقيه هو المنهج الثوري القادر على الوقوف بوجه التحديات[1].

٨ ـ أيضاً من ركائز الثقافة السياسية الخاصة لدى الشيعة في العراق عدم

(١) مقابلات خاصة وخطابات السيد نوري المالكي والجعفري أثناء أحداث البحرين بتاريخ ٢٠١١/٣/١٢ و٢٠١١/٤/١٤.

وجود قيادة ميدانية عُليا يلتف حولها الشيعة في العراق سواء أكانت قيادة سياسية أم دينية؛ لأنّ وضع حوزة النجف الاشرف لا يوجد فيه تصدٍ واضح على غرار ما يحصل في الجمهورية الإسلامية الإيرانية، وهذا برأيهم السبب الأساسي لكل الإشكالات الفرعية، وهذا العامل يجعل العملية السياسية التي حققت المكاسب الشيعية كلها أمام خطر المؤامرات الداخلية والخارجية؛ لعدم وجود قيادة ميدانية متصدّية توجه العمل السياسي والسياسيين في العراق، نعم إنّ المشكلات والتحديات الهائلة والكبيرة في العراق توجب أنْ تكون هناك أولاً: قيادة دينية متصدية ومطاعة، وثانياً: أنْ تكون القوى السياسية موحدة وملتفة حولها، من هنا يوجد شعور عميق لدى المواطن الشيعي بأنَّ العملية السياسية قد لا تستمر.

٩ ـ ومن الثقافة الراسخة أيضاً بأذهان الناس أن موقف القوى السياسية الشيعية غير موحد، ولهذه الثقافة لوازم عديدة تضاف إلى ثقافة الشيعة، أبرزها أنَّ هذه القوى السياسية غير مؤهلة لقيادة العراق؛ لأنّهم بخلافاتهم هذه لم يتمكنوا من إنجاز مشروع سياسيٍ موحد يقف بوجه التحديات، ولن يتمكنوا من إنجاز مشروع خدمي ينهض بتطوير الواقع الاجتماعي، ويعالج أبرز الإشكالات، وفي نتائج الاستطلاع الذي أشرنا إليه آنفاً ثبت أنّ ٦٧٪ في أبناء الفرات الأوسط والجنوب الشيعي يرون أنَّ القوى السياسية غير موحدة، وأنَّ ٧٨.٩٪ يرون الخلافات فيما بينهم السبب لتعطيل التنمية السياسية، والاجتماعية، والخدمية.

أمّا تأييد الشيعة بوصفهم شعباً للأحزاب والقوى السياسية العراقية فالأمر متفاوت، وإنْ كانت نتائج انتخابات عام٢٠١٠م دلت أنَّ المكوّن الشيعي موزع بين التيار الصدري، ودولة القانون، ويوجد ميل خاص لدى

الشارع العراقي باتجاه نوري المالكي شخصياً لأسباب عديدة منها أنّه استطاع انجاز بناء الدولة، ومواجهة التحديات في هذه المرحلة.

١٠ ـ في العراق اتجاهات عدّة ظهرت في الوجود السياسي العملي إلا أنَّ أبرز اتجاهين متنافسين هما أولاً الدائرة الحكيمية يمثّلها حالياً (المجلس الأعلى فقط)، بعد استقلال بدر رسمياً بتاريخ ١١/ ٣/ ٢٠١٢م، وكانت الدائرة الأخرى هي الصدرية[1]، ويدخل تحت خيمتها (حزب الدعوة المركزية، حزب الدعوة (تنظيم العراق)، وحزب الدعوة (تنظيم الداخل)، وتيار الإصلاح، والتيار الصدري (جماعة سيد مقتدى والفضيلة)، ونقصد بالدائرة وحدة الانتماء وليس بالضرورة تطابق الرؤى في الخط الثقافي السياسي، وليس نفي الخلافات بينهم، بل الخلافات أمر حاصل واقعاً.

وقد ظهرت حركات جديدة على الرغم من أنّها ترتبط عقائدياً بخط ولاية الفقيه إلّا أنّها تعدُّ في الواقع السياسي العراقي وثقافته ضمن الدائرة الصدرية مثل: (كتائب حزب الله والعصائب)، من هنا يمكن القول: إنَّ الدائرة الصدرية هي الأوسع وجوداً والأقوى تأثيراً في الساحة العراقية وهي التي سوف تحتل دوراً في قيادة التشيع السياسي العراقي، والتنافس السياسي إنْ حصل مستقبلاً؛ فإنّه يحصل داخل هذه التيارات، وداخل شخصيات هذه الدائرة مهما اختلفت، خصوصاً أنّ بعض الأحزاب المكوّنة للدائرة الصدرية أخذوا يتقاربون مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية.

١١ ـ توجد قناعة عالية لدى شيعة العراق بأنْ أمريكا انسحبت من العراق في الوقت الذي تمكّن الشيعة أنْ يمسكوا بقياده دولة العراق. بينما بريطانيا في مطلع القرن العشرين انسحبت وتركت قيادة العراق بيد السُنة، مما

---

(١) ليس المقصود هنا التيار الصدري الذي يقوده السيد مقتدى، بل المقصود ما هو أوسع منه.

يعني أنّ العراقيين الإسلاميين الشيعة قد أثبتوا وجودهم في الدولة؛ لأنّ هناك مخططاً لبعض القوى السياسية البعثية لإسقاط الإسلاميين، وإرجاع دولة العراق إلى مربع الصفر البعثي بإسناد أمريكا، مستفيدين من وجود القوات الأمريكية في العراق؛ لذا، فإنّ انسحاب أمريكا من دون أنْ تتمكن أمريكا ولا الدول العربية من تنفيذ مآربهم جعل الشيعة يعتقدون أنَّه لا يمكن لأيٍّ قوة بعد اليوم أنْ تتمكن من عزلهم وتهميش دورهم أو مصادرة حقوقهم.

الخاتمة

إنَّ ثقافة الشيعة التفصيلية لما بعد٢٠٠٣م كانت عالية الدقة؛ لأنّها استفادت من أخطاء الماضي السياسية، ولأنّ ثورة الإمام الخميني ونهضته ولدّت صحوة في العقل الشيعي السياسي العراقي (الشيعة الإسلاميون)، وعليه، فهُم مع كل خلافاتهم ومشكلاتهم يرتكز بأعماقهم الدفاع عن المكاسب السياسية للطائفة، حتى قال أحدهم: شعارنا أنْ (لا تنازل عن قيادة العراق، ولا عن منصب رئاسة الوزراء، ولا عن الدستور، ولا عن مشروعنا الإسلامي) مهما بلغت التحديات[١].

---

(١) لقاء خاص لمركز العراق للدراسات مع مسؤولين من التيار الصدري، والمجلس الأعلى وبعض قاده حزب الدعوة (يتحفّظون على ذكر أسماءهم) عام ٢٠١٢.

٢ ـ الثقافة السياسية لدى الأكراد

مصادر التاريخ تتوسع وتختلف في أصل الكرد، ولكن خلاصة ما يمكن الوثوق به أنّهم (وبحسب المؤرخ الكردي محمد أمين زكي (١٨٨٠ ـ ١٩٤٨) في كتابه «خلاصة تاريخ الكرد وكردستان» أكّد أنّ الكرد في العراق يتألفون من طبقتين[1]؛ الطبقة الأولى سكنت كردستان منذ فجر التاريخ، ويطلق عليهم (شعوب جبال زاكرس)، ويتألفون من قبائل، ولولو، وكوتي، وكورتي، وجوتي، وجودي، وكاساي، وسوباري، وخالدي، وميتاني، وهوري، وهي الأصل القديم جداً للشعب الكردي، والطبقة الثانية هي طبقة الشعوب (الهندو ـ آرية) أو الهندو ـ أوربية، الذين هم قبائل الميديين والكرد وجنين، وامتزجت مع شعوبها الأصلية وشكّلوا الأمّة الكردية، وهناك من يُرجع أصول بعضهم إلى الشعب (الهوري) الذي سكن شمالي الشرق الأوسط منذ سنة (٢٥٠٠) قبل الميلاد، وقيل: إنّ أصولهم في القوقاز.

ويعدُ المؤرخ محمد زكي شعبَي الهوري والميتاني هما الجذور الأولى للشعب الكردي، أمّا الدكتور زيار في كتابه (إيران ثورة في انتعاش) ـ الذي طبع في عام ٢٠٠٠ في باكستان، فإنّه يذكر أنّه في حلول ١٥٠٠ قبل الميلاد

---

(١) محمد أمين زكي، خلاصة تاريخ الكرد وكردستان (١٨٨٠ - ١٩٤٨) ص ١٢.

هاجرت قبيلتان من الآسيو ـ أوربية من نهر الفولغا شمال بحر قزوين واستقرتا في إيران وهما قبيلة الفارسيين والميديين، ويوجد اعتقاد راسخ لدى الكرد أنّ جذورهم التاريخية تعود إلى الميديين، وتوجد إشارة بهذه الصدد؛ فإنّ النشيد الوطني للأكراد فيه إشارة إلى أنَّ جذورهم تمتد الى الميدين، ولذلك يقال: إنّ جذور الأكراد آرية؛ لأنّهم يعتقدون أنّهم من أصول القبائل الميدية.

وعبر التاريخ عاش العرب والأكراد جنباً إلى جنب في وطن واحد طوال حقب سحيقة في بلاد مابين النهرين، وبعد ظهور الإسلام ووصول موجات الفتح إلى أراضي العراق، كان المجتمع الكردي من المجتمعات السبّاقة إلى الدخول في الدين الحنيف، وقد برز منهم خلال العصور الإسلامية المختلفة الولاة، وقادة الفتوحات، والفقهاء والمؤرخون الذين أضافوا الكثير إلى رصيد الإسلام، والتاريخ السياسي الإسلامي.

وبعد تأسيس الدولة العراقية الحديثة في أب١٩٢١م، شهد الواقع السياسي الكردي منذ هذه المرحلة إلى عهدنا القريب العديد من التطورات والأحداث والثورات ذات الطابع العشائري في العهد الملكي، وذات الطابع السياسي الحزبي في العهود الجمهورية، وكانت أكبرها ثورة أيلول١٩٦١م التي شكّل انهيارها في آذار١٩٧٥م منعطفاً حاسماً في مسار الحركة القومية الكردية في العراق، لكنّها عاودت النهوض في العقدين الأخيرين من القرن العشرين، ولكن هذه المرة ربطوا نضالهم ضدَّ صدام حسين وضد الدكتاتورية بنضال الشعب العراقي في مواجهة الدكتاتورية والتسلط.

ولعل أبرز ما أنجزته الحركة الكردية في هذه المرحلة هو تحقيق المصالحة الوطنية بين الفصائل الكردية التي توّجت بإقامة الجبهة الكردستانية التي قادت ثورة أو انتفاضة آذار الشعبانية عام١٩٩١م، وأيضا استطاعت بعدها أنْ تملأ

الفراغ الذي تركه انسحاب النظام في المنطقة الكردية، وأنْ تجرى انتخابات تشريعية ينبثق عنها (المجلس الوطني الكردستاني)، هذه التجربة وُجّهت إليها ضربة وعانت الانتكاسة أثر الاقتتال الداخلي بين الأطراف الحزبية الكردية، ولكنه تم تطويقه فيما بعد.

وبعد هذه المقدّمة نسلّط الضوء على الثقافة السياسية للكرد خلال القرن العشرين انطلاقا من الأسس والركائز الثقافية لهم التي ولدت مطلع هذا القرن، وانتهاءً بالواقع الذي عليه اليوم، ومن الطبيعي ولأجل تبيان أهم الثقافات السياسية التي ولدت والتي بقي جزءٌ مهم منها ماثلاً ومتفاعلاً في العقلية السياسية الكردية أنْ نستعرض بعض الأحداث والمتغيرات التي كانت هي السبب وراء نشأة العديد من الثقافات، كما لا يفوتنا أنْ ننوه بأننا في الفصل الأول لم نتحدث عن الكرد حديثاً مفصلاً؛ لأنّنا رأينا من المناسب التوسع في ثقافتهم السياسية في الفصل الثاني، وسوف نتحدث في هذا المحور عن ثقافة الكرد السياسية بحسب المراحل التاريخية لنضالهم؛ لأنّ ثقافة الكرد السياسية شهدت تحولات ومتغيرات رافقت التحولات السياسية التي طرأت على المنطقة خلال قرنين، ونوضح ذلك بنقاط:

أولاً: المرحلة السياسية العشائرية:

١ ـ مرحلة محمود الحفيد البرزنجي:

إن هذه المرحلة السياسية العشائرية تمتد من العهد العثماني لغاية الإحتلال البريطاني، وكان أبرز ما يميز العقل السياسي الكردي فيها هو المطالبة

بحقِّ تقرير المصير، والانفصال بدولة أو إقليم تام، وهذا الموضوع كان راسخاً في ثقافة الكرد في هذه المرحلة، ويتلخص بإنشاء (وطن قومي كردي)[١]، وكان أبرز المتصدّين لقيادة هذه المرحلة هو الشيخ محمود الحفيد البرزنجي، وقد استطاع البرزنجي أنْ يستنهض المكوّن الكردي نحو هدف (وطن قومي كردي)، طبعاً كانت الظروف المحيطة بالحركة الكردية آنذاك تساعد على نشأة هذه الثقافة السياسية وتلك الظروف هي:

أ) إنَّ فكراً سياسياً بسط وجوده في أرجاء المعمورة قبيل مرحلة الحرب العالمية الأولى، وقد ساهمت سياسة التتريك التي اتبعتها حكومة الاتحاد والترقي بعد تسلمها زمام السلطة وعزلهم للسلطان عبد الحميد عام١٩٥٩م من نزوع الشعوب الواقعة تحت سيطرة الإمبراطورية إلى التحرير القومي بوصفه رد فعلٍ على الأضطهاد القومي التركي[٢].

ب) قد ساهمت الدول (الإمبراطوريات) الأوربية التي كانت تتطلع إلى تقسيم الدولة العثمانية في شن حملةٍ ثقافية سياسيّة ضدَّ الإمبراطورية العثمانية، ونعتها بالدكتاتورية، وسلّطت الضوء على ظلم السلاطين من آل عثمان ونهبهم الثروات، وارتكابهم المجازر، والهدف من كل هذا خلق رفضٍ لدى عموم الشعوب للأمبراطورية العثمانية، وكانت الدول الغربية تنشرهذا الفكر السياسي من خلال بعثاتها الدبلوماسية، وحملاتها التبشيرية؛ لتغذية النزعات القومية، وقد ساهم جهل وبطش الحكام الأتراك في استجابة الشعب الكردي للدعوات الغربية الداعية إلى (الانبعاث القومي)[٣].

---

(١) مجموعة باحثين: العراق في التاريخ، بغداد ١٩٨٣، ص٣١٩.

(٢) مجلة النور ع٣، آب/١٩٩٦، ص٣٨.

(٣) مجله النور، نفس المصدر، ص ٤٩.

ج) هناك عامل مساعد على نشوء ثقافة (الإنبعاث القومي الكردي) أيضا لدى الشعب الكردي هو أنَّ الشيخ محمود الحفيد من عشيرة كبيرة تمتلك أراضي واسعة في السليمانية، وقد قَتل الاتراك والده الشيخ سعيد، وشقيقه الشيخ أحمد من قبل، أو بتحريض منهم (كما أشيع)، ونجا هو بإعجوبة بحادثة جرت في مدينة الموصل١٩٠٨م التي سبق أنْ نُفي إليها مع كافّة أفراد أسرته بأمر من السلطات العثمانية، وبعد عودته إلى السليمانية مسقط رأسه بدأ الحفيد بالعمل لإقامة دولة كردية مستقلة مركزها (السليمانية)، وقد استطاع الحفيد أنْ يشكّل جيشاً كردياً قوامه (١٠٠٠ـ١٥٠٠) لتحقيق هذا الهدف، وهؤلاء كلّهم متأثرون ومؤمنون بالثقافة السياسية القومية[1].

د) من الظروف التي ساعدت على نمو هذه الثقافة ـ أيضا ـ مبدأ (حق تقرير المصير) الذي أعلنه الرئيس الأمريكي (ولسن) والذي نصَّ البند (١٢) منه على ما يلي: (يجب أنْ يكفل حق تقرير المصير للقوميات غير التركية في الإمبراطورية العثمانية لاستكمال استقلالها الذاتي...) وبناء على ذلك أقرّت معاهدة (سيفر) المعقودة بتاريخ ١٠/٨/ ١٩٢٠م في بنودها (٦٢، ٦٣، ٦٤) الحق للكرد بتأسيس دولتهم[2].

هـ) ومن ظروف الانبعاث القومي وأسبابه في العقل السياسي الكردي أنّ البريطانيين في مرحلة الصراع مع الأتراك أوكلوا إلى محمود الحفيد إدارة السليمانية في (٨ تشرين الثاني١٩١٨م) بإيحاء هو أنّ البريطانيين على قناعة بأنْ تكون هذه هي الخطوة الممهدة لإقامة الدولة القومية التي

---

(١) مجموعة باحثين، حول القضية الكردية في العراق، بيروت، الساقي، ١٩٩٠ ص١٩٦.

(٢) صحيفة جنات ع٧٩٢، في ١٩٩٧/٧/٢٧. وصحيفة الاتحاد ع١٣ في ١٩٩٢/١/٢٣م.

كانت تراود مخيلة الحفيد.

إلّا أنَّ شيئاً من كل هذا لم يحصل، وتنكّرت بريطانيا للحفيد مما أدّى إلى أنْ يقوم بثورة واستمرت ثوراته منذ عام١٩١٩م ثم عام١٩٢٦م ثم عام١٩٣٠م، وأنهت جهود الحفيد عام١٩٣١م، إذْ سلّم نفسه وأعطى على نفسه تعهدات بعدم القيام بأيِّ تحرك سياسي قومي[1].

ويلاحظ أنَّ نوع الثقافة الكرديّة السياسية السائدة آنذاك، وفي هذه المرحلة الزمنية هي:

أولاً: إنّ الثقافة السياسية للشعب الكردي كان يغلب عليها الثقافة السياسية العشائرية القبلية.

ثانياً: وكانت ترتكز على الحركة الشعبية القبلية وليس على الأحزاب، وكانت الثقافة المحرّكة لهم هي الثقافة الإسلامية غالباً، وأنَّ غياب الطبقة المثقفة الواعية، وعدم وجود الأحزاب، وتصدّي الطبقة القبلية هو الذي أفقد الحركة الكردية عناصر النجاح في هذه المرحلة.

ثالثاً: كانت حركة الحفيد وأنصاره حركةً لا تتجاوز حدودها الجغرافية (مدينة السليمانية)، وكانت تلك المرحلة مرحلةً ظهر فيها فكر سياسي انفصالي لقيام كيان قومي للكرد.

رابعاً: كانت حركة الحفيد تؤمن وتبحث أيضاً عن الإسناد الدولي لكنها لم توفق لذلك، بل تعارض الحفيد مع بريطانيا، والحكومة العراقية المركزية، ودخل في خلاف سياسي وعسكري، ولم يسنده الروس آنذاك مع محاولاته المتعددة.

---

(١) مركز التأصيل للدراسات والبحوث، أكراد العراق معاناة طويلة وأمل منشود، ٣ تشرين أول ٢٠١١.

٢ ـ انتقال الدور إلى عشيرة البارزان

بعد أن أفل نجم العشيرة (البرزنجية) بقيادة زعيمها وزعيم الثورة محمود الحفيد البرزنجي انتقل الكفاح القومي الكردي إلى عشيرة البارزانيين التي كانت قد افتقدت زعيمها عبد السلام البارزاني الذي أعدمه الأتراك في الموصل١/ ١١/ ١٩١٤م، وقد برز الشيخ أحمد الذي هو أخ غير شقيق لملا مصطفى البرزاني والذي ترأس زعامة عشيرة البارزاني (٤٠) عاما[١] بعدها جاء دور الملّا مصطفى البارزاني الذي وحّد عشائر البارزان السبعة، وقد استحق لقب (الزعيم القومي الكردي).

أمّا أبرز الملاحظات عن الثقافة الكردية السياسية في هذه المرحلة فهي:

أ) منذ نهاية العثمانيين إلى عقد الثلاثينيات من القرن العشرين وربما بعد زمن من هذه المرحلة، كانت الثقافة السياسية للكرد هي ثقافة قومية انفصالية تارةً، وحق تقرير المصير تارةً أخرى، وأخرى نيل الحقوق ضمن البلد الواحد، لكنها فترة يحكمها القاسم المشترك القومي الموحّد. (ثقافة متذبذبة).

ب) إنّ الحركة في هذه العقود وربّما استمرت إلى مرحلة الملكية كانت تدار من قِبل العشائر الكردية وقادة العشائر هُم أنفسهم قادة التحرّك السياسي بالتناوب بين عشيرة البرزنجي والبارزاني.

ج) لايخفى أنَّ جذور هذه الزعامات هي جذور دينية، لذا فإنّ الحفيد استجاب لفتوى النجف في مقاومة الإحتلال البريطاني مع أنّه لديه موقف من الأتراك[٢].

---

(١) لأنَّ شرط المذهب النقشبندي البارزاني حصر الولاء لشيوخ بارزان وفسر جميع تصرفاتهم على أنّها من الله (أحمد عثمان أبو بكر، ذكر الأكراد أصولهم في كتابات المسلمين الأوائل: الهيئة الكردية، المجلد ١٧ (١٩٨٥) ص ٣٦١.

(٢) صلاح الخرسان، التيارات السياسية في كردستان العراق، طبع مؤسسة البلاغ ٢٠٠١، ص٧٩.

د) كانت الثقافة السياسية لدى الكرد في مرحلة الزعامة البرزانية للمقاومة الكردية ترتكز على النهج المسلح، وليس على النضال السياسي فحسب، وبسبب هذا الاتجاه انطلقت الثورات البرزانية؛ فكانت الأولى عام١٩٣١م، وكانت الثانية في الأربعينيات من القرن العشرين، والثالثة في عقد الخمسينيات، ويُجمع المراقبون على أنّ الثوّرات البرزانية كانت تنطلق لأسبابٍ مختلفة فمنها لأهدافٍ محدودة، ومنها بسبب اختلافٍ مع الحكومة حول السلاح ومخافر الشرطة، إلّا أنَّ السبب الرئيس هو سبب قومي مصدره ثقافةٌ قومية لدى الكرد تستند عبر كل هذه المراحل على أسسٍ قوميةٍ لإقامة وطن كردي قومي[1].

هـ) ويُلحظ أنَّ مرحلتي التحرك القومي الكردي العراقي (البرزنجية والبرزانية) كانت مراحل سياسية تنهض بها طبقة غير متعلمة في الغالب تعليماً أكاديمياً، ولم تكن من الطبقات المثقفة، بل كانت حركات يقودها زعماء عشائر متعلمون لدى الملالي بحسب التعليم الذي كان يتلقاه قادة الطريقة النقشبندية، وأمّا عموم القاعدة الكردية فهي من عوام الناس، وهي تشبه إلى حد كبير القاعدة العشائرية لثورة العشرين لدى المكوّن الشيعي.

ويمكن القول إلى حدٍ ما: إنّ الثقافة السياسية للكرد في هذه المرحلة على نوعين:

أولاً: القيادة: فإنّ عقليتها عقلية عشائرية لا تمتلك الخبرة السياسية الكافية لإدارة العمل السياسي.

ثانياً: القاعدة، وهي تعمل بعقليةٍ سياسية انقيادية تأتمر بأوامرِ القائد

---

(١) صلاح الخرسان، مصدر سابق، ص٨٥.

وتنتهي بنواهيه، وربّما هذا هو العامل الأساسي في خيبة حركات الانفصال الكردي وعدم قدرتها على انجاز أيٍّ مشروع محدد، وعدم وضوح الهدف لدى الجميع، بل كانت السياسات متباينة، فهم تارة يقفون مع الأتراك، وتارة ضدّهم، وأخرى مع الانكليز، وأخرى ضدّهم، وهكذا الموقف من حكومة العراق المركزية وإيران[1].

المرحلة السياسية الحزبية لدى الكرد:

أولاً: الحزب الديمقراطي الكردستاني:

١ ـ هذه المرحلة من حياة الكرد السياسية ابتدأت أبرز معالمها في العقد الرابع من القرن العشرين أثر تطور ثقافي في العقل الكردي بفعل الظروف المحيطة بهم آنذاك، فتحوّلوا من نضال قبلي إلى نضال تقوده الطبقات السياسية المثقّفة نوعاً ما، فكان تأسيس «الحزب الديمقراطي الكردستاني».

وقد تبلورت هذه الفكرة بعد إعلان جمهورية مها آباد الكردية في ٢٢ كانون الثاني ١٩٤٦م بقيادة القاضي محمد، وبدعم من السوفيت الذين احتلت جيوشهم شمال إيران خلال الحرب العالمية الثانية، وبعد مداولاتٍ ولقاءات مع السوفيت الذين كان مقر قيادتهم في مدينة تبريز الإيرانية أعلنت الحركة الكردية تأسيس الحزب الديمقراطي الكردستاني العراقي، إلّا أنّ الإعلان كان من مدينة أو دولة مها آباد[2].

وقد عقد أول مؤتمر للحزب (پارتي ديمكراتي كرد) في ١٦/ ٨/ ١٩٤٦م،

---

(١) صلاح الخرسان، مصدر سابق، ص٦١.

(٢) صحيفة جنات ع٧٩٢ في ١٩٩٧/٧/٢٧م.

في بغداد بعد اندماج الحركات (حزب شورش[١] وحزب زرگاري[٢]، وحزب هيوا[٣]).

أمّا أبرز الملاحظات عن هذه المرحلة التي يمكن من خلالها إيضاح الاتجاهات، ونوعية الثقافة السياسية الكردية فهي:

أ) يلاحظ في هذه المرحلة أنّه قد تبلورت منذ بدايات التأسيس ثلاث تيارات داخل صفوف (الحزب الديمقراطي الكردستاني (البارتي) هي:

أولاً: تيار عشائري يقوده الملا مصطفى البرزاني، ويليه لطيف الشيخ محمود الحفيد وهو ابن الشيخ محمود الحفيد، ومن مشايخ العشيرة البرزنجية.

ثانياً: تيار يساري ماركسي: وهم أعضاء سابقون في حزب شورش.

ثالثاً: تيار المثقفين القوميين ويمثّلهم المحامي إبراهيم أحمد[٤].

كانت الحكومة العراقية آنذاك تعد البارتي فرعاً للحزب الشيوعي، بينما الواقع أنّ هذه التيارات تمثّل توجّهات واتجاهات عديدة، وهذه الاتجاهات تعكس طبيعة التوجهات الثقافية السياسية الكردية في هذه المرحلة، وبطبيعة الحال: إنَّ هذه التيارات لها ولاءات وارتباطات مختلفة؛ فالخط اليساري الماركسي كان قريباً من السوفيت، والخط العشائري والخط القومي كان يميل

---

(١) حزب شورش: هو الحزب الشيوعي الكردي تأسس في ١٩٤٥م وهو تنظيم انشق عن الحزب الشيوعي العراقي بقيادة يوسف سلمان « فهد ». وكلمة (شورش) هي مختصر الحزب الشيوعي لكردستان العراق.

(٢) حزب رزكاري كورد (التحرير): تأسس ١٩٤٥م وكان هو واجهة لحزب شورش لغرض ضم العناصر التي لا تريد الانتماء إلى حزب ماركسي.

(٣) هيوا: نشوء هذا الحزب عام ١٩٣٧م في مدينة كركوك مؤسسه رفيق حلمي وله جريدة هي الاتحاد، وهيوا تعني (الأمل).

(٤) مجموعة مؤلفين، أكراد العراق إلى أين ج١، ص٣٢.

ويعتقد بالغرب غالباً[١].

يلاحظ: أنَّ هذه المرحلة تمتاز بأنَّ أهداف الكرد فيها وحسب ما أكّده المؤتمر الأول للحزب هو: أنْ ينال الشعب الكردي حقوقه القومية،والديمقراطية ضمن الوحدة الوطنية للعراق[٢].

وهذا معناه ظهورُ ثقافةٍ سياسيةٍ، وتوجهٍ سياسي جديد يريد نيل الحقوق ضمن الوحدة الوطنية للعراق، ولم يتم التطرق إلى الإنفصال أو تأسيس وطن قومي للكرد.

وأسباب ذلك ربما؛ لأنَّ الخط الماركسي داخل البارتي وباعتباره صاحبَ إيديولوجية أممية هو الذي دفع الى هذا الاتجاه؛ أو لأنّ العقل الجمعي الكردي توصّل إلى عدم إمكانية إقامة (وطن قومي كردي) في ظلِّ الظروف الدولية، والإقليمية، ومتغيرات ما بعد الحرب العالمية الأولى والثانية، والتحولات والثورات القومية في الوطن العربي.

وقد أكّد البيان الصادر عن البارتي أيضاً ـ الأخوة العربية ـ الكردية، ودعا إلى الكفاح المشترك بين الشعبين ضدَّ الاستعمار والرجعية من أجل الاستقلال الوطني، وإقامة نظام ديمقراطي برلماني، وقد صاغ الكرد شعاراً سياسياً لنضالهم في هذه المرحلة هو: «على صخرة الاتحاد العربي ـ الكردي يتحطم الاستعمار ومشاريعه...»[٣].

وهذا خطابٌ سياسيٌ واضحٌ في دعوته لتوحيد الشعبين العربي والكردي سياسياً لمواجهة الاستكبار، فهو (الخطاب) في الوقت الذي يعكس تأثّر الثقافة

---

(١) صحيفة جنات ع٧٩١، في ١٩/٧/١٩٩٦.

(٢) صلاح الخرسان، مصدر سابق، ص٦٠.

(٣) صفحات من نضال الشعب الكردي، تاريخ مؤتمرات الحزب، ص١٦.

السياسية الكردية بالخطاب الماركسي اليساري العالمي، وبنفس الوقت يشكّل خطاباً جديداً نابعاً من ثقافة وايديولوجية جديدة في العقل السياسي الكردي. والجدير بالذكر: إنَّ العبارات التي صدرت عن الكرد في مؤتمرهم التأسيسي في ١٦/ ٨/ ١٩٤٦م تعكس بوضوح نوعية الفكر السياسي الجديد لدى الكرد، وأنّه فكرٌ يساريٌ وحدويٌ عابرٌ للحقوق القومية.

ب) وأبرز ملامح الثقافة السياسية للكرد في هذه المرحلة أيضاً قوة الفكر السياسي الماركسي داخل الحركة الكردية في خطابها في هذه المرحلة، وكانت الثقافة السياسية الراجحة آنذاك أنَّ تحقيق آمال الكرد وزوال آلامهم، ورفع الحيف والمعاناة عنهم تاريخياً، يُملي عليهم أنْ يصبّوا جهودهم ونضالهم في قالب الحركة الماركسية اليسارية، وهذا الفكر رسّخه حمزة عبد الله ـ سكرتير اللجنة المركزية للبارتي ـ وهو الماركسي الى حد النخاع، والمؤسس لحركة (شورش) التي اندمجت في البارتي (الحزب الديمقراطي الكردستاني)، خصوصاً وأنَّ هذا الرجل قَد أشرف على التثقيف المركزي للحزب من خلال جريدة «زرگاري»، واستمر أحمد عبد الله الماركسي، وحمزة عيدان في الحزب عقوداً؛ يغذي القواعد الحزبية البارتية بفكرٍ ماركسيٍ قد يكون مندكاً بالفكر القومي الكردي، أو يكون مستقلاً عنه، واستمر الحال هكذا حتى عقد الحزب مؤتمره الثالث بعد (٨) سنوات في ٢٦/ كانون الثاني/ ١٩٥٣م، في كركوك، حينها أقرَّ الحزب جملة من القرارات من بينها اعتبار «الماركسية[1] اللينينية» هي الأساس الذي يسترشد الحزب به في نضاله السياسي والإيديولوجي.

---

(١) محمد كريم حبيب، صفحات من نضال الشعب الكردي، تاريخ مؤتمرات الحزب، ٤ - ٥ - ٦ - ٧ - ٨، ص٤، الحزب الديمقراطي الكردستاني في العراق (قسم الإعلام).

وبقي الفكر الماركسي راسخاً في جذور الحركة الكردية منذ التأسيس عام ١٩٤٦م إلى عام ١٩٥٩م أي ثلاثة عشر عاماً، وقد تضايق الكرد القوميّون، والليبراليّون من هذا المد الماركسي داخل حركتهم القومية وبضغط من الخارج الغربي المتعارض إيديولوجياً مع الخط الماركسي، نتج عنه جدلٌ داخل الحركة الكردية لتقليص هذا النفوذ، وبالفعل عند انعقاد المؤتمر الرابع زمن العهد الجمهوري اتُخذت قراراتٌ أبرزها: طرد أعضاء المكتب السياسي ومؤيّديهم من الحزب (حمزة عبد الله، وحميد عثمان، وآخرين)، وبذلك تمت تصفية الجناح الماركسي لمصلحة جناح إبراهيم أحمد وجلال الطالباني، وعُدّلت الفقرة التي تنص على (استرشاد الحزب بالأفكار الماركسية اللينينية) إلى عبارة (الانتفاع من الأفكار الماركسية اللينينية...)، وأتت قيادة أكثر اعتدالاً أمثال (إبراهيم عبد الله، وجلال الطالباني، ونوري شاويس)، الذين هم خط علماني ليبرالي معتدل داخل الحركة الكردية السياسية.

ج) المراقبون والمختصون بالتاريخ السياسي الكردي وجدوا أنَّ أحد موانع تطور الفكر السياسي لدى الكرد هو العقل العشائري الذي هيمن على التحرك السياسي الكردي فتجلّى بخلافات حادة ظهرت بين الزيباريين، والخوشناو، والجاف، وعشائر أخرى، وهي أحد الأسباب التي أدت إلى اندلاع ثورة الكرد في الستينيات[1].

د) كذلك نجد في ثقافة الكرد السياسية منذ بواكير التاريخ المعاصر للحركة الكردية وهو أمر أكدته جميع المصادر وقد أضرّ بالحركة الكردية إلى يومنا هذا، وقد تربوا عليه وصار جزءاً من تكوينهم النفسي (السيكولوجي)

---

(١) الدكتور الأتاسي: القضية الكردية ص٣٦ - ١٣٧.

الاعتماد على الغرب وقوى الاستكبار؛ فلا تجد تنظيماً، أو حزباً، أو حركةً، أو شخصيةً، إلا وقد سايرت أو عملت أو ارتبطت بقوى الدول العظمى والدول الغربية سواءً أكانت القطب السوفيتي أم الغربي، إلى درجة أنّ عبد الكريم قاسم هدد ملا مصطفى البرزاني حينما حصل بينهما خلاف بكشف أوراقه وارتباطاته بالغرب، وبهذا الصدد يقول جلال الطالباني: (... لم نكن نعرف أنّ هناك رسائل بين الملا والانكليز إلّا بعد أنْ نشرت هذه الرسائل في كتاب (ملا مصطفى بين الأسطورة والحقيقة) لفاضل البراك، وكانت هذه الوثائق بخط يده، وهكذا نجد أنَّ دولتهم التي تأسست عام ١٩٤٦م في مها آباد دولةٌ نشأت بأوامر وأهداف روسية، وحتّى تأسيس البارتي كان بموافقة السوفيت، أما التدخل الاسرائيلي والعلاقات مع اسرائيل التي كان عرّابها الدكتور كامران بدر خان[١] فهذا ما تضافرت وتواترت به المصادر والأخبار وأكّدته الوثائق وصار من المسلمات التأريخية مما ركز في الثقافة الكردية لدى الطبقة النخبوية علاقات حسنة في غالب الأحوال مع الغرب وإسرائيل وهي ممتدة إلى يومنا هذا.

وللأسف كانت كل الوثائق تشير إلى أنّهم على علم بأنّ إسرائيل تريد منهم مشاغلة وإضعاف الجيش العراقي وهذا ما نصت عليه الوثائق الصهيونية.

وقد صرّح الملا مصطفى في أكثر من مناسبة بأنَّ تحالفه مع إسرائيل (استراتيجي)، وأنّ هذه العلاقة كان المنسق لها شاه إيران، وكان أبرز لقاء تاريخي في هذا الصدد بين المخابرات الإسرائيلية والكرد هو الوفد الذي يرأسه

---

(١) صلاح الخرسان، مصدر سابق، ص٢٦١ - ٢٦٥.

(**كمحي**)[(١)] والوفد المرافق له، ودخل إلى حاج عمران من الحدود الإيرانية في ٥/ ٥/ ١٩٦٥م وقد حضر الاجتماع إدريس ومسعود ومحمود عثمان، وقد طالب الملا مصطفى البارزاني رئيس الوفد الإسرائيلي كمحي بأنْ يكتب تقريراً إلى حكومته عن الأوضاع السياسية للكرد، وطلب منه أنْ يقوم بجولة لزيارة مقرات البيش مركة، وكان بمصاحبته مسعود البرزاني[(٢)]، واستمرت هذه العلاقة عقوداً وإلى يومنا.

من هنا نشأت في الثقافة الكردية السياسية آراء وتوجهات من أنّهم ليسوا جزءاً من المكوّن العربي ولا الإسلامي، بل هم مع مصالحهم التي يؤمّنها الغرب والسوفيت تارةً، وبريطانيا تارةً أخرى، ثم اسرائيل، هذا فضلاً عن بعض دول الجوار كإيران زمن الشاه مثلاً.

هذا المنهج السياسي للأحزاب الكردية (البارتي) وغيره ربط العقلية الكردية والثقافة السياسية الكردية بالغرب ربطاً وثيقاً؛ فهم يعتقدون أنَّ حاضنتهم (الإستراتيجية) هي الغرب، وربما هذا عامل أساسي في تربية ونشأة النخب الكردية على الثقافة العلمانية؛ والعلة الأخرى في هذا التوجه هي أنّ كل أحزابهم تاريخياً إمّا قبلية أو قومية أو حزبية يسارية ماركسية أو علمانية قومية، أمّا الأحزاب والحركات ذات التحرك الإسلامي فكانت ومازالت ضعيفة جداً، وبعبارة أدقّ إنَّ النضال الكردي القومي كان يترجم من خلال حركات

---

(١) ديفيد كمحي: من يهود بريطانيا، انتقل بعد إنهاء خدماته في جهاز الموساد للعمل في وزارة الخارجية، وشغل العديد من المناصب منها مديرية إدارة شؤون الشرق الأوسط ومدير عام في الوزارة من ١٩٨٠ - ١٩٨٧ وعمل في الخارجية باحثاً (صلاح الخرسان، التيارات في كردستان العراق، ص ٢٩٧.

(٢) محمد رشيد مصلح، الموساد في العراق ودول الجوار، ص٩٦.

٩٥٪ منها غير إسلامي وإلى الآن لو قمنا بحساب الحركات الكردية الأساسية العاملة في الساحة السياسية الكردية فإنّنا نجد أنّ الأحزاب الإسلامية تقع في أسفل الهرم السياسي وهذا ما تعكسه نتائج الانتخابات بعد ٢٠٠٣م خصوصاً أنّهم في ٢٠٠٥م لم يحققوا شيئاً ملموساً ومعتدّاً به، أمّا في انتخابات ٢٠١٠م التشريعية فحققوا فقط (٦) أصوات لمجموع حركتين إسلاميتين.

هـ) لا توجد مرحلة سياسية من تاريخ العراق سواءً أكانت في العهد العثماني، أم الملكي البريطاني، أم ما بعده، إلا وقد تنازع الكرد معها حتّى أنّ بعض الأدبيات الرسمية تطلق على الكرد أو الحركة الكردية اسم (بؤرة النزاع التقليدي) في العراق، إلّا أنّ مرحلة عبد الكريم قاسم كانت بداياتها أفضل المراحل للكرد فقد استقبل عبد الكريم قاسم البرزاني وأسكنه دار صباح بن نوري السعيد، وأجازَ له حزب (البارتي)، وجعله يمتاز بالإجازة القانونية وأشياء سياسيةٍ كثيرة، إلّا أنّ الكرد ومن خلال الصحيفة المركزية للحزب (جنات) هاجموا الدستور الذي كتبه عبد الكريم قاسم، المادة الثانية من الدستور المؤقت التي تنصُّ على (أنّ العراق جزءٌ من الأمّة العربية)، وكان مورد الاعتراض هو أنّ النص يجب أنْ يكون: (إنّ العراق بجزئه العربي جزءٌ من الأمّة العربية، وبجزئه الكردي جزء من الأمّة الكردية)، وكان هذا الحدث أحد أبرز الأسباب التي أدت إلى خصام بين الكرد وحكومة قاسم، واستمرت الخلافات إلى زمن حكومة البعث ولم تهدأ، مع أنّ علاقتهم بالحكومات تخللتها فترات هدنة أو اتفاقات بسيطة مثل اتفاقية ١١/ آذار/ ١٩٧٠م، واستمرت إلى سقوط النظام الطاغوتي الصدامي.

ثانياً: الاتحاد الوطني الكردستاني

الاتحاد الوطني أسسه جلال الطالباني بعد عام ١٩٧٥م، على أثر الاتفاقية بين الشاه وحكومة البعث في الجزائر لإخماد الثورة الكردية ضدَّ نظام صدام، وكان هذا التأسيس بتدخل من السوفيت عبر السفير في بيروت (يونغيني بريماكوف) الذين طلب من جلال أنْ لا يتوقف قتال الكرد ضدَّ الحكومة العراقية، واستمر جلال يناضل لأجل إقناع كل السياسيين الكرد والعسكر باستمرار الثورة، إلّا أنَ ملا مصطفى بارزاني رفض ذلك بشده فكان التشكيل الجديد الذي قاده وأسسه القادة السياسيون الكرد (عادل مراد، وعبد الرزاق عزيز ميرزا الفيلي، والدكتور فؤاد معصوم)، وفي مقهى طليطلة في حي أبو رمانة في دمشق في ٢٢/ ٥/ ١٩٧٥م كتب البيان الأول.

وكان منذ اليوم الأول للتأسيس يوجد إجماع على رفض هيمنة الحزب الواحد على ساحة العمل الكردي السياسي إشارة إلى الحزب الديمقراطي الكردستاني، مؤكدين ضرورة اشتراك كل الفصائل والتنظيمات الكردية في القرار.

وأول التنظيمات التي بادرت إلى الاتصال بالاتحاد الوطني هي العصبة الماركسية اللينينية الكردستانية (كوملة).

أمّا أبرز الملاحظات عن هذه المرحلة لهذه الشريحة السياسية الكردية فهي:

أ) إنَّ الاتحاد الوطني الكردستاني بوصفه حزباً هو أكثر انفتاحاً على الشرائح الكردية السياسية، وصار خيمةً للعديد من القوى الوطنية، والقومية، والمثقفة، وأبناء المدن الكردية؛ لأنَّ الحزب الديمقراطي كان يركّز على العشائر البارزانية التي تسكن الأرياف فقط.

ب) إنَّ الاتحاد الوطني (اوك) مساحته الجغرافية هي أرض السليمانية، ولم يتم تجاوز ذلك إلى اربيل؛ لأنها حكرٌ على عشيرة البرزانيين، وبهذا تحوّلت الحركة الكردية إلى كانتونات موزعة إلى مناطق كل واحدة تشكّل معقلاً لوجود سياسي محدود، فظهر جوٌ سياسي جديد، وحاضنات جديدة للحركات والأحزاب الكردية. وانتهت في هذه المرحلة القيادة الموحدة للكرد بحصول الانشقاق الفعلي بين قوتين متساويتين في وزنهما السياسي في المجتمع الكردي والأقليمي.

الجدير بالذكر: إنّ (الاتحاد الوطني الكردستاني) بوصفه حركة سياسية كردية تحمل الثقافة والهدف الاستراتيجي الكردي القومي نفسه وإنْ كان هناك خلاف في الآليات ونوع التعامل السياسي مع المكوّنات الكردية، والأحزاب، وطبيعة المنهج الديمقراطي فإنّ العديد من المراقبين يرون أنَّ جلال الطالباني وحركته لا يختلفون بشيءٍ من حيث الهدف القومي لحقوق الكرد عن البارتي اجمالاً وتفصيلاً، ولا حتى في الارتماء في أحضان الغرب والاعتماد على العامل الدولي أو غير ذلك.

نعم، الشيء الجديد الذي أضافته هذه الحركة والذي يعدُّ أساس الفرق بين الحزبين هو تعدد القيادات الكردية والمحاور وتعميق الخلافات، الأمر الذي قاد إلى القتال المسلح بين جلال ومسعود ليس إلا[1]، وأنّهم منذ مرحلة فرض المنطقة الآمنة بعد حرب الخليج الثانية ١٩٩١م والى عام ٢٠٠٣م وما بعد كانت ارتباطاتهم الخارجية وبرامجهم ومشاريعهم واحدة.

---

(١) مجلة قراءات سياسية، السنة٣ العدد الأول شتاء ١٩٩٣، ص١٩، وانظر أمة في شقاق.ص٢٢٣.

ثقافة الكرد السياسية بعد عام ٢٠٠٣م:

لقد توحّدت ثقافة الكرد السياسية بعد ٢٠٠٣م حول محاور أساسية اشتركت جميع المكوّنات السياسية ومنظمات المجتمع المدني في صياغتها فنتج أنَّ الرؤية الجماهيرية الشعبية الكردية التفت حولها، وهي:

أ) الفدرالية، أو الإنفصال:

من المعروف أنّ الدولة العراقية نشأت دولة بسيطة عام ١٩٢١م، واحتفظت بهذا الشكل ما يقارب الاثنين والثمانين عاماً، ولم يتغير شكل الدولة العراقية خلال تلك المدّة، على الرغم من اختلاف أنظمة الحكم وتحول العراق من الملكية إلى النظام الجمهوري، إلّا أنّه عام ٢٠٠٣م، وبعد التحوّلات التي حدثت في العراق، الأمر الذي أدّى إلى التوجه لإعادة النظر في شكل الدولة من الدولة البسيطة القائمة على أحادية السلطات إلى دولة اتحادية فيدرالية تقوم على ازدواجية السلطات الثلاث التشريعية، والتنفيذية، والقضائية، وبصدور قانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية لعام ٢٠٠٤م، ولد النظام الاتحادي الفدرالي حيث نصّت المادة الرابعة منه على أنَّ نظام الحكم في العراق جمهوري، اتحادي، فيدرالي، ديمقراطي، تعددي، وقد استكمل دستور جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥م عملية تبني النظام الاتحادي؛ إذْ نصّت المادة الأولى منه على أنَّ جمهورية العراق دولةٌ اتحاديةٌ مستقلةٌ ذاتُ سيادةٍ كاملة، وأقام الدستور العراقي السلطات على أساسين: الأول السلطات الاتحادية، والآخر السلطات الإقليمية.

والسلطات الاتحادية هي السلطة التشريعية الاتحادية، وتتكون من مجلس النواب، ومجلس الاتحاد، والسلطة التنفيذية الاتحادية، وتتكون من رئيس

الجمهورية، ومجلس الوزراء، والسلطة القضائية الاتحادية، أمّا الأقاليم فإنَّ دستور جمهورية العراق قد تدرّج في السلطات، ففضلاً عن السلطات الاتحادية فقد نصَّ على الأقاليم والمحافظات غير المنتظمةِ بإقليم، والإدارات المحلية إذْ يقوم النظام الاتحادي على هذه الهيئات، وقد اتّبع المشرع العراقي طريقتين لتشكيل الأقاليم: الأولى إقرار الدستور العراقي لإقليم كردستان في شمالي العراق وسلطاته القائمة إقليما اتحاديا ضمن جمهورية العراق الاتحادية على وفق المادة (١١٧) من الدستور العراقي النافذ لعام ٢٠٠٥م، والطريقة الأخرى يحقُّ لكل محافظة أو أكثر تشكيل إقليم بناء على استفتاء شعبي يتم في المحافظات الراغبة في تكوين الإقليم على أنْ يقدم طلب الاستفتاء من ثلث الأعضاء في كل مجلس من مجالس المحافظات أو طلب عُشر الناخبين في المحافظات التي تروم تكوين الأقاليم، وذلك استناداً إلى المادة (١١٩) من الدستور، واستناداً إلى أحكام ١١٧ و١١٨ و١١٩ و١٢٠ و١٢١، وتكريساً للنظام الاتحادي فقد صدر القانون رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٨م (قانون الإجراءات التنفيذية الخاصة بتكوين الأقاليم)، وقد حدد القانون الإجراءات التي يجب اتباعها في حال تكوين الإقليم أنْ يقدم الطلب إلى مجلس الوزراء خلال مدة أسبوع، ويتم تكليف المفوضية المستقلّة للانتخابات من قبل مجلس الوزراء لاتخاذ الإجراءات الخاصّة بإجراء الاستفتاء خلال مدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر، ويضع مكتب المفوضية المستقلّة للانتخابات في المحافظة استبياناً بشكل الأقليم المطلوب خلال مدّة لا تتجاوز الشهرين، ويكون الاستفتاء ناجحاً إذا حصل على أغلبية المصوّتين في المحافظة التي ترغب في الانضمام إلى إقليم آخر، وأجاز القانون للمفوضية المستقلة للانتخابات تمديد مدّة الاستفتاء لشهر آخر، وفي حال إخفاق الاستفتاء يجوز إعادته بعد مضي سنة من تاريخ إعلان نتائج الاستفتاء،

وتتبع الإجراءات نفسها، ويتولّى المكتب الوطني للمفوضية المستقلّة للانتخابات التعليمات الخاصّة بإجراءات الاستفتاء، وبعد إجراء الاستفتاء يتم عرض النتائج على الجهة المختصّة، ويجوز الطعن بالإجراءات، ونتيجة الاستفتاء خلال أسبوع من إعلان النتائج على أنْ تفصل الجهة المختصّة بالطعن خلال عشرة أيام، ولم يحدد القانون الجهة المختصّة بنظر الطعن في نتيجة الاستفتاء، وترفع إلى مجلس الوزراء، ويُصدر رئيس مجلس الوزراء قراراً بتشكيل الإقليم خلال أسبوعين ويُنشر القرار في الجريدة الرسمية، والقانون إنّما حدد آلية الاستفتاء على تكوين الإقليم، وترك المُشرّع العراقي إلى إرادة الشعب في تشكيل الإقليم وفقاً للضوابط، ولم تصدر أي تعليمات من المفوضية المستقلّة بخصوص طبيعة إجراء الاستفتاء وآلية نجاح الاستفتاء وإخفاقه، وأنَّ قانون الإجراءات التنفيذية لتكوين الأقاليم جاء مبهماً وغامضاً ويحتاج إلى إعادة النظر لاسيما في مجال حق المحافظة الواحدة في تكوين إقليم وحدها، وإنْ طلب أي مجلس محافظة، إنّما هو طلب لإجراء الاستفتاء وليس إعلان المحافظة نفسها إقليماً من دون اتّباع الإجراءات القانونية المنصوص عليها في القانون رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٨م، ولم يحدد القانون ما هي الإجراءات في حال رفض مجلس الوزراء الطلب، أو عدم رفع الطلب إلى المفوضية المستقلة للانتخابات، وعدم إصدار مجلس الوزراء لقرار تشكيل الإقليم إذا نجح في إجراء الاستفتاء. إنَّ تجربة النظام الفدرالي في العراق هي تجربة حديثة النشأة، وهي تجربة في طور التكوين وغير مكتملة الجوانب؛ فالأنظمة الفدرالية تمرُّ بمخاضٍ طويل، ولابدَّ من وجود الظروف الملائمة لنشأة الفدرالية من النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ولابدَّ من وجود المنظومة التشريعية المتكاملة التي تنظم العلاقة بين الحكومة المركزية والإقليم بشكل تدريجي في ظروف من الأمن والاستقرار

وسيادة القانون.

الكرد سعوا حثيثاً بهذا الاتجاه قبل عام ٢٠٠٣م، فإنّهم منذ التسعينيات وبعد حرب الخليج الثانية وبوحي ومساندة دوليه ـ كما مر ـ أقاموا إقليما فدرالياً وأجروا انتخابات ووحّدوا صفوفهم بهذا الاتجاه وركّزوا كل وجودهم وخطواتهم العملية باتجاه إقامة إقليم فدرالي كردي ثم ركّزوا في مؤتمر لندن ١٢/ ١٢/ ٢٠٠٢م، ومؤتمر صلاح الدين من نفس العام على موضوع الفدرالية بوصفه هدفاً إستراتيجياً نابعاً من ثقافتهم السياسية لهذه المرحلة بعد استقراء التاريخ السياسي لهم، وللتحولات السياسية التي مرت بها المنطقة، ومر بها الكرد من تاريخ نضالي مُر، ومن راهنٍ معُاشٍ، وأيضا بعد قراءةٍ دقيقة لوضعهم الجيوسياسي والقومي؛ لأنّهم قومية كردية وسط قوميات ثلاث (التركية، والعربية، والقوميات المكوّنة للدولة الإيرانية)، فاختاروا أقرب الحلول في وسط هذه الوقائع منذ التسعينيات الذي هو الفيدرالية، وركّزوا الأمر عملاً وثقافةً، وجعلوه قاسماً مشتركاً لجميع المكوّنات السياسية الكردية، لذا، حينما حصل التغيير عام (٢٠٠٣م)، كان الكرد جاهزين ومستعدين عملياً لموضوع الفدرالية، ولكن كي يرسّخوه أكثر فقد ناضلوا عبر الدستور لتثبيت الفدرالية فأكّدوه في قانون (المرحلة الانتقالية) بحسب المادة (٥٨)، ثم أكّدوه في دستور (٢٠٠٥م) في المادة ١٤٠ كما ذكر، الشيء الذي نريد أنْ نؤكّده هنا في سياق كلامنا على الثقافة السياسية للكرد بهذا الصدد:

١ ـ إنَّ الفدرالية التي يؤمن بها الكرد عملاً ونظريةً من قوى سياسية، ومكوّنات جماهيرية، ومنظمات مجتمع مدني كردى لم تكن هي نهاية الطموح السياسي للكرد؛ فهم يعدّونها مرحلة باتجاه «تقرير المصير» كلما سمحت الأمور، وأنَّ تصريحات البرزاني والمسؤولين الكرد كثيرة بهذا الصدد وأخيرها

ما أعلنه في المؤتمر الثالث عشر لحزبه.

٢ ـ إنَّ الفدرالية التي ينشدون مبنية جوهراً على ضمِّ كركوك إلى الإقليم بوصفها أرضاً كرديةً ـ بحسب زعمهم ـ نظراً لكون هذا الإقليم يبقى فقيراً ـ بتقدير كل المراقبين الاستراتيجيين وبتقديرهم ـ إلى المركز ما لم يتمكن من تمويل نفسه بنفسه، ويكون وضعه الاقتصادي يؤهله للنهوض بمتطلبات بناء إقليمٍ متعامل بمعزل عن المركز، ولا يوجد أي مقوّم للنهوض بالتمويل الذاتي لديهم إلا بكركوك، وأنّهم منذ عام ٢٠٠٣م إلى الآن لم يتمكنوا من انجاز الأمر؛ لأنَّ كركوك الغنية بنفطها منذ عقود، ومنذ زمن الملا مصطفى البارزاني كان الكرد يطمحون إليها إلّا أنَّ السلطات المركزية تدرك خطورة الأمر وتحول دون ضم كركوك للكرد وأنَّ أبرز الأسباب التي أدّت إلى إحباط اتفاقية ١١ ـ آذار ١٩٧٠م هي مطالبة الكرد بكركوك، واليوم يتكرر الأمر نفسه من حكومة كردستان؛ فهم يريدون فصل كركوك عن المركز، وهذا مطلب لطالما ضغطوا به على الحكومة المركزية، وعلى المكوّنات السياسية الأخرى الواقعة بنفس الموقع الجغرافي مع الكرد من العرب والتركمان بكل مكوّناتهم وتوجّهاتهم السياسية وبمختلف طوائفهم، لكن الأمر بعيد المنال جداً عنهم فضلاً عن بُعد منال الانفصال في ظلّ هذه الظروف.

٣ ـ إنَّ الكرد كانوا يعلقون كامل الآمال على الوجود الأمريكي في تحقيق هدفهم بضم كركوك إلى الإقليم، لذا، كانوا يصرّون على إبقاء القوات الأمريكية وتجديد البقاء لها في العراق، لكنّهم لم يتمكّنوا من تحقيق ذلك، لذا فقدوا سنداً دولياً قوياً بهذا الاتجاه، وليس أمامهم إلا التريث، وهذا ما نجده في تصريحاتهم.

٤ ـ الخلافات التي بين المكوّنات الكردية أكبر بكثير من أنْ يتمكّنوا من التماسك داخلياً للنهوض بمشروعٍ استراتيجي فدرالي أو انفصالي، مضافاً إلى أنَّ

المواطن الكردي في ولائه للأحزاب الحاكمة اليوم دون ما كان يطمح إليه القادة الكرد، فحصل شيء من الشرخ بين الجمهور الكردي وقادته السياسيين، والأحداث التي مرّت من الانشقاقات الحزبية وخروج مجموعة نوشيروان مصطفى (كوران) والتظاهرات التي عصفت في الإقليم في تموز ٢٠١١م خير شاهد.

إذن الثقافة السياسية الكردية بخصوص موضوع الفدرالية الكردية ترتكز على موضوع كركوك النفطية، ولكنهم وجدوا الأمر غير ممكن مع أنّهم مارسوا الضغط على المركز (الحكومة الاتحادية) بكل ما أوتوا من قوة مستغلين الأزمات ومستفيدين من التحالفات طيلة المرحلة التي مرّت، خصوصاً أنَّ الحكومة الاتحادية، وعلى رأسها (الشيعة) أشعروا الكرد أنّ خلافهم الحقيقي على موضوع كركوك ليس مع الشيعة بل مع السُنّة المجاورين لإقليمهم ومع التركمان، مما يعني أنَّ الكرد سيقعون ـ كلما تحركوا بجد نحو كركوك ـ في أزمة الخلاف مع الدول العربية وتركيا السُنيّة.

نعم، إنّ الكرد غيّروا في ديموغرافية كركوك، ومارسوا صلاحيات واسعة على اقليمهم وكأنّهم دولة غير معلنة، إلّا أنّ هذا لا يعني شيئاً ما لم يقر بموجب الدستور بأحقيّة كركوك لهم من خلال ترسيم الحدود وإلّا يبقى مشروعهم الفدرالي متزلزلاً وخاضعاً لولاية المركز خضوعاً اقتصاديا، وقد يزول لأيِّ طارئٍ يؤدّي إلى تغييرٍ سياسي في العراق، من هنا توجد مقولة للخبراء السياسيين: إنّ الكرد في ظلِّ ظروفهم والتحديات المحيطة بهم لم يتمكنوا من انجاز الفدرالية، وهم من باب أولى لن يتمكّنوا من الانفصال، وهذا ما عليه جميع السياسيين الشيعة، وكأنّ الكرد في سراب، وليس في إقليم واقعي، هذا فيما يتعلق بالسقف الأعلى من طموحاتهم.

ب) الكرد والعامل الدولي:

الكرد في ثقافتهم السياسية يرتكز موضوع الفدرالية لديهم بنحو لا نقاش فيه، ولا تراجع عنه لأيِّ حزب سياسي كردي قومي، أو يساري، أو كردي، وربما أراد البعض أنْ يكون الإقليم كونفدرالياً هذا فضلاً عن الإشارات التي صدرت عن مسعود البرزاني برغبته بالانفصال فمنذ ظهور الكيان الكردي الديمقراطي عام ١٩٩٢م في جنوبي كردستان نجد مسعود البرزاني يلح ويصرّح بأنّه آن الأوان إلى الانفصال الكامل أو قيام الدولة أو حق تقرير المصير، وفي المؤتمر الثالث عشر لحزبه نادى مسعود بتقرير مصير الكرد، وقوبل نداؤه بتأييد قوي من لدن الكرد[1].

وجدير بالإشارة أنَّ الكرد كلّهم في ثقافتهم يركّزون على إقامة كيان قومي كردي، أمّا درجة علاقته بالمركز فالأمر في ظاهره يختلف من كيان سياسي كردي لآخر؛ فإنَّ جلال يريد أنْ يكون الأمر تدريجياً مراعاةً للظروف الراهنة، أمّا مسعود فهو أكثر جرأة في هذا الصدد، أمّا باقي الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني الكردي فهي تسير باتجاه واحد وبمستوى واحد؛ فإنّ استطلاعاً قامت به مؤسسة (*iRi*) المعهد الجمهوري الأمريكي في ١٧/ ٢/ ٢٠١٠م أكّد أنَّ ٩٨٪ من الكرد مع الاستقلال، وعدم البقاء ضمن الدولة المركزية.

إلّا أنّ الكرد يأملون بشدة أنْ تتحقق طموحاتهم ولا يعتمدون على العامل الداخلي لهم بوصفهم مكوّناً كردياً، ولا على العملية السياسية الحاكمة في المركز، بل على العامل الدولي والخارجي، خصوصاً أنَّ هناك نتائج تحققت بفعل اعتمادهم على العامل الخارجي فهم منذ ١٩٩١م برز لهم كيان مستقل

---

(١) عبد الغني الحين، شرطان لقيام الدولة الكردية، موقع كتابات ٢٠١١/٧/١٢.

بفضل التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة وبفضل مبدأ (وجوب التدخل) الذي طرحه الرئيس الفرنسي آنذاك (فرانسوا ميتران)[1] وعليه فهم يريدون حاضنةً غربية وليست إقليمية؛ لإدراكهم أنَّ أيَّ إسنادٍ لهم من دول الجوار والإقليم غير ممكن في ظلِّ نظرية (صدام القوميات) التي تحدث عنها جلال الطالباني، ومفادها: (أنّهُ كلّما أقترب الكرد من موضوع إعلان دولة أو اعلان الانفصال فإنَّ القومية الكردية سوف تجد نفسها في نزاع مع القومية الفارسية في إيران، وفي نزاع مع القومية التركية الحاكمة في تركيا، ومع القومية العربية)[2] وبهذا يخسرون كل الدول العربية، لذا ـ والكلام لجلال ـ فإنَّ الكرد عليهم أنْ يعوّضوا عن ذلك بقوة الإسناد الغربي فحتّى يتوفّر بنحوٍ جدّي يستطيع الأكراد انجاز دولتهم إنْ أرادوا.

وهذا الرأي وجدناه لدى العديد من المثقفين الكرد ومختلف الأحزاب الكردية الإسلامية والقومية، إلّا أنّهم الى حين توافر العامل الدولي والإقليمي لدعم مشروعهم الانفصالي علانيةً يمارسون خطوات تكتيكية مهمّة هي:

منها: داخلياً: حاولوا بناء المؤسسات الكردية كما لو أنّهم دولة؛ لذلك الكثير من وسائل الإعلام، والمراقبين، ومراكز الدراسات تطلق عليهم (الدولة الخفية)، فإنّ ٧٠٪ من مقوّمات الدولة متحققة الآن، ونعتقد أنّه قد تكاملت لديهم العديد من المؤسسات، وخاصّة الوزارات الأمنية والعسكرية، والإدارية، والتنظيمية فضلاً عن المؤسسة التشريعية.

ومنها: المطالبة بضمِّ كركوك إلى إقليم كردستان، وهكذا باقي الأراضي المتنازع عليها، كل هذا يجري ضمن المطالبة بتطبيق المادة ١٤٠ من الدستور

---

(١) محمد داغستاني، الكرد إلى أين، بيروت ٢٠٠٥، ص١٢.

(٢) مجلة سردم – نفس العدد، ص٦٩.

العراقي لعام ٢٠٠٥ م.

ومنها: محاولتهم تأمين مصادر التمويل الاقتصادي للإقليم من خلال إجراء العقود النفطية داخل الإقليم، وأنَّ السبب الأساسي الذي يدفعهم للمطالبة بكركوك هو عامل اقتصادي؛ لأنَّ نفط كركوك يشكّل ٣٠٪ من خزين نفط العراق، وكانت سياستهم الاقتصادية في هذا الصدد تشير إلى أنَّهم إنْ لم يتمكّنوا من ضمِّ محافظة كركوك الغنية بالنفط فعليهم الاستفادة من نفطها الآن الى حين حسم الأمر[1]، بل وحاولوا ايجاد تشريعات في الدستور الكردي تمكّنهم من اجراء العقود خارج صلاحيات الحكومة الاتحادية، كما أنّهم قاموا بمدِّ أنبوب نفط خاص بما ينتجه الاقليم عبر الاراضي التركية، غير الخط الذي تصدر منه الحكومة الاتحادية.

رابعاً: حل المشاكل السياسية البارزة بين الحزبين الأساسيين أو محاولة الحل من خلال إيجاد قواسم مشتركة للجميع.

كل ذلك؛ لأنّ العقل الكردي السياسي على الرغم من كلِّ العقبات والخلافات فيما بينهم يستعد باتجاه الانفصال ولو مرحلياً؛ لذا فهو ينعكس (العقل السياسي) على طبيعة الخطوات التي اتخذوها داخلياً ومن خلال الاعتماد على الموقف الدولي.

إلا أنَّ قطاعاً واسعاً من أبناء الشعب الكردي حتى من النخب يعتقدون أنَّ العامل الدولي غير مستعد الآن أنْ يقف إلى جانب انفصال الكرد علانيةً كما وقف علانيةً إلى جانب انفصال (جنوب السودان)، نعم

---

(١) نقلاً عن جريدة الصباح ٢٠١٢/٨/٢٢ وعن وكالة *pna* الكردية ٢٠١٢/٨/٢٠ فانَّ شركة توتال الفرنسية أقامت عقداً مع حكومة الاقليم متجاهلة تحذيرات الحكومة المركزية، وهكذا فعلت شركة اكسون وشيفرون.

أمريكا وحلفاؤها فرضوا الحظر الجوي على شمالي العراق لجعلها منطقة آمنة بحسب قرار مجلس الامن (٥٩٨) عام ١٩٩١م، وقد هيّأ هذا الفرض قيام كيان كردي بعد انسحاب القوات العراقية منها، وتمَّ القيام بانتخابات كردية في حينها قبل سقوط النظام الصدامي، وكانت انتخابات شكلية وتم تقاسم للسلطة بين الحزبين الكرديين الأساسيين بقيادة مسعود وجلال والتي سميت بحكومة ففتي ففتي (أي ٥٠٪ لجلال الطالباني و٥٠٪ لمسعود بارزاني)[1].

إلّا أنَّ الموقف الدولي بحسب رأي أغلب الكرد والمثقفين حالياً موقف لا يتجاوز أكثر من هذا حالياً، بدليل أنَّ الخارجية الأمريكية وكل الخطاب الأمريكي لم يستعمل عبارة إقليم كردستان بل يستعمل عبارة (شمالي العراق) لعدم وجود كيان بهذا الاسم قانونياً، ولوجود أقوام أخرى في المنطقة، وكي لا تحفّز الكرد في تركيا للسير بالاتجاه ذاته، وبذلك تخسر أمريكا الموقف مع تركيا[2].

ج) الكرد يفرقون بين التاريخ والجغرافيا:

هذه العبارة ترددت في أدبيات الكرد السياسية والثقافية، ومفادها: أنّهم خلال القرن العشرين كانوا الأقرب إلى المكوّن الشيعي سياسياً؛ لأنّهم عاشوا

---

(١) صحيفة الحياة، ١٧/١٠/٢٠٠٧.

(٢) تختلف التقديرات والمصادر في تحديد النسب السكانية للكرد في الدول التي يوجد بها الكرد إلّا أنّ الرقم المعول عليه هو أنّ النسب هي ٤٦٪ من الكرد في تركيا و٣١٪ من الكرد في إيران و١٨٪ في العراق و٥٪في أرمينيا وسوريا و٣٪ في روسيا. وهذه النسب من أصل ٢٧ إلى ٤٠ مليون موزعين على الدول المذكورة (الدكتور راغب السرجاني، قصة الأكراد، طبع بيروت، سنة ٢٠٠٠، ص٢١٢).

المعاناة التي عاشها الشيعة في العراق من الأنظمة القومية العربية التي حكمت العراق من تهميش وظلم، إذ أنَّ الأنظمة كلها كانت سنية قومية عربية، فضلاً عن موقف المرجعية في النجف الأشرف في تحريم القتال ضدَّ الكرد، وأشياء عديدة أبرزها أنّهم يدركون أنَّ الموقع الجغرافي (والجيو سياسي) في العراق جعلهم يبحثون عن حلفاء في الداخل العراقي أو البحث عن الأقرب لهم سياسياً، ولا يوجد في البين سوى المكوّنات الشيعية؛ لأنّها تشترك مع الكرد بقاسم مشترك كبير في ظلِّ العملية السياسية الراهنة؛ هي معاداة حزب البعث لهم، وابتعاد القوميين العرب عنهم بالأهداف والاستراتيجيات.

من هنا فهُم تاريخياً مع الشيعة، إلّا أنّهم جغرافياً مع السُنة؛ لأنَّ الإقليم الكردي مجاور لمحافظات سنية هي الموصل، وصلاح الدين، وديالى، فهُم جغرافياً متجاورين مع السُنة، وتاريخياً متقاربين مع الشيعة[1]، أمّا العامل المذهبي؛ فالكرد والسنة ينتمون الى مذهب واحد، ولكنه لم يعد مؤثراً في الثقافة الكردية ولا السنية؛ لأنَّ الخلاف القومي تاريخياً بينهما حال دون أنْ يكون للبعد المذهبي أيُّ أثر يذكر، فضلاً عن الثقافة الليبرالية واليسارية التي تتبناها زعامات الكرد على طول الخط الثقافي السياسي، فهذا جعلهم يبتعدون عن السُنة العرب.

وهذا الأمر مرتكز في ثقافة الكرد السياسية؛ فهم لا يريدون أنْ يفرّطوا بالشيعة أبداً، ويدركون أنَّ الثقل السكاني للشيعة في العراق، والثقل السياسي، والثقل الديني المتمثّل بوجود المرجعية الدينية للشيعة يوجب عليهم أنْ يكون ارتباطهم بالمكوّن الشيعي سياسياً ارتباطاً استراتيجياً فضلاً عن أنّهم ـ الكرد ـ

---

(١) مجلة سردم، العدد٩، ٢٠٠٦، ص١٨، ومقابلة للدكتور محمود عثمان من قبل مصادر مركز العراق للدراسات بتاريخ ٢٠٠٩/٩/١٢ وأنظر كذلك تقرير (المناطق المتنازع عليها بين الكرد والسنة وقضية كركوك، ملف خاص، أرشيف مركز العراق للدراسات ٢٠١١).

أشد اطمئناناً للشيعة من السنة؛ لأنهم ليس بينهم وبين الشيعة أي تاريخ دموي سياسياً، بينما بينهم وبين السنة والقوميين العرب تاريخ(١) من الدماء والصراع الذي دام قروناً ما يمنع قيام أي تحالف ستراتيجي، هذا فضلاً عن الصراع الدموي مع السنة العثمانيين في زمن الدولة العثمانية.

هذا التقارب التاريخي يلقي ظلاله على الواقع الكردي الحاضر إذ لوحظ ثمة تقارب شديد حصل بين الكرد والشيعة منذ ٢٠٠٣ إلى يومنا هذا يقوم على أساس قاسم مشترك للجميع وهو استعادة هذه المكوّنات لحقّها التاريخي من عدوها المشترك، وخصمها اللدود وهو حزب البعث، الذي يتخندق بالقومية العربية تارةً، أو بإيديولوجيات كلّها تعمل على تهميش الآخرين من المكوّنين الكرد والشيعة، من هنا صاغ الكرد والشيعة الدستور العراقي لعام٢٠٠٥م صياغة تراعي رفع الخطر عنهما مستقبلاً كي لا تتكرر المظلومية التي وقعت عليهم عبر التاريخ، وهذا ينعكس على علاقتهم الإقليمية فهُم أقرب إلى إيران من تركيا وباقي الدول العربية باستثناء مسعود البارزاني الذي يبدو على سياسته شئ من الخروج عن هذه القاعدة ربّما لأسبابٍ تاريخية ولقرب إيران من جلال الطالباني في مراحل تاريخية مهمّة.

الشيعة في العراق يقفون بتوازن، فلا يريدون أنْ يخسروا علاقاتهم الاستراتيجية مع الاكراد، ولا يريدون أنْ يتحولوا الى أصحاب قضية ضدَّ الكرد في كركوك أكثر من السُنة والتركمان، وهذا التوازن ربما سيحفظ خصوصية كركوك، إذْ أنَّ الموقف الشيعي سيحدد مسار المشكلة.

---

(١) محمد صادق الهاشمي، اكراد العراق إلى أين، ٢٠١١، ص٣٧. وأنظر جورج بارنس، الإيديولوجيات السياسية لكرد العراق ط بيروت ٢٠٠٧، ص١١٢، ومقابلات خاصة لمركز العراق مع الدكتور برهم صالح (٢٠٠٨/١١/١٢).

د) الثقافة السياسية العلمانية:

إنَّ الكرد بعد عام ٢٠٠٣م لوحظ عليهم كأحزاب ومكوّنات سياسية وأوساط نخبوية تسيطر عليهم الثقافة السياسية العلمانية، ولهذا سبب واضح هو أنَّ أغلب الأحزاب الكردية عبر القرن العشرين (كما قدمنا) كانت أما شيوعية أو يسارية فضلاً عن علاقات الأحزاب والشخصيات بالغرب وأمريكا وبريطانيا وإسرائيل[١]، واليوم تعد كردستان حاضنةً لكل فكر غربي وإنجيلي[٢]. ولا سيما الدستور الكردي فإنّه مبني على أسس علمانية، والسبب الآخر لنشر الثقافة السياسية العلمانية في الوسط السياسي الكردي هو أنَّ أغلب الكوادر عاشت في الغرب، وهاجرت ودرست وتربّت فيه، يزيد على ذلك وجود المنظّمات الغربية الإسرائيلية منذ القرن العشرين كاملاً، وأمّا بعد عام ١٩٩١م، حينما تشكّلت المنطقة الآمنة، فوجود المنظمات الغربية والإسرائيلية أصبح أكثر وضوحاً[٣]. ويلحظ ضعف الأحزاب الإسلامية في كردستان، وربّما وجدنا من خلال التحقيق نفوراً لدى الشعب الكردي من الارتباط السياسي بها لاقتران التحرك الإسلامي السياسي في كردستان بالتطرف، وبأحزابٍ إسلامية إرهابية مثل (أنصار الإسلام)[٤].

---

(١) مجموعة الباحثين، الموساد في العراق ودول الجوار، ص١٤١. وأنظر محمد الخفاجي، أمريكا مصدر الارهاب، بيروت، مركز العراق للدراسات، ص٨٧.

(٢) أمير عصمت، الاختراق الانجيلي لكردستان، طبع بيروت ٢٠٠٨، ص٧٢. وأنظر، موقع الجزيرة نت ٢٠٠٨/١٢/١٢. وأنظر خالد الناشف، الاختراق الصهيوني في العراق، ص٦٦.

(٣) محمد كركوكلي، كردستان والحركات الانجيلية، موقع كتبات ٢٠٠٧/١١/١٦.

(٤) زهير المخ وآخرون، الارهاب في العراق، ص٢٩٠، طبع بغداد ٢٠٠٦.

الخلاصة:

ما ذكرناه يعد أبرز الركائز الأساسية للثقافة السياسية الكردية وقد استعرضنا هذه الثقافات من خلال استعراض التحولات والصراع السياسي؛ لأنَّ لترابطهما نحواً من ترابط العلة والمعلول؛ ولأنَّ كل مرحلة تبرز نوعاً من الثقافة السياسية لديهم.

٣ ـ الثقافة السياسية لدى التركمان

ستتوسع شيئاً ما في موضوع التركمان بوصفهم مكوّناً بما لديهم من الخصائص، والانتماء، والتفاصيل ما قد تكون مهمّة في إيضاح ثقافتهم السياسية التي تستند إلى خلفيات قومية، والى تحولات سياسية عديدة تاريخياً وخلال القرن العشرين بنحو خاص

التركمان قبيلة من القبائل التركية التي وفدت من وسط آسيا، وتحديداً من منغولياً موطنهم الأصلي. ومن تركيا[1] والفرق بين التركمان والأتراك هو كالفرق بين عدنان وقحطان عند العرب[2]. أمّا الاختلاف اللغوي بينهما فهو كاختلاف اللهجة العربية العراقية واللهجة العربية السورية،[3] (مازالت اللهجة التركمانية تحتفظ بنسبة ٤٠٪ من المفردات العربية بخلاف اللهجة التركية التي أدخلت إليها ـ بعد تأسيس الجمهورية التركية ـ المفردات الإنكليزية والفرنسية بنسبة أكثر من ٣٠٪ بدلاً من المفردات العربية، وما زال التركمان يعتمدون الحروف العربية في الكتابة)[4].

---

(١) وليد طوغان، المدخل إلى التاريخ التركي العام - ج١، مطبعة انكون، استانبول ١٩٤٦، ص١٧٨.

(٢) نفس المصدر، ص١٦٦.

(٣) ارشد الهرمزي، التركمان والوطن العراقي، الدار العربية للمطبوعات، طبعه ٣في ٢٠٠٥، ص٧٦.

(٤) أرشد الهرمزي، نفس المصدر، ص٦٥.

من هم التركمان؟

تشير الوثائق التاريخية إلى أنَّ الحضور التركماني الحقيقي في العراق الذي دوّنه التاريخ، يعود إلى أوائل الفتح العربي الإسلامي، إنّ معظم أفراد الجيش الإسلامي بقيادة (عبيد الله بن زياد) عام (٥٤هـ) الذي فتح تركستان، كانوا من المحاربين العراقيين، الذين استقروا هناك وتزاوجوا مع التركستانيين، ولم يكتف العراقيون بالاستقرار والتزاوج مع الترك أو التركمان بل أنّهم بعثوا بالمقاتلين التركمان ليستقروا في العراق. يقول الطبري في كتابه الشهير (تاريخ الأمم والملوك): «إنّ عبيد الله بن زياد قام في شهر ربيع الأول سنة ٥٤هـ (٦٧٣م) بهجماته عبر (جيحون) على (بخارى) ثم على (بيكند) فقاومه الجيش التركي تحت إمرة الملكة (قبج خاتون) مقاومة شديدة جدا، جلبت انتباهه وإعجابه لما لمسه فيهم من شجاعة فائقة وحسن استعمال الأسلحة، فاختار منهم ألفي مقاتل يحسنون الرماية بالنشاب فبعثهم إلى العراق وأسكنهم البصرة»[1]. يلاحظ أنّ هناك خلطاً غير متعمد في كتب التاريخ، بين التركمان وبين الأتراك، فعند وجوب الإشارة إلى التركمان يذكر المؤرخون الأتراك وبالعكس، فإن الذين أستقدمهم عبيد الله بن زياد كانوا من التركمان، الذين انصهروا مع العراقيين واستعربوا مثل الآلاف المؤلّفة من المهاجرين من مختلف البلدان التي طالها الفتح العربي الإسلامي.

وخلال أقل من قرن، تنامى الوجود التركماني في العراق بحيث أصبحوا جزءاً من الجيش الأموي المقيم، وقد بلغ الحضور التركماني والتركي ذروته في العصر العباسي عندما بدأ الضعف ينتشر بين القبائل العربية

---

(١) تاريخ الرسل والملوك، ص ٢٢١ - ج ٤. عباس العزاوي، العراق بين احتلالين، ج١، ص٤٨.

المهيمنة وفقدانها لروحها البدوية المحاربة بعد استقرارها في العراق وتمتعها بحياة الخصب والرفاهية، وقد وجد القادة العباسيون في الترك والتركمان البديل المطلوب لاحتفاظهم بروحهم الرعوية المحاربة ولشجاعتهم وبسالتهم في سوح القتال، خصوصاً في مواجهة خطر الجماعات الرعوية الأوربية القادمة باسم الحروب الصليبية[1].

استقدم الخليفة العباسي المعتصم بالله، (٥٠) ألف محارب من (أخواله) التركمان واستخدمهم في الجيش، وبنى لهم مدينة (سر من رأى (سامراء الحالية) في شمالي عاصمة الخلافة بغداد)، توسع وامتد نفوذ التركمان والأتراك في الدولة العباسية، وشمل جميع مرافق السلطة إلى أنْ وصل بهم الأمرفي القرن الأخير من حكم الدولة العباسية، إلى خلع وتنصيب الخلفاء أنفسهم، واستمر الحضور التركماني مع بروز دور مؤسس الدولة العثمانية آل طغرل بن سليمان شاه التركماني، قائد إحدى القبائل التركمانية النازحة من سهول آسيا الغربية إلى بلاد آسيا الصغرى.

رافق المحاربون التركمان جحافل التتار (من الأصول التركية) الذين اجتاحوا بغداد ودمروها واحتلوها عام ١٢٥٨م، واستوطنوا العراق منذ ذلك الحين. اعتنق التركمان الوافدين مع التتار الدين الإسلامي الحنيف ـ فالقبائل التركمانية التي رافقت حملة التتار كانت وثنية ـ، ومن أبرز شواخصهم الباقية حتى الآن، جامع وخان المرجان في وسط بغداد.

أسس التركمان دويلات عديدة في العراق منها: دولة آق قوينلو، وقرة قوينلو، والدولة الأتابكية في أربيل، ثم تعاقبت القبائل التركمانية من القــجار

---

(١) دائرة المعارف الإسلامية، ج٥ احمد الشناوي وزملائه، ص٤٦، وكوبرلي زاده، استانبول ١٩٢٣، ص١٤٧.

والسلجوقيين (الأتراك) على حكم العراق لغاية سقوط بغداد عام ١٤٥٤م، على يد العثمانيين التركمان، واستمر حكمهم (تناوبت الدولة الصفوية في إيران حكم العراق لمدد متقطعة).

والصفويون من القبائل التركية سكنت بلاد فارس، وذاق العراقيون الأَمرّين من الخلاف التركماني ـ التركي، وبسبب هذا الخلاف، بين القبيلتين، أجبر إسماعيل الصفوي أهل بلاد فارس (إيران الحالية) على اعتناق المذهب الشيعي، وفي عام ١٩٢٦م أبرمت اتفاقية بين الحكومتين التركية والبريطانية حول تبعية ولاية الموصل (وتشمل أربيل وكركوك والسليمانية)، إلى تركيا وتشير إحدى فقرات هذه الإتفاقية إلى حرية اختيار العراقيين من الأصول التركمانية، بين البقاء في العراق أو الهجرة إلى تركيا، وقد فضل التركمان البقاء في العراق إلا عدداً قليلاً فضلوا الهجرة إلى تركيا والاستقرار فيها[1].

ما يعنينا من هذه المقدمة هو استيطان أجداد التركمان الأوائل في العراق منذ ثلاثة عشر قرناً ونيف، شاركوا إخوانهم العراقيين السراء والضراء وقدّموا التضحيات والشهداء في حروب العراق ومعاركه وثوراته، وعانوا من ظلم ومآسي حكّامه أسوة ببقية إخوانهم العراقيين، ورفدوا وطنهم العزيز بشخصيات بارزة ساهمت في بنائه، ودافعوا عن أمنه واستقراره وتثبيت استقلاله، وقد برز الكثير من أعلام الحضارة العباسية من أصول تركمانية، مثل الفارابي، والبخاري، والخوارزمي، والبيروني، والسرخسي، والعديد العديد غيرهم، من الذين عدّهم بعض المؤرخون القوميون من (الإيرانيين!!). كما برز العديد العديد من الشخصيات العلمية، والثقافية، والأدبية، والسياسية، بعد تشكيل الحكومة

---

(١) فائق الشيخ علي، مقالة في جريدة الحياة في ١٩-٥-١٩٩٥ بعنوان « مشكلة الموصل منذ تاسيس الدولة العراقية » ص ٢١.

الوطنية العراقية عام ١٩٢١م، نذكر منهم في هذه العجالة على سبيل المثال لا الحصر، حكمت سامي سليمان، والوزير عزت كركوكلي (وزير الأشغال في أول وزارة عراقية بعد تشكيل الحكومة العراقية عام ١٩٢١)، ويقال: إنَّ (نوري السعيد كان تركمانيا)، والعلامة مصطفى جواد، والشاعر عبد الوهاب البياتي، والشاعر حسين مردان، والأديب الشاعر نصرت مردان، والأديب إبراهيم الداقوقي، والشاعر ده هجري، والأديب وحيد الدين بهاء الدين، والأديب الموسوعي عطا ترزي باشي، ومن كبار ضباط الجيش غازي الداغستاني، والزعيم (العميد) عمر علي، واللواء مصطفى راغب من أبطال معركة فلسطين عام ١٩٤٨، والفريق ياجين عمر عادل، والقانوني البارز نور الدين الواعظ، والعديد من الوزراء والسفراء، ومئات من كبار الموظفين والقضاة والمهندسين والأطباء... الخ[1].

والجدير بالذكر: إنَّ التركمان يمتازون بخصائص لابدَّ من أنْ نتعرف عليها ضمن هذه المقدمة؛ لأنَّ المقدمة لها مدخليةٌ كبيرةٌ بتكوين الثقافة السياسية لتركمان العراق، وهي أنَّ التركمان منهم من أتى من آسيا الوسطي ابتداءً من أول الهجرات في زمن بني العباس، ومنهم من أتي من تركيا خلال الإمبراطورية العثمانية.

موطن التركمان في العراق:

موطن التركمان في العراق يمتد من قضاء تلعفر شمالي محافظة الموصل وينحدر إلى جنوبي شرقها باتجاه محافظة أربيل ـ فنصف سكان أربيل من

---

(١) ارشد الهرمزي، تاريخ تركمان العراق، ص١٢٨.

التركمان من بقايا الدولة الأتابكية التركمانية ـ ويمتد جنوبياً إلى ناحية التون كوبري باتجاه محافظة كركوك، ثم جنوبياً باتجاه قضاء طوز خورماتو، ثم ناحية بيّات، وقضاء كفري، وينحدر إلى جنوبي شرق العراق إلى محافظة ديالى وخاصة قضاء الخانقين، وناحية زرباطية، والسعدية، وجلولاء. ويقطن في محافظة بغداد الآن حدود (٥٠) ألفاً من التركمان، من الناحية المذهبية ينقسم التركمان إلى حوالي ٥٥٪ من السُنة، و٤٥٪ من الشيعة، يقطن السُنة في مدن أربيل، والتون كوبري، وكركوك، وبيات، وكفري، وخانقين، وجلولاء، وزرباطية، والسعدية.

أمّا الشيعة فيقطنون في تلعفر وتوابعها في محافظة الموصل، وفي مركز مدينة كركوك (حوالي ٣٥٪ من التركمان من الشيعة)؛ وناحية تازة خورماتو، وطوز خورماتو، وعدد من القرى التابعة لهما، بلغ عدد نفوس التركمان بحسب إحصائية التعداد السكاني لعام ١٩٥٧ (٩٥٠) ألف نسمة، وقدّرت المصادر الحكومية عدد نفوسهم عام ١٩٩٧م بـ(٩٠٠) ألف نسمة فقط (أي بنقصان (٥٠) ألف نسمة عمّا كانت عليه عام ١٩٥٧م، وهذا الرقم بحد ذاته يبيّن مدى الإجحاف الذي لحق بهذه القومية في العراق في ظلّ النظام السابق، وطمسٌ لهويتهم، بل لوجودهم أيضاً، على أيِّ حال فإنَّ المصادر المعتدلة تقدر عدد نفوسهم بـ(٢.٥) مليون نسمة، وأمّا المصادر المتطرفة فتقدره بـ(٣.٥) مليون نسمة. ولّماكانت نسبة الزيادة السكانية السنوية الثابتة في العراق هي (٨/ ٣٪)، يمكن تقدير عدد نفوس التركمان، على هذا الأساس الآن ـ(٢.٦) مليون نسمة. وبهذا العدد يشكّل التركمان نسبة ١٠٪ من سكان العراق تقريباً؛ فهم ثالث أكبر قومية فيه، ويسكن حوالي ٤٠٪ من

هذا العدد في مركز محافظة كركوك، واستناداً لإحصائية العام١٩٥٧م احتل التركمان مركز القومية الأولى في هذه المحافظة، ثم جاءت القوميتان الكردية والعربية والمسيحيون، يتكوّن المسيحيون في كركوك من الآثوريين، وليس آشوريين، كما يشاع خطأً، استقدمهم الإنكليز من منطقة حكاري في تركيا عام ١٩٢٧م، عن طريق إيران، غداة اكتشاف النفط في كركوك للعمل في شركة نفط العراق (IPC)، بعد أنْ رفض أهالي المدينة العمل مع الإنكليز، وكذلك من الكلدان والأرمن، بمذاهبهم الدينية، الكاثوليكية والارثذوكسية، والبروتستانتية، والإنجيليكانية[١].

التوزيع الجغرافي والجيوسياسي للتركمان في العراق[٢]:

من خلال التوزيع الجغرافي والجيوسياسي للسكان التركمان نتمكن من أنْ نكوّن صورة عن الثقافة السياسية التي تسودهم، وهل هي موحده أم مشتته إلى ثقافات سياسية متعددة؟ وهل يوجد قاسم مشترك بينها أم أنّها موزعة على محاور عدة؟ ومن خلال ذلك سنتعرف على التنوع والتشتت في ثقافتهم السياسية:

١ ـ **تلعفر**: وهي مدينة يسكنها (٤٠٠) ألف نسمة كلّهم من التركمان، بينما تعداد الموصل الاسقاطي لعام ٢٠٠٩[٣]هو (٣.١٠٠.٠٠٠) ثلاثة ملايين

---

(١) وجدي أنور مردان، دراسة نشرت في جريدة الصباح ٢٠٠٨/٢/٢٢ مقال بعنوان (تركمان العراق من هم وماهي مطالبيهم)، ايضا عباس البياتي لقاء في قنات العراقية ٢٠٠٦/٣/٢٢ وبتصرف من كتاب عزيز صمانجي، التاريخ السياسي لتركمان العراق مصدر سابق، ص٥٩.

(٢) تم اعداد هذا الفصل على مقابلات اجراها المركز مع طلبة الدراسات العليا من الاخوة التركمان وضباط وسياسيين تركمان من مختلف الجهات ومن مراجعة الاحصائات العامة والمحلية ومراجعة بيانات المفوضية العليا للانتخابات.

(٣) المقصود بالاسقاطي هو الاحصاء غير الحقيقي بل هو تقدير تقدره وزارة التخطيط من خلال ←

ومئة ألف نسمة، والشيعة التركمان موجودون في قلب المدينة، وتعدادهم أقل من التركمان السُنة بتفاوت ١٠ إلى ١٥ ٪ تقريباً، أمّا التركمان السُنة فيكوّن وجودهم الجغرافي حول المدينة وخارجها وفي قراها، لذا هم يشكّلون طوقاً حول التركمان الشيعة، ويمتدُ الشيعة من قلب المدينة إلى الموصل حتّى يلتقوا بالشيعة الشبك في الموصل، ويوجد تفاهم بينهما عالي المستوى علماً أنَّ مساحة تلعفر تشكّل خُمس مساحة الموصل[١].

أمّا القوى السياسية العاملة في تلعفر فهي المجلس الأعلى، وله شعبية واسعة جيدة؛ لأنّ الشيخ محمد تقي المولى منهم، وهو موثر، وقد استطاع أنْ يحصل على (١٣) ألف صوت فقط من مدينة تلعفر، هذا غير الأصوات التي حصل عليها من القرى في انتخابات عام ٢٠١٠م، ثم يأتي بالدرجه الثانية التيار الصدري، وحركة الوفاء التركمانية التي هي واجهة ثانية للمجلس.

أمّا ولاء الشعب التركماني لمرجعية السيد السستاني فإنّه ولاءٌ وتقليدٌ عالٍ، وبدرجة عاليةٍ ربما تفوق ٩٠٪، أمّا ولاء القوى النخبوية من المجلس الأعلى، وبدر، وحركة الوفاء، فهى لخط الولي الفقية، أمّا السُنة فإنّ ولاءهم الحركي (العسكري) هو للقاعدة، ويتردد اسم (أبونور الدين العفري)[٢] بوصفه أحد أبرز قياديي القاعدة في الموصل وإليه تنسب أبرز العمليات ضدَّ التركمان الشيعة، وسياسياً يرتبطون بالجبهة التركمانية التي لها خلفيات وجذورُ

← الجهاز المركزي للاحصاء السكاني في العراق ضمن معايير وضوابط علمية خاصة تحتسب فيها الزيادة السكانية.

(١) الخارطة الجغرافية لعام ٢٠٠٩ وحسب خارطة الجهاز المركزي للاحصاء السكاني والجغرافي في العراق.

(٢) اصطلاح العفري هو ملخص لكلمة التلعفري وهو اصطلاح شعبي يستعمله أهل الموصل عموما.

ارتباطٍ بتركيا؛ لأنّها تأسست فيها، وهؤلاء (التركمان السنة) يمتلكون أراضي، وبيوتاً، وغابات واسعة تم شرائها برؤوس أموال خليجية وتركية ووضعت تحت سيطرة التركمان السُنة[1]

٢ ـ **الموصل**: التركمان داخل مدينة الموصل يبدو أنّ عددهم قليل وكما قلنا: إنّ مركز الثقل السكاني التركماني يوجد في تلعفر،ونجد أنَّ الحكومة المحلية في الموصل أشد ميلاً إلى السنة التركمان منها إلى الشيعة، وهناك مخطط لتغيير الديمغرافية الشيعية في الموصل منذ عام (٢٠٠٤م).

٣ ـ **أربيل**: في مركز مدينة أربيل يوجد ربع مليون تركماني بحسب إحصاء عام ٢٠٠٩م، وللتركمان (٥ مقاعد) في مجلسها المحلي كلّهم تركمان سنّة موزعون بين الحركات الدينية السُنية، والحركات العلمانية، لكن الحركات العلمانية هي الأكثر بنسبة ٨٠٪، وأنَّ المقاعد الخمسة للتركمان هي من أصل (١٤مقعداً)، وهي مقاعد أهالي أربيل في الإقليم وهم مفروضون فرضاًعلى حكومة إقليم كردستان من قبل جهاز (met) «ملي استخبارات تشكيلاتي» التركي، والأحزاب التي تمثّل التركمان هي:

أ) قائمة أربيل للتركمان وله (٢مقعد).

ب) حركة الإصلاح التركمانية (مقعد واحد).

ج) والحزب الديمقراطي التركماني (٢مقعد).

وتركمان أربيل هم جزءٌ من هموم وثقافة مجتمع أربيل، ولاعلاقة لهم بهموم وثقافة التركمان الكلية، ولم يُسمع عنهم أيُّ اعتراضٍ على موضوع كركوك وما يخطط له الكرد فيها، ويتحدد سلوكهم وهدفهم السياسي فقط

---

(١) معلومات خاصة من مصادر تركمانية.

بضمان حقوق التركمان في أربيل فقط وفقط، وأبرز الشخصيات التركمانية في أربيل هم (تحسين شيرزاد، ومحمود جلبي، وفتحي الثابرماخ)، علماً أنّ توجّه شخصيات الجبهة توجّه علماني، ومنهم شخصيات دولية[١].

٤ ـ كركوك: عدد سكان كركوك وفق آخر إحصائية هومليون ونصف، منهم (٧٥٠) ألف نسمة تقريباً عدد الكرد وعدد العرب (٣٠٠) ألف، وعدد التركمان (٥٠٠) ألف نسمة يشكّل الشيعة ٣٠٪ من التركمان الشيعة و٧٠٪ سنة[٢]وأماكن وجود الشيعة هي داقوق وطوزخرماتو، وبشير وتسعين.

وأهم الأحزاب هي:

أ) الجبهة التركمانية العراقية (علمانية) وهي قريبة في التوجّه السياسي من توجّهات المكوّن السني في كركوك، ومن خط تركيا، وأبرز كوادرها أرشد الصالحي (عضو برلمان)، وحسن طوران رئيس مجلس محافظة كركوك، وعلي مهدي، وموقعهم الجيوسياسي موزعٌ على طوزخرماتو، ووسط مدينة كركوك.

ب) الإسلاميون الشيعة:

أولاً: المجلس الأعلى وحركة الوفاء[٣] توزيعهم الجغرافي في المدن، ونسبة عالية منهم موجودون في طوز خرماتو.

---

(١) والسبب يرجع إلى كونهم شخصيات معروفة دوليا، لانه حينما تشكلت قوات دولية لحفظ السلام في كردستان حينما اندلع القتال بين الكرد (الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الديمقراطي الكردستاني) عام ١٩٩٤ كانت عناصر الجبهة التركمانية جزءً من قوات حفظ السلام (imf) في كردستان العراق، ومن الطبيعي والمتعارف انه تم الاعتماد على التركمان بوساطة تركية هذا السبب أهّل البعض منهم لأن يكونوا معروفين على مستوى واسع.

(٢) احصاء تخميني لعام ٢٠١٠ مع مقابلات لشخصيات تركمانية مع متابعات بالاعتماد على ارشيف مركز العراق للدراسات ودراسات ميدانية.

(٣) لقاء خاص مع مسؤولين تركمان في كركوك ٢٠١١/٧/١٦.

ثانياً: الإتحاد الإسلامي التركماني: وهي حركة محسوبة على الدعوة المركزية، ووجودهم في طوز خرماتو مسقط رأس أغلب القادة التركمان وأبرز شخصياتهم (الدكتور عباس البياتي، وتحسين كهية، وجاسم محمد جعفر، وأمير البياتي) (١).

ثالثاً: بدر:

وجودها الجيوسياسي في وسط كركوك، والأكثر في طوز خرماتو، وأبرز قادتها: (محمد مهدي البياتي، وفرياد عمر عبد الله، ويلماز شهباز) (٢).

رابعاً: التيار الصدري: ووجوده الجيوسياسي في كركوك، وطوزخرماتو، وقرية ينكجيه، وخسته دارلي، وجارداغلي.

٥ ـ **طوز خرماتو**: هناك رأي مفاده: إنّ أكثر السياسيين التركمان المحسوبين على دولة القانون هم من قضاء طوز خرماتو، لذا أردنا أنْ نسلط الضوء على هذا القضاء فهو مؤلّف من المركز، ومن ناحيتين هما سليمان بيك؛ ويسكنه السُنة التركمان، وناحية أمرلي ويسكنها التركمان الشيعة وعدد سكانها (٢٠٠) ألف، ويكون تعداد الشيعة فيها ٧٥٪ والسُنة ٢٥٪، والسنّة كلّهم من المؤيّدين للخط التركي، وهم يعملون مع القائمة العراقية غالباً؛ وهم حركة علمانية، ويوجد من الشخصيات التركمانية أعضاء في مجلس محافظة صلاح الدين؛ لأنَّ القضاء أُلحِق زمن صدام بمحافظة صلاح الدين، وهم بقايا الجبهة التركمانية، أمّا الشيعة فهم مع الخط الإسلامي الشيعي.

أمّا سيطرة الشيعة على مركز المدينة فضعيفة؛ لأنّ قيادتها العسكرية والأمنية بيد الكرد والقوات الأمنية الكردية، الشيعة التركمان بيدهم بعض

---

(١) التوزيع الجيوسياسي للقادة والشخصيات التركمانية يكون في تلعفر الشخصيات المحسوبة على المجلس الاعلى وبدر وفي طوزخرماتو وكركوك أبرز القادة هم من المحسوبين على دولة القانون والدعوة بشكل عام.

(٢) يشغل منصب المنسق العام لوزارة البلديات.

المناصب فقط مثل الكهرباء، والطرق، والجسور، وصندوق الإسكان.

وهذا يعني أنّ التركمان لديهم ايديولوجيات متعددة، ولاتجمعهم ثقافة سياسية موحدة، ولا قاسم مشترك موحّد، وبرغم ذلك الاختلاف تبرز ثقافة سياسية موحدّة لدى المكون التركماني هي:

١ ـ الاعتماد على المركز في تحقيق طموحاتهم وضع الكرد على أنّ يضمّوا كركوك لإقليم كردستان.

٢ ـ إنّ المناطق التركمانية ابتداءً من الموصل إلى كركوك وانتهاءٍ بديالى (٩٠٪) منها هي أراضٍ مُتنازع عليها، وهذا يعني أنّهم مهددون من الكرد بزوال وجدودهم وجغرافيتهم، وقد ظهرت بوادر هذه السياسية من خلال تغيير ديموغرافية المنطقة من قبل الكرد، لذا يناضل التركمان من أجل اثبات تركمانية كركوك؛ لتخرج من كونها منطقة مُتنازع عليها إلى منطقة تركمانية، حينها تلتحق بالمركز أو تقرر مصيرها بوصفها مدينة تركمانية.

٣ ـ يشعر الشيعة التركمان في ثقافتهم السياسية بالحصار المشدد من جهات عديدة؛ لأنّهم محاصرون من السُنة العرب القوميين ومن الكرد الطامحين بضم مناطقهم إلى اقليم كردستان، ومحاصرون من السُنة التركمان(١).

والذي يزيد الطين بلة هو وجود التركمان العلمانيين في إقليم كركوك وفي عموم المناطق التركية، ومن الجدير بالذكر: إنَّ كل هؤلاء انشقّوا من الجبهة التركمانية التي أسستها تركيا بعد حرب الخليج الثانية كي يكونوا يدها وعينها في العراق، وهم ذوو توجهات تركمانية قومية علمانية(٢).

---

(١) نجاة كوثر اوغلوا - راهن التركمان وتحدياتهم - موقع الوسط في ٢٢-٦-٢٠١١ ومقابلات ودراسات ميدانية لمصادر مركز العراق.

(٢) الجبهة التركمانية تأسست على مراحل ففي عام ١٩٩٠ تأسس الحزب الوطني الديمقراطي ←

كركوك ومشكلتها لدى التركمان:

بحسب المكتشفات الأثرية، يبدأ تاريخ العراق من مدينة كركوك، ففي (يورغان تبة)، حيث اكتشفت أولى الأدوات التي استخدمها الإنسان وفي منطقة عرفة (التي كانت تسمى قديماً بـ(أرافا أو أرابا) عبد الإنسان الآلهة الأربعة التي كانت وجوهها متجهة نحو النار الأزلية في منطقة باباكركر، وعند زيارة المتحف الوطني العراقي الذي نُهبَ ودمّر في زمن الإحتلال، فإنَّ السجل التاريخي للعراق يبدأ من مكتشفات (يورغان تبة) وتنتهي ببقية الحقبات التاريخية التي مرت على العراق[1].

كركوك مدينة عراقية، ولكنها ليست كبقية المدن في شمالي الوطن وجنوبيّه. كركوك أصيبت باللعنة كما أصيبت البلدان العربية التي اكتشف بها النفط؛ فبعد اكتشاف النفط في هذه المدينة بدأ الصراع، هكذا يرى التركمان، وهذا ما عليه ثقافتهم السياسية من أنّهم ضحية النفط في كركوك، وقد خضعت مدينة كركوك لعملية التعريب في العهد الملكي، ولكنها كانت عملية منظمة وعقلانية ومن دون ضجة، فكانت خطة نوري السعيد تعريب المدينة بتوطين الموظفين العرب، بأسلوب نقل الموظفين سنوياً منها وإليها، فالموظفون التركمان

← بقيادة مظفر ارسلان وفي ١٩٩٢ تأسس حزب تركمان ايلي وفي عام ١٩٩٤ تأسست حركة التركمان المستقلين بقيادة كنعان صفوت، ولكن تركيا جمعتهم في تشكيل واحد اسمه الجبهة التركمانية وفي عام ١٩٩٥ عقدت لهم مؤتمراً في اربيل وسلمت القيادي هالي تورهان وهو الان في امريكا ورسا لجبه الان احسان دوغلماج (معلومات ميدانية - وأخرى مستفادة من مقابلات لشخصيات مختلفة من التركمان السنة والشيعة بتصرف لمركز العراق للدراسات).

(١) ليام اندرسن، ازمة كركوك، ص٨٧. وانظر احمد اوغلو، التغيير الديموغرافي القسري لسكان كركوك، لندن مركز كربلاء للابحاث والدراسات، ص٧٦.

والكرد وقسم من العرب كانوا ينقلون سنوياً إلى الألوية (المحافظات الأخرى) لقضاء أربع سنوات خدمة مدنية فيها، وينقل إلى كركوك موظفون عرب ليقضوا بقية عمرهم الوظيفي والحياتي فيها، بعد الانقلاب العسكري عام ١٩٥٨م نشط الإخوة الكرد في تكريد مدينة كركوك، خاصة بعد وصول المرحوم الملا مصطفى البارزاني وأتباعه من منفاهم في الاتحاد السوفيتي وتأثير الحزب الشيوعي العراقي، (كان غالبية كوادر وأعضاء وأنصار الحزب الشيوعي في كركوك من الكرد). زحفت عشرات الآلاف من الأسر الكردية من القرى المحيطة بشمالي كركوك إلى مركز المدينة واستولت على الأراضي من أصحابها التركمان، وبنيت البيوت البدائية عليها، وألصقت صور عبد الكريم قاسم على الأبواب وعدوها سند الملكية، نشبت أثر هذه الهجمة الاستيطانية لتكريد كركوك حزازات ومصادمات بين سكان المدينة الأصليين التركمان وبين الوافدين للسيطرة عليها من خلال تغيير ديموغرافيتها، تحولت هذه الحزازات إلى صراع دامٍ بين الكرد والتركمان. تحالف التركمان والعرب في المدينة لإيقاف هذه الهجمة المنظمة ذات الأهداف السياسية. استمر الصراع والحزازات والمناوشات إلى أن انفجرت يوم ١٥ تموز عام ١٩٥٩م خلال مسيرة الذكرى الأولى لثورة ١٤ تموز، إذ ارتكب الشيوعيون فيها مجزرة بشعة، قتلوا وسحلوا شباب التركمان في الشوراع، ومثّلوا بأجسادهم وعلقوها على أعمدة الكهرباء والأشجار، ونهبوا محلاتهم التجارية وبيوتهم، وكانت المجزرة ترجمةً بشعةً وقذرةً لوحشية الإنسان ضدَّ أخيه الإنسان. راح ضحيتها ستة وثلاثون من خيرة شباب التركمان وعشرات من الجرحى، ومن يومها لم تهدأ هذه المدينة الوادعة التي كانت تسمّى في يوم من الأيام سويسرا العراق، دبّت الفرقة والبغضاء والحقد والفتن بين القوميات الرئيسية الثلاث في المدينة واستمرت

المشاحنات بينها ولم تهدأ إلى الآن.

بعد توقيع اتفاقية ١١ آذار ١٩٧٢م، الشهيرة بين صدام حسين والحزب الديمقراطي الكردستاني، لمنح الكرد الحكم الذاتي، بدأ نظامه بتنفيذ خطة متطرفة لتعريب كركوك وتهجير الأسر التركمانية والكردية منها.

بموجب الاتفاقية المذكورة حصل الكرد على الحكم الذاتي على أنْ يُنفَذ كاملاً خلال خمس سنوات، ونُفذَ الاتفاق بالكامل ماعدا فقرتين: الأولى، هي مسألة إلحاق محافظة كركوك بإقليم كردستان الخاضع للحكم الذاتي، إذ أضحت هذه الفقرة مدار خلاف حاد بين اصرارين، إصرار صدام حسين على عدم عدّها ضمن الإقليم، وبين إصرار الزعماء الكرد على ضرورة إلحاق كركوك بكردستان العراق ضمن اتفاقية ١١ آذار ١٩٧٢م، وكان إصرار صدام حسين يستند إلى أرضية قوية، طلب الرجوع إلى إحصائية التعداد السكاني لعام ١٩٥٧م، لتقرير ما إذا كانت كركوك مدينة كردية أو لا؛ لأنَّ إحصائية العام المذكور تثبت أنَّ الكرد في كركوك الأقلية القومية الثانية بعد التركمان، ويليهما العرب ثم المسيحيون (الآثور والكلدان)، ولكن الكرد أصرّوا على اعتماد التعداد السكاني لعام ١٩٦٧م أساساً. وسبب رفض صدام حسين اعتماد إحصائية التعداد السكاني لعام ١٩٦٧م لنزوح أعداد هائلة من الكرد إلى المدينة بعد انقلاب عام ١٩٥٨م، هذا النزوح قلب التوازن السكاني لصالح الكرد[1]، عمد صدام حسين بعد ذلك إلى تهجير الكرد الوافدين إلى كركوك بعد عام ١٩٥٨م إلى شمالي العراق، والمئات من الأسر التركمانية إلى جنوبيّه، واستقدم عشرات الآلاف من الأسر العربية

(١) وليام اندرسون، مصدر سابق، ص٣٢. والدكتور ماهر النقيب، تركمان العراق المكون القومي الثالث في العراق من هم؟ مقال نشر بموقع كتابات ٢٠٠٦/١/٢. وانظركركوك ومناطق التركمان في العراق، ارشد الهرمزي، ص٧١.

الشيعية من جنوبي العراق واستوطنهم في مركز مدينة كركوك وضواحيها، وخصص لهم الأراضي السكنية مجاناً، ودفع لهم مبالغ مالية كبيرة في ذلك الوقت، لبنائها، ولم يدفع فلساً واحداً للمهجرين الكرد والتركمان، بل حملهم نفقات ترحليهم، بقيت هذه المدينة المنكوبة منذ ذلك الوقت محل صراع سياسي أحيانا، ودموي أحيانا أخرى، هكذا يجمع التركمان على هذه الثقافة بخصوص كركوك كل جهة لها رأيها بكركوك من المسؤولين والسياسيين التركمان سنة وشيعة، وحتّى ما نجده في كتاباتهم وكتبهم ومواقع الانترنت والصحف نجد أنّها ثقافة موحدة لدى الجميع عن كركوك قاربناها فيما ذُكر.

وبعد احتلال العراق، ٢٠٠٣م سعى الأمريكان والبريطانيون في بداية الاحتلال لجعل كركوك جزءاً من أقليم كردستان على وفق تصريحات متكررة صادرة عن المسؤولين الأمريكان والبريطانيين، وبهذه السياسة الامريكية التي ابتدأت بأشعار الكرد أنّها ستقف الى جانبهم في ضمِّ كركوك إليهم وفي تحقيق الإنفصال حسب مشروع جوزيف بايدن، أضافت أمريكا خطئاً استراتيجياً آخر إلى جملة أخطائها التي لا تعد ولا تحصى في العراق. ولمّا كان مجلس الحكم الانتقالي واقعاً تحت مطرقة الأمريكان وسندان الكرد، لم يحرك ساكناً ليطلب تأجيل هذا الموضوع الحساس والحيوي لمستقبل وحدة التراب العراقي، لمرحلة بعد إجراء تعداد سكاني نزيه، على الرغم من صدور بعض الأصوات الخافتة في المجلس تطلب تأجيل هذا الموضوع، إلّا أنَّ الضغط الكردي في المجلس أسكت هذه الأصوات الخافتة. وهكذا سبق السيف العذل ووقع فأس أمريكا على رأس العراق وشعبه، وباتت هذه المدينة الوادعة قنبلة العراق الموقوتة، وهكذا خضعت المدينة المنكوبة مرة

أخرى لعملية تكريد واسع النطاق منذ ٩/ابريل، نيسان، بحجة إعادة المهجرين في العهد السابق[1]، وللحقيقة والتاريخ أنّ عدد الأسر التي هجرت من كركوك خلال التسعينيات كانت (٥٧٦) أسرة، بينما استقدم حزب السيد جلال الطالباني (٢٠٠) ألف أسرة كردية من شمالي العراق[2] لإسكانهم في كركوك، ومنحوا هوية أحوال مدنية رسمية في ظل سيطرة الكرد على مجلس المحافظة الذي عينته قوات الاحتلال، وهذا هو سبب احتجاج الأعضاء التركمان والعرب في مجلس المحافظة وتقديم استقالاتهم، إلى جانب أسباب أخرى، وإذا كان الأمر يخص المهجرين، فلماذا لم يسمح للمهجرين التركمان بالعودة إليها؟ وهكذا بدأ نفوذ السيد جلال الطالباني وحزبه يتعاظم في كركوك؛ لأنّ كركوك جيوسياسياً واقعه تحت تأثير حزب طالباني، نعم وقع كل هذا تحت سمع وبصر سلطات الإحتلال، وبرأينا أنّهُ عندما يتمكن الطالباني أو حزبه من الاستيلاء عليها كلياً سيمسك بجميع أوراق اللعبة في كردستان لتبدأ ملحمة الصراع بينه وبين السيد مسعود البرازاني للسيطرة على كردستان العراق.

الثقافة السياسية التركمانية تذهب إلى أنَّ ما هو مخطط له بشأن هذه المدينة السيئة الحظ، كان السبب المباشر والحقيقي لرفض الإخوة الكرد دخول القوات التركية إلى العراق، فتوقع الكرد انه في حال نشوب صراع ساخن بين الكرد والتركمان من أجل السيطرة على كركوك، ربما ستتدخل القوات التركية لمصلحة

---

(١) مقابلة مع عبد القادر رئيس حركة الاصلاح التركماني - اربيل - ٢٤ - ايار - مايو٢٠١٢ - ونفس الكلام تويده المصادر السابقه للدكتور الصمانجي والاستاذ ارشد الهرمزي.

(٢) تقرير مجموعة الازمات الدولية، ص ٣٢، ٢٠٠٨.

التركمان وتقلب المعادلة والخطة رأسا على عقب.

مدينة كركوك، النائمة على النار الأزلية (النفط) مرجل يغلي، وباتت قنبلة العراق الموقوتة، فالكرد والتركمان والعرب فيها مقبلون على مواجهة مجزرة بشعة لا تبقي منهم شيئاً ولا تذر، وإذا ما حدثت فسوف يتحمل الجميع نتائجها السياسية والقانونية والإنسانية، ما لم يبادر الحكماء من الكرد والتركمان والعرب والمخلصون لتربة العراق وشعبه إلى إيجاد حل يلائم كل المكوّنات ويعطي لكل ذي حقٍ حقه.

حقوق التركمان وثقافتهم السياسية تاريخيا:

تعرض التركمان منذ عام ١٩٢٧م، الى سقوط النظام السابق في ٩/ نيسان/ أبريل / ٢٠٠٣، لاضطهاد وغمط كبير لحقوقهم بوصفهم مواطنين عراقيين، وفرض عليهم حالة من الاغتراب القسري داخل الوطن، في الوقت الذي أدوا بإخلاص منقطع النظير واجباتهم الوطنية، فبالرغم من انهم يمثلون القومية الثالثة في العراق بعد العرب والكرد، إلا أن دساتير العراق بدءاً من القانون الأساسي لسنة ١٩٢٥، مرورا بالدستور المؤقت لعام ١٩٥٩ والدستور المؤقت لعام ١٩٧٠ وتعديلاته في الأعوام ١٩٧٣و١٩٧٤و١٩٧٧ ثم الدستور المؤقت لعام ١٩٩٠ لم تتطرق إليهم بشكل خاص، بل والأدهى من ذلك، أنهم حرموا حتى من أبسط حقوق المواطنة، فمنذ عام ١٩٨٣ لم يكن يحق لأي تركماني أنْ يتملك عقاراً أو أرضاً في مدينة كركوك وضواحيها إلّا بعد تغيير قوميته إلى العربية وإعلان انتمائه إلى إحدى العشائر العربية!![1]وأكثر من ذلك

---

(١) ارشد الهرمزي، التركمان في العراق، ص١٧.

طعن طارق حنا عزيز ـ نائب وزير الخارجية في النظام السابق ـ بحقهم المشروع في المواطنة، ففي مقابلة أجرتها معه صحيفة (لاريبوبليكا) الإيطالية عام ١٩٩٧م قال طارق حنا عزيز حرفياً: (إنّ التركمان طارئون على العراق، لم يمض على وجودهم فيه سوى ٧٠٠ عاما فقط!!)[1] فبعد أنْ شطب باستهانة ٧٠٠ سنة من تاريخهم، لم تعترف هذه العقلية الشوفينية بمواطنة أكثر من مليونين ونصف المليون مواطن يعيش أجدادهم منذ ثلاثة عشر قرناً في العراق، وتناسى أنَّ الدول المتحضرة تمنح الجنسية للأطفال الذين يولدون في الطائرات التي تمر عبر أجوائها. مما ولّد لدى العقل السياسي التركماني والمجتمع كاملاً (المكوّن التركماني) الركون والسكوت والشعور بالإحباط، وهذا ما شخّصته كل الدراسات التي تحدثت عن التركمان في العراق منذ مطلع القرن العشرين إلى عام ٢٠٠٣م، وأعطت أسباباً وعللاً عديدة.

والطامّة الأخرى التي أدّت بالتركمان إلى ثقافة تعميق الإحباط والشعور بالخيبة من أنْ ينال هذا المكوّن حقوقه جاءت في عصر ترسيخ الطائفية والمحاصصة الأمريكية وإفرازات الإحتلال الغاشم، مع إصدار قانون إدارة الدولة الانتقالي، الذي سمّي أيضا بالدستور المؤقت، الذي كتبه اليهودي نوح فيلدمان ليغمط مرةً أخرى الحقوق الأساسية لهذه القومية، ولم يعترف بهم بوصفهم قوميةً ثالثة في العراق، وعوضاً عن ذلك، فرضت القوى الكردية على مجلس الحكم إلحاق كركوك بكردستان العراق، بينما التركمان في ثقافتهم السياسية يؤمنون بوحدة الأراضي العراقية ولا يرضون بغيرها بديلاً، ويؤمنون بأنَّ جميع أبناء الشعب العراقي، عرباً، وكرداً، وتركماناً، والآشوريين،

---

(١) جريدة الثورة، ١٨/٩/١٩٩٠.

والكلدانيين، واليزيديين، والصابئة المندائيين، شركاء في هذا الوطن لهم ما له وعليهم ما عليه، وطالما أنَّ النظام المستقبلي المنشود للعراق هو النظام الديمقراطي التعددي، الذي يضمن حقوق جميع المواطنين ومساواتهم في الحقوق والواجبات أمام القانون، فلا يرون أيَّ مسوغٍ لحصر الشراكة بقوميتين فقط في القانون المؤقت أو عند صياغة الدستور الدائم.

إنَّ المنطق القانوني يفرض شراكة جميع المواطنين في وطنهم، بينما أصرّ الكرد على عدم ذكر القومية الثالثة في الدستور الدائم عند صياغته، فإنَّ عدم ذكر بقية القوميات طمس لحقوقهم وشطب لوجودهم، وتتناقض مع أبسط المبادئ الديمقراطية.

نعتقد أنَّ من الأسباب الرئيسة التي أوقعت هذا الظلم على التركمان وغمطت حقوقهم القومية، هو سلبيتهم السياسية وعزوفهم عن المشاركة وعزلتهم[1] في الفعاليات السياسية في مختلف العهود التي مرّت على العراق، وخاصة بعد المجزرة التي تعرضوا لها عام ١٩٥٩[2]م، وحملة الإعدامات التي أقدم عليها النظام السابق خلال العامين١٩٧٠ و١٩٧٣م، عندما اكتشفت الأجهزة الأمنية محاولات تأسيس حزب سياسي تركماني تحت غطاء نادي الإخاء التركماني في بغداد، فأعدم (٢٦) شاباً منهم، والسبب الآخر هو حساسية الحكومات السابقة ومعاملتها إياهم بوصفهم طابوراً خامساً لتركيا[3]،

---

(١) هذا الامر يذهب اليه اغلب الباحثين الذين كتبوا عن تركمان العراق بما فيهم الكتاب الذين اعتمدنا على بحوثهم كمصادر.

(٢) مايسمي بمجزرة الأرمن أو الاشوريين او الليفي والمجزرة الثانية هي مجزرة كاور باغي في كركوك.

(٣) لانهم تاريخيا كانوا جزءاً من جيوش الامبراطورية العثمانية وجزءاً من سياستها التوسعية في المنطقة وهم من حكم العراق وأسس فيه امارات واما المماليك، فانهم حكموا العراق ٨٠ عاما ←

بحيث أصبحوا موضع الشك الدائم، تلاحقهم هذه التهمة الواهية في حلّهم وترحالهم. والدليل على هشاشة هذه التهمة وبطلانها هو عدم إلقاء القبض في تاريخ العراق الحديث، على أيِّ تركماني بتهمة التجسس لصالح تركيا أو أي جهةٍ أجنبية.

أنَّ الثقافة السياسية التركمانية لوحظ عليها تاريخياً ولا أقل في التاريخ القريب أنّها ثقافة تميل إلى العزلة الاجتماعية والسياسية الإنطوائية، ولهذا أسباب عديده يحددها علماء الإجتماع السياسي، منها: أنّهم كانوا جزءاً مهمّاً من الدولة العثمانية ومن سياستها وتاريخها، مما جعل الحكومات الأخرى تحمّلهم المسؤولية التاريخية لكل تصرفات الدولة العثمانية.

ومنها: عدم اندماجهم بالمجتمع العراقي بسهولة؛ لانهم من منحدرات آسيوية وتركية من بلاد الاناضول.

ومنها: أنّهم يشعرون بالغرابة بين قوميتهم وبين القومية العربية بل يشعرون بالخوف وعدم قدرتهم على مواجهة المد القومي العربي المتصاعد

← وهم أيضا محسوبين على الترك والسبب الثاني في تعامل الحكومة العراقية في دولة العراق التي تاسست ١٩٢١ يتعاملون معهم من انهم جواسيس؛ لأنهم لم يؤيدوا تنصيب فيصل والسبب الثالث، إنّهم خرجوا بمظاهرات صاخبة في الموصل وعموم اماكن تواجدهم مطالبين أن يكونوا جزاء من تركيا بعد أن أخلت تركيا قواتها من الموصل بموجب الهدنة المسماة (مودرس) وبعد أن انفصل اقليم الموصل (الموصل واربيل وسليمانية وكركوك) عن الامبراطورية العثمانية لصالح الدولة البريطانية حسب اتفاقية موقعة بين الطرفين في ١١اذار- مارس ١٩٢٩ هذه الاحداث هي التي جعلت العهد الملكي ومايسمى العراق الجديد يعتبر الاتراك او التركمان جزءاً من العهد العثماني، وبناء على هذا تم محاربتهم وتهميشهم واستبعادهم من العملية السياسية بل وتم التعامل معهم كطابور خامس، والاكثر من هذا ان الحزب الشيوعي اعتبرهم طورانيون أي جزءاً من سياسة تركيا القومية في الانتماء للغرب ضد المعسكر السوفيتي الاشتراكي وتم اعدام عدد كبير منهم (مركز العراق للدراسات).

أواسط القرن العشرين وهكذا شعورهم ازاء القومية الكردية.

ومنها: المجازر التي عانوها في العهد الملكي ومابعده والحصارات التي واجهوها كلها املت عليهم السكوت والانكفاء والانزواء.

ومنها: إنَّ المجتمع التركماني ليس موحداً كي يتوحد على رؤية وقواسم مشتركة معينة، بل هم مختلفون مذهبياً الى سنة وشيعة وهم من منحدرات عدة ولغات (لهجات) عدة، بل وبعض الخبراء يقولون هم إلى اليوم يشعرون بانهم من حضارات عدة[١].

ولقد قال التركمان السنّة شيئاً من حريتهم ومشاركتهم في الدولة العراقية وفي المؤسسة العسكرية والسياسيةسواءً في العهد الملكي أو الذي بعده، ولكن لايوجد شيعي واحد نال حقه في العهدين الملكي والجمهوري وحتى الاسماء التي ذكرناها هم من السنة فقط، وان ابرز عشيرة تركمانية كانت عبر التاريخ قريبة من الحكومات هم «الداغستاني والدامرجي» وهم سنة، ولقد عانى التركمان الشيعة من البعثيين معاناة كثيرة من تهجير واعدام وقتل لكن لم يعانِ السنة ذلك، بل عاشوا بكل أمان مما أدى الى أن تتركز سياسة أو ثقافة الانزواء في المكون التركماني الشيعي اكثر من غيره[٢].

في عهد عبد الكريم قاسم: استمرت سياسة العزلة وثقافة الانطواء السياسي؛ ربما لانهم كانوا لايثقون بأن الوضع السياسي في عهده سيختلف،

---

(١) باسل الكمالي، مقالة في مجلة دار السلام، العدد ١٠٨اذار - مارس٢٠٠٨ ص٨ - ٩ ومقابلات لعدد من الشخصيات التركمانية حسن وهيب عضو برلمان وعباس البياتي والدكتور محمود البياتي من جامعة بغداد ويمكن مراجعة دراسة لمركز العراق للدراسات في دراسة التركمان امس واليوم ص٣٢ عام ٢٠٠٩.

(٢) محمد رووف أوغلي، تركمان العراق القومية الثالثة: الحقوق والواجبات، ٢٠٠٦، بيروت، دار الساقي، ص ٢١١.

وربما لان الحكومة تعتقد بذلك بخصوصهم، نعم تحرك التركمان للخروج من العزلة وايدوا الثورة وأرسلوا الرسائل للتأييد، لكن الشيوعيين ارتكبوا بحقهم مجزرة بتهمة انهم جزء من حركة التجسس لمصلحة امريكا ضد المصالح السوفيتية في العراق وفي تموز ـ يوليو ١٩٥٩ قاموا باعدام عدد من النقابيين والعمال والموظفين التركمان، حينها عاد التركمان إلى العزلة السياسية من جديد[١].

ب) **التركمان والكرد**: ان المكون الكردي هو الآخر له تاريخ غير حسن مع التركمان ويتجلى هذا بابرز حدث خلال عودة ملا مصطفى البارزاني من روسيا إلى بغداد ثم انتقاله إلى كركوك، وبعد أنْ حلّ في نادي الضباط ضيفاً تعالت الهتافات من الكرد «كركوك مدينتنا اتركوها ايها التركمان» وهتافات اخرى «يسقط الطورانيون» وقد أشيع وقتها أنّ الملا مصطفى الذي غادر كركوك في اليوم الثاني قد غادر على أثر وجود قنبلة في سيارته، وأنَّ هذه المؤامرة المزعومة يقف خلفها التركمان، وكان حصيلتها أنْ هاجم الكرد أسواق التركمان، وهاجموا سينما الحمراء، وحصل اشتباك بين الكرد والتركمان في دار المعلمات، وخلاصة القول: إنّه في الوقت الذي ساهمت فيه تلك الأحداث في توسيع الحقد من التحالف الكردي الشيوعي أثر العديد من المشكلات، وأثر مشكلة الشوّاف، يضاف الى ذلك انزال ضربة قاصمة بالتركمان ولاسيما في المؤسسة العسكرية وقوى الأمن والشرطة للقضاء على عناصر القوة التركمانية وتفتيت تماسكهم، والتي نتج عنها تصفية الحساب بمناسبة الذكرى الأولى للثورة في ١٥تموز ـ يوليو ١٩٥٩م فحصلت المجزرة الرهيبة التي دامت ثلاثة أيام في ظل هذه الظروف، ولم يعد العقل التركماني

---

(١) عزيز قادر الصمانجي، مصدر سابق، ص٢٩٤.

السياسي إلا للانعزال مجدداً؛ فالحكومة ضدّهم والكرد الشيوعيون والقوميون ضدّهم، وتركيا لاتناصرهم؛ لأنّها ضعيفة آنذاك، والعمل الدولي يلقي بظلّه الخطير عليهم(١)، لهذه الأسباب والأحداث والظروف التي تعد قاهرة لم يعد أمام التركمان إلّا أنْ تتكون لديهم ثقافة الانزواء واليأس.

أمّا في عهد الحكم العارفي: فهم أيّدوا الحكم العارفي، وأيّدوا انقلاب (١٩٦٣)، وشكّلوا وفوداً بلغت (٢٠٠٠) شخصية لزيارة عبدالسلام عارف، وكان هذا التأييد مبنياً على ردّة الفعل التي عاناها التركمان من العنف الشيوعي زمن عبد الكريم قاسم، وأنَّ الحكم البعثي الاول لم يدم طويلاً إلّا أنّه ترك انطباعاً سيئاً لدى أبناء الشعب العراقي من انتهاكاتٍ لحقوق الانسان مما أفقد حزب البعث كثيراً من شعبيته وهذا السبب حمل التركمان على تقليص العلاقة بالحكومة مجدداً، أمّا في العهد البعثي الثاني عام (١٩٦٨) فأراد البعثيون أنْ يمارسوا غش الأقليات فوقّعوا مع الكرد اتفاقية آذار عام ١١اذار ـ مارس ١٩٧٠م، ولكنهم بعد سنتين حاولوا اغتيال ملا مصطفى البرزاني بواسطة وفد من علماء شيعة وسنة، وكان المنفذ شيعيّاً(٢)، أمّا مع المكوّن التركماني فقد عيّن النظام مسوؤلاً بعثياً بمستوى عالٍ هو (مرتضى الحديثي) للنظر في شؤون التركمان وفهم مطالبهم، فصدر قرار رقم٨٩ في ٢٤/ ١/ ١٩٧٠ الذي منح التركمان على أثره امتيازات تدريس اللغة التركمانية في المدارس الابتدائية،

---

(١) انظر حنا بطاطو - ج٣ - بعنوان الشيوعيون والبعثيون والضباط الاحرار الطبعة العربية الاولى بيروت فصل ١١ ترجمة عفيف رزاز ص٢٣٦وص٢٢٥وعزيز قادر صمانجي - التاريخ السياسي لتركمان العراق - الساقي بيروت ص ١٤٠ - ١٤٨.

(٢) كان النظام البعثي قد طلب من الشيخ هادي الخزرجي احد اعضاء الوفد ان يسجل كل مايدور من حوار بين الوفد وبين الملا مصطفى البرزاني، ومجرد ان ضغط على الزر انفجر الرجل والعبوة الناسفة معه (راجع صلاح الخرسان مصدر سابق، ص٣١١).

واعطاء الحق للأدباء أنْ يكتبوا باللغة التركمانية وإصدار صحيفة أسبوعية، وزيادة البرامج التلفزيونية في تلفزيون كركوك.

أمّا الحكم الصدامي البعثي: فقد مارس بحق التركمان العديد من السيناريوهات فمنها (سيناريوهات) بعثية بأنْ وقع أولياء الأمور تحت الضغط وقدّموا طلباً للحكومة للتدريس باللغة العربية، وبعدها هجّر كل المعلمين التركمان الذين لديهم نشاط سياسي أو ثقافي أو الذين كتبوا بلغتهم الأم، ثم أقدم النظام في زمن صدام على إجراءات بحق التركمان من تغيير الطابع الإداري والسكاني لهم وتغيير أسماء الأحياء والقرى إلى أسماء جديدة وفكك الوحدات الإدارية إذْ انتزع ـ مثلاً ـ قضاء طوزخرماتو من كركوك، وضمّه إلى صلاح الدين بموجب قرار ومرسوم١٤ في ١٩٧٦/١/٢٩ وإلغاء قضاء مندلي وتحويله إلى ناحية، ثم شرع النظام بسياسة التهجير والتعريب ومحو مدن بكاملها مثل قضاء تسعين في كركوك وإعدام أكثر من (٣٠٠٠) تركماني شيعي[1].

بعد اجتياح العراق للكويت وحرب الخليج الثانية وانسحاب السلطة المركزية من شمالي العراق، نشط التركمان في الدخول إلى المعترك السياسي، فشكّلوا الأحزاب[2] وأسسوا المدارس التي تدرس باللغة التركمانية، وأحيوا تراثهم الثقافي في منطقة الحكم الذاتي في شمالي العراق، وشاركوا المعارضة

---

(١) شهداء التركمان، صدر في بيروت عام ٢٠٠٢.

(٢) مثل منظمة الديمقراطيين الوطنيين التركمان) في سوريةعام ١٩٧٩ والحزب الوطني التركماني في تركيا والحركة التركمانية الوطنية عام ١٩٩٣ في لندن والاتحاد الاسلامي لتركمان العراق في ايران ودمشق وحزب الوحدة والاخاءعام ١٩٩٢في السليمانية وحزب الوحدة التركمانية في قبرص ١٩٩٦ وحزب الاتحاد التركماني (تركمان ايلي) في اربيل ١٩٩٤ وحركة المستقلين التركمان١٩٩٥ من تركمان اربيل وحزب الشعب التركماني ١٩٩٧ في انقره والجبهة التركمانية.

العراقية في الخارج في اجتماعاتها ونشاطاتها، ولتعدد الرأي والرؤية اختلف التركمان فيما بينهم وانشطرت وانقسمت الفعاليات السياسية إلى أحزاب وحركات متعددة مختلفة فيما بينها في التوجه والهدف وأسلوب العمل[١]، ولم تستطع هذه القوى السياسية توحيد وتأطير نفسها بإطار سياسي موحد لتظهر بوصفها قوة مؤثرة على الساحة السياسية قبل سقوط النظام، وأثبتت تشرذمها وتفتتها بعد سقوطه، وبات كلٌ يبكي على ليلاه، وفي زمن الإحتلال عام ٢٠٠٣م اختلط الحابل بالنابل في العراق، وواجه التركمان مرة أخرى غمطاً جديداً لحقوقهم القومية والثقافية ومحاولات تهميشهم، برغم اختيار بريمر الحاكم المدني الأمريكي في العراق لسيدة تركمانية لتمثيلهم في مجلس الحكم الانتقالي، ففي الحقيقة إنّها جاءت من فوق السحاب، لا تمثّل التركمان ولا الثقل التركماني الحقيقي، هذه هي تجاربهم فمن الطبيعي أنْ يشعرهم تاريخهم المر بالإحباط ومن الطبيعي أنْ نجد ثقافتهم السياسية مشتتة في محاور عدة، فنلحظ مثلاً في انتخابات ٢٠١٠ توزّعوا على قوائم عدّة وأحزاب مختلفة شيعية ـ سنية، فجماعة الشيخ المولى أقرب الى المجلس، وجماعة عباس البياتي أقرب الى حزب الدعوة، وجماعة أرشد الصالحي أقرب الى المكوّن السني[٢]، وعليه لم نجد جبهة تركمانية موحّدة.

---

(١) يكفي أنَّ تركمان أربيل وهم سنة، هم جزء من الحكومة في كردستان وتركمان كركوك مهددون بالتكريد وتركمان تلعفر منقسمون بين السنة الذين هم جزء من القاعدة وتركمان شيعة وقد عانى التركمان الشيعة في تلعفر من التركمان السنة إرهاباً لامثيل له.

(٢) وهم جماعة أرشد الصالحي عضو البرلمان الحالي وهم بقايا الجبهة التركمانية التي تأسست في تركيا بدعم منها.

مطالب التركمان بعد ٢٠٠٣:

المتتبع للجدل الدائر في الوسط السياسي والثقافي التركماني يمكنه أنْ يستخلص المطالب الأساسية التي تجتمع عليها معظم الأطراف التركمانية، التي تشتمل على ناحيتين، سياسية وثقافية، وقد لخص الكاتب العراقي المبدع سليم مطر، مطالب التركمان السياسية والثقافية، في كتابه القيم: جدل الهويات، الصادر عن مؤسسة دراسات الوحدة العربية في بيروت، تلخيصاً دقيقاً وواضحاً، ولا يسعنا إلّا الاتفاق معه مع إضافة بعض الأفكار.

١ ـ المطالب السياسية لتركمان العراق:

أ) تغيير المادة الواردة في قانون إدارة الدولة الانتقالي (الدستور المؤقت) القائلة: (العرب والكرد شركاء في الوطن)؛ لأنّها مادة غير وطنية وغير ديمقراطية؛ لأنّها تعزز التمييز القومي في العراق، وتبخس حقوق الفئات العراقية المختلفة، فضلاً عن أنّها لم توضع نتيجة استفتاء شعبي أو برلماني بل هي من وضع أنظمة عسكرية وقومية متعصبة، إنَّ جميع الدساتير الديمقراطية في العالم تتفق على القول: (إنّ جميع المواطنين مهما كانت أصولهم وطبقاتهم وفئاتهم هم شركاء في الوطن) نعم إنْ جميع العراقيين شركاء في الوطن، بغض النظر عن أصولهم القومية والدينية والمذهبية والمناطقية.

ب) التأكيد على عراقية كركوك وخصوصيتها التركمانية، ورفض المزاعم القومية الكردية بعدّها جزءاً من كردستان، إنّ هذا الموقف يقتضي أولاً اتفاق العراقيين جميعهم على تحديد ماهية «حدود كردستان» بصورة رسمية وعقلانية ونهائية، وعدم إبقائها هكذا معلّقة، وعرضة لنزوات الادعاءات القومية والميليشات المسلحة التي استغلت للأسف غياب الدولة العراقية وتشتت

القيادات السياسية، وإهمال النخب المثقفة، بالقيام بحملات تنقية عرقية كردية ضدَّ المواطنين العرب والتركمان والسريان وطردهم من بيوتهم وفرض أتباعهم على الإدارات المحلية.

ج) الاعتراف بالوجود التركماني في أربيل رسميا وتأكيد حقوقهم الثقافية والسياسية المتميزة في هذه المحافظة العراقية، وإرجاع حقوقهم المصادرة من قبل الحكومات السابقة من ناحية الاعتراف بتمايزهم اللغوي والثقافي أسوة بأخوتهم الكرد والسريان.

د) تمتع التركمان بأحقية حصولهم على مناصب قيادية في أجهزة الدولة العراقية، السيادية منها وغير السيادية، بما فيها الجيش، وتأكيد إشراك جميع الفئات العراقية في إدارة الدولة والجيش بصورة عقلانية قائمة على العرف والأخلاق من دون أي داع لاستخدام طريقة (التوزيع الطائفي) على الطريقة اللبنانية، المنافية لروح الوحدة الوطنية وحرية المعتقد، ويجب من أجل هذا تخصيصُ مراقبةٍ برلمانية شديدة لمنع أيِّ محاولة لاحتكار الدولة والجيش من قبل أيِّ فئة مهما كانت.

هـ) توجيه الاهتمام إلى المناطق التركمانية المهملة والمهمّشة، وإيقاف حملات التعريب ومحاولات تكريد هذه المناطق في كركوك وأربيل، وتعويض الأسر التركمانية المبعدة إلى جنوبي العراق أو إلى شماله، وإعادة الجميع إلى وظائفهم.

و) إلغاء آثار العملية التي قامت بها أجهزة الإحصاء الحكومية بإرغام التركمان وباقي الفئات العراقية من غير العرب والكرد، على تسجيل أنفسهم في الوثائق الرسمية، عرباً أو كرداً!!

ز) إبطال جميع وثائق وهويات الأحوال المدنية التي صدرت بعد ٩

نيسان، ابريل ٢٠٠٣م للذين استقدمتهم الأحزاب الكردية والتركمانية، ومنح الهويات والوثائق للذين يثبتون فعلاً أنّهم كانوا من سكان المدينة قبل ٩ نيسان أبريل ٢٠٠٣ م.

٢ ـ المطالب الثقافية:

أ) إدخال اللغة التركمانية بوصفها لغة اختيارية للدراسة والإطلاع في جميع مدارس العراق وحتى الجامعات، والتثقيف بعدِّ اللغة التركمانية (كذلك اللغتان الكردية والسريانية) لغة عراقية أصيلة تحمل الكثير من التراث المحلي، وتساهم من جانب آخر في تواصل العراق على كافة الأصعدة مع الشعوب الناطقة بالتركية، وتدعم مصالح العراق مع تركيا وآذربيجان وتركمانستان وأوزبكستان وقرغيزستان وقازاقستان، وعدِّ هذه اللغة جسراً للتواصل الحضاري مع تلك الشعوب..

ب) فتح قسم اللغة التركمانية في كلية آداب جامعة بغداد أسوة بقسم اللغة الكردية، وكذلك إضافة مادة اللغة التركمانية إلى معاهد أعداد المعلمين والمعلمات، ويكون التخصص اختيارياً، لتهيئة الكوادر التدريسية باللغة التركمانية.

ج) رد الاعتبار للميراث التركماني العراقي من خلال التعريف بشخصياته الثقافية المهمة مثل: فضولي البغدادي، ونسيمي، وعد هذه الشخصيات وميراثها جزءاً من الميراث العراقي، وفخراً لجميع العراقيين، وليس للتركمان وحدهم. وفسح المجال لهذا الميراث للاشتراك مع باقي الموروث العراقي؛ لأنْ يعبّر عن نفسه في وسائل الإعلام الوطنية والتعريف به على أنّه نتاج وطني يهمُّ كل العراقيين.

د) إعادة التسميات التاريخية إلى المدن والمناطق والقصبات التركمانية، علما بأنَّ معظم هذه الأسماء هي من أصول عراقية (آرامية) وليست تركمانية،

ولكن اعتزاز التركمان بها؛ لأنّها أصبحت جزءاً من تراثهم الثقافي، ومن الجدير بالذكر إنّ اسم (كركوك) هو أكثر عراقية وأصالة من اسم (التأميم)؛ إذ أنَّ الأول يعود تاريخه إلى ما يقرب الألفي عام، لا الثاني البعثي المصطنع.

إنَّ القراءة العميقة لهذه المطالب تكشف في جوهرها، عن أنّها لا تمثّل (حقوق التركمان) وحدهم بل حقوق جميع الفئات العراقية مهما كانت لغوية أو مذهبية أو دينية، إنَّ معظم الفقرات الواردة تبقى صالحة لو تغير اسم (التركمان) إلى (سريان) أو (يزيدية) أو (صابئة) مثلاً، هذه هي الثقافة السياسية التركمانية تاريخياً وحاضراً وهذه هي ظروف نشأتها.

نعم إنّها مطالب وطنية نأمل أنْ يقوم دستور العراق الجديد بأخذها بنظر الاعتبار؛ لأنّها قائمة على أساس الإيمان بوجود (أمّة عراقية) تضم مختلف الفئات، وهذا نقيض تام للفهم الحاضر والسائد القائم على أسس فئوية قومية وطائفية كانت ولا زالت سبباً في خراب الوطن، إنّ هذا الفهم الوطني هو وحده القادر على توحيد العراقيين في (هوية وطنية مشتركة) وتخليصهم من التمزق الداخلي، والروحي والمادي، الذي بسببه تمكّنت الطغم الانعزالية الاستبدادية من فرض سطوتها طيلة عقود وعقود[1].

لكن الجدير بالذكر: إنَّ التركمان يحول بينهم وبين أخذ حقوقهم عوائق عدة منها تشتتهم الطائفي والسياسي والجغرافي، وولائاتهم الإقليمية، وشعورهم بأنَّ طموحهم أكبر بكثيرمن قدرتهم على مواجهة العرب والكرد، مضافاً إلى أنَّ العديد من شخصياتهم اهتموا بحقوقهم الحزبية على أساسٍ حق المكون التركماني.

---

(١) مقابلات أجراها مركز العراق لعدد من المثقفين التركمان وطلبة جامعات ورؤساء حركات سياسية لم نذكر اسماءهم بناء على طلب البعض واختصارا، مع مراجعة ما كتبه التركمان وبرامجهم الحزبية ونشراتهم عبر مواقعهم شيعة وسنة.

٤ ـ الثقافة السياسية لدى السنَّة

تحدثنا في الفصل الأول عن الخصائص العامّة للثقافة السياسية للوسط السياسي السُني، وجاء ذلك في أغلب محاور الفصل الأول، وقد حاولنا استعراض الثقافة السياسية لدى هذا المكوّن وتحولاتها.

وقد أرتئينا بعد ذلك أنْ نستعرض ونبحث في الموضوع ذاته خلال القرن العشرين، لذا لم يبق ونحن نبحث عن الثّقافة السياسية التفصيلية وركائزها لديهم إلّا أنْ نُعنى بمرحلة ما بعد ٢٠٠٣م.

الثقافة السياسية لدى المكوّن السني أو ما يطلق عليه «العقل السني» هذه المرحلة شهدت تحولات تسربت في تفاصيل المجتمع السني وهذا ما نراه واضحاً من خلال البحث.

في هذه المرحلة ظهرت لدى الوسط السياسي السنُي وربّما عند قطاع واسع منه ثقافتان أكدتهما الممارسة العملية لهم الأولى: هي ثقافة المقاومة[١] التي كانت تستهدف المحتل الأمريكي فضلاً عن أي مسؤول سياسي توصلاً إلى إسقاط العملية السياسية، والأخرى انخراط بعضهم ضمن العملية السياسية

(١) مقابلة خاصة لعدد من الشخصيات التكنوقراط.

مع أنّهم في كل مراحل عملهم في العملية السياسية لم يصدر عنهم الاعتراف لا بالدستور ولا بالدولة التي تأسست في ضوئها، ولا بالحكومة الناتجة عنها. ولا حتى الاعتراف بالسياسيين المشاركين لهم بالحكم من المكون الآخر[١].

والجدير بالذكر: إنّ الثقافتين هما وجهان لعملة واحدة كلتاهما تسيران في ذات الاتجاه وتهدفان لتحقيق ذات الهدف وهو: إرجاع العراق إلى مربع الصفر وإلى ما كان عليه قبل ٢٠٠٣م. ولهذا وصف رئيس الجمهورية بعضهم (رجل في التمرد المسلح وأخرى في العملية السياسية).

لقد تأسست بعد ٢٠٠٣م أحزاب ذات بعد طائفي علماً بأنه ما كان هذا المكوّن في زمن صدام حسين له أحزاب تمارس دورها السياسي إلا الحزب الإسلامي الذي هو حزب سري للغاية. أمّا بعد ٢٠٠٣ فقد شهدت الساحة السياسية للوسط السني ظهور حركات وأحزاب وشخصيات مثل الحزب الإسلامي العراقي وجبهة التوافق العراقية والجبهة العراقية للحوار الوطني بقيادة صالح المطلك ومؤتمر صحوة العراق ثم بعدها صحوة الأنبار وأحزاب أخرى.

وقد امتازت بعض هذه الأحزاب بخطاب ينطوي على الطائفية والتركيز على الصبغة الدينية في الأداء السياسي لذا يمكن القول: إنَّ العقل السني منذ ٢٠٠٣م وصولاً إلى ٢٠١٠م بقي عقلاً تطغى عليه الأيديولوجيات الطائفية وكان الرأي العام للمكوّن قريباً ومتفاعلاً مع هذا الخطاب.

إلّا أنَّ الأمر ليس كذلك عام ٢٠١٠م وقبله بقليل؛ إذ لوحظ تبدل العقل

---

(١) الغالبي، شيعة العراق وتهم الخصوم، عام ٢٠٠٨، ص ٢٦. أنظر - أيضاً - الأزمة السياسية في العراق وجذورها، الدكتور علي أبو الخير، مقال منشور في موقع مركز العراق للدراسات ٢٠٠٩.

السني (الثقافة السياسية للمكون السني) من عقل يؤمن بالطائفية والخطاب الطائفي الديني إلى عقل يؤمن بالخطاب (القومي العربي البعثي الطائفي)، والدليل أنَّ القوائم التي شاركت في انتخابات ٢٠١٠م الممثلة للمكوّن السني امتازت بما يأتي:

أ) ظهور كيانات سياسية جديدة تركز على الخطاب القومي أمثال القائمة العراقية المشكلة من (حركة الوفاق بقيادة علاوي، و«عراقيون» بزعامة أسامة النجيفي، و«جبهة الحوار» بزعامة صالح المطلق، و«مستقلون» بزعامة رافع العيساوي، و«تجديد» بقيادة طارق الهاشمي، و«جماعة الرافدين» بقيادة طلال الزوبعي).

وكيان آخر يطلق عليه (وحدة العراق) الذي هو قائمة مكوّنة من (١٢) حزباً.

نعم إنَّ أحزاب مرحلة ما بعد ٢٠٠٣ ذات الخطاب الديني الطائفي السني انحسرت في الساحة السياسية السنية، وهكذا زال رجالاتها فلا عدنان الدليمي ولا ناصر الجنابي له وجود وأثر أو مكانة سياسية في هذه المرحلة، نعم بقي فقط الحزب الإسلامي الذي هو أضعف الأحزاب في انتخابات ٢٠١٠م.

المهم أنَّ أسباب تشكيل التحالفات السنية هي أهداف غير أهداف المرحلة التي سبقت ٢٠١٠. فالقائمة العراقية خليط غير متجانس من (السنة ﭬ البعثيين) أيّ أنّها تعبّر عن توجهين سني قومي عربي، وآخر بعثي من الشيعة والسنة.

ب) وقد امتازت القوائم السُنية التي تشكلت للدخول في انتخابات ٢٠١٠م بأنْ ترأسها زعماء شيعة مع أنَّ أعضائها ٩٠٪ منهم من السنة القوميين والسبب واضح؛ لأنَّ المخطط الأساسي المؤلفة لأجله، هذه الأحزاب هو

الاستيلاء على أعلى منصب في دولة العراق بحسب دستور ٢٠٠٥م الذي هو منصب «رئيس الوزراء» وهو للشيعة بحسب العرف الدستوري؛ لذلك جعلوا على رأس قائمة العراقية السنية علاوي الشيعي وجواد البولاني الذي هو الآخر شيعي علماني أمريكي الخط والهوى. ولأجل هذا كانت السفارة الأمريكية ومن خلال المفوضية تحاول و(قد نجحت) أنْ تجعل قائمة العراقية هي الفائز الأول في الانتخابات التشريعية لعام ٢٠١٠م.

ج) امتازت هذه الأحزاب بأنّها علمانية كلها وفصلت مسيرتها عن الأحزاب الإسلامية السنية.

د) دلت الدلائل وكشفت فيما بعد عن أنَّ القائمة العراقية كانت تستمد شرعيتها وتمارس تحركها من خلال الارتباط بقيادات حزب البعث المعارضة للعملية السياسية في العراق[١].

إذن ثمّة تبدّل في الثقافة السياسية للوسط السياسي السني[٢] صحيح أنَّ التوزيع الجغرافي للمقاعد التي فازت بها القائمة العراقية وغيرها هو ذات

---

(١) بنظرة فاحصة لنتائج الانتخابات عام ٢٠١٠ ومقارنتها بنتائج ٢٠٠٥ مثلاً أن نينوى (الموصل) تعد من أكبر المحافظات التي حازت فيها القائمة العراقية (تجمع عراقيون بقيادة أسامة النجيفي) أكبر تغيير ففي عام ٢٠٠٥ حصلت فقط مقعدين بينما في ٢٠١٠ حازت على (٢٥) مقعداً والسبب يرجع إلى الاتجاه القومي الذي أثاره النجيفي ضد الكرد.

وأظهرت نتائج انتخابات ٢٠١٠ أنّ القائمة العراقية أخذت أصواتها في المناطق السنية بنسبة ٨٩٪ واخفقت في المناطق الشعبية إلّا في كربلاء والناصرية، وأيضاً في التوزيع المكاني يظهر أن نفس المناطق وذات المكون الذي انتخب ٢٠٠٥ بعض الشخصيات السنية لأسباب دينية طائفية فإنه في عام ٢٠١٠ قد رفض أن يعطي صوته لها وأعطى صوته لعناصر جديدة ذات إيديولوجية جديدة وهذا دليل كاشف عن أن هذه (المناطق) وهذا (المكون) تبدلت ثقافته السياسية من الثقافة السياسية والمذهبية إلى الثقافة القومية.

(٢) هذا ما أكده طلال الزوبعي ٢٠١١/١١/١٣ قناة الاتجاه برنامج شهادة للتاريخ.

المحيط الجغرافي السني لعام ٢٠٠٥ التي هي المدن السنية في حين أخفقت القائمة العراقية وقائمة البولاني في المدن الشيعية، إلّا أنَّ المحيط نفسه تبدلت ثقافته من الصبغة الدينية والنزعة الطائفية إلى النهج القومي العلماني السني.

هـ) أيضاً من الثقافة السياسية التفصيلية التي ظهرت في أوساط المكوّن السني بعد عام ٢٠١٠ ميل هذا المكون نحو (الفدرالية أو الكونفدرالية)[١] وقد بادر أسامة النجيفي الى طرح هذا الموضوع خلال زيارته للولايات المتحدة الأمريكية وخلال وجوده فيها (١٧/ ٧/ ٢٠١١) وبادر أعضاء مجالس المحافظات السُنية للاعلان عن تأييد هذا المشروع، ومن الطبيعي أنْ نجد لهذا الأمر أسباباً عديدة في العقلية السنية فرضتها التحولات الثقافية السياسية الجديدة ٢٠١٠م، ولهذا أسباب جديدة؛ وأبرز هذه الأسباب هو التخطيط العربي لإيجاد موقع جغرافي قادر على احتضان عناصر العهد السابق الذين ضاقت بهم الدول العربية ذرعاً بعد الربيع العربي الاسلامي وتبدّل العديد من المواقف لهذه الدول والانسحاب الأمريكي وما رافقه من ترك الدولة العراقية بيد الشيعة على عكس ما كانوا يأملون.

ومنها: التخطيط لإقامة دولة سنية قادرة على أن تكون سكينة الخاصرة في جسم الدولة العراقية التي يرأسها الشيعة بحسب المفهوم والثقافة السنية السياسية، هذه الدولة القومية العربية البعثية قادرة على ضرب مصالح الحكومة المركزية بملفات عديدة هي:

---

(١) والسبب أنّ القادة السياسيين السنة تفاوتت تصريحاتهم وطلباتهم بين المطالب القريبة من الاستقلال وأخرى ذهبت إلى الفدرالية، وأيضاً تفاوتت بين من يريد أقاليم متعددة وبين من يريد إقليماً واحداً: (مركز العراق للدراسات، المشروع السني الفيدرالي إلى أين؟ ٢٠٠١/١/١١).

أولاً: ملف المياه؛ لأنَّ دجلة والفرات تمر بمدنهم وأغلب السدود المقامة عليهما تحت سيطرة المدن السنية مما يسهل التحكم بسياسة المياه في العراق. وقد صرحوا بذلك مراراً.

ثانياً: ملف الأمن إذ بالإمكان أن يكون هذا الإقليم السني حاضنة للبعثيين وبذلك يتخلص البعثيون من الملاحقات القانونية بحسب المادة (٧) والمادة (٤) من الدستور العراقي الاتحادي فضلاً عن أنّه سوف يكونون نواة لبناء جيش من القوات العسكرية والأمنية الصدامية قادرة من خلال خبرتها على شل حركة المركز، والوقوف بوجهه، خصوصاً وأنَّ هذه العناصر فضلاً عن خبرتها العسكرية تمتلك عقيدة عسكرية معروفة بطائفيتها وعدائها لإيران والمشروع الشيعي في المنطقة.

ثالثاً: تكوّنُ منطقة عازلة بين شيعة العراق وسوريا، وتشكيل منطقة عازلة بين ايران وجنوبي لبنان، وتقطيع أوصال دول ومحاور المقاومة الشيعية الاقليمية ومن ثم تشكل امتداداً لدولةٍ سورية سلفية مفترضة القيام تبتدئ من تخوم سوريا وتكون نهاياتها الرمادي أو الأجزاء الغربية من بغداد.

ومن الملحوظ أيضاً أنَّ بعضاً من المكوّنات السُنية طالبت بتوسيع صلاحيات الإدارات المحلية للمدن السنية بدلاً من الفدرالية أو الانفصال، لكنّ الذي أصرّ على الفدرالية إنما حاكى إلى حدٍ بعيد مشروع جوزيف بايدن الذي طرح عام ٢٠٠٧م على مجلس الشيوخ الأمريكي وصوّت له نسبة ٧٥٪. من الأعضاء لتقسيم العراق إلى متواليات ثلاث على أسس طائفية وعرقية.

ومنها: أنَّ هذا الإقليم يمثّل للعقلية السنية تعويضاً عما فقدوه من بعض صلاحيات ومزايا في الحكومة الاتحادية.

والملحوظ أنّهم صاروا أشدَّ إيماناً بهذا المشروع بعد أن اقتربت

القوات الأمريكية من مواعيد الانسحاب (٢٠١٢م) من العراق بحسب اتفاقية صوفا ٢٠٠٨م.

وأيضاً وجدنا أن السنّة بعد ٢٠٠٥ نمت لديهم ثقافة الارتباط بدول الجوار العربي والإسلامي (السعودية، وقطر، والإمارات، والأردن، وتركيا) ارتباطاً يعزز قوتهم داخل العراق (بحسب زعمهم) ويساعدهم على الوقوف بوجه المدِّ الشيعي الإيراني[١].

القوميون العرب العراقيون يشعرون بأنّهم بأمس الحاجة إلى دول الجوار العربي والإسلامي بعد أنْ تلاشت آمالهم في أنْ يحققوا شيئاً من خلال العمل العسكري المسلّح أو من خلال الاعتماد على الدور الأمريكي بل على العكس، إنّهم يلقون باللائمة على أمريكا إذ انسحبت عام ٢٠١٢م تاركةً العراق بيد الشيعة في حين عام ١٩٢١م تركت بريطانيا العراق بيد السنة[٢]، لذا فهم يعوضون خيبة الأمل هذه بأنْ تفعل لهم أمريكا شيئاً بالاستناد إلى دول الجوار[٣].

---

(١) الدكتورة نجوى صالح جواد، المرجعية الدينية والعراق الجديد: جدلية الدين والسياسة، طبع بيروت ٢٠١٠ ص ١٩٤.

(٢) مقابلة لجريدة الشرق الاوسط مع سامي العسكري عضو مجلس لنواب وعضو دولة القانون ٢٠١٢/١/١٦ ومقابلة خاصة مع السيّد محمد بحر العلوم ٢٠١٢/٢/١٧.

(٣) أمريكا لا يمكن أن تدير ظهرها للسنة العراقيين خصوصاً الخط القومي لانها تجدُ فيه ملبياً لطموحاتها في صد إيران وعزلها من التدخل بالشؤون العراقية لكنها غير قادرة على تغيير المعادلة السياسية في العراق والتلاعب بنتائج الانتخابات لمصلحة القائمة السنية كما أرادت أن تفعل بعد ظهور نتائج الانتخابات ٢٠١٠ لذا فإنها اتبعت سياسة، الامر الواقع وسوف تعوض عن وجودها من خلال ستراتيجية أخرى وهي تحريك دول الجوار الطائفي العربي والإسلامي ضد الإسلاميين الشيعة لمحاصرتهم وإسقاطهم أو التفكيك بينهم وبين شيعة المنطقة وصارت أمريكا أشد قناعة بهذا الاتجاه بعد أن ساند شيعة العراق خلال الربيع العربي سوريا وشيعة البحرين (واشنطن يوشت ٢٠١٢/١/١٢).

من الثقافة السياسية المرتكزة لدى العقل السني عدم وجود قيادة محورية لهم من مرجعيات دينية أو سياسية وهي السبب في فشل العديد من الأطروحات التي قدموها أو أقدموا عليها والخطوات التي اتخذوها فكل فرد في المكون السُني حينما تحاوره للتعرف على مرتكزات ثقافته السياسية تجده يعزو فشل العديد من مشاريعهم إلى غياب القيادة الدينية أو السياسية عكس ما لدى المكوّن الشيعي الذي تشكّل القيادة الدينية «المرجعية» ووحدة الموقف الشيعي قواسم مشتركة وصمامات أمان استطاع المكوّن الشيعي أنْ ينجز الكثير من خلالها[1] وهذا ليس شعور الوسط الشعبي فقط بل حتى القيادات السنية والبعثية تدرك ذلك من خلال المفاوضات التي استمرت (٩) أشهر لغرض تشكيل الحكومة العراقية بعد انتخابات عام ٢٠١٠م إذ زار قادة القائمة العراقية النجف الأشرف والتقوا السيد السيستاني والمراجع الآخرين على أمل أنْ يحصلوا منهم على ما يعزز إمكانية أنْ يشكّلوا الحكومة، لكنّ مساعيهم باءت بالخيبة مما يدل على أنَّ الوسط السياسي البعثي القومي السني يدرك أنَّ لدى المكوّن الشيعي صمامات أمان غير متوافرة لديه، هي القيادة الدينية والوحدة في الموقف السياسي الى حدٍّ مؤثر، وهذا الأمر بحسب إدراكهم جعلهم مشتتين سياسياً واجتماعياً وأنَّ إحدى نتائج عدم وجود القيادة المركزية جعلهم سياسياً يعتمدون بدرجة عالية على العامل الخارجي خصوصاً الدول العربية.

ومن ركائز الثقافة السياسية التفصيلية لديهم عدّ إيران العدو اللدود وأنّها برأيهم تمارس احتلالاً للعراق من طريق تمكين القوى السياسية الشيعية المؤيدة لها

---

(١) مقابلات خاصة لمفكرين وأساتذة جامعات ومسؤولين سنة، وأيضاً هذا ما أكدته الدراسات الصادرة عن مؤسسة (*RAND*) راند الأمريكية ٢٠١١/٨/٦، وقد أكدت المصادر الأمريكية الجمهوري (*IRI*) ذات الموضوع. وعدّته إحدى خصائص المكون السني العراقي.

في الوصول إلى السلطة، وتركّز خطاباتهم الإعلامية والفكرية التي تعكس ثقافتهم السياسية لهذه المرحلة على جعل إيران العدو الأول لهم، وقد وجدنا من خلال المتابعة أنّ بعض المكوّنات السياسية السنية ومؤسساتها الاعلامية لا تترك فرصةً إلا وتشن فيها هجوماً حاداً على إيران وتثير الإشكالات التأريخية والراهنة، وتضخّم المشكلات، وتخلق الأكاذيب والافتراءات(١).

هذه السياسة يؤمن بها ويمارسها قطاع واسع وهي لا تختص بوسائل الإعلام بل هذه أجندة ومناهج تستمد شرعيتها من برامج معدة من مسؤولين بارزين في الدول العربية ويقوم بممارستها كبار المسؤولين البعثيين والطائفيين في العراق وهذا ما تعكسه تصريحاتهم(٢) ضدَّ إيران، والغريب أنَّ الثقافة السياسية السنية لم تكتف بالهجوم على إيران بوصفها دولة أو حكومة أو مؤسسات(٣) بل تتعداه إلى العمل والتثقيف ضدَّ «ولاية الفقيه»(٤).

ومن ثقافتهم المرتكزة في أذهانهم أنّهم ما زالوا يحسّون بعدم الاندماج الاجتماعي الوطني مع مكوّنات العراق العرقية والمذهبية الأخرى، فكل الدراسات فضلاً عن متابعاتنا الميدانية تؤكّد لدينا مقدار عدم الثقة والعزلة بين المكوّن السني في العراق وبين الكرد والشيعة والتركمان فضلاً عن المكوّنات

---

(١) فإن عشرات الإصدارات من الكتب والمجلات ومواقع الإنترنيت ووسائل الإعلام القنوات والإذاعات كلها تركز على خطاب واحد ضد إيران وتصف إيران بالدولة المحتلة للعراق سياسيا وتحاول أن تثقف الجهور العراقي على الكراهية من خلال ترويج الأكاذيب مثل قطع إيران للمياه عن العراق أو تحميلها المسؤولية بدعم المليشيات أو قتل الأبرياء وغير ذلك.

(٢) أحصى مركز العراق من خلال أرشيفه أكثر من ١٣٢ تصريح صدر من (١٤) مسؤول بارز في القائمة العراقية خلال ٢٠١١ ضد إيران.

(٣) كما نلاحظ كثرة الهجوم على فيلق قدس أو المسؤولين العاملين فيه.

(٤) بالإمكان الرجوع إلى موقع كتابات وموضع البصرة وأور والمواطن وعشرات المواقع البعثية ومتابعة ما يصدر من كلام عن قناة الرافدين والشرقية وقنوات أخرى.

الأخرى، وقد عبّر السيد المرحوم محمد باقر الحكيم في جريدة لواء الصدر هذا الموضوع محمّلاً القادات والحكومات القوميين الذين تحدثوا باسم المكون السُني كامل المسؤولية عن ذلك[١].

تأثر العقل السياسي السني بالواقع الجيوسياسي الإقليمي:

كانت سورية عند الوسط السياسي السُني هي رمز عروبتهم وملاذهم لأسبابٍ عديدة منها هجرة أغلب القيادات البعثية إليها، ولارتباطهم الايديولوجي البعثي بالقيادة الحكومية والسياسة السورية تاريخياً، ومنها مجاورة الإقليم السني العراقي لسورية، ومنها الترابط العشائري، ومنها إسناد سورية للبعثيين في العراق بعد سقوط النظام الصدامي عام ٢٠٠٣م، لكن ما إنْ تبدّلت المعادلة العربية في سورية، ولأنَّ أمريكا وإسرائيل وعدداً من الدول العربية عازمة على إسقاط حكومة الأسد؛ لأنّها بنظرهم جزء من المنظومة الشيعية في المنطقة فضلاً عن أنّها (حكومة الأسد) امتداد للأيديولوجية والمنهج المقاوم، ولأنَّ هذه الدول العميلة (السعودية وقطر) التي تعمل وتنفذ هذه السياسة نيابةً عن إسرائيل تستهدف إسقاط القوة الشيعية المتنامية في المنطقة، وبمجرد أنْ طرحت هذه الخطة حينها تحركت العناصر العميلة داخل سورية بهذا الاتجاه، وللأسف كانت تحمل إيديولوجية طائفية[٢] بعد هذه المؤامرة الدولية العربية نجد أنَّ الوسط السياسي السُني العراقي في الغالب تخلّى عن سابق علاقاته بسورية،

---

(١) جريدة لواء الصدر ٢٥/ ١٢/ ١٩٩٨.

(٢) أغلب الدلائل والدراسات دلت على أن المتمردين في سوريا يستهدفون في حركتهم إقامة دولة سلفية وهذا التحرك منهم جاء بطلب وتخطيط ودعم قطري سعودي تركي أمريكي إسرائيلي (قناة المنار - لقاء خاص، مع الفكر الإسلامي محمد صادق الحسيني ٢٠١٢/٣/٣٠).

وأخذ ينحاز إلى السنة في سورية إزاء الشيعة، ويفسّر ما يدور في سوريا في ضوء الخلاف الطائفي في العراق، وهذا الموقف وجدناه لدى عموم أوساط السُنة فضلاً عن قواهم السياسية، وتأثّر العقل السني أكثر، إذ أخذ يعتقد بأنَّ أيَّ انتصار لسنّة سوريا هو انتصار لهم داخل العراق ضمن تبدل المعادلات الإقليمية التي سوف تعيد بنظرهم رسم خارطة سياسية وجغرافية وجيوسياسية تصبُّ في مصلحتهم في العراق.

هذه هي أبرز وأهم الثقافات السياسية التفصيلية التي نشأت لدى المجتمع السياسي السُني بعد عام ٢٠٠٣م، وهذا لا يعني أنَّ ما ذكرناه هو كل ما في عقلية وثقافة السُنة، بل هناك العديد والمزيد من الثقافات التفصيلية التي تولّدت بعد ٢٠٠٣م قد يطول المقام بنا لو تعرضنا لها كاملاً فيما يتعلق بالانقسامات الحادّة فيما بينهم وفيما يتعلق بعلاقتهم بالولايات المتحدة الأمريكية وتأثير الربيع العربي الإسلامي في عقليتهم وتأثير التباين والخلافات العشائرية وفي مواقفهم ومستوى ارتباطهم بدول الجوار.

المهم ما ذكرناه هو أبرز المسائل السياسية الثقافية التفصيلية للمكوّن السني.

الأقليات الأخرى:

رأينا من المفيد أنْ نذكر المرتكزات الثقافية السياسية لأبرز الأقليات الدينية والقومية التي لها نوع تأثير في أركان العملية السياسية العراقية عموماً، وبحسب متطلّبات البحث خصوصاً أنَّ سكّان العراق أطياف متنوعة من حيث الدين والأعراق وأكبر المجموعات عدداً في العراق هي الشيعة والسُنة والكرد فضلاً عن ذلك يعد العراق موطناً لجماعات أخرى مثل المسيح، والكرد الفيلية، والشبك وغيرهم.

في السنوات الثمان الأخيرة بعد ٢٠٠٣م ولدت لدى هؤلاء ثقافات وقلق سياسي وهجرة عن أماكنهم التقليدية باتجاه مناطق جديدة في البلاد، وآخرون غادروا إلى خارج العراق، أمّا هذه الأقليات فهي:

١ ـ المسيحيون:

الطوائف المعترف بها رسمياً في العراق هم الكلدان، وهم يشكّلون (٧٥٪) من مسيح العراق، وهم على المذهب الكاثوليكي وهم موجودون في (١١) محافظة عراقية؛ باستثناء المدن السنية.

ومن الطوائف المسيحية الأخرى الآثوريون وهم موجودون بعدد قليل في كركوك، والسريان والأرمن الذين هم الطوائف البارزة[1] هذا المكوّن (مسيح العراق بكل قومياته ومذاهبه) تمتاز ثقافته السياسية سابقاً وراهناً بما يأتي:

أ) في الغالب هم يميلون إلى العزلة السياسية ويكاد أنْ يكون اشتراكهم في التجارب السياسية العراقية نادراً، ثم تقلصت المشاركة بعد وصول الخط القومي العربي الى الحكم في العقود الأولى من القرن العشرين. وسبب آخر أدّى الى عزلتهم وهو أثر المجازر التي عاناها المسيحيون في الدولة العثمانية[2] وهكذا في الدولة القومية بعد عام ١٩٢١م، وبلغ حد العزلة أنّهم حينما أجرت بريطانيا استفتاء عام ١٩٢١م لمعرفة رأي الشعب العراقي هل يرغب بحاكم عربي أو

---

(١) من خلال زيارات فرق الرصد ولقاء رؤساء الطوائف المسيحية ورجال الدين وكتاب مرزوق معيوف، موسوعة الأديان في العراق ج٣ ص ١٧٢، وآزار هرمن. حقوق الاقليات في العراق، مطبعة الزوية، بغداد ٢٠٠٤ ص ٦٠.

(٢) حناشيخو، كلدان القرن العشرين، مطبعة دار الشعب، ديترويت ١٩٩٢ ص ٨٧ ورشيد خيون، الأديان والمذاهب بالعراق، دار الجمل للطباعة، ٢٠٠٥ ص ١٤٢.

بريطاني أكّدوا أنّهم لا خيار لهم؛ لأنّهم ليسوا عراقيين(١)، أمّا في مرحلة حكم البعث منذ عام ١٩٦٣م فكان دور المسيح دوراً انعزالياً إلّا شخص طارق حنا عزيز الذي هو رجل يمارس دوره بوصفه قومياً وبعثياً ولا علاقة له بالمسيحية في ممارساته السياسية.

ب) بعد ٢٠٠٣ أيضاً لم نلحظ أيَّ نشاط سياسي للمسيحيين إلا بحجمٍ محدود قد لا يتجاوز شخص يو نادم كنا، وعدد من الشخصيات المسيحية، مع أنّ عددهم بالإجمال يبلغ (مليوناً و٤٠٠) ألف نسمة ولم نلحظ وجود جريدة باسمهم أو منظمة أو دار نشر قد أحتلت دوراً موثراً في بث الفكر السياسي داخل المكون المسيحي العراقي، نعم الأمر مختلف في كردستان إذ تنشط الحركة الإنجيلية التوراتية(٢).

ج) ثقافة المسيحيين منذ عام ٢٠٠٣م تؤكّد أنَّ وجودهم في العالم العربي والإسلامي عموماً والعراقي بنحو خاص محفوف بالخطر لأسبابٍ عديدة منها علاقاتهم الدينية مع الغرب المسيحي والممارسات التي تقوم بها بعض الحكومات الغربية في محاصرة المسلمين داخل بلدانهم ومنعهم من ممارسة بعض الشعائر بما فيها الحجاب في بعض البلدان، بينما المسيحيون في العراق يمارسون كامل حقوقهم، هذا الشعور انعكس بالسلب والغضب لدى بعض المسلمين في العراق ضدَّ المسيحيين(٣) لذا أصبح المجتمع المسيحي هدفاً للقاعدة في العراق، ومن الأسباب الأخرى التي تشعرهم بالخطر هي مجاهرتهم ببيع الخمور.

وكذلك وقوع بعضهم في دوائر أو مناطق متنازع عليها بين العرب والكرد.

---

(١) لوميس ساكو، مجلة، بين النهرين، العدد ٢٤، ١٩٧٨ ص ٢٥.

(٢) حسب معلومات واردة في التقرير الذي أعدته الخطة الأمريكية uscirf الأمريكية ٢٠١١.

(٣) مقابلة خاصة المركز العراق للدراسات مع الكاردينال دلي ١٢/٦/٢٠٠٦.

وأنَّ بعض المسيحيين اليوم يشعرون بالحاجة إلى الهجرة من العراق بعد سيطرة العامل الديني على الدولة والأحزاب فضلاً عن وجود القاعدة، بل يوجد شعور لديهم بأنَّ الوسط العربي بأسره تنمو فيه الحركات الإسلامية المتطرفة والإسلامية المعتدلة مما يجعل المناخ غير ملائم لهم في العالم العربي والإسلامي وفي العراق بنحوٍ خاص، وليس هذا مجرد شعور أو ثقافة سياسية، بل تحول إلى واقعٍ إذْ هاجر كثير من المسيحيين إلى خارج العراق وتشير الدراسات والتقارير الدولية إلى أنَّ العدد الذي هاجر من العراق بلغ ٥/ ٣٤٪ من أصل المسيحيين في العراق (بغداد، والبصرة، والعمارة، والموصل، وكركوك)[١].

٢ ـ الكرد الفيليون:

الكرد الفيلية هم من المسلمين الشيعة في العراق (في حين الكرد الشماليون الذين يسكنون كردستان هم من السنة)، يسكنون جغرافياً على امتداد الحدود الإيرانية العراقية في واسط، وبغداد، والعمارة، وجلولاء وخانقين، وديالى، وبدره، وزرباطية، والشهابي، وقد أكّد هذه الحقيقة الجغرافية الرئيس عبد الكريم قاسم حينما أكّد لوفد الكرد الفيلية الذي زاره عام

---

(١) هيومن رايتس ووتش (*hrw*)، حقوق الإنسان في العراق بعد ٨ سنوات من احتلال أمريكا فبراير ٢٠١١.

(*http: //www. hrw. org/nods*/95606 (3/2011ص ٧ .

وأنظر: تقرير وزارة حقوق الإنسان العراقي - قسم حقوق الأقليات، تحت عنوان « أطباق العراق مصدر تراثه الوطني » ٢٠١١ ص ١٣. هيومن رايتس ووتش (*hrw*)، حقوق الإنسان في العراق بعد ٨ سنوات من احتلال أمريكا للعراق فبراير ٢٠١١.

(*Http: //www. hrw. org/nods*/95606 (3/2011ص ٧ .

١٤/ ١٠/ ١٩٥٨ للتهنئة (أنّ المناطق التي تبدأ من الضفاف الشرقية لنهر دجلة هي موطن الكرد الفيليين)[١].

أمّا تاريخ وجودهم بحسب المصادر فإنّه يعود إلى آلاف السنين، وإنْ كانت الهجرات الواسعة بدأت في العهد الإسلامي، وبحسب رأي بعض المؤرخين (هم شريحة من القبائل الكردية انحدروا أصلاً من أطراف خوزستان، وعيلام، وكرمانشاه، وايلام، وقصر شيرين، واسلام آباد، وخرم آباد، وفي العراق يطلق عليهم الفيليون، وفي إيران يطلق عليهم اللر.

أمّا توزيعهم الجغرافي في الوقت الحاضر فإنَّ مركز الثقل في وجودهم السكني في (خانقين، ومندلي، وبدره، وزرباطية، والحي، والنعمانية، والعزيزية، ومركز واسط، وشيخ سعد، وبدرة، وجصان، أمّا في بغداد فهم يسكنون مناطق الكفاح، والصدرية، وباب الشيخ، وعكد الكرد، والدهانة، والشورجة، وحي الكرد في مدينة الصدر، وجميلة، وشارع فلسطين، والبياع، والعطيفية، والكاظمية، والحرية)، هذه المناطق ليست كردية بنحو كامل بل هي مركز وجود مختلط بينهم وبين الآخرين[٢].

أمّا تعدادهم السكاني فإنَّه لا يوجد مصدر يؤكّد عددهم بدقة وما تردد على ألسنة البعض من سياسي الكرد من أنَّ عددهم يتجاوز المليون كردي فهذه أعداد تخمينية وإنْ كنا نميل إلى هذا الرقم، وربما الواقع يؤكّد أكثر من هذا العدد، خصوصاً في بغداد قد يصل إلى المليون ونصف[٣].

---

(١) نجم سلمان مهدي الفيلي، من هم الكرد الفيليون، ط ستوكهولم، ٢٠٠١، ص ٢٥.

(٢) طارق جهان بخش فرمان، الكرد الفيليون والاستحقاقات الدستورية، رسالة ماجستير مخطوطة، ٢٠١١ ص ١٣.

(٣) مقابلة خاصة لقادة وناشطين سياسين من الكرد الفيلية أمثال الشيخ محمد رضا النعماني ←

أمّا أبرز عشائرهم فهي عشيرة الأركوازي في (خانقين) وتمتد إلى بغداد وبعض أطراف كركوك ويتوزعون على (١٤) قرية[١] وعشيرة قره لوس في (مندلي)[٢] وهذه العشيرة تتوزع على (٦٠) قرية، وعشيرة سوره ميري في (خانقين) وعشيرة زرگوش، وعشيرة الملك شاهي ورمزيار، وشوهان، والقطبي، والبالوية، والملخطاوي، وعشائر أخرى تتوزع على المناطق التي ذكرناها نفسها[٣].

ديانة الأكراد الفيليين الإسلام، ومذهبهم أنّهم أتباع مدرسة أهل البيت عليهم السلام، وقليل منهم ومن الكاكائية (العلي إلهية)[٤] التي هي فرقة تعتقد بربوبية علي بن أبي طالب عليه السلام، وقسم قليل من الكرد الفيلية يتبع المذهب السني وهم عشيرة (زنكنة) وعشائر الدلو في خانقين.

أمّا أبرز لغاتهم فهي الكردية ذات اللهجة (الكهورية) و(الفيلية اللرية)[٥].

الثقافة السياسية للكرد الفيلية:

أ) أثّرت المعاناة الطويلة الأمد للكرد الفيلية في هويتهم وجنسيتهم والشك بمواطنتهم التي مورست تاريخياً، وقتل العديد منهم والتهم الموجهة

← وكامل كناني، وطارق جهان، والشيخ محمد سعيد النعماني ٢٠١٠/٢/١٧ مع مراسلات لكتاب كرد أمثال ناصر الفيلي مؤسسة شفق للثقافة والإعلام ٢٠١١/٦/٢٢ ولقاء مع الدكتور عصام الفيلي (قسم العلوم السياسية) ٢٠١١/٦/٧.

(١) بحوث ودراسات: الكرد الفيلية في كردستان العراق، جريدة الاتحاد ٢٠٠٩/٢/٢٣.

(٢) عمران مولى المندلاوي، مندلي عبر العصور، دار الحرية للطباعة، بغداد ١٩٨٥ ص ٤١٤.

(٣) مهر مردوخ، كردستان والتوابع، ج ١ ص ٩٤، ج ٢ ص ١٠٩.

(٤) زكي جعفر الفيلي، مؤسسة البلاغ، بيروت ٢٠١٠ ص ٤٦.

(٥) محمد شمسي البدري، كرد العراق الفيليون تاريخهم وحاضرهم بيروت ٢٠٠٩، ص ٨٠.

إليهم بأنّهم إيرانيون، وقرارات التسفير، وعشرات الممارسات[1]، كل هذه الممارسات الحكومية في زمن صدام وقبله جعلت المكون الكردي الفيلي منعزلاً سياسياً، نعم لهم تحرك ظهر بعد ٢٠٠٣ من خلال عدد من المنظمات والحركات، إلّا أنّه يغلب على عدد كبير منها سرعة الظهور ثم الاختفاء، وبعضها اختفت مجرد أنْ انقطع عنها التمويل الأجنبي الأمريكي، ومنها علماني، ومنها يموّل من الحركات الكردية الأساسية في كردستان العراق، وأمّا الحركات الشيعية فإنَّ عددها قليل جداً بالقياس إلى عدد المكوّن الكردي الفيلي، وأغلب مؤسسات المجتمع المدني الكردي تعاني التمزق وعدم وحدة الصف وعدم بروز قيادة وحركة قادرة على استيعاب جميع الكرد الفيليين الى هذه المرحلة، إلّا أنّنا وجدنا أنّ حركة المؤتمر العام للكرد الفيلية الشيعية التي يتزعمها الشيخ محمد سعيد النعماني ويساعده عدد من العاملين استطاعت أنْ تبلور لهم وجوداً وحقوقاً في العهد السياسي الجديد وتضع لهم ثقافة المواطنة

---

(١) لا يمكن بهذه العجالة تسليط الضوء على كل ما صدر عن الانظمة القمعية من جور وقتل وتهميش وظلم سياسي ضد الأكراد الفيلية إلا أننا هنا لأجل إعطاء صورة مختصرة وهيَّ إن الكرد الفيلية اسقطت عنهم الجنسية العراقية وصدرت قرارات مصادرة الأموال المنقولة وغير المنقولة وتم حجز شبابهم من سن (١٥ - ٤٠) سنة، وطرد ذويهم إلى خارج العراق. ومصادرة الأراضي الزراعية وصدور قانون الجنسية رقم ٦٦٦ وقرار مجلس قيادة الثورة المنحل (٦١٧) في ١٩١١/٥/١١ الذي صادر أراضيهم وغير أسماء عشائرهم وتجريف بساتينهم وعشرات القرارات وهي قرار رقم (٨٩٠) ١٩٨٥/٨/٤ وقرار رقم (١٨٠) في ١٩٨٠/٢/٣ وقرار (١٦١٠) في ١٩٨٢/١٢/٢٣ وقرار (١١٩٤) في ١٩٨٣/١١/٢ وقرار (٣٢٩) في ١٩٨٤/٣/١٥ وقرار (٤٥٦) في ١٩٨٤/٤/١٥ وقرار (٣٦٣) في ١٩٨٦/٤/٢٧ وقرار (٧٢٢) في ١٩٨٧/٩/١٥ وهذه القرارات وغيرها السرية والعلنية وهي التي بموجبها تم قتل وتهجير وتعريب لغتهم وقراهم. (تقرير خاص، مركز العراق للدراسات) بتاريخ ٢٠١١/١٢/١١ رقم ٧١١ ص ١١٧ وكذلك انظر صحيفة الوقائع العراقية الرسمية، بغداد، العدد ٢٧٧٦، بتاريخ ١٩٨٠/٥/٢٦ والوقائع العدد ٢٧٥٧ بتاريخ ٤/١٨/ ١٩٨٥ والوقائع العدد ٣٠٤٣ بتاريخ ١٩٨٥/٤/٢٩.

والنضال السياسي لرفع الحيف عنهم وتثبيت الحقوق بقدر معين بينه وبين المستوى المطلوب الكثير الكثير.

والذي يؤكّد خوف المجتمع الكردي الفيلي السياسي من أنْ يطرحوا أنفسهم بوضوح وأنْ يعلنوا ويجاهدوا في الدفاع عن حقوقهم السياسية هو أنّهم لم يعطوا رأيهم لمرشحيهم من الأكراد الفيلية عام ٢٠١٠ في الانتخابات التشريعية. ولحد الآن لا يوجد أعضاء في البرلمان العراقي بعنوان كرد فيلية وإنْ كانوا هم كرد فيليون بالواقع.

ب) بل حتى المسؤولون الحكوميون الذي هم من أصول فيلية، يتحاشون التصريح بانتسابهم للقومية الكردية بينما عددهم كثير ويحتلون مناصب بارزة في الدولة حتى قيل: إنّ المكون الشيعي العراقي أغلب قياداته هم من الكرد الفيلية[1] مما يكشف عن أنَّ الثقافة السياسية لهذه القومية بعد لم تبرز بوصفها ثقافة واضحة تمكن المكوّن الكردي من إمكانية الدفاع عن حقوقه والإعلان عن نفسه فما زالت تهمة التشكيك بمواطنته تلاحقه.

ج) هناك قبائل من الكرد لا يقرون ولا يقبلون بلقب (فيلي) مثل قبائل (أركوازي، وقره لوسي، وسور ميري، وزركوش، وملكشاهي، والبالوية، والسواسية، ورمزيار، وكاكائية، وجيلي، وقبائل أخرى من مندلي، وخانقين، وسهل السعدية في ديالى وجلولاء وحمرين)، والسبب أنَّ المجتمع من هذه العشائر والأغلب يعتقد هو الأصل وهو العشيرة الأكبر، وإليه يرجع الآخرون، وأنَّ عشيرة الفيل هي إحدى وربما أصغر العشائر قياساً إلى العشائر الأخرى الكردية، وهذا الخلاف بارز وواضح داخل المكوّن الكردي وهو أحد ركائز ثقافتهم

---

(١) تحقيق مركز العراق للدراسات - قسم المعلومات وأرشيف ٢٠٠٨/١٢/١٧ رقم ٦١٧.

الخاصة سياسياً واجتماعياً وهو يمنع عليهم الاتحاد تحت أي مسمّى وحتى التجمع الأخير الذي أراد أن ينهض به الشيخ محمد سعيد النعماني كانت إحدى عقبات نجاحه هو هذا الشعور وهذه الثقافة الراسخة داخل القبائل الكردية، وهذا الخلاف الداخلي أوجده النظام السابق (الصدامي) وعاد اليوم قوياً بين مكوّناتهم مما جعل ثقافتهم السياسية القومية غير موحدة باتجاه موحد[١].

د) يعتقد البعض ـ بل الأغلب ـ إنّ الثقافة العامة للكرد الفيلية قد انصهرت في المكوّن الشيعي العام من دون الالتفاف إلى خصوصياتهم القومية، وهذا جانب حسن إلا أنّ المفروض أنْ لا يمنع من الدفاع عن هويتهم وحقوقهم وتوحدهم بوصفهم كياناً له شخصية محددة ضمن الإطار الشيعي العام، لذا أغلب آرائهم عند الانتخابات وولائهم يذهب إلى ذوبانهم في المكوّن الشيعي العام هرباً وخوفاً من حقيقتهم القومية وما عانوه بسببها، لذا فهم يعتقدون أنَّ الرجوع إلى الإطار المذهبي بما فيه من عناصر قوة سياسية ومرجعية وحوزوية يعد أكثر أماناً لهم وتحاشياً لما ينتج عن الدخول في التفاصيل.

هـ) يغلب على العقل السياسي الكردي الفيلي ثقافة عدم إمكانية التوحد في إطار عام؛ لتوزع قياداته على محاور الكيانات الحزبية الأساسية من حزب الدعوة، والمجلس الأعلى، والتيار الصدري وقيل: إنَّ الكرد الفيلية هم أشدُ ميلاً الى حزب الدعوة من ميلهم الى خط المجلس الأعلى.

والسبب؛ لأنَّ قادة حزب الدعوة وتاريخه اعتمد أساساً على الكوادر القيادية الذي هم من قبائل كردية مضافاً إلى أنَّ حكومة المالكي قرّبتهم ومدّت

(١) مقابلات خاصة مع وجهاء عشائر في ديالى وبغداد وشخصيات اجتماعية يتحفظون على ذكر اسمائهم بتاريخ ٢٠١٠/٦/٢٢، أنظر كذلك العشائر الكردية الشيعية بين الماضي والحاضر، هاشم الطباطبائي ٢٠١٠/٥/٢ موقع كلكامش.وتاريخ الكرد الفيليون وآفاق المستقبل، زكي جعفر العلي، ص ١٢٧.

الجسور معهم وأوجدت لهم منظمات ودعمت زعماء الكرد الفيلية[1] ولكن رأينا الخاص أنَّ علاقات الكرد الفيلية ـ كمجتمع ـ بالمرجعية وأسر المرجعية واضحة، خصوصاً زمن الامام السيد محسن الحكيم، واستمرت هذه العلاقة أثر التوجه والثقافة التي تسود طبقات الشيعة في العراق، وإنْ كان ثمّة توجّه الى المالكي فالأمر مرجعه إلى ميل الشعب العراقي الى الدولة والمسؤولين وامتلاك هؤلاء أدوات انتخابية من خلال مواقعهم تجعلهم أكثر فاعلية.

٣ ـ الشبك:

تشير أعداد الشبك إلى أنَّ عددهم يتراوح بين (٣٠٠ ـ ٥٠٠) ألف نسمة ٧٠٪ منهم من الشيعة، والباقي من السُنة، ولغتهم هي فرع من العربي والفارسي والتركي، وبعضهم يَعدَّ نفسه كردياً وهذا الذي جعل الكرد في الشمال العراقي يذهبون إلى الموقف نفسه، وهذه المسألة أحدثت انقساماً في المكوّن الشبكي بين شبكٍ شيعة، وشبك سنّة، مما أدى إلى استهداف الكرد والعرب لهم على حد سواء، بسبب تورطهم في ملكية الأراضي في نينوى منذ عام ٢٠٠٤[2]، وعليه فإنَّ ثقافتهم السياسية ثقافة منقسمة قومياً ومذهبياً[3] المهم أنَّ الثقافة العامة لهذا المكوّن الشبكي جعلتهم في موضع غير موحّد، ولأنَّ

---

(١) متابعة خاصة من قبل مركز العراق للدراسات قسم المعلومات، ومقابلات خاصة لمركز العراق مع شخصيات كردية فيلية، وهذا ما يؤكده موقع صوت العراق، الدكتور عبد الحسين عبد الخالق ٢٠١٠/١/١٢.

(٢) مصادر خاصة لمركز العراق للدراسات.

(٣) منتدى شركاء العراق، خلاصة موقف الأقليات في العراق، ديسمبر ٢٠١٠.

http: //iq. on. un. org/the - iraq - brie fing - boo-

الثقافة السياسية لهذا المكوّن هي الأخرى غير موحدة، لذا سار الشبك الشيعة باتجاه الشيعة، والشبك السُنة باتجاه السنة، والكرد للكرد وهكذا، ولكن الغالب أنَّ الشيعة الشبك هم جزء من المسيرة الشيعية بقدر محدود، وهم متفاهمون مع التركمان في الموصل في مدينة تلعفر بقواسم مشتركة مذهبياً.

٤ ـ الإيزدية:

الإيزديون هم جماعة دينية وعرقية معاً وهم يتركزون على جبل سنجار على بعد (١١٥) كم غربي الموصل مع وجود جماعة قليلة في منطقة شيخان شرقي الموصل التي يوجد فيها الشيخ (عدي) ويعود تاريخ الديانة الإيزيدية إلى مرحلة ما بعد موت يزيد بن معاوية. والايزدية مزيج وتوليفة من الزرادشتية، والجاهلية، والمانوية، واليهودية، والمسيحية[1] وأنَّ العهد السابق زمن صدام حاول أنْ يحوّل هذه الشريحة الدينية إلى أحد أقسام المكوّن العربي بحسابات خاصّة ضدَّ الكرد، وكان يتم استخدامهم لأغراض التوازن السكاني في المناطق التي تستوطنها أغلبية كردية باتجاه السيطرة العربية، وتقدّر المنظمات الدولية عدد هؤلاء بـ(٥٠٠) ألف نسمة، وهم أيضاً اليوم منقسمون في الانتساب القومي بين العربي والكردي.

والجدير بالذكر: إنَّ الثقافة السياسية لدى الايزديين غير مستقرة لأسباب عديدة منها:

أ) الانقسام القومي فيما بينهم بين الانتماء للقومية العربية والانتماء

---

(١) سعيد الديوه جي، اليزيدية، ص ٨٦. واحمد تيمور، اليزيدية ومنشأ نحلتهم، ص ٩٥. ومحمود الجنيدي، من هم اليزيديون، ص ٤٧.

للقومية الكردية حالهم حال الشبك، وبهذا اللحاظ نجد أنَّ ثقافتهم السياسية منقسمةٌ قومياً.

ب) ووجدناهم يعانون الخوف والعزلة فإنَّ موقعهم الجغرافي جعلهم بمقربةٍ من الجماعات المتطرفة (القاعدة) والحركات الإرهابية، فقد وزعت في الموصل منشورات عام ٢٠٠٥ وفي عام ٢٠٠٦ تدعو إلى قتل جميع أفراد المجتمع الإيزدي، خصوصاً أنَّ تركيبة المعتقدات الدينية لهذه الشريحة معقدة جداً جعلت الأغلب يعتقد أنّهم (عبدة الشيطان)، وقد عانى المجتمع الإيزدي أكبر هجوم إرهابي في تاريخ العراق بعد عام ٢٠٠٣ في آب ٢٠٠٧ عندما دمرت أربع تفجيرات انتحارية بشاحنات مفخخة بلدتين للإيزديين مما أسفر عن قتل ٤٠٠ مدني وإصابة ١٥٦٢ آخرين، وقد تُرك أكثر من ٢١٠٠٠ ألف أسرة بلا مأوى[١].

كل ما تقدم خلق عند المكوّن الإيزدي قلقاً سياسياً، وثقافته غير محددة أي أنَّ الإيزدي سياسياً لا يعرف ماذا يفعل وما هي الخطوات التي سيتخذها؟ هل يقاطع العملية السياسية أو يكون جزءاً منها؟ المهم أنّهم بحسب المصادر الرسمية ٨٠٪ منهم فما فوق لا يؤمنون بالعمل السياسي و١٠٪ هم الذين يؤمنون بالدخول بالعملية السياسية، وحتى نسبة ١٠٪ من الذين يؤمنون بالعمل السياسي نجد السياسيين منهم غير موحّدين قومياً ولا ارتباطاً، بل موزعين على قوى متعددة[٢].

---

(١) جريدة الصباح ٢٠٠٧/٨/٢٥، ومعلومات متوفره على موقع وزارة الداخلية ٢٠٠٧.

(٢) هذه المعلومات مستفاده من الاستطلاع الذي قدمته المنظمة الأمريكية المختصة بشؤون الأقلية في العراق *uscirf* وبناء على تقرير دائرة رصد وحماية حقوق الأقليات وأطياف العراق مصدر تراثه الوطني، ٢٠١١، ص٣٠.

٥ ـ البهائيون :

الوضع بالنسبة للبهائيين في العراق لا يزال العمل السياسي والديني لهم غير مسموحٍ به، وممارسة الشعائر هي الأخرى محظورة تماماً، نظام صدام حسين كان يمنع عليهم التجاهر بأفكارهم وعقيدتهم بموجب القانون ١٠٥ لعام ١٩٧٠: هذا القانون لم يتم الغاؤه إلى الآن والعديد من البهائيين الذين ولدوا في العراق لا يملكون وثائق المواطنة بما في ذلك جوازات السفر[١].

والقانون ٣٠٥ سنة ١٩٧٥ يحرم على البهائيين تسجيل عقيدتهم وبموجبه يتم تسجيلهم «مسلمين» على بطاقات الهوية، لكن هذا القانون أُلغي عام ٢٠٠٨ بتدخل السفارة الأمريكية[٢] إلّا أنّه إلى الآن غير مسموح لهم بتغيير بطاقاتهم (الجنسية) وكتابة الديانة، نعم ألغي القرار ولم تترتب الآثار.

هذا التعامل مع البهائية جعل الثقافة السياسية لهؤلاء ثقافة قائمة على العزلة والانطواء والابتعاد عن الأضواء، والتركيز على التواصل السري، وقد حاولت السفارة الأمريكية وبعض المنظمات الدولية أمثال (المنظمة الدولية لحقوق الأقليات (mec» حاولت كل هذه الجهات أنْ تدفع بهم إلى المطالبة بحقوقهم وأنْ يظهروا إلى العلن بادعاء أنّهم يشكّلون ما يقرب من (١٥٥) ألف بهائي[٣] إلّا أنَّ شيئاً لم يكن، وتوجد مصادر تقول: إنّهم أخذوا يمارسون نشاطاً

---

(١) مجلس تأمين الأقليات العراقية (*imc*) تأمين وتقرير الحريات الأساسية للأقليات العراقية ٢٠١١ ورقة بحثية قدمت في مؤتمر جامعة بغداد.

(٢) وزارة الخارجية الأمريكية، إصدار بطاقات هوية للبهائيين ١١/ مارس/ ٢٠٠٨.
http: //www. ecoi. net/189476:: iraq/328792. 323/82.
1974 (١ - ٢٠١١)

(٣) نقلاً عن تقرير الأقليات في العراق، بريتي تانيجا (٢٠١١).

سرياً في بغداد وكربلاء ولهم عدد من منظمات مجتمع مدني سرية غير معلنة. وخلال جلساتهم الخاصة يتحدثون باللغة الفارسية؛ لأنّهم في الغالب من أصول فارسية وهم بقايا الحركة البهائية في العراق[١].

٦ ـ العراقيون السود:

العراقيون السود هاجروا إلى العراق من أفريقيا تاريخياً عبر البحر وهم اليوم مسلمون شيعة يسكنون الجنوب (بصرة، وعمارة، وناصرية) يقدر عددهم (٢٥٠)[٢] ألف نسمة، هذه الشريحة تعتقد أنّها معزولة اجتماعياً؛ لأنّها ينظر إليها بوصفها طبقة من الدرجة الثانية في العراق ويطلق عليهم (العبيد) ولا يوجد بينهم وبين المكوّنات والعشائر العراقية علاقات مصاهرة وزواج، وأيضاً هم معزولون سياسياً فلا يوجد في تاريخ العراق الماضي والمعاصر «أسود» واحد احتل موقعاً رسمياً بارزاً في مناصب الدولة العراقية بكل مراحلها خلال القرن العشرين، وتشير التقارير إلى أن ٨٦٪[٣] منهم يعانون الفقر؛ لأنّهم لا يمتلكون رأس مال ولا يمتلكون الأراضي الزراعية التي هي حكر على القبائل الكبيرة.

بفعل هذا الواقع كانت الثقافة السياسية لهذه الشريحة هي العزلة والانكماش وأنّهم يمارسون نشاطهم السياسي ضمن الإطار العام للمكوّن

---

(١) مقابلة خاصة لمركز العراق مع أفراد من البهائية في العراق. ١٢/ ٧/ ٢٠١١. الوردى، لمحات، ج ٢، ص ٧٨.

(٢) جورج لالاني، ما زالوا مهمشين: استمرار اضطهاد الأقليات في العراق، لندن - تقرير (***meg***) (***imc 2010***) ص ١٠.

(٣) نفس المصدر، ص ٢٢.

الشيعي ولا يوجد لهم نشاط خاص بهم ولا أيَّ مطالبة بهذا الاتجاه ولم يقوموا بتأسيس أحزاب أو حركات أو منظمات تمثّلهم[1] ولا صحيفة أو موقع انترنيت.

لذا ثقافة هذه الشريحة سياسياً هي ثقافة العزلة الاجتماعية والسياسية وعدم الانخراط بأيِّ توجّه سياسي، والملحوظ أنّه في مرحلة صدام حسين لم يوجد معتقل سياسي واحد من طبقة العبيد (السود).

هذه الاقليات المشار اليها التي تشكل نوعاً وأثراً ووجوداً في ثقافة الشعب العراقي بقدر محدد ومعين، أمّا باقي الأقليات الأخرى فهي غير مؤثّرة كالفلسطينين المقيمين في العراق ومنهم حملة الجنسية العراقية والذين قدر عددهم لغاية عام ٢٠٠٧) بـ(١٠) آلاف فرد[2] وهكذا الكاكائيون الذين هم جزء من النسيج الكردي والغجر وغير ذلك؛ فهي أقليات لا يعتد بها عدداً ولا تأثيراً.

وخلاصة القول: إنَّ كل الاقليات سواءً أكانت الكردية الفيلية أم الشبكية أم المسيحية وغيرها كل واحدة لها ثقافتها الخاصة سياسياً إلّا أنّها حاولت الذوبان في الثقافة الوطنية العامة، وأنّ كل مكون له خصوصية وظروف تختلف عن المكوّن الآخر.

فالمسيحيون أثّر فيهم التوزع الجغرافي، فمنهم واقع تحت نفوذ المنطقة الكردية وآخرون تحت نفوذ السُنة في الموصل، وغيرهم تحت نفوذ الحكومة المركزية أوالمحافظات الشيعية، هذا التوزع الجغرافي والديمغرافي منع من أنْ يكون لهم ثقافة سياسية واحدة فضلاً عن الخلافات القومية، وهم في مرحلة ما بعد ٢٠٠٣م أقرب إلى التقوقع السياسي، وثقافتهم هي التعايش ليس إلّا،

---

(١) وفقاً لتقرير منظمة ***uscir*** الأمريكية وحسب التقرير السنوي العراقي لعام ٢٠١١ ص ٢٣. عن الاقليات العراقية.

(٢) وفقاً لإحصاء الامم المتحدة (***unhce***) مفوضية شؤون اللاجئين في العراق.

وهكذا باقي الأقليات أيضا لم تبرز لديهم ثقافةٌ سياسيةٌ مستقلة، بل نجد ثقافتهم في الغالب مندكة في الثقافات السياسية العامة.

٥ ـ الثقافة السياسية لدى النخب

قد يبدو الحديث في هذا المحور غير ذي جدوى بتصور مفاده: أنَّ النخب في العراق ثقافتها مندكة في الثقافة السياسية العامّة للمكوّنات، فالنخب الشيعية ثقافتها متأثرة بالثقافة السياسية العامّة لهذا المكوّن، وهكذا المكوّن السني، فإنّه يلقي بظلال ثقافته على النخب السُنية، والكلام نفسه في المكوّن الكردي والتركمان وسائر الأقليات كما بيّنا، إلّا أنَّ ثمّة أمراً جديراً بالتنويه إليه هو أنَّ النخب تؤسس لثقافة سياسية جديدة قد تكون ضمن أو مع الاطار العام أو متقاطعة معه، لذا فإنّا نسلط الضوء على ثقافة النخب السياسية في نقاط هي:

١) الحركة النخبوية الأولى:

تبرز من بين كل المكوّنات الأساسية والأقليات «نخب» عراقية تتأثر وتؤثّر بالفكر السياسي العراقي لتسير به باتجاهات ليبرالية على وفق المنهج الغربي الأمريكي، وقد لوحظ منذ عام ٢٠٠٣ نشوء طبقة من الكّتاب والمثقفين ذوي ثقافة سياسية غربية ليبرالية، وقد استطاعوا أن يحتلوا مساحات واسعة في

الانتاج الفكري والعقائدي والسياسي على وفق المنهج الغربي؛ فوجدنا منهم من يبلّغ بفكر سياسي غربي[١] وفي العشرات من اصدارات هؤلاء[٢] ومؤلّفاتهم نجدهم تحدّثوا بنقد لبعض محاور وتوجهات الفكر السياسي الديني، ونجد المحور الجوهري في كل هذه الكتب والاصدارات هو بلورة نخبة علمانية تؤمن بصلاحية المنهج السياسي الليبرالي في الحكومة وبطلان الحكومة الدينية، وتوجّه أشد النقد إلى منهج ولاية الفقيه، محاولةً نشر ثقافة سياسية ليبرالية علمانية في العراق، وتوجد منظمات عالمية وأمريكية تشكّل حواضن لهذه النخب، بل تمادت بعض النخب الأخرى في الحديث الى حد الطعن بجوهر الاسلام وليس في الجانب السياسي فقط فهاجمت النبي محمداً ﷺ، وشككت في نبوته[٣] وهناك كتب شككت في صلاحية الإسلام كنظامٍ قادرٍ عبر تشريعاته على حفظ حقوق الإنسان والأقليات، وهم يقتطعون بعض النصوص من الدستور الإيراني أو

---

(١) أمثال الدكتور الشبستري وضياء الشكرجي والسيد احمد القبنجي والدكتور عبد الكريم سروش وآخرين كسرمد الطائي.

(٢) على سبيل المثال لا الحصر احمد الكاتب وتطور الفكر السياسي السني نحو خلافة (ديمقراطية) واحمد الكاتب تطور الفكر السياسي الشيعي في الشورى إلى ولاية الفقيه، وكتاب التشيع السياسي والتشيع الديني، ومختار الاسدي في مؤلفاته، الديمقراطية والدين وولاية الفقيه، ودراسة في اشكالية الحكم الديني، وكتابه أزمة العقل الشيعي (مقالات ممنوعة) وكتابه مقالات عكس التيار، وكتابه الدين والسياسية اشكالية الحق والمصلحة، واحمد القبنجي في كتابه الحكومة المدنية وكتاب تشيع العوام وتشيع الخواص، والشيخ محمد مجتهد الشبستري في كتابه قراءة بشرية للدين، والدكتور عبد الكريم سروش في كتابه الصراطات المستقيمة وكتابه الدين العلماني وبسط التجربة النبوية، والعقل والحرية، والتراث والعلمانية، ومؤلفون آخرون بالعشرات أمثال ضياء الشكرجي في كتابه لا لدين يفسد فيها ويسفك الدماء وعبد الرزاق الجبران وسعدون محسن ضمد.

(٣) سعدون محسن ضمد في كتابه كشف الاسرار وأوثان القديسين، والشاعر معروف الرصافي في كتابه الشخصية المحمدية.

من فتاوى الإمام الخميني بحق الأديان الأخرى ويفسرونها كيف شاءوا، وأصدروا كتباً أخرى تهاجم الإسلام لعدم قدرته ـ بزعمهم ـ على حفظ حقوق المرأة؛ لأنّ الإسلام ـ بحسب زعمهم ـ يجعل المرأة سلعة لاقدر لها ولا قيمة ولا حقوق، ويفرض عليها قهراً الحجاب والقسوة كما يمنع العديد من الحريات وتدعو هذه الكتب المرأة الى أنْ تمارس الجنس مع أكثر من واحد أسوة بالرجل[(١)]، عملت المؤسسات الأمريكية على اعطاء بعض هذه النخب الدور البارز كي يحتلوا المساحة الكبيرة في النتاج الفكري في العراق بعد ٢٠٠٣م، وقد أوجدت لهم المؤسسات الثقافية ذات الرصيد المالي واللوجستي الهائل أمثال مؤسسة «مدارك» ومؤسسة انتشارات (دار الجمل)، و(المدى)، و(دار الانتشار العربي)، و(دار الكتب العراقية)، ومن هذه النخب من كان قد تربى تربية يسارية علمانية تارة شرقية وأخرى غربية، وهم بقايا التيارات العلمانية القديمة والشيوعية التي برزت خلال القرن العشرين أمثال فخري كريم رئيس مؤسسة المدى[(٢)] وغيره. وهكذا أغلب الكتّاب والمثقفين الذين كانوا جزءاً من المرحلة الصدامية، نلفت نظر القارىء الكريم إلى أنّنا لا نتهم جميع رجالات هذا الخط بارتباطهم بالغرب أو أنّهم يُموَلون من السفارة الأمريكية، غاية الأمر: إنّ هذا القول يصح على البعض منهم، إلا أنَّ الأمر الذي نريد تأكيده هنا أنّهم مع قطع النظر عن مصادر التمويل يشكّلون نخبة لطرح فكر غربي ليبرالى إجمالاً في

---

(١) عبد الرزاق جبران، مبغى المعبد وكتاب لصوص اللّه، واحمد القبنجي في كتابه الحكومة المدنية الذي يدعو فيه إلى اباحة اللواط، راجع كتاب مختصرات الاختراق الثقافي، مركز الهدى للدراسات الحوزوية، العد ٢٧ طبع سنة ٢٠١١.

(٢) قد جاهرت هذه النخب بعلمانيتها اوتمردها على القيم والاسلام فقد اخرجت هذه النخب تظاهرات في شارع المتنبي في ٢٠٠٩/٨/١٧ ضد قرار رئيس مجلس محافظة بغداد بمنع الخمور وفتح المحلات غير المجازة.

العديد من المجالات السياسية والعقائدية والتشريعية فضلاً عن مفهوم الدولة والحكومة.

٢) الحركة النخبوية الثانية:

وهي حركة الجماعات التي تعمل وتبلغ لنشر ثقافة القبول بالإحتلال الأمريكي، ولبالغ الأسف وجدنا العديد من الأكاديميين، والسياسيين، والكتاب، وحملة الأقلام، من يروّج للمحتل ويعدّه منقذاً للشرق والإنسان الشرقي ويطالب الشعب العراقي بأنْ يحمل ثقافة القبول والتفاعل مع هذا المحتل؛ لأنّه حامل لواء الديمقراطية، وتتركز هذه النخبة داخل المكوّن الكردي، ولهم مجلة اسمها (سردم)، وقيل: إنّ بعض المقالات المنشورة في مجلة (أفتاب) الإيرانية تترجم وتنشر في مجلة سردم الكردية ومجلة (فضاءات) الصادرة في العراق، ومجلة (مدارك) واسعة الإنتشار، وكلها تبلّغ للمحتل ولثقافته.

وأيضاً هذه النخبة موجودة في المكوّن السياسي الشيعي وهكذا السني.

ومنهم في الجامعات العراقية، بل رتبت لهم بعض المنظمات الغربية زيارات لأمريكا ولباريس، ومنهم من يعمل داخل المؤسسات الأمريكية ومنهم من له ارتباطات بالمنظمات الأمريكية الثقافية، وأخذت هذه الطبقة تعمل باتساع داخل الجامعات خصوصاً الذين يذهبون ببعثات دراسية إلى أمريكا ومن خلال العلاقات التي تقام بين الشباب العراقي والأمريكي عبر الفيس بوك والأنترنت.

ولا نريد أنْ نبالغ إذا قلنا: إنّ حركةً منظمةً تشارك بها السفارة الأمريكية

وسياسيون عراقيون؛ لغرض جذب الشباب العراقي الجامعي وغيره إلى الايمان بعلاقات واسعة مع الولايات المتحده الأمريكية ومشاريعها في المنطقة، ويكفينا دليلاً أنَّ أحد الشباب العراقي ألّف كتاباً للدفاع عن يهود العراق داعياً إلى أنْ تعمل الحكومة العراقية على استعادة هؤلاء والسماح لهم بالعودة إلى العراق[1].

البعض من هؤلاء يلتقون في سوق الكتب العراقي في شارع المتنبي (أكبر سوق للكتب العراقية) ويعقدون الندوات التي تروّج لأفكارهم، وعلمنا بطرق متعددة أنّ لهم تمويلاً جيداً من السفارة الأمريكية؛ هدفه الأساسي نشر هذا الفكر السياسي الأمريكي الخاص والقبول بمشاريع الغرب.

٣) الحركة النخبوية الثالثة:

وهم طبقة الحوزويين والإسلاميين أمثال إياد جمال الدين، والسيد فرقد القزويني، والسيد عماد كلانتر، وعشرات الطلبة الذين خلعوا الزي الروحاني والتحقوا بمحور الدفاع عن الغرب والفكر السياسي الغربي أمثال عبد الرزاق جبران (كان طالباً في حوزة قم)، وسرمد الطائي (كان طالباً يرتدي الزي الروحاني في حوزة قم)، وأحمد القبنجي (كان روحانياً في حوزة قم ومن أسرة علمية مجاهدة). وليس سراً نذيعه عن ارتباط هذه النخب الإسلامية والحوزوية بالغرب والفكر الغربي وهم بحركتهم يشكّلون كتلة نخبوية إسلامية ذات جذور حوزوية تنهض بمشروع نشر الثقافة السياسية الغربية وقد التحق بهم كتّاب اسلاميون آخرون.

---

(١) مازن لطيف، يهود العراق، ٢٠١٠ ص٧٣.

٤) الحركة النخبوية الرابعة:

وهي مجموعة الحركات المهدوية المحسوبة على الفكر العقائدي والسياسي الشيعي، ولكن باتجاه منحرف ومضاد للفكر السليم أمثال حركة جند السماء، وحركة الصرخي[١]، وحركة أصحاب القضية[٢] وجماعات أحمد الحسن[٣]، والحركة الربّانية[٤]، وهؤلاء ينظر إليهم على أنّهم حركات تتحرك داخل الوسط الشيعي أوجدت العديد من الأحداث وتحركت على العديد من النخب والشرائح، وكل هذه الحركات القاسم المشترك في ما بينها ـ مع قطع النظر عن الجانب العقائدي لها ـ ترجمة مآربها السياسية وايديولوجيتها من خلال عدد من النشاطات السياسية التي قاموا بها كدخولهم في الانتخابات والقيام بتأسيس حركات ونشاطات ثقافية، وفتح مراكز انترنت، وعدد من الإصدارات، واتخاذ عدد من المواقف، وأمّا مجمل رؤيتهم السياسية، فهو:

---

(١) وهي مجموعة تتبع ضياء عبد الزهرة الكرعاوي، لهم كتاب خاص اسمه (قاضي السماء) ظهرت في ٢٨ كانون الثاني/ يناير/ ٢٠٠٧ في منطقة الزركة (الكوفة) بكامل سلاحهم كانوا يريدون في هذا اليوم الذي صادف ١٠ محرم القضاء على مراجع النجف الاشرف، (رشيد الخيون ١٠٠ عام من الاسلام السياسي بالعراق، ص٢٨٠)، وجريدة الصباح تحقيق ص٢، ٢٠٠٨/٧/١٤.

(٢) وهم جماعة يرجعون إلى محمود الصرخي الحسني الذي يدعي النيابة المطلقة للامام المهدي عجّل الله تعالى فرجه الشريف وأعلميته الراجحة بنظره على الآخرين، وقد أسس حوزة باسم الامام جعفر الصادق، وأسس حركة سياسية باسم (الولاء) يهدف إلى تأسيس ولاية فقيه عراقية، موقع الصرخي الرسمي ***http/www. alhaany. net/a1. htm***.

(٣) اصحاب القضية مجموعة ظهرت في العمارة ٢٠٠٥ يدعون أنَّ السيد مقتدى الصدر قتل في أحداث النجف وأن السيد مقتدى الموجود هو الامام المهدي. (مصدر خاص لمركز العراق للدراسات، تحقيقات ميدانية)، وموقع براثا، دراسة في الحركات المهدوية، ٢٠٠٩/١٠/١١.

(٤) نفس المصدر. ص١٢.

أ) اعتمدت السكوت عن الإحتلال.

ب) اسقاط المرجعية في النجف وفي إيران[١] وقتلهم وتكذيبهم.

ج) مواجهة كل مصالح الجمهورية الإسلامية الإيرانية في العراق، والبعض منهم هدد بضرب السفارة والقنصليات الإيرانية في العراق[٢].

د) إحداث الصراعات مع الحكومة.

هـ) نشر ثقافة الكراهية ضدَّ المراجع وإيران.

و) نشر الفكر القومي ارتكازاً لمقولة: إنَّ المرجعية في النجف الأشرف يجب أنْ تسترد من العجم والفرس والإيرانيين بشكل عام وتعود إلى الأمة العربية، وقد هوّل الإعلام وناصر هذا التوجّه[٣] وأوجد لهم المكاتب في أكبر الدول العربية مثل مصر واليمن[٤].

ز) ادعاء أغلبهم أنَّ الحجة على اتصال بهم وبنحو وثيق وبناءً على هذا على الأمّة أنْ تتلقى أفكارها منهم[٥].

خلاصة القول: إنَّ هكذا نخبة وجدت طريقها لأفكار ثلّة من الشباب والأمّة، ويكفي أنَّ أحداث الزركة كشفت أنَّ ٢٥٪[٦] منهم من حملة الشهادات

---

(١) بل إنّ احمد بن الحسن أرسل رسالة إلى الامام الخامنئي يدعوه فيها إلى ان يسلم ايران وولاية امر المسلمين اليه باعتباره ممثل الحجة المطلق. (كتاب اسرائيل في العراق)، طبع بيروت، المؤلف العاملي، ص٣٠ من الوثيقة الموجودة لمركز العراق للدراسات.

(٢) جريدة الصباح ٢٠٠٧/١١/٢٣، وجريدة البينة ٢٠٠٧/١٢/١١.

(٣) هذا يؤكده الاعلام الخاص يمكن مراجعة موقع الصرخي واليماني أحمد بن الحسن وكتاب اسرائيل في العراق ص٢٢٠، وكتاب رشيد خيون، ١٠٠ عام من الاسلام السياسي في العراق، ص٥٨٢.

(٤) احمد صبري السيّد على، الشيعة في مصر، مخطوطة، ص ١٨١.

(٥) موقع اليماني والصرخي، مصدر سابق ٢٠٠٨/٨/١٦.

(٦) جريدة الشرق الاوسط. ٢٠٠٨/٧/١٤. وموقع موسوعة النهرين ٢٠٠٨/٧/١٨.

من دبلوم إلى بكالوريوس، إذن الهدف من هذه الطبقة هو نشر فكرٍ وثقافةٍ سياسيةٍ خاصةٍ تنخرُ في ثقافة المجتمع الشيعي وثوابته الأساسية، وتفتت في عضده وتلغي وحدته وتعمل على ايجاد ثقافات جديدة ولو بعدد من شرائح المجتمع الشيعي.

٥) الحركة النخبوية الخامسة:

وهي حركة الأجيال الواعية والطبقات المثقّفة من شرائح المجتمع الشيعي بكل قومياته التي تؤمن بخط ولاية الفقيه، وهذه النخب تارة تتمثّل بطبقات حوزوية ومراكز ثقافية أو كوادر سياسية أو عناصر مثقفة، وتارة كحركات وأحزاب، وهذه الشرائح مثّلت نخباً بارزةً في داخل الجسم الشيعي تكاد أنْ تطرح ثقافة سياسية جديدة بارزة أخذت تشق طريقها داخل المجتمع الشيعي، فقد شهدت الساحة السياسية العراقية والفكرية والاجتماعية تحرّكاً بهذا الاتجاه؛ إذْ لوحظ عدد من القنوات الإعلامية تؤكّد وتدافع عن هذا المنهج، ومراكز ثقافية تطبع الاصدارات وتعقد الندوات دفاعاً عن هذا الخط، ونشراً للفكر السياسي الثوري الذي أسسه الإمام الخميني ﴿قدس سره﴾ ورعاه اليوم الإمام الخامنئي دام ظله، وهذا الخط النخبوي يمكن أنْ نذكر أبرز مزاياه وخصائصه:

أ) إنَّ فكرهم السياسي يعتمد ركيزة مقاومة الاستكبار داخل العراق بكل أنواعها الفكرية والعقائدية والاجتماعية والجهادية، وينطلقون في كل هذا من خلال رجوعهم إلى الإمام الخامنئي؛ لاعتقادهم وارتكاز الولاء سياسياً في ثقافتهم لخط الولي الفقيه، فهم يريدون عاجلاً أو آجلاً أنْ

يتحوّلوا من حركات نخبوية إلى حركةٍ واسعة داخل المجتمع الشيعي العراقي، ويهدفون إلى أنْ تكون إحدى ركائز الفكر السياسي الشيعي بشكل واسع بدلاً من الحال القائمة اليوم، وأنْ يكون البديل هو أنْ يرتكز التشيع في العراق على الثورية وخط المقاومة.

ب) هذا الخط النخبوي ما زال يحضى باحترام المجتمع العراقي لدورهم في مواجهة الإحتلال ومشاركتهم الجادة في إخراجه وطرده من العراق ومازالت ساحتهم نظيفة لا يوجّه إليهم من القدح ما وجّه إلى غيرهم من الجاه والرفاه والمال والثراء والفساد وبحق نقول: إنَّ هذا الخط النخبوي إنْ استطاع أنْ يفعّل طاقاته ويقوي إدارته وآلياته ويرتبط بالأمّة ويطوّر كوادره ويوسع من نشر ثقافته، فإنّه بذلك ينعقد عليه أمل المستقبل السياسي الشيعي في العراق.

ج) لدى هذه النخبة وعي وثقافةٌ سياسيةٌ معاصرة، وثوريةٌ ضدّ الاستكبار والغزو الأمريكي العسكري والمؤسساتي، وضدَّ حزب البعث الصهيوني، ولكل القوى المقاومة المعادية للعملية السياسية الشيعية في العراق التي حققت مكاسب لشيعة العراق ولا نجد أي شريحة مستعدة للدفاع عن هذه المكاسب بقوة هذه المجموعة.

إلّا أنَّ هذه النخبة تحتاج إلى الكثير كي تتحول إلى تيارٍ واضحٍ تلتفُّ حوله الأمّة الشيعية في العراق.

٦ ـ الثقافة السياسية لدى الجماهير

في الوقت الذي استعرضنا فيه ثقافة كل المكوّنات العراقية السياسية الكبيرة، الأساسية منها والصغيرة، فانّ هذا لايعني أنَّ الشعب العراقي بلا ثقافة سياسة عامّة ومرتكزات سياسية مشتركة، فإنّه ـ لو جردناه من الايديولوجيات والمؤثّرات الخاصة الأثنية والقومية والطائفية ـ ونظرنا إليه بعين فاحصة من خلال التعرف على مواقفه العملية تاريخياً، ومن خلال مواقفه بعد عام ٢٠٠٣م خلال تجربته السياسية الراهنة وما عصف به من محن، يندر أنْ حصلت في تاريخ الشعوب عموماً والشعب العراقي خصوصاً إذ استحضرت كل مفردات القاموس اللا إنساني من ذبح وقتل وتفرقة وموت واستباحة دموية ابتغاء تحطيم البناء النفسي السايكولوجي، مع كل ذلك وجدنا أنّه لم يتخلَ عن ثوابت ثقافته السياسية الراسخة في تكوينه النفسي التي جسدها ـ عندما سنحت الفرصة ـ لإبراز هذه الخصائص الثقافية نظرياً وعملياً.

من هنا نتمكن أنْ نتلمس أبرز المشتركات الثقافية السياسية لعموم الجمهور العراقي:

ارتكاز الثقافة الإسلامية لدى الجمهور العراقي المسلم، إذ تعذر على كل

القوى العلمانية والليبرالية وكل الأجندات سلب هذا المرتكز من عقلية وسلوك الجمهور العراقي ومن ثقافته العقائدية والاجتماعية والسياسية، لن ندَّعِيَ هنا أنَّ الجمهور العراقي أقام نظاماً اسلامياً انطلاقاً من ثقافته الإسلامية واستطاع أنْ يحكّم الإسلام السياسي، ولكن نستطيع القول: إنَّ المعتقد الإسلامي ظلَّ راسخاً في سلوك الجمهور العراقي (المسلم) وحداً مانعاً من قيام أنظمة ودساتير تشرّع ما يخالف ثوابته الإسلامية، وهذه حقيقة يتساوى فيها كل المسلمين في العراق.

إذ نجد بعد عام ٢٠٠٣م مع كل ما بذله الإحتلال الأمريكي ومن قبله من الحكومات العلمانية لطمس الهوية الإسلامية لدى الجمهور الإسلامي العراقي، نجد أنّ أكثر من (٧٦٥٠)[١] **مسجداً في عموم المحافظات العراقية تصدح بخطب الجمعة والجماعة تدافع من خلالها عن اسلامها فضلاً عما تعكسه وسائلها الإعلامية إلا البعض منها والمحسوب ضمن جهات وحركات وأحزاب مرتبطة بالغرب.**

أيضاً ارتكزت في ثقافة الشعب العراقي الاجتماعية والسياسية منها القداسة العالية للمرجعيات الدينية عموماً والشيعية بنحو خاص، فلطالما عبَّر المكوّن السني والكردي فضلاً عن الشيعي وحتّى المكوّنات الأخرى المسيحية منها والصابئة في مناسبات عدة ولقاءات مختلفة عن كامل احترامهم للمرجعية الدينية الشيعية في النجف الأشرف[٢].

(١) الرقم مستفاد من موقع ديوان الوقف الشيعي ديوان الوقف السني ٢٠١٠/١١/١ وتاريخ ٢٠١٠/٧/٦ وهو عدد للمساجد الاسلامية والمهمة والبارزة فقط.

(٢) ومن خلال مراجعة ارشيف مركز العراق للدراسات وارشيف مركز التنمية والحوار والصحف الرسمية ووسائل الاعلام نجد العديد من المواقف والتصريحات التي تعكس اعتقاد الشعب ←

ولم تكن هذه عاطفة عابرة وتقليداً خارج مسار الشعب العراقي السياسي وخارج التكوين الثقافي له، بل الجمهور العراقي يدرك ويعبر عن ادراكاته في العديد من المناسبات من أنّ النجف الأشرف لها كامل الفضل في حماية العراق اجتماعياً وسيادياً منذ مطلع العشرينيات ولحد الآن، وأنَّ مرجعية النجف العنصر الأول في حماية الأمن الاجتماعي السياسي في العراق، وتلك عقيدة ارتكزت في ثقافتهم السياسية، بل أشار إليها حتى بريمر[1]، وكل المؤلفات التي صدرت خلال عام ٢٠٠٣م وما قبلها أشارت إلى هذا المطلب، ونحن هنا لا نتحدث عن شخص مرجع، وإنّما نتحدث عن المرجعية كلّها والمؤثّر منها أمثال

← العراقي بالمرجعيات الدينية والشيعية بنحو خاص ففي ٢٠٠٨/١١/١٣ التقى وفد كردي بالسيد السيستاني من وجهاء السليمانية وأربيل وأكدوا (ان المرجعية صمام الامان - الصباح) وفي ٢٠٠٩/٢/١٩ التقى وفد من الصابئة بالسيد السيستاني وأكدوا (.... أن مرجعية النجف منعت العراق من الانزلاق نحو الهاوية وأن المرجعية حامية للعراق وللاقليات فضلاً عن عموم الشعب العراقي - موقع المندائي) وفي ٢٠١٠/٢/١١ إلتقى وفد من أهالي صلاح الدين وأكد ان السيد السيستاني خيمة العراق الامنية وفي ٢٠١١/٣/١١ التقى الكاردينال دلي بالسيد السيستاني وأشاد بدور السيد في حفظ السلام في العراق - جريدة الصباح....).

(١) بول بريمر، عام قضيته في العراق ص٣٠٤، وقد نقل عن الاستاذ عادل عبد المهدي نائب رئيس الجمهورية الاسبق انه خلال زيارته إلى بوش عام ٢٠٠٨ قال له الرئيس الامريكي بوش (..... اني ارسلت إلى السيد السيستاني خمس رسائل ولم يرد علي وانتم في القرآن الكريم تقولون اذا حييتم بتحية فحيوا بأحسن منها.... مع هذا نحن ندرك دور السيد السيستاني في حفظ الامن والسلام الاجتماعي في العراق وأثره على الواقع السياسي العراقي).

ولقد كتبت الواشنطن بوست ٢٠١٠/٥/٢٦ تعليقاً على زيارة رئيس القائمة العراقية وطارق الهاشمي إلى السيد السيستاني ومراجع النجف في ٢٠١٠/٥/٢٥ كي يتمكنوا من اقناع السيد بمساعدتهم أنْ يشكّلوا الحكومة بقيادة القائمة العراقية في مرحلة الجدل الدائر انذاك لتشكل الحكومة الذي استمر (٩) اشهر كتبت الواشنطن بوست (.... ان الجميع في العراق وبمن فيهم العلمانيون (القائمة العراقية) يدركون ان النجف الاشرف احد ابرز المؤثرات في العملية السياسية في العراق وهذا تاريخ لتراكم ومخزون ثقافي سياسي تاريخي....).

السيد السيستاني والإمام الخامنئي وغيرهما من المراجع العاملين؛ فإنّ عقلاء القوم وعموم الطبقات الاجتماعية تدرك تأثيرهم وتكبر دورهم السياسي، ولأجل ذلك تكنُّ لهم كامل الإحترام والقداسة.

ومع كل محاولات التفكيك بين الأمّة وقادتها ومحاولات الإثارات الطائفية، ومحاولات المغرضين لإظهار مراجع الشيعة بأنّهم مراجع لمكوّنٍ اسلامي محدد وليس لعموم المسلمين، ولكن الواقع غير ذلك، إذْ كلما اشتدت الفتن في العراق وجدنا بيانات الإمام الخامنئي والإمام السيستاني لها الأثر في إخماد الفتن واحلال السلام[1] ولقد تحدثتْ بهذا عشرات المؤلفات بعد عام ٢٠٠٣ تحديداً[2].

الخلاصة: إنّ هذه الثقافة لدى الجمهور العراقي هي ثقافة راسخة، بل العديد من الدراسات التي تعكس طبيعة الثقافة السياسية للجمهور العراقي تؤكّد إنَّ المجتمع السني في العراق يدرك قوة البناء الاجتماعي العراقي السياسي لوجود المرتكز السياسي، وأنَّ أحد عناصر ضعفهم غياب المرجعية الخاصة بهم، وهم يجدون أنفسهم منقادين إلى الايمان والتقدير والتقديس للمرجعية الشيعية؛ لأنّهم أدركوا أثرها، ولأنّ مواقف المرجعية

---

(١) مقابلات خاصة للدكتور محمود المشهداني ٢٠٠٨/٥/٢٢ ومحمود العيساوي إمام جامع عبد القادر الكيلاني والدكتور محمود عثمان ٢٠٠٩/٣/١٦ والاستاذ مام جلال رئيس الجمهورية ٢٠١٠/٣/٣ وجمال البطيخ شيخ عشيرة شمر في العراق ٢٠١١/١٠/٤ وحميد الزيدان العيثاوي شيخ عشيرة إلى بوعيثة وآخرين وهذا ما يعكسه عموم ثقافة المكونات العراقية الآخرى.

(٢) راجع اصدارات مركز الهدى للدراسات الحوزوية وموقع مركز الهدى للدراسات الحوزوية، خصوصاً كتاب دور الامام الخامنئي يالعملية السياسية العراقية، ص٥٠، وعمار البغدادي، دور الإمام السيستاني في بناء دولة العراق الجديد، ص٣٧، وسامي البغدادي، الفكر الثوري للإمام الخميني وأثره على الفكر السياسي العراقي، ص٤٠.

تشمل الجميع[1]، فالمرجعية عنيت بكل طموحات الجمهور العراقي وهمومه، فنالت بذلك احترامه وثناءه وتقديسه إياها[2]. خصوصاً وأنّ الأداء السياسي للمرجعية في تطور وتنامٍ بما يلبي متطلبات المرحلة وقد أدت ثورة الإمام الخميني ﭪ إلى نضج الخطاب والأداء السياسي لدى عموم المراجع قياساً بما تقدم.

أ) المراقد المقدسة ودور العبادة والمناسبات الدينية:

إنَّ المراقد المقدسة لأئمة آل البيت ﭺ والضرائح والأماكن الدينية بشكل عام لها مكانة وقداسة في التكوين النفسي والعقلي والثقافي العام لدى الشعب العراقي، بل حتى الطبقة السياسية للجمهور العراقي. إذ بقيت هذه المراقد تمثّل مصدر السلام والاستقرار الاجتماعي والسياسي بما يصدر عنها من خطاب وتوجيهات من العلماء والخطباء والزعماء ونبذ الفرقة.

---

(١) الدكتور صلاح عبد الرزاق، الاسلاميون والديمقراطية مطبوعات مركز العراق للدراسات، الساقية٢٠٠٨، ص٥٦.

وانظر الدكتور هادي الخزرجي، المرجعية نظرة من الداخل، مجلة الهدى، العدد ١٢، ص٦٨.

(٢) مجموعة من المقابلات شملت العديد من الوجهاء والخطباء وائمة المساجد الممثلين لعموم الجمهور العراقي منهم الدكتور خالد عبد الوهاب الملا (جماعة علماء العراق) والدكتور عبد الغفور السامرائي ٤حزيران ٢٠٠٧ والشيخ صالح الهايس الذيابي (الانبار) ٢٠٠٧/٦/٤ والشيخ الدكتور ثامر الدليمي (الانبار) والشيخ جمال عبد الكريم الربان الامين العام لمفتي الديار العراقية ٢٠٠٨/٢/١٦ والسيد احمد البرزنجي مساعد رئيس الجمهورية العراقية للشؤون الدينية واحد ابرز علماء كردستان ٢٠١٠/٢/٣ والشيخ احمد عباس العيساوي من الفلوجة ٢٠١١/٤/٦ والشيخ عادل محمود اوجي عضو هيئة الشوؤى في مجلس علماء العراق (عن التركمان في كركوك) ٢٠١١/٣/٧. والمطران الدكتور لويس ساكو رئيس أساقفة كركوك الكلدان. ٢٠١١/١٢/١٢ والمطران آفاك أسادوريان الامين العام لمجلس رؤساء الطوائف المسيحية في بغداد ٢٠١١/٥/١٥ وعشرات الاسماء وقد اكتفينا بهذا العدد.

بقي المنبر الحسيني الذي هو اللسان الناطق للمراقد الحسينية ودور العبادة الشيعية محركاً للشيعة نحو القيم الإسلامية ونحو السلام والشهادة والحب، وشكّلت ثورة الإمام الحسين عليه السلام ومنبره ومرقده ومراقد الأئمة الأطهار عوامل عطاء للمجتمع الشيعي انعكست على مسيرته السياسية، وبقي الكرد والسنة وباقي الديانات أيضاً ينظرون إلى هذه المراقد وهذه المنابر وما يصدر عنها من خطابٍ عامل خيرٍ واستقرار، وهذا ما أكّده الآخرون من جميع المكوّنات.

يكفي رمزية لدى الجمهور العراقي أنّ شيخ الشريعة الأصفهاني عام ١٩١٤ أخذ راية الإمام علي عليه السلام من قبة الإمام ورفعها وسار بها إلى الجنوب العراقي وتحركت معه عشائر الكرد البرزنجية والسنة والشيعة لقتال المحتل البريطاني[١].

ولأنَّ هذه المقدسات أحد مرتكزات الوحدة والحركية والثورية في ثقافة الشعب العراقي عموماً؛ ولأنَّ هذه الموجودات المقدسة (ضرائح، ومراقد، ومنابر، وحوزات) لها الأثر في أعماق المسلمين عموماً والعراقيين خصوصاً، فقد حاول النظام الصدامي جاهداً عزل الأمّة العراقية عنها في مرحلة حكمه العراق، وحاولت فلوله أيضاً أنْ تفجّر قبر العسكريين عام ٢٠٠٧م بعد زوال حكمه؛ ليفجر البناء الاجتماعي السياسي ابتغاء حربٍ أهلية، لكن ثقافة الأمّة الوحدوية واحترامها للمرجعية حال دون ذلك، مما يدل على أثر هذه المراقد وهذه الرمزية.

كل الدراسات تؤكّد أنَّ الأثر الروحي وانعكاساته على ثقافة الشعب العراقي ماضياً وحاضراً وفي كل مجالات حياته لم يكن محصوراً في المكوّن

---

(١) الوردي لمحات اجتماعية، ج٤، ص٢٠٠.

الشيعي وحده، بل هذا ما عليه كل المكوّنات العراقية وكل الجمهور بدرجات متفاوتة[1] ويذكر الباحثون العديد من الأمثلة منها كأحد النوادر السياسية أنّ أحمد حسن البكر طلب من حردان التكريتي أنْ يقسم بالعباس عليه السلام أنْ لا يخونه في ثورة شباط ١٩٦٨[2].

لذا لايمكن تصور ثقافة سياسية لدى الجمهور العراقي تسيربعيداً عن هذه المؤثرات التي تفاعل معها الشعب العراقي وجدانياً عبر التاريخ، وأخذ ينظر إلى وجودها رمزاً للخير وتحقيقاً للسلام، فالمراقد المقدسة بوصفها بناءً ذا رمزية وخطاب صادر عن المؤسسة الراعية لها والمتأثرة بها من حوزات، وعلماء، ومناسبات دينية، دخلت في أعماق الثقافة العراقية، وأبرز دليل حاسم على الأمر أنَّ صداماً كان يكرر زياراته للمراقد الشيعية بل ادّعى الانتساب إلى آل البيت عليهم السلام [3].

ب) الايمان بالوحدة الاجتماعية والجغرافية:

إحدى ركائز الثقافة السياسية لدى الجمهور العراقي ايمانه بوحدة العراق شعباً وتراباً، فإنَّ علماء النفس والاجتماع يرون أنْ العراق وإنْ كان شعباً متعدد

(١) اسحق نقاش، شيعة العراق، ص ٦٠.

(٢) جورج براون تاثيرات رمزية في العقل العراقي، بيروت ٢٠٠٩ ص٤٣، ولقد وجدنا المشتغلين بعلم الاجتماع العراقي وعلم الاجتماع السياسي حينما يدرسون المؤثرات فإنهم يركزون على المراقد المقدسة والخطاب الديني الصادر عنها وعلى سبيل المثال لا الحصر الدكتور علي ابو الخير، تأثر العقل السياسي العراقي بالموروث الديني، بيروت، ٢٠١٠، ص٨٠.

(٣) جريدة الثورة ١٢/٣/١٩٩٠ كان بحث في ص٤ للدكتور محمد المرسومي تحت عنوان التراث الروحي بين القائد واجداده، يستعرض الباحث عدد الزيارات وتاثيرها في العقل الاجتماعي العراقي، السياسي.

القوميات والطوائف والديانات لكن الغالب عليه الميل نحو الوحدة[١]؛ لأنَّ الجزء الأكبر من الشعب العراقي تمازج عبر قرون ربما امتدت لأعماق التاريخ[٢]، وقد حاول الإحتلال الأمريكي تفكيك العراق بمشاريع عدة[٣] على أسسٍ طائفية لكنها رُفضت من جميع القواعد الجماهيرية، بل يذهب العديد من الباحثين إلى أنّ خيبة مشروع الفدرالية في العراق في المدن الشيعية والسنية يعود إلى التكوين النفسي والاجتماعي والى العقلية والثقافة السياسية لدى الجمهور العراقي في اصراراه على وحدة العراق[٤]، طبعاً هذه الثقافة لها أسباب:

منها: التمازج والتفاعل التاريخي بين أبناء الشعب العراقي في السرّاء والضرّاء.

ومنها: التداخل الاجتماعي فإنَّ نسبة التزاوج بين السُنة والشيعة بلغت ١٧.٨٪[٥] وأنَّ التداخل العشائري بين السُنة والشيعة بلغ ٢٨.٩٪ فإننا نجد

---

(١) الدكتور محمد على محمد، أصول الأجتماع السياسي: السياسة والمجتمع في العالم الثالث، الجزء الاول: الاسس النظرية والمنهجية، ١٩٩٢، ص ١١٦.

(٢) الوردي، لمحات اجتماعية، ج١، ص١٢١، وارشد الهرمزي، التركمان في العراق المكون الثالث، طبع بيروت، ص٦٠.

(٣) اشارة إلى مشروع نائب الرئيس الامريكي جوزيف بايدن الداعي إلى تقسيم العراق إلى ثلاث اقاليم طائفية وعرقية وقد عرض المشروع عام ٢٠٠٧ على الكونكرس الامريكي وحضى بموافقة ٧٥% من اعضاء الكونكرس (محمد صادق الهاشمي، مشروع جوزيف بايدن، ٢٠٠٧، ص٦٣).

(٤) فقد اخفق استفتاء اجري في البصرة عام ٢٠٠٩ لتكوين اقليم الجنوب او اقليم البصرة وأكد استفتاء اجري في ٢٠١١/١٢/١٢ في الانبار رفض أهالي الانبار لموضوع الفدرالية أو الكونفدرالية او الانفصال (ارشيف مركز العراق للدراسات)، وانظر جريدة الصباح ٢٠١٢/٢/٥ دراسة في العقل السياسي الوحدوي العراقي، ص٦.

(٥) مؤسسة راند (*Rand*) ومؤسسة (*iri*) المعهد الجمهوري الامريكي، نشر على موقع الكاشف، ٢٠٠٥/٢/٣.

عشيرة واحدة نصفها سني والآخر شيعي أمثال عشيرة شمر، وزبيد، وجبور[١].

ومنها: شعورهم أنَّ أي مسعى بهذا الاتجاه إنّما يصب في مصلحة الاحتلال والغرب والأعداء.

ومنها: الثقافة الإسلامية في التوحد ورص الصف، وتقوية الآصرة.

هـ) الإيمان بالتداول السلمي للسلطة، إذ يبدو للمتابعين إنَّ الشعب العراقي قد غادر الحياة الديكتاتورية، وأنَّ ثقافته السياسية بعد عام ٢٠٠٣م تجلّت بوضوح في ميله الكبير نحو التداول السلمي للسلطة والايمان بالانتخابات أو مايطلق عليه الإعلام العراقي (الأصابع البنفسجية)[٢].

إنَّ ذاكرة الشعب العراقي تحتفظ بالانتكاسات الاقتصادية والاجتماعية والتراجع الهائل في تقدّم المجتمع العراقي والحروب والدمار الذي خلفته النظم الدكتاتورية[٣]، واليوم وبحسب الموقف العملي

---

(١) في مقابلة خاصة لمركز العراق للدراسات مع الدكتور سعدون الدليمي وزير الدفاع الحالي(باعتباره كان يدير مركز دراسات مهمّاً) اكد صحة هذه الانساب، وقدم تفصيلاً علمياً عن التداخل العشائري والأسروي بين المكونات العراقية كرداً وعرباً وكرد فيلية وشيعة وسنة. واكد خبراء بعلم الاجتماع العراقي من خلال لجنة شكلت في مركز العراق لمراجعة مصادر الكتب العشائرية ان ٣٢ قبيلة في العراق هي قبائل فيها فروع شيعية وأخرى سنية.

ويذهب ايضا الباحث اسحاق النقاش في كتابه (شيعة العراق) إلى ان اكثر من ٢٣ قبيلة كانت سنية تحولت إلى شيعية خلال القرن الثامن والتاسع عشر مما سبب تداخلاً اجتماعيّاً بين أبناء العشيرة الواحدة.

(٢) اشارة إلى لون الحبر المستعمل في الانتخابات وان استعمال هذا اللون من قبل الاوربيين له مداليل تتحدث بها أدبياتهم خلاصتها اشارة إلى الثورة السلمية الديمقراطية - مجلة مدارك العدد ٦، ص٦٧ -.

(٣) لمعرفة المزيد من الخسائر العراقية خلال حرب الخليج راجع جيوف سيمزتز، العراق: من سومر إلى صدام، طبعة ثانية (نيويورك: مطبعة القديس مارتن، ١٩٩٠، ص٧، وابو الريش، صدام حسين، ص٢٣٨، واريك دافيس، مذكرات دولة (ترجمة حاتم عبد الهادي، ص٢٤٨، ←

للجمهور العراقي من خلال المشاركات الواسعة في الانتخابات المحلية والتشريعية يتضح هذا الأمر، نعم إنَّ ثقافة سياسية قد ولّدت أو كادت في أعماق الشعب العراقي، وسمحت الظروف للشعب بممارستها بعد زوال الطاغية، وحصول الإجماع الوطني التعاقدي نحو طيِّ صفحة الانقلابات الدموية والعسكرية في الحياة السياسية العراقية[١]، نحن لا نقول: إنّ الشعب العراقي تعمّق لديه الإيمان بالمسؤولين والسياسيين أو غير ذلك، بل الشيء المؤكّد أنَّ الشعب العراقي غالباً أشد إيماناً بالسلام الذي يحققه الصندوق الانتخابي قياساً إلى عهد الدكتاتوريات وتبادل السلطة عبر الدم والانقلابات العسكرية، واستيلاء الحكومات العسكرية.

لقد اختلفت حياة المواطن العراقي باختلاف ثقافته السياسية، ولقد مارس حرية التعبير عن رأيه مباشرة من خلال المشاركة السياسية في صناعة القرار، وانتشرت دوائر الإعلام، ومؤسسات ومنظمات المجتمع المدني، وقنوات، وجرائد، ومواقع الأنترنت، وكلّها تعكس ثقافة سياسية[٢] موحدة لدى الجمهور العراقي نحو التداول السلمي للسلطة، وهذا كاشف أيضاً عن ملازمات عدّة لهذا التوجه الثقافي.

ومنها: تبلور الثقافة السياسية الكاشفة عن ميل الشعب العراقي إلى سياسة التعايش السلمي[٣].

→ والدكتور عبد الخالق حسين، الطائفية السياسيّة ومشكلة الحكم في العراق، ص٧٠ - ١١٧، هذا فضلاً عن عشرات المصادر التي تكشف الخسائر الفادحة التي مني بها الشعب العراقي اثر السياسات الدكتاتورية المتعاقبة انتهاءً بحقبة صدام حسين.

(١) د. صلاح عبد الرزاق، المرجعية والانتخابات، ص٦٠.

(٢) تقرير هيومن راتس تحت عنون العراقيون والديمقراطية، ٢٠١٠، ص٤٣.

(٣) متابعات مركزالعراق للدراسات ومقابلات خاصة لمفكرين وكتاب ومراقبين وأكاديميين من ←

ومنها: الإعتراف ضمناً بالواقع السياسي الحالي الذي يكون فيه شيعة العراق أحد أبرز مكوّنات وركائز العملية السياسية بعدما كانوا لا دور لهم يذكر في العراق، وقد أدّت الزيارات المتبادلة لوفود عشائر المناطق السنية لرئيس الوزراء المالكي على هذا المعنى نوعاً ما[١].

ومنها: الإقرار والايمان بالدستور إجمالاً[٢].

ومنها: شعور الجمهور العراقي بأنَّ دولة العراق الحالية تماسكت وصارت قوة معترفاً بها من خلال تكامل مؤسساتها الأمنية والإقتصادية والسياسية، فقد غادرت فكرة الدولة الضعيفة العقل السياسي العراقي ومورس ميدانياً، واكتشف واقعاً وجود قوة الأجهزة الأمنية والقضائية والسياسية في العديد من المناسبات[٣].

ومنها: شعور الجمهور العراقي بإخفاق كل المخططات الإرهابية الأمنية والسياسية لضرب واسقاط العملية السياسية من قبل الإرهاب وحزب البعث وسائر المتآمرين.

ومنها: رغبة الجمهور العراقي في تحسين حالته ببناء الدولة وأوضاعه المعاشية اقتصادياً وخدمياً، ومن المؤكّد أنَّ هذا الأمر المهم يمر عبر الدولة

مختلف الجامعات العراقية والشيخ خالد الملا ٢٠١٠/٣/١١ والشيخ محمود العيساوي ٢٠١٠/٣/٣٠ وآخرين فضلاً عن دراسات لمركز العراق للدراسات عن التحولات في الواقع السياسي العراقي، محمد صادق الهاشمي ٢٠١١ ص٥٤.

(١) مجموعة مؤلفين، دراسات عن التحولات في الواقع السياسي العراقي ٢٠١١، ص٦٢.

(٢) نفس المصدر، ص٧٧.

(٣) فقد حسم الجيش العديد من التمردات في الموصل وديالى وحسّن اداء خدماته وطارد الارهاب والقى القبض على العديد من المجرمين ومارس القضاء دوراً بارزاً في إصدار الاحكام ضد المجرمين بمن فيهم طارق الهاشمي وآخرون.

المستقرة، وأنَّ الجمهور العراقي يدرك أنَّ العراق يمتلك ثرواتٍ نفطية وخزائن هائلة قدرت بـ (١١٦)[1] مليار برميل، فضلاً عن الغاز، وأنّ هذه الثروات سوف تنهض بواقع اقتصادي كبير للجمهور العراقي حال تحسن أوضاع الدولة واستقرارها، لذا فإنَّ الجميع يميل إلى ثقافة سياسية اقتصادية تعتمد على الإرتباط بالدولة، وخلق فرص النجاح لها، وتعميق التواصل معها.

ومنها: رفض الاحتلال الأمريكي عسكرياً وأمنياً ومؤسساتياً وثقافياً، وهذا ما تعكسه بيانات التجمعات العشائرية في أكثر من ١٢٠ إحتفالية أقيمت في عموم العراق من خلال الإحتفالات التي أقامها كل الجمهور العراقي بخروج الإحتلال العسكري عام ٢٠١٢م.

الخلاصة:

هذه هي أهم مرتكزات الفكر السياسي المشترك للجمهور العراقي العام. ونكرر القول: إنّنا ذكرنا هنا مرتكزات الفكر السياسي والثقافة السياسية للجمهور العراقي كجمهور وليس كأحزاب وشخصيات مرتبطة بآيديولوجيات.

---

(١) حسن لطيف الزبيدي، النفط العراقي واشكاليات البناء الاقتصادي، مركز العراق للدراسات ٢٠٠٧، ص ٦٢.

٧ ـ الثقافات الهامشية والجزئية في السياسة الحديثة

برزت سياسات هامشية عابرة ولم تستقر في بناء العقل السياسي العراقي

منها: تحولت بعض المناطق إلى حواضن للإرهاب، وقد زالت هذه الظاهرة.

ومنها: تصاعد الميل إلى نشوء حرب طائفية كادت أنْ تدخل في ثقافة المواطن العراقي، وقد زالت بعوامل عديدة.

ومنها: حاكمية المليشيات بديلاً عن حاكمية الحكومة، وحاولت هذه المليشيات أن تبسط نفوذها على كل مؤسسات الدولة، ولكنها زالت مع قوة الدولة وتنامي الوعي السياسي العام الرافض لها.

ومنها: محاولة العديد من المحسوبين على الحوزة العلمية أنْ يدّعوا زعامتهم الدينية السياسية،ومع قطع النظر عن أنّهم مؤهلين أولا فإنّها زعامات ادّعت العديد من الادعاءات، وأصدرت الفتاوى، وقد زالت أيضاً برفض العقل السياسي العام لها، واصطدام توجهاتها السياسية بالاتجاه العام، وبقاء رواسبها أمر مؤكد إلّا أنّه يحاول اضطراراً أو اختياراً الذوبان في التوجّه السياسي العام.

ومنها: ظهور العديد من التجمعات ومنظمات مجتمع مدني التي أرادت

أنْ تؤثّر في العقل السياسي العام والشيعي بخاصة وتعيد ترويج أفكار حزب البعث ثانية داخل المجتمع العراقي، وهي الأخرى وجدت نفسها تحفر في صخرة الثقافة السياسية العامة[1].

ومنها: ظهور الوجود العشائري بعد عام ٢٠٠٣م وجوداً سياسياً في المكوّن الشيعي والسُني معاً. وهذه السياسة ركّز عليها برايمر إذ أراد أنْ يشكّل المجالس البلدية عام ٢٠٠٤ على أساس عشائري ولم ينجح، ثم عملت الإدارة الأمريكية على إبراز الدور العشائري في المدن السنية لمواجهة القاعدة، فظهرت الصحوات بقيادة حاتم سليمان وأحمد أبو ريشة، ويكاد وجودها يكون محدوداً في المكوّن الشيعي وله نوع وجود في المكون السُني.

الى هنا نكون قد سلّطنا الضوء على الفصل بكامل تفاصيله مستعرضين السياسة التفصيلية التي يختص بها الفصل الثاني للمكوّنات الشيعية والكردية والسنية والتركمانية والأقليات الأخرى، وهكذا النخب وثقافة الجمهور العراقي السياسية العامة فضلاً عن السياسات الهامشية. راجين أنْ نكون وفقنا إلى الوقوف على أبرز ركائز ومعالم السياسة التفصيلية في العقل السياسي العراقي، ونسأل الله السداد.

---

(١) أمثال حركة كاظم عنيزان (التجمع العشائري الوطني) الذي كان يركز هجومه على إيران، وتجمع شباب البصرة الاحرار الذي يقوده. (إرشيف مركز العراق للدراسات ٢٠١-١) وعشرات المنظمات والتجمعات والحركات.

الفصل الثالث

العناصر المؤثّرة في الثقافة السياسية في العراق

١ ـ الأسرة.

٢ ـ الطوائف والعشائر.

٣ ـ المؤسسات الدينية.

٤ ـ المؤسسات التعليمية.

٥ ـ المؤسسات الثقافية والاجتماعية.

٦ ـ المؤسسات الإعلامية والصحافية.

١ ـ الأسرة

المجتمع العراقي شرقي بطبعه، ويميل إلى الخلية الأسرية بوصفها نواة أساسية في بناء مجتمعه، وللأب السلطات العليا؛ لذا يقال: إنّ المجتمع العراقي مجتمع ذكوري، وأنَّ بعض علماء الإجتماع السياسي يرون أنَّ المجتمع العراقي ربّما تكون الأسرة فيه إلى الآن تحافظ على تقاليد بدوية عشائرية عموماً، وإذا نظرنا إلى أهم مايميّز الثقافة العامة للأسرة العراقية نجد التقاليد العشائرية طاغية على أكثر من ٧٠٪ منها، فما زالت تحافظ على أعراف وقيم العشيرة، وتبني نظامها الاجتماعي في ضوء العرف والعادات والموروثات الاجتماعية أكثر من اعتمادها في البناء على النظم الإسلامية.

إنّ المجتمع العراقي على الرغم من تكوّنه من شرائح اجتماعية ودينية وقومية متباينة في انتمائها، لكنه متقارب نوعاً ما في الأعراف الحاكمة في مجتمعه. ثمّ تليها حكومة الأسرة[1]؛ لذا مع تباين الأسر عرقاً وديناً ولغةً وانتماءً نستطيع

---

(١) الدكتور محمّد جعفر علي، دراسات في علم الإجتماع العراقي، بيروت، دار الانتشار العربي ١٩٩٠، ص٦٧.

أنْ نكتشف التقارب الكبير في العادات؛ والسرّ في ذلك أنَّ الأسرة في العراق تتأثر بالمحيط الخارجي؛ لأنَّ قوّة الدولة ومركزيتها، وقوة العشيرة وقوانينها، وقوة توجّهات المجتمع العراقي كلّها فرضت على الأسرة العراقية أنْ تسير بالاتجاه الذي يحدده القانون العام للدولة أو العشيرة أو العرف العام ولاسيما بعد الدولة القومية[1].

وعليه نحن نريد أنْ نخلص إلى نتيجة هي أنّ الأسرة العراقية ـ كغيرها من الأُسر في العالم ـ متأثرة في العادات والسلوك والمنهج الأخلاقي بالثقافة التي يفرضها المحيط الخارجي لها، حكومة كانت أو قبيلة أو عرفاً، وهذا أمر ربما مطّرد في المجتمعات البشرية عموماً. لكن تبرز المسألة في العراق بوضوح، لذا نجد الأغلب في الشعب العراقي في أسرته ومجتمعه رجلاً كان أو امرأة يراعي قوانين العشيرة والعرف وما تمليه عليهم الدولة بقوّة الحديد أكثر من مراعاته الدين.

وفي بعض الأحيان لايوجد حضور للدين في العلاقات الاجتماعية فإذا نشب خلاف بين عشيرة وأخرى يكون القانون القبلي فاعلاً، على سبيل المثال قانون الفصل وسائر العادات، وقوانين العرف العشائري، وإذا جلس زعماء القبائل لحسم خلاف استحضروا الموروث القبلي وعاداته، ولم يستحضروا مايقوله الدين في الديات والحدود والاحكام التي يصدرونها لحسم الخلاف. والذي يراجع التركيبة القانونية للعشيرة العراقية يجد قانون الفصل[2]

---

(١) د. علي الوردي، دراسة في طبيعة المجتمع العراقي، ص ١٦٧.

(٢) الفصل هو الحكم الساري بين العشاير في أي اعتداء قد يكون مالياً أو اعتباريّاً أو ان يتم الحل بتزويج قسري لبنات العشيرة المعتدية من احد ابناء العشيرة المعتدى عليها بعرفهم.

والعطوة[١]والنهوة[٢] والعضاب[٣] والفصل المربع[٤] وعشرات القوانين التي يحويها قاموس العرف العشائري.

والكلام نفسه بطبيعة الحال ينعكس على التربية الأسرية؛ لأنّها تربية متأثرة بالعشيرة وقوانينها وثقافتها ومتأثرة بالدولة وأحكامها والتأثيرات الاجتماعية العامة.

وقد حاول الشهيد الصدر الثاني أنْ يصدر فتاوى يعالج فيها هذه الظاهرة الخطرة، وقد تمكن أنْ يزرع هذه الفتاوى «فقة العشائر» بوصفها ثقافة في الموروث الاجتماعي للأسرة العراقية وفي ثقافتها بحدود معينة وهي بحاجة لمزيد من الإهتمام من قِبل الحوزات العلمية.

المؤثّرات في الثقافة الاجتماعية والأخلاقية والسياسية في الأسرة العراقية:

أ) العرف وقوانين العشيرة.

ب) سلطة القانون والحكومة.

ج) الدين والشريعة الإسلامية.

أمّا الأمر الأوّل فقد مرّ ذكره.

أمّا الأمر الثاني: فإننا إذ نتحدث عن الثقافة السياسية للمجتمع العراقي ودور الأسرة فيه، وتأثر وتأثير الأسرة في تكامل الثقافة السياسية في المجتمع العراقي، لا يفوتنا أنْ ننبّه على أنَّ الثقافة السياسية لم تتركها الحكومات المتعاقبة

---

(١) هي المهلة الزمنية التي تطلبها العشيرة المعتدية لترتيب التسوية، وتشبه قانون الهدنة ووقف اطلاق النار بين البلدان.

(٢) هو حق ابن العم بمنع بنت عمه ان تتزوج من غيره.

(٣) هو الدية التي تقدرها العشيرة في الجروح والكسور وكل امر من هذا القبيل دون القتل.

(٤) هو حدّ مبالغٌ فيه تأخذه العشيرة المعتدى عليها ان تم التمثيل بالمقتول او تم الغدر به.

عبر التاريخ المعاصر بيد العشيرة والقبيلة والعرف، بل حاولت أنْ تتدخل في حياة الفرد والأسرة وتفرض الثقافة السياسية التي تريدها، والمنهج الذي تراه كي تفرض سيطرتها على المجتمع بكامله، فمنذ العهد العثماني كان هناك برنامج لدى الولاة والحكام في استمالة القبائل والأسر البارزة، وفرض سيادة الدولة وقوانينها. وحينما دخل الصفويون العراق مارسوا النهج نفسه، وقد انعكست هذه الثقافات على الأسرة العراقية السنية والشيعية[1].

وبعد بناء دولة العراق القومية على أسس عربية عام ١٩٢١م نشأت ـ بفعل هذه الحكومات والطبقة المثقفة بذلك ـ ثقافة عربية قومية، حاولت إلغاء دور الدين، والتأثير المذهبي في ثقافة المواطن والمجتمع والأسرة، واستمرت الدولة القومية بهذا المنهج إلى زمن صدام حسين، فكانت على أشدها وبأعلى درجاتها، وأبرز صورها؛ إذ استطاع أنْ يضع منهجاً لثقافة الأسرة سياسيا، من خلال إدخال أفراد الأسرة قسراً لتنظيم حزب البعث، وأوجد خلايا ومؤسسات ومنظمات كلها تصبّ في حزب البعث، وتستهدف الاتصال بالأسرة فردا فرداً، فضلاً عن الاتصال الاجتماعي العام، فأوجد مؤسسة الأشبال، والطلائع، والجيش الشعبي، والجمعيات الفلاحية، والنقابات العمالية، والاتحاد الوطني لطلبة العراق، وغير ذلك، فضلاً عن المؤسسات الحزبية والعسكرية والأمنية، لذا تجد أغلب أفراد الأسرة مرتبط بمنظمة حزبية وثقافية وسياسية غير الارتباط العام للأسرة بالدولة والمؤسسات الحكومية.

والذي يتابع توجيهات صدام حسين يجده يولي ارتباط الأسرة العراقية

---

(١) علي الوردي، لمحات اجتماعية، تاريخ العراق الحديث، دار الراشد، ج١، ص ٢٣.

وتحديد ثقافتها السياسية اهتماما كبيرا[١] إذ قال: (علينا نحن القوميين والذين نحمل ثقافة حزب البعث العربي الاشتراكي أنْ لا نكتفي بالخطاب العام للدولة الموجه إلى الشعب العراقي، بل لابدَّ من إعداد برنامج وخلايا تنظيمية تستقطب الأسرة بكاملها، كي يتمّ رسم ثقافتها الاجتماعية والسياسية والفكرية ضمن ما تريده الدولة والحزب، ومن يربح الأسرة يربح الشعب)، وقال: (يجب أنْ لا يبقى خطابنا عاماً وهناك من الجهات التي لها خطاب خاص، أريد أنْ أقول لكم بوضوح: هناك جهات تريد أنْ يكون خطابنا عاماً، بينما هم يتحرّكون من الداخل للاتصال بالأسرة وتحديد ثقافتها السياسية، من هنا لابدَّ من أنْ نلتفت إلى أنْ نؤسس خطابين أحدهما العام، والآخر الخاصّ الذي يتصل بالأسرة فرداً فرداً ابتداء من الطفل، ثم الشباب، ثم الأعمار المتقدمة من الآباء والأمهات، ولذا لاتكتفوا بأنْ يكون اتصالكم بالأسرة فقط من خلال خلايا حزب البعث وتنظيماته، بل لابدَّ من إيجاد تنظيمات أكثر اتصالاً وقرباً من الأسرة، كونه يلائم كلّ أعمارهم ومستوياتهم)[٢]، وقد كان صدام يكرر عبارته الشهيرة: (نكسب الشباب لنضمن المستقبل).

أما أهم البرامج التي نفذ صدام من خلالها إلى الأسرة فهي:

١ ـ أنْ يكون الجهاز التعليمي قدر الإمكان بعثياً؛ كي يتمكن هؤلاء من جعل التربية الأساسية للأجيال تربيةً قوميةً بعثيةً، وهناك رقابة صارمة على من يتفوّه بكلمة أخلاق أو دين أو إسلام، فضلاً عن أي كلام عن آل البيت عليهم السلام، أو يتحدّث بأيِّ ثقافة سياسية وأخلاقية غير التي يحددها الحزب لحاكم، فضلاً

(١) صدام حسين، المختارات، دار الشؤون الثقافية العامة ١٩٩٠، طبعه ثانية، جز٢، ص ٣٣٩.
(٢) ونفس الكلام ذكر في مجلة الطلائع في المسيرة، طبع وزارة الاعلام ١٩٨٠، ص٢١.

عن منع مظاهر الثقافات القومية والدينية الأخرى كما هو الحال مع الأكراد في شمال العراق، والتركمان، والكرد الفيلية.

٢ ـ كان صدام يلتقي الأطفال وهم يرتدون ملابس الحرب ضدّ الجمهورية الإسلامية في إيران، ويزرع بداخلهم ثقافة مضادّة للدين وللجمهورية، ويصفها بالعدوّ، إنّه يريد من خلال ذلك زرع ثقافة الكراهية السياسية للإسلام السياسي الشيعي تحديداً.

٣ ـ ركّز على أنْ تكون المناهج من رياض الأطفال إلى أعلى المستويات بعثية، تزرع فكر البعث في التكوين النفسي للطفل، وهي مناهج مبنية على أنْ يبتعد الطفل والأسرة عن الإسلام، فضلاً عن التشيع، وعن أيٍّ واحدة من خصائص التكوين المذهبي والقومي لأيٍّ مكوّن، ويتربي بعدها وعبر مراحل الجيل والأسرة تربية قومية بعثية[1].

وعمدت أجهزة النظام إلى تبعيث التعليم بما اسموه (غلق المدرسة)، بمعنى أنْ يكون طلبتها جميعاً بعثيين، وصارت مفردة (الاتجاه السياسي) مفردة معلوماتية في كلّ المفاصل الإدارية التي يلزم المواطن أنْ يوضّح جملة من المعلومات عن نفسه في شكل سيرة شخصية.

وقام النظام بفرض تدريس التقرير المركزي للمؤتمر القطري لحزب البعث في الكليات، تحت عنوان درس (الثقافة القومية) ، وأنشأ معهد الدراسات القومية والاشتراكية في بغداد، يمنح شهادة الماجستير والدكتوراه بفكر حزب البعث.

---

(١) خيري جابر محمود العاني، العلاقات الديمقراطية بين الطلاب والاساتذة في ضوء افكار السيد الرئيس القائد صدام حسين. (مكتب تنظيم بغداد ١٩٨٤، ص١٥).

ومحمد جلوب فرحان، قراءة في الفكر التربوي للرئيس صدام حسين، (مكتب تنظيم بغداد ١٩٨٣، ص٣٠).

٤ ـ أوجد منظّمات تستوعب حركة ونشأة الأطفال والأشبال والشباب مثل منظمة «الأشبال، والطلائع، والفتوّة، والاتحادات الوطنية»، وأوجد لهم معسكرات ونشاطات[1].

٥ ـ زرع الكراهية ضدّ الإسلاميين لدى الأجيال، وفي مراحل الابتدائية، فإننا التقينا اكثر من (٣٠٠) شابّ مروا بمواقف مؤلمة خلال مراحل دراستهم الابتدائية والثانوية زمن صدام حسين بأنْ يطلب المعلّم من باقي الأطفال أنْ يبصقوا عليهم؛ لأنَّ آباءهم معتقلون أو شهداء سياسيون إسلاميون.

٦ ـ أوكل إلى منظمة «الاتحاد الوطني الطلابي» دوراً أمنياً بمعاقبة من يخالف تعاليم الحزب، مضافا إلى دورها في نشر فكر البعث بين الطلبة ومحاربة غير البعثيين.

وهذا المنهج يبدأ بالطفل ثم الأكبر سنّاً وهكذا.

٧ ـ أوعز صدام أنْ تكون أغلب الأطاريح[2] تصبّ في تنمية العقلية السياسية للأجيال باتجاه نموّ ثقافة قومية بعثية، هذا فضلاً عن المزايا الأخرى مثل إعطاء البعثيين أرقى المناصب والدرجات الإضافية[3] لتسهيل دخولهم في الجامعات، وحجز المقاعد الدراسية للبعثيين وأبنائهم، وللأسف إنَّ بعضهم يحتل أرقى المناصب المهمّة في العراق الآن، وهم مندسّون داخل الحركات

---

(١) رفيعة جاسم مجيد العبدلي، حب الاطفال للسيد الرئيس القائد صدام حسين. (مكتب تنظيم بغداد - بغداد ١٩٨٣، ص٥٥. ورياض رشيد البناء، حب الاطفال في فكر القائد صدام حسين، ص٦٧.

(٢) وقد أحصينا في موسوعة المرزوقي انه منذ عام ١٩٩٠ الى عام ٢٠٠٠ أكثر من ١٤٢ أطروحة ماجستير ودكتوراه عن تنمية الأسرة على الثقافة السياسية البعثية، مستفادة من توجيهات صدام حسين. ناهيك عن المقالات والبحوث والدراسات في الوزارات.

(٣) تمنح (٥) درجات لابناء البعثيين على المعدل العام.

الإسلامية، بينما الذين عانوا الأمرّين في مقاومة البعث معزولون؛ لأنهم لم يتقرّبوا من الحركات السياسية الإسلامية، ومن أمثلة هؤلاء المندسين الآن من كان قد كتب شهادته للدكتوراه في بلاغة صدام، وآخر كتب شهادته الدكتوراه في (القصد البلاغي حينما يمسك صدام شواربه)!!.

٨ ـ منع صدام على الأجيال أيَّ ثقافة تتصل بها الأسرة إلّا ثقافة حزب البعث، فقد صودرت الكتب من البيوت والمكتبات وبعضها أحرقت وأخرى منعت، وحصر النشر فقط بوزارة الثقافة للطفل.

وقد صدرت كتابات للطفل والمرأة والشاب تجعل من صدام بمنزلة الربّ، وتغرس فكر الكراهية للإسلاميين، وتلغي دور الدين، وتُقيم ثقافة سياسية بديلة[١]، وقد حدد قانون المطبوعات العراقي للعام ١٩٦٨م والمعروف بقانون رقم (٢٠٦) التعبير السياسي والثقافي.

٩ ـ منع الأمّة كلها من أنْ تتصل بثقافتها الحقيقية، فلا الشيعي ولا الكردي يحقّ له أنْ يتصل بثقافته أبدا أو يروّج لها، بل وزارة الثقافة هي من تروّج الثقافات على وفق المنهج البعثي لاغير، أمّا الشيعة فقد منعهم من أنْ يتصلوا بثقافتهم وحوزتهم.

كما أنّه قتل المفكّرين، ونفى العلماء، وأعدم المراجع الذين نهضوا بثقافة سياسية جديدة كالشهيد محمّد باقر الصدر، وأسرة آل الحكيم، وأسرة آل شبر، وأسر كثيرة وعلماء كثيرون ترتكز حركتهم على تنوير الشيعة للمطالبة بحقهم السياسي في الحياة ولاسيما أنَّ هذه النهضة السياسية زامنت فكر الإمام الخميني رحمه الله وثورته، واستمدّت قوتها وايديولجيتها منه.

---

(١) حازم صاغية، بعث العراق سلطة صدام قياماً وحطاماً، بيروت الساقي، ط ٢ ٢٠٠٤ ص ١٩١.

هذا هو السبب الذي جعل الغرب يقيل أحمد حسن البكر عام ١٩٧٩ ويأتي بصدام. صدام الذي رافقت حملته ضدّ الأسرة العراقية الشيعية طرداً وقتلا وإعداماً وتسفيراً عند ثورة الإمام الخميني رحمه الله؛ لأنّه أراد أنْ يمنع امتداد الثقافة السياسية إلى العقل الشيعي، كي لا ينهض ويثور، وقد راقب صدام الأسرة بكلّ قوّة في هذه المرحلة، وجعل من بعض أفراد الأسرة رقيبا على بعضهم، وصارت الأسرة لايثق أفرادها ببعضهم وهم يرددون عبارة «للحيطان آذان»، وقد أطلق عفلق على صدام لأجل هذه المهمّة «القائد الضرورة».

إنّه زمن رهيب ورديء عانته الأسرة العراقية إلى أنْ بلغ الأمر حداً أنْ لايثق بعضهم بالأطفال، ولايثق البعثي بالبعثي الآخر، وسجّل تاريخ العراق الاجتماعي بهذه المرحلة آباءً قتلوا أو سلّموا أبناءهم للسلطات الأمنية، وأكرمهم صدام على ذلك[1].

هذه وعشرات الأساليب هي توجيهات من أعلى الهرم البعثي القيادي لمحو ثقافة الأسرة العراقية ووضع سياسة بديلة، إذ كان صدام في عشرات المقالات والتوجيهات التي وجهها للجهاز التعليمي والتربوي والفكري يتوجّه إلى السيطرة على ثقافة الأسرة، فمن عشرات المقاطع نقتطع الآتي:

«التعليم شي مهمّ، ولكن التربية هي الأهم بنظري، وقد يسأل أحدكم: لماذا التربية هي الأهم؟؛ لأنَّي أريد أسرة ينشأ أجيالها على ثقافتنا، وإنّي أعتقد أنَّ ثقافة حزب البعث هي الثقافة الوحيدة التي علينا جميعاً نشرها، وهذه مبادئ لا نسمح

---

(١) جريدة الثورة ١٩٨٥/٤/١٣ونقل التلفزيون العراقي في نفس التاريخ تكريم صدام لاب (س) من مدينة واسط (الصويرة) قتل ولده لانه تخلف يومين عن الالتحاق بالحرب الايرانية - العراقية.

بغيرها، وأنَّ أسرتنا العراقية أمانة بأعناقكم، أوصيكم بتربيتها تربية بعثية خالصة»[١].

ولكن أيُّ ثقافة زرعها صدام؟

إنّه زرع الثقافة القومية البعثية بوصفها ثقافة سياسية يلغي من خلالها كلّ الثقافات الدينية والإسلامية، ويلغي ثقافة التشيع، وحقّ الشيعة السياسي؛ لأنّه يستهدف بناء مجتمع لا يوجد فيه أيّ ثقافة سياسية لأيّ مكوّن، كرديّاً كان أو شيعياً أو تركمانياً، وتكون العقيدة والثقافة السياسية الوحيدة هي ثقافة البعث وحده.

ولقد استعمل لهذا الأمر قاعدة ووسائل خطرة تعتمد على منهج خطير يتمثل في:

١ ـ إثارة العقد التاريخية:

إثارة العقد التاريخية، والمخزون العدائي بين العرب والفرس ـ كما يصطلح صدام ـ كي يحارب الشيعة العراقيين وثقافتهم، ويصوّر بهذا لأيِّ أسرة أنْ الذي يطالب بحقّه السياسي، إنّما يخون فكر حزب البعث هذا المخزون الدموي.

وفي تشرين الثاني (نوفمبر) عام ١٩٨٨ مثلاً شهدت بغداد حدثين كبيرين كان أولهما معرضاً عالميّاً للفن التشكيلي، عُرضت فيه أعمال (٦٠٠) فنان قَدِموا من شتى أنحاء العالم، وأجبرت الأسر من كلّ المحافظات على حضوره، ثم بعد أسبوعين أقيم في التاسع عشر مهرجان الشعر العربي وحضرته ١٩ دولة، وكانت أغلب القصائد والأعمال الفنية موجّهة لإثارة الكراهية ضدّ إيران الشيعية، كل هذه الأعمال وعشرات مثلها تهدف الى صهر ثقافة الأمّة سياسياً في

---

(١) صدام حسين، مصدر سابق، ج ١، ص٢٧٧.

الشخص الواحد والحزب الواحد.

حكومة صدام ركّزت بشكل أساسي على حقبة ماقبل الحداثة، وخصوصاً حقبة الإمبراطورية العباسية، فنظام البعث منذ عام ١٩٦٨ استهل دوره الثقافي في الأسرة بتفحّص الماضي، وجنّد الذاكرة التاريخية لانتزاع القبول والإذعان من الأسرة العراقية، كي تتخلى عن ثقافتها السياسية والاجتماعية الخاصّة، وليس أمام كلّ أسرة عراقية مهما كان انتماؤها وقوميتها ومذهبها إلّا أنْ تتخلى عن تراثها وارثها وثقافتها السياسية لمصلحة النزعة القومية العروبية[١] وثقافة البعث السياسية، إذن البعث بمنهجه شكّل هوية الأسرة والمجتمع العراقي سياسياً واجتماعيا[٢].

٢ ـ وسائل الرقابة والخوف

إنَّ الجهاز الأمني الصدامي استطاع أنْ ينقل رقابته من رقابة الشارع والمؤسسات والدولة بنحو عام إلى رقابة خاصّة تنفذ إلى الأسرة، وتحاول أنْ تتعرّف على أيّ فكرة تطرح، وأيّ تربية تروّج للأطفال خارج التربية الصدامية. ويتمّ ذلك من خلال معرفة سلوك الطفل في المدرسة ورياض الأطفال والمتوسطات والثانويات، وتركيز التنشئة التربوية من خلال عدد من المنظمات البعثية المعدّة لهذا الغرض، كمنظمة الطلائع والأشبال.

وفي عام ١٩٩٧ بات الأولاد الذين تبلغ أعمارهم بين (١٢ و١٧) سنة مجبرين على الانتساب إلى معسكرات تجري فيها تدريبات قاسية، تتعارض مع اتفاقية الطفل الدولية، وبعد (٣) سنوات أقيمت معسكرات لمدة ثلاثة أشهر

---

(١) حميدي حسن، التطورات والاتجاهات السياسية، لندن، ص١٣٦.

(٢) اريك دافيس، مذكرات دولة، ترجمة حاتم عبد الهادي، مذكرات دولة، ص٣٢.

سنوياً، الهدف منها تدريب الأطفال حتى العمر (١٤) بوصفهم أشبال صدام، وفرضت على الذين يتخلّفون عن إرسال أولادهم إلى مخيمات الأشبال عقوباتِ الاعتقال أو إلغاء البطاقة التموينية للأسرة[١]، ويرافق الرقابة برنامج الخوف الذي نشره في الشارع، وفي البيت، وفي أعماق الأسرة، فالأمّ تخاف أنْ تتحدّث أمام أولادها، والأب كذلك، كي لايتسرّب منهم كلام، قد يعود على الكبار بالضرر.

وبذلك استطاع الجهاز البعثي أنْ يوحّد الفكر الثقافي السياسي في الأسرة العراقية بالخوف والقهر، فقد كانت المنظمات الحزبية القمعية منتشرة في كلّ مكان، وكان لكلِّ زقاق مسؤول، يسمّى مسؤول الزقاق، فضلاً عن مختاري المحلات والأحياء. واشتراط التعاون مع الأمن في شكل مخبرين سريين في كلّ عمل مشروط بإجازة، كالحلاقة، والمطعم، وسائق سيارة الأجرة، والمقهى.

ويمكننا القول: إنّ أُسراً كبيرة تأثّرت بهذه السياسة إلى حدّ كبير إلى يومنا هذا، فلو أخذنا على سبيل المثال بعض المفردات التي كان الخطاب الصدامي يركّز عليها في برنامجه للأسرة فإننا نجدها إلي يومنا راكزة في ثقافة الأسرة، وهي بلا اشكال مخلفات صدامية.

منها: الكراهية لإيران: وهذا أمر راسخ لحدّ الآن في أعماق بعض الأسر العراقية، ومازالت بعض القنوات والشخصيات تنفخ في تأجيج الحقد من خلال تذكير العراقيين بالحرب وما خلفته من قتلى وجرحى، بل يثيرون الآن أموراً وتهماً تؤدّي إلى إدامة وتعميق الكراهية لدى الأسرة العراقية ضدّ إيران.

---

(١) جريدة الحياة ٢٠٠١/٢/٢٠ مقال بعنوان ثقافة العراق "وثائق المديح" علي عبد الامير.

وهذه الأمور تستهدف منع التقارب بين الشعبين العراقي والإيراني، شعباً وحكومة وثورة، فهم تارة يثيرون ـ كذباً ـ موضوع الفكّة، وموضوع المليشيات، وتدخل إيران بالسياسة العراقية من خلال فيلق قدس، كما يدّعون، أو أنّ إيران تهرّب المخدرات إلى العراق، أو أنّها تقطع مياه بعض الأنهار، أو تحوّل مجاريها إلى داخل إيران، أو تسيطر على بعض حقول النفط، أو تقصف بعض القرى في شمالي العراق أو تهرّب العملة الصعبة إلى إيران، بل وصل الأمر إلى أنَّ السنّة يقاطعون البضائع الإيرانية، بحسب فتاوى رجال الدين السنة من العراقيين وغيرهم، وهكذا، ثم يريدون إعطاء انطباع عن الشخصية الإيرانية بأنَّها شخصية متكبّرة، أو أنّ إيران تريد نقل المرجعية من العراق والنجف إلى قم.

وقد صنع صدام مثل هذا عندما روّجت وسائل الإعلام أنّ الإمام الخميني يقول: إنّ الإمام علي عليه السلام مدفون في إيران أو قم تحديدا، وحصلت بذلك ضجة في العراق صدّقها السذج من الجماهير.

ولايمرّ يوم إلا وتروّج هذه القنواتُ ومواقعُ الأنترنيت ـ من خلال تصريحات المسؤولين البعثيين، ومن خلال استخدام قضية منافقي خلق ـ أنَّ إيران مصدر خطر وعداء للشعب العراقي، فبقايا حزب البعث، وأجهزته الفكرية والإعلامية تحاول إدامة هذه الثقافة لدى الأسر العراقية، بقولهم: أيها العراقيون إنّ إيران ضدّكم، وهي لاتريد لكم الخير، وهي قتلت أبناءكم من قبلُ، وهي سائرة بقتلهم اليوم.

ومنها: ميل الأسر العراقية ولو بعضها إلى ممارسات ربما غير منضبطة، فإنَّ المجتمع العراقي يعاني مشكلات وأزمات في السلوك تمتاز بطابع الحدّة والقوّة والقسوة وانعدام الثقة، وربما البعض منها متفكك.

كما تطغى على باقي الأسر التربية العشائرية والانضباط بضوابط العشيرة أكثر من أي ضابطة، بما فيها ضابطة الإسلام، وإنْ كان علماء الإجتماع يرون أنّ الأسرة العراقية وتركيبة الشخصية العراقية تعاني أمراضاً عديدة موروثة ومزمنة، هذا فضلاً عن الملفّات التربوية التي ورّثها صدام للأسرة العراقية في التفكك، وزرع عدم الثقة وسوء العشرة[1].

ومنها: مازال الوعي السياسي محدوداً في المجتمع والأسرة العراقية، فإنّنا نعتقد من خلال بحوثنا الميدانية أنَّ الأسرة العراقية انسلخت عن حقّها السياسي الذي أقره الدستور، وتنامى حالة النقد الشديد لدى عموم الأسر ضدّ الحكومة والدولة، وهي غير مستعدة لانْ تخوض جهداً ونضالاً للدفاع عنها، اذا تعرّضت يوماً إلى خطر بالغ وكبير، وأنَّ الأسرة التي هي نواة المجتمع لم نجدها تدرك ماهي عليه في هذه المرحلة، وما ينبغي أنْ تقوم به، بل يهيمن عليها إلى الآن سياسات البعث (الخوف)، من السير مع أي اتجاه يوفّر لهم القوّة، وربّما في غالب الأحيان لايريدون أنْ يجاهدوا ويناضلوا ويكونوا حاضرين في الميدان للدفاع عن مشروعهم السياسي إلّا بمحاولات جادّة من المرجعية ومن غيرها.

كلّ هذه الآليات والمناهج المتقدّمة خلقت وللأسف جيلاً يحمل فكراً سياسيا هشّاً يجعله غير مستعد للدفاع عن حقوقه السياسية، بل ربّما يدافع عنها في ساحات السلام، ولكن إذا اشتدت الأمور تعقيداً لا نعتقد أنَّ الأسر تؤهل أبناءها للدفاع عن مكتسباتهم السياسية، وتخوض لذلك جهاداً، وتنزف دماً كما فعلت في ثورة العشرين، نعم إنّها أمة رخوة تدافع عن مكتسباتها بمساحات باردة وسهلة في هذه المرحلة، ولا تدافع عنها بمساحات ساخنة ووعرة؛ لأنّها لم

---

(١) الدكتور قاسم حسين صالح، الشخصية العراقية، تحليلات سيكولوجية، ص٤٣.

تثقّف على ذلك، وبعبارة أدقّ: إنَّ الثقافة السياسية للأسرة العراقية لم تجعلها مؤهلة للدفاع عن المكتسبات السياسية، فيما إذا تعرّضت لخطر الانقلابات العسكرية والسياسية بسبب مخلّفات التربية الصدامية، وبسبب الترسّبات لحزب البعث في ثقافتها، لذا فهي بحاجة الى وعي عميق يرسخ في داخلها الدور الأساسي المناط بها لحفظ تجربتها السياسية من المخاطر المحيطة بها. وعليه: لو تركت الأمّة العراقية وثقافتها السياسية الحالية فلا أعتقد أنّها مؤهلة للنهوض بدورها المهم في الدفاع عن العملية السياسية ما لم يتم العمل على ترسيخ ثقافة سياسية أكثر وعياً.

الثقافة الأسرية بعد ٢٠٠٣م وأثر الاعلام فيها:

بعد سقوط النظام البعثي حاولت الأسرة أنْ تستعيد حريتها السياسية، وأنْ تقول كلمتها، وأنْ تشترك في تقرير مصيرها الثقافي السياسي، لكن الثقافة السياسية للأسرة العراقية التي تجلت وبرزت بعد عام ٢٠٠٣م تشير إلى أنَّ ثقافة الأسرة متأثرة بثقافةٍ صدام حسين، ومن قبله ساطع الحصري، مروراً بعشرات الحركات والأحزاب اليسارية القومية، التي تركت بصماتها في التكوين النفسي للأسرة العراقية.

ويمكن أنْ نذكر عدداً من الانطباعات عن ثقافة الأسرة العراقية بعد ٢٠٠٣م وهي:

أولاً: إنَّ الثقافة السياسية للأسرة تنتمي إلى المكوّن العام (المذهبي والقومي) الذي تنتمي إليه، بدليل أنَّ الانتخابات التي حصلت سواء في مجالس المحافظات، أو الانتخابات التشريعية التي حصلت في العراق من عام ٢٠٠٥م إلى عام ٢٠١٠م

كانت بحسب الانتماء للمكوّن، فالشيعي انتخب الشيعي، والسني انتخب السني، والكردي انتخب الكردي، وهكذا، مما يعني أنَّ الثقافة السياسية للأسرة تأثرت كثيراً بالمكوّن الذي تنتمي إليه مذهبياً أو قومياً أو عرقياً أو غيره، هذا فضلاً عن انقياد أغلب أفراد الأسرة إلى رأي الأب لسلطة الأب في الأسرة العراقية.

ثانياً: تأثرت ثقافة الأسرة السياسية أيضاً بثقافة الحزب الذي تؤمن به، فإنَّ المدن توزّعت على الأحزاب ضمن مخطط وتوزيع جيوسياسي، يعدّ بارزاً ومعروفا للمتابعين، فإنَّ أربيل ـ مثلاً ـ هي حكر للبرزانيين، والسليمانية حكر للطالبانيين، وبعض المناطق منها حكر لحركة التغيير (كوران)، وأخرى للأحزاب الإسلامية، والموصل للقوائم القومية، والرمادي للقوائم السُنية، ولكنها حصّة الصحوات، والتركمان في تلعفر يميلون إلى المجلس الأعلى ، وفي طوزخرماتو إلى حزب الدعوة خطّ المالكي، وفي قلب كركوك كثيراً ما يميلون الى العراقية، ثم تأتي المدن الشيعية فتجد أنَّ مدينة الصدر مغلقة للصدريين، والبصرة للدعوة، والديوانية للخطّ الحكيمي، وهكذا، كلّ هذا دليل على تأثر الأسرة ثم المجتمع بثقافة الأحزاب من نفس المكوّن القومي والمذهبي والديني[1].

ثالثاً: نجد بعد ٢٠٠٣م أنَّ الأسرة العراقية تأثّرت بثقافة العشيرة، أيِّ الميل لإبراز دور العشيرة من خلال تأهيل أبنائها. وتبرز الثقافة العشائرية بشكل واضح لدى أهل السنة في الرمادي، ولدى عشيرة شمّر، وعنزة، وربيعة في واسط، وفي الموصل عشيرة النجيفي، والبرزانيين في أربيل، وعشائر كثيرة تريد أنْ تبرز دورها السياسي من خلال تأهيل أبنائها، وقد أهّلت عشيرة ربيعة عدداً

---

(١) الدكتور مهدي الخفاجي، رؤية عن التوزيع الجيوسياسي للاحزاب العراقية لما بعد ٢٠٠٣ (مركز العراق للدراسات)، ص٧٦.

من أبنائها، وهكذا باقي العشائر إلّا أنّ الأمر أكثر وضوحاً في الرمادي، فإنَّ عشيرة دليم بيت «أبو ريشة» أهّلت عدداً كبيراً من أبنائها، بمن فيهم الدكتور سعدون الدليمي، و(٥) من أعضاء مجلس المحافظة في الأنبار[1]. وعشائر جبور في كركوك أهّلت (٧) من أبنائها في مجالس المحافظات والبرلمان ووزراء آخرين.

رابعاً: الثقافة الدينية، فإنَّ الشيعة يتأثّرون بمراجعهم، وأنَّ توجهات ثقافتهم السياسية، ومشاركتهم في العملية الانتخابية والدفاع عن حقوقهم السياسية تتأثر نوعاً بثقافة سياسية تنتمي إلى رأي المرجعية وتوجهاتها العامة والخاصة، من الخطين التجديدي والتقليدي، وهذا المؤثّر من أبرز المؤثرات الحساسة للأسر العراقية والمجتمع بنحو عام، بل هو الأهم والأبرز لحد الآن، وإنْ كنا نخشى من تراجعه؛ لأنّه لا يعتمد المنهج والبناء التربوي.

خامساً: نجد الأسر التي تنتمى إلى الأقليات تتحاشي الإعراب عن ثقافتها السياسية الخاصة، سواء أكانت حقوقيةً بوصفهم مكوّناً أم اجتماعيةً ناشئةً من عاداتهم ولغتهم وغير ذلك، ويتحاشون أنْ يركّزوا على أي شي من خصائصهم القومية في التعبير عن أصولهم العشائرية، وإنْ أرادوا أنْ يعبّروا بوصفهم أسراً عن مواقفهم الأسرية فلا يتحدثون فيما بينهم إلاّ ضمن الإطار العام، فمثلاً لم نجد أسرة تتحدث عن تاريخها الكردي الفيلي، وأنّها من العشيرة الفلانية، وأنَّ لغتها كذا، بل تنقل المصادر أنّهم لا يُدخلون إلى بيوتهم أي جريدة تتحدث عنهم بوصفهم مكوّناً كردياً فيلياً؛ تحاشيا وخوفا من الماضي، ومحاولة منهم للاندكاك بالجو السياسي العام، استجابة لتأثيرات صدام في عقلية الأسرة

---

(١) لقاء خاصّ لمركز العراق للدراسات بعدد من شخصيات وأكاديميين من الرمادي وجدناهم يسمّون حكومة الرمادي بانها حكومة العشيرة.

التي انتهجها لإلغاء خصائصهم من الداخل، وإلى الآن يعدّ استفزازاً إن جالست أسرة كردية فيلية أو شبكية وقلت لهم: أنتم كرد فيلية، بل بعضهم يتباهون أنّهم عرب، ويغيضهم أنْ تقول لهم: إنهم من مكوّن آخر[١].

سادساً: تتأثر الأسر العراقية أيضا بنحو كبير بوسائل الإعلام والخطابات المختلفة الموجّهة اليهم، ونجد أنَّ قدراً كبيراً من الأسر واقعة تحت تأثير الثقافة السياسية التي يوجهها الإعلام، فإنَّ تأثير الخطاب الإعلامي الخاصّ والعام على مستوى القنوات والصحف والشائعات أفقد الأحزاب الشيعية الكثير من الشعبية لدى الأسر من خلال مناهج منظّمة للفصل بين الأحزاب والمكوّن الاجتماعي (أسرة وأمّة) من خلال هجمة واضحة على الإسلام السياسي، ومن المهم أنْ نوضّح بهذا الصدد عدداً من الأمور وهي:

أ) أنَّ الهدف من تثقيف هذه الأسر ضدّ الإسلاميين السياسيين ووصفهم بأنّهم لصوص، وأنّهم شكّلوا طبقية عالية مقابل الفقراء والمحرومين ـ وإنْ كان البعض من هذه الأمور صحيحاً؛ لأنّ الإسلاميين في العراق قصّروا كثيراً ـ ليس هو إسقاط زيد، أو عمرو، أو الحزب الفلاني فحسب، بل الأمر يستهدف التأثير في ثقافة الأسرة العراقية لإسقاط مشروع الإسلام السياسي من اعتقاداتهم، والعودة بالأسرة إلى ثقافتها التي أسّسها وركّز عليها الخطّ القومي البعثي العلماني في العراق، ولا سيما أنَّ لهذه الثقافة أرضية تمتد لعقود فشكل رواسب في عقلية الأجيال، وتغلغلت في أعماق نفوسهم وبنائهم السيكولوجي.

ب) نجد أنَّ البرامج المقدّمة من القنوات وعبر الشائعات أيضاً لم تستهدف الأمّة والشعب العراقي بنحو عام فقط، بل هي برامج موجهة للأسرة

---

(١) من خلال مقابلة أجراها مركز العراق للدراسات على (١٠٠) أسرة من اسر لاكراد الفيلية ومن مختلف المستويات وجدنا ان ٨٧/١% منهم يريدون السير سياسياً في الاتجاه العام.

لتعيد تربيتها تربية علمانية، وترفع مستوى الكراهية للبرنامج السياسي الشيعي، وجعله غريباً ومرفوضا؛ ليفقد حواضنه بمرور الأيام؛ والدليل على أنَّ هذه البرامج موجّهة للأسر، لأنّها تبثّ خلال رمضان وما بعده وتعيد بثّ هذه البرامج والمسلسلات خلال السَنة، ولو دققنا في هذه البرامج لوجدناها في جوهرها برامج موجّهة للأسرة، ويتضح هذا من خلال مسلسلات وأفلام ومقاطع كاريكاتورية كلّها معدّة للأسرة، وتعتمد بثاً ذا دقة عالية، وتختار أوقاتاً خاصّة مبنية على أوقات اجتماع الأسر العراقية في بيوتهم، (وقت الذروة) لتضمن متابعتها، وهذه البرامج كلها تسلط الضوء على سلبيات الدولة والحكومة، ثم تنعكس على ثقافة الأسرة سياسياً، كي تقاطع الإسلام السياسي.

فالمسلسل لايشاهده الموظف في دائرته ولا الجندي ولا الشرطي ولا طالب الجامعة أثناء الدوام بل تشاهده الأسرة، ولاسيما أنّه يبث في الليل، وفي وقت اجتماع أفراد الأسرة، وهذا معناه أنّه موجّه للأسرة ضمن خطّة دقيقة من قبل هذه الجهات المغرضة التي أعدت هذه البرامج للوقت الذي تتابع فيه الأسر العراقية برامج التلفاز والقنوات الفضائية، لذا بمجرّد أنْ يحل رمضان تكون الأسر العراقية على موعد مع نتاجات فنية درامية وكوميدية مصممة لإسقاط المشروع الإسلامي والطعن بالإسلاميين والتهكم بأدائهم السياسي والإداري والعودة بالأسرة العراقية إلى ثقافتها العلمانية التي يريدون، وهكذا تفعل الشائعات فعلها[1] وقد أثرت هذه البرامج أثرها في العقلية السياسية للأسرة العراقية، إذ ثقفتهم بأنَّ هؤلاء السياسيين يسرقون أموالهم، وأنّهم

---

(١) عشرات البرماج والمسلسلات ضدّ الحكومة منها جحا الفدرالي، ومنها العتاك، والنفط، واللفط، ومنها شهادات مزورة، والسحور السياسي، (متابعات مركز العراق للدراسات).

فاسدون، وغير مؤهلين لإدارة دولة العراق، وأنَّ شهاداتهم مزوّرة، وأنّهم ليسوا أبناء الوطن بل هم أبناء القصور والفنادق يوم كانوا في المعارضة والمهجر، وأنّهم طبقة من الأغنياء يعيشون في رفاه لاينقطع، ونعيم لايزول، وأمن وجنة في العراق بها لاعين رأت ولا خطر ببال أحد، بينما يعاني المواطن الفقر والجوع والحرمان، فهذه الثقافة ولّدت فجوة بين المسؤولين الإسلاميين والمواطن الشيعي لايمكن أنْ ينكرها متابع[1].

ج: الأمر المهم الذي نلفت النظر إليه أنْ الأسرة العراقية لا تفرق بين «الدولة والحكومة» ولاتفرق بين (العملية السياسية) و(العملية الحكومية)، ويمكن القول: إنّ الحكومة مقصرة وغير ناضجة، ولكن هذا لايعني أنْ الدولة والدستور والعملية السياسية التي حفظت حقهم السياسي كذلك أيضاً بينما المواطن العراقي لجهله يحكم على أنَّ فشل الحكومة هو فشل للدولة والعملية السياسية برمتها.

المواطن لايعي أنَّ الحكومة يمكن أنْ تزول بانتخابات أو حجب ثقة أو غير ذلك لتأتي أخرى، بينما الدولة التي تثبت حقوق المواطن السياسية شيء مقدس لا يمكن أنْ نتخلى عنه، بل هم لقلة ثقافتهم السياسية يربطون تقصير الحكومة بالدولة أي بالعملية السياسية، فإذا سألت المواطن هل تنتخب؟ يقول لك أنا لا أريد هؤلاء السياسيين؟ أو ماذا قدمت لي الحكومة؟، بينما الانتخابات تعني تثبيت حقه السياسي، وتقوية الدولة والعملية السياسية التي تعني حفظ حقه أولا، ثم تعني الحكومة ثانياً، وأنَّ عدم مشاركته يعني الإسهام بإسقاط

---

(١) هذا ما تؤكده كلّ الاستطلاعات التي تجريها المراكز البحثية الاجنبية والامريكية (مثل مؤسسة راندا الامريكية والمعهد الجمهوري الامريكي)، ويؤكده مركزنا من خلال بياناته واستطلاعاته وبحوثه الميدانية.

هذه الدولة، والمؤسف جداً أنَّ الخطباء من كلّ الأطراف (أئمة المساجد والجمعة) شاركوا في هذه الثقافة لفصل المواطن عن العملية السياسية من دون أنْ يشعروا بخطر ما يفعلون إلى درجة أنَّ بعض القنوات المغرضة تعيد خطب البعض منهم[1] ولاسيما التي تقدح بالعملية السياسية أو توحي بذلك.

بعض الخطباء يعملون على فصل الأمّة عن العملية السياسية (يخربون بيوتهم بأيديهم)، وإنهاء ولائها وإيمانها بها، وعدم الانتماء إليها، بل ربما التخلّي عنها دون أنْ يقصدوا ذلك، ولولا الحسّ المذهبي ومواقف المراجع في دفع الناس لإسناد العملية السياسية لوجدنا أنَّ الأمّة العراقية من أشدّ الغاضبين عليها؛ لأنّهم سحبوا غضبهم من الحكومة إلى العملية السياسية برمّتها، ومن هنا يجب علينا علاج الثقافة السياسية للأسرة والفصل في ثقافتهم بين أمرين مختلفين هما الحكومة والدولة (العملية السياسية)[2] وللأسف أنَّ كلّ هذه الخطابات يتأثر بها الجو الأسري، وتولد له ثقافة سياسية محبطة قبل أنْ يتأثر بها الجو العام. تصوروا أنَّ عبارة (الإحباط) تكررت في خطابات خطيبين بارزين خلال ٢٠١١ (١٢٧) مرة تقريباً.

من الجدير بالذكر نحن معهم في أنْ ينتقدوا تقصير وقصور الحكومة في الأداء والخدمات، لكن عليهم أنْ يوضّحوا للأمّة أنْ النقد موجّه إلى الحكومة لا إلى العملية السياسية، ولم نجد من تصدّى منهم لهذا الأمر مما ولد ثقافة الخلط التي أفقدت الأسر ثقتها بحقها الذي ثبته الدستور،

---

(١) الشرقيه تعيد خطب بعض أئمة المساجد وبعض خطب الذين يهاجمون الحكومة سنة وشيعة كي توثر في العقل السياسي للمجتمع والأسرة.

(٢) مركز العراق للدراسات يحتفظ ب (٢٣٠) خطبة لمختلف الخطباء الشيعة الذين يشنون هجومات حادة على الحكومة.

وفقدت الأسر ثقتها بالدولة، ومع أنَّ هذه الدولة هي الأولى عبر التاريخ تقوم على أساس احترام رأي المواطن وتكون السلطة فيه عبر الانتخابات لا الانقلابات، ولم يعد أي شيء مقنعاً للمواطن، وإنَّ استمرار هكذا خطاب يؤدي إلى إسقاط الدولة وتلاشي حق المواطن الشيعي وغيره وعودة الدولة القوية العلمانية المركزية.

لم يفرق هؤلاء الخطباء بين نقدهم للحكومة وبين نقدهم للعملية السياسية وهم قد تساووا في هذا الأداء السلبي مع المغرضين والأعداء، وبسبب هذا نجد أنْ الأسر العراقية من خلال استطلاع قام به مركز العراق للدراسات على شريحة من (٢٠٠٠) أسرة في بغداد وكركوك والنجف لأجل هذا البحث أظهر الأزمة الثقافية السياسية لدى الأسر العراقية في الخلط الشديد بين فساد الحكومة وبين فساد الدولة بكاملها، وأظهر مدى تأثير الإعلام المغرض وإعلام الخطباء غير المقصود في العقلية والثقافة السياسية للأسر العراقية، واظهر أنّ نسبة ٦٧٪ لا يفرقون بين فساد مسؤول في الحكومة وبين الحكومة كلها، وأنَّ ٧٨٪ يعد فساد الحكومة هو فساد الدولة، وأنَّ ٥٨.٩٪ يعد الإسلاميين غير قادرين على بناء دولة وإدارتها إدارة حسنة.

والمؤسف أنَّ الخطباء ـ يكررون خطاب القنوات دون قصد ـ وهم بذلك يقومون بأمر خطير في إعلامهم لايخلو من خطر في ثقافة الأسرة؛ لأنّهم يركّزون على سلبيات الحكومة فقط ولا يذكرون ايجابياتها، والحال ليس كلها سلبيات.

سادساً: إنَّ الخطاب الموجه إلى الأسر العراقية من الحركات السياسية الإسلامية هو خطاب يعاني من أمراضٍ تمنع عليه أنْ يؤدّي دوره في تنمية العقلية الأسرية تنمية صحيحة، فهو إما أنْ ينقل الخلافات السياسية، أو يهاجم

جهة، ويمتدح جهة أخرى، وإمّا يبلّغ للكيانات الخاصة به سياسياً، وأما دوره فضعيف لايخترق أسوار الأسرة لتنجذب اليه وتتابعه، وهذا لايعني إنّنا ندّعي أنَّ الأسر العراقية لاتتابع الإعلام نهائياً، بل تتابعه بدرجات متفاوتة، ولكن لم نجد الإعلام مؤثرّاً في قناعاتها السياسية إيجابا وشدّها إليه، كما أثّر الإعلام السلبي ونفرّها منه.

إنّ الإعلام يجب أنْ يخترق جدران البيوت ويدخل إلى الأسرة وتتابعه ويؤثّر في قناعاتها وفكرها السياسي، لكنّ الأمر ليس كذلك فعلاً، بل هو على نحو آخر[1] فهو يلاحظ عليه مايأتي:

١ ـ **لم يبلغ حدّ التأثير**؛ ربّما لأنّه يسلّط الضوء على الحركات والأشخاص والبيوتات، وإنّ أكثر اهتمامه بالمصلحة العامة، وهذه الاشكالية موجودة في أغلب الإعلام العراقي.

٢ ـ **ولانه غير مبرمج** على أسس علمية قادرة على أنْ تؤثّر في العقل الأسري.

٣ ـ **ولأنّه يسلط على السلبيات** أكثر مما يسلط الضوء على الايجابيات، والصواب أنْ يكون متوازناً ومحقّا.

٤ ـ **ولأنه لايهتم** بأنْ يكون إعلاما موحّدا فلا الإعلام الشيعي موحّد مع

---

(١) أظهرت نتائج الاستطلاع الذي أجراه مركز العراق للدراسات بتاريخ ٢٧ - ٤ - ٢٠١٢ عن تأثير الإعلام فى الثقافة السياسية والاجتماعية وغيرها في العراق ما يلي: إنَّ القنوات التي تعكس الدور الايجابي للحكومة — حسب تصنيف المواطن– ويتأثر بها الرأي العام العراقي الشيعي وغيره هوالعراقية ١٨% افاق١٤% الغدير١٢% المسارالاولى١٢% والمسار١١% بلادي٩% والعهد٨% الاتجاه٦% الحرية ٥% والفيحاء٣% والفرات٢% اما القنوات التي لها دور سلبي حسب تصنيف المواطن –ويتاثر به المواطن العراقي ضدّ الحكومة العراقية والدولة بان واحد واستطاعت ان تحدث اللغط السياسي لدي المواطنين فهي الشرقية ٢٠% والبغدادية ١٧% بغداد ١٢% والرافدين٩% والسومرية ١١% والعربية ٩% الجزيرة ٩% البابلية ٨% الرشيد. ٥%

نفسه، ولا مع القنوات الأخرى، وهكذا الإعلام السني والكردي، لذا فإنَّ المواطن والأسرة تجد الإعلام يخلق لها تشتتاً أكثر مما يخلق لها رؤية سياسية موحدة.

على سبيل المثال: إنّ قناة الشرقية أذاعت خبراً بتاريخ ٢٢/ ١٢/ ٢٠٠٩م مفاده أنَّ إحدى الفتيات العاملات في الإعلام تم الاعتداء عليها من قبل مجهولين وخلعوا ملابسها في شوارع بغداد، وبعد ساعة تقريبا أعاد الخبر موقع اسلامي مدعياً أنّ الذي قام بهذا الأمر أحمد بن نوري المالكي!

هذا فضلاً عن تشتت إيديولوجيات القنوات، إذ بعض القنوات دافعت عن أمريكا، وأخرى وقفت ضدّها، وأخرى مع المجلس، أو دولة القانون أو غيرها من الكيانات، وأخرى ضدها، وأخرى مع الحكومة، وأخرى ضدّها، مضافاً إلى دائرة الصراع الأكبر في الإعلام وفي الخطاب السياسي والديني الذي يصدر عبر الفتاوى، كلّ هذا لايعطي ثقافة موحّدة لا وطنياً ولا مذهبياً ونفس الكلام يحصل لأُسر المكوّن الكردي والسني وحتى المسيحي.

لذا تكون النتيجة إنَّ الثقافة الأسرية بفعل المؤثّرات المذكورة وبفعل غياب خطاب حكومي موحّد ـ كما كان يفعل صدام ـ نجدها لا تمتلك ثقافة سياسية موحّدة الاّ بعض الثقافات العامة التي هي الثقافات المذهبية والإيديولوجية وبمرور الأيام نعتقد أنَّ هذا المؤثر سوف يتقلص ويتراجع إلى درجات خطيرة مما يفقد العملية السياسية دورها.

خلاصة الرأي

إنَّ الأسرة إذا أريد منها أنْ تؤثّر في بناء المجتمع بأنْ تمنحه توجّهاً سياسيا باتجاه صحيح، وتسند العملية السياسية من خلال التأثير في فكر أبنائها، فإنّه لابدَّ

من إعداد خطاب إعلامي سياسي خاصّ لتنمية الوعي الأسري والثقافة السياسية للأسرة؛ فإنَّ الأسرة العراقية لاتمنح هكذا تأثير على المستوى المذهبي، ولا على المستوى الوطني[1] هذا إذا أضفنا إلى الأمر ما هو وأشد وأمرّ من التدهور الخطير بالمستوى الأسري المعيشي، والأمراض، والبطالة، وتدنّي المستوى الدراسي، ومشكلات الإسكان، والقائمة تطول، ولكن للإنصاف إنَّ التقارير تشير إلى أنّها عولجت ولكن دون الطموح[2] وأنتج كلّ هذا:

١ ـ فقدان الثقة بالسياسيين والعملية السياسية ورسوخ نوع ما ثقافة قلقة في أحسن الأحوال عن التجربة بكاملها، وربما عن الإسلام السياسي أدّت إلى فصل الأسر عن الدولة بدرجة معينة.

٢ ـ نفسياً وسيكولوجياً حصل نفور من الطبقة السياسية، فالأسرة تعتقد أنّها لم تستلم من ثروات العراق ما يحسن حالها المعيشية ويشعرها بالفرق بين وضعها في زمن صدام وبين حالها في ظل دولة العراق الجديد في ظل قيادة الإسلاميين لدولة العراق، ولم تتحسن أحوال العديد منهم، في حين تكرّست الثروات بشكل مهول بيد طبقة السياسيين، وهذا ليس مجرد شعور وتخمين وشائعات بل الإعلام وتبادل التهم رسّخ هذا المفهوم إلى درجة أنّ بعض الناس لا يفرّق بين زمن صدام والعهد السياسي القائم إلا في مساحة الحرية التي هي

---

(١) اقصد بالمستوى الوطني المصلحة العامة الذي هو الحفاظ على الدستور والعملية السياسية التي تحفظ التداول السلمي للسلطة وتعطي المكونات العراقية حقوقها وتمنع عودة الدكتاتورية، ونعني المصلحة المذهبية حق شيعة آل البيت في العراق (مركز العراق للدراسات).

(٢) منذ عام ٢٠٠٣ انخفضت البطالة من ٥١% الى ١٥% والفقر انخفض من ٥٤% الى ٢٣% وانخفض التضخم من ٦٥%الى ٦% وتحسن القطاع الكهربائي من ٢٦٠٠ ميكاواط الى ٧٥٠٠ ميكا واط، ولكن الاعلام لايعكس هذا، بل يعكس السلب فقط (الجهاز المركزي للاحصاء عام ٢٠١١).

الأخرى لا يشعر بها المواطن في خضم الإشكالات التي تمس أمنه الاقتصادي والاجتماعي والخدمي، وهذا ما عليه ٦٨/٥ حسب الإستطلاع المذكور وحسب متابعتنا الميدانية.

٣ ـ شعرت الأسرة بأنّها لا يوجد من يهتم بها ولا يوجد برنامج صحي واجتماعي وتربوي يُعنى بها إلّا بعض المجالات منها شبكة الحماية والرعاية التي هي أيضاً تعاني إشكالات حادة، أمّا في مجال التواصل مع الأسر وزيارتهم كجزء من اهتمام السياسيين والمسؤولين في الحكومة فإنَّ العلاقة مقطوعة تماماً ولم نجد مسؤولاً حكومياً زار أسرة منذ عام ٢٠٠٣، وإنْ وجد فإنَّ الإعلام لم يعكس أمراً كهذا، بل على العكس الشعور العام لدى الأسر أنَّ السياسيين يعيشون في جنة اسمها الخضراء، وهم طبقة عزلوا أنفسهم ووفروا لأنفسهم ولأسرهم كلّ أسباب العيش الرغيد وبقية الأسر العراقية تعاني الأمرّين، وهذا ما يعكسه الخطاب الاجتماعي الأسري اليومي عبر شكاوى المواطنين بمختلف الطرق التي تعبّر عن آرائهم، وكاد الوضع ينفجر وتحدث ثورة في ٢٥/ ٧/ ٢٠١١ وربيع عراقي على غرار الربيع العربي، لولا مواقف المراجع في تحريم الأمر، إذْ تدخلت مرجعية النجف بوضوح وتوسّطت بين الناس والسياسيين، وأصدرت موجهاً الى الحكومة بياناً في ٢٦/ ٢/ ٢٠١١ لحلّ معاناة الناس، ولكن لم تتحسن الأمور، وانتهت المساعي بأنْ تغلق المرجعية بابها بوجه السياسيين مما شدد لدى المواطن خيبة الأمل، وهناك عبارة تعكس ألم المواطن والأسرة العراقية تردد «ردتك الي عون طلعت فرعون يابو لحية النايلون[1]»

---

(١) هذه العبارة حسب مصادر مركز العراق هي نفس العبارة التي كان يرددها شيعة العراق على السيد الصدر الذي استلم رئاسة الوزراء في عام ١٩٣٢ زمن العهد الملكي.

واللحية اشارة الى الإسلاميين.

٤ ـ يرافق كلّ ماتقدم ما يتسرب إلى بيوت الناس من أحاديث لم نتثبت من صحتها عن الرفاه والخدم والحشم والمال لزوجة فلان، والذهب الذي تشتري والأموال التي تنفق الأسرة الفلانية، في الوقت الذي توجد أسر تعاني شظف العيش.

إنّ البيوتات تروي روايات عديدة عن نساء وبيوتات وزوجات الملوك «السياسيين»[1] بل البعض ينشر عبر وسائل الإعلام ومواقع الأنترنيت فضلاً عن الشائعات.

٥ ـ وأدنى مطالعة لما يصدر عن الجهاز المركزي للإحصاء عن الفقر والحرمان وعدد الأسر التي تعيش في بيوت غير متوفرة على أدنى شرط صحي نجد من الطبيعي أنْ تصدر هذه الثقافة السياسية إزاء العملية السياسية لذا نحتاج إلى برنامج وعي سياسي وبرنامج رعاية وبرنامج توعية وتنمية.

(١) قال الامام علي عليه السلام: (عجبت الفقير كيف لايشهر سيفه) نهج البلاغة طبع بيروت ٢٠٠١ ص١٤٩.

٢ ـ الطوائف والعشائر

الثقافة السياسية للعشائر العراقية هي أيضاً تأثّرت بفعل العامل الخارجي، فإنّ بمراجعة سريعة للتاريخ العراقي منذ القرن السادس عشر ـ مع أنّ خارطة التكون العشائري اكتسبت شكلها النهائي في القرن التاسع عشر[1] ـ نجد أنَّ الدور العشائري امتاز بثقافة سياسية متحولة، فمن حين إلى آخر تبدل القبائل ثقافتها السياسية وولاءها ورؤيتها وطريقتها في التعامل مع الأحداث، ولكن الذي يهمّنا في البحث هنا أنْ نعطي الإجابة عن السؤال الذي انعقد البحث لأجله وهو: متى نشأ الدور السياسي للقبائل؟ وهذا السؤال شيء آخر غير البحث عن متى نشأت القبائل، فنشأة القبيلة شيء، ونشأة الفكر السياسي عندها شي آخر.

أمّا نشأة القبيلة فإنَّ الأمر يكاد أنْ يكون ضارباً في أعماق المجتمع العربي فهو مجتمع قبلي بطبعه وتحدثت عشرات المصادر عن أصل هذه القبائل ومواطنها ورؤسائها، وهذا أمر كفلته مطولات التاريخ[2] أمّا البحث في نشأة

---

(١) عباس العزاوي، عشائر العراق، ج٤، (بغداد - ١٩٣٧ - ١٩٥٦) ٤: ١٤٢ مهدي القزويني، أنساب القبائل العراقية (النجف، ١٩٦٥ - ١٩٥٧) هامش٩٩.

(٢) ابن حزم، انساب العرب، بيروت، ١٩٨٠.

تكوينها وفكرها السياسي فإنّ المصادر تؤكّد أنَّ نشأة الثقافة السياسية لدى القبائل تولّد عبر مراحل ولأسباب عديدة هي:

١ ـ إنّ الحكومات التي تتابعت على العراق تحديداً في مرحلة الخلافة العثمانية كان همها جباية الأموال واستنزاف خيرات الناس وقوتهم بدلاً عن العمران وفرض الأمن والنظام في المجتمع العراقي، فإنّ مصادر التاريخ أكّدت أنّ حكم الأتراك منذ (١٥٣٤ ـ ١٧٤٩) لم يتّبع فيه الأتراك أي سياسة إيجابية، وسُمّيت هذه الحقبة بالفترة القلقة والمضطربة؛ لأنّها كانت تعني ضعف الدولة وظهور عشائر على شكل إمارات مستقلة تتمتع بنفوذ تام في ديارها، كإمارات المنتفك، والخزاعل، وزبيد، وطيء، وشمّر، وكانت العشائر في هذه المرحلة تشنّ حروباً فيما بينها، وضدّ الحكومة.

وأمّا زمن المماليك (١٧٤٩ ـ ١٨٣١) فكان شغل الدولة الأساسي هو إخماد الثورات العشائرية أو قمعها، في وقت تنامى نفوذ قبائل الخزاعل والمنتفك.

أمّا في المدّة المحصورة بين (١٨٦٩ ـ ١٩١٤) فإنَّ الأتراك كانوا أمام واقع عشائري متمرّد، لم يستطيعوا مواجهته بالقوة، فعمدوا إلى محاولة توطين العشائر بتشجيع النظام الزراعي، وكان هذا المقترح قد تقدّم به (مدحت باشا) والي بغداد. وبعد عام ١٩٠٨م حيث مرحلة إعلان الدستور من خلال التحالف مع البعض للقضاء على العشائر الأقوى، وقد اختلفت هذه التدابير بالنتائج مما يعني أنَّ انشغال الدولة العثمانية عن العشائر جعل وضع البلاد متدهوراً[1] اجتماعياً وصحياً واقتصادياً فكم ضربت المجاعات والأوبئة الفتاكة العراق.

---

(١) علي الوردي، لمحات اجتماعية ج ١، ص ٣٧.

٢ ـ ومنهم من يرجع أسباب نشأة التكتل القبلي سياسياً في مرحلة القرن السادس عشر الى ظهور الضعف والإنهيار في الدولة العثمانية، ودبّ في أعماقها الفساد والانقلابات والمؤامرات الداخلية؛ بسبب ضغط الحروب الخارجية وهذا يعني أنّ المجتمع العراقي بقي يعاني تحت نير التفسخ الحكومي والانحطاط الحضاري، وهذا السبب دفع المجتمع إلى تكوين قوى واتحادات عشائرية بديلة تحكم نفسها بنفسها، من هنا نشأ للقبيلة دورٌ سياسي رافقه نشوء فكر سياسي، مثل ظهور الشيخ أبوريشة في الغرب من العراق، وشيوخ شمر وعنزة في الفرات الأوسط، وظهور اتحادات أخرى سنية شيعية مثل اتحاد دليم مع البومحمد واتحادات أخرى في الجنوب، مثل تحالف المنتفك في الناصرية، وزبيد ودليم، وكعب بقيادة خزعل، وبني لام في العمارة بقيادة القامندر، وربيعة في واسط[١].

٣ ـ خلال النزاع بين الدولتين العثمانية والصفوية استعانت كلتا الدولتين بالقبائل في حروبها، والجدير بالذكر: إنّ العشائر نسبتها آنذاك تزيد على أنْ تكون ثلاثة أرباع سكان العراق[٢]فحقق ذلك للقبائل والطوائف مزايا سياسية وإدارية ونفوذاً حكومياً، بل حاولت أنْ تحكم نفسها بنفسها، ووقعت مدن بكاملها تحت سيطرة عشائر محددة، وظهر في التاريخ أمراء قبائل وطوائف موزّعين على مساحات من البلاد العربية والعراقية، منها بنحو خاصّ في المناطق الغربية والجنوبية والفرات الأوسط، وقد استعان بهم الحكّام العثمانيون

---

(١) ستيفن هيمسلي لونكريك (اربعة قرون من تاريخ العراق الحديث)، ترجمة جعفر الخياط، الرافدين، ص٣٤. واسحاق النقاش (شيعة العراق)، انتشارات المكتبة الحيدرية، ١٩٩٨، ص٢٥.

(٢) محمّد سلمان حسن، التطور الاقتصادي في العراق، بيروت، ص٥١ - ٥٨.

والصفويون لتثبيت حكمهم[١] وقد فصّل في ذلك ستيفن لونكريك وذكر المناطق والرؤساء القبليين الذين وقعت تحت تأثيرهم مدن، وكان لهم شأن ونفوذ، ونمت بهذا لهم كيانات سياسية.

هذا الواقع كان له الأثر في ظهور الوجود السياسي للقبائل الذي أجمعت عليه المصادر، ولا يقتصر ـ هذا الواقع ـ على مكوّن دون آخر، بل هذه الظاهرة عمّت الجنوب والفرات، والمناطق الغربية، والمنطقة الكردية، مع أنَّ كردستان قبل القرن العشرين كانت جزءاً من خارطة تركيا.

واستمرت حال القبائل هذه إلى مرحلة القرن العشرين، فتأكّد دورها السياسي النضالي في مواجهة الاحتلال البريطاني سنة وشيعة، وتأكّد الدور السياسي الكردي من خلال نضال عشيرة البرزنجي بقيادة محمود الحفيد، وناصرتهم عشيرة الجاف، ثم انتقل الدور القبلي الكردي إلى عشيرة البرزانيين ثم إلى الطالبانيين[٢].

إذن للقبيلة العراقية حضورها في التحرك السياسي العراقي.

وأمّا الدور السياسي الإسلامي لقبائل الشيعة فقد برز خلال القرن العشرين من خلال:

أولاً: جهاد العشائر ضدّ الاحتلال البريطاني، ولكن هذه المرحلة امتازت بوضوح لوجود القبيلة فاعلةً ومؤثرة في الواقع السياسي تحت تأثير المرجعية الشيعية في النجف الاشرف ـ وقد مر الحديث بهذا الصدد ـ، ولكن نشير هنا إلى

---

(١) كلوديوس جيمس ريج (رحلة ريج في العراق عام ١٨٢٠) ترجمها بهاء الدين نوري، بغداد ١٩٥١، ص٧. وستيفن همسلي لونكريك (أربعة قرون من تاريخ العراق الحديث)، مصدر سابق، ص٧٤.

(٢) مصدر سابق، ص ٧٨ - ٩٩.

أنَّ أيَّ مؤرّخ يتحدث عن التاريخ السياسي للعراق خلال القرن العشرين فإنّه يتحدّث بوضوح ووضوح كبير عن دور المرجعية الشيعية ومساندة القبائل إياها، فلا يأتي حديث عن جهاد ومقاومة سياسية وعسكرية ضدّ الغزو البريطاني إلّا ومعه دور المرجعية والعشائر في آنٍ واحد، منذ عام (١٩١٤ ثم ثورة عام ١٩١٦ ثم ثورة العشرين)[1] ولهذا أسباب عديدة:

منها: أنّ القبائل نهاية القرن التاسع عشر تقريبا شهدت تشيع العديد منها في عموم العراق وفي الفرات الأوسط بنحو خاص.

ومنها: تحول الحياة البدوية إلى حياةٍ حضرية، وقد مكّن هذا التحوّل في المجتمع العراقي القبلي أنْ تنقاد هذه القبائل، وتتأثر بالفكر السياسي للمرجعية، وقد أعدّ العالم السني إبراهيم الحيدري عام ١٨٦٩ قائمة بالعشائر العراقية التي تشيعت، وذكر أنّها تشيعت قبل القرن التاسع عشر وقد يكون للتبليغ الذي قامت به المرجعية تأثير في ذلك، ويمكن أنْ يكون هناك سبب آخر هو أنَّ التشيع كان ذا طابع سياسي؛ لأنَّ تشيّعهم ذو صبغة احتجاجية على الفوراق المتسعة بينهم وبين العشائر التي منحتها السلطات العثمانية أراضيَ ومزايا واسعة، وبدوره احتجاج على الحكومة التي أوجدت هذه الفروق، فإنَّ محاولات العثمانيين منذ ١٨٣١ لتوطين السكان الرحل وتوسيع الزراعة، وتوزيع صكوك ملكية الأرض على الأفراد وزيادة جباية الضرائب في العراق أدّت إلى ظهور الإحساس بالظلم والتباين القبلي، وقد نشأت أثر ذلك معارضة بين القبائل وأعمال عنف، نتج عنه انخراط بعض القبائل في الإسلام السياسي

---

(١) عبد الرزاق الدراجي، جعفر أبو التمن ودوره في الحركة الوطنية في العراق، ص١٨٠ وعلي الوردي، لمحات منتاريخ العراق الحديث ج٥ ص١٦٣. وحسن شبر، حزب الدعوة الاسلامية، ص٢٠ - ٣٦.

الشيعي لعدالته[1] لهذا وغيره من الأسباب كانت النتيجة والحقيقة التاريخية هي أنَّ موقف هذه العشائر يعني بالدرجة الأساسية أنّ تحوّلاً حدث في ثقافتها السياسية نحو التشيع، ونحو الإسلام السياسي، ولا يعني هذا إنّها غادرت كلّ ثقافاتها القبلية، وموروثاتها الاجتماعية، وعُقدها التاريخية، ولكن يعني أمراً واضحاً تجلّى لدى المؤرخين أنَّ ثقافتهم السياسية اتجهت إلى الإسلام السياسي، وتمحورت حركتها حول المرجعية، فدفعت عن الوطن أغلب التحديات، ودافعت عن دينها، وهذا هو التحول الأبرز والأهم.

وجدير بالإشارة أنّ العشائر الكردية هي الأخرى انقادت لتوجهات المرجعية بقيادة أكبر عشيرة تصدّت سياسياً في هذه المرحلة، وهم بيت محمود الحفيد البرزنجي الذين قاتلوا تحت ظل المرجعية في مطلع القرن العشرين ضدّ الاحتلال البريطاني، مع أنَّ للرجل آلاماً من الدولة العثمانية، ومن الأتراك الذين قتلوا أرحامه، لكنّه استجاب لنداء المرجعية بالجهاد، وهذا يعكس تأثير المرجعية في العقل الجماهيري العراقي عموماً، والشيعي خصوصاً، وليس أدل على ذلك من أنَّ الترك طلبوا من مراجعهم أنْ يفتوا بالجهاد ضدّ البريطانيين، وقد صدرت الفتاوى، لكنها لم تحرك المجتمعات الإسلامية، ولا القبائل العربية، مما ثبت لدى الدولة العثمانية أنّ القبائل تتأثر وتستجيب لفتاوى الشيعة؛ لأنَّ ثقافتها السياسية نحو المرجعية ثقافة ولاء وطاعة، مع أنَّ القبائل غير راغبة بالدفاع عن الأتراك بسبب الكره الذي كانت تضمره دوماً للأتراك[2]، مع هذا تحرّكت وجاهدت ودافعت وأعطت الدماء، وحصلت معارك، مما يعني رسوخ الثقافة السياسية الإسلامية لديهم، وإلّا كيف نفسّر

---

(١) عبد الله النفيسي، دور الشيعة في تطوير العراق السياسي الحديث، (بيروت - ١٩٧٣)، ص٦٩.

(٢) حسن الاسدي، ثورة النجف على الانكليز، ص٩١.

هذه التضحيات الجسام التي قدمها المكون القبلي آنذاك. ولا يغيب عن ذاكرة العراقيين شعلان أبو الجون، وعبد الواحد سكر، ومن أراد المزيد فليرجع للياسري في كتابه ـ البطولة في ثورة العراق ١٩٢٠ ص٧٢ ـ النجف.

ثانياً: ومن خلال اتساع دائرة المقاومة فإنّ عدد القبائل التي شاركت، وعدد السنوات التي أمضتها القبائل في الجهاد، وحجم التضحيات، ووقوفها إلى جانب المرجعية، وتحرّكها بحركتها، كلّ هذا يؤكّد أنّ الثقافة السياسية لم تكن عابرة في وجدان القبائل، بل تدلّ تلك المعطيات على رسوخها بنحو لايقبل الشكّ، ولا يحتمل التأويل إلى حدٍّ بلغ لدى المتابعين لتاريخ هذه المرحلة أنّهم لم يجدوا من خلال متابعتهم أيَّ فاصلة بين صدور الفتوى وبين استجابة القبائل، وإنّ الثقافة السياسية للقبائل هي ثقافة إسلامية وطنية.

ثالثاً: يتضح الدور السياسي الإسلامي للعشائر العراقية من دليل آخر هو أنَّ تلك القبائل لم تنقد يوماً لأيِّ زعيم وطني علماني أو قومي أو يساري، كما انقادت لمرجعيتها، مما يكشف عن عمق الثقافة السياسية عاطفياً وعقائديا لديهم، ولكن ثمّة دلائل لاتكشف عن نضج هذه القبائل سياسياً، وربما السبب يعود إلى البرنامج الذي اتبعه الاستكبار في تفتيت هذه القوة ومصادرتها بمساعدة الخط العلماني القومي العراقي الداخلي لاحقاً وهذا ما سنتحدث عنه.

رابعاً: يتضح أيضاً من خلال الانفتاح في طاعتهم المراجع جميعا عرباً وفرساً وأتراكاً دون أنْ يتحسسوا من أيِّ مرجعية أو يؤيدوا أحداً لانتماءٍ قومي، بل كانوا يستجيبون للمرجع أيّاً كان، كالميرزا الشيرازي، أو عبد الكريم الجزائري، أو شيخ الشريعة الأصفهاني، أو كاشف الغطاء، دون النظر إلى قوميته وجنسيته وهويته، بل إنَّ الثقافة التي عليها القبائل

في طاعتهم السياسية للمراجع آنذاك دلت على حالة الرقي الإسلامي التي يعكسها وعي القبائل، ولم يكن للبعد القومي من حضور هذا التوجّه، وهذه العقلية السياسية، حاول الخط البريطاني بمساعدة القوى العلمانية أنْ يغيّرها عبر مخطط رهيب امتد لقرون ليجعل منها في الغالب ذات عقلية منفصلة عن المرجعية وغير متأثرة بها.

الثقافة السياسية للقبائل بعد تكوين الدولة العراقية:

أولاً: المرحلة الملكية:

حاولت المؤسسات الحكومية والسياسية برئاسة وتدبير بريطانيا آنذاك أنْ توقف هذا التوجه وهذه الثقافة؛ لأنّها تتعارض مع مصالحها في العراق، وهي تتابع موقف القبائل وتأثير المرجعية فيها خلال ثورة عام ١٩١٤ وخلال عام ١٩١٦.

وجميع المصادر تؤكّد: أنّ تحرّك علماء الشيعة بمساعدة القبائل العراقية الشيعية هو الذي عجّل منح العراق الاستقلال ـ وإنْ كان استقلالاً ناقصاً ـ قبل غيره من الدول التي انسلخت من الإمبراطورية العثمانية. وفي ٣٠ تشرين الثاني حينما حاولت بريطانيا اجراء استفتاء لغرض تخفيف الاحتقان السياسي الداخلي، وامتصاص غضب الثّوار، وبهدف ترسيخ الحكم البريطاني كأمر مفروغ منه، فكانت فتوى السيد الشيرازي التي حسمت الأمر بحرمة إعطاء الولاية لغير المسلم على المسلمين[1] وهكذا استمر الأمر حينما عارضت المرجعية وبمساندة رؤساء العشائر والوجهاء

---

(١) عبد الرزاق الحسني، تاريخ العراق السياسي للعراق، الجزء الأول، ص٩٨، وفريق المزهر، الحقائق الناصعة في الثورة العراقية، ٨٠ - ٨١.

المعاهدة مع بريطانيا، وعارضت انتخابات المجلس التأسيسي الذي يراد منه أنْ يقر المعاهدة[١]، من هنا أتت المخططات البريطانية لتفتيت وحدة المسلمين، وإضعاف المرجعية، وتدخلت بريطانيا لتغيير ثقافة العشائر السياسية من خلال فصلها عن المرجعية وربطها بفكر الدولة والأحزاب العلمانية، كي ينتج عنه تغيير لمواقفها العملية ففي أوائل حزيران ـ ١٩٢٣ قرر عبد المحسن السعدون نفي علماء النجف الأشرف.

وفي ١٧ حزيران ١٩٢٣[٢] قرر مجلس الوزراء تنفيذ القرار، ولتهيئة الأجواء تمهيداً لتنفيذ نفي هؤلاء العلماء والمراجع البارزين سافر الملك فيصل في ١٨ حزيران ١٩٢٣ إلى الجنوب العراقي وخطب بالبصرة والناصرية ثم في الديوانية والحلّة واستطاع خلال جولته إقناع عدد من رؤساء العشائر بتغيير موقفهم المعارض، مقابل تعهد الملك لهم بالمزايا المالية والمعنوية والحكومية[٣] فقبلوا أمره واستجابوا لدعوته، ولقدْ مثل موقف رؤساء القبائل هذا تراجعاً كبيراً عن مواقفهم السياسية، وأضعف كثيراً من قوة المعارضة المرجعية الشيعية، التي كانت العشائر تمثل لها السند الميداني، والقوة الحقيقة، فإنّه بعد أنْ انسحبت بعض العشائر، وخرجت من دائرة المعارضة، فإنَّ قوة العلماء السياسية ضعفت أيضاً، ويعدّ تحوّل رؤساء العشائر من صف العلماء إلى صفّ الدولة القومية والحكومة العلمانية والقبول بمغرياتها انعطافا كبيراً في الثقافة السياسية للقبائل العراقية، ترتب عليه تغيير في مواقفهم العملية، وموقفهم من الحوزة والمرجعية، فظهر في هذه المرحلة جانب نلفت النظر إليه هو أنّ تحوّل

---

(١) عبد الرزاق محمّد اسود، موسوعة العراق السياسية، ص٥٢٥.

(٢) لطفي جعفر فرج، عبد المحسن السعدون ودوره في تاريخ العراق السياسي، ص٨٧.

(٣) عبد الرحيم الرهيمي، تاريخ الحركة الإسلامية في العراق، ص٢٦٩.

القبائل نحو ثقافة الدولة بما تحمله من علمانية وفكر قومي وتعارض مع الدين أضعف الموقف السياسي الإسلامي للمراجع، حينها أخذ الاعلام والخطاب الحكومي يسمي المراجع بتسميات توحي للفرد العراقي بأنَّ هؤلاء ليسوا عراقيين، وأنّهم بما يحملونه من ثقافة سياسية إسلامية دخلاء على المجتمع العراقي والقبائل العربية، فسمّتهم بـ(الأجانب) والدخلاء، وهذا نصّ ما تحدّث به مجلس الوزراء في العام المذكور نفسه قرر بمادته الثالثة: «تأديب المقاومة غير المشروعة بصورة قانونية وشديدة، وذلك بإخراج الأجانب منهم»[1].

وفي ٢٥ حزيران ١٩٢٣ أصدرت الحكومة بياناً تذمّ فيه المراجع الذين يعرقلون الانتخابات وتصفهم «بأنهم دخلاء»، ولاتهمهم مصالح الشعب[2].

ونفس التعابير وردت في خطابات المس بيل إذ سمتهم (الأغيار) ومما يدلّ على تغير المواقف السياسية تماماً لدى القبائل أنّه بعد أنْ اتخذت السلطات آنذاك بتاريخ ١تموز ١٩٢٣ قراراً بنفي أبرز علماء النجف (السيد أبي الحسن الأصفهاني، والميرزا حسين النائيني وغيرهم)، فإنّ زعماء القبائل الذين كانوا يستجيبون لأمرهم (المراجع) ويقاتلون تحت رأيهم ورايتهم لم نجد لهم أي تحرك أو اعتراضٍ قبلي شعبي صدر عن شيخ عشيرة على هذا القرار.

إذن إلى هنا تنطوي مرحلة وتبدأ مرحلة قومية جديدة، بل أخذت بعض وسائل الاعلام تهاجم المراجع الذين تمّ نفيهم، وتؤيّد القرار الحكومي بطرد المراجع، وتنعت المراجع بنعوت شائنة، فإنّ سلمان الشيخ داوود كتب تحت عنوان (الجبن الأدبي) مقالاً افتتاحياً قال فيه: مع أنّ هؤلاء (المراجع) المتذبذبين عاشوا

---

(١) لطفي جعفر فرح، عبد المحسن السعدون، ص٩٠.

(٢) علي الوردي، لمحات من تاريخ العراق الحديث، ج٦، ص٢٢٣.

متظللين بسماء العراق العربي، واستنشقوا هواء هذه البلاد فإنّهم لم يفتأوا عن محاربتها تحت ستار الدين... فهم بذلك يخونون البلاد التي يتنعمون تحت ظلها الوارف بقصد خدمة شعب أجنبي (إيران)، كان من أكبر القضاء على دولة العرب... وأنا على يقين من أنّهم لم يقصدوا سوى الفتّ في ساعد الحركة العربية...»[١].

وفي ٢٨ حزيران من العام نفسه جرى للملك فيصل في الديوانية احتفال عظيم حضره الكثير من رؤساء عشائر الفرات الأوسط ووصفهم الاعلام آنذاك بأنهم أبطال «ثورة العشرين» وقال الإعلام عنهم: إنّهم متفانون في إتباع سياسة الملك، وامتثال أمره، ومستعدون للدفاع عن القومية العربية (انظر القومية العربية)، وقال أيضاً في الاحتفال الشيخ شعلان أبو الجون بطل ثورة العشرين ضدّ الانكليز والذي قاتل تحت راية المراجع قال: (إنّنا يد جلالتك القوية في تحقيق استقلال الأمّة بالطرق التي ترجحونها، وطوع إرادتك غداً واليوم وأمس).

وأجابهم الملك فيصل جواباً يحثّهم على مغادرة الفكر والثقافة السياسية الإسلامية، وأنْ يتجهوا نحو فكر الدولة بكلّ توجهاتها وإيديولوجيتها القومية قائلا: (إنّ هذه البلاد التي حررت نفسها... لايمكن أنْ تستسلم لدعوة أجنبية[٢] (يقصد علماء ومراجع الحوزة العلمية).

كلّ هذا التحوّل في الثقافة السياسية للقبائل العراقية من الفكر السياسي الإسلامي إلى فكر الدولة العلماني، ولم يعترضوا على نفي مراجع الطائفة التي ينتمون إليها، وابتداءً من هذه المرحلة يرى المؤرّخون أنّ ثمّة انقلابا في الوعي السياسي لدى القبائل قد حصل، وأنَّ القوة العشائرية التي كانت قوّة ضاربة

(١) جريدة العراق ١٠ تموز ١٩٢٣.

(٢) جريدة العراق ٣٠ حزيران ١٩٢٣.

بيد العلماء صارت قوة ضاربة بيد الملك فيصل بكلّ توجّهاته، وإنَّ عبارات القبائل واضحة في الإشارة إلى قبولهم بنفي العلماء وإذعاناً منهم بتوجه الدولة السياسي العلماني، وأنّها في رأيهم وتأييدهم فوق المرجعية، وأنْ لاصوت يعلو على صوت الدولة العلمانية(١).

عاد العلماء من إيران إلى العراق، بعد أنْ أعطوا تعهّداً بأنْ لا يتدخلوا في شؤون البلاد سياسيا، وحيث توقّف العلماء في هذه الفترة عن العمل السياسي، فإنَّ البريطانيين والأحزاب العلمانية كانت توحي للأمّة والقبائل بأنَّ العلماء لن يتدخّلوا في السياسة بعد اليوم، فما عليكم إلّا أنْ تنسجموا مع الدولة ومشاريعها، بعدها انتشرت ظاهرة العلمانية والفكر الشيوعي اليساري فتأثر المجتمع وتأثرت معه القبائل منذ هذا العهد بالفكر السياسي العلماني، بعد هذه المرحلة اشترك رؤساء العشائر منذ بداية الحكم الملكي الفاسد في المجلس التأسيسي والمجالس النيابية المتعاقبة، بعدد كبير قد يزيد على الثلث من أعضاء المجالس المذكورة، وظهر الشيوخ على المسرح السياسي والبرلماني، وكان عدد كبير منهم يأتمر بأمر الإنكليز وأعوانهم من رجال السياسة، وكان اتصالهم بدار السفارة البريطانية، والبلاط واضحاً، وقد اعترفت الملكية بالتمثيل العشائري، واقتطعت لهم الأراضي الواسعة «نظام الإقطاع»(٢).

---

(١) محمّد مهدي كبة، مذكراتي في الصميم ص٢٧، والمعاهدات العراقية البريطانية وأثرها في السياسة الداخلية، الدكتور فاروق صالح العمر، نقلا عن ملفات البلاط الملكي، ملف ٢-٤-١ وثيقة ٥ من نفس الملف، ص٨٣.

(٢) تقرير لدائرة الاستخبارات البريطانية عن العشائر والسياسة، نقله إلى العربية الدكتور عبد الجليل الطاهر، ص ٩.

ثانياً: مرحلة الجمهوريات القومية:

بعد انقلاب ١٩٦٨وما بعده انتعشت حركات وأحزاب قومية علمانية[١]ويسارية استطاعت أنْ تغيّر من عقل الأمّة بأسرها والقبائل وأبنائها، ولقد حاول المراجع أنْ يمنعوا بفتاواهم العمل في الحكومة والانتماء لبعض الأحزاب[٢] لكن من دون نفع، واستمرت الحال إلى أن أتت حكومة البعث عام ١٩٦٨ فكان زمن عبد السلام عارف زمناً يمتاز بهجومه على الحوزات العلمية، ودخوله في حرب شعواء ضدّ المرجعية، أوجبت تدخل السيد محسن الحكيم واحتجاجه المعروف، ولكن للأسف لم تقف العشائر معه موقفاً مشرّفاً.

ثم جاء دور الحرس القومي الذي أذلّ البلاد والعباد، وكانت نساء العشيرة تقاد أمام أهلها من دون أنْ يعترض أحد، أو يسجل تاريخ العشائر ذلك، وانتهى هذا الدور بحكم صدام حسين فكانت حقبته علمانية قومية بامتياز. والجدير بالذكر: إنَّ الحقبة الزمنية التي تلت المرحلة الملكية كان التحرّك العلماني القومي اليساري فيها لتثقيف الأمّة العراقية ذا مصدرين الأول الدولة، والآخر الأحزاب.

---

(١) فان عدد الأحزاب التي تأسست منذ ١٩٢١ إلى عام ٢٠٠٣ بلغ أكثر من ٥٧ حزباً بارزاً منها ٩٥% علمانية ويسارية وقومية و٥% منها إسلامي وربما دون ذلك، وان الفترة الزمنية من عام ١٩٢١ لغاية عام ١٩٥٨ لايوجد حزب إسلامي شيعي أو سني فرض نفسه في الساحة السياسية أو الفكرية، ممايعني ان عقودا بقيت الأمة ترزح تحت الفكر العلماني دون ان يكون للإسلاميين أي برنامج فكريّ سياسي (مركز العراق للدراسات- موجز الأحزاب العراقية خلال القرن العشرين- ص١٧).

(٢) كفتوى السيد محسن الحكيم (الشيوعية كفر والحاد) مجلة الموسم العدد٨٩ القسم الأول ٢٤٤.

ثالثا: مرحلة صدام حسين:

حينما وصلت النوبة إلى مرحلة صدام فإنَّ القبيلة صارت تلهج بالولاء لصدام الذي حشّد إليه رؤساء القبائل، وكانت القبائل العراقية توالي صدام طوعاً وكرهاً، شاءت أم أبت، على نحو مرّ ذكره.

ومن الوثائق التي توافرت في إرشيف وزارة الأمن الوطني لعام ٢٠٠٧ التي تحدثت عن نشاطات المخابرات العراقية والأجهزة الأمنية والحزبية مع العشائر العراقية بنحو مذهل[١] وكان الإعلام يعكس اللقاءات التي يجريها صدام مع شيوخ العشائر، والهتافات وعبارات التأييد له وتجنيد أبنائهم في الأجهزة الأمنية والعسكرية، واستقبالهم لصدام خلال زياراته للمحافظات وهتافاتهم له (بالروح بالدم نفديك ياصدام)، ولم نشهد عبر نضال الشعب العراقي ضدّ صدام حسين خلال ١٨ عشر سنة أنَّ شيخ عشيرة جاهد أوقاتل أو وقف موقفاً ضدّ صدام حسين، مع أنّ المرجعية مرّت بمحن من حصار على السيد محسن الحكيم، واتهام ابنه السيد مهدي بالتجسس لمصلحة الكويت، وسجن ابنه السيد محمّد باقر الحكيم، ثم قتل ٧٠ من أفراد أسرته، وإعدام الصدرين الأول والثاني، وقتل المراجع الأربعة الآخرين، بل الشيعة بوصفهم أمةً وشعباً استباح صدام دمها ومقدّساتها، فكان يهدم المساجد والحسينيات ويفعل مايشاء من دون أي اعتراض، بل ربما آمن به الكثير وساعده الكثير من شيوخ العشائر، فقتل أكثر من ١٠٠٠ عالم، ونفى (٢٠٠) ألف شيعي، وأعدم ٩٠٠ ألف آخرين، وقتل أثر حروبه مليونين، ومات مليون وربع طفل أثر

(١) نشرت بعضها في كتاب العميد الركن حامد الزيادي، مابعد استعباد العراق ١٩٦٨ - ٢٠٠٣، ص ٦٠.

الحصار الذي فرضته أمريكا بسبب سياساته الحمقاء، وشنّ الحروب على دول الجوار العربي، مع هذا كانت العشائر تواليه وهي تردد عبارتها المشهورة: «بالروح بالدم نفديك ياصدام»، وأهزوجة «صدام اسمك هز أمريكا»، والأنكى من ذلك حينما يأتيه وفد من العشائر ليلتقيه فإنّهم يدخلون إليه خالعين العقال من رؤوسهم، وهو يلبسهم العقال إمعاناً في الذلّة وترسيخا للهوان[1] يكفي أنَّ صداماً يفتخر بأنَّ ٨٠٠ عضواً متقدماً في الحزب هم شيوخ عشائر بارزين من العراق[2] هذا يعني أنَّ العشيرة والقبائل تحوّل فكرها السياسي إلى فكر قومي، ومنه إلى فكر علماني، ثم فكر حكومي ثم إلي فكر سياسي صدامي[3] محض شاءت أم أبت. وفي الختام لا ندري هل العشيرة العراقية هذا طابعها السايكولوجي أم أنَّ الحكومات عملت على تطويعها بما يلائم توجهاتها؟ إنَّ العشيرة أهملت فارتمت في حضن الدولة ومهما يكن الأمر فقد استعرضنا الواقع.

الفكر القبلي السياسي بعد ٢٠٠٣:

لوحظ على الفكر السياسي للقبيلة بعد ٢٠٠٣ أنّه يمتاز بما يأتي:

١ ـ إنَّ القبائل مالت إلى المرجعية الدينية وأظهرت نوعاً من الطاعة إلى حدّ ما، وقد تجلّى ذلك بوضوح من خلال دفعهم لأبنائهم لأنْ يختاروا عمليتهم السياسية التي صممها السيد السيستاني من خلال إقرار الدستور الذي يثبت حقّ

---

(١) ميثم الجنابي، تشريح الظاهرة الصدامية، دار ميزوبوتاميا - ٢٠١٠، ص٢٢٩.

(٢) صحيفة الثورة البغدادية ١٩٨٣/٣/١٧.

(٣) العقيد الدكتور حامد الزيادي، مصدر سابق، ص ٧١.

الطائفة الشيعية، وحقّ المكوّنات الأخرى على أساس مبدأ «لكلّ ذي حقٍّ حقّه»، علماً أنّ نوع الطاعة التي تبديها القبيلة العراقية للمرجعية الدينية في هذه المرحلة نوع من الطاعة التعاقدية على الحدّ الأدنى او مايسمى في الاصطلاح القانوني «العقد الأدنى» وبعبارة أدقّ ـ وبحسب معطيات علم الإجتماع السياسي ـ: إنّ ولاء العشائر العراقية للمرجع هو ولاء قائم على أساس أنَّ المرجعية ذات الخطّ التقليدي يكون سقف أوامرها لا يتجاوز الحدود التي ترى العشيرة أنّها قادرة على النهوض بها، والمنسجمة مع ثقافتها السياسية، ومع قدرتها العملية على الإنجاز، فلا يوجد في أوامر المرجعية جهاد مسلح ولا مقاومة، بل يوجد تعايش مع المتغيّرات في العراق التي هي أقرب إلى السلم، مثلاً هذه المفردات يمكن للقبيلة العراقية أنْ تنهض بها، وتجد في نفسها الإمكانية لطاعة المرجع بها، ولكن من غير المعلوم أنَّ القبيلة العراقية تنهض بأداء طاعة المرجعية الثورية فيما لو أفتت المرجعية بالجهاد.

وبنحو أكثر تفصيلاً نحن شاهدنا أنَّ القبائل أيّدت أوامرَ السيد السيستاني في مرحلة ٢٠٠٣، فلو أنّ السيد أفتى بالجهاد ضدّ الاحتلال، وطلب حمل السلاح على غرار موقف العشائر في ثورة العشرين هل نتوقع أنْ تنهض العشائر بهذه المهمة وتستجيب لأدائها؟ الجواب كلا؛ لأنّهم يريدون من المرجع أنْ يفتي ويأمر بحدود ما يمكنهم تحقيقه انطلاقاً من قناعاتهم التي تحددها ثقافتهم السياسية[١] وهذا تعاقد حصل بين بعض أوساط الأمّة العراقية ولاسيما العشائر والمرجعية التقليدية بشكل تلقائي، وكأن التجارب والأحداث جعلتهما

---

(١) مجموعة مؤلفين، العقل السياسي للعشائر العراقية، مركز العراق للدراسات، ص٨٧. والشيخ حامد الساعدي، دراسات عن عشاير العراق، ط١: مكتبة النهضة - بغداد ١٩٨٨، ص٤٣.

مثقفين ضمناً على أداء العمل السياسي بالقدر المتاح، وهناك من يفسّر ذلك بأنَّ وجود المرجعية التقليدية في الأمّة زمناً طويلاً وممارستها لهذا المنهج هو الذي ربّاها على هذا المستوى من سقف المطالب.

وجدير بالإشارة أنَّ الأعمار التي تطيع المرجعية في العراق هي الأعمار الكبيرة (فوق ٤٠سنة) والأعمار الشبابية (١٥إلى ٣٠) هي حصّة التيار الصدري أو الخط المقاوم بنحو عام.

٢ ـ إنَّ الثقافة السياسية للعشائر الشيعية تظهر أنَّ المكوّن القبلي الشيعي متماسك نوعاً ما، ويوجد لديهم شعور بالقوة أكثر من غيرهم من العشائر الأخرى؛ لوجود مرتكز المرجعية في حياتهم.

٣ ـ إنّ القبائل في هذه المرحلة توزع ولائها على المكوّنات المذهبية والقومية، فالقبيلة السُنية أيّدت المكوّن السني، والقبيلة الشيعية أيّدت المكوّن الشيعي، بكل أحزابه ورجالاته، وهم مع إيمانهم ومشاركتهم بالعملية السياسية الديمقراطية، لكن حجم المشاركات في الانتخابات والتوزيع الجغرافي لنتائج الانتخابات يظهر حقيقة ولاء العشائر الطائفي لمكوّناتها.

وهكذا الكرد وغيرهم، مما يدلّ أيضاً على أنَّ ولاء العشائر السياسي صار موزّعاً على أسس المذهب والقومية. وفضلاً عن ثقافة الولاء للمكوّن تأتي ثقافة الولاء لحزب ما من المكوّن نفسه يزيد على هذا مشاركة القبيلة نفسها عن طريق أبنائها بالعملية السياسية.

٤ ـ القبيلة في فكرها السياسي القائم الآن تعاني تأثير الرواسب القديمة عليها، ومن تأثير طبيعة الشخصية العربية والقبلية عليها، فهي توالي الحكومة؛ ربما لأنّها تريد أنْ توفّر لأفرادها قوّة مقابل القبائل الأخرى، فشيوخ العشائر يوالون الدولة والحكومة كثيراً على أسس المنافع

الخاصة بهم، وبما يتحقق من مكاسب وغايات ـ وإنْ كان هذا حقهم ـ لكن لا يوالون على أساس ما تحقق لهم من إقرار حقّ المكوّن الشيعي في الدولة، وما أقرّ في الدستور، ولا على أساس ما أنجز للدين والإسلام، ولم يعدّوا **أنَّ (١٤) فضائية وأرضية وإذاعة تصدح بشهادة لا إله إلا الله عند الاذان نعمة لابدَّ من أن يشكروا الله عليها، بل لم يلتفتوا إلى ذلك أصلاً، وأنَّ أمراً كهذا لم يرتكز في ثقافتهم السياسية، ولم يعمل أحد على تطويره. وإنّما الولاء لأجل المصالح في الغالب، وينظر إلى الحكومة سلباً أو إيجاباً لا على أساس ما تقدّمه للدين والمذهب، بل بالدرجة الأساسيّة ينظر إليها على وفق ما تقدمه من خدمات، وماتحققه من مصالح مادية دنيوية.**

٥ ـ العقل السياسي للقبيلة بعد ٢٠٠٣ فرض عليها أنْ لا تشترك في أي موقف ضدّ الاحتلال الأمريكي، في الوقت الذي اشترك بعضها في تغذية الخلافات الداخلية بين مكوّن وآخر.

وأمّا في الجهات الغربية فالأمر مختلف بين مَنْ شكّل حاضنة للإرهاب ومَنْ وقف ضدّه.

٦ ـ الهجرة من الريف إلى المدينة أو ما يصطلح عليه «التحضر» عامل آخر في صياغة العقل السياسي للقبيلة، فإنّ هجرة أبناء الريف إلى الحضر وانتشار وتعدد وسائل الأعلام التي أثّرت أثرها في المجتمع العراقي سواءً في الريف أو المدن يعتبر نوعاً آخر من عوامل التحضر الذي أثر في تبدل ثقافات العشائر فإنّ وجودها قرب وسائل الإعلام واشتراكها في العمل السياسي تاريخياً وحاضراً جعل القبيلة ورؤساء القبيلة أكثر نضجاً وثقافةً ووعياً وفهماً للصراع الداخلي والإقليمي والدولي مما دفعهم إلى المشاركة السياسية أكثر من أبناء الأرياف.

٧ ـ أثّر العهد الجديد والقديم في الثقافة السياسية القبلية فجعل ثقافة القبيلة تعاني الازدواجية السياسية، فالعهد القديم الصدامي ترك بصماته على الثقافة القبلية فكوّن منها ثقافة تميل إلى الحاكم القوى، وربّما تؤيّده في دكتاتوريته، والعهد الجديد (الديمقراطية) شهد مشاركة ابنائهم بالقرار السياسي والحكومي، لذا يمكن القول: إنّ ثقافة العشائر ثقافة مزدوجة بين الميل للسلام، وفهم المتغيرات الديمقراطية، وبين الميل إلى المركزية، وحبّ القائد القوي، والميل إلى السلطة المركزية وتأييدها.

٨ ـ القبائل السنية والكردية في عقلها السياسي تختلف عن القبائل الشيعية، فالكرد يشعرون بأنَّ أبرز قبيلتين تحكمان كردستان هما البرزانيين والطالبانيين، وأنّ أغلب السياسيين من ذينك القبيلتين، بل البرزانيين بخاصة هم قادة الحركة السياسية والقبلية معاً، وأنّ أغلب القبائل السنية دخلت بقوة في الحركات السياسية، أما القبائل الشيعية فإنّها لا تنتمي إلى الأحزاب الإسلامية الحاضرة انتماءً عضوياً حزبياً أو أيديولوجياً سياسياً إلا في الإطار العام، ولهذا أسباب عديدة، وهي:

أ) إنّ ثقافة القبيلة ثقافة قومية عربية، وثقافة الأحزاب ثقافة سياسية إسلامية.

ب) إنّ هذه الأحزاب نمت في ظرف سري، حينما كانت في العراق، وحتى حينما كانت في الخارج مما شكّل بينها وبين رؤساء العشائر فواصل.

ج) مضافاً إلى أنَّ أغلب القيادات في الدعوة من المكوّن الذي لاتوجد له قبيلة، وأنَّ هذا الأمر مبني على خلفية تاريخية، وهي أنَّ الدعوة المركزية بعض قادتها ليس من أبناء العشائر العربية المعروفة في العراق، بل هم إما من أصول إيرانية أو من الكرد الفيلية أو من عشائر ثانوية، وربما

وجدنا حتى حينما يختلف الدعاة بينهم يوجد من يتهم بعضهم البعض الآخر بذلك.

وقد عالج المجلس الأعلى الأمر بأنْ أوجد له قاعدة عشائرية، لكن تلك القاعدة كانت حصة منظمة بدر، وخرجت بخروجها على الأغلب، ولكن المجلس بقيادة السيد عمّار يحاول أنْ يعمّق وجوده في العشائر، مستفيداً من طاعة وعلاقة المرجعية وتقليدها لجده السيد محسن الحكيم، وأمّا التيار الصدري فإنَّ علاقته بشيوخ العشائر غير واضحة؛ لأنّ جيله من الشباب.

٩ ـ تحرّك الأحزاب نحو العشائر جعلها منقسمة سياسياً في ولائها بين القوى الشيعية والسنية فهي منقسمة على المكوّنات القومية والمذهبية أولاً، ثم على أحزاب هذه المكوّنات على أسس المصلحة المتبادلة لكلا الطرفين وليس على أسس أيديولوجية.

١٠ ـ لوحظ أيضا أنّها تبدل ثقافتها السياسية بين حين وآخر، لعدم وجود ثوابت، فمثلاً أنَّ العشائر العراقية الشيعية كانت مع المجلس لغاية عام ٢٠٠٩، ثم تخلّت عنه وذهبت إلى الأحزاب والشخصيات الحكومية.

أمّا الأحزاب السنية فلغاية ٢٠٠٩ كانت ثقافتها السياسية طائفية، وأيّدت الشخصيات الطائفية، ثم مالت إلى المكوّنات والأحزاب والشخصيات ذات البعد القومي الطائفي[1].

١١ ـ تأثرت العشائر بالنشاط الإعلامي ضدّ إيران؛ لأنّها بطبيعة الحال فقدت أبناءها في الحرب الإيرانية العراقية، فإنَّ شيئاً مرتكزاً في أعماق ثقافتها

---

(١) مجموعة مؤلفين، السنة في العراق إلى أين، مركز العراق للدراسات، ص١٣.

السياسية من الكره الدفين لدى بعضهم ضدّ إيران، وربما انعكس هذا الكره في ذهن بعض القبائل وثقافتهم ضدّ الحركات الإسلامية التي تدير العملية السياسية في العراق، وما زالت القنوات الإعلامية والشخصيات ذات الخلفية القومية تغذّي ذلك بوضوح، وتعدّه أحد برامجها.

الخلاصة:

إنَّ الفكر السياسي للقبائل العراقية يعدّ فكراً لايمكن الاطمئنان به إلا بقدرٍ، وأنّهم لا يشكّلون سنداً قوياً للدولة المعاصرة، ولم ترتقِ ثقافتهم بعدُ إلى أنْ تكون ثقافة تؤهّلهم لأداء دور حماية المكتسبات الشيعية والدين والمذهب؛ بسبب نمو الثقافة القبلية عقوداً في حاضنة الدولة القومية العلمانية وتغليبهم مصالحهم الخاصة، فضلاً عن عدم وجود برنامج للأحزاب الإسلامية لاحتضانهم وتغيير ثقافتهم إلى ثقافة منسجمة مع التحوّلات لما بعد (٢٠٠٣)، وأنَّ هذا التحرّك إنْ وجد فهو ثقافة أحزاب، وليس مشروعاً سياسياً، مما يؤدّي إلى تفكك القبيلة بدلاً من تراصّها في اتجاه المصالح العامّة، ويوجد جامع واحد هو المرجعية. هذا فيما يتعلّق بالقبيلة الشيعية، أمّا القبائل السنية فلا جامع بينها.

٣ ـ المؤسسات الدينية

ربما يبدو الحديث عن هذا المحور معقّداً؛ لأنّه يوجب مناقشة تأثير كلّ الثقافات السياسية التي أفرزتها المؤسسات الدينية في العراق، وهذا يوجب بلا إشكال توسّعاً في البحث ورجوعا إلى تاريخ كلّ مؤسسة، ولاسيما أنّ المؤسسات الدينية في العراق متعددة، لكن لأجل حصر الموضوع نسلّط الضوء على تأثير مؤسستين دينيتين بارزتين في العراق هما المؤسسة الدينية الشيعية، والمؤسسة الدينية السنية؛ لأنّهما يتوزع عليهما أغلب أبناء الشعب العراقي ومختلف مكوّناته، وسنشير إلى الديانات الأخرى في العراق وتأثيراتها الثقافية بإذن الله تعالى.

١ ـ المؤسسة الشيعية الدينية:

المؤسسة الشيعية الدينية لها أثر تاريخي في تكوين الثقافة السياسية لدى المكوّن الشيعي منذ تبلور التشيع، وتقوم هذه الثقافة على اعتماد منهج آل البيت عليهم السلام خطّاً سياسيا لا حياد عنه واستمرّ التشيع يسير بهذا الاتجاه، واستمرّت المؤسسة الدينية تعزز هذه الثقافة عبر التاريخ.

وقد مرّ التشيع في العراق بمراحل عديدة من الانتكاسات والأزمات

ولاسيما في التاريخ الحديث بعد الصراع الشديد بين الدولة العثمانية والصفوية على العراق، وبعد استيلاء العثمانيين قرونا على حكم العراق عاش الشيعة في العراق في ظروفٍ سياسية قاسية، ولكن الدور الشيعي السياسي للمؤسسة الدينية برز جلياً خلال القرن العشرين، لذا رأينا أن نسلّط الضوء على هذه المرحلة وصولا إلى مرحلة مابعد عام ٢٠٠٣؛ لأنّها المرحلة المتصلة بواقعنا الحاضر، ولأنّ الثابت في علم الإجتماع السياسي أنّه لايمكن الاعتماد على الثقافات السياسية التاريخية؛ لأنها وإنْ شكّلت تراكماً اجتماعياً سياسياً يبرز في التكوين الثقافي على شكل سلوكيات، لكنه يكون مؤثراً بدرجة محددة، بينما يبرز التأثير الأكبر للمؤثرات الحديثة والمعاصرة والقريبة المتصلة بحياة الفرد والمجتمع.

المؤسسة الدينية في العراق كما هو معرف تاريخياً كان لها أثر فاعل في رسم ثقافة المجتمع العراقي سياسيا، لكنّ هذه الثقافة السياسية اضمحلت وعاشت في حال الانكماش بعد أن تمّ نفي العلماء عن العراق إلى إيران، ثم لم يسمح لهم بالعودة إلّا بعد أنْ اشترطت عليهم الحكومة العراقية أنْ لايمارسوا أيّ نشاط سياسي كما بينا، ومن هنا وجدنا الحوزة في النجف ظهرت فيها تيارات وخطوط سياسية في طريقة خطابها السياسي وثقافتها السياسية، لعلاج الموقف في التعامل مع الدولة، ومن الطبيعي أنْ نجد أنّ تنوع هذه الثقافات السياسية يؤثر تأثيراً ما في الثقافة السياسية للمجتمع العراقي، لاسيما ونحن ندرس في بحثنا هذا المؤثرات التي تؤثر في ثقافة المجتمع العراقي سياسيا.

لذا يمكن أنْ نقسّم الفكر السياسي الذي أنتجته الحوزة في النجف الأشرف بحسب القيادات المرجعية التي ظهرت في قيادة الشيعة العراقيين إلى قيادات ذات توجّهات عدّة، إذ منهم من اقترب من الدولة والسياسة، ومنهم من ابتعد وهكذا، كما يظهر من خلال البحث.

لكن الجدير بالذكر: إنَّ هذه الاتجاهات والمدارس الفكرية التي ظهرت هي مرحلة ما بعد (الانكماش) وما بعد عودة المراجع الذين نفوا إلى إيران، وعادوا بشرط أنْ لا يتدخّلوا في سياسة الحكومة.

هذا التحوّل الكبير في الموقف السياسي للمؤسسة الدينية الشيعية التي كانت تقود العمل السياسي والجهاد في العراق إلى عدم التدخل في الشؤون السياسية والانزواء في أزقّة النجف، وترك الموقف السياسي بيد الدولة هي التي ترسم السياسة العامة والخاصة، جعل الحوزة تعيش في اتجاهات قيادية عديدة، ظهرت كردّة فعل لعلاج هذا الموقف الخطر الذي انعكس سلباً على وضع الشيعة سياسياً، هذه الإتجاهات تختلف في درجة تاثيراتها وتتفاوت في المساحة التي تشغلها الاّ أنّها إجمالاً شكلت ظاهرة معينة ومحددة في الحوزة العلمية، من هنا انطلقنا في استعراض دورها.

وإنْ كان المتتبع لأثر المؤسسة الدينية يخيل إليه وجود خطّ واحد في هذه المؤسسة، لكن الأمر ليس كذلك وهذا ما نشير إليه.

أما أهم هذه الاتجاهات فهي [1]:

أ) الاتجاه الانعزالي:

هذا الشكل الذي أسميناه الانعزالي والذي ترك شؤون ادارة البلاد للحكومات والسياسيين، وهذا النوع ساد في العراق منذ عودة المرجعية المنفية من إيران، وتعهدها للحكومة العراقية آنذاك بعدم التدخّل في السياسة، فهذا التعهّد مثّل الركيزة الكبرى لمحنة العمل السياسي الإسلامي في العراق، وعزل المرجعية، وأنهى تأثيرها في ثقافة الشيعة السياسية، وأدّى الى انكماش الدور

---

(١) هذا التقسيم مستفاد من تقسيمات الاخ عادل رؤوف في أحد كتبه.

الإسلامي للمرجعية وللأمّة.

وفي ظلِّ هذا الواقع تحوّلت المؤسسة الدينية إلى مؤسسة ذات وجود معزول عن شوون الدولة وربما حتى عن المجتمع، وتحولت إلى مؤسسة رمزية، وفي أحسن حالات الأداء السياسي لهذه المؤسسة كان لها مطالب محدودة لاتمسّ ولاتعالج جوهر المشكلات في الدولة، بل هي مطالب تعترف ضمناً بالدولة وتسترحمها في انجاز بعضها مثل:

أولاً: الإعفاء من الخدمة العسكرية.

ثانياً: التدخّل في تسفير الطلبة الإيرانيين أو غيرهم من طلبة العلوم الدينية وليس بالضرورة أنْ تنتهي هذه التدخلات بنتيجة.

ثالثاً: زيارات مسؤولين صغار في الحكومة للقيادات الشيعية ومراجع التقليد.

هذه السياسة من المرجعية انعكست على ثقافة المواطن الشيعي، بأنْ تأثر بهذا الاتجاه، وعاش قطاع واسع من أبناء الشعب العراقي في كنف الدولة خاضعاً لسياستها متلقياً لثقافتها مستجيباً لتوجهاتها، كلّ هذا نتيجة الثقافة التي تلقّاها من القيادة التي خضعت لأوامر الحكّام بالسكوت، وعدم الاعتراض أو التدخل، ونحن نؤيد بعض هذا الرأي، لكن الواقع شهد ان الحوزة نهضت بمهمات لايمكن اغفالها وان الانكماش جاء بضغوط خارجية، ومع هذالم يؤثر في دورها الاساسي في حفظ الدين والمذهب، وان المراجع يكمل بعضهم دور بعض وعليه، نعم حصل الاعتزال للدور السياسي، لكنه بظرف خارجي فضلا عن انه ليس اعتزالاً عن جوهر المسؤولية الملقاة على عاتق الحوزة العلمية

ب) اتجاه التحاقي بالسلطة:

بعض الفقهاء وربما لأسباب مالية أو قومية؛ لأنّهم عرب يستثقلون

المرجعيات الإيرانية في النجف الأشرف، أو لأنّهم يرون أنَّ التقرب من السلطة التي هي (أمر واقع) يمكّنهم من خدمة المواطن الشيعي أكثر من الخطّ الأول، وكان الخطّ الأول قد اهتمّ بمصلحة المؤسسة، والثاني يريد أنْ يهتمّ بمصلحة المواطن والمجتمع[١].

ولعلّ الشيخ علي كاشف الغطاء الذي هو نجل الشيخ رضا كاشف الغطاء ابن عم المرجع محمّد حسين كاشف الغطاء هو أبرز من مثّل هذا الخطّ، وقد حصل جدل وخلاف بين الاتجاهين، تحدثت به مصادر التاريخ بنحو لايخلو من قساوة وحدة وتأويلات غير منصفة.

ولقد رافق ظهور هذا الخطّ جدل في أوساط المجتمع العراقي الشيعي بين المؤيد والرافض، وظهرت تفسيرات من الخطّ التقليدي، من أنَّ تحرك كاشف الغطاء تقف من ورائه الحكومة العراقية، لشقّ الحوزة، إلى حوزة عراقية عربية، وأخرى فارسية، فضلا عن تهمٍّ للشيخ بارتباطات غير حسنة بحزب البعث والأمن والمخابرات، وأنّه عين النظام على الحوزة في النجف، ومن جهته كان يميل بقوّة إلى النفس القومي العربي، ويهاجم المراجع الإيرانيين واصفاً إياهم بالمحتلّين، وأنّهم جواسيس للشاه في العراق[٢].

ج) الاتجاه التحفظي الاعتراضي:

والشكل الثالث في علاقة القيادة والمؤسسة الدينية بالسياسة هو أكثر

---

(١) عندما اصدر اللواء عبد العزيز العقيلي وزير الدفاع قرارا باستدعاء الجميع من مواليد محددة للتجنيد في الخدمة العسكرية بادر الشيخ علي كاشف الغطاء بتأسيس جامعة الإمام كاشف الغطاء لإعفاء الدارسين فيها من الخدمة العسكرية.

(٢) مقابلات خاصّة لبعض افراد جيل الستينات الذي عاش الأحداث في النجف الأشرف.

تعبيراً عن المحنة في طبيعة العلاقة بين المؤسسة الدينية الشيعية والسلطة، هذا الخطّ عاش متحفّظاً وربّما معارضاً السياسة الحكومية، وتمثّل هذا الخط نوعاً ما بالمرجع السيد محسن الحكيم، والسيد محمّد الحسني البغدادي، والسيد مير محمّد الكاظمي القزويني، فالسيد الحكيم تحفظ على سياسة السلطة مطالباً بإعطاء حقوق للمواطن الشيعي، والسيد القزويني طالب عبد الكريم قاسم بعدد من المطالب التي تعمل على أسلمة الواقع في تعديل المناهج، وحضر الخمور والفجور، وتحويل الدولة من العلمانية إلى واقع إسلامي[١]، ولكلٍّ منهما منهجه ووسائله وتاريخ نضاله، وإنّ سبب تسميتنا اياها بالقيادة التحفظية أنّها كانت غير راضية عن سياسات السلطة آنذاك ورافضة، لكنها لم تعلن أي منهج واضح ومواجهة واضحة ومحددة للسلطات تنعكس على مسار الأحداث في العراق، وعلى ثقافة المجتمع الشيعي العراقي، وإنْ حصلت فهي محدودة ولم تغيّر من واقعه، بل بقيت مجرّد مطالب لم تجد من يستجيب لها، وربّما هذا هو السبب الذي جعل الاتجاه الذي يأتي الحديث عنه يؤمن بخطّ مواجهة السلطة مهما كلّف الثمن، وأنّ واقع الشيعة السياسي في العراق لايتغير مالم تحصل نهضة وثورة وشهداء وتضحيات. وان كنا نعتقد ان عهد الامام محسن الحكيم مهد لمرحلة التغيير والثورة والتحرك السياسي لاحقا.

د) الاتجاه الثوري:

وهي القيادة الحوزوية (المرجعية) التي أخذت على عاتقها النهوض الثوري في العراق ضدّ الحكام لإسقاط النظم السياسية الحاكمة، فإنَّ كلّ الاتجاهات الحوزوية التي مرّت بتاريخ العراق سواء التي سكتت أو التي

---

(١) وثيقة رقم (٢٠) عادل رؤوف، عراق بلا قيادة، ص ٦١١.

طالبت بإصلاحات جزئية أو التي هادنت أوالتي تحالفت مع الحكومات كمرجعية الشيخ الخالصي التي تحالفت نوعاً ما مع حكومة عبد السلام عارف وغيرها، هذا الخط الثوري أدرك أنّ كلّ اتجاهات الحوزة من عصر الانكماش إلى عصر الثورة، لم يقدّم حلّاً لا للإسلام، ولا للمذهب، ولا لتلاعب الغرب بالبلاد، فلم يبق مجال للقول إلا بالمنهج والاتجاه الثوري المبني على أساس التغيير الجذري في العراق.

وبعد مراجعة أغلب ما كتب من الإسلاميين الشيعة الثوريين نجدهم يذهبون إلى مقولة مفادها: (إنّ الشهيد الصدر أدرك أنَّ كلّ الاتجاهات والعلاجات التي قدّمت لحلّ المشكل السياسي في العراق لم تجد نفعاً إنْ لم تزد في محنة الشعب العراقي، فلم يبق إلا أنْ ننهج منهج الثورة، وقد صادف أنّ هذا المنهج نهض به الإمام الخميني وصمم عليه؛ لأنّه الحلّ الوحيد، ولو كان الإمام الخميني يعتقد أنّ الحلّ في إصلاحات محدودة، أو أنّ الحل بالسكوت لقبل بذلك، لكنه أصرّ على التغيير الجذري، وهذا منهجنا أيضا نحن الدعوة في العراق، لذا اعتمدنا منهج تغيير الفكر والثقافة السياسية للشعب العراقي؛ لأننا نريد أنْ نقوم بثورة تغييرية فكراً وموقفاً وعملاً)، والجدير بالذكر: إنّ أدبيات الحركات الإسلامية في جوهرها انطلقت من الأسس التي كتبها الشهيد الصدر الأول للدعوة الإسلامية في بدايات التأسيس والتي تركز على أنّ الدولة هي أداة لتربية الأمّة وبناء ثقافتها الإسلامية والسياسية وليس هدفاً[1]، وبالفعل فقد تنامى الاتجاه الثوري في العراق، ومردّه الحقيقي إلى

(١) هاشم الموسوي، حزب الدعوة الاسلامية المنطلق والمسار، ص ١٤.

منهج الإمام الخميني في مرحلتي الثورة والدولة، وكلّ المصادر تدلّ على أنَّه حينما حرّك الشارع الإيراني ثمّ لجأ إلى النجف الأشرف، وطرح مشروع الحكومة الإسلامية في النجف جعل الاتجاه الحوزوي النجفي يتعاطف بقوّة، ويتفاعل بوضوح إلى درجة أنّ الشهيد الصدر استبشر فرحاً حينما علم أنَّ الإمام الخميني طرح موضوع ولاية الفقيه في البحث الخارج وكلف طلبته بالحضور تشجيعا لهذا الموضوع[1].

من هنا نفهم أنَّ الجمهور الشيعي متأثر في فكره السياسي بعدد من المدارس والاتجاهات في ثقافته السياسية، وإنْ كنا نرى أنَّ القطاع الأوسع من الجمهور الشيعي متأثر بالمدرسة التقليدية، لهذا السبب بقي قريباً من السلطات، وجزءاً منها ومن سياستها ومن خطّها ونفّذ أوامرها ولم يعارضها، لذا كان الخط الثوري في العراق يشق طريقه بصعوبة بالغة؛ لأنّه ينشر ثقافة مخالفة للثقافة العامة، وهو بهذا يسبح عكس التيار، فلم تنتج الحركة الكثير من المؤمنين بهذا الاتجاه إلّا بعد جهد طويل، وكان الدعاة والمؤمنون بالخطّ الثوري والمؤمنون بخطّ الولاية إنّ تحدث عن الجهاد والمقاومة ومواجهة الطغاة يواجهه الآخرون بأن هذا الرأي عكس رأي السيد الخوئي والسيد محسن الحكيم مثلاً، كلّ بحسب مرحلته مع ان هذين الرجلين وغيرهما حفظوا المذهب وتحملوا اقسى الظروف برأينا ألا ان التصور العام لأنهم لم يؤمنوا بالعمل الثوري، وهذا هو السبب الذي دفع النظام الصدامي المتحرك بأوامر الغرب أنْ يقمع المدّ الثوري في العراق بوحشية بالغة في نفس الوقت الذي شنّ فيه حربه ضدّ إيران الإسلامية وضدّ الثورة الإسلامية في حربٍ امتدت ثماني سنوات الهدف منها

---

(١) احمد المؤمن، الإمام الخميني في ذاكرة النجف الأشرف، مركز الهدى للدراسات، ٢٠١١، ص ٢٨.

إسقاط الخط الثوري الذي امتدت مساحته لعموم المسلمين شيعة وسنة، ولمنع أنْ يمتدَّ هذا الفكر السياسي إلى المسلمين ولاسيما شيعة العراق كي يبقى الشيعة متأثرين فقط بثقافة التصالح والسكوت على النظام.

٢ ـ المؤسسة الدينية السنية:

ظهر الفكر السياسي السني المعاصر على مرحلتين، الأولى: مرحلة الدولة العثمانية، والثانية: مرحلة ما بعد الدولة العثمانية.

أمّا **المرحلة الأولى** فكان أبرز خصائصها هي:

أ) عدم وجود أيديولوجية فكرية سياسية واضحة؛ لأنّ الدولة العثمانية تقوم على البعد العسكري أكثر من اعتمادها على البعد الفكري والفقهي؛ فإنّنا لانجد في تاريخ الدولة العثمانية حوزات علمية، ومدارس دينية، ومجالس فقهية، ضمن تشكيلة الدولة، أو دوراً للفقهاء، بل الدولة كلها تدار من قبل الولاة، في الوقت الذي نجد فيه انّ الدولة الصفوية كانت تعتمد على الفقهاء في نشر الفكر الإسلامي والسياسي معاً؛ ولهذا وصفت مصادر التاريخ الدولة العثمانية بأنّها دولة عسكرية سنية طائفية اعتمدت القوة والسلاح وجباية الأموال[١].

ولم يكن للدولة العثمانية منهج أيديولوجي ينبثق عنه فكر سياسي؛ لأنَّ الدولة كانت تعتمد على مفهوم بسيط هو أنْ يكون الحاكم مسلماً سنياً، وينتهي الأمر بخصوص الفكر والثقافة السنية بهذا الحدّ، فالذي يتابع تاريخهم يجد أنّ الروح العسكرية هي الغالبة؛ لذا ذهبت أغلب آراء المؤرخين إلى أنّ ثقافة الدولة العثمانية هي ثقافة عسكرية.

---

(١) ثريا فاروقي، الدولة العثمانية والعالم المحيط بها، ترجمة حاتم الطحاوي، ٢٠٠٨، ص ٣٩.

ب) إنَّ الدولة العثمانية تمتاز إلى جانب أنّها دولة عسكرية بأنّها دولة فاقدة للدستور الذي يرسّخ مفاهيم الثقافة السياسية، فالدولة العثمانية لم تكتب الدستور إلّا في عام ١٩٠٨؛ لذا نلحظ عدم وجود أي أثر للمؤسسة الدينية في نشر الثقافة السياسية في المجتمع السني، إلّا في الإطار العام جداً، وتقلّص هذا الدور العام بمرور الأيام لانشغال الحكومة بالحروب.

وأمّا المرحلة الثانية: وهي مرحلة مابعد سقوط الدولة العثمانية، حيث ظهر الإخوان المسلمون بمصر عام ١٩٢٨م، وبعدها ظهرت أحزاب إسلامية سنية في العراق بمراحل مختلفة لا تعدو كونها أحزاباً إسلامية في شكل تكرار للإخوان المسلمين، وكل مافي الأمر أنَّ زعماءها من علماء الدين، أوأنّها تتبنى منهج الدفاع عن الخلافة التي أرادت الدولة العثمانية نشرها ولم توفق.

وكان أبرز وأول أحزاب هذه المرحلة حزب المشورة، وقد تشكّل بعد إعلان تركيا لدستورها، وقد شارك فيه عدد من الشخصيات السنية، منهم عبد الرحمن النقيب الكيلاني، وكان هدفهم وبرنامجهم هو مواجهة الحركة الدستورية أو المشروطة[١]، و(حزب العهد) الذي تزعّمه الشيخ محمّد سعيد النقشبندي عام ١٩١٤، ثم الإخوان المسلمون (العراقيون) بقيادة الشيخ محمّد محمود الصواف[٢] الذي درس في مصر والتقى حسن البنا، لذا فإنَّ الإخوان المسلمين في العراق هم فرع للإخوان في مصر.

بعد ذلك تأسس الحزب الإسلامي، وهم مجموعة في الأصل من الإخوان، ولهم أيديولوجية إصلاحية، وأسلمة للواقع، ثم (حركة الكتلة الإسلامية)، بقيادة الشهيد عبد العزيز البدري الاخواني، والذي اعدم علي يد البعثيين.

---

(١) موجز الأحزاب العراقية خلال القرن العشرين، ص ٨.

(٢) المشايخي، الشيخ محمّد محمود الصواف، ص ١١٣، وما بعدها.

وحتى الحركة الكردية الإسلامية هي في جوهرها إخوانية بقيادة ملا عثمان عبد العزيز[1]، وملا صالح عبد الكريم، وإنْ كانت الحركة الكردية الإسلامية لم تتخلَّ عن الهدف القومي الكردي، ثم ظهرت حركات أخرى بقيادة ملا كريكار، وحركات تأثرت بالقاعدة (أنصار الإسلام)، وبعد سقوط النظام الصدامي ظهرت حركات أخرى في المجتمع العراقي العربي، منهم الجماعات المسلحة، والقاعدة، وهيئة العلماء المسلمين، وكتائب ثورة العشرين وغيرهم.

وهنا ملحوظات عامة عن المؤسسة الدينية عموما، ومنهج إنتاجها للفكر السياسي:

١ ـ الفكر الشيعي الديني قبل وبعد صدام.

٢ ـ الفكر السني الديني قبل وبعد سقوط صدام حسين.

٣ ـ الفكر السني الديني الكردي.

٤ ـ الفكر الديني الآخر من المسيحي وغيره.

أمّا الفكر الشيعي الديني فيلاحظ عليه:

أ) إنّ الثقافة الدينية التي منحتها المؤسسة الدينية الحوزوية كانت متأثرة إلى حدّ كبير بالاتجاهات التي سلكتها القيادات الحوزوية والرجالات والشخصيات المثقفة من اتجاه لآخر، ولكن للإنصاف إلى ما قبل الستينيات كانت المدرسة السائدة في تأثيرها في ثقافة الشيعة هي المدرسة الحوزوية التقليدية، وبعد ظهور التحرك الرائد للإمام الخميني، والسيد محسن الحكيم، والشهيد الصدر الأول، ثم الشهيد الصدر الثاني، ثم نشأة الأحزاب الإسلامية، منها حزب الشباب المسلم، والعقائديون، وحزب الدعوة، كلّ هذه الاتجاهات أوجدت ثقافة سياسية جديدة لدى المجتمع الشيعي، وإدراكاً وطموحاً وأهدافاً تختلف عن الأهداف التي كانت تمليها الاتجاهات التقليدية في الحوزة العلمية.

---

(١) رشيد الخيون، ١٠٠ عام من الإسلام السياسي بالعراق (السنة)، المسبار، ٢٠١١، ص ١٤٤.

ب) بعد مرحلة ٢٠٠٣ كانت المؤسسة الدينية التقليدية أقرب إلى الشارع العراقي، وتقلصت عزلتها عن المجتمع، تلك العزلة التي كان يمليها عليها النظام الحكومي البائد فتأثرت بثقافة المجتمع الشيعي التي ولدت معتمدة على فكرة أنْ ينال الشيعة حقوقهم السياسية عبر الدستور، وعبر العملية السياسية التي تستند إلى الانتخابات، وأنْ يكون للشيعة حقّهم الثابت في الدولة والدستور والحكومة، وكان السيد السيستاني رائد التحرّك السياسي بهذا الاتجاه، إلّا أنّه يمكن القول عنه: إنّه اتجاه شيعي يهتمّ بأنْ ينال الشيعة حقوقهم السياسية من دون أن تكون هناك حاكمية للإسلام، بل أنَّ الدستور برأي السيد السيستاني المهمّ فيه ليس أنْ يكون إسلاميا بل أنْ لايتعارض مع الثوابت الإسلامية[1].

ج) برزت المدرسة الثورية (خطّ ولاية الفقيه) في تلقي الشيعة العراقيين وتفاعلهم مع الثقافة السياسية لهذه المدرسة، وقد لعبت الأحداث داخل العراق وخارجه، والربيع الإسلامي، وخطابات الإمام الخامنئي، ومواقف الجمهورية الإسلامية، دوراً في تفعيل هذا الدور، فضلاً عن وجود مؤسسات، ومراكز ثقافية، وشخصيات وأحزاب عراقية ذات تأثير مهمّ في نشر هذه الثقافة السياسية داخل المكوّن الشيعي.

د) برز دور الإمام الخامنئي والسيد السيستاني بدرجة عالية، ولم يجد المواطن الشيعي ـ ربما بحكمة الاثنين ـ خلافاً وتناقضاً بين الرجلين، مع أنّهما مدرستان مختلفتان، لكن برز الاختلاف ولم يبرز الخلاف في ذهن الشيعة العراقيين، بينما الخط العلماني بذل جهداً لإيجاد هذا الخلاف منطلقا من

---

(١) أبو عمار البغدادي، دور مرجعية النجف في دولة العراق الجديد، مركز الهدى للدراسات الحوزوية، ٢٠٠٦، ص ١٥.

الاختلاف بينهما وبين وسائل تحرّكهما ولكنه لم يجد إلى ذلك سبيلا.

خصائص الفكر السني الديني:

أ) قبل سقوط النظام نجد أنَّ مصدر الفكر السياسي هو المؤسسات الحزبية التي ذكرناها، وليس هناك مؤسسة دينية خارج هذه الأحزاب، أو شخصية بارزة خارج الإطار الحزبي.

ب) جميع الأحزاب كانت متأثرة بالخط الإخواني المصري، وللإنصاف كانت لها خطط مهمة وطموحة لتغيير المجتمع العراقي نحو الثقافة الإسلامية، ويظهر ذلك واضحاً من خلال برامجهم ومنهاج أحزابهم، ويتضح ذلك من خلال كتاب الشيخ عبد العزيز البدري (حكم الإسلام في الاشتراكية)[١]، وهكذا كتاب (الإسلام بين العلماء والحكماء).

أما حزب التحرير فإنّه كان يستهدف العمل لإعادة دولة الخلافة الإسلامية إلى الوجود حتى يعود الحكم بما أنزل الله تعالى[٢].

ج) إنَّ مصدر الفكر السياسي الذي تركته المؤسسة الدينية للمكوّن السني كان ومازال هو الأحزاب، وليس الحوزات أو المدارس الدينية أو المرجعيات الدينية في الغالب، وهذا يعني تأثر الفكر السياسي بالثقافة الحزبية بدرجة عالية، ولّما كانت الأحزاب السنية قد خرجت من رحم الإخوان فهي أقرب إلى هذه الرؤية، وهذه الثقافة.

---

(١) الكتاب ألفه الشيخ البدري ليرد على الفكر الماركسي الذي كان منتشراً في العراق، وقد ألفه بعد ثلاث سنوات من تأليف الشهيد الصدر كتاب فلسفتنا (مركز العراق للدراسات).

(٢) حزب التحرير أسسه الشيخ تقي الدين النبهاني وهو فلسطيني الأصل من حيفا (مسبار الشهري، حزب التحرير، اب أغسطس، أغسطس ٢٠٠٧).

د) لم تستطع المؤسسة الحزبية السنية أن تخرْج المكوّن السني من دائرة التأثير الحكومي، بل في عقد السبعينيات اضمحل الدور السياسي لهم، وتمحّضت الثقافة السنية إلى ثقافة تتأثر بدرجة عالية بما تمليه الحكومة، بعد توجّه المكوّن بدرجة عالية إلى الاندكاك في الدولة والحكومة مختاراً أو مضطراً، ولاسيما بعد انتصار ثورة الإمام الخميني وبدء الحرب الإيرانية العراقية وقيام النظام الصدامي بتفسير الخلاف مع إيران وثورة الإمام الخميني رحمه الله على أسس طائفية.

هـ) بعد عام ٢٠٠٣ اختلفت الثقافة السُنية تبعاً للمؤثرات الدينية والفتاوى التي صدرت، والمؤسسات التي أثّرت، فبرزت تيارات مختلفة، منها ما يؤمن بثقافة القاعدة، وأخرى طائفية، وأخرى وسطية، وأخرى اقرب إلى الثقافات القومية[1] حينما لبس فلول صدام لباس الدين ومازجوه بفكرهم القومي الطائفي باتجاه إرجاع العراق إلى مربع الصفر، وكانت أيدولوجية الجميع تهميش المكوّنات الأخرى؛ لأنّهم ليسوا عرباً بحسب رؤيتهم، وهي النظرة نفسها التي أسسها القوميون العراقيون في مطلع القرن العشرين، ومازالت هذه الثقافة تفرض نفسها وتُبرز وجودها، وتسيطر على عقلية قطّاع واسع من المجتمع السني.

خصائص الفكر الديني السني الكردي:

أ) إنَّ المؤسسة الدينية الكردية إلى ما قبل عام ٢٠٠٣م كانت مزدوجة المهام، فهي من جهة تسعى لإقامة دولة إسلامية، وبسط الإسلام على المجتمع والدولة، ومن جهة ثانية يشغلها الهمّ القومي الكرديّ، بينما الإخوانيون

(١) مجموعة باحثين، السنة الى أين، ص ٢٨.

العراقيون يمازجون بين الإسلام والعروبة، ولما اكتشفت الحركة الإسلامية الكردية هذه السياسة الإخوانية التي برزت أكثر بعد سكوتهم عن جريمة صدام في حلبجة[١] والأنفال لمصلحة الدولة القومية بالعراق اهتزت العلاقة بينها وبين تلك التنظيمات، وقد أعرض الملا كريكار عن تنظيم الإخوان لهذا السبب، ومال إلى جماعة الجهاد في مصر، وأسس فرعاً لها في كردستان العراق[٢]، وكلّ الحركات الكردية الإسلامية الحاضرة تأثرت بذات السبب، ونتج عن هذا ثقافة عدم التواصل بين الحركتين الكردية السنية والعربية السنية.

ب) بعد عام ٢٠٠٣ نجد المؤسسة الحزبية الدينية ضعيفة في تأثيرها السياسي في المجتمع الكردي المتجّه كلّه نحو الهدف القوميّ ونتج عن هذا إمكانية القول: بأنَّ المؤسسة الدينية الكردية ضعفت عن خلق فكر سياسي إسلامي لدى الشعب الكردي.

الفكر السياسي الديني للمكوّنات الأخرى

لم يذكر لنا التاريخ المعاصر أنّ المكونات الدينية الأخرى والكبيرة منها كالمسيحية بنحو خاصّ أنتجت فكراً سياسياً لمكوناتها إلّا في بعض المراحل ثمّ انتهت؛ لأنّها جوبهت بضربة قوية، أو لأنها أقلية لايمكن أنْ يكون لها طموح يتجاوز حجمها في بلد إسلامي، ولاسيما بعد مذبحة سميل عام ٨/ ١١/ ١٩٣٣ ضدّ المسيح الآشوريين بتهمة أنّهم يريدون أنْ يقيموا وطناً مسيحياً آشورياً في الموصل، ذهب ضحيّتها ٦٠ قرية، و٦٠٠ قتيل، و٣٠٠

---

(١) حصلت الكارثة بتاريخ ١٦/آذار/١٩٨٨.

(٢) الملا كريكار، الحلقة المفقودة بين بن لادن وصدام حسين، ص ١٧٨، وما بعدها.

جريح، يضاف الى هذا معاناتهم زمن الدولة العثمانية، وبعد عام ٢٠٠٣ من جهات معلومة.

الخلاصة:

إنّ المؤسسات الدينية في العراق يختلف تأثيرها في مكوّناتها، وهي متأثّرة بالأجواء الطائفية، والقومية، والظرف الخارجي، مما ينتج عنه ثقافات متعددة غير منسجمة، ولايوجد جامع مشترك بينهما إلّا الوطن الواحد الذي هو أيضاً يكون فهمه مختلفا تبعاً للسياسة المنتجة من المؤسسة الدينية.

٤ ـ المؤسسة التعليمية[١]

لتتضح الصورة الحقيقية لبناء المؤسسة التعليمية الفكرية والثقافية والتعليمية في العراق لابدَّ من مراجعة سريعة لتاريخ تأسيس وتطور وبناء هذه المؤسسة، لذا ارتأينا أنْ نبحث عن هذا الموضوع من خلال مراجعتنا لمحاضر مجالس النواب بخصوص التعليم في العراق، منذ عام ١٩٣٩ إلى عام ١٩٥٨؛ لأنّ هذه المرحلة هي مرحلة بناء المؤسسة العلمية والتعليمية وهي التي وضعت لبناتها الأولى.

لقد اخترنا ـ لهذا السبب ـ السرد التاريخي من مراجعة محاضر مجالس النواب لهذه المرحلة بوصفها وسيلة لمعرفة الواقع الذي مرّت به من خلال النقاشات التي حصلت وأشارت وقالت وانتقدت العملية التربوية كلّها من بواكيرها الأولى، هذا النقاش الذي أسهم في أنْ يكشف لنا العديد من التحولات والإشكالات، والمراحل التي قطعتها، والمؤثرات الخارجية بما فيها البريطانية في شكلها، ومضمونها، ومناهجها، وتوجهاتها، كما سيظهر، وقد تركت بصماتها على الاتجاه العلمي وعلاقته بالفكر إلى يومنا هذا.

بعدها نتطرق إلى مرحلة الدولة الشمولية في التعليم التي هي مرحلة حزب البعث عموما، ومرحلة حكم صدام حسين خصوصاً.

---

(١) هذا البحث مستفاد بعض فصوله من بحوث اكاديميين — بتصرف-.

شهد العراق نموّاً ملحوظاً في حركة التعليم منذ أنْ أصبح مدحت باشا والياً على العراق (١٨٦٩ ـ ١٨٧٢)، إذْ كان لأعماله الجليلة أثر واضح في ذلك المجال، كما أخذ يشهد بعد عام ١٩٠٨ توسعاً كبيراً في تأسيس المدارس، وإرسال البعثات العلمية، مع وجود معاناة أبقت التعليم مقصوراً ومحدوداً، ولا تتجاوز نسبة المتعلمين في أحسن الأحوال ٩٪ فقط.

وبعد تشكيل الحكومة العراقية في ٢٣ آب ١٩٢١، سعت وزارة المعارف العراقية من خلال الوزراء الذين تسنّموا مهام الوزارة مثل السيد محمّد مهدي بحر العلوم، والسيد هبة الدين الشهرستاني، وغيرهم، إلى إرساء قواعد وأسس التعليم الصحيحة في البلاد من أجل النهوض والرقي إلى مصاف الدول المتقدّمة.

يدرك المتتبع لمناقشات أعضاء المجلس النيابي خلال الدورات الانتخابية الثمان من الثلاثينيات في التاريخ العراقي لغاية عام ١٩٥٨.

أولاً: واقع التعليم في العراق ١٩٣٩ ـ ١٩٥٨م.

اندلعت الحرب العالمية الثانية لتخلف نتائج سلبية كبيرة في مختلف النشاطات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في العراق، ونالت مؤسسات التربية والتعليم نصيبها من ذلك التدهور فكان ماحدث بمثابة انتكاسة في عملية سير التعليم، حيث اكتنفته «عقبات كثيرة» و«مصاعب جمة»[1]، شكّلت بمجملها هاجسا أرّق أصحاب السلطة التشريعية (النواب)، لعلّ أبرز تلك

(١) ستيفن همسلي لونكريك العراق الحديث من سنة ١٩٠٠ حتى ١٩٥٠، مصدر سابق، ج٢، ص٦٢٦.

المشكلات تمثّلت بنقص الكادر التعليمي، وقلة المستلزمات المدرسية، من أبنية، ومقاعد، وكتب دراسية[١]، يضاف إليها سعي السلطات البريطانية خاصّة بعد إحباط حركة مايس عام ١٩٤١إلى تغيير المناهج الدراسية بما يلائم إستراتيجيتها وتخطيطها لبناء المؤسسة التعليمية وفق البناء الغربي، وقد ظهر ذلك من خلال التدخّل البريطاني، واعتراضه على بعض المناهج ولاسيما كتب التاريخ التي لاحظت (بريطانيا) أنَّ فيها توجّهاً قومياً يدعو إلى وحدة الأمّة العربية وتحرير أراضيها من السيطرة الاستعمارية، وما لها من دور في إثارة كراهية البريطانيين في نفوس الطلبة، حيث اعترف السفير البريطاني في العراق (كورنواليس) بخطورة هذه المناهج ووصف التعليم «بأنّه كان مركّزاً للاهتياج الذي يقف ضدّ بريطانيا»[٢] الأمر الذي استجابت له وزارة نوري السعيد السادسة[٣] فشكّلت لجنة[٤] ضمّت أشخاصا من ذوي الاتجاهات البعيدة عن الأفكار القومية، برئاسة المستشار البريطاني هملي[٥] لإعادة النظر في المناهج

---

(١) محمّد حسين الزبيدي، التربية والتعليم، بحث منشور في موسوعة حضارة العراق، (بغداد: دار الحرية للطبع والنشر، ١٩٨٤)، ج٢، ص٢٩٥.

(٢) تقرير السفير البريطاني كورنواليس بمناسبة انتهاء عمله في العراق المرقم ١٣٤ في ٣٠ اذار ١٩٤٥: نقلا عن رشا هشام جميل العاني، الآثار الاجتماعية للحرب العالمية الثانية على العراق ١٩٣٩ - ١٩٤٥، رسالة ماجستير، (جامعة بغداد: كلية التربية ابن رشد، ١٩٩٩)، ص٦٩.

(٣) ٩ تشرين الأول ١٩٤١ - ٣ تشرين الأول ١٩٤٢.

(٤) ضمّت اللجنة كلاً من الأستاذ صادق جوهر من مصر وحسن احمد السلمان من البصرة وعبد الفتاح إبراهيم من بغداد. للتفاصيل ينظر: عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج٦، ص٨٩.

(٥) البروفسور هملي: أستاذ التربية وعلم النفس بمعهد التربية بجامعة لندن، عمل في العراق عام ١٩٤١ كمفتش مختص باللغة الانكليزية، ثم غادر العراق الى تركيا فمصر ليعود للعراق بعد حركة مايس ١٩٤١ ويعمل بوظيفة مستشار في وزارة المعارف حيث لعب دوراً أساسيا في توجيه سياسة التربية والتعليم في العراق خلال الحرب العالمية الثانية. للتفاصيل ينظر: حسن الدجيلي، تقدم التعليم العالي في بغداد، (بغداد: مطبعةالإرشاد، ١٩٦٣)، ص١٣١ - ١٣٣.

الدراسية[١]، ومن الطبيعي أنَّ المستشار هملي كان على تواصل وثيق مع المؤسسة التعليمية، والجهات التشريعية منها، واللجان المختصة بكتابة المناهج، كي يشرف على وضع مناهج لاتتعارض مع السياسة الغربية في العراق، ويمكّن العقل التعليمي في العراق أفراداً ومؤسسات من أنْ يكون متّجهاً إلى الثقافة السياسية العلمانية، وقبول الاحتلال، كما عملت الوزارة على إلغاء عقود المدرّسين العرب من مصريين وسوريين وفلسطينيين خشية إثارتهم للمشاعر القومية لدى الوسط التعليمي العراقي الأمر الذي زاد من أزمة الشواغر التدريسية التي تعانيها المدارس أصلا[٢].

ومن الجدير بالذكر: إنَّ مخصصات ميزانية وزارة المعارف كانت تزيد على جميع الوزارات والمؤسسات الحكومية الأخرى باستثناء وزارتي الداخلية والدفاع، الأمر الذي عدّه بعض المتخصصين اهتماماً كبيراً ومسؤولاً من قبل الحكومة[٣]، في حين أنّنا نرى من خلال التدقيق في هذه الملفات ـ وعلى الرغم من الزيادة المطردة لميزانية وزارة المعارف ـ إنّها لم تف بالأغراض الطموحة التي كانت تخطر ببال النخبة المثقفة، وهذا ماتعكسه محاضر جلسات البرلمان آنذاك.

وشكّلت وزارة المعارف العديد من اللجان التي من شأنها تناول القصور الحاصل في منهج أو مؤسسة تربوية أو هيكل إداري أو تعليمي به حاجة الى إعادة النظر فيه من أجل إصدار التوجيهات والتعديلات المنسجمة مع حاجة

---

(١) حول المقترحات التي تمخضت عنها اعمال لجنة هملي ينظر: غازي دحام فهد المرسومي، التعليم في العراق ١٩٣٢ - ١٩٤٥ دراسة تاريخية، رسالة ماجستير، (جامعة بغداد: كلية الآداب، ١٩٨٦)، ص١١٨ - ١٢٠.

(٢) سعاد رؤوف شير محمّد، المصدر السابق، ص١٦٩؛ صالح محمّد حاتم، تطور التعليم في العراق ١٩٤٥ - ١٩٥٨ دراسة تاريخية، أطروحة دكتوراه، (جامعة بغداد: كلية الآداب، ١٩٩٤)، ص٦٩.

(٣) على سبيل المثال الدكتور صالح محمّد حاتم، المصدر السابق، ص٧١.

المسيرة التعليمية، وكما ورد في ملفّات وزارة المعارف على سبيل المثال لجنة (المناهج العامة والتدريسات) عام ١٩٤٥ التي اضطلعت بمهمّة مراقبة تنفيذ المناهج الدراسية في المدارس، وترفع من حين لآخر تقاريرها عن المشكلات التي تجابه تدريسها[١]، ولجنة مشروع العشر سنوات عام ١٩٤٦م التي حددت مهمتها بإعادة النظر في تنظيم الجهاز التربوي، وتطوير النظام التعليمي في العراق خلال العشر سنوات التالية من تاريخ تأليفها[٢].

واستأنست وزارة المعارف أكثر من مرّة بتقارير الخبراء الأجانب الذين توالت دعوتهم إلى العراق للنظر في المشكلات التي تعتري الجهاز التعليمي من مناهج وتنظيم إداري...، فعلى سبيل المثال: استعانت الوزارة بمدير معارف منطقة يوركشاير (فيكتور كلارك) لدراسة مدى إمكانية تنفيذ التعليم الإلزامي في العراق، حيث أثمرت جهوده عن التوصّل إلى عدم إمكانية تنفيذ التعليم الإلزامي في العراق، وعدّه «ضرباً من الخيال، لا يقوم على الواقع»، ووجد أنَّ جملة عوامل اقتصادية وإجتماعية وسياسية أسماها مجتمعةً بـ«معضلة الإدارة المركزية» التي تحول بين الواقع والرغبة في تنفيذ التعـليم الإلزامي في العراق[٣].

كانت وزارة المعارف هي التي تقوم بإنشاء المدارس والإشراف عليها، إلّا أنّه في عام ١٩٥١ صدر نظام إدارة المدارس الابتدائية المحلية رقم ٣٨ لسنة ١٩٥١، وبموجب هذا النظام أصبحت الإدارة المحلية في الألوية مسؤولة عن نشر التعليم الابتدائي، وتأسيس المدارس اللازمة وإدارتها والإشراف عليها،

---

(١) د. ك. و، الوحدة الوثائقية، ملفّات وزارة المعارف، ملفّ رقم ٣٢١٢٠/٣٥، اللجنة العامة للمناهج لسنة ١٩٤٥ - ١٩٤٦، ١٩٤٥/٩/١، و١.

(٢) صالح محمّد حاتم، المصدر السابق، ص٨١.

(٣) محمّد سعيد ابو طالب، تطور البحث التربوي من اجل التخطيط للتعليم الابتدائي في العراق خلال الفترة ١٩٢٢ - ١٩٧٢، (د. ك، د. م، ١٩٧٤)، ص٢٧.

على وفق أحكام قانون المعارف العامة والأنظمة الصادرة بموجبه، وتعدّ جميع المدارس الابتدائية بما فيها رياض الأطفال المؤسسة من وزارة المعارف في كلّ لواء تابعة لإدارة اللواء المحلية، وينقل معلموها ومعلماتها كلّ إلى تلك الإدارة مع مراعاة أحكام قانون الخدمة التعليمية.

ومن سلبيات هذا النظام أنّه عرقل سير العملية التعليمية؛ لخضوعها لجهات غير مختصّة، مع زيادة التعقيد، وضياع المسؤولية، وجعل موظفي المعارف تحت رحمة موظفي الإدارة المحلية وهذه السياسة مكّنت الدولة من السيطرة التامّة على المناهج، وعلى التعليم والفكر والثقافة التي يتلقّاها المتعلمون على اختلاف رتبهم العلمية.

كما أنّ الحكومة درست مشروع التعليم الإلزامي في العراق منذ الثلاثينيات، وخلال عام ١٩٤٦م قدّمت لجنة مختصّة (مشروع العشر سنوات)، وضّحت فيه الصعوبات التي تحول دون تعميم التعليم وتنفيذ إلزاميته التي من بينها، فقر السكان، وعدم استقرارهم، وضعف تعاون سلطات الدولة الإدارية والقضائية والمتنفذين من الشيوخ والإقطاعيين، فضلاً عن انعدام تأمين السكن المناسب للمعلمين في القرى والأرياف.

كما قامت الحكومة باستدعاء أحد خبراء اليونسكو في عام ١٩٥٦ ـ ١٩٥٧، وهو (هيوبرت هندرسن) وهو رجل بريطاني الجنسية يهودي الديانة، حيث قدّم تحليلاً لواقع التعليم في العراق فيما يخصّ عدد التلاميذ، والمعلمين، ومعاهد إعداد المعلمين، والمباني المدرسية، وتمويل التعليم، ومحتوى الدراسة والكتب، وفي ضوء ذلك التحليل للنظام التعليمي وبيان نواحي القوة والضعف فيه قدّم مقترحات لرفع

مستوى التعليم وتحسينه من الناحية النوعية مع خطّة لتعميم التعليم والزاميته[1]. والذي يراجع البحث التحليلي لـ(هندرسن) يجده يركّز جدّاً على علمانية التعليم كسبيل إيديولوجي وتنموي في العراق، وإلغاء المدارس الأهلية والدينية والمذهبية، ومن خلال ماتقدم يتضح الدور الغربي البريطاني في المسيرة التعليمية

ثانيا: الموقف من النظام الإداري والمالي لوزارة المعارف:

لأنَّ النظام الإداري والمالي يمكّن الدولة من التأثير في البناء الفكري وزرع ثقافة سياسية خاصّة تتجه باتجاه ثقافة الدولة للمتعلمين وللتعليم بنحو عام لذا شرعت الحكومة العراقية خلال العهد الملكي بإصدار العديد من القوانين التي تحدد مسار العملية التعليمية كما مرّ بنا سابقاً، وكان قانون المعارف الذي أصدرته الوزارة عام ١٩٤٠، أحد أبرز تلك القوانين التي حظت بمناقشة وتحليل النخبة النيابية بغية الوصول إلى أكبر قدر من التنظيم الذي يكفل للتعليم ومريديه التطور والارتقاء إلى مستوى الطموح، فقد أثنى النائب جمال المفتي (الموصل)[2] على وزارة المعارف لإصدارها هذا القانون، الذي تضمن عدة مستجدات، وجدها ضرورية، وجاءت متماشية مع حاجة البلاد بمقاييس الزمان والمكان، حيث أكّد النائب أنَّ أكثر المواد التي جلبت انتباهه هي المتعلقة بـ«مراقبة المدارس الأجنبية والأهلية» بما يكفل بسط سيطرة الحكومة على هذه

---

(١) خالد سلمان أحمد العبيدي، تقويم التعليم الإلزامي في العراق، رسالة ماجستير، (جامعة بغداد: كلية التربية، ١٩٨٢)، ص٢٦ - ٢٨.

(٢) للتفاصيل عن دور نواب الموصل في المجلس النيابي ينظر: عدنان سامي نذير، دور نواب الموصل في البرلمان العراقي خلال العهد الملكي ١٩٢٥ - ١٩٥٨، أطروحة دكتوراه، (جامعة الموصل: كلية الآداب، ١٩٣٩).

المدارس وتوجيه النشء الجديد بما يتفق مع أهداف البلاد[١].

ونرى أنَّ التشديد على مركزية التعليم يساعد بدرجة كبيرة على عدم انتشار بذور المبادئ التي قد لاتتفق مع التوجّهات والمثل العليا التي تستهدف الوزارة تحقيقها في البلاد، ولم نعرف أي بذور يقصد هذا الرجل الذي نعرف عنه من خلال مراجعتنا لتوجهاته الإيديولوجية أنّه بريطاني علماني، ومن أصول تركية. وقد كان يشير إلى منع أنْ تدخل الثقافة الدينية في المناهج أو أنْ تدخل أيُّ ثقافة مغايرة للثقافة السياسية التي تتبناها الدولة آنذاك.

وقد لاقت مداخلات النواب الاهتمام الكامل من قبل وزير المعارف صادق البصام[٢] الذي أكّد لهم اهتمام وزارته بكلّ المواضيع التي تمّ طرحها، مشيراً إلى أنَّ الوزارة بالفعل اهتمت بتقوية نظام الفتوّة وتوّسعت بإعطاء إجازات الكتاتيب التي عدّتها مدارس أهلية، والاهتمام بالدروس الدينية وتخصيص دروس أسبوعية خاصّة بالدروس الدينية، فضلاً عن التماشي مع أغلب الدول التي تضع رقابة مشددة على المدارس الأجنبية حفاظاً منها على تربية النشء الجديد[٣]. ولكنها كانت دروسا هامشية، وقد وجدنا مساعي للعلماء في

---

(١) محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية التاسعة، الإجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣٩، الجلسة ٢٧، ١٨نيسان١٩٤٠، (بغداد: مطبعة الحكومة، ١٩٤٠)، ص٤١١.

(٢) صادق البصّام (١٨٩٧ - ١٩٦٠): سياسي ووزير، ولد في بغداد وأكمل دراسته فيها، التحق بالكلية العسكرية في اسطنبول وتخرج فيها، عاد الى بغداد ليعمل في التجارة والتدريس، تولى رئاسة تحرير جريدة الوقائع العراقية، عمل وزيراً للمعارف ونائباً في مجلسي النواب والأعيان وأكثر من دورة، توفي بالسكتة القلبية ودفن في النجف الأشرف. للتفاصيل ينظر: د. ك. و، الوحدة الوثائقية، جدول كبار موظفي الدولة لسنة ١٩٤١، (بغداد: مطبعة الحكومة، ١٩٤١)، ص١٦؛ حيدر طالب حسين الهاشمي، صادق البصّام ودوره السياسي في العراق، رسالة ماجستير، (جامعة بغداد: كلية التربية ابن رشد، ٢٠٠٠).

(٣) محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية التاسعة، الإجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣٩، الجلسة ←

الحوزة لعلاج هذا الخلل في البناء الفكري للمتعلّمين من خلال إيجاد مدارس أهلية، لكنها كانت دون مستوى الطموح.

ولانريد الخوض في تفاصيل المنهج العلماني الذي سارت عليه المؤسسة التعليمية وأثرها وقدرتها المالية على بناء أجيال من الشعب العراقي لاتعرف عن دينها شيئاً، وفصلت المسيرة العلمية عن الدين تماماً، كيف لا وكان نشيد المدارس صباحاً ومساءً (مليكنا مليكنا... نفديك بالأرواح) ولم نسمع نشيداً واحداً نادى بالدين والأخلاق والقيم الإسلامية، علماً بأنَّ العراق ٩٠٪ من أبنائه مسلمون، مما يعني أنَّ دعوات النواب ـ بحسب مراجعتنا لمحاضر مجالس النواب وتلمس أثرها في الواقع ـ لاتتجاوز أنْ تكون مجرد نداءات خائبة.

لم تخلُ محاضر مجلس النواب في أغلب اجتماعاتها من جلسات بعينها خصصت لمناقشة الميزانية العامّة لمختلف السنوات مستعرضين خلالها (الحكومة والنواب) أهمّ القنوات الأساسية التي تذهب إليها ميزانية الدولة وبحسب أهميتها، ففي معرض مناقشة الميزانية العامة للسنة المالية ١٩٤٣ قارن النائب مولود مخلص[1] ـ وبتعبير نقدي لاذع في الإجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٢ ـ بين ما يصرف على «علف الحيوانات» التي يستخدمها الجيش، والتي قدرت مبالغها بـ٤٤٠ ألف دينار، يضاف إليها المبلغ نفسه لمداواتها، في الوقت الذي لا يعدو جميع ما يصرف على «المدارس الابتدائية» أكثر من ٥٥٠ ألف دينار، وهذا يعني أنَّ الميزانية المخصصة للمدارس الابتدائية في كلّ العـراق لا

---

٢٧ في ١٨نيسان١٩٤٠، المصدر السابق، ص٤١٤.

(١) سنّي من بغداد ذو توجهات بريطانية.

تصل إلى ما هو مخصص لعلف الحيوان[١]، في مقارنة نجد فيها النائب قد أجاد في اختيار ما يقارن به، وهي الحيوانات لما لها من وقع كبير أراد من خلاله أنْ يقول للحكومة: هل يجوز أنْ يكون حال الحيوان أفضل من حال المدارس من حيث التخصيصات المالية؟!

وتشير التحليلات والمصادر إلى أنَّ بريطانيا أرادت تقليص النفقات على الجهاز التعليمي لمعاقبته على توجّهاته القومية بغية إخضاعه.

وأشكل جعفر حمندي بغداد[٢] على وزارة المعارف مسألة تناقص الميزانية سنة بعد أخرى، الأمر الذي عدّه النائب مخالفاً للمبدأ الذي تأسست من أجله المعارف كتعميم الثقافة وتوسيع المدارس[٣].

في حين أراد النائب إسماعيل الغانم[٤]إحراج وزير المعارف عن طريق اجراء مقارنة بين ما يصرف على «المعارف»، وما يصرف على «مديرية الشرطة العامّة»، ففي الوقت الذي لم تزد فيه ميزانية الأولى على ٨٪ في عام ١٩٤٨، فإنّ الأخيرة تحصل على ٨، ٨٪ من الميزانية العامة[٥]، وهذا إنْ دلّ على شيء إنّما يدلّ على أنّ العراق «دولة بوليس»، معبّراً عن عتبه على وزير المعارف الذي رضي بأنْ

---

(١) محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية التاسعة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٢، الجلسة ٣٤ في٥ نيسان ١٩٤٣، (بغداد: مطبعة الحكومة، ١٩٤٣)، ص٣٠١.

(٢) علماني ذو توجهات بريطانية.

(٣) محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الحادية عشر، الإجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٤٧، الجلسة ٣٣ في ٢٤حزيران١٩٤٧، المصدر السابق، ص٦٠١.

(٤) شيعي علماني من بغداد.

(٥) بعد الرجوع الى المصادر الأولية (تقارير سير المعارف) نجد ان ميزانية المعارف لعام ١٩٤٨ هي ٥، ١١٪، وأنّ كثرة التناقضات في الأرقام بين ما تنشره الحكومة في تقاريرها وبين ما يذكره النواب قد ولدت لدى الباحث قناعة بأنّ كلام النواب هو الصحيح، لعدم اختلاف أي طرح لأي نائب عن الآخر... كما أنَّ من مصلحة الحكومة الإتيان بأرقام مضللة في تقارير سير المعارف لبيان اهتمامها الوهمي بالميزانية.

تكون ميزانية وزارته أقلّ من ميزانية مدير الشرطة العامّة، في الوقت الذي يعيش فيه ما نسبته ٩٥٪ من سكان البلاد في «ظلام الجهل»[١].

كما لم تسجل الحكومة أي ردّ يذكر على أطروحات النواب بشأن الميزانية مما حدا بإسماعيل الغانم أنْ يكرر ماقاله زملاؤه النواب، مقدماً شواهد ودلائل كفيلة بأنْ تحرّك مشاعر أقسى الحكومات قلباً وتوجهها نحو الغاية والقصد ألا وهي الارتقاء بالمستوى الثقافي من خلال التعليم، حيث يقول في نقده لمصروفات الميزانية العامّة: «إنّ بلادنا في حالة مؤسفة من الجهل، ولو أنّنا صرفنا المبالغ التي صرفت على المصالح التافهة منذ سنة ١٩٢١ حتى اليوم لكان لدينا الآن ضعف عدد المدارس، وجامعتان على الأقل»، معللاً ذلك وبحسب رأيه بتلاعب **الأيادي**[٢] **الأجنبية وتحكّمها وخططها**، «جعلتنا لا نعير لنشر العلم إلّا القليل من الاهتمام»...

كما استغرب النائب من «الشحة»، و«البخل» اللذين ميّزا وزير المالية أثناء مناقشته لائحة الميزانية العامّة المخصصة للمعارف والتي لم تلائم في أحسن حالاتها طموح المتخصصين والمهتمين بشؤون التعليم، في الوقت الذي سجّل فيه النائب تبذيراً في تخصيصات الميزانية في نواحي السكك الحديد والميناء، التي أعطيت أكثر مما تستحق بحسب وصف الغانم الذي ارتأى أخيراً وبعبارة ذات دويٍّ قوي أنْ يسمّي المعلمين والتلاميذ بـ«أولاد الخايبة»[٣]، وهي مداخلة ترضي ـ بحق ـ المعنيين والمهتمين بمسائل التعليم، ولعلّ الباحث وبتواضع

---

(١) محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الثانية عشر، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٨، الجلسة ٤٢ في ١٥آيار ١٩٤٩، المصدر السابق، ص٧٠٠.

(٢) كلمة أيادي وردت في كلام النائب وهي خطأ لان الأيادي تعني العطاء والكرم، وأيدي تعني جمع يد.

(٣) محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الثانية عشر، الإجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٠، الجلسة ٢٤ في ١٨ آذار ١٩٥١، (بغداد: مطبعة الحكومة، ١٩٥١)، ص٢٨١.

شديد أحد هؤلاء، لما تضمنته من بديع التشبيهات بالفصحى والعامية التي استخدمت بإجادة من النائب، نلفت النظر إلى تشخيص النائب إسماعيل الغانم من (تلاعب الأيدي الأجنبية وتحكمها وخططها).

ثالثا: الموقف من مناهج التعليم:

عند مراجعتنا لمداخلات النواب التي تكشف نوعاً ما نوع المسيرة العلمية، نجد أنَّ هذه المداخلات زخرت بموضوعات التربية والتعليم بالاهتمام الجادّ بالمناهج المتبعة من قبل وزارة المعارف بوصفها بديلاً عن الدين، وعن أي ثقافة سياسية أخرى، بوصفها السبيل لرسم الخطوط الأساسية التي ينطلق منها النشء الجديد في التأسيس والإبداع لمختلف مفاصل الحياة ولبناء المنظومة الفكرية والتعليمية له، كما يصرّحون بذلك فكان «النقد» و«التنبيه» و«التأنيب» أحيانا أدوات هجومية يستخدمها النواب عند الضرورة خلال مناقشاتهم للسياسة التعليمية و«المناهج» المتبعة في توجيه تلك السياسة، فقد دعا سلمان الشيخ داود (بغداد)[1] وزير المعارف وزملاؤه النواب إلى التكاتف وتكثيف الجهود لإصلاح مناهج الدراسة بكافة مراحلها بما يتلاءم مع إعداد «أجيال كفوءة» تأخذ على عاتقها إعمار الوطن... داعياً إلى التمثّل بـالمناهج المصرية من خلال فتح قنوات اتصال معرفية مع مصر التي «اشتهرت بإصلاحها المستمرّ والمثمر في مناهج

---

(١) سلمان الشيخ داوود هو اول من كتب مقالاً هاجم فيه المراجع وأيّد الحكومة الملكية ووزارة السعدون في قرارها الذي اتخذته بتسفير علماء النجف الى ايران ووصفهم بأنهم (مخربون) تمّت الإشارة الى ذلك في الفصول المتقدّمة.

الدراسة»[١] ملمحاً إلى عكس ما هي عليه وزارة المعارف العراقية؛ لافتقارها الى الإصلاح الفعّال في مناهج التعليم.

وفي مجمل حديث مطول عن بعض الأمور «الأخلاقية»، يبيّن النائب شفيق نوري السعيدي (بغداد) أهمية إقرار وزارة المعارف تدريس مادة «القرآن الكريم» في المدارس الابتدائية بصورة «اعتيادية»، وفي المدارس الثانوية بصورة «واسعة وقوية» مع التفسير، كي نضمن «تخريج أجيال راسخة العقيدة ثابتة المبدأ» يمكن من خلالها محاربة بعض «الطقوس الدينية»، التي لا تتناسب مع «مدنية القرن العشرين»[٢]، نجد أنّ دعوة النائب هذه ذات بعد إصلاحي ديني يبدأ بإدخال مناهج جديدة تفضي إلى إصلاح وتغيير في عادات وتقاليد الناس الدينية... متخذة من القرآن الكريم الانطلاقة لذلك، لكنها جوبهت بالرفض مع أنّها دعوة تعكس وتؤكّد نقداً واقعياً لعلمانية مستشرية في المنهج التعليمي آنذاك، وإلى يومنا هذا، علماً بأنَّ هذه الدعوة تعكس حقيقة مرّة من ثلاثة أبعاد:

الأول: إنّ هذه الدعوة أتت بعد ٢١ سنة من المسيرة العلمية، مما يعني أنّ المسيرة في المرحلة المتقدّمة كانت علمانية محضة، وجاءت دعوة النائب اليتيمة لتصحيح المسيرة الخطرة.

الثاني: إنّها دعوة فردية.

الثالث: إنّها جوبهت بالرفض.

وقد لاحظت من خلال ماجاء في محاضر جلسات النواب، أنَّ وزير المعارف نجيب الراوي (من الحلة)، وبعد مرور أكثر من عامين على مداخلة

---

(١) محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية التاسعة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤١، الجلسة ٣٩ في ٢٥ نيسان١٩٤٢، (بغداد: مطبعة الحكومة، ١٩٤٢)، ص٥٢٤.

(٢) المصدر نفسه، ص٥٢٧.

النائب السابقة، قد أشار في خطبة تفصيلية عن سير المعارف إلى مسألة سعي الوزارة لتنسيق المناهج الدراسية بما يتناسب مع حاجة البلاد العلمية والثقافية، وعلى وفق بناء أخلاقي متين، وكان في ذلك صدىً لما أراده[1].

واعترض النائب علي كمال (السليمانية) على المناهج المتبعة في المدارس الابتدائية، التي هي نفس مناهج مدارس نيويورك التي وجدها «غير ملائمة لمحيطهم ومداركهم»، حيث لايمكن أنْ يعطى الطالب في مدينة الرميثة أو جبال شقلاوة، ما يدرس في نيويورك أو لندن، داعياً وزارة المعارف الى الأخذ بعين الاعتبار الفوارق «المجتمعية والمناطقية» في تنفيذ مناهج الدراسة تلك.

ولكن النتيجة كانت للمنهج العلماني الغربي الذي ترسّخ في أجهزة التعليم تحت مسوّغات واهنة مفادها: إنّ المناهج يجب أنْ تراعي مجاراة العلوم العصرية، وهذا يوجب انفتاحاً للمؤسسة التعليمية على الغرب، ولم تؤتِ تلك الصيحات أثرها، ولاسيما إنّ الحوزة العلمية كانت بمعزل تامّ عن مسرح الأحداث كلّها، وعمّا تقوم به الدولة في بناء الأجيال المسلمة بعيداً عن الدين والأخلاق والقيم، فلم تعترض ولم يكن لها مشروع بديل، بل يمكن القول: إنّها تركت الأجيال في حاضنة المؤسسة التعليمية الحكومية الموجّهة من قبل المستشارين البريطانيين، هم من يبني مناهجها وتعليمها ويبني عقلها العلمي والسياسي.

ومن باب الاهتمام بتدريس اللغات المحلية تطرق النائب بهاء الدين

---

(١) محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الثانية عشرة، الإجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٨، الجلسة ٤٢ في ١٥ أيار ١٩٤٩، المصدر السابق، ص٦٩٣.

نوري (السليمانية) إلى موضوع التعليم باللغة الكردية، مبيناً أنَّ له أهمية كبيرة في تأهيل موظفي الكرد ليتبوءوا مناصب إدارية في المنطقة الشمالية، فضلاً عن أهميته في «وحدة البلاد»، ولأجل التفاهم، واستشهد بتصريح صالح جبر بهذا الخصوص في المجلس النيابي في السادس من حزيران ١٩٤٧م، الذي ربط عدم وجود موظفين من الكرد بالأحداث المؤلمة[١] التي جرت هناك عندما ذكر ما نصّه: «إنّ النتائج المحزنة والمؤلمة التي نراها اليوم في الشمال من بلادنا هي أمور ناتجة عن عدم وجود موظفين من الأكراد يستطيعون القيام بواجباتهم في تلك المنطقة»، وقد أيّد بهاء الدين نوري التصريح، وحثَّ على ضرورة تنشئة موظفين وفق ما تقتضيه المصلحة العامة، داعياً إلى تفعيل «قانون اللغات المحلية»؛ لأنَّ الطلبة الأكراد لا يفهمون اللغة العربية، ويرسبون فيها، وأورد مثالاً على ذلك موضحاً أنّه عندما كان وكيلاً لمتصرف السليمانية، جاءت نسبة النجاح ١٪ في مادة اللغة العربية للمرحلة الابتدائية، وبيّن أنَّ سبب ذلك يعود إلى عدم تعليم الأطفال في السادسة من عمرهم دروس اللغة العربية، ومن أجل التوضيح والمقارنة أشار بهاء الدين إلى أنَّ العراق ليس البلد الوحيد المتعدد القوميات واللغات، بل هنالك الكثير من الدول، ومنها بريطانيا. وعليه دعا المسؤولين في الحكومة[٢] إلى الاهتمام باللغة الكردية قائلاً ما نصه:

---

(١) المقصود بهذه الأحداث تجدد الحركات البارزانية في أعقاب عودة الملا مصطفى البارزاني وشقيقه أحمد البارزاني من ايران الى العراق، بعد تقويض (جمهورية مهاباد) من قبل قوام السلطنة رئيس وزراء ايران. للتفاصيل ينظر: عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج٧، ص١٧١.

(٢) لم يجب احد من المعنيين الحكوميين على نوايا وزارة المعارف، على الرغم من انها شكلت لجنة خاصّة لغرض وضع خطة عامة لتدريس اللغة العربية في المدارس الكردية، ضمت وزير ←

«والآن أتريدون أنْ تخلقوا شعباً متحداً من هذه المملكة، إذن علّموهم ودرّسوهم بلغتهم يا أولي الأمر، ثم أجبروهم على تعليم اللغة العربية».

وقدّم اقتراحاً لتعليم الطلاب اللغة العربية، بأنْ تكون مراحل المدارس الابتدائية سبعة مراحل في الشمال بدلاً من ستة، ويتمّ توزيع ساعاتها على أيام السنة لتضيف في زيادة تعليم اللغة العربية[1].

رابعاً: الموقف من مشروع الجامعة والبعثات العلمية.

أخذ موضوع الجامعة العراقية ومناقشة الأسس والمبادئ التي يجب أنْ تقوم عليها مأخذه في مناقشات المجلس النيابي منذ البدايات الأولى لتأسيس المجلس[2]، واستمرّ النواب بإغناء تلك الاجتماعات بحثاً وأسئلةً وطلبات خلال مدّة البحث (١٩٣٩ ـ ١٩٥٨)، كانت بواكيرها عند النائب جاسم أمين (بغداد) الذي أعاد ما طرحه سابقا على أذهان وزير المعارف توفيق وهبي حول مشروع الجامعة العراقية، مذكّراً إياه بالوعود الكثيرة التي اتخذتها الوزارة لتقديم لائحة بتأسيس وعمل مقترح الجامعة إلى مجلس النواب، متسائلاً عن «مكان القبر الذي دفن فيه المشروع»، كتعبير يدلل على حالة اليأس التي تملّكت

← المعارف توفيق وهبي رئيساً للجنة، وعضوية كلّ من بهاء الدين نوري ومحي الدين يوسف وحسن جواد ومصطفى علي. ينظر: "المعلم الجديد"، (مجلة)، بغداد، السنة الثانية عشر، كانون الثاني ١٩٤٨، ص١٩١.

(١) محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الحادية عشرة، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٤٧، الجلسة ٢٨ في ١٦ حزيران ١٩٤٧، المصدر السابق، ص٤٩٧.

(٢) للاطلاع حول ما دار في تلك الدورات حول مشروع الجامعة ينظر: حيدر غانم، موقف المجلس النيابي من السياسة التعليمية في العراق ١٩٢٥ - ١٩٣٩، رسالة ماجستير، (جامعة الكوفة: كلية الآداب، ٢٠١١)، ص٦٥.

النائب من تلك الوعود التي تمنى أنْ يأتي الوقت المناسب لـ«حفر هذا القبر» وإخراج هذه اللائحة إلى حيز الوجود، ليتمكّن الشعب العراقي من أنْ يرى جامعة حديثة في بلاده[1].

في حين استبعد النائب عبد المجيد عباس (العمارة) أنْ يرى مشروع الجامعة العراقية النور مهما طالت النقاشات والآراء حوله، واضعاً إبهامه على أصل الجرح في هذا المشروع، ألا وهو «عدم وجود المال الكافي» للشروع بالخطوات العملية لإنشاء الجامعة، محمّلاً وزارة المعارف سياسة «التقتير»، و«البخل» التي تسير عليها في التعامل مع الموضوع[2]. مع أنَّ مجموع الملاهي التي قامت الدولة ببنائها ودور شرب الخمر مثل نادي العلوية، وملهى ليالي الصفا، وملهي عفيفة اسكندر، و(٣٨) ملهى ومجمع ترفيهي للمجون والخمور[3] بلغ حدّاً أنْ ضجّت بغداد بها مما استدعى نوري السعيد أنْ يدافع عن هذه السياسة قائلا: نريد بغداد ركناً غربي هادي.

وطرح نواب المعارضة في غير مرة مشروع تأسيس جامعة بغداد، وضمّ الكليات والمعاهد القائمة فعلاً إليها، فنبّه النائب عبد الرحمن الجليلي (الموصل) وهو أحد أقطاب المعارضة في المجلس الحكومة إلى مدى المنفعة الأخلاقية والعلمية والتربوية التي ستجنيها الوزارة جراء ذلك المشروع، فضلاً عن أهمية الجامعة في منع انشغال الطلاب في الأمور السياسية وتحوّلهم نحو التعليم على

---

(١) محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الحادية عشرة، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٤٧، الجلسة ٣٣ في ٢٤حزيران ١٩٤٧، المصدر السابق، ص ٦٠٥.

(٢) محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الحادية عشرة، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٤٧، الجلسة ٣٣ في ٢٤حزيران ١٩٤٧، المصدر السابق، ص ٦٠٧.

(٣) صحيفة البلاد والأهالي ١٩٤٢/٣/٢٢.

حدّ تعبير النائب[١].

وبحلول عام ١٩٥٦ تساءل عبد المجيد القصّاب نائب بغداد بألم واستغراب بعد كلّ هذه السنوات الطوال من الأطروحات والمداخلات «أين قانون الجامعة؟» مشيراً إلى الجهود التي بذلتها الوزارة أيام استيزاره في إرسال أسئلة واستفسارات إلى جامعات أكسفورد وكمبريدج ولندن، واستقدام الأساتذة المختصين من مصر ولبنان وسوريا، وبالفعل تم إعداد قانون من (١١) مادّة يسيّر شؤون الجامعة، ولم يبق إلّا التصويت عليه... متسائلاً مرة أخرى «هل هذه عناية معاليه بالتعليم الجامعي». والكلام موجّه إلى وزير المعارف منير القاضي.

وفي انتقاد قدّمه النائب نظيف الشاوي (سنّي متطرّف من الدليم) يحمل معنىً كبيراً يتعلّق بمبدأ المحسوبية والمنسوبية الذي وجد أنَّ الحكومة سائرة عليه في ارسال البعثات العلمية، حيث أصبحت حكراً على أولاد الأغنياء الذين ينجحون في اختبار البعثات دون اقرانهم من أولاد الفقراء، مطالباً في مقارنة مؤسسة على بديهيات اجتماعية بـ«الاستفادة من مواهب أولاد الفقراء الذين يكونون بسبب ظروفهم الحياتية أكثر تطلّعا للارتقاء بمستوياتهم العلمية في حين أنَّ أولاد الأغنياء تقوم حياتهم على البذخ والترف وعدم الاهتمام وبالتالي لا ينجحون في مسألة البعثات فتخسر البلاد جرّاء ذلك الكثير»[٢].

---

(١) محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الثانية عشرة، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٤٨، الجلسة ١٠ في ١٧ تموز ١٩٤٨، المصدر السابق، ص ١٣٨.

(٢) محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية العاشرة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٥ الجلسة ٣١ في ٢٥ نيسان ١٩٤٦، المصدر السابق، ص ٣٠٨.

هذه البعثات كانت مخططاً غربياً لإنتاج جيل تعليمي يؤمن بالغرب حضارةً وسياسةً، وهم بالتالي في سنوات لاحقة شكّلوا عماد الدولة العراقية.

في حين دعا النائب غازي العلي (بغداد) وزارة المعارف إلى التشبه بالتجربة اليابانية عند بدء نهضتها في إرسال البعثات، وهي اختيار الطلاب على أساس «الكفاءة والقابلية العلمية» لا على أساس «المحسوبية والمنسوبية» مما يضرّ بـ«مصلحة المملكة» ويضرّ «مستقبل البلاد العلمي»[1].

وفي السياق نفسه أكّد النائب عبد الكريم كنة (بغداد) أنّ أغلب من أرسل إلى البعثات العلمية هم من «ذوي الشفاعات» الذين تربطهم صلة بأحد المسؤولين في وزارة المعارف، مشيراً إلى خطورة هذا المنهج على مستوى العملية التعليمية في المستقبل، داعياً إلى «فتح الباب على مصراعيه ليستطيع كلّ من يتمكّن أنْ يتعلّم الاستفادة من فرصة البعثات»[2].

وانتقد النائب عبد الهادي البجاري (البصرة) إرسال وزارة المعارف لـ(١٥٠) طالباً للبعثات الدراسية للعام الدراسي ١٩٤٦ ـ ١٩٤٧ مشيراً إلى قلّة هذا العدد قياسا بالزيادة الملحوظة في ميزانية المعارف لإرسال البعثات، لكي تجاري النقص الحاصل في السنوات السابقة في أعداد البعثات، الأمر الذي ترتب عليه خلل في الكادر التدريسي المتقدّم، حيث يقول: «بسبب قلّة أعداد البعثات العلمية اضطرت وزارة المعارف إلى تعيين معلمين ومعلمات من الملاك الابتدائي في المدارس الثانوية، لسدّ الشواغر الحاصلة فيها، مما أضعف المستوى

---

(١) محاضر مجلس النواب، المصدر السابق، الدورة الانتخابية الثانية عشرة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٩، الجلسة ٣٤ في ١٥ أيار ١٩٥٠، المصدر السابق، ص٥٠٧.

(٢) محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الثانية عشر، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٨، الجلسة ٤٢ في ١٥ آيار ١٩٤٩، المصدر السابق، ص ٧٠٥.

العلمي في هذه المدارس بشكل فظيع»[1].

ومن الجدير بالذكر: إنَّ اهتمام النواب بمسألة البعثات لاقى استجابة متواضعة من قبل الحكومة، سجلته محاضر مجلس النواب من خلال استعراض الوزراء المسؤولين عن تنظيم البعثات العلمية لخطط وأعمال حكوماتهم... فمثلاً ذكر وكيل وزير الخارجية محمّد فاضل الجمالي[2]في حكومة نوري السعيد العاشرة مؤكّداً: «السعي لدى دول العالم المتقدّم للتنسيق لشؤون البعثات» (٤) دون تقديم أيِّ ضمانات أو وعود تذكر، وكذلك ما جاء على لسان وزير المعارف خليل كنة في حكومة نوري السعيد الحادية عشرة قائلاً: «أود أنْ اطمئن النواب المحترمين بأنَّ وزارة المعارف مهتمة بموضوع زيادة عدد البعثات»، وهو ما لم يأت متناغماً مع ذلك الحرص الكبير الذي لاحظناه من قبل النواب في تطوير البعثات العلمية.

الخلاصة:

١ ـ باستثناءات قليلة لا تتجاوز الـ٢٠ ٪ يلاحظ عدم وجود تفاعل حقيقي من لدن الحكومات المتعاقبة من ١٩٣٩ ـ ١٩٥٨، تجاه طروحات النواب في ما يخصّ السياسة التعليمية المبنية على أساس الدين والقيم الإسلامية، قابلها منهج غربي ناجح استطاع أنْ يؤسّس قاعدة علمية غربية في العراق من الأكاديميين المتأثّرين بالغرب.

---

(١) محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الحادية عشر، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٤٧، الجلسة ٣٣ في ٢٤حزيران١٩٤٧، المصدر السابق، ص٦٠٠.

(٢) شيعي علماني بريطاني التوجه من أهالي الكاظمية.

٢ ـ من الملاحظ أنَّ عدداً غير قليل من طروحات النواب في مجال التعليم، ومن خلال مراجعتنا المناهجَ، وعلاقة المؤسسات التعليمة في العراق وجدنا أنّها متأثرة بدرجة فاعلة، وتلازم كبير بالمنهج الغربي، والابتعاد عن المنهج الإسلامي

٣ ـ ووجدنا بسبب ذلك أنَّ الثقافة السياسية للجامعات تأثرت بدرجه تقارب ٦٠٪ بالمنهج الغربي العلماني والقومي العربي، وأنَّ نسبة ٣٠٪ منها تأثر بالفكر اليساري الشيوعي، وأنَّ نسبة الإسلاميين لاتتجاوز ٣٪ هذا لغاية عام ١٩٥٨.

٤ ـ نجد أنَّ هذه المرحلة من عام ١٩٣٩ إلى ١٩٥٨ وهي عقدان من الزمن كانت وما زالت هي الأساس في البناء التعليمي والسيكولوجي والتربوي فضلاً عن الثقافة السياسية للجامعات العراقية إلى أنْ أتت مرحلة صدام حسين فأزادها رهقاً وعلمانية قومية عربية على أسس فكر حزب البعث الصليبي الغربي.

التعليم بعد عام ١٩٦٨ إلى عام٢٠٠٣م:

قد ذكرنا بعضا مما قام به العهد البعثي للمؤسسة التعليمية والتربوية في فصول ومحاور سابقة، وكيف أمّم التعليم وجعله بعثياً صرفاً، لا يمكن لأحدٍ أنْ يلجه عالماً أو متعلّماً، دارساً أو مدرّساً، إلّا أنَّ يكون بعثياً صدّاميا ولو بالإكراه، ولكي نقدّم للقاري صورة واضحة بالدليل عن الاتجاه الخطير لنوعية الفكر السياسي الذي كان يركّز عليه صدام منذ أنْ كان نائبا ليتجه بالمؤسسة التعليمية نحو توجّهات تصبّ في الاتجاه السياسي، يمكن مراجعة «معجم المؤلفين

والكتاب العراقيين»، للدكتور صباح مرزوك ـ طبع عام ٢٠٠٢ الذي تناول ذكر كلّ المؤلفات والاطاريح من شهادات الدكتوراه والماجستير، فضلاً عن النتاجات العلمية الأخرى من عام ١٩٧٠ لغاية عام ٢٠٠٠ ليعرف القاري حجم التوجّه البعثي البحثي نحو تكريس ثقافة بعثية خطرة، ونوعية الثقافة السياسية التي حكمت العقل التعليمي، مضافاً إلى ماكان يكتبه صدام ومجموعة من الكتاب في المخابرات العراقية والبعثيين الخطّ الأول من فكر تركز على تهميش الدين وإثارة التاريخ الحاقد وتهميش الفكر الإسلامي.

وفي هذه الموسوعة المؤلفة من (٨) أجزاء وجدنا أنَّ البحوث التي تخصّ العلوم الإنسانية والتاريخ السياسي والفكري في هذه المرحلة ـ بحسب تقديرنا واستنتاجنا لهذه الموسوعة ـ أنَّ نسبة ٣٠٪ من المؤلّفات تخصّ فكر حزب البعث، والهجوم على إيران، وبثّ العداوة والفرقة، وأنَّ ٤٢.١٪ يخصّ إبراز دور صدام كقائدٍ أوحد والدعوة والترويج لفكره السياسي، بل حتى الكتب الأدبية واللغة العربية والشعر والبلاغة تسير في هذا المنحى الخطير، مثل كتاب الدكتور ماجد السامرائي بعنوان «التيار القومي في الشعر العراقي الحديث»، وكتاب الدكتور القيسي «الشعر والتاريخ»، وكتب علم الاجتماع هي الأخرى تمتعت برعاية رسمية مثل كتاب الدكتور علي سلمان الشيعي عن مدينة الشرش، ومئات الأطاريح والبحوث من جامعة بغداد كلّها، تركّز بنسبة ٥٢٪ منها على بناء وتحليل المجتمع العراقي وفق رؤية صدام، وأنّه الرجل الذي أعاد صياغة المجتمع العراقي.

نعم كان الإنتاج الفكري السياسي برعاية الدولة مركّزا بإفراط على شخصية صدام حسين، ومع اندلاع الحرب بين إيران والعراق، ومع نجاح الثورة الإسلامية في إيران صار صدام منبع كلّ معرفة سياسية، وصار هو

الموضوع الوحيد الذي يستحقّ الحديث عنه في المؤسسات التعليمية، وتسرّبت دراسات قيل: إنَّ صدام ومجموعة خاصّة به أعدتها للطبقة العلمية والإعلامية والثقافية بكتاب اسمه: «صدام وحقائق التاريخ العربي»[١] وكتاب: «صدام هو التاريخ العربي»، وكتاب: «الدور التخريبي للشعوبية»، وكتاب: «أهداف البعث في النظرية والتنفيذ»، وكتاب: «العبقرية العربية بين الفاروق عمر وصدام حسين»، وكتاب: «العدوان الإيراني والطغيان الخميني»، وكتاب: «دراسات في الحرب العراقية الإيرانية» وكتاب: «الصراع العراقي الفارسي»[٢]، وكتب الثقافة القومية التي كانت مادّة تدريسية.

سمات الثقافة السياسية التعليمية في هذه المرحلة:

١ ـ كانت تركّز على ثقافة سياسية محورها فكر حزب البعث بأنّه منطلق ومحور تأسيس الفكر السياسي للنخبة الجامعية بل التعليمية، إلا ما ندر من البحوث من كتّاب معارضين في أعماقهم يعيشون حياة القهر والخوف، يترقبون الموت لحظة بعد لحظة، وهم لا يشكّلون في أحسن المستويات ٥٪ من الكتّاب والباحثين والأكاديميين.

٢ ـ كانت تركّز على شخصية صدام حسين، بأنّه محور الفكر السياسي، وأنَّ ما يطرحه من أفكار هي الأساس في الفكر التعليمي والثقافي والتاريخي ولاسيما ما يخصّ الإيديولوجيات وتاريخ العلاقات بين إيران والعراق يكفي أنَّ القصائد التي كانت تدرّس في مرحلة الأعدادية للشاعر عبدالرزاق عبدالواحد تجعل من صدام إلهاً، وصدام وحده من يستطيع أنْ يعلو على عظمة

---

(١) بغداد: دار الحرية للطباعة - ١٩٨٩.

(٢) كلّ الكتب المذكورة طبعت بدار الحرية بغداد.

العراق؛ لأنّه بنظر عبدالرزاق في مرثية الله وهو بديله البشري.[١]

٣ ـ ركّزت أيضاً على إثارة العدوانية ضدّ الدين وضدّ الثورة الإسلامية في إيران، ووقفت المؤسسة التعليمية بقيادة البعث على إيجاد أسس فكرية لذلك من خلال تجذير مفهوم العدوانية بين الشعبين، والذي يراجع كتاب: «الصراع الفارسي العراقي» يجد ذلك بوضوح؛ لأنَّ الكتاب يحاول إعادة تفسير التاريخ بين الشعبين على أسس عدوانية تاريخية من عهد سومر إلى عهد صدام حسين، وتمّ وفق ذلك تفسير التاريخ المعاصر والحرب الحاصلة بين البلدين بأنّه استصحاب للعدوانية الإيرانية ضدّ العراق.

٤ ـ أيضاً إنّه فكر سياسي علماني لا يمتّ إلى الدين والإسلام بصلة، وبهذا وجدنا أنّ العديد من رجالات المؤسسة التعليمية ضمن تشكيلات هذا الفكر المعادي[٢]. وقد كانت المؤسسة الأمنية البعثية تراقب ذلك بقوة، وتنتهج مختلف الأساليب لتركيع المؤسسة التعليمية للأخذ بهذا المنهج الخطير، شاءت المؤسسة أم أبت، نحو صياغاتها التي تريد، هذا فضلاً عن المشوّقات وسياسة الترغيب والترهيب[٣]، أي ترهيب يمكن أنْ نتصوّره لمن يخالف المنهج البعثي الصدامي،

---

(١) عبد الرزاق عبدالواحد، ديوان البشير، وزارة الثقافة/١٩٨٦/ ص ١٠.

(٢) وللأسف اليوم منهم من يقود الحركة التعليمية والفكرية ويتصدّى لدرجات هامّة في المؤسسة التعليمية وإدارتها.

(٣) نذكر بعضها على سبيل المثال لا الحصر، مثل أحمد بن الشحاذ، الحملة الايمانية الكبرى للقضاء على الشعوبية والحركات الهدامة، جامعة صدام للعلوم الاسلامية ع٦ (١٩٩٩) ص١٥٣ - ١٧٦. وحميد المرجاني، الخميني والخمينيون. (وزارة الثقافة والأعلام - بغداد - ١٩٨٢، ص٨٢) وحسن حميد الغرباوي، الشعوبية ودورها التخريبي في مجال العقيدة الاسلامية. (بغداد ١٩٩٣) ونفس المؤلف، التشيع بين المفهوم الغربي الاسلامي والمفهوم الصفوي الفارسي (م. جامعة صدام للعلوم الاسلامية ع٥ (١٩٧٤) وعبدالله سلوم السامرائي، الشعوبية، حركة مضادة للاسلام والماركسية والرأسمالية، بغدا د.١٩٨٥. وعشرات الاطاريح والكتب (يراجع معجم المولفين من عام ١٩٧٠– ←

يمكن أنْ نأتي بمثال واحد: وهو أن تطلع وزير العدل شبيب المالكي لساعته خلال اجتماع له مع صدام، فقال له صدام: هل لديك موعد أهمّ من كلامي، فأَمَرَهُ أنْ يجلس على كرسيه ثلاثة أيام إلّا فترة الأكل وقضاء الحاجة، ثمّ طرده من منصبه.

وكان صدام يتابع المؤسسة التعليمية بنفسه، كي لاتخرج عن خارطته التي رسمها ورسم سكّتها التي أراد لكلّ التعليم أنْ يركبها ويسير عليها.

سمات الثقافة السياسية للمؤسسة التعليمية بعد ٢٠٠٣:

إنَّ الرواسب التي تربّت عليها المؤسسة التعليمية من توجّهٍ غربي وقومي لاديني، وتأثرٍ كبير بفكر حزب البعث السياسي، تجعل من الصعوبة الآن أنْ تجد طبقة علمية وأكاديمية قادرة على تربية الأجيال تربية إسلامية سياسية تنسجم مع تطلعات المرحلة الحاضرة، بل مازالت أفكار حزب البعث تتركّز في الوسط الأكاديمي[١] إلّا عدداً قليلاً، وهو أيضاً بحاجة إلى إعادة تنظيم فكره السياسي من جديد، بيد أنّه من المؤسف أننا لم نجد لدى الحركات الإسلامية، ولا في منهج الدولة مشروعاً لإنتاج مؤسسة تعليمية قادرة على النهوض بمشروع ثقافي سياسي جديد ينسجم مع التحوّلات السياسية الجديدة في العراق، لا في المنهج ولا في الكادر من خلال ثورة ثقافية سياسية تعالج الخطأ، وتلغي المنهج الفكري والتعليمي القديم.

← ٢٠٠٠) المرزوقي

(١) تابع مركز العراق للدراسات بعض البحوث والاطاريح التي تصدر عن مراكز الدراسات في جامعات العراق فوجد ان نسبة ٧٠% منها الى الآن متأثر بالفكر البعثي، ويحمل ذات أفكار صدام عن الإسلاميين وعن ايران وعن الثورة الإسلامية الإيرانية، ومنهج الإمام الخميني الثوري.

ولم يتم تصفية العهد القديم من البعثيين الذين يديرون المؤسسة التعليمية، وقد وجدنا أنّ العديد من الكتابات والأطاريح بعد (٢٠٠٣)، وما يصدر عن مراكز الدراسات ترسّخ المنهج البعثي بكلّ حذافيره، وتترسم ذات القواعد الفكرية القديمة بدرجات عالية(١).

مما يعني وجوب أنْ يتمّ رسم وتحديد برنامج محدد لإعادة صياغة المؤسسة التعليمية بعيداً عن تأثيرات الغرب، والحال أنّ الذي يحصل هو العكس، فإنَّ أمريكا ترصد الملايين من الدولارات لربط التعليم بجامعاتها، وترتيب البعثات إليها(٢)، هذا فضلاً عن عدم تغيير المناهج مع تكرار المطالبة من المرجعيات والحوزات العلمية المتكررة.

مضافا إلى تشظّي المؤسسة التعليمية إلى اتجاهات طائفية وقومية، فإنّ الجامعات التي تقع في جغرافية المناطق السُنية تكون استراتيجتها تقع فكرياً وسياسياً بهذا الاتجاه، والجامعات الكردية تتجه باتجاه التكامل مع الواقع السياسي الكردي والغربي الأمريكي وحتى الإسرائيلي، وليس أدلّ على ذلك أكثر مما تفعله الجامعة الأمريكية هناك، ومؤسسات إنجيلية تستلم الأطفال الأكراد من رياض الأطفال وتقوم بحملة تبشير واسعة(٣)، ولكن لا وجود لهذا التوجّه لدى الشيعة؛ لأسباب عديدة.

لاننكر وجود طبقة تعليمية غيورة على دينها، تدعو إلى النهضة العلمية السليمة، وتطالب بإلحاح بإعادة إنتاج فكر سياسي من خلال تربية الأجيال تربية

---

(١) من خلال متابعتنا للبحوث التي تكتب في علم السياسة مثلا نجد أن اغلبها مازال يهاجم ايران والثورة الإسلامية والعملية السياسية، ويتلقى فكره من مركز الدراسات للوحدة العربية.

(٢) جريدة الصباح ٢٠٠٩/٥/١ وجريدة المدى ٢٠٠٩/٦/٢٢.

(٣) موقع جزيرة نت، وبرنامج الحدث قناة السومرية ٢٠١١/٥/٢٣.

صحيحة، لكنها لاحول لها ولا قوة؛ لأنّها مهمّشة، ولا تجد آذانا صاغية، وتبقى جهودهم مجرّد جهود فردية وتفشل أمانيهم وآمالهم أمام عدم وجود حاضنة لما يطمحون إليه، بل وتنعكس عليهم بالإحباط؛ لأنّها لم يتم تحويلها إلى منهج تتبناه الدولة والقوى السياسية الإسلامية والحوزات العلمية، فلا حاضنة لهم من الدولة التي ينبغي أنْ تكون قواها السياسية قد وضعت على سلم أولوياتها تغيير الأمّة، وتغيير ثقافتها السياسية، ولايتمّ ذلك إلا من خلال التركيز على المؤسسة التعليمية التي تبني أجيالاً على فكر محدد، ولا من الحوزة العلمية تلك التي بينها وبين طموحات الأمّة بون شاسع، لذا بقيت الطبقة العلمية والأكاديمية المجددة في الإطار العامّ من الفكر السياسي الإسلامي دون أنْ يكون هناك فكر تفصيلي راسخ، وعليه فإنَّ نسبة ٩٠٪ من المؤسسة التعليمة ما زالت تتركز لديهم ثقافة سياسية بعثية، وأنَّ نسبة ١٠٪ هم متنورون ومدركون، ولكن لا يجدون من يناصرهم، فإنَّ الطبقة التعليمية القديمة بكلّ فكرها وخلفياتها السياسية والفكرية وارتباطاتها بمؤسسات حزب البعث وأجهزة المخابرات الصدامية هي المتواجدة في مركز القرار التعليمي، ومركز التعليم والتربية، وقد ترسّخ وجودها بعد أنْ استلم البعثيون وزارات التعليم العالي زمن العجيلي، ثم الجهاز التربوي بعد عام ٢٠١٠ من قبل وزير التربية محمّد تميم، ومازالت المناهج القديمة ذاتها من الابتدائيات إلى الجامعات، إلّا أنَّ تغييرات بسيطة قد طرأت لا ترقى إلى المستوى الكلي الذي ينهض بالمسؤولية كاملة.

وقد حاول الوزير علي الأديب، وزير التعليم العالي أنْ يحدث شيئا وتغييراً، إلا أنّه أخفق بعد أنْ واجه هجمة بعثية، ادّعت تلك الهجمة أنّ ما يقوم به بتكليف من إيران، وأنّه ليس عربياً، بل هو يحمل جنسية إيرانية، وأنَّ أولاده

الآن يخدمون في الجيش الإيراني، تلك الحملة[1] أسكتته، مضافاً إلى الظروف السياسية القاهرة التي تمنع أيَّ إصلاح في هذه المؤسسة.

من هنا يمكن لنا أنْ نحكم على المؤسسة التعليمية بأنّها لاتنتمي ـ بفكرها السياسي ـ إلى العملية السياسية الإسلامية، بل هي معها بإطار وطني مذهبي عام ليس إلّا، ونفس الكلام لدى المكوّن السني، والكردي أشدّ علمانية ورسوخاً في مناهج الغرب.

ولإصلاح هذه المؤسسة لابدَّ من خطوات مهمّة تقوم على الأسس والخطوات التالية:

١ ـ تغيير المناهج بما يسهم في بناء المتعلّمين بناء علمياً وثقافياً من رياض الأطفال إلى أكبر المؤسسات والمراكز التعليمية.

٢ ـ إعداد كادر تعليمي وتدريسي على مختلف المستويات، يقوم بنهضة علمية ويتمكّن من إعطاء ثقافة سياسية إسلامية سليمة.

٣ ـ فتح الدورات للمعلمين والمدرسين وأساتذة الجامعات لتصحح أفكارهم، وأنْ تؤكّد مراكز الدراسات والمؤسسات الثقافية على بنائهم بناء فكرياً صحيحاً، من خلال الدورات، ومن خلال النشرات والاصدارات والمجلات الخاصّة بهم.

٤ ـ سن قوانين تمنع وصول البعث إلى مركز القرار الإداري، والتعليمي للمؤسسة التعليمية بكلّ فروعها.

٥ ـ أنْ يتمّ إرسال وفود وبعثات وتعشيق جامعي مع جامعات الدول الإسلامية، ولا سيما في المجالات والتخصصات الإنسانية، مع تبادل ثقافي

---

(١) جريدة المشرق وبغداد ٢٠١٢/٣/٢ وموقع أور وكتابات ٢٠١٢/٣/٣.

وزيارات متبادلة وتواصل عبر الانترنت والفيس بوك وترجمة أكبر عدد ممكن من الفكر السياسي للإمام الخميني رحمه الله والإمام الخامنئي دام ظلّه.

٦ ـ بحاجة ماسة إلى إصدار كتب خاصّة بتصحيح الفكر السياسي لطلبة وأساتذة الجامعات أو يكون هناك كتاباً تدريسياً ـ على غرار كتب الثقافة القومية زمن صدام تتبناه الدولة كأحد المناهج، يدرّس في الجامعات والمعاهد، بينما اليوم أخذت بعض الجامعات تدرّس منهج الديمقراطية الغربية بديلاً عن الثقافة القومية.

٧ ـ من المهمّ جدّاً أنْ تمدّ الحركات والأحزاب جسوراً وعلاقات بينها وبين الطبقات الأكاديمية لتصحيح أفكارهم دون أنْ يجعلهم في خنادقها على حساب الآخر مهملة بذلك تاريخ البعض المتهم المشين لمجرد أنْ يرتبط بالحركة الفلانية.

٥ ـ المؤسسة الثقافية والاجتماعية

نلفت نظر القاري الكريم الى أنّنا توسّعنا في المحاور التي توجب التوسع، بينما في هذا المحور وغيره وجدنا أن نركّز البحث ونختصره؛ والسبب لأنّ بعضاً من جوانب الموضوع قد ذكر في محاور متقدّمة، لذا حاولنا التركيز على المحاور التي لم نتناولها والتي تشكّل أهمية ولابدَّ من تسليط الضوء عليها.

شهد تاريخ العراق منذ تأسيس دولته عام ١٩٢١حتى عهود متأخرة من عمر الحركة الثقافية في العراق ولادة العديد من المؤسسات الثقافية والسياسية التي كان لها دورها وتأثيرها في المجتمع العراقي في أواسط العشرينيات، والذي تعاظم في الثلاثينيات والأربعينيات وما بعدها، ومن أبرز التجمعات جماعة الصحيفة ١٩٢٤، جماعة مجلة المجلة ١٩٣٦، جماعة بغداد للفن الحديث ١٩٥١، جماعة أصدقاء الفن في كركوك ١٩٥٢، مجلة الثقافة الجديدة ـ بغداد ١٩٥٣، جماعة روّاد الأدب والحياة في الموصل ١٩٥٤، جمعية التراث العربي في الموصل ١٩٧٣، مجلة الأقلام العراقية ١٩٦٤، فؤاد التكرلي ١٩٢٧ ـ ٢٠٠٨[1]

---

(١) إبراهيم فائق، تاريخ العراق الثقافي المعاصر٢١٠ ص١٢٦، وقد أشار في العديد من المقالات التى كتبها عن تاريخ الحركة الثقافية وذكر العديد من المؤسسات فى مقالات عدة مثل يوسف الصائغ والشعر الحر في العراق، الدكتور كاصد ياسر الزيدي والدراسات القرآنية واللغوية في ←

وبالجملة إنَّ الجوّ الثقافي في بداية القرن العشرين ومتغيراته أحدث انقلاباً سياسياً كبيراً تمثّل بإنتهاء الحكم العثماني في العراق ومجيء الاحتلال البريطاني، فشهد العراق أحداثاً سياسيةً واقتصاديةً وإداريةً واجتماعيةً جديدة كانت حاضنةً ومنطلقاً لحركة ثقافية وفنية وأدبية وصحفية أنتجت جمعيات وأحزاباً ودعوات ثقافية مختلفة الاتجاهات (وطنية واشتراكية وقومية ودينية)، سعى كلّ طرف إلى ترويج ثقافته التي يريد أنْ تكون هي الثقافة الحاكمة في المجتمع العراقي، هذه الحركة الثقافية تاريخياً يمكن إجمالها بما يأتي:

أولاً: الجماعات والجمعيات الثقافية: وهي الشخصيات المتنوّرة والمتأثّرة بالغرب والانفتاح على الثقافات الوافدة الداعية إلى التغيير والتقدّم والانفتاح على الغرب، كجماعة الصحيفة (١٩٣٢ ـ ١٩٣٤) التي نجحت في وضع أسس

← العراق، الدكتور جلال الخياط وموقعه فى حركة الثقافة العراقية المعاصرة، منذر الجبوري كاتباً وأديباً وصحفياً، الدكتور محمود عبدالله الجادر وحركة التحقيق التراثى فى العراق، عبد الوهاب النعيمى أديباً وكاتباً وصحفياً، سليم حسون والصحافة العراقية المعاصرة، القاص والناقد أنور عبد العزيز فى مسيرته الإبداعية، محمّد قاسم مصطفى، الدكتور عمر محمّد الطالب وجهوده فى خدمة حركة الثقافة العراقية المعاصرة، زها محمّد حديد والفن المعماري العالمى، الدكتور أحمد عبد الستار الجواري وجهوده فى خدمة اللغة العربية، الدكتور حسين على محفوظ وجهوده فى تأهيل التراث العربى والإسلامى، الدكتور عبد الواحد لؤلؤة وحركة الترجمة العربية المعاصرة، الدكتور إبراهيم الداقوقى، نجيب يونس والفن التشكيلى فى العراق، نشأة التصوير الفوتوغرافى فى العراق، نجيب فاضل الصيدلى، دار المعلمين العالية ببغداد، كلية الحقوق العراقية، الصحافة العراقية والتطور السياسى والاقتصادي والاجتماعى والثقافى، محمّد عطا الله، عبد الجبار داوود البصري وريادة المقالة الصحفية فى العراق، أحمد سامى الجلبى وريادته فى الاعلام الرياضى، رسالة بدر شاكر السياب الى شاذل طاقة، محمود جندارى والقصة العراقية المعاصرة، جمعية المؤلفين والكتاب العراقيين، قاسم محمّد الرجب ومكتبة المثنى، الدكتور عبد الإله أحمد والتأريخ لحركة الأدب القصصى فى العراق، جماعة كركوك الأدبية، طلال صفاوي وحركة النحت الحديث في العراق، الدكتور عادل محمّد البكري، جماعة الوقت الضائع الأدبية ١٩٤٦، جماعة أصدقاء القصة في الموصل ١٩٦٩.

المدرسة الواقعية في الثقافة والأدب والفن ووجهتها لخدمة قضايا الشعب.

وجماعة مجلة المجلة التي صدرت عام١٩٣٦ ورئيس تحريرها الأستاذ عبد الحقّ فاضل، وكانت ذات اتجاه أدبي تقدّمي ليبرالي منفتح على الفكر العربي والغربي.

وجماعة بغداد للفن الحديث التي تأسست عام١٩٥١م وكانت تستهدف تجديد الفن العراقي وتحديثه وقد برز فيها تياران: **الأول** اتجه نحو تقليد الموروث الفني الإسلامي، وأما التيار **الثاني**: فاهتم بإبراز الخصائص الجمالية للبيئة العراقية والواقع الوطني.

وجماعة أصدقاء الفن في كركوك عام١٩٥٢ ـ١٩٥٧ التي خدمت الحركة الفنية التشكيلية العراقية المعاصرة.

وجماعة روّاد الأدب والحياة في الموصل عام١٩٥٤ التي أسهمت بدور فاعل في الحياة الثقافية العراقية المعاصرة آنذاك.

وكلّ المصادر أكّدت ـ خلال مراجعتنا لها ـ أنَّ بعضها كان ذا تمويل بريطاني، ومن خلال المؤسسات الثقافية البريطانية ولا نستبعد أنْ يكون لليهود دور في ذلك[1].

وجماعة كركوك الأدبية١٩٦٤ ـ١٩٦٨ التي تعدّ من أكثر الجماعات في العراق المعاصر شهرةً وإنتاجاً وتأثيرا.

وجماعة الوقت الضائع الادبية١٩٤٦ وأهميتها في مسار الحركة الثقافية العراقية.

وجماعة أصدقاء القصة في الموصل١٩٦٩.

وجمعية التراث العربي في الموصل١٩٧٣ ـ ١٩٨٤ التي عملت على

---

(١) نشرة رواد الأدب، العدد (١٠) ١٩٥٥ ص٢٨، نجد في هذه النشرة مواضيع متعددة للدفاع والدعوة الى توثيق العلاقات الفكرية بين المجتمع العراقي والغربي واليهودي على نحو خاصّ بادعاء انهم ينتمون أصلا الى أمة العرب وإنهم يمثلون اليوم بوابة العرب الى التطور الغربي.

التعريف بالتراث العربي والإسلامي على نطاق العراق، وعلى الصعيدين العربي والعالمي، وشجّعت البحوث والدراسات التاريخية والاثارية.

وجمعية المؤلّفين والكتّاب العراقيين التي تأسست عام١٩٦٠ والتي أصبحت تسمّى فيما بعد باسم (اتحاد المؤلّفين والكتاب العراقيين).

ونادي الروتاري عام ١٩٥٥، وبجرد سريعة لنتاجات هذه المؤسسات الثقافية نجد انها غادرت تخصصها إلى عالم السياسة لتزرع في أعماق المجتمع العراقي ونخبه الثقافية ذات التوجه الغربي في الفكر الثقافي والسياسي، وأنَّ هذه المؤسسات ولدت وهي تحمل بعداً إيديولوجياً واضحا.

ثانياً: الشخصيات الثقافية: بما أنَّ التاريخ السياسي يتناول السياسيين والمعاهدات والمراسلات بين أطراف الصراع المختلفة، فإنَّ تاريخ الثقافة يعنى بالمثقفين والأدباء والكتاب والصحفيين والمؤرّخين ونتاجاتهم، لكن العديد من الشخصيات الفكرية ما زجت بين الاتجاهين (الفكري الثقافي والسياسي) واستغلّت المنبر الثقافي والفكري لإنتاج الفكر السياسي، فالفكر القومي والبعثي واليساري الشيوعي خرج من رحم هذه المؤسسات، وشكّل حاضنة للعديد من الأحزاب والحركات والشخصيات، من هنا يلاحظ مايلي:

١ ـ وجدنا من خلال مراجعة تلك الإصدارات أنَّ المؤسسات الثقافية العراقية تاريخياً هي مصدر ومركز لتواجد الفكر الغربي واليساري[١] ، ووجدنا أنَّ لليهود العراقيين[٢] والماسونية[٣] والمؤسسات البريطانية[٤] والروسية (في الحقبة

---

(١) حنا بطاطو، ج١ ص٣١١.

(٢) جمال السامرائي، الماسونية في العراق ص٣٨. ومازن لطيف، يهود العراق، دار الجواهري، ٢٠١١، ص١٠١ - ١١١.

(٣) حنا ابو راشد: دائرة المعارف الماسونية، ١ - ١٩٦، (بيروت١٩٦١).

(٤) علي عبد الامير علاوي، أزمة الحضارة الاسلامية، الموسسة العربية للدراسات والنشر، ص٢٥٦.

السوفيتية) زمن الحرب الباردة أثراً بارزاً في تكوينها تأسيساً وشكلاً ومضموناً وإيديولوجية[١]، ومن اللافت أنَّ البريطانيين والماسونيين هم من اعترف بتلك الحقيقة في العديد من الإصدارات الخاصّة بهم.

٢ ـ ومن جانب آخر وجدنا أنَّ ثمّة جدلاً بين هذه المؤسسات، ودورها في صناعة الفكر والثقافة عموما، وقد استمرّ الجدل بين المؤسسات والجامعة حول موضوع مهمّ وهو أنَّ الثقافة لاتصنعها الجامعة، وهذا شعار رددته الأوساط الثقافية في العراق دهراً، وكان الجدل كبيرا بين الأكاديميين والمثقفين؛ لأنَّ الوسط الثقافي في العراق صنع ثقافة يسارية، وقومية، وإسلامية، وعلمانية، وغيرها، بينما الجامعات صنعت علماً وتخصصاً يرتبط بحركة الدولة العلمية تاريخيا، في الوقت الذي صنعت المؤسسة الثقافية في العراق فكراً سياسيا للمجتمع، وأثرت فيه وقادته لتوجهاتها التي تريد، حتى قيل: إنَّ المؤسسات الثقافية أوسع مساحة، وهي مدرسة فكرية قد تستوعب الأمّة، ومعها الجامعات[٢] مضافاً إلى أنَّ الجامعات لايمكن أنْ تخرج ـ كما أكّدنا وذكرنا في النقطة الرابعة من الفصل الثالث ـ عن توجيهات الدولة وسيطرتها والحكومات وقوانينها، وهي خاضعة لها على امتداد الخطّ، بينما المؤسسات الثقافية غالباً ما تكون متحررة إلّا في عهد النظام الصدامي الذي اغتال الفكر بكلّ تجلياته ومصانع إنتاجه وهي حالة استثنائية من تاريخ الحركة الفكرية في العراق، وعليه فالجامعة تصنع التعليم، ولكنّ الثقافة جهد شخصي ونوعي يختصّ بصناعة المعرفة وحدها.

---

(١) منشورات دار القبس - ج٢ ص١٤٧ - ١٧٥ محمّد بكر مغاربي، التاثيرات الفكرية للحقبة السوفيتية على العالم العربي، دار الشروق، عام ٢٠٠١، ص٣٤.

(٢) محمد إلياس بكر، دراسة مقارنه في القيم الثقافية بين الجامعة والمؤسسات الثقافية (رسالة الدكتوراه، كلية التربية، جامعة بغداد، بغداد ١٩٧٨).

هناك من يدعّي بأنّه لاتوجد قطيعة بين المثقف العراقي وبين المؤسسات العلمية كالجامعات والمعاهد وغيرها، ولكنه يعدّها نوعاً من أنواع الاهتمامات المختلفة.

فالأساتذة يهتمّون بالدروس التعليمية والأكاديمية؛ لذا فإنَّ تأثيرهم يقتصر على شريحة محددة بالدروس التعليمية فقط، بينما المثقّفون يكونون خارج هذا السياق لاهتمامهم بنشاطاتهم الخاصّة، ويكون ميدانهم المجتمع العراقي بنحوه الأوسع.

هناك من يرى أنَّ القطيعة بين المثقف وبين الجامعة قطيعة شبه تاريخية!!.

ولكن الذين يردّون على هذا الرأي يقولون: إن التعليم في الجامعات يكاد يكون تعليماً رسمياً ليس له علاقة باهتمامات أو نشاطات ثقافية أو أدبية خاصّة، كأن يكون التعليم تابعاً للدولة وتابعاً للحكومة، وهذا شيء خاطئ...!؛ لأنَّه من المفروض أنْ يكون التعليم في غاياته تابعاً للمجتمع، وليس للدولة، أعني أنْ يُلبّي كلّ حاجات المجتمع السياسية، والثقافية، والاجتماعية، والنفسية، والفكرية، والتعليمية، فالجامعة عليها أنْ تستجيب لحاجات المجتمع أكثر مما تستجيب لحاجات الدولة الرسمية، فإذا ماتبنّت الجامعة جهة الدولة فقط وصارت تابعةً لها لوقوعها في نطاق سياسة الدولة، فلا بدّ أنْ تبدّل الجامعة سياستها عند تبدّل كل حكومةٍ، مما يخلق فراغاً هائلاً بين تلك المؤسسات وبين المجتمع، هذا مادأبت عليه الدولة العراقية منذ تأسيسها عام ١٩٢٠م.

وعليه فإنّ ميدان الجامعة ليس ميدان المؤسسات الثقافية عبر التاريخ إلى عهد صدام حسين.

هذا الجدل حسمه صدام حسين بمقولته: «إنّ الجامعة هي مصدر العلم،

والمؤسسات الثقافية هي مصدر الفكر السياسي، ويجب أنْ تكون كلتا المؤسستين تحت إشراف الدولة، وأنْ توضع مسطرة الدولة لترسم حدّاً لهما لا يتجاوزانه إلى غيره من المسؤوليات والتخصصات»[1].

وقال: «لقد كانت المؤسسات الثقافية في العراق تتجه بالشعب العراقي إلى ثقافات غير ثقافة الوطن، وتكون ممرّاً للثقافات الخطرة الغربية والشعوبية، بينما في عهد الثورة تحوّلت المؤسسات إلى المركز الأساسي لإنتاج الفكر السياسي الثوري الذي يعزز دور المثقف في أمته»[2] بمعنى أنَّ عهد صدام عهد لتأميم كلّ المؤسسات الفكرية والعلمية لتتجه بالاتجاه الذي تحدده الدولة شاءت أم أبت.

ومن هنا نلحظ مرحلتين في هذا الصدد:

الأولى: كانت الجامعة، تنتج علما أكاديميا يندر أنْ يكون فيه فكر سياسيّ، وعلاقة بالمجتمع بأفقه الأوسع.

والثانية: كانت زمن صدام حسين التي تأممت فيها كلّ القطاعات والمؤسسات، لتكون مؤسسات تترجم خطاب حزب البعث وفكره السياسي وتوجهاته ومتبنياته.

بعد هذه المقدمة نلفت النظر إلى مايلي:

١ ـ إنَّ المؤسسات الثقافية في العراق كانت متأثرة بالفكر الغربي سياسيا وأخلاقيا؛ لأنَّ الغرب شكّل أكبر حاضنةٍ لإنتاج الفكر في العراق، وقد مرّ ذلك في الفصل الأول.

ومن الممكن تلمس الآثار والأدلة وتقديم الوثائق والمعطيات عن انتماء

---

(١) صدام حسين، المختارات، ج٤ أفاق التربية وإستراتيجيتها، ص١١١.

(٢) نفس المصدر، ص١٢٣.

أغلب المؤسسات الثقافية ومؤسسات المجتمع المدني في كلّ مجالاتها إلى بريطانيا ومن قبلها الغرب بأفقه الأوسع[١]

٢ ـ إنّ هذه المؤسسات الثقافية كانت مسرحاً لوجود الأفكار اليسارية والليبرالية والماركسية، لكنّها خلت لسنوات طوال من أن تكون مراكز ثقافية إسلامية، ولاسيما أنّ الصراع بين القطبين الشرقي والغربي إبّان الحرب الباردة أسهم في إيجاد العديد من هذه المؤسسات الثقافية، حينما كان قطباً يبحث عن منفذ لوجوده في العالم العربي والإسلامي. مضافاً إلى أنّها شكّلت مراكز للاختراق الثقافي والسياسي[٢]

٣ ـ إنّ هذه المؤسسات مازجت بين الثقافة العامة وبين الثقافة السياسية، وقد احتلت مساحات واسعة من فكر المجتمع العراقي بكلّ تلاوينه القومية والطائفية، وحرّكت المجتمع العراقي وقادته وفق توجّهاتها عقوداً، أَما يكفي أنَّ الحزب الشيوعي اخترق المنظومة الاجتماعية ليضمّ إليه مسلمين ومسيح ويهود، عرباً وأكراداً وأبناءَ طبقاتٍ عراقية مختلفة من الأغنياء، والفقراء، والفلاحين، والعمال، وأبناء طبقات دينية سنية وشيعية[٣]، وهكذا حزب البعث في مراحله الأولى، والعديد من الأحزاب القومية اليسارية ضمّت اليها قوميات وديانات متعددة[٤]

كلّ هذا دليل قاطع لا يحتمل التأويل على أنَّ المؤسسات الثقافية كانت تؤثر أثرها، وتؤدّي دورها في احتلال مساحات واسعة داخل المجتمع العراقي، وإلّا من أين خرجت الحركات والأحزاب التي أثرت وتأثرت وشغلت مساحة

---

(١) محمود شبيب، أسرار عراقية في وثائق انكليزية وعربية وألمانية، ١٩١٨ - ١٩٤١ (مط - سلمان الأعظمي، بغداد ١٩٧٧، ص٥٢٣.

(٢) مجلة العربي، ١٣/٦/١٩٨٦، ص ٣٦.

(٣) د - رشيد كريم علي، أبرز توجّهات الثقافة العراقية خلال القرن العشرين، ص٣٢.

(٤) حنا بطاطو، ج ١، ص١٦٥.

التاريخ العراقي خلال القرن العشرين؟

طبعاً للأحزاب ومؤسساتها الثقافية (منظمات، جرائد، ومجلات، نقابات أدبية، وفن وشعر، وغير ذلك) دور في هذا، ولازم ذلك أنْ نجد أنّ صحف اليسار وكتبه أكثر رواجاً ووجوداً وحضوراً في المكتبات والعقل العراقي من كتب الحوزة الدينية في النجف ومؤسساتها، إنْ وجدت، إلى أنْ برز عهد الإمام الحكيم الذي نهض بمشروع المكتبات كي يصحح المسار الفكري للأمّة، وليوجد للأمّة المسلمة مؤسسة ثقافية تكون مصدر فكرها البديل، ثم أتت بعض التجارب والمؤسسات الثقافية التي تبنتها الحوزة من مجلة الأضواء، ونشرات الدعوة، وبعض المؤلفات لعدد من العلماء الذين برزوا في هذه المرحلة أمثال السيد العسكري، وعبد الهادي الفضلي، والسيد محمّد حسين فضل الله، والشيخ محمّد مهدي الآصفي، والشيخ علي الكوراني، وعلى رأسهم الشهيد محمّد باقر الصدر وآخرين، ولكن هذه النهضة أتت في زمن قد نخرت المؤسسات الثقافية الغربية والقومية واليسارية عقول أغلب الطبقات المثقّفة، وقد جوبهت النهضة الثقافية الإسلامية بهجمة عنيفة من المؤسسات السياسية المختلفة معها فكرياً وسياسياً ومن الحكومات المختلفة في آن واحد.

مرحلة العهد الصدامي

منذ أنْ تسلّم النظام المقبور زمام السلطة في العراق إثر انقلاب ١٧ تموز ١٩٦٨ تمّ «تأميم» الثقافة والفكر، وغلق منافذ الحرية، دخل العراق منذ تلك الفترة في ظلام ثقافي دامس، أثّر في بنيته الفكرية والإبداعية، واتضح هذا الأثر المدمر للسيطرة البعثية في النتاج الثقافي العراقي ولغته ومرجعياته.

نظر النظام المقبور إلى الثقافة كسلعة من السلع التي وجد من الضروري

أن يتحكم بها وبمنتجيها وبتوجهها، ولهذا الغرض أنشأ النظام وزارة للأمن الثقافي أسمها وزارة الثقافة والإعلام، ووضع على رأس هذه الوزارة أكثر البهلوانيين والدجالين تزلّفا ومدحاً للنظام ولعقائده الكاذبة المتاجرة بالقومية العربية، وشيئا فشيئا تحوّلت وزارة الثقافة والإعلام إلى فرع تابع للأجهزة الأمنية، فمرة تضع وزارة الثقافة نفسها في خدمة مديرية الأمن العامّة وفروعها الممتدة داخل البلاد وخارجها، ومرّة تُصبح عينا لمديرية المخابرات في إحصائها أنفاس العراقيين في الخارج والداخل أيضا.

ولا نطلق هذا الكلام جزافاً إنّما أفصحت عنه بعض وثائق النظام المقبور التي نشرت لحدّ الآن، فإنها قد أوضحت جلياً هذه المذبحة بحقّ الثقافة العراقية. أما ما لم ينشر من هذه الوثائق وما زال بحوزة أصحابه فإنّه يقدّم بالتأكيد درجة قصوى من درجات مأساة الثقافة العراقية في الفترة المظلمة التي عاشتها في ظلّ النظام السادي المقبور[1].

وبعد فترة من الزمن

تمّ فصل وزارة الإعلام عن وزارة الثقافة، فقد وجد النظام نفسه محتاجاً إلى تلميع صورته في الخارج خاصّة بعد سرقة المقبور صدام السلطة من سارقها الأول البكر في عمليات المخادعة التي دمرت المجتمع العراقي، ومعه الثقافة والفكر والجامعات... الخ. وفي ظلّ وزارة الثقافة المعنية تمّ إنشاء عدة مؤسسات تابعة لها ما تزال حتى اليوم تعمل بنفس التسمية والأنظمة الإدارية القديمة، والأهم من كلّ ذلك تستلهم هذه المؤسسات الثقافية نفس

---

(١) سلام عبود، ثقافة العنف في العراق، منشورات الجمل، ص ١٣٣ - ١٤٠.

التخطيطات والمناهج التي اختطّها النظام المقبور في نظرته إلى الثقافة والمثقفين.

الشكل والمضمون

كما أفصحت وثائق النظام المقبور ـ وقبل ذلك أفعاله ـ أنّ هذه المؤسسات تخضع شكليا وإداريا لوزارة الثقافة، التي من مهامها نظريا رعاية الثقافة والمثقفين والمساهمة في خلق أجواء من الإنتاج الثقافي القادر على خلق روح المواطنة والتضامن الاجتماعي واحتضان التراث العربي والإسلامي، لكن من الناحية العملية فان مهام وزارة الثقافة وكذلك المؤسسات التابعة لها هي كتابة تاريخ بعثي للعراق.

بدأت دعوات تبعيث الثقافة والفكر في البداية خجولة، ثم تطورت بعد ذلك حتى أصبحت نظاماً داخلياً للجامعات ومؤسسات الإعلام والثقافة، فارتبط بعد سنوات قليلة شكل هذه المؤسسات مع مضمونها في خدمة التوجه البعثي، ونظرته الفاشية الشوفينية للثقافة، ولنضرب لذلك مثلاً واحداً ، فمنذ عام ١٩٧٩ وهو عام انتصار الثورة الإسلامية في إيران راودت النظام المقبورخشية أنْ تصل رياح الثورة إلى العراق فتقتلع حكمه وسلطانه. وابتداء من هذه الفترة حتى ساعة سقوطه المذلّ والمهين وجّه النظام حملة ثقافية ضدّ الأكثرية الشيعية العربية في العراق بطرق شتى. وقد ساعده في ذلك الكثير من المثقفين بل الأغلبية التي أغراها أما بالقليل من السحت أو بنرجسيتها التي تأبى إلا الظهور في أجهزة الإعلام حتى لو كانت مدحاً للطاغية المقبور ونظامه.

اتبع النظام المقبور في هذه الفترة الدامية إحياء مصطلح الشعوبية لإحياء تهمة التعجيم للطائفة الشيعية العربية في العراق. وقد ساهم الإعلام الخليجي

خاصّة في هذه العملية التي لم يدرسها أحدٌ جيداً حتى الآن. وقد كان الإعلام الخليجي قد غزا الساحة العربية بسخاء التمويل وضياع المشروع الوطني والعربي السليم. ولهذا تحرّكت الماكينة الإعلامية الخليجية لتأييد طروحات المقبور صدام وأجهزته الإعلامية والثقافية، وكان الباب العراقي مفتوحا أمام هذه الأجهزة الخليجية وشعوذاتها التي وصلت إلى «تأليه» طاغية حقير وجزار، وهم يعرفون قبل غيرهم درجة هذه الحقارة وهذا الطغيان. إلّا أنّهم أيّدوه لأجل إعطائه الدور البارز في ضرب التشيع، وبالتالي ضرب الثقافة الإسلامية الثورية التي عمّت رياحها التغيريية في المنطقة بعد ثورة الإمام الخميني ﵀.

كما شجع النظام أواخر سبعينيات القرن الماضي وأوائل الثمانينيات على إحياء الفكر السلفي التكفيري في العراق؛ بخطة منهجية سوداء اعتقد أنّها الوحيدة القادرة على الوقوف بوجه أصالة التدين الثوري والجهادي لنخبة من العراقيين وطليعتهم من الأحزاب الإسلامية المعروفة على الساحة.

حروب أثر أخرى ومؤسسات جديدة

بعد مأساة حرب الكويت وما رافقها من تدمير للبلاد في كلّ مرافقها لم يعدّ أحد يعتني أو يسأل عن المؤسسات الثقافية أو عن وزارة الثقافة، بل تحوّل موظفو هذه المؤسسات إما للعمل كمخبرين لدى الأجهزة الأمنية أو تركوا الوظيفة، أمّا من بقي في هذه المؤسسات فلم تكن له وظيفة أو مهنة سوى تلميع الوجه الكالح للنظام ورئيسه المقبور، ويمكن أنْ نعدد هذه المؤسسات وأهمها:

أ) دار ثقافة الأطفال.

ب) دائرة الشؤون الثقافية.

ج) دار الأزياء العراقية.
د) مؤسسة السينما والمسرح.

الوراثة الصعبة مرحلة مابعد ٢٠٠٣:

في هذه المرحلة يلاحظ على المؤسسات الثقافية الفاعلة مايلي

١ ـ **المؤسسات الثقافية الحكومية:** أمّا الثقافة الحكومية التي تجسدت عبر وزارة الثقافة فبعد سقوط النظام العراقي ترددت بين الأروقة السياسية كلمات صعبة وجارحة بحقّ الثقافة والمثقفين العراقيين، فقد أشيع أنَّ الكتل السياسية العراقية قد رفضت وزارة الثقافة معتبرة إياها (غير مهمة) في حمى البحث عن المناصب والوزارات (السيادية).

ومن اللافت جدّاً أنْ يكون أول وزير للثقافة في العهد الجديد رجلاً علمانيّاً من أصول ماركسية (مفيد الجزائري)؛ لإنَّ الإسلاميين أهملوا هذه الوزارة، ولم ينطلقوا منها لبناء ثقافة الأمة، حال لم يتمكنوا من بناء ثقافة إسلامية ـ لو أنهم استلموا تلك الوزارة ـ فلا أقل من أنهم يتمكّنون من بناء ثقافة معتدلة بنتاجاتها تلائم عمليتهم السياسية، والتحوّلات الفكرية المهمّة لمصلحتهم، وفي أثناء ذلك استمرّت هذه المؤسسات بالعمل على نفس الوتيرة وبنفس المضامين القديمة إذا لم تكن أسوأ من ذلك.

لم تقم هذه المؤسسات إلا بإصدار بعض الكتب غير المقروءة ٧٠٪ منها تراثيات ولسانيات، أو بإقامة مهرجانات يتمّ إجبار جهاز الموظفين والموظفات «المتضخّم» على حضورها للتصوير فقط.

افتقدت هذه المؤسسات الفاعلية الضرورية التي تناسب أحوال العراق

بعد سقوط الصنم، وحاجة البلاد إلى رؤى ثقافية جديدة، لا إعادة المضامين القديمة في العمل في تمجيد الأشخاص، أو الاستئثار بالمناصب الإدارية، علماً أنَّ أغلب موظفي الوزارة ومؤسساتها عادوا إلى الخدمة وقدموا أنفسهم شهداء للثقافة العراقية أيام النظام المباد، ولا أريد أنْ أتكلم أكثر من ذلك.

٢ ـ **المؤسسة الثقافية الدينية**: هي الأخرى لم يكن لها مشروع محدد لعلاج الخلل الفكري التاريخي الثقافي فكرياً وسياسياً إلا جهود شخصية، فلم يصدر عن المؤسسة الدينية لحدّ الآن إصدار أو مجلة تتبنى النهوض بثقافة الأمّة، قلت: إلّا الجهود الشخصية الخاصّة، وأمّا المبلغين والخطباء الذين يحتلون أبرز مؤسسة ثقافية في العراق يمكن تحويلها إلى مدرسة للانبعاث الفكري فإنَّ مساحة التجدد والتنوير ووجود الخطاب الملتزم والقادر على توجيه الأمّة يكون بمساحات أقل بكثير من الخطاب التقليدي الذي يركز على البكائيات دون التصدّي للتحديات الحاضرة[1].

نعم توجد مؤسسات ثقافية وجامعات ومراكز فكرية وعلمية وتجمعات وإصدارات هامّة وجيدّة، إلا أنّها لايمكن أنْ تحسب على الأحزاب الإسلامية السنية أو الشيعية، ولا على الحوزة بمعناها وتمويلها الخاصّ والمباشر، فهناك مؤسسات أنتجت فكراً سياسياً وثقافياً، وقاومت احتلالاً، وواجهت اختراقاً سافراً لاتمتّ إلى الحوزة النجفية ولا إلى الأحزاب الإسلامية العراقية، ولا إلى الحكومة إلّا بالإطار العامّ.

---

(١) في احصائية خاصّة لمركز الهدى للدراسات الحوزوية وجدنا ان نسبة٧٠% من الطبقة التبليغية لم يكملوا مرحلة البكالوريوس وأن أعلى من هذه النسبة ثقافتهم دون المتوسطة فيما يخص التحديات الفكرية والسياسية.

٣ ـ **المؤسسات الثقافية العلمانية**: يقابل ذلك بروز مؤسسات ثقافية علمانية وغربية تمول بقدر مالي وفكري يكاد أنْ يغطّي مساحات واسعة من الساحة الفكرية والسياسية، مثل دار الانتشار العربي، ودار المدى، ودار الجمل، هذه المؤسسات شكّلت حاضنة لكتّاب جُدد انتموا إلى الحركة الفكرية الليبرالية، وقد تمّ ذكرهم تفصيلياً في فصول متقدّمة، وقد أنتجت هذه الأقلام ومؤسساتها الحاضنة هجوماً على الفكر الإسلامي، وعلى شخص النبيّ محمّد عليه السلام، وعلى المنهج السياسي الإسلامي، وشككت في صلاحية الدين لإقامة دولة، وهاجموا مبدأ ولاية الفقيه، وغيرها من المسلمات في الفكر السياسي الإسلامي.

٤ ـ **المؤسسات الطائفية**: لقد برزت بقوة مؤسسات طائفية تعمل على تعميق الفكر السياسي الطائفي، وقد لعبت دوراً في نشر ثقافتها وإعادة إنتاج نظرياتها، وامتدت إلى الوسط الفكري والأكاديمي والاجتماعي، فما زال الباحثون في العلوم السياسية يرجعون إلى دراسات الوحدة العربية التي يشرف عليها حسيب خير الدين بتمويل صدامي ثم خليجي، وفي العديد من طروحاته يرى أنَّ شيعة العراق صفويون لا يمتّون إلى العروبة بصلة، وبعد ٢٠٠٣ هاجم الشيعة ووصف دورهم و«عمليتهم السياسية» كما يصرّحون هم بأنها عملية مرتبطة بالإدارة الأمريكية، وهكذا عشرات المراكز والدراسات[1] التي تنفخ في نار الفتنة وتجعل هدفها الأساسي تسقيط الإسلاميين، وتمرير ثقافتها إلى الوسط العلمي في

---

(١) مركز العراق للدراسات الاستراتيجية في الاردن ومركز البحوث في سورية بإشراف خالد المعيني ومركز الحدث لحارث الضاري توقف عن العمل وموقع كتابات وموقع البصرة وأور وساحات الميادين وغيرها من الحديث عن مؤسسات المجتمع المدني الوهمية التي تروج للإرهاب والفكر السياسي المنحرف فهي اكثر من أنْ تحاط بعلم وتحدد برقم.

العراق وحتى إلى الوسط الاجتماعي العامّ، وتوسّعت هذه المؤسسات في ممارسة عملها عبر المراكز وعبر مواقع الانترنت وعبر الصحف، وعبر كلّ مايمكنهم فعله، ولا أبالغ إنْ قلت: إنَّ الهجمة الطائفية ضدّ الشيعة من المؤسسات الثقافية المغرضة يتعالى صوتها حدّاً لا يمكن لكلّ المؤسسات الإسلامية والشيعية في العراق من الردّ عليه إلّا بجهود قليلة، وهذا ما نراه ـ عملياً ـ وعليه فإنّ الاعلام والثقافة العلمانية والطائفية تحتّل مساحة أوسع بكثير من المساحة الفكرية التي يحتلّها الدور الإسلامي الشيعي والإسلامي بإطاره العام.

مقترحات طريق الثقافة البديلة:

١ ـ ممّا لا شكّ فيه تبرز قوياً حاجة المواطن العراقي إلى رؤى وأفكار تناسب مرحلة التغيير السياسي والدستوري، وبناء الدولة الجديدة في العراق، لتمنحه الانتماء إلى العملية السياسية الجديدة، وتقوي بنيتها أيضا من خلال شدّ الجماهير اليها، وإنَّ دور هذه المؤسسات الثقافية لابدّ أنْ يصبّ في هذا الاتجاه، واعتقد أنَّ الطريق إلى ذلك يمرّ عبر تغيير القيادات الإدارية في وزارة الثقافة العراقية على أسس ومباني الثقافة السياسية الإسلامية الجديدة، وأنْ تنهي مرحلة الفكر البعثي من الأمّة، والعمل على سنّ تشريعات جديدة تعطي استقلالية حقيقية لهذه المؤسسات، وضمانة لأداء عملها استنادا إلى محكّمين أو هيئة أمناء ينتخبون بحرية وتحت سقف القضاء العراقي.

إنّ استمرار عمل هذه المؤسسات بنفس الوتيرة المعتادة يعني استهلاك المال والزمن والمزيد من التضخم في الجهاز الإداري غير الفاعل وغير المنتج، إضافة إلى حرمان البلاد من فرصة مهمّة من فرص تنمية الثقافة الإسلامية

السياسية الصحيحة والساندة للعملية السياسية وصياغتها بقوانين الحرية والمساواة والديمقراطية، وهي مفردات الدستور العراقي الجديد.

٢ ـ هناك حاجة ماسّة إلى أنْ تفعّل الأحزاب الإسلامية دورها في تأسيس مؤسسات ثقافية خاصّة مهمّتها تصحيح الفكر وترسيخ فكرٍ سياسيٍّ جديد، فضلاً عن التصدّي للاختراق الثقافي الذي يضرب العقل العراقي حاليا في العمق إثر احتضان المؤسسات الثقافية الغربية له بعد الاحتلال.

٣ ـ من المهمّ جداً أنْ توكل إلى طبقة خاصّة من المثقفين مهمة علاج الخلل من خلال الدورات والندوات والمؤتمرات، ولا سيما لبعض الناشطين في الأحزاب الذين يحتاجون إلى ثقافة سياسية وفكرية تؤهلهم للعب دور أفضل، وهكذا إلى كوادرالقنوات الإعلامية من جرائد ومجلات وفضائيات وإذاعات.

٤ ـ إيجاد المراكز التي تهتمّ وتعنى بالشباب والطفولة والجامعات، هؤلاء بحاجة إلى أنْ يتربّوا تربية صحيحة بعيدة عن الثقافات السياسية الحزبية الضيقة والتي يُعدّ نموّها غير منسجم مع الإطار الثقافيّ الكليّ، بل نجده منسجماً مع ثقافة الأحزاب التي تعتمد على إنتاج فكر الخنادق السياسية؛ لأنّنا بحاجة إلى أنْ يتخندق الجميع بخندق سياسيّ فكريّ واحد

الخلاصة:

من خلال البحث أكّدنا أنَّ المؤسسات الثقافية العلمانية في العراق برجالاتها ومؤسساتها من كتّاب وفنانين وغيرهم أقدم وجوداً من الخطّ الإسلاميّ، وأكثر تواصلاً من المؤسسات الإسلامية، هذا القول يصحّ لغاية عام ٢٠٠٣م، مع أن الخطّ الإسلاميّ الذي نما في عقد الخمسينيات كانت له

إصدارات صححت نوعاً ما فكر شريحة مهمّة من الشعب العراقي قبل أنْ يأتي صدام لضربها، وأنّهم أيضا على علاقة مؤثرة بالأمّة، وقد تمكّوا من تحريكها وكسبها في مراحل عديدة.

ومن المهمّ في هذه المرحلة ـ والحال أنَّ الإسلاميين الشيعة بيدهم كلّ أسباب ومقّدرات وإمكانات النهضة من المال والإعلام والقرار ـ أنْ يتمّ بناء مؤسسات ثقافية حكومية وحوزوية وغيرها تتصل بالأمة أكثر، وتصحح فكرها وتوجهها بالاتجاه الصحيح، وإلا فإنَّ أي إهمال للأمّة يجعل المؤسسات الخطرة الأخرى تستعيد فاعليتها في الاتصال الفكري بالأمّة.

والجدير بالذكر: إنّ المتحقق في هذا المجال منذ ٢٠٠٣ إلى يومنا هذا قليل، ولا ينهض بمشروع ثقافي سياسي يمكّن الأمّة من مواجهة التحديات.

إنّنا في هذه المرحلة نجد أنَّ الحكومة تعيش منعزلة نوعاً ما عن الأمّة مالم تتصل بها من خلال الوعي السياسي، نعم بأيدينا القرار السياسي، ولكن نحن بحاجة ماسّة إلى الثقافة السياسية التي تكون قاعدة للقرار والمسيرة السياسية، ويتعمّق الخطر إذا أضفنا خطورة فقد القيادة الروحية العليا التي تتولى توجيه الأمّة توجيهاً فكرياً سياسياً، يلمّ شملها ويوحّدها تحت إطار عامّ واحد، يوجهها بالاتجاه الصحيح.

وعليه يمكننا القول: إنّه لاتوجد قيادة روحية، من مرجعية، أو حوزة، أو علماء ومثقفين ومفكرين وأكاديميين يتولّون هذا التكليف.

الأمّة الشيعية في إيران اليوم مصدر قوتها ثقافة الأمّة[1] السياسية وعدد المفكرين والمؤسسات التي تنتج هذا الفكر وعلى رأسهم الإمامين الخميني

---

(١) بتصرف خطاب للامام الخامنئي، مفاهيم الثورة، ٢٠١٢، ج١، ص١٨٣.

والخامنئي، بينما التجربة السياسية في العراق لايوجد لها قائد يبعث في الأمّة هذا الفكر مما جعلها تجربة خالية من الفكر السياسي المركزي إلّا ما يتلقّاه الفرد من هنا وهناك من المؤمنين الذين يترجمون فكر الشهيد الصدر الأول والإمامين الخامنئي والخميني، من خلال حواراتهم ومقابلاتهم في وسائل الاعلام، والحال أنَّ هذه المهمّة يجب أنْ تنهض بها الحوزة ثم تأتي باقي القوى والمؤسسات لتفعيلها، لذا نجد أنَّ المثقف الإسلامي العراقي لا يجد مندوحة لملء هذا الفراغ من الاستفادة من فكر الإمام الخامنئي وخطابه في هذه المرحلة، ونقف إجلالاً لكلّ المؤسسات والمثقفين العراقيين الذين نهضوا بهذه المهمّة ومن يقف خلفهم لإسنادهم للنهوض بهذا الدور.

٦ ـ المؤسسات الصحافية والإعلامية

مـرّت الصحــافة في العـراق بعـهود عدّة، فكانـت بدايتـها في أول مراحل الانقـلاب العثمـانـي الـذي تـمّ في ١٩٠٨/٧/٢٣م، وكانت تلك هي فترة حكم السلطان عبد الحميد الثاني وفترة العـهد العثماني الأخير، وذلك من تاريخ إعلان الدستور في ١٩٠٨م، ولغاية سقوط بغداد على يد الاحتلال الأمريكي البريطاني.

ولابدّ لنا كي نستوضح الصورة جلياً للحركة الإعلامية والصحفية وماهي مراحلها ونقاط التأثير عليها وأثرها في المجتمع العراقي قبل ذلك، من الضروري أنْ نستعرض تحوّلاتها التاريخية ثمّ نسّلط الضوء عليها مرحلة مرحلة ـ كما مر ـ ولاسيما أنَّ بحثنا الأساسي هو دورها (المؤسسات الإعلامية والصحفية) في النشأة والتكوين الثقافي السياسي للشعب العراقي. ويمكن تقسيم هذه المراحل إلى مايلي:

أوّلاً: نشأة الصحافة العراقية: ويعود تاريخ الصحافة في العراق إلى يوم صدور أول جريدة في ١٥/ ٦/ ١٨٦٩م وهي جريدة الزوراء، على الرغم من أنَّ الباحث العراقي السيد رزوق عيسى صاحب مجلة المؤرخ أشار في مقالته المنشورة في مجلة النجم الموصلية الصادرة عام ١٩٣٤م، إلى أنّ أوّل جريدة ظهرت في بغداد كانت تعرف باسم (جورنال العراق) وقد أنشأها الوالي داود

باشا الكرخي، عندما تسلّم منصب الولاية عام ١٨١٦م، وكانت تطبع في مطبعة حجرية، وتعلق نسخ منها على جدران دار الإمارة، وقال: إنّ هذا ما عثر عليه في سجل الرحالين ومنهم: غروفس وفريزر وبتلر وغيرهم، وقد قال الباحث العلامة المرحوم الدكتور عبد الرزاق الحسني: «ولكننا لم نعثر على نسخة من هذه جورنال العراق، لا في المتحف البريطاني ولا في المؤسسات العثمانية القائمة»[1].

ثانياً: الصحافة العراقية قبل الحرب العالمية الأولى: والمعروف أنَّ العراق خضع للسيطرة العثمانية زمناً طويلاً بين (١٥٣٥ ـ ١٩١٧). فكانت جريدة الزوراء التي جعلت لسان حال الولاية، وكان صدورها كما سبق أعلاه بأربع صفحات، وباللغتين العربية والتركية، وقد استمرّت في الصدور مدّة تقارب (٤٨) عاماً، حتى بلغ مجموع ما صدر منها (٢٦٠٧) أعداد، حيث صدر العدد الأخير في ١١/ ٣/ ١٩١٧م وقد ظلّت الجريدة الوحيدة في بغداد حتى صدور الدستور العثماني سنة١٩٠٨م[2] حيث ظهرت في العراق عدّة جرائد باللغة العربية.

بعد الزوراء صدرت في الموصل جريدة الموصل في ٢٥/ ٦/ ١٨٨٥م، ثمّ في البصرة صدرت جريدة البصرة في ٣١/ ١٢/ ١٨٨٩م، وهي لسان حال الحكومة العثمانية كسابقتها، كان ذلك في فترة حكم السلطان عبدالحميد الثاني، وترأس تحريرها رفعتلو محمد علي أفندي، ذكرنا في هذا الفصل بعض الصحف والمجلات كمثال وليس الحصر، وإلّا فإنَّ القائمة تطول فإلى جانب جريدة الزوراء وجريدة الجوائب وجريدة الاعتدال وجريدة الحقائق

---

(١) خالد حبيب الراوي، تاريخ الصحافة والاعلام في العراق من العهد العثماني حتى حرب الخليج الثانية، (١٨١٠ - ١٩٩١) دمشق، دار صفحات للدراسة والنشر، ٢٠١٠، ص٦٦.

(٢) نفس المصدر السابق، ص٨٩.

وبصيرت، هذه جرائد مصدرها تركيا وأفكارها تارة تدعو إلى الامبراطورية العثمانية وتارة الى الغرب[1]، ومجلات وجرائد أخرى متأثرة بذات الاتجاه وربما غايرته ومصدرها العالم العربي مثل جريدة الجنان ومجلة الجنان ومجلة المقتطف ولسان الحال والبشير البيروتية ومجلة المشرق[2].

وتعدّ هذه المرحلة مرحلة التأثير السياسي التركي على نخبة من الشرائح العراقية، ولاسيما التي تلقت تعليمها فيها، وقد أشار الأستاذ حسن العلوي إشارات في كتابه: (التأثيرات التركية في المشروع القومي العربي في العراق) إلى هذا التأثير مما يعني أنَّ وسائل الاعلام التي كانت المصدر الوحيد للفرد العراقي لتلقى إليه الثقافة السياسية، وتطوّر مداركَه الحسية باتجاه فهم محيطه الداخلي والإقليمي، وكانت تتجه بطبقة خاصّة من النخب العراقية إلى ثقافات ترتبط بأيديولوجيات الامبراطويرية التركية في النظرة المذهبية والدين والقومية والثقافة الطائفية. من هنا نجد أنَّ الطبقة التي كانت على تماسّ مع التأثيرات الفكرية والإعلامية التركية من طبقة العسكر والمثقفين هم أشدّ الناس تأثرا بالفكر السياسي العثماني التركي، لذا فإنَّ الأفكار التي طرحوها والسياسات التي مارسوها ليس إلّا ترجمة وانعكاساً لهذه الرؤية التي تربّوا عليها، والمدرسة التي تلقّوا بها جلّ أفكارهم السياسية، فإنَّ ساطع الحصري، وعبد الرزاق الحصان، وبهجت الأثري، وعبد العزيز الدوري من المثقفين، ومن السياسيين نوري السعيد، وطه الهاشمي، وحكمت سليمان، وعبد المحسن السعدون،

---

(١) راجع على سبيل المثال: (الجنان)، الجزء السابع ١/ آذار ١٨٧٠، الجزء الرابع، ١٥ شباط ١٨٧١، الجزء السادس، ١٥ آذار ١٨٧٢.

(٢) (البشير) في العدد ١٣٢٨، ٩ نيسان ١٨٩٨، عن البرت جوراني، الفكر العربي في عصر النهضة ١٨٩٨ - ١٩٣٩ ط٢، بيروت ١٩٧٧ ص٢٠٦.

وآخرون كلّهم ارتضعوا من هذا المنهج، ووقعوا تحت تلك المؤثرات، فتربوا عليها، وربوا عليها أجيالا أخرى، وإنّ مشاهد مثيرة ستكون أمامنا في عرض التأثيرات التركية حينما نعرف أنَّ هولاء عكسوا ثقافتهم الطائفية في العراق التي تلقوها عبر المؤثرات الإعلامية والصحفية تاريخاً طويلاً، فبالغوا في طائفيتهم مما حدا بالقومي، ومسؤول نادي المثنى للحركة القومية العربية في العراق سامي شوكت أنْ يعلن إسقاط الجنسية العربية عن ابن خلدون؛ لأنّه شعوبي شيعي برأيه، ويأمر بحرق كتبه.

وذات الفعل يكرره الدكتور بديع شريف في إسقاط الجنسية عن الشاعر العربي ابن الرومي؛ لأنّه شعوبي (شيعي)، وقد تجرّأ أحدهم في الثلاثينيات بوضع رسالة بعنوان (الشعوبية في الميزان) صرّح فيها علانية بأنّ الشيعة فرس حيثما وجدوا، وهم في العراق من بقايا الساسانيين[١]، وظهر فيما بعد أنَّ الذي يقف خلفه في هذا الطرح هو ياسين الهاشمي[٢]أحد أجداد طارق الهاشمي نائب رئيس الجمهورية العراقية الذي أدين قضائيا عام ٢٠١٢م بجرائم حاقدة، مع أنّ هؤلاء جميعهم ليسوا عرباً، بل هم من حملة الجنسية التركية، ومنهم من مات ولم يتمكّن من الحديث باللغة العربية أمثال عبد المحسن السعدون، حتى وصيته كانت باللغة التركية، وليس في الأمر غرابة، وهذه الطبقة تربت في أحضان الدولة التركية قروناً.

ومن هنا نفهم لماذا كان الوعي والثقافة السياسية في الوسط الاجتماعي السُني أكثر منه لدى الوسط الشيعي، طبعا لأسباب عديدة، ومنها الضخّ

---

(١) حسن العلوي، التاثيرات التركية في المشروع العربي في العراق - مصدر سابق، ص ١٤٦.

(٢) أحد أجداد طارق الهاشمي نائب رئيس الجمهورية العراقية الذي أدين قضائيا عام ٢٠١٢ بجرائم جنائية.

الفكري الإعلامي والصحفي الذي سبقوا به المكوّنات الأخرى، ولاسيما المكوّن الشيعي الذي يعدّ متأخراً في إنتاج هكذا فن مما أدّى إلى تخلّف وعيهم وثقافتهم السياسية، وربما لهذا تشير رند الرحيم في كتابها عن شيعة العراق، حينما تعلل سبب تخلفهم عن استلام الدولة او المشاركة في الحكومة عام ١٩٢١ تؤكّد أنّ السبب هو غياب وعيهم السياسي، بانعدام مصادر الفكر السياسي الإعلامي والصحفي والفكري والعملي[1]

ثالثاً: الصحافة العراقية بعد الحرب العالمية الأولى: والتي بدأت منذ فترة الاحتلال البريطاني للعراق لغاية انتهاء الحرب العالمية الثانية، على الرغم من تعطّش الشعب العراقي على العموم إلى القراءة والإقبال على الصحف، فإنّ الصحف العراقية ظلّت ضعيفة لم تستطع مسايرة النهضة الفكرية التي اجتاحت العالم العربي.

إنّ صحافة العراق بقيت هزيلة جداً، ولم تسجّل أي تقدّم على الساحة العربية، وقد ظلّت الصحافة العراقية خاضعة لأحكام قانون المطبوعات العثماني حتى سنة ١٩٣١، واستغلته السلطات الحاكمة أسوأ استغلال، لا سيما وأنّ البريطانيين كانوا خلال هذه الفترة الزمنية مسيطرين على جميع مرافق البلاد، ومما يذكر في هذا الصدد أنَّ نوري السعيد حين ألّف وزارته الأولى عام ١٩٣٠ تعطّلت أكثر الصحف الوطنية المعارضة التي صدرت في عهده، ومن هذه الصحف جريدة البلاد، صوت العراق، الجهاد، وصدى الاستقلال، الأخبار[2]، وكان يصدرها روفائيل بطي وجبرائيل ملكون وجريدة صديق

---

(١) رند الرحيم - شيعة العراق.ص٢١.

(٢) الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج١، ص١٤٥.

الشعب والاستقلال التي كان يصدرها كلها عبد الغفور البدري، والفرات للشاعر محمّد مهدي الجواهري، وقد صدرت هذه الصحف عام[1] ١٩٣٠

(١) خلال مائة عام (أي في القرن العشرين) صدر في العراق العديد من الصحف والمجلات التي جسّدت صفحة مهمّة من تأريخ العراق أدناه نماذج من الصحف والمجلات التي صدرت في القرن العشرين.

القسم الأول / الجرائد:

جريدة أبو نؤاس: - جريدة أدبية هزلية اسبوعية انتقادية مصورة، (تصدر كلّ يوم أربعاء). صدر العدد (٤) في يوم الخميس ١٩٤٨/٣/٢٥م - ١٤/ جمادى الأول/١٣٦٧هـ. صاحبها/ عبد الحميد مجيد التحافي، محررها ومدير إدارتها/ علي طاهر الخياط، مديرها المسؤول/ إسحاق لاوي المحامي، الإدارة/ بغداد - جديد حسن باشا، مطبعة الاعتماد، مسجلة بدائرة البريد برقم (٢٤٩)، الثمن (١٠) فلوس، متعهد الجريدة خارج بغداد/ السيد عواد الشيخ علي أبو خالد، وفي بغداد/ السيد عزوري صالح متعهد الصحف. جريدة الحضارة: - جريدة أسبوعية تصدر منتصف كلّ شهر أوله وتوقفت في ١٩٣٨/٧/١٥م لتعود وتصدر يومية سياسية. صدر العدد الأول في يوم الجمعة ١٩٣٧/١٠/١٥م - ٩/ شعبان /١٣٥٦هـ - في النجف الأشرف. صاحبها ومدير تحريرها المسؤول/ محمّد حسن الصوري ثمن العدد: (٥) فلوس - طبعت بمطبعة الراعي - مسجلة بدائرة البريد رقم (١٠٧). عندما جاءت وزارة السيد محمّد الصدر إلى الحكم ألغيت امتيازات الجرائد بموجب الكتاب المرقم (١٣١٢) في ١٩٤٩/٨/١٣م وبعد ثورة ١٤/تموز/١٩٥٨م أعيد إصدارها في بغداد وأصبح مديرها المسؤول المحامي عبد الغني مطر وفي يوم الأربعاء ١٩٦٠/١١/٩م أغلقت الجريدة وقبض على صاحبها ورئيس تحريرها محمّد حسن الصوري وأدخل السجن وفي يوم الثلاثاء ١٩٦٠/١١/٢٩م أمر عبد الكريم قاسم إطلاق سراحه والموقوف في موقف السراي في بغداد. جريدة الإخلاص: - جريدة يومية سياسية عامة تصدر ثلاث مرات في الأسبوع مؤقتاً. صدرت في الموصل في يوم الأربعاء ١٩٣١/١/٧م - ١٨/ شعبان/١٣٤٩هـ. صاحبها/ متي فتح الله سرسم. المدير المسؤول/ سعد الدين زيادة المحامي رئيس التحرير/ عبد المجيد حجاوي جريدة البلاد: - جريدة يومية سياسية. صدر العدد الأول في بغداد يوم الجمعة ١٩٢٩/١٠/٢٥م - ٢٢/ جمادى الأولى/١٣٤٨هـ. أسسها المحامي/ روفائيل بطي. وبعد وفاة صاحبها في عام ١٩٥٦م انتقلت الى ورثته: صحاب الامتياز/ ورثة روفائيل بطي. رئيس التحرير/ كمال روفائيل بطي. العنوان/ بغداد - جديد حسن باشا، ص. ب ١٣٢ - مسجلة بدائرة البريد برقم ٢٥. طبعت بمطابع دار البلاد - عدد صفحاتها/ ٨ صفحات - وهي تعتبر من أقدم الصحف العراقية عُطّلت لأول مرة على أثر صدور العدد (٢١١) ←

في عام ١٩٣٠م، وفي ١٩٣١/٣/٢٧م استؤنفت البلاد وعُطّلت بعد خمسة أيام ثم عادت سنة ١٩٣٤م وعُطّلت بعد مرور سنة ونصف وبقيت معطلة لتعود في حركة بكر صدقي ثم تُغلق ثانية لتعود في سنة ١٩٤٢م، وعند رجوع صاحبها من الاعتقال في العمارة أصدرها سنة ١٩٤٥م ثم هاجر صاحبها إلى مصر واستمرت في الصدور ولكنه أوقفها، وبعد عودته من مصر انشغل بالانتخابات سنة ١٩٤٨م فعاد وأصدرها سنة ١٩٥٢م ثم أوقف إصدارها عندما أصبح وزيراً، ألغيت امتيازها في ١٩٥٤/١٢/١٧م تنفيذاً للمادة (٤١) من مرسوم المطبوعات رقم (٢٤) لسنة ١٩٥٤م، وأصدرها سنة ١٩٥٥م وبعد وفاة صاحبه سنة ١٩٥٦م قام ورثته بإصدارها إلى أن أغلقت في ٨/ شباط /١٩٦٣م ضمن إلغاء امتيازات الصحف القائمة آنذاك. جريدة كركوك: - جريدة إسبوعية ثقافية (تصدر باللغات العربية والكردية والتركية). صدرت في كركوك في يوم الاثنين ١٩٢٦/١١/١٥م - ١٠/ جمادي الآخر/١٣٤٥هـ. أصدرتها/ بلدية كركوك. اشرف عليها الشاعر هجري ده ده وذلك بعد العدد (٦٧) وحتى عام ١٩٢٨وهي من الصحف والمجلات التي اُلغيت امتيازها في ١٩٥٤/١٢/١٧م تنفيذاً للمادة (٤١) من مرسوم المطبوعات رقم (٢٤) لسنة ١٩٥٤م وجدد امتيازها وصدرت مرتين في الاسبوع واستمرت بالصدور سنة واربعين عاماً حتى عام ١٩٧٢م حيث كان العدد المرقم (٢٠٣٦) اخر عدد منها، جريدة كناس الشوارع جريدة نصف إسبوعية أدبية هزلية انتقادية صدرت في بغداد يوم الأربعاء ١٩٢٥/٤/١م - ٧/ شهر رمضان المبارك/١٣٤٣ه. صاحبها ومديرها المسؤول/ ميخائيل تيستي المعروف بأبي اح كانت منفعة للقراء ومبعث فرحهم؛ لأنها كانت تتناول الأوضاع الداخلية بالنقد اللاذع حيث كان ميخائيل تيستي أول كاتب هزلي لفت نظر القراء بعد الحرب العالمية الأولى وهو شاب تخرج من مدرسة الآباء الكرملين ببغداد وفيه نزعة مرح وخفة روح مع ثقل جسم وهما صفتان متلازمتان وقد تعرض لحادث مفاجئ بإطلاق الرصاص من مجهول وهو جالس في صيدلية أصيب بجروح فمنعه أهله من مواصلة كتاباته فأوقفت صدور الجريدة جريدة بانك كردستان: - جريدة أسبوعية علمية اجتماعية أدبية حرة مستقلة (صدرت بثلاث لغات التركية والكردية والفارسية). صدر العدد الأول في السليمانية يوم الأربعاء ١٩٢٢/٨/٢م - ٨/ ذي الحجة/١٣٤٠هـ. صاحب الامتياز ومديرها المسؤول/ مصطفى باشا يا ملكي - وكان آنذاك أمير لواء متقاعد. محرر قسمها التركي/ رفيق حلمي. محرري قسمها الكردي والفارسي/ علي كمال وم. نوري. بعد انقطاع خمسة أشهر صدر العدد ١٤ في ١٩٢٣/٦/٨م في السليمانية، سعر النسخة الواحدة (٢) آنه. جريدة العراق: - جريدة يومية سياسية أدبية اقتصادية (صدرت ثلاث مرات في الاسبوع). صدرت في بغداد يوم الثلاثاء ١٩٢٠/٦/١م - ١٣/ رمضان المبارك/١٣٣٨هـ. صاحبها ومديرها المسؤول/ رزوق داود غنام. صدرت بديلة لجريدة العرب التي كانت من جرائد المحتل الإنكليزي كان فيها رفائيل بطي

محرراً وجبران ملكون جابياً في قسم المحاسبة - واستمرت بالصدور بانتظام لغاية عام ١٩٣٢م ورأس تحريرها رفائيل بطي لمدة تسعة سنوات، توقفت أواخر عام ١٩٣٢م وفي يوم ١٩٣٤/٢/٧م - ٢٢/ شوال/١٣٥٢ه - استأنفت الصدور بعد تعين المحامي عبد الكريم حسن مدير مسؤولاً لها، من الصحف والمجلات التي أُلغيت امتيازها في ١٩٥٤/١٢/١٧م تنفيذاً للمادة (٤١) من مرسوم المطبوعات رقم (٢٤) لسنة ١٩٥٤م. ملاحظة: - المعلومات أعلاه منقولة من العدد (٧٣٤٩) السنة (٢٧) الصادرة في يوم ١٩٤٧/١١/٣م. المطبوعة في مطبعة العراق، الثمن: ١٠ فلوس، التلفون: ٥٥٠٨.

جريدة حوادث: - جريدة تركمانية إسلامية سياسية أدبية عامة. صدرت في كركوك في شباط من عام١٩١١م (قيل في ١١ شباط وقيل في ٢٤منه) تصدر مرة في الأسبوع مؤقتا. صاحبها / محمّد زكي قدسي زاده. اشرف على تحرير القسم الثقافي/ احمد مدني قدسي زاده. وقد ظل محمّد زكي حتى صدور العدد (٤٨) فأضطر الى الانفصال وذلك لصدور قرار عدم جواز عمل الموظفين في السياسة حيث حل محله/ م. حسني. تعتبر اول جريدة تركمانية صدرت في كركوك. في بدايتها صدرت باللغة التركية، واستمرت في الصدور سبع سنوات والى حين احتلال الانكليز لمدينة كركوك في١٩١٨/١٠/٢٥م فبذلك تعتبر أطول الصحف عمرا في ذلك الوقت. كانت تطبع في البداية بطريقة بالزنكوغراف حيث كانت أول صحيفة عراقية تطبع بالزنكوغراف، ثم انتقلت الى طريقة التنضيد بالأحرف في مطبعة صنائع (مطبعة مدرسة الصناعة بكركوك) ثم تم طبع الجريدة بالمطبعة التى تم استقدامها الى كركوك من قبل عائلة قدسي زاده، وكانت أول جريدة مصورة صدرت في العراق وذلك من عددها (٨٩) من السنة الثالثة. جريدة إظهار الحق: - صدر العدد الأول في البصرة في الأول من حزيران ١٩٠٩م - ١٣/ جمادى الأول/١٣٢٧هـ. جريدة سياسية أسبوعية (صدرت باللغة العربية والتركية). صاحب الامتياز/ قاسم جلبي جلميران الموصلي. رئيس التحرير ومديرها المسؤول/ المحامي داود نيازي أفندي أربيلي. احتجبت في يوم السبت ١٩١٠/٤/٢م - ٢٢/ ربيع الأول /١٣٢٨ه - على اثر اغتيال صاحبها. جريدة جهاد: - جريدة سياسية اجتماعية علمية. صدرت في بغداد في ١٩٠٩/٧/١٠م. صاحب الامتياز/ عثمان عزتزاده. رئيس التحرير/ نصرت باغا تور. طبع منها تسع أعداد الثلاثة الأولى في مطبعة شابندر والأعداد الباقية بمطبعة الولاية. عدد صفحات الجريدة (٣٢) صفحة. جريدة بغداد: - جريدة أسبوعية سياسية علمية أدبية، تصدر ثلاث مرات في الأسبوع. صدر العدد الأول في بغداد يوم الخميس ١٩٠٨/٨/٦م - ٩/ رجب /١٣٢٦هـ. أصدرها/ مراد بك سليمان. تعتبر أول جريدة غير رسمية تصدر في بغداد أثر الانقلاب الدستوري وظهور دستور جديد وقوانين جديدة للصحافة وأول صحيفة شعبية تصبح ملكاً خاصاً، تصدر باللغة العربية والتركية وكان رئيس تحرير القسم العربي فيها الشاعر معروف الرصافي، وأصبحت فيما بعد

رابعاً: الصحافة العراقية بعد الحرب العالمية الثانية: إنّ الصحافة في العراق عاشت حرية نسبية خلال ثلاث فترات؛ الأولى كانت بعد الحرب العالمية الثانية عندما أجاز وزير الداخلية، سعد صالح الأحزاب السياسية التي أصدرت صحفها، والثانية كانت بين عامي ١٩٥٣ و١٩٥٤ في أعقاب تشكيل وزارة فاضل الجمالي التي دخل فيها خمسة وزراء من الشخصيات المعارضة آنذاك، وكان رفائيل بطي أحدهم، حيث تسلّم حقيبة وزارة شؤون الصحافة والإعلام. أمّا الفترة الثالثة فتشمل السنوات الأولى بعد ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨، حيث صدرت العشرات من الصحف وكذلك المجلات الثقافية، كما عرف العراق الصحافة الكردية قبل تحقيق الاستقلال الوطني.

والذي يدقق في هذه المرحلة يجد أنَّ أغلب الصحف كانت تعكس

← تنطق بلسان حزب الاتحاد والترقي ومن أبرز كتابها: جميل صدقي الزهاوي وفهمي المدرس ويوسف غنيمه وكانت من أحسن الصحف حتى عام ١٩١١م - جريدة الأوقات البصرية جريدة يومية أدبية سياسية مصورة. صدرت في البصرة عام ١٩١٥م. صدرت بعد احتلال البصرة من قبل الإنكليز حيث أصدرتها سلطات الاحتلال وهي أول جريدة يؤسسها جيش الاحتلال في البصرة، انتقل امتيازها وأصبح مديرها المسؤول/ سليمان بن الزهير في (١/٤/١٩٢٠م)، وقيل بأنه رأس تحريرها/ جون فيليبي الذي كان يتقن العربية ويساعده في تحريرها كتاب عراقيون، وقد صدرت بأربع لغات (العربية والتركية والفارسية والإنكليزية) واستمرت في الصدور حتى عام ١٩٢١م. جريدة كردستان: - جريدة نصف شهرية. صدرت في القاهرة في يوم الخميس ٢٢/٤/١٨٩٨م - ٣٠/ ذي القعدة/١٣١٥م. صاحبها/ مقداد مدحت بدرخان باشا (أمير جزيرة بوتان). الجريدة الكردية الأولى وصدرت أعدادها في: - من العدد ١ - ٥ صدرت في القاهرة. ومن العدد ٦ - ١٩ صدرت في جنيف قام بتحريرها شقيقه (عبد الرحمن بك)، ومن العدد ٢٠ - ٢٣ صدرت في القاهرة ثانيةً أشرف على تحريرها (ثريا بدرخان)، والعدد ٢٤ صدرت في لندن، ومن العدد ٢٥ - ٢٩ صدرت في مدينة فولكستون جنوب إنكلترا، ومن العدد ٣٠ - ٣١ صدرت في جنيف. احتجبت بعد ١٤/٤/١٩٠٢م - ٦/ محرم/١٣٢٠هـ، عدد صفحاتها أربع صفحات - طبعت في القاهرة في مطبعة الهلال أعدادها الصادرة هناك، وجريدة البصرة: - جريدة أسبوعية سياسية أدبية، (تصدر كلّ يوم خميس، باللغتين العربية والتركية).

اتجاهات عدّة تبعا للمؤثرات التي تأثرت بها وهي:

١ ـ **الاتجاه الأول هو الاتجاه الطائفي**: الذي يعمل على استنهاض شريحة ومكوّن محددٍ ويعمل جاهداً على حصر الحكومة ومؤسسات الدولة بيد شريحة دون أخرى، مع أنَّ الشرائح الأخرى شاركت في جميع التحولات الأساسية، وأسهمت في الدفاع عن دولة العراق وسيادته، وما هذا الاتجاه إلّا رواسب المؤثرات الإعلامية والصحفية التركية.

٢ ـ **والاتجاه الثاني: اتجاه قومي عربي**: لكنه الآخر أقام أيديولوجيته على نظرية مفادها: إنّه وحده يمثّل العراق العربي، وما عداه من المكوّنات الأخرى الشيعية وغيرها لا تعني شيئاً في مفهوم الدولة التي أحد أسسها وجود شعب متنوع، فالاتجاه القومي نفى وجود مكوّنات عربية غيره، وركّز نفيه هذا على المكوّن الشيعي كي لا يشاركه في الحكم بسب عدده، مضافا إلى رفضه مشاركة القوميات الأخرى، وجعل المواطنة محصورة به دون غيره.

٣ ـ **الاتجاه الثالث**: مثّل الدفاع عن الدولة العلمانية المدنية، ونسخ تجربة الدولة البريطانية ومفاهيمها الغربية.

٤ ـ **والاتجاه الرابع**: مثّل نشوء إعلام وصحافة واسعة الانتشار للخطّ اليساري الماركسي، مثل جريدة الشغيلة وطريق الشعب وغيرها.

كلّ هذه الاتجاهات ـ التي ركّز عليها الإعلام آنذاك، وترجمتها الصحف، وتبانت عليها لتثقيف المجتمع العراقي ـ ولّدت عزلة للمكوّنات الأخرى عن الدولة، وجوبهت بكلّ قوّة، وأيضاً من آثارها تغييب الإسلام عن أي تجربة سياسية، وولّدت غيابا للفكر السياسي الإسلامي، فساوق نشوء الأحزاب العلمانية القومية نشوء صحف وإعلام لهذه الحركات تعكس أيديولوجيتها التي تسير بالاتجاهات التي ذكرناها.

المهم أنّنا لم نجد إعلاماً وصحافة إسلامية تساوق الاعلام الذي تحدث بالاتجاهات الأربعة إلّا تجارب قليلة ومتأخرة نوعا ما.

خامساً: الصحافة العراقية في عهد عبد الكريم قاسم: لما أعلنت الثورة صبيحة الرابع عشر من تموز استبشر الصحفيون خيراً، وأطلقت حرية النشر، وأعيد استئناف صدور جميع الصحف المعارضة التي كانت معطّلة، وظهرت في بغداد وحدها خمس وأربعون صحيفة ومجلّة، وفي خارج بغداد صدرت حوالي عشرون صحيفة ومجلّة، كان عبد الكريم قاسم أول من فكر بأوضاع الصحفيين فمنحهم أراضي سكنية، ومنحهم تراخيص صحفية لمحررين من الخطّ الثاني والثالث أسهمت في تأجيج الصراعات التي أودت بتجربته، كما نالت الصحافة في عهد الثورة حريتها فتنوّعت الاتجاهات واختلفت آراء الصحف وميولها وحزبيتها حتى عمتها الفوضى بشكل لم يعرف تأريخ العراق لها مثيلاً من قبل[1].

وهكذا نجد أنَّ تطوّر الصحافة العراقية كان خاضعاً لعدّة عوامل وعراقيل سياسية وحزبية واستعمارية جعلتها تصل إلى مستوى ضعيف من الفن الصحافي. رغم أنَّ العهد القاسمي كان يعوّل عليها لاستمرار التطوّر المهني؛ لأنّها جمعت أجيالاً من الصحفيين تفاعلت خبراتها، وخرّجت جيلاً من الصحفيين أسهم في محاولات جادة لم يكتب لها الاستمرار.

سادساً: الصحافة العراقية عام ١٩٦٨: وجاء انقلاب الثامن من شباط ليدفع بالصحافة والصحفيين إلى وضع أكثر سوءا، فألغيت الصحف المعمّرة والمعروفة في تاريخها الصحافي، مثل (البلاد)، (الأخبار)، (الزمان)، وهي

---

(١) ليث عبد الحسين، ثورة ١٤ تموز في العراق، ص ٣٦ آفاق عربية، العدد ٣٢، (الذاكرة التاريخية لثورة ١٤ تموز ١٩٥٨)، الاستاذ ذا النون ايوب، للحقيقة والتاريخ، الزعيم عبد الكريم قاسم، ص٥٤.

الصحف التي كانت صبيحة الرابع عشر من تموز تتحدّث وتستبشر خيراً بهذا الانقلاب، فالمرحلة الشباطية لم تترك أي أثر إيجابي في تاريخ الصحافة العراقية، بل على العكس أدّت إلى هجرة كوادر مهنية إلى الخارج وابتعاد أخرى عن المهن الصحافة العراقية في عهد العارفين: المرحلة العارفية الأولى عززت من استهانة الحاكم بالصحافة والصحفيين، فقد كانت الصحافة المصرية هي وسيلته للتعريف (بمنجزاته)، واستهان بالكفاءات المهنية فجلب خبيراً مصرياً لتطوير الصحافة العراقية، ويشهد الذين عملوا مع الراحل عبد الله الخياط أنّه أكثر كفاءة من ذلك الخبير، ولكنّها عقدة الحاكم من صحفيي بلاده[1].

بينما العهد العارفي الثاني كان الأكثر انفتاحا، وقد صدرت خلال شهور العسل صحف متميزة أعادت للكفاءات المهنية اعتبارها، ولكنّ الأمر لم يطل (واستورد) النظام التجربة المصرية، ثمّ أقدم النظام على خطوة تاميم الصحافة العراقية وحوّلها إلى مؤسسات حكومية، ولكن الأمانة تقتضي القول: إنّ الصحف الحكومية في العهد العارفي أفضل من الصحف التي صدرت بعد مجيء البعث للسلطة لاحقاً.

سابعاً: الصحافة العراقية بعد مجيء البعث إلى السلطة: فالعهد الجديد دشّن مجازره بإعدام نقيب الصحفيين الراحل عبد العزيز بركات وزميله في (المنار) عبدالله الخياط[2]، وتحوّلت الصحافة إلى (صوت للحاكم)، وانتهى الإبداع المهني.

كان الصحفيون المحترفون يتعذّبون، وهم يرون كفاءاتهم تهدر في

---

(١) خالد حبيب الراوي، مصدر سابق، ص١٢٨ - ١٢٩. والفهد - تاريخ الأحزاب السياسية، ص١٣٣ - ١٣٤.

(٢) كمال مظهر أحمد، صفحات من تاريخ العراق المعاصر، دراسة تحليلية، (بغداد١٩٨٧)، ص٣٨ - ٣٩.

(٢) الوندي، مقال منشور على موقع كتابات١٢/٨/٢٠٠٧.

صحف متشابهة من حيث الشكل والمضمون، يتألّمون وهم يرون صحفاً متطوّرة تصدر في بلدان لم تكن تعرف الصحافة يوم كان في العراق صحف تسقط حكومات.

وبمرور الزمن أحكمت الأجهزة الأمنية يدها على كلّ الحلقات، وأصبح الاستشهاد بأقوال القائد هو وحده يجنّب الصحفيين المساءلة والتشكيك في المواقف الوطنية، وتمادى الحاكم بالاستهانة بالصحفيين فلم يكتف باستدعاء هذا الصحفي العربي أو ذاك، كلما أراد أنْ يوجّه (خطاباً للأمّة) بل أنفق عبر مخابراته الملايين على صحفيين أصدروا صحفاً لحسابه. كان يعرف جيداً أنّها لا تلقى الاهتمام، وأصبح التنظيم المهني تابعاً للسلطة، وأهدرت الإمكانيات المهنية ليتحوّل التحقيق الصحفي إلى (تقرير يعدّه مكتب الإعلام في الوزارة المعنية ويسلمه للصحفي مشترطا، بحسب توجيه وزيره، عدم الحذف والتغيير).

أمّا العمود الصحفي فقد شهد مدّاحين لم يعرف تاريخ الصحافة العراقية لهم مثيلا، كانوا يسبّحون بحمد القائد ليل نهار، ويتصيّدون مكرماته، وانتهت الافتتاحية في الصحف العراقية وتحوّلت إلى إنشائيات تكتب بتوجيه من الأعلى، ولم يسلم الخبر المحلي من الحصار، فأصدر أحد وزراء الإعلام تعميما يمنع بموجبه نشر الأخبار المحلية الرسمية التي لاترد للصحف عبر وكالة الأنباء العراقية، فهل هناك عذاب أكبر من هذا بالنسبة للمهنيين الذين حوصرت كفاءاتهم، وهمشوا بهذا المستوى، ثمّ نصب النظام نقيبا لهم تعامل معهم، بالحجز والتوقيف وحلاقة الرأس، وهو لطيف نصيف جاسم الدليمي، وكلّ من يبحث في المؤسسة الإعلامية زمن صدام ودرجة الرقابة بها يجد أنّها لا تختلف عن دائرة من دوائر الأمن والمخابرات الصدامية، بل هي أشدّ؛ لأنّها تحصي الأنفاس والحروف

والكلمات التي تقال وتحدد اتجاهاتها وربما كلمة عابرة يعدّها صدام انتقاما وانقلابا ومؤامرة كما حدث للكثير الكثير.

الصحافة والاعلام في عهد صدام حسين:

إنّ النظرية التي تقول: إنّ صدام حسين أمّمَ الثقافة والصحافة[1] والإعلام[2] صحيحة إلى حدّ بعيد، فقد أمم كلّ المؤسسات التعليمية والثقافية، لكن باعتبار أنَّ الصحافة ذات أهمية؛ لكونها وسيلة إعلامية ذات اتصال يومي مباشر بثقافة الفرد، وتستطيع أنْ تخاطبه بنحو أسرع وأسهل، من هنا أولاها صدام وجماعاته أهمية كبرى، بل ربطها به شخصيا، فلا يمكن لجريدة ما الثورة كانت أو الجمهورية أو القادسية فيما بعد أو بابل وغيرها أن تخرج خارج الإطار الذي يحدده صدام بحرف واحد، ولكن السؤال الأساسي لا يكمن في كيفية هيمنة صدام على الاعلام والصحافة، ولا في عدد الساعات التي كانت الوسائل الإعلامية المحدودة من التلفزيون والراديو ولا المساحات الواسعة التي يشغلها في الجرائد بين حديث صادر عنه أو هامش ودراسة وتعليق وخبر يخصّه أو صورة من صوره تنشر بسبب أو دون سبب، بل يكمن في أمر آخر وهو: الهدف الذي يريده صدام حسين، وآليات تسخير الاعلام لهذا الهدف بوضوح، وهو أنَّ

---

(١) جريدة الثورة التي تمثل رأي حزب البعث العربي الاشتراكي ورأي الحكومة العراقية تعتبر زيفا جريدة الدولة العراقية، وجريدة بابل لابنه عدي التي كانت جريدة ماجنة وطائفية حتى العظم، وجريدة القادسية خاصّة بثقافة الجيش العراقي تصدر عن التوجيه السياسي العسكري والبعث الرياضي.

(٢) تلفزيون بغداد والشباب وراديو بغداد.

صدام يريد أنْ يطوّع الذاكرة التاريخية لتكون أساساً لهوية عراقية جماعية لاحقة ترتكز على كون صدام كلّ العراق فيما مضى، وفيما هو آتٍ من عمر العراق، وأنّه أراد أنْ يعيد إنتاج العراق وفكره السياسي ويعيد معه بعد تطويع الذاكرة العراقية بما يخدم تركيز وجوده في السلطة والدولة في آنٍ واحدٍ، ولهذا كان يسعى لـ«إعادة كتابة التاريخ»[1] وبهذا الاتجاه وجّه الصحافة وكلّ مؤسسات الاعلام والثقافة من الفلكلور الوطني والثقافات الشعبية بما فيها الشعر الشعبي ومن خلال الدوريات، والمجلات، والصحف، والبرامج التلفزيونية، والمسرح، والأفلام، والفنون الشعبية والتشكيلية، وفرق الرقص والغناء والإنشاد، رجالا ونساء كباراً وصغاراً[2].

واستمر صدام حسين وزمرته في عملية معقّدة لإعادة إنتاج العقل العراقي من جديد وإجراء تغييرات عميقة فيه، فتكاثرت الكتيبات، والاصدارات وطباعة المجلدات لخطب ومقابلات صدام حسين لتلك المرحلة، المهم مؤسسات الدولة ولاسيما وزارة الثقافة والإعلام العراقية آنذاك كانت تسير بهذا الاتجاه لاغير، وقد عيّن خلال العهد البعثي لهذه الوزارة ثلاثة وزراء من المدمنين على أفكار البعث وعديمي الموقف أمثال طارق حنا عزيز، وحامد يوسف حمادي، ولطيف نصيف جاسم، فكانت الاتجاهات الإعلامية والصحفية التي عبّأت الدولة لها كاملاً تسير وفق تأكيد المفاهيم السياسية التالية:

١ ـ تركيز شخصية صدام في العقل العراقي وإلغاء ماعداه بنحوتفصيلي،

---

(١) صدام حسين، صدام حسين وحقيقة التاريخ العربي (بغداد: دار الحرية للطباعة، ١٩٨٩)، ص ١٤.

(٢) حامد الزيادي، مصدر سابق، ص ١١٣.

من خلال عدد من الآليات التي تعدّ برنامج الثقافات السياسية التي لايمكن للإعلام والصحافة إلّا السير بها لآخر مطاف مبالغ فيه وهي:

أ) اختزال الدولة ومؤسساتها في شخصه، وأنْ يكون هو الدولة وهو كلّ السلطات، يعلو ولايعلى عليه، وفق أيديولوجية المبررات والتحديات والإمكانات الذاتية المزعومة له، ولا يحقّ للإعلام أنْ يروّج لغيره من قادة حزب البعث أو المسؤولين في الدولة، كبر أم صغر، بأي نوع من الإشارات، لدرجة أنَّ مغنياً امتدح الفريق العراقي بأغنية (هله بيك هله... وبجيتك هله... النه يبه الكاس واسمنه يلوك اله...) حينها وبّخ صدام وزير إعلامه فحرفت الأغنية بما تمتدح صدام وحده[١]

ب) إعادة إنتاج وتفسير التاريخ في ضوء مقوّمات (النهضة) و(الصفات الذاتية له) باعتباره عبقرياً شجاعاً يضاهي شخصية الفاروق[٢]، واعطاء تفسيرٍ جديدٍ للتاريخ العربي، يقوم على أساس: أنَّ الخلل التاريخي الذي أدّى بالعرب إلى الإخفاق والنكوص والتراجع لاينهض به ثانية إلّا صدام؛ لأنّه خلاصة العرب وزعيمها الحاضر والتاريخي، كلّ هذا الترويج الإعلامي لهذا الفكر

---

(١) وهنا نورد بعضاً مما قيل فيه لبعض شعراء عاصروه (يا سيد الدنيا) (تبارك مخلوق وجل خالق) (سما بيرق الرحمن) (ووجه صدام وجه كل أمتنا) (صدام لولاك ما سما شرف) (صدام يا واحداً في سجاياه) نقلاً عن كتاب سلام عبود، من يصنع الدكتاتور (صدام نموذجاً) منشورات الجمل، بيروت، ص ٥٨.

(٢) طارق حبيب بريسم، العبقرية بين الفاروق عمرو صدام حسين، وزارة الثقافة والإعلام، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد - ١٩٩١، مقتبسا أفكاره من كتاب زعيم الإخوان في السبعينات عمر التلمساني، شهيد المحراب عمر بن الخطاب، فقط أحدث الإسقاطات الخاصة به على شخصية صدام حسين ومن كتاب بلال الحجاج عمر بن الخطاب وخالد بن الوليد رجلان وقضية، وكتاب خالد محمّد خالد الكاتب المصري المعروف، بين يدي عمر وكتاب عباس محمود العقاد عبقرية عمر.

المصدّر عبر الاعلام والصحافة يجعل منه القائد الأسطورة الذي يحقق للعرب ما لم يحققوه عبر تاريخهم، واليه أشارت الرواية التي كتبها بيده أو كتبت له بوحي من أفكاره (زبيبة والملك)[1] ومبدأ النهضة في ذلك البرنامج الإعلامي، يرتكز ـ برأيه ـ على مواجهة التحديات الأساسية وهي (إيران الإسلام)، هذا العدوّ الذي صنعه صدام لخدمة الغرب هو و(الشعوبية) العدوّ الازلي الذي رحله وسربه رجالات الدولة القومية عام ١٩٢١، وهكذا التحدّي الداخلي وهو (الإسلام السياسي).

ومن خلال ذلك سخّر كلّ أدوات الثقافة والإعلام والصحافة لبناء ثقافة سياسية تعتمد محاربة التشيّع بنحو خاصّ، وكانت هذه البرامج تترجم من خلال الهجمات الإعلامية على الجمهورية الإسلامية ومنهج الإمام الخميني الثوري، وقد كتب لهذا الغرض العديد من المؤلّفات بخطّ يده منها كتاب: الصراع الفارسي العراقي، وكتب أخرى بالعشرات، وهاجم الإسلام السياسي في العراق، ثم هاجم الشيعة بمقالات كتبها هو بيده ابتغاء إثارة الحقد، والعقد التاريخية ضدّ إيران والشيعة في العراق.

٢ ـ تسويق نفسه قائداً عربياً قومياً ووظّف القضية الفلسطينية وقضايا عديدة في العالم العربي لمصلحته، وصوّر للعرب أن حربه ضدّ إيران هي حرب نيابة عن الأمّة العربية، باعتبار أنّ الفرس هم العدوّ التقليدي للأمّة والقومية العربية[2].

٣ ـ عمل على إلغاء الثقافات العراقية الأخرى القومية والمذهبية،

---

(١) طبعت ووزعت عام ١٩٩٩ وقد روّجت له الصحافة العراقية ووسائل الاعلام حينها وروج لها العديد من المثقفين المرتزقة.

(٢) صباح سلمان، صدام حسين قائد وتاريخ، بغداد: مطبعة الأديب، ١٩٨٦، ص٣٧٦.

وإبقاء ثقافة البعث الصدامي العلماني، مرتكزاً في ذهن الأجيال العراقية، ومن خلال ذلك تمّ إعطاء تعريف جديد لمفهوم المواطنة.

الماكنة الإعلامية بكلّ أدواتها كانت تنهض بهذه المهمّة لخلق جيل مشبّع بهذه الثقافة السياسية التي أملاها صدام على الصحافة والإعلام، وركّز عليها وكتب برامجها بيده وتحت إشرافه، فلايمكن آنذاك لكاتب، أو مؤلّف بحث، أو محرر مقال، أو مطرب ومغنّي أن يتجاوز تلك الأسس والمرتكزات التي ثبّتها صدام حسين، وقد كانت الحرب الإيرانية ـ العراقية عاملاً آخر باعثاً على تركيز سياسته في تأميم الاعلام، وفي توسيع مساحة الهجمة على الإسلام السياسي، وعلى المنهج الثوري للإمام الخميني رحمه الله ووصفه بأنّه توسّعي شمولي يستهدف العرب. وروّج إلى فكرة أنَّ الإسلام السياسي الذي يعارضه هو إسلام يحمل أيديولوجية الضدّ إزاء القومية العربية، وإزاء العراق، وبذا فهم عملاءُ شعوبيونَ خارجونَ عن القانون، يجب إعدام كلّ من سار بركبهم[1].

من المقولات التي كان يروّجها ويترجمها الاعلام: واجهوا الهجمة الصفراء، واجهوا الشعوبيين، واجهوا العملاء، واجهوا رجال صفحة الغدر والخيانة، واجهوا رجال ابن العلقمي[2] وكلما زاد ضغط الشارع عليه وحصل تمرّد أو معارضة زاد في تأميم الاعلام لدرجة أنّه بعد انتفاضة عام ١٩٩١ كتب مقالاته الخمس، التي نشرها في جريدة الثورة بيده، تلك التي اتهم فيها الشيعة (بالزنا... واللواط... ونفى عنهم أنْ يكونوا عرباً... وأنهم عملاء... وهم مسؤولون عن صفحة الغدر والخيانة... وهم غوغاء.. وهم من قبائل الهند،

(١) مجموعة باحثين، صدمة التاريخ، ص١٩٥.

(٢) يريد بمقولته هذه أن يقول، حسب تفسيره للتاريخ - كما أنَّ بن العلقمي سلّم بغداد للمغول فإنّ الشيعة يريدون تسليم بغداد للفرس، وكانت خطبه دوما لا تخلو من هذه الإشارات.

وأنّ أمّهم اسمها شويعة كانت تمارس الجنس بكثرة، وكان ذلك سبباً لكثرتهم في العراق[١]

وأخيراً يعتذر مستشاره الإعلامي محسن عبد الجبار من خلال قناة البغدادية للشيعة ولأهله في الجنوب مدّعياً أنّه نشر هذه المقالات في جريدة الثورة مرغماً، وأنَّ كاتبها هو صدام بنفسه[٢].

كان على الاعلام أنْ يسير بهذا الاتجاه ثمانية عشر عاماً، فأثّر في أعماق تكوين الشعب العراقي الثقافي والسيكولوجي، ميلاً نحو المرتكزات والثوابت والاتجاهات التي حددها صدام للأجيال علماً بأنَّ الغالبية المطلقة من أبناء الشعب العراقي من الذين تبلغ أعمارهم (٣٥) سنة فما دون والذين يشكّلون أكثر من ٦٠٪ من الشعب العراقي آنذاك ولدوا في ظلّ الحقبة الصدامية وهم يحملون منظومات قيمية وثقافية مصحوبة بالضغط النفسي الهائل لقبول هذه الثقافة في ظلّ أجواء الحرب والخوف والقتل والتجويع والتركيع[٣]

أمّا لو سلّمنا بما يقوله العلم النفسي عن تكوين العقل وخضوعه القسري للمؤثرات، فإنّنا نجد أنفسنا أمام حقيقية مفادها أنَّ الضغط المتكرر والمبرمج يؤدّي إلى تغيير في التركيب الكيميائي للعقل وتجبره ـ تلك المؤثّرات ـ على أنْ يصدر أوامر إلى الغدد الادرينالية لتفرز هرمون الكورتيزول بمستويات مرتفعة وبشكل مزمن الأمر الذي ينجم عنه موت خلايا الدماغ لاسيما في منطقة «قرين امون» المتخصصة بالذاكرة، وهكذا وجد العراقي نفسه محجوراً على بصره

---

(١) جريدة الثورة ١٩٩١/١٢/١١.

(٢) موقع مؤسسة النهرين، ٢٠١٢/٦/٧.

(٣) قاسم حسين صالح، المجتمع العراقي: تحليل سايكولوجي، ص٧٧.

وسمعه ولسانه وعقله في مجال الفكر لتحتل الثقافة السياسية التي ينتجها إعلام صدام وصحافته و«صحّافه»[(١)] الكذّاب تلك المساحات الفارغة في عقل الأجيال العراقية التي عاصرت صدام، وهذا يعني لدى علماء النفس والتربية أنَّ ثمّة رسوخ لهذه الثقافة لدى الأجيال، نوعاً ما إلى عصرنا الحاضر، وكلّ المؤشّرات تدلّ على هذا[(٢)]

وعليه فإنَّ ثقافة المجتمع العراقي وقطّاع واسع منه بحاجة إلى إعادة الصياغة من جديد، ولابدّ من وضع برنامج مماثل عبر تلك المؤسسة (الاعلام والصحافة) يقوم على تطهير العقل العراقي من رواسب هذه الثقافة السياسية لتحلّ محلّها ثقافة تنسجم مع العملية السياسية التي تقوم على أيدولوجية الإسلام السياسي التي كان يحاربها صدام حسين، وتعطى للأجيال تفسيرات صحية عن المنهج الثوري للإمام الخميني رحمه الله، وعلاقة إيران بشيعة العراق، لاسيما العراق عموما؛ لأنّ الملاحظ أنَّ طبقة واسعة من الأجيال الشيعية تقف موقف العداء من منهج الإمام الخميني رحمه الله أو تقف على الحياد، أو تتصوّر أنّه منهج إيراني تحكمه جغرافيا إيران السياسية ومصالحها القومية، ولم تفهمه أجيال العراق بأنّه منهج آل البيت عليهم السلام، وأنّه عامّ لكلِّ الشيعة، بعموم المنهج العقائدي الذي تفرّع عنه، نعم هذه الثقافة السياسية لدى طبقة واسعة من الشيعة في العراق إلّا القليل ممن أوتي فهماً وعمقاً، والذي زاد الطين بلة، إنَّ الحركات الإسلامية لم تشكّل حاضنة للفكر الثوري للإمام

---

(١) المقصود آخر وزراء ثقافته الصحاف الذي يتندر الشعب العراقي بكذبه وصار مضرباً للمثل لمن عرف بالكذب.

(٢) الدكتور قاسم حسين صالح، الشخصية العراقية المظهر والجوهر: تحليلات سيكولوجية، ص١٨٢.

الخميني رحمه الله مما أبقى الشيعة في العراق بعيدين عنه.

وأمّا الفواصل الفكرية التي أوجدها صدام فهي باقية إلى حدّ كبير وزادها بقاء الاعلام البعثي بعد ٢٠٠٣ ليبقي على ثوابت صدام المانعة من انسجام فكر سياسي بين شيعة العراق وإيران، وهي حرب من نوع جديد ومواصلة لمنهج صدام القديم.

الثقافة السياسية للاعلام والصحافة بعد عام ٢٠٠٣:

بعد العرض المتقدّم نجد أنَّ الواقع الإعلامي والصحفي بعد عام ٢٠٠٣ أمام حقائق جديدة، منها أنّه لا يوجد إعلام وطني موحّد بل تشظّى الاعلام وتعدد بتعدد المكوّنات المذهبية والقومية والفكرية والأيديولوجية وهي:

١ ـ الاعلام الشيعي[1] من قنوات وجرائد ومواقع وغير ذلك يتّجه إلى ترسيخ حقوقه ومكاسبه الدستورية ويثقف جماهيريه باتجاه الصف الواحد للدفاع عنها، مع أنَّ وسائل الاعلام الشيعية العراقية تختلف قوّة وضعفا، وتختلف في مراحل ونوعية برامجها.

فمنها ركّزت على دعم العملية السياسية، وأخرى على مواجهة الاحتلال الأمريكي.

ومنها ركّزت على الدعوة للأشخاص والبيوتات والأحزاب.

إلا أنَّ الجميع يشترك في تثقيف الجمهور الشيعي على مكاسب الشيعة الدستورية وحقّهم في الدولة وإثارة الوعي للجماهير لمواجهة التحديات

---

(١) وهي كلّ جرائد الأحزاب الشيعية مضاف الى قناة الفرات وبلادي وافاق والمسار١ ومسار والعهد والاتجاه وإذاعات محلية مثل الفرات والاتجاه والرأي العام.

الحاضرة، ويذكّر بالتاريخ الذي عاناه الشيعة أثر التهميش الطائفي[1]، ولإنهاء حقبة من أشدّ الحقب إيلاماً لهم، بيد أنَّ الكلام في جانب آخر وهو إنْ أردنا أنْ نبحث في مستوى تأثيرها فإنّ الأمر يحتاج إلى بحث طويل خلاصته أنّها دون الطموح برأينا؛ لغياب المهنية، والكادر المتخصص، والمثقف بوعي سياسي عالٍ لحدّ أن عدد القنوات الشيعية أكثر من عدد المحللين السياسيين أصحاب الوعي الخاصّ والقادرين على تزويد الجماهير الشيعية بثقافة سياسية خاصّة، لذا فهي وسائل مملة مكررة لايمكن اعتبار تنوّعها تنوعاً لمصادر الفكر والوعي السياسي إنْ لم تكن أحيانا مصدراً للتشويش كما قلنا إلّا ببعض المشتركات المحدودة جدّاً، فضلاً عن تقاطع وسائل الاعلام في بعض السياسات التفصيلية بين ولاءات مختلفة وتأييدات متقاطعة قد تؤدّي إلى تشويش ذهن وثقافة المواطن الشيعي.

٢ ـ يقابله وسائل الاعلام الأخرى للمكوّن والقوى السياسية السنية، فهي تتراوح بين من يؤيد العملية السياسية بدرجة محدودة، وبين من ينتقدها بشدّة، وهذا النقد قد يصل إلى جوهر الدولة ابتغاء العودة بالعراق إلى مربع الصفر البعثي مستمدّة خطابها الإعلامي والصحفي من أيديولوجيات القرن العشرين التي تحدّثنا عنها كصورة لازمت الاعلام والصحافة تاريخا طويلاً.

٣ ـ ولكن لها آلياتها الجديدة، تتوسّل من خلالها الى الوصول إلى تحقيق هدفها من القدح بالإسلاميين، والبحث عن مثالبهم والتركيز على ملفّات خطرة قادرة على أنْ تثير الجماهير الشيعية قبل السنية، وتؤدّى نوعاً إلى الفصل بينهم وبين إسلامهم السياسي وقادتهم السياسيين.

منها: ملفات الخدمات وملفات الفساد الإداري والمالي والخدمي وغير

(١) مقتبس من استطلاع أجراه مركز العراق للدراسات عن أداء القنوات الإعلامية ودورها ومستوى تأثيرها في الجمهور الشيعي وتنوع خطابها.

ذلك، وما زالت تمارس الهجوم على الجمهورية الإسلامية لمنع الشيعة في العراق من التسلّح بوعي سياسي مقاوم يمكّنهم من الحفاظ على تجربتهم مستفيدة من إثارة ملفات قديمة لا تختلف ولا تتخلّف عن العقد التاريخية التي ركّزت عليها النظم القديمة بإطار وإثارات جديدة زورا وبهتانا، فلايمرّ يوم لم تُذع هذه الوكالات ووسائل الاعلام خبراً لتشحن الذهن العراقي بمزيد من النفور والانصراف النفسي وتعميقاً للموانع التي زرعها حزب البعث لمنع قيام وحدة فكرية سياسية شيعية وإسلامية بين إيران والعراق مضافا إلى تخويف المكوّن السني دوماً من شبح موهوم عن إيران.

٤ ـ وتوجد وسائل إعلام أخرى تخصّ المكون الكردي تغني على ليلاها وتنطلق من التحولات السياسية والأيديولوجية الكردية من ترسيخ حقوقهم الفدرالية وصولاً إلى حقّ تقرير المصير، إنّه إعلام يمتاز بأنّه إعلام دولة متكاملة لايمت إلى المركز بشيء، ولا يتدخّل في الخلافات السياسية الحاصلة بين المكوّنين إلّا بقدر ما يحقق لهم مصالحهم الخاصّة، وخطابها السياسي للمكوّن الكردي قائم على نظرية تحقيق المصالح القومية للكرد، بمعنى أنَّ ثقافتها السياسية التي توجهها الى المواطن الكردي هي الاندكاك في الإقليم وليس في الوطن بنحوه الأوسع.

٥ ـ ووسائل إعلام أخرى[1] تتجه لترسيخ ثقافة ليبرالية تستمدّ رؤيتها من التحوّلات الديمقراطية لاستنساخ التجربة الغربية، لاسيما أنّها تتلقى تمويلاً هائلاً منها، تلك تريد بناء عراق لا وجود للإسلام السياسي فيه، وهي تشكل مرآة تعكس الفكر السياسي الغربي، وتمارس نوعا من الدفاع عن الاحتلال

---

(١) مثل جريدة المدى والمشرق والبينة الجديدة والزمان والشرق الأوسط وجريدة العالم، وقناة السومرية وحرة عراق والحرية والفيحاء وموقع الحوار المتمدن.

الأمريكي للعراق، وتعمل على تحسين صورته وتسويق وتسويغ مشروعه الاحتلالي في العراق، وتبثّ البرامج الفكرية أيضا التي من شأنها أنْ تمسّ وتطعن بالدين ورؤيته للدولة، وقد وجدنا من يدير هذه البرامج الفكرية بقدرة وكفاءة؛ لأنّهم في الغالب من منحدرات حوزوية، هذه القنوات تمنح المواطن العراقي فكراً سياسياً ليبرالياً على المنهج الغربي، وقد وجدنا لبعض برامجها وإثاراتها نوعاً من القبول لدى وسط محدد من المثقفين العراقيين، ولا نجانب الحقيقة إنْ قلنا: إنّها جميعها تشترك في خلق الفجوة بين المنهج الثوري للإمام الخميني رحمه الله وبين الشيعة في العراق، وقد تابعنا برامج هذه القنوات فوجدناه من أخطر مايقال في الإعلام العراقي ضدّ إيران، مستخدمة ملفّات محددة تركز عليها تلك القنوات بالإجماع لتعميق نفور الشعب العراقي من إيران.

نتائج وملحوظات:

بعد هذا الاستعراض لتاريخ وتحوّلات الصحافة، والأجواء والظروف التي تأثّرت بها وتأثيراتها هي الأخرى في ثقافة الشعب العراقي فإنّنا نجد من المهمّ أن نذكّر بمايلي:

١ ـ إنَّ للأعلام والصحافة دوراً كبيراً في بناء ثقافة الفرد العراقي؛ لذا لابدّ من توجيه القنوات ووسائل الاعلام الأخرى من صحف ومجلات ومراكز دراسات ومواقع انترنت، توجيهاً مركزياً يمنع الاجتهادات المخلّة ويوزّع الأدوار فيما بينها، ويربط الحركة الإعلامية في العراق بأسس مشتركة تمنع التنافر فيما بينها في السياسات التفصيلية؛ لكي لايتلقّى الفرد العراقي

الشيعي ثقافة مشوشة.

٢ ـ وبما أنَّ الحركة الإعلامية والصحافية الشيعية أتت في أزمان متأخرة نوعاً ما قياساً إلى الحركة الإعلامية للقوى والخطوط السياسية والفكرية الأخرى في العراق، ممّا أدّى إلى تخلّف في الثقافة السياسية للمجتمع الشيعي فلابدّ أنْ نضاعف الجهد عبر الاعلام والصحافة لاستثارة الوعي بنحو أدقّ، وبصورة أكثر رسوخاً وتشخيصاً للتحديات، ولا يتمّ ذلك ببناء قنوات وتأسيس فضائيات دون أنْ يرافقه الاهتمام بالطاقات وتطوير القدرات والكفاءات

٣ ـ وضع أسس ومشتركات موحّدة للخطاب الشيعي الذي يطرح من خلال الاعلام والصحافة، فلو قارنا الاعلام الشيعي في هذه المرحلة لوجدنا أنَّ الاعلام الكردي له ثوابت محددة، وهكذا الإعلام السني. وأمّا الإعلام الشيعي فإنّه لم يتفق إلا بقدر محدود جدّاً.

٤ ـ الاعلام الشيعي كما أنّه بحاجة إلى الثوابت السياسية فهو بحاجة أكبر إلى الثوابت الأيديولوجية، يجب أنْ تتفق جميع القنوات ووسائل الاعلام والصحافة عليها، وتجعلها خطّاً أحمر لا يمكن المساس به، بينما الواقع أنَّ هذه الثوابت الأيديولوجية يتيمة، لا ينهض بها أحد إلا القليل من الغيارى، وهم دون أنْ يعدّوا بأصابع اليد.

من المهم أنْ تفهم كلّ وسيلة إعلامية أنْ رسالتها الفكرية هي الدفاع عن التشيّع، وعن الحوزة، والعلماء، وعن الحقّ السياسي للشيعة، وعن خطّ الإمام الخميني رحمه الله الثوري، وعن ولاية الفقيه، وعن العلاقات مع إيران كدولة، وعن الوقوف صفّاً واحداً بوجه التحديات الداخلية البعثية وغيرها والخارجية بما

فيها أمريكا والسعودية وقطر.

٥ ـ من المهمّ أنْ يكون هناك برنامج متفق عليه في الحالات الخاصّة، مثلا في مرحلة الانتخابات وغيرها أنْ يكون الدفع باتجاه محدد مهمّ، ولا مانع من طرح البرامج الأخرى التفصيلية لكن بشرط حفظ الثوابت.

٦ ـ ضرورة فتح معهد للتطوير الفكري الإعلامي يتلقّى فيه الإعلاميون ورجال الصحافة دروساً في الفكر والوعي السياسي الإسلامي الخاصّ الذي يمكنهم من الأداء الصحيح.

٧ ـ ضرورة تكثيف الدورات للكادر الإعلامي الخاص وتركيز الإصدارات والنشرات، ومن المهمّ جدّاً أن يكون للوسط الإعلامي نشرة خاصّة يكتبها كادر متخصص تضع هذه النشرة الكادر الإعلامي في الصورة من مجريات الأحداث إجمالا وتفصيلا ليكون الأداء والخطاب موحّداً.

نعتقد أنّ هكذا برنامج محدد ونشرة محددة وتدريب وتطوير فكريّ وحده يخلق إعلاماً قادراً على تطوير الثقافة السياسية لشيعة العراق، وما عداه لاننكر أو ندعي عدم فائدته، لكنه دون مستوى الطموح.

الفصل الرابع

المتغيّرات الثقافية بعد سقوط نظام صدام

١ ـ تسلل الثقافة السياسية الليبرالية الى المجتمع العراقي.

٢ ـ تأثيرات الثقافة السياسية الديمقراطية التعددية في المجتمع العراقي.

٣ ـ تأثيرات الثقافة السياسية العسكرية في المجتمع العراقي.

٤ ـ التأثيرات الثقافية السياسية الاقليمية في المجتمع العراقي.

٥ ـ التأثيرات الثقافية السياسية العالمية في المجتمع العراقي.

١ ـ تسلل الثقافة السياسية الليبرالية الى المجتمع العراقي

المقدمة:

الليبرالية (مأخوذة من كلمة ليبرتي أو ليبراس liberaalis وتعني الحر) وهي مذهب سياسي تطور عن الفكر السياسي الغربي في القرن السابع عشر، وأنَّ لفظة الليبرالية لم تكن متداولة قبل بداية القرن التاسع عشر ويعتبر (جون لوك)[1] أول وأهم الفلاسفة الليبراليين وأحد أبرز ثلاثة فلاسفة برزوا بعد جان

---

(١) جون لوك - أغسطس ١٦٣٢ - ٢٨ أكتوبر ١٧٠٤) (بالإنجليزية *John Locke:*) هو فيلسوف تجريبي ومفكر سياسي إنجليزي، ولد في عام *1632* في رنجتون *Wringiton* في إقليم سومرست وتعلم في مدرسة وستمنستر، ثم في كلية كنيسة المسيح في جامعة أوكسفورد، حيث انتخب طالباً مدى الحياة، لكن هذا اللقب سحب منه في عام *1684* بأمر من الملك. وبسبب كراهيته لعدم التسامح البيورتياني عند اللاهوتيين في هذه الكلية، لم ينخرط في سلك رجال الدين. وبدلاً من ذلك اخذ في دراسة الطب ومارس التجريب العلمي، حتى عرف باسم (دكتور لوك)·

وفي عام ١٦٦٧ أصبح طبيباً خاصاً لأسرة أنتوني آشلي كوبر (١٦٢١ - ١٦٨٣) الذي صار فيما بعد الإيرل الأول لشافتسبري، ووزيراً للعدل، ولعب دوراً خطيراً في الأحداث السياسية العظيمة التي وقعت في إنجلترا ما بين سنة ١٦٦٠ وسنة ١٦٨٠. لعبت علاقة لوك باللورد آشلي دوراً كبيراً في نظرياته السياسية الليبرالية، وكان اللورد آشلي يتمتع بنفوذ كبير في إنجلترا إذ كان يمثل ←

جاك روسو[1]...

وبعد هوبز[2] في اكتشاف الليبرالية كمنهج سياسي من خلال تفسير النظرية

المصالح السياسية لرؤوس الأموال التجارية في لندن، وتحت تأثير اللورد آشلي كتب لوك في عام ١٦٦٧ مقالاً خاصاً **بالتسامح** (*On Toleration*) راجع فيه أفكاره القديمة الخاصة بإمكانية تنظيم الدولة لكل شؤون الكنيسة.

اعتقد الكثيرون لمدة طويلة أنّ لوك كتب أشهر مقالتين سياسيتين نشرتا في عام **1690** بعنوان "مقالتان عن الحكومة (*Two Treatises on Government*) " تأييداً لثورة **1688** الكبرى، وهناك وجهة نظر تقول إن المقالتين موجهتان ضد **فيلمر** (*Filmer*) وليس ضد **هوبز** كما كان يظن البعض. وهاجر لوك إلى **هولندا** عام ١٦٨٣ بسبب ملاحقة الشرطة له، وذلك لاتصالاته الوثيقة باللورد آشلي، الذي كان معارضاً للقصر، وبقي هناك حتى عام**1689** ، وفي هولندا كتب لوك عدة مقالات منها: مقال خاص بالفهم البشري (*Essay Concerning Human Understanding*) وبعض الأفكار عن التربية وأخرى عن التسامح. وعندما جاءت الثورة الكبرى، استطاع لوك العودة إلى إنجلترا، وقد رفضت الجامعات القديمة فلسفته الحسية وآراءَه الليبرالية. وتوفي عام**1704** . كان لجون لوك دور كبير غير مباشر في الثورة الأمريكية إذ أن كتابه « رسالتان في الحكم » كان محط إعجاب الأمريكيين وكانت من ضمن آراؤه في الكتاب أن الوظيفة العليا للدولة هي حماية الثروة والحرية ويجب على الشعب تغيير الحكومة أو تبديلها في حالة عدم حفظها لحقوق الشعب وحريته، وقد ساهمت آراؤه في زيادة وعي الأمريكيين الذين اعتنقوا آراءه وقرروا تنفيذها، ومن أشهر عباراته الفلسفية"الأفكار الجديدة هي موضع شك دائماً.... وتتم مقاومتها غالباً... لسبب أنها لم تصبح شائعة بعد" (بتصرف عن صبحي درويش - الفيلسوف جون لوك، بيروت ١٩٩٦، ص ١٨).

(١) جان جاك روسو (28يونيو1712 - 2يوليو1778) فيلسوف سويسري، كان أهم كاتب في عصر العقل. وهى فترة من التاريخ الأوروبى، امتدت من أواخر القرن السابع عشر إلى أواخر القرن الثامن عشر الميلاديين. ساعدت فلسفة روسو فى تشكيل الأحداث السياسية، التي أدت إلى قيام الثورة الفرنسية، حيث أثرت أعماله في التعليم والأدب والسياسة.

(٢) توماس هوبز (١٥٨٨ - ١٦٧٩)، وهو فيلسوف انجليزي عاش زمن الحروب الاهلية والاضطرابات السياسية، تلك الظروف ولدت لديه رؤية ان الحاكم المستبد نوعا ما افضل من بقاء الحروب والخلل الاجتماعي، بناء على أن تلك الحروب ادت وتؤدي الى نوع من التعاقد الاجتماعي بين الضعفاء والاقوياء لارساء نوع من الاستقرار، أنّه فرق بيت العقد الملزم وبين

العقدية[1]، وأنَّ من أهم أسباب نشوء النظرية: هو افتراض أنَّ الحكومة والدولة نشأت أثر تعاقد بين الضعفاء المنتهكة حقوقهم مع الأقوياء ليحفظوا لهم تلك الحقوق الشخصية ضمن نشوء معين للدولة، ولكن الخلاف في نوعية العقد، فإنَّ جون لوك ذهب الى أنّه عقد مقيد يؤدّي الى منهج ليبرالي يحفظ الحق العام من خلال تداول للسلطة بالانتخابات ويطلق عليه (الديموقراطية) أو حكم الشعب، هذا أحد المرتكزات الاساسية، ثم يليها مرتكز حفظ حق الأفراد الشخصي وهو (المنهج الليبرالي) وقيل: إنَّ نشوء هذا المنهج مصدره هو الانتهاك العنيف والمدمر لقيمة الإنسان في أوربا تحت اسم الدين (سلطة الكنيسة) بالإضافة إلى استبداد الإقطاع والأنظمة الملكية الحاكمة للمجتمع التي حطمت كرامة الإنسان ولم تبق فيه مساحة لأدنى حرية، إذ أنَّ هذا الاستبداد والانتهاك قاد إلى ظهور صراع بين تلك الأنظمة المستبدة وبين القوى الفكرية والاجتماعية، وكان هذا الصراع مدعاةً لنضوج الفكر الليبرالي كما يرون، بينما النظام الملكي كان يعتبر أنَّ الحكم (الذي أيّده هوبز) هو حقه الموروث والمطلق والممنوح له من خالق الكون وفق مشيئة إلهية وبناء على كون العقد ـ حسب رأيه ـ الذي حصل بين الضعفاء والاقوياء عقد مطلق فيه تنازل الضعفاء عن كامل حقوقهم للأقوياء، لذا فالحاكم ليس مسؤولاً تجاه المحكوم بشيء، بينما رفضت القوى الفكرية والاجتماعية ادّعاء هذا الحق، وقررت أنَّ

← العهد غير الملزم والمبني على اشتراطات، فالحاكم عنده تم التعاقد معه وليس التعاهد فهو مخول بنحو تام، وقد ركز كل مفاهيمه عن الدولة القومية في القرن السابع عشر في كتابه (اللوفيتان - *levieathan*)، أي التنين، بتصرف عن جان جاك شوفاليه، تاريخ الفكر السياسي (من المدنية الى الدولة القومية)، ترجمة محمد عرب١٩٩٥ص١٢٨.

(١) د - خالد النبهان، النظام التشريعي الاسلامي واسسه الدستورية، الكويت، ١٩٩٨، ص٦٦.

الحكم ليس حكراً لفئة معينة، بل يجب أنْ يكون مبنياً على رضا المحكوم؛ لأنَّ الشعب هو مصدر الحكم، وأنَّ الحكم حينئذ مسألة أمانة لا مسألة حق، وهذا ما حدث بالفعل للملك جيمس الثاني الذي خلعه الشعب عن العرش عام ١٦٨٨م في الثورة البيضاء الشهيرة والمعروفة باسم (الثورة المجيدة) .

الأسس والمفاهيم الليبرالية التي طرحت في العراق بعد عام ٢٠٠٣م:

لقد ساهمت اتجاهات عديدة مستغلة الوجود الاحتلالي ولوازمه من منظمات مجتمع مدني غربية وانجوات متعددة وطرح سياسي لوضع صياغات جديدة للعملية السياسية بما ينسجم مع الفكر السياسي الغربي، وقد أسندت أمريكا الى جهات داخلية وخارجية مهمة الخوض في غمار طرح وتصدير وترويج هذا الفكر داخل العراق في هذه المرحلة بهدف صياغة الفكر والثقافة للشعب العراقي صياغة ليبرالية، وفعلاً أخذ يبرز وجود الخط الليبرالي في العراق بعد ٢٠٠٣م لإعادة انتاج العقل العراقي وتثقيفه بمنهج فكري سياسي جديد وقد استفاد الغرب والاحتلال لطرح أفكارهم ليس من وجودهم الاحتلالي وحسب، بل من أمر آخر وهو مشكلة كان يعاني منها العديد من المفكرين الليبراليين في العراق ـ والحال هم يمثّلون المحرك الفكري في الأمّة عموماً ـ والذين طرحوا أفكارهم المستوردة من الخارج الجغرافي والخارج الثقافي الذي يتعارض مع الموروث الثقافي والإسلامي على اختلاف توجهاتهم، وهي مشكلة انتهاك حقوق الإنسان في العراق ومصادرة حريته السياسية تاريخياً، من قبل حكومات قمعية شمولية، إلّا أنَّ هذه الطبقة المثقفة التي روجت وطرحت أفكارها الليبرالية صبّت جام غضبها على الفكر السياسي

الثوري للإمام الخميني وعلى الفكر السياسي للجمهورية الإسلامية وعلى ولاية الفقيه ورؤية هذا المنهج في الدولة والحكومة باعتباره أحد أهم هذه الركائز في مفهوم الدولة العملي والنظري لدى الشيعة الإمامية، وكأنَّ الفكر الاسلامي السياسي مصدر معاناة هذه النخب والأمّة السياسية تاريخياً، وطبعا يقف خلف ذلك ايديولوجيات غربية لفسح المجال للفكر الليبرالي الداعي للتحلل من القيم الإسلامية والدين والشريعة من خلال محاربة الفكر الديني، ومن أبرز المفاهيم التي تم الترويج لها لتهيئة العقل العراقي عموماً لتقبل المنهج الليبرالي إبّان تحوّلات هامة في فكره وسلوكه والتي تنعكس ـ كما يريدون ـ على تقبل الفرد العراقي للدستور والتحول السياسي الذي يراد له أنْ يحلّق بعيداً عن الدين [1]، هذه المفاهيم التي طرحت وتم الترويج لها من خلال الكتابات والأحاديث الإعلامية ومن خلال الكتب ومواقع الانترنت والندوات والمؤتمرات في هذه المرحلة هي:

١ ـ **العلمانية**: التي تعني فصل الدين عن السياسة، إذْ لا تكون الدولة

---

(١) قمنا بمراجعة لأهم ما صدر من نتاجات فكرية ليبرالية او تقترب منها لحد ٢٠٠٣وقدمنا في بحثنا خلاصة مايذهبون اليه وأبرز من استعرضنا مجمل فكرهم هم، مختار الاسدي في كتاب: أزمة العقل الشيعي وكتاب: الدين والسياسة اشكالية الحق والمصلحة، وكتاب: الديمقراطية والدين وولاية الفقية، وكتاب: الشيخ محمد مجتهد الشبستري: قراءة بشرية للدين، وعبد الرزاق جبران لصوص الله، وكتاب: الحل الوجودي للدين، وكتاب مبغى المعبد، وضياء الشكرجي في كتاب لا.. لدين يفسد فيها ويسفك الدماء، وسلسلة التسامح كتاب: الدين العقلاني لمصطفي ملكيان، وكتاب اشكالية الردة والمرتدين للشيخ طه جابر العلواني، ومحسن ضمد كتاب: هتك الاسرار، والكاتب احمد القبنجي: الاسلام المدني، وكتاب: خلافة الامام علي بالحق ام بالنصب، وكتاب لمعروف الرصافي: الشخصية المحمدية، والكتب المترجمة التي غزت العراق قام بترجمتها احمد القبنجي وهي التراث والعلمانية والعقل والحرية وبسط التجربة النبوية والدين العلماني والصراطات المسقيمة، وكتب فرج فوده، وكتب جمال البنا، وسيد القمني، واحمد صبحي منصور، واياد الركابي وآخرين (مركز العراق للدراسات).

ليبرالية إلّا حين تكون علمانية، لكن يمكن أنْ تكون علمانية بعيدة كل البعد عن أيّة توجهات ليبرالية كالعلمانية الاستبدادية التي طالما أكتوت بنارها الشعوب العربية وبالأخص شعبنا العراقي طيلة عقود من الزمن(1)، وما ولاية الفقية إلّا تجربة (شمولية) أخرى كما يذهب إلى ذلك البعض من هؤلاء الباحثين، وهذا ما نجده في حاشية أبو مختار الأسدي بقوله (... إلا أنَّ الذي حصل بعد رحيل الامام جاء مخالفاً لطموحاته وآماله، وخاصةً فيما يتعلق بنظريته المعروفة حول (ولاية الفقيه) حيث جرى تسييسها بشكل فاقع وتحولت الى نظرية (شمولية) ابتعدت كثيراً عن أهدافها مع الأسف الشديد...)، ثم يقول الكاتب بنفس الحاشية (... وهذا يعني فقدان دور الأمّة في صناعة القرار)، وقد ناقش الكاتب الأمر مفصّلا في كتابه: ولاية الفقية قراءة متأنية في دستور الجمهورية الإسلامية، إذْ ناقش المواد التي تعطي للفقيه دوراً كما يراه الأسدي شمولياً وهي المادة ١١٢، ١٠٨، ١٦٢، ٩٣، ١١٠، وغيرها.

٢ ـ العقلانية: التي ترى أنَّ العقل الإنساني بلغ من النضج قدراً يؤهله أنْ يرى مصالحه ونشاطاته دون وصاية من أحد، سواء كان هذا الأحد الدين أو الدولة، وتلك الرؤية هي أحد أهم ركائز النظام الليبرالي باعتقاد أنّها تدافع عن الحق الشخصي للفرد في تزاحم وتدافع الايديولوجيات الدينية والسلطوية في شكل الدولة(2)، طرح هذا المفهوم عبر مواقع ليبراليه منها الموقع المتمدن وايلاف، وكتابات وطرحٍ من الدكتور الشيخ محمد شبستري في كتابه: قراءة

(١) كما يدعي السيد أحمد القبانجي بكتابه الاسلام المدني، ص٧٣.

(٢) عبد الكريم سروش، العقل والحرية، تعريب احمد القبنجي، دار الانتشار العربي، ٢٠١٠ ص٢٣. ونفس المولف الدين والعلمانية، ص٨٣.

بشرية للدين، ثم تلّقى عدد من الكتاب العراقيين أفكار الرجلين بالتوسعة والترويج والترجمة والمناقشة في هذه المرحلة[١] وقد كتب عدد من الأكاديميين العلمانيين العديد من المقالات الترويجية لفكرهم بخصوص نضوج العقل البشري واستغنائه عن أي وصاية.[٢]

٣ ـ **الإنسانية**: التي تأتي من حقيقة الإيمان بالدفاع عن حقوق الفرد، مع الثقة التامّة بقدرات وقابليات الإنسان الفرد، فإذا ضاعت حقوق الفرد ضاعت الليبرالية، وبعبارة أدق: إنَّ الإنسان لدى هؤلاء كفلت حقوقه في المنهج الليبرالي كونه قادراً ويمتلك قابليات ومؤهلات ذاتية تمكنه من أنْ يتّجه بحقه نحو احترام المنظومة الاجتماعية لا أنْ يتعارض معها، وبذلك لاداعي للحجر على حق الفرد من خلال التشريعات السماوية، مادام الإنسان قادراً على إدراك المصلحه الإنسانية ـ كما يدعون ـ فلاحاجة الى الأخذ بالشرائع السماوية والتعاليم الربانية، وقد تحدثت بذلك الكتب التي صدرت في هذه المرحلة مستهدفة ثقافة الشعب العراقي.[٣]

٤ ـ **النفعيــة**: التي تهدف إلى تحقيق النفع[٤] والسعادة لأكبر عدد ممكن

---

(١) اللافت ان كتب شبستري وعدد من الدعاة الى الطرح الغربي من المفكرين الايرانيين لم يترجم لهم الى العربية ولم تنشر افكارهم في العراق الا بعد عام ٢٠٠٣ وان دور النشر التي تبنت الطباعة معروفه بتوجهاتها الغربية مثل دار الجمل والمدى والانتشار العربي.

(٢) عبد الكريم سروش، مصدر سابق، ص ٦٢.

(٣) المدى العددين بتاريخ ٢٠٦٦/٣/١٢ وتاريخ ٢٠٠٧/١/٤.

(٤) هنا المقصود أعم من النفع السياسي والفكري والاقتصادي وان كان الفكر الليبرالي في اطلاقاته لموضوع النفعية ينصرف لأبرز مصاديقه في اقامة سوق حره تتكافأ فيها النفعية بين البائع والمشتري دون أي تدخل للدولة والسلطات والدين مالم يعارض الحق العام، (بتصرف عن كتاب الديمقراطية والليبرالية: بين تكامل وصراع، معتز بالله عبد الفتاح)، (مركز العراق للدراسات).

من الناس، والليبرالية كفكرة إنسانية وجدت لأجل منافع الإنسان وكرامته ورفع معاناته من ذوي السلطة[1].

وروجت أيضاً أفكار أنَّ الليبرالية السياسية نظام سياسي يقوم على أسس أخرى، وهي: (الديمقراطية والحرية الفردية)، وترى الليبرالية السياسية أنَّه من الضروري أنْ تزداد إلى أبعد حدٍّ ممكن استقلالية السلطتين التشريعية والقضائية، عن السلطة التنفيذية، وإعطاء الأفراد ضمانات كافية لمواجهة تعسف السلطة، ومنع تدخل الدين في العملية السياسية لأنّه يشكّل تعارضاً مع الديمقراطية، وكذلك تعني الليبرالية منع الدين أيضاً من أنْ يتدخل في رسم سلوك الفرد؛ لأنَّ هذا المنهج يتعارض مع المنهج الليبرالي الذي يؤيّد حق الفرد في ممارسة أيِّ رأيٍ وسلوك يريده، وقد انعكست تلك المفاهيم على السلوك الفردي للعديد من أبناء المجتمع العراقي، وروّجت له العديد من المؤسسات الإعلامية والفكرية والثقافية والصحفية، هذه الأفكار تهدف بالدرجة الأساسية الى تحطيم المنظومة الأخلاقية والفكرية للأمّة، وجعل هذه المناهج الغربية المستورده منهجاً بديلاً عن الدين الإسلامي الحنيف؛ كي يتفعل الفرد المسلم في العراق الفكر الغربي الاحتلالي، وبهذا يمكن القول: إنَّ المنهج الليبرالي بجوهره منهج سياسي يبتغي تطويع العقل البشري للقبول بالاستعمار، ويمكن القول أيضاً: إنَّ المنهج الليبرالي منهج استعماري.

٥ ـ الاستقلالية ودور الدولة في بناء النظام الليبرالي: إنَّ حقيقة الليبرالية

---

(١) مختار الأسدي، الدين والسياسة اشكالية الحق والمصلحة، بيروت، دار الانتشار العربي، ٢٠١٠، ص١٣٠، في هذه الصفحة في الحاشية يعتبر ولاية الفقية كنظرية ابتعدت عن الواقع وجرى تسيسها وتحولت الى نظرية شمولية (أي دكتاتورية) فاي منافع للامة في ظل حكر السلطات، بتصرف (مركز العراق للدراسات).

تضمنت عاملين أساسيين ـ بعد عام ٢٠٠٣م ـ إذْ لا يتحقق النظام الليبرالي إلا بهما، الأول: هو الاستقلالية (غياب الإكراه) من أيِّ جهة كانت بما فيها الدولة والمؤسسة الدينية، والثاني: هو دور السلطة في بناء النظام الليبرالي من خلال كفّها عن التدخل في شؤون الفرد وفرض السيطرة بالقوة أو الاستخفاف بالإنسان وإجباره على اعتناق مالا يريد[١] والعمل على مراعاة سن القوانين التي ترسّخ المنهج الليبرالي كحقٍ من حقوق المواطن العراقي تكفله الدستور[٢]. وقد ذهب أغلب رجالات التفسير الدستوري إلى أنَّ الصفة القانونية الشخصية التي يقرّها الدستور العراقي، تتطابق تماماً مع مقاييس الديمقراطية الغربية المعاصرة[٣] وقد روّجوا الى أنّ المفهوم الأول (الاستقلالية) التي يعنيها المفكرون الليبراليون هي الاستقلالية التامّة للفرد عن طريق تحرره الذاتي المنسجم والمرتبط في نفس الوقت باحترام القوانين والأنظمة التي تتلاءم وبناء نظام سياسي ليبرالي متطور[٤]، ويؤكّد الفكر الليبرالي على القبول بأفكار الآخر وأفعاله حتّى وإنْ تعارضت معه بشرط المعاملة بالمثل، والليبرالية لاتمنع أيَّ دين أو مذهب من ممارسة طقوسه وشعائره، ولا تدعو إلى أيِّ عقيدة أو ملّة، إذْ تكون على الحياد التام تجاه كل العقائد والمذاهب والملل، فلكل فرد الحق في اعتناق ما يشاء وله الاستقلال التام في ذلك، وأنَّ لا يجبر على قبول فكرٍ معين أبداً وإنْ كان حقاً، كما تمنع إقحام الدين في السياسة أو في شؤون الحياة، كذلك يرفض الفكر الليبرالي أنْ تكون إرادة الفرد

---

(١) موقع الحوار المتمدن، ٢٠٠٦/٣/٩.

(٢) لان دستور العراق لعام ٢٠٠٥، في الفصل الاول، من الحقوق والواجبات، المادة (١٧) نص، أولاً: لكل فرد الحق في الخصوصية الشخصية، بما لايتنافى مع حقوق الاخرين والاداب العامة.

(٣) مارينا اسبرونفا، التحولات الدستورية في العراق، ترجمة الدكتور فالح الحمراني، عام ٢٠١٢ ص٩٥ والدكتور منذر الفضل، مشكلات الدستور العراقي. مطبعة اراس اربيل، ٢٠١٠ ص١٥٤ - ١٥٨.

(٤) ضياء الشكرجي، لا لدين.. يفسد فيها ويسفك الدماء، ص٦٧.

مسلوبة[1]، (كل ما تقدم هو في مقام رد شبستري على الفكر السياسي الذي يطرحة الإمام الخامنئي)، خصوصاً أنَّ الباحث أو المترجم بنفس الصفحة يشير لذلك في الهامش قائلاً (... وهو الشعار الذي طرحه مرشد الثورة الاسلامية آية الله الخامنئي)، وبناءً على ماتقدم يطالب ـ شبستري ـ الليبراليين في العراق بإخضاع الآراء والمعتقدات الدينية كلها[2] للنقد والتمحيص في جو من الحرية والانفتاح والعقلانية، وقد شاطره الرأي السيد أحمد القبانجي؛ إذْ انتقد حكم الاسلام في اللواط حيث قال: (وأمّا اللواط فلم يرد في عقوبته شيء في القران الكريم ولا في السنة الشريفة سوى بعض الروايات الضعيفة التي لا يمكن الاعتماد عليها في تشريع أقسى العقوبات على المتهم وهي الحرق...)[3]، وبنى انتقاده على أنّه حكم يتعارض مع مبدأ استقلالية الفرد، إنّها ـ الليبرالية ـ فكرٌ يرى الحق في أنْ يكون الفرد حراً مستقلاً عن أي قيود، وعليه مسؤولية تقصي الحقيقة واتخاذ الموقف الخاص والدفاع عنه وعلى كافة الأطراف السلطوية (مجتمع، قبيلة، حكومة، جماعة، ملة) أنْ تحترم هذه المزايا والرغبات في الإنسان.[4] كل ذلك لأنّهم يرون علوية الحق الشخصي على أيِّ حق، ولايمكن أنْ يقبل الاملاء، بل الانسان حر في اختياراته، وقد ذهبوا الى أبعد من هذا إنْ جاهروا بجواز وحلية شرب الخمرة كحقٍ شخصي، والمتبادر في الطرح الليبرالي عموماً هو رغبة الأيادي والجهات المشرعه له بأنْ يكون بديلاً عن الدين وهو فكر ناسخ

---

(١) د الشيخ محمد مجتهد الشبستري، قراءة بشرية للدين، مؤسسة الانتشار العربي، تعريب احمد القبنجي، بيروت ط١، عام ٢٠١١ ص٢١٣.

(٢) مختصرات الاختراق الثقافي، مركز الهدى للدراسات الحوزوية، العدد (١) ص٢٨، وص١٢.

(٣) احمد القبانجي، الحكومة المدنية، ٢٩٢.

(٤) مختار الاسدي، الديمقراطية والدين وولاية الفقية، دراسة في اشكالية الحكم الديني، دار الانتشار العربي، بيروت، ٢٠٠٩ ص٥٢ - ٥٣.

للشرائع السماوية، أمّا طرحه في العراق بهذا الرسوخ وهذه السعة من الإصدارات مرافقاً للغزو العسكري يكشف عن عمق المخطط الغربي لتدمير المنظومة الفكرية للشعب العراقي.

٦ ـ الليبرالية الاقتصادية:

إنّهم يرون بخصوص الليبرالية الاقتصادية تقوم على أساس منع الدولة من تولّي الوظائف الصناعية أو التجارية، ولا يحق لها التدخل في العلاقات الاقتصادية القائمة بين الأفراد والطبقات، وتنادي بإزالة قيود الدولة على الإنتاج والتجارة، وأنَّ سبب هذه النظرة هو إلحاق الضرر بالمصلحة الاقتصادية الفردية والجماعية عندما تتدخل الدولة في العملية الإقتصادية.

هذه الأفكار الاقتصادية روّج لها خبراء الاقتصاد الليبرالي في العراق في مجلتهم (الحوار) وهم بذلك يعتمدون على رؤية ومذهب آدم سميث (١٧٢٣م ـ ١٧٩٠م) هو صاحب هذه النظرية، فصاحب المتجر ـ برأيهم ـ عندما يؤمّن لنا ما نحتاجه من حاجيات يومية لا يفعل ذلك حرصاً منه على حياة الناس، بل بدافع مصلحته الخاصة، وحبّه للربح المادي، والمستهلك بدوره لا يشتري السلع المتوافرة في السوق حرصاً على مصلحة المنتج أو التاجر بل لامتلاكه الحاجة والرغبة في شراء ما يحتاج، لذا فأفضل خدمة تقدمها الدولة إلى المجتمع هي تسهيلها للأفراد سعيهم إلى خدمة مصالحهم الخاصة، وأنْ لا تتدخل باسم المصلحة العامّة أو العدالة والمساواة فتمتلك كافّة وسائل الإنتاج وتحدد كمياته وأسعاره، وهذا هو مبدأ الاقتصاد الحر، وعليه فهم يرون أنَّ الليبرالية هي السبيل الأصلح الذي يتيح لنا منهجاً إطاريا للمحتوى الحضاري وهي خيار إستراتيجي كما يرون[1].

---

(١) مجلة حوار، العدد ٢٢، ص٢٣.

٧ ـ المزاوجة بين الفكر الليبرالي والفكر الإسلامي:

ومنهم من يرى امكانية المزاوجة بين الفكر الليبرالي والإسلامي ويتضح هذا من خلال ما يراه السيد القبنجي وآخرون من الكتّاب الإسلاميين الذين نظّروا للمزاوجة، ومن جملة ما قالوه: (... وأنّا أتناول هذا الموضوع أدرك تمام الإدراك أنَّ فكرة الممارسة الليبرالية التي يتبناها الليبراليون هي موضع تساؤل لدى الإسلاميين لأنَّ هناك الكثير منهم لا يزال يعيش حساسية المصطلحات الغربية وينظر إلى الليبرالية كمبدأ مستورد ولد من رحم حضارة وثقافة مغايرتين لحضارتنا وثقافتنا، وبذلك تلتبس الرؤية عندهم من خلال هذا التضاد المفترض. فيما نرى أنَّ هذا الالتباس في غير محله؛ لأنَّ الله سبحانه وتعالى وهو مصدر السلطات قد أوكل مهمة الخلافة إلى الإنسان منذ أنْ خلق آدم «وإذْ قال ربك للملائكة إنّي جاعل في الأرض خليفة»، وهذا تأكيد على أنَّ الإنسان هو محور الحياة، وأنَّ الدين إنّما جاء من أجل الإنسان وحفظ كرامته التي طالما عبث بها العابثون على مر العصور، ونرى أنَّ تبني المنهج الليبرالي الذي لا يمس المتبنى الحضاري الإسلامي سيكون كفيلاً بتصحيح تلك الرؤية. إنّ الحرية قيمة كبيرة بل جوهرية في بناء مجتمع ديمقراطي، وإنّ الحرية التي ننشدها هي تلك الحرية التي تتصل بعقولنا كممارسة وبحواسنا كفعل وتكرس إحساسنا بالوجود والقيمة، وهي الحرية المحسوسة وليست الحرية التأملية التي تشغل بال الشعراء والمفكرين. ومثلما نؤمن بأنَّ الإسلام لا يقبل الإكراه وهو المؤشر على النور في بحر الظلام، نؤمن بالحرية ونعتبرها حقّاً مقدساً، وهذه القداسة تأتي من احترام القانون للإنسان ومن مبادئ حقوق الانسان) [١]، هذه بعض أفكار القوم التي روجوها في هذه المرحلة.

---

(١) القبانجي، مصدر سابق ص٨٧. وانظر الشكرجي، لا لدين يسفك الدماءو يفسد فيها، ص٦٧. والشبستري، مصدر سابق، ص٩٩.

آليات وظروف طرح الافكار الليبرالية:

ما تقدم عرض لأهم الأفكار التي روّج لها وكتب عنها وتناولها الكتاب في مختلف الوسائل الإعلامية والمؤسسات الفكرية في العراق في تلك المرحلة، لكن السؤال المتبادر إلى الذهن: ماهي الآليات والطروحات المتبعة لغرس هذا الفكر في ثقافة الأجيال الراهنة؟ طبعا ذكرنا في العديد من الفصول المتقدمة، بنحو مستقل أو ضمن آليات ترويج هذه الثقافات، فليس في عرضها ثانية كثير نفع، بيد أنَّ المهم والواضح أنّنا لاحظنا حركة تأليف ومساهمة من كتاب لترويج الفكر الليبرالي من خلال الاصدارات ومن خلال مواقع الانترنت والفيس بوك كنقطة تواصل اجتماعي ومن خلال القنوات الإعلامية، ومن خلال حورات عديدة للمثقفين الليبراليين العراقيين، ومن خلال حركة ترجمة للكتاب الليبراليين الايرانين في هذه المرحلة ذكرنا بعضها وهي تفوق حد الإحصاء للمتابع الدقيق، ومن مجلات ودور نشر بارزة، ومن منظمات ثقافية برعاية مؤسسات غربية وهكذا منظمات المجتمع المدني، أمّا حركة النشر لهذا التوجّه الفكري في المكتبة العراقية (المتنبي) فهي واسعة جداً ولا يوجد من يرد القلم بالقلم، القلم الإسلامي في هذه المرحلة مصاب بالخمول أو الانشغال أو السكوت أو اللاأبالية إلاّ قليلاً، وهنا عدد من الملاحظات عن الآليات والفرص والظروف الموضوعية والذاتية التي شكّلت فرص نجاح يستفيد منها الليبراليون في بث أفكارهم وهي:

١ ـ **الوجود الفعلي الميداني للخط الليبرالي**: التبليغ نحو الخط السياسي والفكر الليبرالي مازال فاعلاً وموثراً ومستمراً دون توقف، وتقف كبريات المؤسسات الغربية لتمويله بكل ما أوتيت من قوة مالية ولوجستيه بشكل مباشر،

وكاد الخط اليبرالي أنْ يوجد له موطىء قدم بين المفكرين ويوجد له من يدافع عنه ويتصدى له ويعلن عن وجوده في مرحلة ما بعد ٢٠٠٣م، كما أوجد له قدراً من التحقق بعد عام ١٩٢١م. وقد التحق به جيل من الكتاب الذين كنا ـ يوما ـ نأمل أنْ يكونوا قادة فكر في الصف الإسلامي، بينما هم اليوم في الصف الليبرالي بكل وضوح، الليبراليون عازمون على الدفاع عن خطهم دون تراجع أو توقف؛ أمّا يكفي أنَّ رئيس مجلس محافظة بغداد حينما أصدر قراراً بتاريخ ٦/ ٩/ ٢٠١٠ لمنع محلات بيع الخمور (غير المجازة) كانت ردة فعل هؤلاء أنْ انطلقوا أفواجاً للتظاهر بقلب بغداد احتجاجا على هذا القرار واعتبروه منعاً للحريات الفردية الليبرالية التي أقرّها الدستور لهم، وتوجهاً بالعراق نحو دولة طالبانية أو إيرانية[1]، ولم يصدر عن الحوزة والعلماء والخطباء وأئمة المساجد أي رد، ولا من القوى السياسية، بل يوجد من فسره (قرار منع محلات الخمور غير المجازة) أنّه دعاية انتخابية، إذن آليات هؤلاء فاعلة ومؤثرة، وهي تتوسع وجوداً داخل الطبقات المثقفة، وأنّهم حاضرون في الميدان يتحركون بعلانية وقوة ومتواصلون بالانتاج الفكري، وهذا الحضور الميداني يعد بحق إحدى الآليات الموثّرة في الساحة؛ لأنَّ أي حركة كي تكون ناجحة فإنّ من لوازم نجاحها هو الإعلان عن نفسها والاستمرار في نهجها وعدم خوفها أو توقفها لأيِّ تحديات كانت، وهذا ماعليه الحركة الليبرالية في العراق.

٢ ـ عدم وجود المتصدين: لايوجد من يتصدّى للرد على فكرهم وطروحاتهم؛ لأنَّ هكذا دور يجب أنْ تنهض به الحوزة، والحركات الإسلامية أو

---

(١) هذا نص ماورد في اللافتات التي كانوا يرفعونها في شارع المتنبي خلال التظاهرات التي قادوها في بغداد (شارع المتنبي) وما كتبوه في مقالاتهم عبر الانترنيت والمواقع الخاصة بهم وعبر الفيس بوك.

الدولة أو الطبقة المثقفة التي ينبغي أنْ تجد سانداً حوزوياً أو حكومياً للقيام بالمهمة، إلا أنَّ أمراً كهذا لا يوجد، ونحن نعتقد أنَّ عدم وجود الرد المناسب للدفاع عن ثوابت الإسلام وقيمه ودحض المنهج الغربي الليبرالي هو إحدى الفرص والآليات التي أدّت الى أنْ يعزز هؤلاء مواقعهم داخل المجتمع العراقي.

إحدى الآليات التي يستغلها الخط الليبرالي العلماني في التوسع هو سكوت الإسلاميين عن ممارسات هذا الخط النظرية والعملية، من فتح الملاهي وبيع الخمور ونشر الأفكار التي تهاجم الدين وتمس جوهر العقيدة، وهنا شيء لابدَّ أنْ نلفت النظر إليه، وهو: من هو المسؤول عن الانتشار الواسع للملاهي ومحلات بيع الخمور وظواهر بيع الجنس والمخدرات؟ هل القانون (الدولة) أم الحوزات أم الاحزاب؟ وماهي الآليات؟ هل هي الرد بالتوجيه والارشاد أم من خلال إصدار الفتاوى أم من خلال القانون؟ أعتقد لم يفعل أيٌّ من المؤسسات المذكورة دوره الموكل إليه، لذا شهد العراق انفتاحاً في هذا المجال، وتلك الظواهر يسندها الكتاب الليبراليون ويضعون لها فسلفة وايديولوجية للتحول من مجرد ممارسة هابطة وجنحة أخلاقية ومخالفة للشريعة الى ممارسة لها مبرراتها بأنّها جزء من حرية الفرد وحقه (الاستقلالي) في الحياة، وتحت هذا المفهوم وهذا الشعارتوسّعت دائرة التحلل عن القيم الإسلامية كثيراً، وبرزت ظواهر خطرة جداً تمس الأمن الأخلاقي للمجتمع العراقي.

٣ ـ انشغال الحركات الاسلامية: ومن آلياتهم العملية انشغال الإسلاميين بالشؤون السياسية والحكومية، ومواجهة التحديات والدخول في التجاذبات، وانشغالاتهم بالأمور الإدارية، ولقد أثّر ذلك سلباً في برنامجهم التربوي الذي كانوا يوماً ما يرون أنَّ الدولة لديهم ليس غاية بل هي أداة ووسيلة لنشر الفكر

الإسلامي والترويج لمذهب آل البيت عليهم السلام وتربية الأمّة تربية صالحة[1]، كل البيانات والإصدارات التي تابعناها لهذه الأحزاب والحركات الإسلامية ركّزت على الأمّة قبل السلطة، والتربية قبل أيِّ مشروع، وأنَّ الدولة في مفهومهم وسيلة وفرصة لبناء مشروع تربية هذه الأمة تربية إسلامية، والحال أنَّ ما نلاحظه عملاً وما تعكسه معطيات الواقع أنّ هذه الرؤى النظرية لم تأخذ دورها الى حيز التطبيق بعد ٢٠٠٣، وللانصاف لا ننكر ما قاموا به من أداء واجبات والنهوض بمهماتٍ كبيرة، لكن هذا لا يعني سقوط التكليف عنهم في الإرشاد والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، مضافاً إلى أنَّ انشغال بعضهم لايبرر للآخرين منهم أنْ لا ينهض بهذه المهمة ﴿ ئە ئە ئە ئە ئە ئە ئە.. .. .. ..﴾[2]، المهم هذا الانشغال من جميع الإسلامين بمواضيع هامّة وتحديات خطيرة وظروف قهرية سواء أكان مبرراً أم لا، فتحَ الباب على مصراعية للخط الليبرالي ليصول ويجول وليملأ الفراغ في الساحة الفكرية في العراق دون رادع بعد أنْ وجدوا الساحة متروكة لهم، أنّا لهؤلاء الليبراليون أنْ يتجرؤوا ويمسّوا قدسية الإسلام في الستينات والسبعينات يوم كان الخط الاسلامي من الدعاة وغيرهم جاهزاً للرد والدفاع عن حياض الإسلام، وله الكعب المعلّى في القول الفكري السديد، واصدارته التي أخذت حيزها الثقافي بين الأجيال وعلى رأسها كتاب اقتصادنا وفلسفتنا، وكتب أخرى، أما آن لهؤلاء الدعاة أنْ ينهضوا اليوم ليعيدوا أمجاد القلم الإسلامي.

٤ ـ **علمانية الدولة**: الدولة العراقية بلا اشكال لا يمكن أنْ تحسب على

---

(١) هذا ماتوكده كل كتب الاسلاميين الشيعة والسنة، ومناهج احزابهم الاسلامية قبل استلام السلطة، (مركز العراق للدراسات).

(٢) سورة التوبة، آية (١٢٢).

أنّها ذات هوية إسلامية لا من حيث الدستور ولا من حيث البناء المؤسساتي لها ولا من حيث القوى السياسية المشاركة فيها، بالمعنى الأخص، نعم هوية العراق الايديولوجية لا يمكن أنْ نصفها بالإسلامية لا بالمعنى العام ولا المعنى الأخص، فمن اللحاظ العددي نجد أنَّ مساحة الخط العلماني كبيرة، فإنّ القوى السياسية الكردية ٨٠٪ منها علمانية، والأحزاب السنية الممثلة بالقائمة العراقية فإنّها تمثّل الخط العلماني العربي علماً أنّها حصلت على (١٩) صوتاً من الوسط والجنوب الشيعي أيّ بحدود مليون ونصف صوت، هذا فضلاً عن أنّ أغلب الرأي السني معها، أمّا القوى الشيعية فلا يقال عنها أنّها قوى إسلامية، إذن من اللحاظ العددي لا يمكن أنْ نحكم على هوية العراق وايديولوجية دولته بأنّها إسلامية لما ذكرناه، وعليه يكون عدد ليبرالياً لا يستهان به، ومن حيث النوع فإنَّ الحركات الإسلامية العراقية تعاني من:

أ) إنّ الإسلاميين أصحاب المشروع عدد محدود وليس كل الأفراد في الحركات على ذات النهج، فهناك تفاوتٌ كبيربين فرد وآخر من حيث التاريخ والاخلاص والاهتمامات ونوعية الاهتمامات.

ب) نفس الحركات الإسلامية لم يتضح مشروعها الإسلامي التربوي بقدر وضوح مشروعها السياسي، وليس في الأمر نقاش، وقد أوضحناه مراراً في البحث، وأنّه من المسلّم تسالماً يقطع الكلام بأنَّ المشروع التربوي لهذه الأحزاب لتربية الأمّة لم يعد في صلب الاهتمامات والبرامج، نعم توجد اهتمامات من هنا وهناك من الأحزاب ومن المرجعية والوقف الشيعي إلّا أنّها دون الطموح ولا تشكّل بمجملها نهضة متكاملة للوقوف بوجه التحديات.

ج) الدستور حاكمٌ على التوجّه العام لفكر الدولة، وهذه الحاكمية آلية مهمة في فرض الايديولوجية السياسية.

من هنا نحكم على الدولة العراقية بأنّ توجهها العام توجّه علماني، وهذه تعدّ إحدى الفرص والأرضيات التى تعد أهم آليات الليبراليين لطرح أفكارهم، وكأنَّ الدولة هي التي تولّد الفكر السياسي الليبرالي أو تشكّل حياديتها فرصةً للخط الليبرالي كي يفعلّ دوره.

٥ ـ **الحاضنة الاحتلالية:** كما أنَّ الاحتلال البريطاني مطلع القرن العشرين فرض اجندات فكرية وتدخل في بناء ثقافة العراق واستطاع أنْ ينتج حركة علمانية في العراق، وأنْ يصدّر الى المجتمع العراقي مبادىء الدولة القومية الأوربية التي برزت كفكر دولة في القرن السادس عشر الميلادي فهكذا يفعل المحتلون، وليس المحتل الأمريكي بدعاً من حركات الاستشراق والاختراق الممتدة في أعماق التاريخ والتاريخ المعاصر، وليس أدل على تدخلهم في الصياغات التفصيلية للدستور بهدف بناء الفكر السياسي للدولة، وسنناقش الأمر في محور لاحق، إلّا أنّنا لا نريد الغوص في الأرقام والتحليلات، ونكتفي لتقديم الدليل على تدخّلهم السافر في صياغة الفكر السياسي العراقي بمثالين، الأول: بيان السفارة الأمريكية الذي يعرب عن (قلقهم على الحريات العامة والفردية في العراق إزاء قرار مجلس محافظة بغداد بمنع محلات الخمور غير المجازة[1] والثاني: صدر بيان بنفس اللغة يعرب عن (عميق قلقهم لمنع ظاهرة الإيموا[2] في العراق[1]، من هنا يمكن القول: إنّ وجود الاحتلال يشكّل حاضنةً

---

(١) علما بأنّ عدد المحلات في عهد صدام حسين لايتجاوز (٥٥) محلا، بينما بعد ٢٠٠٣ بلغت فقط غير المجازة منها اكثر من (٥٦) ملهى ومحلاً لبيع الخمر (مقابلات خاصة لمركز العراق للدراسات).

(٢) الايموا: بالاصل هي فكرة عبادة الشيطان، وقد تحدثت وزارة الداخلية عبر تصريحات لمسؤولين بارزين فيها عن شيوع الظاهرة بين اوساط الشباب، مع وجود الفوارق بين من يعتقد بها وبين من يمارسها كظاهرة دون الولوج في تفاصيلها، وبين من يرتدي الازياء الخاصة بهم ←

مهمة لهذا الخط ويكون إحدى فرص نجاحه وإحدى آلياته القوية للنفوذ في أوساط الطبقات الثقافية في العراق، ولا يمكن تصور احتلال دون خط سياسي وتأثيرات خاصة[٢].

٦ ـ محاربة الفكر السياسي للخط التحريري في العراق:

يعلم هؤلاء أنَّ سر قوة المجتمعات الإسلامية بما فيها العراق بنحو خاصٍ ونجاحها عندما تأخذ بالمنهج الثوري التحريري للإمام الحكيم والصدرين وللإمام الخميني، ومن واصل بعده قيادة هذا المنهج (الإمام الخامنئي) الذي أنجز للمسلمين وجوداً ما كان متحققا من قبل.

الخط الإسلامي الثوري ينافي الحركة الليبرالية بالعمق والصميم ويخالف وجودها ويلغي دورها ويعتبرها حركة استعمارية تمرر الفكر الغربي السياسي الهادف للاستيلاء على ثروات الشعوب ونهب خيراتهم واستعبادهم وتدمير طاقاتهم؛ لأنّ الإسلام الذي قدّمه لنا المنهج الثوري التحرري اسلامٌ جعل الشعوب تدرك ـ بصحوة عالية ـ أنّ هذا المنهج طريقها إلى التحرر واستعادة كرامتها وعزتها، وأدركت الشعوب أنَّ كل الثروات التي نهبت والدماء التي سفكت والطاقات التي عطلت، ليست إلّا بفعل المناهج الغربية وعلى رأسها المنهج الليبرالي الذي يستبطن في أعماق أعماقه أنْ يكون حركة استعمارية مغلفة بالفكر، لذا فإنّ هؤلاء العظام قدّموا لنا فكراً سياسياً من خلاله فهمت الأجيال أنَّ

← لمجرد ميله للزي لا أكثر، وقد انتشرت المحلات التي تبيع هذه الأزياء والأدوات الخاصة بهم من رؤوس وجماجم وصليب ومثلثات ماسونية وملابس عليها إشارات وعلامات ورسوم رعب (جريدة الصباح٢٥/٣/٢٠١٢).

(١) جريدة الصباح ٤/٤/٢٠١٢.

(٢) جيرارلكرك، الانثربولوجيا والاستعمار، ترجمة الدكتور جورج كتور، سلسلة كتاب الفكر العربي (بيروت١٩٨٢)، ص٣٤.

الفكر الليبرالي يعني تمرد الأمم والانسان على دينه وغرقه بملذاته وشهواته لتمرر من خلال ذلك مؤامرات الاستكبار التي يكون تحقيقها منوطاً بخلق أجيال هامدة لا قيمة لها؛ لأنّها أمم منغمسة بالملذات والشهوات، والغرب يدرك أنّ العراق شعبٌ مسلمٌ شيعيّاً كان او سنيّاً، وإنْ كان الشيعي أقرب الى فرضية أنْ يتأثّر بالمنهج الثوري والخط السياسي لفكر الجمهورية الإسلامية الإيرانية، لذا شن الاستكبار والبعثّيون والعلمانيون والمتأثرون بالغرب والتنوير الزائف حملة شعواء بلا هوادة لتسقيط سمعة الجمهورية الإسلامية في نظر الشعب العراقي بهدف فصل وتفكيك الأُمتين، ولخلق فواصل نفسية وعقائدية وسيادية بينهما إكمالاً للفواصل التي أوجدها صدام بأوامرهم من قبل[1] هذه الهجمة على هؤلاء القادة، وايران هي آليتهم لضرب الإسلام السياسي وتشويه صورته، وليس الأمر بحاجة الى كثير عناء لفهمه من أي متأمل بعد تضافر الجهود لدى المعسكر الليبرالي داخل العراق وخارجه ليعرف حجم الهجمة ومنها يعرف حجم المخطط الخطير، ومن ثم يتعرف أنَّ المستهدف هو الأمّة الإسلامية في العراق للفصل بينها وبين مقوّمات نهضتها والاستيلاء عليها، وللسير بها نحو تحطيم ارادتها، وجعلها أداة طيعة بيد صنائع الاستكبار، ايران لا تعني للمسلمين اليوم الجغرافيا بل تعني الإسلام والإسلام السياسي، ولا تعني شعب إيران بقدر ما تعني التجربة الإنسانية الإسلامية التي يجب أنْ تكوّن نموذجاً للإنسان أيّا كان، هذا الإنسان مادام يبحث عن كرامته ويفتش عن هويته، والغرب لا يريد منهجاً كهذا؛ لأنّه يعارض مشروعها في المنطقة الذي يحتاج الى مزيد من الجهل للأمّة والفصل بينها وبين روافدها الثورية[2] **المهم أنّ الهجوم على قادة هذا المنهج وعلى خط ولاية الفقيه هو**

---

(١) مجموعة مؤلفين، مناهج الفصل بين شيعة ايران والعراق، ص٣٣ - ٣٤.

(٢) د - محسن صالح، دور الامام الخميني في اعادة صياغة العقل السياسي الاسلامي، ص٢١.

إحدى آليات هؤلاء لنشر أفكارهم وترويج بضاعاتهم.

٧ ـ دور الكتاب في الخارج:

إحدى آليات الليبراليين في ترويج أفكارهم: مجموعة الكتّاب الذين احتضنهم الغرب وآمنوا بفكره السياسي، وهؤلاء الكتّاب منهم من كان محسوباً على الخط الماركسي أو الخط اليساري أوكانت ثقافته ثقافة غربية أصلاً، وقد شكّل هؤلاء الذين يجمعهم المهجر والحياة في الغرب والإيمان بالفكر الغربي قاعدة مهمّة لرفد الحركة الليبرالية في العراق بالنتاج الفكري عبر العديد من الإصدارات والبحوث والمقالات التي نشرت عبر الأنترنت مثل موقع الحوار المتمدن، وموقع أور، وموقع البصرة، وموقع كتابات، وموقع أصوات العراق، وصوت العراق ومواقع أخرى، فهؤلاء الكتّاب الذين مردوا على الحياة والسلوك الاجتماعي فضلاً عن المعتقد الايديولوجي حدَّ النخاع على أفكار الغرب يشكلون اليوم قاعدةً وآلية لرفد الحركة الليبرالية في العراق بالتنظير والترويج.

٨ ـ استغلال الإرهاب:

ظهور الإرهاب في العراق والقاعدة والفكر الإسلامي المتطرّف الذي تقوده عناصر ربّما تُسيّر من قِبل الغرب لتأجيج المشاعر ضدَّ الإسلام والمسلمين، تلك الخلايا الإسلامية الخطرة والقمعية والشاذة مارست دوراً خطيراً في العراق ليس على المستوى الأمني بل في مجال آخر وهو ترويج أفكار دكتاتورية دموية متخلفة حسبتها على الإسلام مستفيدة من قراءات أسلافهم، تلك السلوكيات والأفكار أعطت صورة مشوّهة عن الإسلام، واستغلت من قبل الغرب والحركة الليبرالية في العراق للتشنيع بالدين ونظمه السياسية وأنّه دين غير قادر على طرح نموذج حكومي لطرح سليم قادر على حل المشكل الاجتماعي وإقامة

دولة عادلة، مستفيدين من النفور النفسي لبعض الشرائح الاجتماعية العراقية، من الإسلام السياسي، عشرات الحركات الإرهابية ظهرت باسم الإسلام، وقد مر ذكر بعضها، طرحت أفكاراً وثقافات كانت في غاية البعد عن الإنسانية وقدّمت ممارسات أدّت الى تقديم صورة مشوهة عن الإسلام، تلك الأفكار والسلوكيات إحدى آليات الخط اليبرالي للتشنيع بالإسلاميين وتقديم نموذجهم البديل، والذي يراجع كتابات الدكتور زهير المخ، وهادي المهدي وآخرين، يجد في ماكتبوا خير دليل.

٩ ـ أخطاء الاسلاميين:

أخطاء الإسلاميين الإدارية والسياسية والإجتماعية، والفساد المالي ونقص الخدمات وسياسية الإستقطاب والمحسوبيات والمنسوبيات والترهل الإداري، وغير ذلك من السلوكيات التي صارت دليلاً وآلية لدى العلمانيين للتشهير بالإسلاميين وأدائهم الحكومي وبالتالي بالفكر السياسي الإسلامي وأنّه لايصلح لإقامة دولة، كل ذلك الطرح تمهيد لطرح بديلهم الليبرالي، ولا ينكر أنَّ أخطاء الإسلاميين في العراق ولدت إحباطا لدى الأمّة وشيوع قناعات خطرة، خصوصا بعد أنْ أغلقت المرجعية أبوابها بوجه السياسيين الإسلاميين، حينها ترسخت القناعات أكثر بأنَّ الإسلاميين لارجعة لهم الى طريق الصواب، تلك الرؤية والثقافة الاجتماعية أخذ يستغلها الليبراليون كإحدى آلياتهم لتسقيط الاسلاميين وتهميش دورهم واخراجهم مستقبلا من دائرة التأثير السياسي.

١٠ ـ الانفتاح الاعلامي:

الانفتاح الإعلامي الذي رافق الاحتلال بعد ٢٠٠٣ من فضائيات ومسلسلات وبرامج وإعلام كل هذا ولّد انفتاحاً نفسياً وأخلاقياً جعل

سلوكيّات العديد من النخب والشباب ليبرالية التوجّه سواء شعرت بذلك أم لا، بقصد أو بدون قصد، هذا الميل السلوكي هيأ المناخ والأجواء لقبول الفكر الغربي وتقبل طروحات ليبرالية في العراق، وهذا التحول السلوكي استغل من الليبراليين كآلية لطرح الأفكار والترويج لها نظرياً وعملياً.

١١ ـ التجاذبات بين الاسلاميين:

التجاذبات بين الاسلاميين (سنة وشيعة) وانشغالهم بالتجاذبات السياسية فيما بينهم هيأ الأجواء للخط الليبرالي ليطرح مايشاء حينما وجدوا الميدان الفكري خالياً لهم.

١٢ ـ عدم وجود حاضنة لفكر الامام الخميني: إذ أنَّ الفكر السياسي الإسلامي العملي والنظري الذي جسّده الإمام الخميني بثورته، وصارت هذه الثورة مصدراً للفكر الحكومي الإسلامي، وبنحو أدق: إنَّ الإسلاميين الشيعة اليوم هم من يقود الفكر السياسي الاسلامي العملي عالمياً والذي يقف بالضد من الفكر الغربي وقد التحق بهم المجتمع السني لتفعيل دور الاسلام حكومياً بعد الصحوات الاسلامية في العالم العربي، لكن ـ لبالغ الاسف ـ لم يجد هذا الفكر حواضن سياسية وفكرية بارزة في العراق إلّا مؤشرات وحواضن غير جريئة، وقد لا تتجاوز بعض الولاء السياسي، نعم الاحتضان الفكري لهذا الخط بقي خجولاً ودون الطموح، لم توجد مؤسسات بارزة تغذي الاجيال بهذا الفكر لا من الحوزات ولا من الاحزاب ولا من منظمات المجتمع المدني إلّا البعض، إنّ فقد الحاضنة التي تترجم هذا الفكر الى واقعٍ عملي وتتمكن من تثقيف الأجيال وتربيتها وتحويله من مجرد ثقافة الى ايمان محرّك للأمة، هذا الفقد هو الذي مكّن الأغيار من أنْ يقولوا كلمتهم ويفرضوا أجندتهم.

١٣ ـ الكتب الإيرانية المترجمة: لوحظ بعد ٢٠٠٣ تسرب الحركة الفكرية الليبرالية من المدرسة الفكرية الايرانية الى ثقافة الشعب العراقي والى أوساط النخب العراقية، برزت هذه الحركة بوضوح للمثقف العراقي وهو يقرأ الكم الهائل من الكتب المترجمة للكم النوعي من المفكرين الايرانيين (سروش، شريعتي، شبستري، كوكبيان، وآخرين)، الذين يدافعون عن التجربة الليبرالية، وهنا عدد من الرسائل تريد هذه الحركة الليبرالية في العراق من خلال احتضانها هؤلاء وترجمة كتبهم ايصالها الى الرأي العام العراقي وهي:

أ) إنّ المثقفين الايرانيين غير منتمين الى تجربة ايران السياسية وخطها الفكري، وهذا يعد دليلاً على إخفاق التجربة ونقدها من الداخل، وهذا ما تحدثت به مواقع الانترنت والدراسات صريحاً، وعليه فإنَّ هذه التجربة إذا قاطعها أبناؤها فإنّ الآخرين أولى بمقاطعتها.

ب) رسالة أخرى مهمّة وهي توسيع قاعدة الجمهور الليبرالي في العالم الاسلامي لتتكامل رؤيته وتجربته وتتلاقح نتاجاته، ومن ثم يتكون معسكر فكريّ واسع بمواجهة الفكر الاسلامي، وقد حصل هذا التلاقح، ومن أراد المزيد فليقرأ مجموعة مقالات نشرت لعدد من الباحثين العراقيين تعليقاً على النتاج الفكري الايراني الوافد المترجم.[1]

ج) هذه الترجمة الواسعة لكتب سروش وشبستري وشريعتي وغيرها العشرات ربما الهدف منها أنْ يقوم الليبراليون الغربيون والعراقيون بحركة استباقية بتصدير الفكر الليبرالي الصادر عن مفكري إيران قبل أنْ يُصّدر الى

(١) مجموعة مولفين واكاديميين، الاصلاح الديني والسياسي اعادة قراءة النص الديني والممارسة السياسية، بغداد، مكتبة عدنان. ص٢٤ - ٢٢.

العراق ومثقفيه الفكر الاسلامي الثوري من مهدها.

الخلاصة:

هذه هي الآليات التي يستفيد منها الليبراليون لترويج أفكارهم وبسط نفوذهم الفكري في العراق، وقد نجحوا نوعاً ما في التمدد على شرائح عدة وطبقات مهمة من المجتمع العراقي واحتلوا وسائل اعلام وموسسات ترويج ثقافي واسعة، وقد وضعوا لهم موطىء قدم في الثقافة العراقية وفي المجتمع أيضا بدرجات متفاوتة، ولئن يدّعي أحدٌ أنّ الأمة في العراق محتفظة بقدر كبير من عاطفتها والتلاحم مع الشعاير الدينية والمزارات والحوزات والمنابر وخير دليل الزيارات المليونية في عاشوراء، فالجواب وباختصار شديد يظهر من خلال الفصل بين العاطفة وبين السلوك العملي، ولنا في الموضوع ايضاح وكلام، ولكن خلاصة الأمر لا يدعي أحد أنَّ التفعيل والتفاعل العاطفي الديني في العراق مبني على فكر سياسي يؤهل الأمة لصون تجربتها السياسية وقيمها الاسلامية وتحصين لسوكها الاخلاقي والإجتماعي، وأهل مكة أدرى بشعابها.

٢ ـ تأثيرات الثقافة السياسية الديمقراطية التعددية على المجتمع العراقي

مما لاشك فيه إنّ التعددية الحزبية واحدة من المبادئ الدستورية الهامة التي تقوم عليها الديمقراطية، بل انها تعد أحد أبرز الآليات السياسية لتحقيقها من طريق ضمان عدم الاستبداد واحتكار السلطة من أي جهة، وضمان إشراك الجماهير في الحكم من طريق منحها حرية اختيار ممثليها، مع احترام هذا الاختيار، لذا فإنَّ علاقة التعددية الحزبية بالديمقراطية جعلت الفقه السياسي يكاد يجمع على (أنْ لا ديمقراطية بدون أحزاب)، وأنَّ العداء للأحزاب يخفي عداء للديمقراطية كما عبر عن ذلك الفقيه كلسن (هو فقيه نمساوي صاحب النظرية المحضة في القانون)[1]، وقد نشأت التعددية الحزبية في البداية كمبدأ سياسي على غرار عدة مبادئ سياسية كمبدأ الشرعية التي تحوّلت فيما بعد إلى مبادئ دستورية.

---

(١) د - محمد فاروق النبهان، نظام الحكم في الإسلام، مؤسسة الرسالة ١٩٨٨، ط ٢ ص ٦٣ لاري دايموند الثورة الديمقراطية، الساقي ص ١٥٧. والموسوعة السياسية: المجلد ٢ ص ٧٥١.

والتعددية الحزبية بالمعنى العام تعني: الحرية الحزبية للفرد والأمة أي أن يعطى أي تجمع (ولو بشروط معينة) الحق في التعبير عن نفسه ومخاطبة الرأي العام بصورة مباشرة على ضوء التناقضات التي يحتويها كل مجتمع من المجتمعات السياسية ليتم عن طريقه الوصول إلى خير الأطر التي تسمح بسيادة مفهوم التنافس السياسي من أجل الوصول إلى السلطة أو المشاركة فيها، أما التعددية الحزبية بالمعنى الخاص أو الضيق فتشير إلى استبعاد الثنائية الحزبية (ثلاثة أحزاب فما فوق) لذا قد تأخذ الشكل الثلاثي أو الرباعي أو التعددي وغير المحدود حسب ظروف كل دولة وتكوينها التاريخي والسياسي والأيديولوجي والعرقي حسب النظام الانتخابي المعتمد فيها.

وإذا كانت التعددية الحزبية قد عرفت نشأتها الأولى في أوربا الغربية، فإنّها لم تبق محصورة في هذا النطاق الجغرافي، بل تعدته إلى دول أخرى ومنها الدول العربية التي اختلفت فيها نظرة الدساتير إلى التعددية الحزبية على خلفية الحركة الدستورية التي عرفتها ومع بداية القرن العشرين، تم الأخذ به في الدستور الجزائري لعام ١٩٦٣م والدستور السوداني لعام ١٩٧٣م والدستور اليمني لعام ١٩٧٠م والدستور المصري لعام ١٩٥٦م[١]، والدستور العراقي الحالي لسنة ٢٠٠٥م[٢]، حيث تم وضع أول تشريع للجمعيات بعد تأسيس الدولة العراقية عرف بـ (قانون تأليف الجمعيات لسنة ١٩٢٢م) واستمر هذا القانون حتى عام ١٩٥٤م حيث صدر بدلاً عنه مرسوم (الجمعيات رقم ١٩ لسنة١٩٥٤)، وبقي هذا المرسوم ساري النفاذ حتى صدور (قانون الجمعيات رقم ٦٣ لسنة ١٩٥٥م)

---

(١) الكيالي، الموسوعة السياسية، ج ٥ ص ٦٥ - ٨٢. مجموعة مؤلفين، أزمة الديمقراطية في البلدان العربية، الساقي، ص ٣٦ - ٣٨.

(٢) الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥، ص ٣.

وبعد قيام الجمهورية العراقية في عام ١٩٥٨م تم إلغاء قانون الجمعيات الآنف الذكر وصدور قانون الجمعيات رقم ١ لسنة١٩٦٠م)[١].

وفي العهد السابق (١٩٦٨ ـ ٢٠٠٣) صدر قانون الجمعيات رقم ١٣لسنة٢٠٠٠ وقد عكس هذا القانون سياسية النظام التعسفية في تقييد حرية تأسيس وعمل الجمعيات ووضعها في نطاق ضيق جداً، لكن الممارسة السياسية بينت إنَّ هذه التعددية شكلية حيث يوجد حزب واحد فقط يحتكر ممارسة السلطة بكل مظاهرها لعقود من الزمن كما هوالحال في العراق حيث تجربة حزب البعث.

وبعد سقوط النظام في العراق في ٩/ ٤/ ٢٠٠٣ أصدر الحاكم المدني (بول بريمر) عام ٢٠٠٤ أمر سلطة الائتلاف المسمّى (قانون تنظيم الأحزاب السياسية) وهو قانون نافذ إلى اليوم وبموجبه تشكلت الأحزاب والكيانات السياسية ودخلت الانتخابات بما يتلاءم مع الدستور المعمول به في ذلك الوقت (قانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية لسنة٢٠٠٤م)[٢] حيث عمد العراقيون بعد ذلك إلى الانفتاح في هذا المجال وتكونت الكثير من المنظمات والجمعيات التي أخذت طابع المجتمع المدني والتي بدأت تنادي بأفكار ومفاهيم كان النظام السابق يمنع مزاولتها داخل المجتمع العراقي[٣]، ومن اجل تنظيم عمل هذه المنظمات من الناحية القانونية، أصدرت سلطة الائتلاف المؤقتة الأمر رقم ٤٥ لسنة٢٠٠٣م ونظراً لوجود العديد من السلبيات التي تكتنف هذا الأمر فقد

---

(١) الحسني، تاريخ الوزارات، ج ٢، ص ١٢٢.

(٢) قانون المرحلة الانتقالية عام ٢٠٠٤، ص ٢.

(٣) د- عامر حسن فياض- أحجار كريمة في مستنقع آسن: الثقافة والتحول الديمقراطي في العراق، مجلة الثقافة الجديدة بغداد، العدد ٣١٧، سنة ٢٠٠٦، ص ٢٣.

عقدت المؤتمرات والندوات من قبل وزارة الدولة لشؤون المجتمع المدني (الملغية حالياً) ومن قبل المنظمات غير الحكومية لمناقشة هذا الأمر وما يكتنفه من لبس وغموض، وقد خرجت هذه المؤتمرات بالكثير من المقترحات التي تتناول وضع الحلول لهذه السلبيات، وقدمت عدة مشاريع لقانون جديد ينظم عمل المنظمات غير الحكومية في العراق.

وبعد ولادة الدستور الحالي لعام ٢٠٠٥م فقد نص على حرية تكوين الأحزاب ومنه (المادة٣٩/ ١)، وقد صدرت مجموعة من القوانين المنظمة للحريات المتعلقة بإقامة الديمقراطية في البلاد، وفيها قانون الانتخابات وقانون الصحافة، إلّا أنّه لم يصدر لحد الآن قانون خاص بالأحزاب وإنْ كان هناك مشروع حكومي مقدم الى مجلس النواب بهذا الصدد.

وعليه فقد ظهرت عدة أحزاب سياسية بعضها يؤسس لأول مرة، والآخر خرج من السرية إلى العلنية حيث بلغ عدد الأحزاب والكيانات المعتمدة في المفوضية العليا للانتخابات هي ٣٠٥ كيان مشارك في الانتخابات التشريعية الأخيرة لعام ٢٠١٠م وبلغ عدد المرشحين ٦٢٣٤ مرشحاً[1] ونود أنْ نشير إلى إنَّ أحد الجوانب السلبية التي رافقت العملية السياسية في العراق هو عدم وجود قانون خاص بالأحزاب السياسية، ولا يخفى ما لهذا القانون من أهمية كبرى في تعزيز التعددية الحزبية في البلاد مضافاً إلى قانوني الانتخاب وقانون الصحافة.

مأزق الديمقراطية العراقية

بعد هذه المقدمة نسلط الضوء على مسارات الديمقراطية في العراق،

---

(١) قانون المفوضية العامة للانتخابات في العراق.

فمنذ عام ٢٠٠٣ حتى الآن عانت العملية السياسية المعقدة العديد من الأزمات والمآزق، يكمن المأزق الأهم في تماثل مؤسسات الدولة مع المكوّنات الاثنية والقومية والدينية في المجتمع العراقي، حيث تمت اعادة هيكلة المجتمع عبر آليات الهوية والأصالة والتفرد في المخيلة الايديولوجية والتمركز حول الذات، ويتسم الخطاب السياسي للديمقراطية العراقية الذي هو مزيج فسيفسائي، بانتاج مجتمع يعاني أزمة تكوين وتشظ شديد والتمركز حول هويات ومرجعيات فكرية تتراوح بين التعايش والنزاع نتيجة للعنف المنظم الذي مارسته بعض الجهات.

إنَّ ظهور تجربة التحول الديمقراطي في العراق كشفت عن أنّها فاقدة للمؤسسات والروابط الحديثة، فاقدة للثقافة الحضرية متداخلة بوصفها عملية سياسية في شبكة الروابط القبلية والأسرية والدينية وقيم العنف الاجتماعي فضلاً عن ذلك فأنَّ المجتمع العراقي لم يستطع حتى الآن اعادة انتاج الحقل السياسي ولا ان يمتلك مشتركات اجتماعية نتيجة تفكك الأطر السياسية والانقسام والتشرذم وبروز البنى العصبية والاحتكام الى المحاصصة وعدم الفصل بين المجال المدني والمجال السياسي، وتعاني الجماعات السياسية العراقية من غموض مفهوم مؤسسات الديمقراطية أو وظائفها وأدوارها فضلاً عن قوة المجتمع الأهلي مقابل ضمور شديد في مؤسسات الدولة، ولنا في هذا الصدد عدد من الملاحظات وهي:

إنّ انتقال العراق من مرحلة الحكم الشمولي (الدكتاتوري المركزي العسكري) الى مرحلة «التعددية الحزبية والحكم الديمقراطي» وانتقال الحاكمية من الحاكم الى المحكوم ومن الفرد الى الأمّة أمرٌ لابدَّ أنْ تصاحبه العديد من المخاضات، ويحتاج هذا التحول الى العديد من الاجابات عن مسائل جوهرية

تضرب في أعماق العملية السياسية، لأنَّ الإجابة عن هذه المسائل بموجبها تخلق ثقافة سياسية مستقرة تكون مصدراً لتفاعل جماهيري اجتماعي مع العملية السياسية وهي:

أ) اشكالات التوجه الى الاسلاميين:

الديمقراطية لها بعدان: البعد الايديولوجي الفكري الذي يعني أنّ ثمة تشريعات يستبطنها منها: العلمانية والليبرالية وعدم الرجوع الى الدين، وأمور أخرى تجعل الديمقراطية تشريعاً يلغي ويحل محله، بينما البعد السياسي يعني التداول السلمي للسلطة، البعد الأول هو منبع الاشكالات على الإسلاميين العراقيين عموماً، وعلى الإسلاميين الشيعة بنحو خاص.

فمن جملة الاشكالات التي توجه الى الاسلاميين في هذه المرحلة اشكالات تخص توجهاتهم الفكرية، هذا إذا أخذنا بنظر الاعتبار اللحاظ الذي انطلق منه المنتقدون وهو لحاظ الجانب الفكري في الديمقراطية المتعارض مع القيم الإسلامية فكرياً وعقائدياً، أمّا الجانب السياسي بمعنى التبادل السلمي للسلطة، فإنَّ الديمقراطية اليوم هي أحد معتقدات الشعب العراقي السياسية التي لا يمكن لهم أنْ يتنازلوا عنها بعدما أدركوا أنّها الفاصل بين أنْ يعيشوا أحراراً أو عبيداً، وبين الشرعية وعدم الشرعية، وعليه فإنّ أبرز هذه الاشكالات التي توجه الى الاسلاميين عموما والشيعة العراقيين بنحو خاص هي:

أولاً: كيف تحول الإسلاميون في العراق الى دعاة للديمقراطية بينما بين المنهجين تباين واختلاف ايديولوجي أحدهما يستمد تشريعاته من السماء والآخر من الارض، وأحدهما يستمد منهجه الايديولوجي ورؤيته عن الحكم من الله

والاخر من الإنسان، ولكل واحد منهما لوازم لايمكن الجمع والتوفيق بينهما، فالمنهج الديمقراطي ببعده الفكري يساوي بين الرجل والمراة في كل شي بما فيه نظام المواريث ويلغي أيِّ معيار اسمه الدين، ويكون المعيار المعمول به أمراً آخر يترك الفرد يمارس ما يشاء مكفول له كل تصرفاته ولايحق للدين أنْ يحاسبه تحت فكرة (حرية الانسان المكفولة) وهي من ثوابت المنهج الليبرالي، أين كل هذا من الدين وحكومة الاسلام؟ لسنا بحاجة الى تفسير التباين والهوة السحيقة بين المنهجين، بل الحاجة كل الحاجة أنْ نفهم كيف تقبل الإسلاميون هذه التجربة هل تنازلوا عن ثوابتهم؟ وأي شيء يستحق هذا التنازل؟ هل قبلوا بأنْ لاتقام الحكومة الاسلامية مرحلياً ريثما تسنح الظروف لاحقاً وليس في أفق القوم وتحركاتهم ما يكشف عن ذلك؟ وكل من يراجع أدبيات القوم قبل ٢٠٠٣السياسية لا يجد كلمة أو اشارة الى إقامة نظام حكم على أساس ديمقراطي إنْ لم يجد ما هوعكس ذلك بأنْ يعتبروا أحد أهداف جهادهم هو منع أن ينزلق المجتمع نحو الأخذ بتجارب الغرب وثقافاته السياسية، وتشير أدبياتهم أن هدفهم الحقيقي هو أنْ يحكّموا الاسلام، فهل أثّر الاسلاميون المستغربون الذين عاشوا في الغرب في مسيرة الإسلاميين الذين لم يهاجروا وبقوا في الدول العربية والاسلامية؟ هل كل ما أُلّف يشكّل مادة فكرية يومية تتعايش في عقول النخب الثقافية لكل من يقرأ لهم ولكل من يتابع ما يقال وينشر عبر وسائل الاعلام من الطرف الاخر وحتى من الطرف الإسلامي لفهم متغيرات العقل السياسي الشيعي والمؤثرات التي تأثر بها لقبول هذه التجربة بأنّه تغيّر تغيراً فكرياً يلبّي توجّهات المحتل وطبق الديمقراطية التي يريدها المحتل التي تنسجم مع تطلعاته ويستدلون بإجابة بوش الابن، حينما سئل عن جدوى اقامة حكومة اسلامية في العراق للإسلامين المتشددين؟ أجاب: بل أقمت حكومة الإسلام الديمقراطي،

المدرك تماماً للانسجام مع مصالح الغرب والذي لانجد بينه وبين الاسلام الايراني أيَّ تقارب سياسي ولا فكري[١]، أما ديك جيني فإنّه حسم الاجابة عن السؤال نفسه قائلا: إنَّ حوزة النجف غير حوزة قم. ترى هل يعد كلام الرجلين دليلاً على وجود قراءة جادة لدى الغرب عن الثقافة السياسية التي سيطرت على عقول الاسلاميين الشيعة في العراق من أنّها منسجمة مع الخط الليبرالي وهي اقرب الى الخط العلماني من خط الاسلام الثوري (خط ولاية الفقية)؟

ثانيا: المنهج الديمقراطي لم يكن حاضراً في منهج الاسلاميين الشيعة ولا السنة، فالذي يراجع تاريخ هذه الأحزاب وفكرها السياسي وما كتب في أنظمتهم الداخلية وبرامجهم السياسية وما كتبه مفكروهم عن الديمقراطية يشهد بأنّهم يرون أنَّ الديمقراطية منهج غربي لا يمت الى دين الله بصلة وقد شددوا القول بحرمته، بل إنّ منهجهم الأساسي هو تحكيم الاسلام ومحاربة الفكر الغربي[٢]، إذن كيف تلقّوا هذه التجربة تلقي قبول وتفاعل وصارت التجربة الديمقراطية منهجاً سياسياً وايديولوجياً للأمّة العراقية الإسلامية، هذه أسئلة تحتاج الى جواب راسخ في ثقافة الأجيال الراهنة، وقد حصلت على عدد من الأجوبة، إلّا أنّها لم تستو بعدعلى جودي الفكر لتكون أفكاراً مسلماً بها[٣]، أمر كهذا يحتاج الى وقفات وإجابات هامّة كي تمنع العقل الاسلامي عموماً والشيعي خصوصاً من القلق الفكري؛ لأن أقل مايقال في هذا الصدد:

---

(١) الواشنطن بوست ٢٠٠٥/٥/١٥.

(٢) محمد باقر الصدر، لمحة تمهيدية عن مشروع الجمهورية الإسلامية - ص ٢٢. آية الله كاظم الحائري. مصدر سابق، ص٤٠. وسيد قطب، معالم في الطريق، ص ١١٨. فهمي هو يدي، الإسلام والديمقراطية، ص ١٣٥، صدر الدين القبانجي، المذهب السياسي في الإسلام، ط ٢، ص ٢٥٢.

(٣) واشنطن بوست ٢٠٠٨/٤/١١.

إنَّ التجربة العلمانية ومنهجها في الحكم أثبت نجاحه بدليل الأخذ به بديلا عن المنهج الإسلامي، ولا يمكن القول: إنَّ المنهج الديمقراطي فرض على الاسلاميين بحد السيف؛ لأنّهم لم يقولوا بذلك، وإنَّ تفاعلهم مع هذا المنهج لايكشف عن حرج لديهم[1]، أسئلة عديدة أثارتها الساحة الفكرية والسياسية من المعارضين والمؤيدين، شكلت هذه الأسئلة بمجملها أزمة في الثقافة السياسية لدى الاسلاميين إنْ لم يتم الاجابة عنها بوضوح، ستؤدي الى بناء خط للثقافة السياسية الاسلامية خصوصا أنّ هذه الاسئلة تلازمها أسئلة عديدة تتعلق بمنهج الحوزة في النجف ومدى الفرق بينها وبين المنهج الديني السياسي (خط ولاية الفقيه) الذي ينتج عنه فكر سياسي حكومي في قم المقدسة، وهل للنجف فكر ورؤية وفقه حكومي، أم أنّها مفرغة الذهن من هكذا موضوع خطير مما دفعها إلى أنْ تتعايش من الوافد السياسي لملء الفراغ؟ أم قبولها به منطلق من ثوابت لديها ومحددات فكرية وفقهية؟ ومن ثم هل إنّ الأحزاب التي خرجت من رحم ولاية الفقية يجوز لها أنْ تطبق المنهج الديمقراطي، بينما ولاية الفقيه منهج لايقبل غير الإسلام المحمدي الأصيل، وهناك من قال: إنَّ قبول الاسلاميين الشيعة في العراق للمنهج الديمقراطي جاء بمساندة المنهج الحوزوي النجفي؛ لأنّه من الأصل تأثّر بالخط الدستوري (خط المشروطة) وهكذا.

في الاجمال توجد مسائل في غاية التعقيد لايصح السكوت عنها، لأنّها تؤدّي الى قلق الثقافة السياسية لدى الشيعة في العراق، وقد كثر الجدل والنقاش والنقد والتفسيرات بهذا الصدد، بل حتى الغرب أخذ يكتب بهذا الصدد ليفرق

---

(١) زهير المخ، صراع على حوزة النجف الأشرف، صوت العراق، موقع إلكتروني، ٢٠٠٧/٢/١٩.

بين منهج حوزوي نجفي معتدل قريب من الغرب ومنهج حوزوي متطرف[1].

ثالثا: نصوص الدستور لعام ٢٠٠٥ حمت الديمقراطية الغربية وجعلت لها العلوية بما لا يقبل الشك فيه ولا المواربة وليس أدل على ذلك ما جاء في المادة (٢) وتفرعاتها (ا) الاسلام دين الدولة الرسمي، (ب) لا يجوز سن قانون يتعارض مع مبادىء الديمقراطية، وكأن ورود العباره (ب) بعد العبارة (ا) قيد يمنع من أنْ تفسّر العبارة التي تقول: إنّ (الإسلام دين الدولة) بمعنى أنّه مصدر للتشريع الاسلامي بنحو حقيقي وتعمل على إفراغها من محتواها، لذا قالت لايجوز سن أي تشريع يعارض الديمقراطية؛ لأنَّ الاسلام يحمل ديناً بجانبه العقيدي، ويحمل تشريعاً بجانبه التشريعي، وعليه تكون العبارة (ب) لحل الخلاف في أي تعارض بين التشريعات الدينية والتشريعات الديمقراطية لاحقاً بأنْ تكون الفقرة (ب) حاكمة على الفقرة (أ) إنْ لم يقع الدور بينهما، وبعد هذه المقدمة صار الأمر واضحاً غاية الوضوح، إنَّ مسيرة العمل السياسي في العراق ـ التي ترتكز بطبيعة الحال على الدستور وتفرعاته القانونية ـ مسيرة في جوهرها مبنية على أسس دستورية قانونية علمانية تتماشى الى حد بعيد مع الغرب ومناهجه السياسية.

وهناك من يقول: (ما الفرق بين ديمقراطية العراق وايران؟ فكلاً البلدين يجري انتخابات حرة وعادلة ونزيهة) ؟ الجواب: إنَّ إيران تعتمد الديمقراطية التي تعني حكم الأمّة بموازين الشريعة، بينما الغرب يريد ديمقراطية وحكم أمة على المنهج الغربي[2]، من خلال فقرات دستورية ناصة بوضوح على فوقية وعلوية التشريعات الديمقراطية، وهذا ما أكدته الفقره

---

(١) صلاح نصر، الانبعاث الشيعي، ترجمة مختار الاسدي، دار الانتشار ٢٠٠٨، ص ١٨١.

(٢) مجلة الهدى، العدد ١٣، ص ١٥٨.

(ب) من المادة (٢)، وأيضا هذا الأمر بحاجة الى تفسير واضح للأمة؛ لأنّ ثقافتها السياسية تكاد تختلط خلطاً شديداً بين الدين واللادين، وبين ماهو اسلام حقيقي وبين ما هو غربي لنصل بالنتيجة ـ إنْ لم نصحح مفاهيم الأمّة ونوجد لها اجابات محددة ـ الى ثقافة سياسية لدى الشعب العراقي لا تفرق بين دين محمد بن عبد الله ﷺ وبين شريعة الغرب الاباحية «ألا ليت قومي يشعرون».

رابعاً: إنّ الديمقراطية هي نظام سياسي تنتجه أمة متحررة لافوقية فيها؛ كيف وأنَّ النظام السياسي الديمقراطي في العراق أتى العراق ـ عراق الإسلام والحوزات والرصيد المعرفي الإسلامي الهائل ـ على حاملات الطائرات الامريكية وسرب الدبابات، حينها انطلقت الأقلام المأجورة والمغرضه والقادحة لحاجةٍ في نفسها وخزين من العقد التاريخية للقول: إنَّ الاسلاميين الشيعة قبلوا بحكم تحت الاحتلال يحمل ايديولوجية الغرب ولايمت للإسلام بصلة، كل ذلك مقابل أنْ يحكموا هُم، وليس لأجل أنْ يحكم الإسلام كما كانوا يدّعون أيام نضالهم ومعارضتهم[1]. وقالوا: إنَّ الشيعة في العراق عام ٢٠٠٣م لم تمنعهم التشريعات السياسية التي صدرت في ثورة العشرين لمقاومة الاحتلال البريطاني في عدم التعامل مع المحتل الأمريكي، تلك القواعد الفقهية التي حركتهم للثورة ضدَّ الانكليز آنذاك هذه المرّة لم يفعلوها، مما يدل على أنَّ موقف المرجعيات والحوزات في النجف غير منطلقٍ من فقه سياسي مستقر وواضح[2]، وأمثال هذا الكلام صدر حتى من مفكري الشيعة أنفسهم إذ أنحوا باللائمة شديداً على مراجع مطلع القرن

---

(١) موقع كتابات، مقال فواز الفواز، ٢٠٠٦/٤/١٢.

(٢) الحوار المتمدن، ٢٠٠٦/٤/١٦.

العشرين؛ لأنّهم ـ والكلام لهم ـ لم يمدّوا الجسور الى المستعمر البريطاني ويستلموا الحكم منه مما سبب أنْ يعيشوا تحت رحمة السُنه عقوداً من القتل والتهميش[١] ويلقي هذا الرأي بظلاله على آخرين من الشيعة للقول علينا قدر الامكان ـ شيعة العراق ـ أنْ نبتعد عن التأثر بتجربة ايران وخلافاتها مع أمريكا لنبني بلدنا من خلال تشريك علاقات جيدة معها وتوفير مصالح مشتركة بين الطرفين، ولسنا بحاجة إلى أنْ نكون درعاً بشرياً لإيران تستخدمنا في موازناتها الدولية والاقلمية لتمرير مشاريعها والضغط من خلالنا لفك الاختناقات الدولية والداخلية عليها[٢] وقالوا: نحن بحاجة الى خيار ديمقراطي سياسي يفك عنا العزلة عن العالم العربي والدولي، بينما منهج ولاية الفقية يعمّق عزلتنا في محيطنا العربي والداخلي[٣]. خلاصة الأمر، ما تقدّم هي اشكالات اثيرت وما تزال تثار ضدَّ الاسلاميين وتوجههم السياسي نحو الأخذ بالديمقراطية ذات المنهج الفكري العلماني، فضلاً عن كونها منهجاً ساوق وجوده تطبيقاً وتنظيراً وجود الإحتلال، وقد يقال: إنَّ هذه الاشكالات سياسية بجوهرها تثار من طرف معين ضدَّ الاسلاميين الشيعة، لكن الأمر أبعد من ذلك.

---

(١) حوارات جرت لشيعة ليبراليين على قناة البغدادية حسن الشابندر ٢٠٠٧/٥/٨ وقناة حرة عراق اياد جمال الدين ٢٠٠٧/٨/٧ وقناة المستقلة باسم العوادي ٢٠٠٨/٦/٣. وافكار نجدها في موقع كتابات وموقع ايلاف وموقع صوت العراق لمفكرين شيعة ليبراليين، فمن أراد المزيد فليراجع.

(٢) حوار لأياد جمال الدين عبر قناة الحرة - عراق - ٢٠٠٦/٣/١٧، ونفس الكلام أشار إليه العديد من الكتاب في إصدارات متعددة للأستاذ عادل رؤوف، والشكرجي لا لدين يفسد فيها ويسفك الدماء، فضلا عن مقابلات اجراها مركز العراق مع عدد من السياسيين الشيعة عام ٢٠٠٦ وعام ٢٠٠٧ لايرغبون بذكر اسمائهم.

(٣) انظرمجموعة مولفين، المنهج الغربي للتفريق بين شيعة العراق وايران، ص٥٤.

ب) مازق الجدلية الثنائية:

العراق منذ عام ٢٠٠٣ محكوم بجدلية ثنائية، التاريخ الدكتاتوري الشمولي للدولة العراقية والمستقبل الديمقراطي الصعب التحقيق الآن، وذلك لوجود ثلاث مشكلات رئيسية وهي:

المشكلة الأولى: مشكلة تثبيت السيادة الوطنية وتجاوز الاحتلال ومخلفاته بعد ما انتهى ـ ولو ظاهرياً ـ وجوده العسكري، وصولاً الى الاستقلال التام من أي أثر احتلالي سياسي وعسكري وأمني واقتصادي وغير ذلك.

والمشكلة الثانية: هي الإرث اللاديمقراطي للدولة والمجتمع والقوى السياسية، منذ التأسيس الأولي للدولة العراقية عام ١٩٢١ وبالذات بعد عام ١٩٥٨ودخول العسكر الى السلطة السياسية، حيث ضاعت اللحظة الديمقراطية التي كانت تحكم العراق طوال فترة النظام الملكي.

المشكلة الثالثة: هي مشكلة التنازع بين الهويات الفرعية والهوية الوطنية العراقية؛ لأنّنا عند تقييم التجربة العراقية في التحول الديمقراطي لابدَّ أنْ نأخذ تلك المشكلات التي يعاني منها العراق كمجتمع ودولة ومؤسسات، ومن المعروف أنَّ عملية التحول والتغير الديمقراطي ليست عملية آنية أو سريعة، حيث إنَّ كل التجارب الديمقراطية في العالم هي تجارب تراكم وصيرورة، فأمريكا شهدت حرباً أهلية بين الشمال والجنوب قبل أنْ تستقر على ديمقراطيتها الحالية، وهكذا فرنسا. هذه تحديات حقيقة تواجه الديمقراطية السياسية في العراق.

ج) مازق الديمقراطية التوافقية:

إحدى المعضلات التي واجهتها الديمقراطية العراقية هي تحوّلها من الديمقراطية التمثيلية الى الديمقراطية التوافقية؟ فالدستور لم يشر الى هذا النمط من الديمقراطية التوافقية، ولكن جرى تحول من النسق التمثيلي المطبق في الديمقراطيات المتعارف عليها الى ديمقراطية التوافق بين الطوائف والاثنيات والقوميات العراقية، وقد أدت الديمقراطية التوافقية الى مشاركة القوى السياسية التي لم تدخل في الانتخابات عام ٢٠٠٥م، الديمقراطية التوافقية جعلتها تشارك في الحكومة، وهذه المسألة تحصل في السياسة، وهناك إدراكٌ عند النخب السياسية العراقية والمشاركين في العملية السياسية لضرورة مشاركة الجميع في الدولة. وهذا تجاوز للدستور، ولكنه تجاوز ايجابي، والتوافقية عندما طبقت في تشكيل الحكومة والتوافق في اتخاذ القرارات، هذا المدرك السياسي كان يؤكّد عدم الضرر في تجاوز الدستور للوصول الى اتفاق وتوافق بين الأطراف السياسية العراقية بدون استثناء، وعندما نضع تلك الديمقراطية التوافقية في تلك اللحظة التاريخية فهي كانت علاجاً ناجحاً حتى لا تهمش جماعات سياسية أو يتم اقصاؤها من العملية السياسية الجارية آنذاك، وهذا الذي حصل يمكن تفهمه بشكل عقلاني وضمن ظروفه التاريخية، لكنه أريد منه أنْ يكون هو الأساس في رسم العملية السياسية وليس التمثيل الانتخابي والاقرار بما يمليه الصندوق الانتخابي المعبّر عن رأي الأمّة وخياراتها وعليه يمكن القول: إنّه لا توجد ديمقراطية تمثيلية في العراق بل ديمقراطية توافقية، وهي غير مقرة دستورياً بل حصل تبانٍ على هكذا ديمقراطية، واتخذ كمنهج لحل المعضلات والخلافات السياسية، ومن ثم صار أساساً يكاد أنْ يكون بديلاً عن الدستور ومقرراته

وبديلاً عن رأي الأمة كما في اتفاقات أربيل.

ولو تفحصنا النتائج المترتبة على الديمقراطية التوافقية؟ نجد أنَّ نتائج الديمقراطية التوافقية سميت بالمحاصصة وليست بالتوافقية السياسية وكانت نتائجها سلبية، وعليه: إنَّ الديمقراطية العراقية أدّت الى موت (الانسان السياسي) أي موت الفرد الناخب وظهور الانسان الناخب الطائفي المودلج والمحمل بالحقد والعقد الطائفية التاريخية[1]؟ ولسنا هنا نعارض أنْ ينتخب أحد على أساس ما يريد من الميل الى طائفته أو دينه، بل نعارض أنْ يحدث صراع على أساس طائفي يريد طرف ما أنْ يلغي الطرف الآخر استصحابا لتاريخ من التهميش لمكوّن أو شريحة معينة غير مبال بما تقره النتائج الانتخابية على أساس العمل الانتخابي الديمقراطي.

د) مأزق تهديد الديمقراطية:

هل الديمقراطية في العراق تعاني من تهديداً؟ الجواب: نعم وبوضوح، لكن السؤال: من يهدد هذه التجربة التي هي مرحلة انتقالية للديمقراطية كما وصفها المراقبون السياسيون؟

الجواب: إنَّ أولى المشكلات التي تهدد هذه التجربة هي طبيعة العلاقة مابين أطراف القوى السياسية المشاركة في عملية تشكل الدولة، العلاقة بينهم هي ذات طبيعة تصارعية وليست تنافسية، ومن المعروف أنّ البناء الديمقراطي لا يشيد من دون فاعلين ديمقراطيين يدفعون بالبلاد نحو القوة والتآزر والتراص، سواء أكان ذلك في المرحلة الدستورية أم في المراحل

---

(١) د - عامر حسن فياض، دور الطبقة الوسطى في البناء الديمقراطي، ص ٧٤.

الأخرى، أمّا أنْ يكون بعض اللاعبين السياسيين ضدّها ويعمل على شلها وافراغها من محتواها وحرفها عن مسيرتها، فإنّ المشهد يكون معقداً للغاية؛ فإنّ طرفاً سياسياً محدد لديه ثقافة سياسية تناقض أي تحول ديمقراطي في العراق وأيّ لجوء الى صناديق الانتخابات لحل الاشكالات السياسية قد يؤدي سلوكه السياسي هذا الى إخفاق التجربة كلها، وإنّنا نعتقد أنْ تركيز المرجعية في النجف الأشرف[1] على الرجوع الى صناديق الانتخابات في العديد من مراحل بناء الدولة هو لمنع هذه القوى السياسية من أي اجتهاد يؤدّي الى تقاطع المسارات السياسية المبنية على مباني العمل السياسي الديمقراطي في العراق، إلّا أنّ هؤلاء مصرون على أنْ يسلكوا سلوكاً سياسياً تصارعياً لا تنافسياً، إنَّ هذه القوى تعتبر أكبر تهديد للعملية الديمقراطية في العراق؛ لأنّهم بنوا ثقافتهم على أساس قسرى خلاصته: إنَّ كان ما تنتجه الصناديق لصالحهم هو عمل ديمقراطي وما عداه مشكوك به؛ لأنّ عقليتهم عقلية ما زالت واقعة تحت تأثيرات الثقافة السياسية الشمولية والعقد التاريخية التي سبقتها[2] كيف يمكن لعقلٍ قمعيٍ شمولي مارس إلغاء الآخرين عقوداً من الزمن وأزهق الأرواح لأجل ذلك، وتشبع بهذه الثقافة والممارسة أنْ يتحوّل بقدرة قادر الى عقل ديمقراطي؟ أنّها من سخريات القدر، لذا يظل التناقض هذا أحد التهديدات التي تشل حركة التداول السلمي للسلطة من طبقة محكومة بأزمة التاريخ والعقد.

---

(١) د- نجوى صالح الجواد، المرجعية الدينية والعراق الجديد جدلية الدين والسياسية، بغداد، ٢٠١٠ ص٢٩٢.

(٢) فالح عبد الجبار- الديمقراطية المستحيلة والديمقراطية الممكنة، دار المدى، بيروت، ط ١، ١٩٩١ ص ٣٦.

هـ) مازق عدم توفر مستلزمات البناء الديمقراطي:

إنّ أول مستلزمات التداول السلمي للسلطة هو وجود دستور دائم معزز بالقوانين والتفصيلات، بينما الدستور العراقي أقرب الى هيكل عظمي يفتقر الى المنظومة القانونية، ثم عدم وجود قانون للانتخابات وعدم وجود مبدأ التمثيل ومجالس منتخبة وقانون أحزاب سياسية ينظم التعددية الحزبية ووجود مؤسسات تصدر القوانين المشاركة وليس بالشخصنة ووضع المؤسسات التشريعية والهيئات القضائية، وفاعلية منظمات المجتمع المدني، وحرية التعبير، وتداول المعلومات، واستقلال الصحافة، ووضع الحريات والحقوق العامة، هذه المستلزمات السياسية من حيث المبدأ موجودة في المجتمع العراقي ولكن فيها نواقص كثيرة...

مأزق الممارسات العملية للديمقراطية من قبل السياسيين:

بما أنّنا نبحث عن ثقافة الأمّة العراقية سياسياً، فمن المهم أنْ نشخص ما تقوله الأمّة وما تولد لديها من قناعات وإشكالات عن التجارب واحدة واحدة بما فيها الديمقراطية والتعددية الحزبية، وهنا يوجد إشكال سيال يعم كل مكوّنات الشعب العراقي عرباً وكرداً وتركماناً سنة وشيعة تقريباً وجدناه من خلال بحثنا الميداني في عقلية جميع طبقات المجتمع العراقي وهو: هل القائمون على العملية السياسية من قادة الأحزاب والحركات الذين يشكّلون حسب الفرض ولو بنحو قهري حاضنة للديمقراطية وللتداول السلمي للسلطة، هل مارسوا الديمقراطية مع أحزابهم؟ أم أنهم ما زالوا عبر عقود يهيمنون على أحزابهم بطريقة قبلية توريثية خالية من أي ممارسة ديمقراطية وتغييب تام

للرأي العام والخاص والطاقات والكفاءات، وهذا حال عام للأحزاب العراقية إلا ما ندر منها، فكيف يشكل هؤلاء حاضنة للديمقراطية في العراق في الوقت الذي هم يمارسون أبشع أنواع الدكتاتوريات الشمولية في أحزابهم ومكوّناتهم، وليس أدل على ذلك من أنَّ استطلاعات مركز العراق للدراسات والعديد من الاستطلاعات[١] تؤكّد النفور والغضب الجماهيري من قياداتهم وشيوع ثقافة النقد لهؤلاء القادة مما يولد شرخاً كبيراً بين المسيرة السياسية التي تعتمد المنهج الديمقراطي السياسي وبين قناعات الأمّة، خصوصاً أنَّ هذه الممارسة لم تكن مقصورة على مكوّن معين، بل هي ممارسة شملت جميع الأحزاب ومن كل المكوّنات، من هنا يمكن القول: إنّ الديمقراطية بكل أنواعها سواءً كانت ذات البعد والمنهج الغربي أو الديمقراطية ذات البعد الشرقي الإسلامي كلاهما لم يترسخا بعد في التجربة السياسية العراقية كثقافة سياسية مقنعة للجمهور العراقي بكل أطيافه، بل العكس هو الصحيح فإنَّ العديد من الإشكالات والمنفرات والعقبات تحول دون رسوخ هذه التجربة ودون حل الإشكالات المتقاطعة المتولده من تجربة الديمقراطية بعد عام ٢٠٠٣ خصوصاً الديمقراطية ذات البعد السياسي، فلا نتوقع نجاحاً لها في ظل عدم رسوخها ثقافياً وبسبب هيمنة (الدكتاتوريات الديمقراطية) إنْ صح التعبير.

النتيجة: ومن خلال الاستعراض الذي تقدم بين الديمقراطية بمنهجها وآلياتها وأسسها ومبانيها، وبين الواقع الذي عليه التجربة الديمقراطية

---

(١) استطلاع اجراه بهذا الصدد المعهد الجمهوري الامريكي (iri) بتاريخ ٢٠١٠/١/٦، اظهر ان ما نسبته ٦٩. ٥٥% من عموم الشعب العراقي لايرى في قادته أي سلوك ديمقراطي مع احزابهم ومكوناتهم، ونفس النسبة يويدها مركز العراق للدراسات من خلال استطلاع بتاريخ ٤٠٢ - ٢٠١١ انتهى بنتائج مقاربة جدا.

العراقية، ومن خلال العرض النظري فضلاً عن المعطيات العملية والممارسات السياسية على الأرض يتأكد لدينا أنّ ثمّة عقبات تحول دون نجاح التجربة أو لا أقل أنّ ثمّة خطراً وشراً مستطيراً يحيق بها.

ومن المهم لدينا أنْ نؤكد إنَّ الشعب العراقي مع التجربة الديمقراطية بلحاظها السياسي الذي يعني التداول السلمي للسلطة ومع الديمقراطية التي تعني ترسيخ حاكمية الأمّة دون أنْ تتعارض مع أحكام الشريعة، وليس مع الديمقراطية ذات الايديولوجية الغربية العلمانية، بل هكذا نوع من الديمقراطية مصدر إشكال محكم في ثقافة الأمّة العراقية عن الاسلاميين العراقيين بحاجة الى إجابات مؤكّدة قبل أنْ يستحكم الإشكال بنظر الأمّة.

٣ ـ تأثيرات الثقافة السياسية العسكرية في المجتمع العراقي

مع أنّ البحث هنا في سياق الثقافات التي تولدت عام ٢٠٠٣ وما بعده إلا أنّ الحديث عن ثقافة المقاومة العسكرية له جذور في تكوينات المجتمع العراقي، وقد حصلت أزمات مزمنة ولم يأتِ تاريخ ومرحلة زمنية تتمكن من تعبيد الطريق بين الأمّة ككل والحكومة، إنّ المقاومة التي شهدها عصر مابعد ٢٠٠٣ والاتجاه العسكري هو وليد ترسبات سياسية ضاربة في أعماق المجتمع العراقي تظهر من طبقةٍ محددة تلك التي حكمت وتحكمت بالبلاد خلال القرن العشرين، هذه الطبقة التي تحوّلت من طبقةٍ حاكمة الى محكومة، ويؤشر علماء الاجتماع أنّ أحد أمراض الهوية الوطنية[1] التي أخلت بمواطنة المجتمع العراقي هي تلك الأزمات ومصدرها الأساسي تلك الطبقة.

و إحدى هذه الأزمات المزمنة التي يضطلع موقف المواطنة العراقية

---

(١) حقوق المواطنة: هي منظومة من الحقوق تتشكل للفرد في علاقتة بالسلطات الحكومية في وطنة، تلزم هذه الحقوق الدولة بصيانة حياة وحرية وكرامة الافراد باعتبارهم مواطنين لتامين انخراطهم الفاعل اجتماعيا واقتصاديا لادامة العقد الاجتماعي للوطن ويتمثل هذا في الجانب المدني في حقوق المواطنة كالحق في الحصول على الجنسية والحق فى الملكية الخاصة وممارسة النشاط الاقتصادى والحق فى التعليم والحق فى الرعاية الصحية والحق فى العمل والتمتع بظروف عمل عادلة والحق فى الضمان الاجتماعى. انظر الحقوق السياسية للمواطنة. (احمد سعيفان، قاموس المصطلحات السياسية والدستورية والدولية، بيروت. ناشرون ص٢٥٦).

بتناولها هو قمع السلطات العراقية المختلفة (الطبقة الحاكمة) للشعب العراقي بمختلف مكوناته، في الوقت الذي تفسر شرائح المجتمع العراقي المختلفة ظاهرة القمع السياسي في الدولة العراقية بأنة قمع من قبل سلطات طائفية أو عرقية موجّه نحو طائفة أو أثنية أو حزب معين بسبب اختلاف طائفة السلطة أو اثنيتها أو عقيدتها عن الفئة المقموعة، والمتابع لتاريخ العراق المعاصر يرى أنَّ تاريخ القمع الطويل والكارثي في العراق الحديث يمثّل قمعاً موجّهاً من السلطة تجاه الشعب العراقي بمكوّناتة المختلفة، قمعاً من السلطة في مواجهة مطالبات الشعب العراقي بحقوق مواطنتة وحرياتة المدنية، وهو بذلك ليس قمعاً لفئة عراقية معينة بسبب خلفيتها الدينية أو الاثنية، ولكنة قمع لهذه الفئة أو تلك؛ لأنّها أدركت قدر الظلم والغبن الواقع عليها وهبّت مطالبة بحقوقها من طبقة حاكمة ذات عقلية عسكرية، ولقد توقف بعض من درسوا المصادر التاريخية المتعلقة بالفترة الملكية عند موضوع العلاقة بين الجيش ونظام الحكم الملكي مؤكدين سيطرة العسكريين على المناصب الحساسة في السلطة، فقد شغل العسكريون ٦١٪ من المناصب الوزارية الرئيسية للفترة من ١٩٢١ الى ١٩٥٨[1] مما أدى الى تعزيز وجود المؤسسة العسكرية في الحياة الاجتماعية والسياسية.

لقد شرعنت السلطات العراقية المتعاقبة (الطبقة المحددة) قمعها لمطالبات المكوّنات المختلفة للشعب العراقي بحقوقه وحرياته المشروعة من خلال ثغرات في منظومة الدساتير والقوانين العراقية وافتقادها الى تشريعات فعلية وفاعلة تحمي هذه الحقوق والحريات، لقد التفّت السلطات العراقية

(١) الدكتور عقيل الناصري، الجيش والسلطة في العراق الملكي، دار الحصاد، ص ٢٠٩.

تاريخياً على حقوق المواطنين العراقيين لتحقق أهداف سلطوية استبدادية تخدم مصالحها على حساب المصلحة العليا للمواطنين العراقيين والوطن العراقي منذ عام ١٩٢١ الي عام ٢٠٠٣[1] لتكريس السلطة بيد طبقة محددة والغاء المكوّنات الأخرى، بذلك فإنَّ الصلاحيات الاستثنائية لاستعمال القوة التي منحت للسلطة بموجب القانون والدستور من أجل قيامها بواجباتها بحماية الوطن ومواطنية وعقدهِ الاجتماعي أُسيء استخدامها.

إنَّ الصبغة الاثنية أو الطائفية التي تلون بها هذا القمع تاريخياً لحد اليوم مآلها لسببين، **الأول**: هو أنَّ الطبيعة الغالبة لمطالبات الحقوق والحريات في العراق هي ذات طابع اثني وديني بالدرجة الأولى بمعنى هناك مكوّنات تطالب بحقوقها الدينية والقومية، وهناك من يقمعهم لأجل ذلك.

الثاني: هناك سبب حزبي تعيشه عقلية هذه الطبقة قائم على الغاء الاخرين وتركز هذا النمط السياسي في عقلية حزب البعث وممارساته بنحو محض، هذا من جهة ومن جهة أخرى؛ لأنّ الحكومات الاستبدادية المتعاقبة حرصت ومازالت على تلوين المطالبات بالحقوق الوطنية والحريات المدنية بصبغات طائفية وعرقية شوفينية أو ايدلوجية حزبية لتهميشها وتحجيمها ثم وأدها قبل أنْ تتحول الى مطالب شعبية عراقية عامة.

---

(١) أما عسكرة الدولة والمجتمع زمن صدام حسين فالامر لا يحتاج الى كثير عناء لمعرفته، فعلى المستوى البعثي ثم التخلص بوحشية من القيادات السياسية المدنية كعبد الخالق السامرائي وصلاح عمر العلي وعبد الله سلوم السامرائي وعبد الكريم الشيخلي ومحي عبد الحسين وخالد عبد عثمان وعدنان حسين ومحمد محجوب وغانم عبد الجليل، ومحمد عايش، وعدنان الحمداني، ورياض ابراهيم، ومحمد فاضل، ونعيم حداد، وعزة مصطفى وغيرهم كي تبقى القيادة بيد صدام وحده، ثم ركزها بيد الاجهزة الامنية والعسكرية المواليه له (مركز العراق للدراسات).

حتى القرن العشرين كانت كل قيادات العراق قيادات عسكرية سواءً في العهد الملكي (نوري السعيد وكل طاقمه) كانوا قادة في الجيوش العثمانية، وهكذا مرحلة عبد السلام عارف ثم عبد الرحمن عارف الى مرحلة حزب البعث وهي المرحلة التي اعتمد فيها حزب البعث في البقاء على تبعيث المؤسسة العسكرية، وأما زمن صدام فقد كانت المرحلة هي عسكرة التنظيم البعثي وعسكرة المجتمع العراقي بأسره إذ قُدر قوام المؤسسة العسكرية عام ١٩٩٠ بحوالي مليون فرد من أصل ١٨ مليون عراقي أي بنسبة تقارب ربع عدد المواطنين المؤهلين لحمل السلاح[1] لقد وضفّت السلطات العراقية خلال التسعين السنة الفائتة نوعين من القوى القمعية لإخضاع أبناء الشعب العراقي كرعايا واتباع، في مواجهة مطالباتهم المشروعة بحقوق مواطنتهم وحرياتهم المدنية المضيعة، وهما: قوى القمع السياسية العسكرية، وقوى القمع الاجتماعية. تتميز قوى القمع السياسية العسكرية بأنّها تعمل ضمن بنية المجتمع بشكل عمودي من أعلى هرم السلطة متمثلة بالسلطتين التشريعية والتنفيذية ونزولاً لهياكل الدولة التنفيذية من وزارات ومؤسسات ثم إدارات وصولا الى فصائل السلطة المسلحة الرسمية منها كالشرطة والأمن والجيش وغير الرسمية كالميليشيات (الجيش الشعبي) والحمايات والعصابات المأجورة وانتهاءً بأدوات قمع السلطة من سجون رسمية ومن معتقلات وأقبية سرية شبه رسمية أو شخصية، وفق نموذج قوى القمع العمودي تشكل السلطة الركيزة الأولى لصناعة القمع المنظم في أعلى هرم السلطة؛ إذ قام صدام بعملية جرد دقيقة لمراكز القوى البعثية المدنية والعسكرية

---

(١) ماديون وبيتر سلوجست - العراق الحديث، الثورة والدكتاتورية - ص ١٨٢. وسلام عبود، ثقافة العنف في العراق، منشورات الجمل، ص ١٤٣.

فقام بتصفيتها، بعدها أوكلت تقريباً ادارات المؤسسات الأمنية والعسكرية الى قياده صدام حسين مباشرة، وأيضاً كان يسيطر على قيادة مكتب الأمن الوطني التابع لمجلس قيادة الثورة وهو جهاز الأمن الخاص بالرئيس صدام حسين[١] من خلال تشريعات وقرارات وقوانين تتناقض مع حقوق المواطنة مثل الحد من الحرية الشخصية للأفراد والجماعات، أو تحرّم العقائد الفكرية والسياسية لخصوم السلطة أو سحب الجنسية العراقية من الخصوم السياسيين.

وكذلك شرعنة توظيف الجيش والقوات المسلحة كأدوات لقمع المواطنين العراقيين ممن جهروا بالمطالب التحررية وممن (اجترؤا) على المطالبة بحقوق المواطنة والحريات المدنية والذين طالبوا بتحويل العراق من بلد دكتاتوري شمولي الى بلد حر ديمقراطي تتكافأ فيه فرص المكوّنات جميعاً انطلاقا من هويتها الوطنية، لكن القمع غيب كل هذا التاريخ وابقى على هوية أو طبقة واحدة تتحكم بمصائر البلاد والعباد، لذا كان يتم صناعة القمع وشرعنته في أعلى هرم السلطة، وقد كانت السلطات تعكف في الطبقات الادارية الأدنى على تنفيذ القمع من خلال تحويل هذه التقنينات والتشريعات الى ضوابط وسياسات وآليات تضمن استلاب إرادة المواطن لحقوق مواطنتة وحرياتة المدنية، وبذلك تكون الفصائل المسلّحة والسجون هي أدوات القمع السياسي التفيذية التي تتخصص بقمع العراقيين على اختلاف خلفياتهم حين يجهرون بمطالبتهم بحقهم الطبيعي بالحريات المدنية وحقوق المواطنة. في الوقت الذي تختص فية أجهزة الأمن بقمع الأفراد والجماعات والأحزاب وتقوم القوّات المسلّحة والميليشيات ومسلحو القبائل والعشائر بقمع الحركات

---

(١) ماديون وبيتر سلوجست - العراق الحديث، مصدر سابق، ص ١٨٢.

ذات الطابع الأوسع في المدن والقرى والحركات القومية والدينية. هكذا ابتدأت السلطات العراقية منذ عام ١٩٢١ انتهاكاتها لحقوق المواطنة في عهد مبكر من تأسيس الدولة العراقية الحديثة بتوظيف الفصائل المسلّحة رسمية وغير رسمية لقمع المطالب الآثورية الإدارية والثقافية في انتفاضة الآثوريين بمذبحة سميل عام ١٩٣٣[١] وبالقمع القاسي لمطالب إنتفاضة عشائر الفرات الأوسط بالحريات الثقافية وبحرية ممارسة الشعائر المذهبية عام ١٩٣٥[٢] وهكذا تم توظيف السلطة للقمع في تعاملها مع المطالب الكوردية الثقافية والإدارية المشروعة منذ عام ١٩٢٠[٣] ووظفت نفس اليآت القمع لسحق التحرك الشعبي في كركوك والموصل عام ١٩٥٩[٤] والرافض للقيود المفروضة على الحريات الثقافية والدينية والرافض لتمركز السلطة، ووظفت نفس اليآت القمع لتكريس السلطة بأيدي القوى السياسية الانقلابية عام ١٩٦٣[٥] فقامت السلطة بالتصفية الجماعية للتيار التقدّمي في مذابح قصر النهاية ومعسكر الدبابات وقطار الموت ونقرة السلمان، وبنفس الطريقة قمعت المطالب الشيعية بحرية ممارسة الشعائر المذهبية والثقافية في الانتفاضات الشيعية ١٩٧٧و ١٩٧٩[٦] وقمعت المطالب الثقافية والإدارية للكورد الفيليين بتهجيرهم عام

---

(١) ابرم شيرا، الاشوريون في الفكر العراقي المعاصر، ص٨٠.

(٢) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية. ج ٧، ص٨٢.

(٣) عبد الرزاق الحسني، نفس الصمدر ج ٩، ص٦٥.

(٤) نفس المصدر، ج ٩ ص٢٣٣.

(٥) نفس المصدر، ج١٠، ص٢١١.

(٦) علي المومن، سنوات الجمر: مسيرة الحركة الاسلامية في العراق ١٩٥٧ - ١٩٨٦، ط٣، المركز الاسلامي المعاصر، بيروت، ٢٠٠٤، ص١٠٩.

١٩٧٧و١٩٨٠[١]وقمعت مطالب التركمان الادارية والثقافية عام ١٩٥٩ و١٩٨٠[٢] وبنفس آليات القمع تم إسقاط الجنسية العراقية عن مواطنيين عراقيين بشكل جماعي عام ١٩٨٠[٣] ومصادرة أموالهم وتهجيرهم الى خارج العراق (لكون أجدادهم كانوا من ذوي التبعية الايرانية قبل تأسيس العراق الحديث)!، وهكذا قمع الحراك المسلّح لحركة الأنصار١٩٨٠ ـ ١٩٨٤ والرافض للدكتاتورية المطلقة ولإستئثار الحزب الحاكم بالسلطة بشكل تعسفي، وهكذا قمعت السلطة بوحشية المنتفضيين من الشيعة والكورد في الانتفاضة العراقية الثانية عام ١٩٩١م والرافضيين لوجود نظام حكم أخفق في ادارة الدولة بشكل فاضح، وجر الوطن العراقي الى هزائم سياسية واقتصادية وعسكرية متتالية. وهكذا قمعت السلطة حركة النضال المدني الشيعي عام ١٩٩٩[٤] التي سعت الى ايجاد مخرج سياسي للأزمات الاقتصادية والإدارية والطائفية التي تولدت بعد هزيمة النظام عسكرياً عام ١٩٩١.

في قراءة مقارنةٍ لجميع هذة الانتفاضات ولعمليات القمع التي جرت عليها نستطيع أنْ نميّز سمتين تطبع هذه الحركات بغض النظر عن من قام بها وكيفية قمعها وما آلت إليه:

أولاً: كانت الشعارات المرفوعة من قبل المنتفضين وأهداف نضالهم تصبو إلى الحصول على قدر حقيقي من الحريات المدنية وحقوق المواطنة، على

(١) نهاد الفيلي، اضواء على التاريخ السياسي للكرد الفيلي في العراق: قومية مغيبة الهوية، ط١، الساقي، بغداد ٢٠٠٦، ص١٢٢.

(٢) الصمانجي، مصدر سابق، ص٨٧.

(٣) المومن، نفس المصدر، ص١٢٢.

(٤) نفس المصدر، ص١٢٣.

النقيض مما كانت تحاول السلطات العراقية المختلفة (الطبقة الحاكمة) أن تُخَرجه وتحرّفة عبر وسائل الإعلام الخاصة بها على أنّها محاولات إرهابية أو أنّها محاولات انفصال أوتفكيك للعراق. لقد كان التيار العام والغالب لهذه الحركات غير انفصالي ولا تآمري ولا مرتبط بالخارج كما يدّعي إعلام الطبقة الحاكمة. وتبلورت المطالبات الكبرى لها حول حقوق ثقافية، ادارية (الكورد١٩٢٠ ـ ١٩٩٢، الاثوريين١٩٣٥، التركمان١٩٥٩ و١٩٨٠، الكورد الفيلية ١٩٧٧و١٩٨٠)، أو حقوق ممارسات دينية أوتشريعية (الشيعة ١٩٢٠ ـ ١٩٩٢، عرب الموصل ١٩٥٩)، أو أهداف سياسية ضدَّ الاستبداد والإنفراد بالسلطة (تصفية التيار التقدمي عام ١٩٦٣) قمع حركة الأنصار ١٩٨٠ ـ ١٩٨٤، قمع حركة النضال الشيعي ١٩٩٢وبقي النظام القمعي للطغمة والطبقة الحاكمة عبر التاريخ المعاصر وخلال (٩٠) عاماً متفرداً بادراة البلاد ومشككاً بكل من يريد أيَّ قدرٍ من الحرية ونيل الحقوق.

ثانيا: إنَّ هذا القمع السلطوي[1] الوحشي سُلّط وما يزال حتى بعد ٢٠٠٣

---

(١) السلطة: لابد هنا من التمييز بين السلطة والحكومة، فالسلطة هي حزمة من الصلاحيات تخول (للحكومة) على اسس شرعية (من خلال الدستور والقوانين) التي تلتزم الحكومة بممارستها من خلال قنوات (اجهزة الدول وموظفيها والضوابط التي تحكم عملهما) مُعرفة رسميا ضمن مؤسسة الدولة وتمثل السلطة جزءً من صلاحيات الحكم الكلية، فمثلا تتمتع السلطة بحق توقيف الاشخاص اذا ثبت الاشتباة بخرقهم للقوانين، ولكن السلطة تمارس حق التوقيف هذا من خلال القناة الرسمية المعرفة وهو الحصول على اذن التوقيف من قاضي الحقيق. تتجاوز السلطة صلاحياتها الشرعية او تخترق القنوات الرسمية المعرفة عندما تخفق بالالتزام بهذه الضوابط لمارستها لسلطاتها، فعندما يقوم رجال الامن (موظفون حكوميون) بخطف الافراد بشكل مباشر من مساكنهم واماكن عملهم على اساس اشتباه افراد السلطة وبدون المرور بالقنوات الشرعية (اذن قاضي التحقيق) يعد هذا تجاوزا من السلطة لصلاحياتها ولا يسمى هذا توقيفا بل اعتقالا (احمد سعيفان. نفس المصدر ٢٧٧).

من فلول نفس الطبقة الحاكمة على جميع أبناء الوطن العراقي بمجرد رفعهم لمطالب الحرية المدنية وحقوق المواطنة، بغض النظر عن خلفياتهم الثقافية والاثنية وبغض النظر عن مدى تقارب أو اختلاف الخلفيات العقائدية للمنتفضين مع عقائد السلطة، مما يعني أنَّ جهةً واحدة تتحمل المسؤولية تاريخاً عن ظلمهم وقمعهم جميعاً، وأنّ أيّ مراجعة لتاريخ الاحداث تظهر أنَّ الخط السياسي العسكري القومي والطائفي هو من يتحمل المسؤولية وهو الذي وقف بالتالي موقفاً متقاطعاً مع جميع مكوّنات المجتمع العراقي، ولقد أسميناه أو اشرنا اليه، بالطبقة الحاكمة أو الطبقة المحددة؛ لأنّنا أردنا التأكيد والإشارة الى مسائل في غاية الأهمية منها: أنَّ الذي تحكم بمصير البلاد عبر القرن العشرين ومنذ أنْ تأسست دولة العراق الحديث ١٩٢١ هي طبقة واحدة مهما اختلفوا في الأسماء والمنحدرات ومنها: إنَّ هؤلاء طبقة عسكرية سياسية لا تمثل المكوّن السني كما صوّر البعض أنْ لم تكن قد أساءت له وتقاطعت مع توجهاته الفكرية والسياسية.

ومنها أنّهم أقرب الى حكم المحسوبيات والعصابات والمجاميع من حكم الأمّة المبني على الديمقراطية وارادة ومشاركة الأمّة.

المهم إنّ هذه الطبقة الحاكمة هي التي مارست الانتهاكات عبر التاريخ المعاصر.

وبناء على ما تقدم فإنَّ هذه الانتهاكات كان لها الأثر السلبي في اشاعة هذه الثقافة السياسية والعسكرية ولها الأثر في تمزيق للنسيج الاجتماعي العراقي وتعد هذه التصفيات الجسدية للمعتقلين والمسجونين والمقابر الجماعية التي حصلَت وارتكبت من ذات الخط تحت يد العسكر متأثرين بثقافة عسكرية قمعية، هذه الممارسات تعتبر انتهاكات فاحشة لحقوق المواطنة والحريات المدنية، إذن بها الفراغ الدستوري والقانوني في تنظيم الصلاحيات بين السلطتين

القضائية والتنفيذية والغياب الكبير لأسس الحريات المدنية في الدساتير العراقية وما ترتب عليه من هزال التشريعات الخاصة بحقوق المواطنة وتطبيقاتها الواهية مما فسح المجال واسعاً للثقافة العسكرية وصارت فيها بعد ثقافة لدى شريحة سياسية وحكومية تمارسها عندما تتحول الى مرحلة المعارضة؛ لأنّها مارستها يوم كانت في مرحلة السلطة والدولة، بعد هذه المقدمة نأتي على بعض الحقائق وهي:

١ ـ إنَّ هذه (الطبقة العسكرية التي تحكمت بمصير العراق السياسي خلال القرن العشرين) والتي مارست كل هذا القتل تاريخياً وهمّشت، وأعدمت، وطغت، وتكبّرت، وتجبّرت، ووزعت الموت على جميع مكوّنات المجتمع العراقي وأحزابه للبقاء على رأس الهرم السلطوي الحكومي هي التي مارست عام ٢٠٠٣ وما بعده سياسة المقاومة للعهد الديمقراطي الذي يعطي لكل ذي حقٍ حقّه، ويمنحه حقوقه وحرياته المدنية[1] ويحترم هوية المجتمع العراقي المؤسسة على المواطنة وينهي عزلة وتغييب الشعب بأكمله لصالح طبقة محددة تدّعي أنّها هي أولى بحكم العراق، لكونها تدّعى زوراً أنّها وحدها من يحق لها أنْ تحمل الهوية الوطنية والقومية، هذه الشريحة هي التي أسست بعد عام ٢٠٠٣ سياسة العنف والمقاومة للعهد الديمقراطي تحت ذريعة مواجهة الإحتلال الأمريكي، ومارست العنف العسكري والسياسي الذي كانت قد

---

(١) الحريات المدنية: هي منظومة من الحقوق التي تصون حرية الافراد من اجرائات فاقدة للشرعية (اختراقات) قد تتخذها سلطات الحكومة أوالمؤسسات الخاصة وبذلك فان هذه الحقوق تعد حيوية لأفراد المجتمع لضمان انخراطهم بشكل آمن في النشاطات المدنية والاقتصادية والسياسية للوطن بدون ان يتم اضطهادهم او تمميزهم عنصريا على اساس عجزهم البدني او العقلي او على اساس طائفي او عرقي او جنسي (احمد سعيفان. نفس المصدر ص٢٨٧).

مارسته من قبل يوم كانت في هرم الدولة مسخرة جميع الأجهزة للقيام بهذه المهمّة، وحينما نتحدث عن عنف عسكري وسياسي فإنّما نتحدث عن مسيرة لهؤلاء تتكامل في الأداء بين جهات تمارس العنف العسكري لتضرب الأمن والإستقرار والبناء الاجتماعي ومنع تكامل الدولة ومؤسساتها وجهات تمارس العنف السياسي لمنع العملية السياسية من أنَّ تستقر لتقدم تشريعات تنهض ببناء دولة وتسهل تقديم الخدمات، أنّهم يستنفرون كل كوامنهم وخبراتهم التاريخية سياسياً وعسكرياً لممارسة ذات الدور اليوم، موزعين أدوارهم فتجدهم يداً في الحكومة لضربها، ويداً في المعارضة لمقاومة البناء الديمقراطي للدولة، ويداً سياسية لتقديم الشلل للعملية السياسية، ووضع العصى في عجلة البناء، ويداً في العمل العسكري؛ لضرب الأمن والاستقرار الاجتماعي والاقتصادي، وهناك من يرى أنَّ هذا السلوك المتشدد لدى (للطبقة الحاكمة)، هو سلوك موروث من العقلية العثمانية، واستمرّ في مراحل سياسية لاحقة، هذه الخلفية العثمانية الفكرية والسياسية للنخبة الحاكمة في العراق التي ترسخت في العقلية العراقية تحكمت في فكر النخبة الحاكمة وطبقتّها في السياسة والحكم وهي التي جعلت من نموذج السلطة العثمانية مصدر إلهام مهمّاً ورئيسياً لرجال الحكم والفكر والسياسة في العراق[1] لا بل تجاوز الحدود السياسية والأسلوب العسكري القمعي الذي تمارسه في السلطة ليشمل أيضاً نمط الحياة والتفكير والسلوك، يقول الكاتب يوسف مالك: إنّ استبدال الفيسة أو الفينة وهي القبعة الرسمية لرجال الحكم العثماني بالسدارة وهي القبعة الرسمية لرجال الحكم العراقي بعد عام ١٩٢١ لا يعني استبدال وتغيير

---

(١) حسن العلوي، التاثيرات التركية في المشروع القومي العربي في العراق، ص٣٨.

أساليب ومناهج وثقافات الحكم السياسية، هؤلاء (الطبقة الحاكمة) اتصفوا بتعطشهم للسلطة بأي ثمن كان، وأنَّ أوجب استخدام السلاح والأساليب العسكرية، وهذه العقلية التي ترسّبت لدى هذه الطبقة الحاكمة نجدها الى اليوم تمارس دورها هذا وأسلوبها السياسي والعسكري إنطلاقاً من ثقافتهم السياسية التي ورثوها والتي طبقوها فعلاً، وهذا هو التفسير العلمي للتاريخ[1]؛ لأنهم يستميتون من أجل البقاء في السلطة، خاصة حينما يكون الآخرون من غير توجهاتهم الفكرية، والمذهبية، والدينية، والقومية، وقد ترسخت الثقافة السياسية العسكرية في تكوينهم النفسي والعقلي وبلغت حداً يضج التاريخ بمواقفهم المؤلمة وتطول القوائم التي تسجّل الدماء الزكية ضحايا توجّهاتهم العسكرية، تاريخ هؤلاء يعد من المضحكات المبكيات، وأنا أطالع تاريخ القوميات الأخرى في ظل هؤلاء لفت نظري القصة التالية: أنْ الحاج رمضان قائد الفرقة التي دبرت مذبحة الاشوريين (سميل) أطلق النار هذا القائد على فلاحٍ اشوريٍ في مزرعته، وحينما سألوه عن السبب قال: نعم هو فلاح فقير، لكنه يمكن أنْ يكون جاسوساً انكليزياً، بينما كان يقف الى جانب الحاج رمضان مستشاران انكليزيان للحكومة العراقية، وهذا هو منهج وثقافة الطبقة الحاكمة الذي يقتل آشورياً بتهمة التجسس ويقتل الشيعي؛ لأنّه فارسي صفوي، ويقتل الكردي؛ لأنّه ليس عربيا، (الطبقة الحاكمة) هي التي تتحمل بثقافتها المسؤولية عن ذبح أغلب مكوّنات الشعب العراقي وعن نشر الثقافة العسكرية تاريخياً وراهنا.

---

(١) التفسير العلمي للتأريخ: إحدى طرق تفسير ودراسة المجتمعات الانسانية من منطلق تطورها الاقتصادي والاجتماعي والتأريخي تستند هذه الطريقة الى حقيقة ان تاريخ المجاميع الانسانية هو نتاج سعيها لتطوير ضرورات حياتها ووجودها (سعيفان- نفس المصدر، ص٢١٢).

٢ ـ إنّها مهما تذرعت في مرحلة عام ٢٠٠٣ بأنّها عناصر مقاومة ضدَّ الإحتلال الأمريكي وأنّها تريد أو أرادت تحرير العراق واستعادة سيادته، لكن معطيات الواقع وموقفهم العملي وممارساتهم على الأرض وايديولوجياتهم وخطابهم وأساليبهم وأفكارهم أكّدت بما لا لبس فيه أنّهم هم عسكر الأمس وسياسيوه ومرتكبو جرائمه، يمارسون اليوم ذات الدور مع الأمّة العراقية التي خرجت من مرحلة العبودية الى مرحلة الحرية، وما مقاومتهم للأمريكان إلاّ ضرباً من الزيف، وأنّهم أقرب الى أمريكا من أي مكوّن آخر تاريخياً وراهناً، وتشهد لذلك اجتماعات حزب العبث (البعث) بقيادة يونس الأحمد وعزة الدوري في تركيا والمغرب وسوريا[1]، لا ننكر أنْ هناك مقاومة شريفة تحلت بالقيم والاخلاق والإسلام والمبادىء الحسنة من هذا المكوّن الكريم، ولكن حجمها أمام الكم الهائل من الأعداد التي أعلنت عن نفسها (والتي تقدم ذكر بعضها) يكون قليلاً، وهؤلاء شيء وفلول الطبقة الحاكمة شيء آخر، وأنَّ دورهم شيء والممارسات التي يقوم بها البعثيون والقتلة ورجالات القاعدة في ذبح الأبرياء بعنوان المقاومة للاحتلال، شيء آخر، فقد أشّرت المصادر في وزارة الداخلية العراقيه والأمن الوطني أنَّ نسبة ما ارتكبته هذه المجاميع التي تدّعي المقاومة ضدّ الأبرياء من أبناء الشعب العراقي يكون ٩٢٪ قياساً الى العمليات التي استهدفوا بها الإحتلال الامريكي[2]، ودليلاً آخر أكثر وضوحاً أنْ عملياتهم ما زالت مستمرة في ضرب المجتمع العراقي على الرغم من خروج القوات العسكرية الأمريكية من المدن العراقية، بل الأهم أنّهم منذ عام ٢٠٠٩ خلت

______

(١) الغالبي، ذاكرة الموت، ص٢٣٣.

(٢) جريدة الصباح، ٢٠٠٩/٥/١٧.

عملياتهم من ضرب أيِّ مؤسسة ومعكسر أمريكي، بينما تتصاعد ضرباتهم العسكرية لأبناء الشعب العراقي وللدولة وعناصر الشرطة والأبرياء والمحرومين في الأسواق والمساجد والكنائس دون تفريق، وما زالوا يجاهرون بأنْ هدفهم الأساسي هو اسقاط العملية السياسية التي أعادت للشعب العراقي بكل مكوّناته حقوقه السياسية التي كانت ملغاة وحرياته التي كانت مصادرة، لا ننكر أبدا وجود مقاومة شريفة من السنة، وعليها أنْ تعرب عن برنامجها ونفسها وايديولوجيتها كي لا تختلط جهودها بجهود البعثيين؛ لأنّهم في موقع جغرافي وديمغرافي واحد، ومن المؤكد أنَّ الأحداث والميدان أكّدت وجود شرائح منصفة ومخلصة لا تريد السير بمسيرة البعثيين وآيديولوجتهم العكسرية وتريد استهداف المحتل ليس سواه، وهؤلاء قدّموا وعانوا من القاعدة وتعرّضوا للقتل في مدنهم الرمادي، وصلاح الدين، والموصل، وهؤلاء هم المقاومة الحقيقة التي تستهدف المحتل وتحترم الإنسان العراقي، بينما (المقاومات) الأخرى تقاوم العملية السياسية العراقيه وبناءها الدستوري الراهن الذي يحفظ حقوق المواطنين التي كانت ملغاة لصالح فئة دون غيرها وحكراً عليها طيلة قرن، وهم في الواقع فلول الطبقة الحاكمة تاريخياً التي أوضحنا دورها السياسي عبر العقود التي مرّت، وها هي ذات الطبقة اليوم عادت بعد ٢٠٠٣م لتقتل أمّة بأسرها للعودة بها الى زمن عبوديتها، وإبقاء الأمّة كلّها تحت مظلتها، متوسلة لذلك بذات الأسلوب السياسي والعسكري المسلح الدموي.

٣ ـ ظهرت أيضاً في الصف الشيعي مقاومات مهمّة وجديرة وسجلت مواقف لا يمكن تجاوزها بسهولة دون التوقف عليها وامتازت بعمل سياسي وفكري وتعبوي وعمل مقاوم مسلّح ضدَّ الاحتلال، ولقنّت المحتل دروساً

من خلال بث الوعي المقاوم لأبناء الشعب العراقي، ومن خلال ضربات عسكرية مثل طلائع جيش المهدي (اليوم الموعود) وكتائب حزب الله العراق، وعصائب أهل الحق، ونعتقد أنَّ التاريخ الشيعي زاخرٌ بالمواقف الجهادية العسكرية والسياسية المقاومة للاحتلال الاجنبي، والطائفية، والانحراف الفكري والسياسي وكل محاولات ألفتّ في عَضد الأمّة الإسلامية وسلبها مقوّمات نهضتها، وقد قدم المكوّن الشيعي على مذبح المقاومة والدفاع عن العراق وسيادته مالم تقدمه أي فئة في العراق والعالم العربي والاسلامي، وأيِّ مكوّن آخر، وهذا ما تشهد به أحداث ثورة العشرين وما تلاها من ثورات لأجل بناء عراق حر لجميع أبنائه غير مصادرٍ لفئة دون أخرى[١] المقاومة الشيعية تاريخياً استعملت السلاح والتوجّه العسكري، لكن بما يحفظ استقلال البلاد تارةً ضدّ الغزو البريطاني وهذا ما تشهد به الفتاوى الصادرة هذه المرحلة، وما يتواتر به التاريخ المعاصر، وما ترويه أهزوجاتهم (الطوب أحسن لو مكواري) و(الفرض الخامس كومولة)[٢] نعم حملوا السلاح تارةً ضدَّ المدِّ الطائفي، وأخرى ضدّ الغزو الأمريكي وقد تأثّر العقل الشيعي بمقاومته السياسية والعسكرية بالمنهج الثوري للإمامين الصدرين والإمام الخميني وفي أسلوب مقاومته وآلياته للدفاع عن النفس والأديان والأوطان[٣] ولانحتاج دليلاً على تأثّر المنهج المقاوم في العراق بالمنهج الثوري للإمام الخميني سياسياً

---

(١) حسن شبر، تاريخ العراق السياسي المعاصر، ج ٢: التحرك الاسلامي ١٩٠٠-١٩٥٧م، ص ٢٨٧.

(٢) اشارة الى الجهاد.

(٣) محمد الهاشمي، مفاهيم المقاومة العراقية ضد الاحتلال الامريكي وتأثرها بالمنهج الثوري للامام الخمنيني، ص٧٦. فياض البغدادي، الفكر الثوري للامام الخمني واثره على الفكر السياسي للشعب العراقي، ص ٦٢.

وجهادياً، كيف لا؟ وقد تربّى أغلب القيادات السياسية العراقية والدينية والأحزاب وغيرها في أحضان الجمهورية الإسلامية دهراً طويلاً، وقد وفّرت لهم فرصة المهجر والمعارضة الاستفادة كثيراً من مفاهيم الثورة الاسلامية وطورت آلياتها بنفس الاتجاه، وإنّ التشكيلات التي تأسست في الجمهورية تكشف عن هذا التأثر، وقد كانت للجميع عمليات مقاومة ضدَّ النظام البائد، واستمرت هذه التشكيلات بمقاومتها للنظام البائد وبقايا وامتداد الطبقة الحاكمة، وبعد سقوط النظام الصدامي انطلقت المقاومة التي تنتمي لخط آل البيت عليهم السلام بعد عام ٢٠٠٣ ضدّ الاحتلال الامريكي وهي تحمل فكر الإماميين الصدرين وفكر الإمام الخميني في المقاومة للمحتل.

إذن نتتهي الى خلاصة مهمّة: وهي أنَّ المقاومة السياسية والعسكرية في العراق لها وجهان: الأول مارسته الطبقة الحاكمة لقمع أي مكوّن وحزب وفئة وتحرّك يريد أنْ يوسّع قاعدة المشاركة السياسية في العراق، ويؤسس لعمل سياسي حر ديمقراطي يشترك فيه أبناء الشعب العراقي، وهم اليوم ذاتهم يمارسون ذات المنهج السياسي والعسكري دفاعاً عن مناصبهم ومكاناتهم السياسية والعسكرية والاجتماعية التي كانوا عليها قبل ٢٠٠٣، والوجه الآخر هو المقاومة السياسية والعسكرية التي نشأت عام ٢٠٠٣ والتي تمحضت في العمل لاستهداف المحتل أولاً وآخراً، مستفيدة من إرثها الجهادي الحوزوي النجفي؛ فمارست الجهاد لمقاومة المحتل دون المساس بالمواطن العراقي، هذه المقاومة مقاومة شيعية وسنية لم تنتم يوماً الى الطبقة الحاكمة والطبقة التي اعتادت أنْ تقتل العباد لتركيعهم تحت أمرتها، والعودة بالأمّة الى سابق عهد العبودية، وما تحركات الطبقة الحاكمة عبر القرن العشرين الى حين سقوط

صدام وما بعده عام ٢٠٠٣ إلّا دليل على أنَّ ذات المنهج وذات الثقافة تترسخ لدى نخبة محددة دون غيرها، واليوم يدور الصراع على أشده بين طبقتين: الأولى تريد العودة بالبلاد الى العهد البائد (حكم العسكر والطبقة الحاكمة تاريخيا)، وأخرى تريد السير قدماً نحو بلاد تحكمها الدساتير التي تؤمّن للجميع حق المواطنة في العراق والتي تصون حقوقهم الوطنية والمدنية.

٤ ـ التأثيرات الثقافية السياسية الإقليمية في المجتمع العراقي

لم تتأثر دولة من دول العالم العربي والاسلامي على امتداد التاريخ كتأثر الشعب العراقي بالثقافات الوافدة إليه عالمياً واقليمياً، لذا قيل: مصر تكتب، ولبنان تطبع، والعراق يقرأ، نعم العراق يقرأ، ويتأثر وينفعل ويتفاعل بمحيطه الخارجي أكثر من أي بلد آخر في المحيط العربي والإسلامي، والذي يراجع تاريخ العراق القريب يجد أنّه تأثّر بالآفات، والثقافات، التي وفدت إليه من إيران ومن تركيا ومن المحيط العربي، وتأثر بالعالم العربي وحركته القومية والتحررية والفكرية وثقافته السياسية، العراق تأثر بالفكر السياسي الوافد إليه من الدولة العثمانية عبر قرون، وهذا ما أشار اليه الكاتب حسن العلوي[1] لذا تجد أنّ سياسة التهميش للمكوّن الشيعي مورست عملاً من النخب المحسوبة على الخط السياسي التركي لكونهم تربّوا على هذه الثقافة السياسية في مرحلة تكوين دولة العراق الاولى، وحملوا ذات المفاهيم التركية عن المكوّنات العراقية الأخرى. ولكن بالاجمال يمكن تحديد العوامل المؤثّرة في التطور الفكري والسياسي في المجتمع العراقي بما يلي:

١ ـ التحديث في الدولة العثمانية.

---

(١) الدكتور عبد الرزاق أحمد النصيري، ودور المجددين في الحركة الفكرية والسياسية في العراق (١٩٠٨ - ١٩٣٢)، ط١، ٢٠١٢، ص٤٦.

٢ ـ والنهضة الفكرية في بلاد الشام.

٣ ـ والنهضة الفكرية في مصر.

٤ ـ حركات التبشير.

٥ ـ حركة جمال الدين الافغاني.

٦ ـ ومؤثرات أخرى:

هذه الحركات الفكرية كان لها الأثر الكبير في العقل السياسي العراقي وفي نخبه بالتحديد.

تأثّر الوسط الثقافي العراقي أيضاً بالفكر السياسي الإيراني، فمجرد أنْ نشأ الصراع بين حركتي المشروطة والمستبدة حتى ألقى هذا الجدل ظلاله على الأجواء الثقافية في العراق[1]، وأيضا وجدنا أنَّ حركة جمال عبد الناصر القومية وثورته عام ١٩٥٢ أثرّت في ثقافة الشعب العراقي القومية وفي ضوئها استجاب لأحداث مصرآنذاك وتوجّهات عبد الناصر القومية ونزلوا إلى الشوارع في أغلب الأحداث التي مرت بها مصر كما في تأميم قناة السويس ١٩٥٦ والعدوان الثلاثي على مصر١٩٦٧، وقد اتجهت القوى القومية العراقية بتشكيل نواة سرية داخل الجيش العراقي عبر تنظيم الضباط الأحرار على غرار حركة الضباط الأحرارالتي قامت بثورة٢٣تموز١٩٥٢في مصرتلك التي انتهت بثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في العراق، وغيرها من الأحداث العربية التي ولدت خطاً قومياً متأثراً بالفكر السياسي الناصري وغيره وبمجمل التحولات العربية والتغييرات في بنيتها الاجتماعية والسياسية، بل المؤكّد أنّ أغلب الفكر السياسي

---

(١) سلمان طعمة، النجف والحركة الدستورية (المشروطة)، ص١٤. وانظر فالح عبد الجبار، المشروطة ام المستبدة؟ وحياة النائيني، موقع البيان الالكتروني.

الذي حكم العراق خلال القرن العشرين كان انعكاساً للفكر السياسي الذي ورثته النخبة العراقية من المحيط الاقليمي، وهذا ماتشي به الكتب التي تنقل أفكار ساطع الحصري.[1]

أنَّ العراق بقي محكوماً ومرتهناً لأكثر من عقود للفكر السياسي الوافد إليه اقليمياً ودولياً، ولأنَّ العرب لم يمتلكوا فكراً سياسياً وايديولوجية واضحة، لذا لم تتضح تأثيرات المشروع العربي السياسي فكرياً على العراق إلا بقدر محدود، بينما تأثر العراق بمساحات واسعة بالفكر الدولي والتركي والإيراني أكثر من غيره باستثناء مصر وبعض الحركات القومية المحدودة؛ لأنَّ الدول العربية دول متقوقعة جغرافياً يهيمن عليها الميل للغرب والتنفيذ للاملاءات الغربية عقوداً من الزمن مما جرّد الأمّة العربية وحكامها من أيِّ ثقافة سياسية؛ لأنّها ـ الحكومات العربية ـ كانت تعيش الفكر السياسي التبعي، بينما الطبقات المثقفة مقموعة ومهمشة، وإنْ حصل لها نتاج فكري فإنّه يأخذ طريقه الى المحيط الخارجي ومنه العراق بدرجة أساسية، وليس أدل على أن ذلك من أن الطبقة الشعبية المثقفة حينما انتجت حركة سياسية دينيه في مصر (الاخوان المسلمين) وجدنا أنَّ الأمّة العراقية تأثرت وانتمت وانقادت واستنسخت تلك التجربة، وحينما أسس الشيخ تقي الدين النبهاني حركة سياسية إسلامية نلحظ أنَّ المجتمع العراقي تأثّر بها، وانتمى إليها سنة وشيعة[2]، وهذا يؤكد بنحو واضح أنَّ العالم العربي في كل مراحل تكوينه لم يمتلك مشروعاً مستقلاً لدى الدولة،

---

(١) ساطع الحصري، الاقليمية جذورها وبذورها، ط٢. دار العلم للملايين، بيروت ١٩٦٤، ص١٢٨ ومابعدها.

(٢) رشيد الخيون، (مصدر سابق) ص١٦٤.

وأنَّ وجد فهو نتاج أمّة، وهذا دليل على أنَّ العالم العربي كان خاضعاً لسيطرة الثقافة الغربية وتلك السيطرة أملت عليه مايلي:

١ ـ بأن لايمتلك فكراً مستقلاً نابعاً من رؤية وطنية تصنعها الأمّة وقواها السياسية ورجالات الدولة، لذا بقيت الأمة خاضعة للغرب تماماً في كل مراحل تكوينها الفكري والثقافي السياسي ونشأتها وتطورها اقتصادياً واجتماعياً، وبقي العالم العربي يدور في فلك الدول المحتلة مسلوب الارادة تماماً، وأملت عليهم التبعية السياسية للغرب وللخارج الاقليمي ليكونوا في ضعف وفراغ بكل مستلزمات الحياة وتحوّلاتها، هذا الفراغ هو المصيدة التي يبحث عنها الغرب ليأتي ـ والحال هذه ـ الى المجتمعات ويملي لها رغباتها، مقابل ذلك يغرس مشروعه البديل عن مشروع الأمّة الذي ينبغي أنْ ينبع من قوتها وقدرتها وتاريخها وإرثها الإسلامي المتين، وأملت عليهم التبعية السياسية للغرب وللخارج الإقليمي أنْ يكونوا في ضعف وفراغ بكل مستلزمات الحياة وتحولاتها.

٢ ـ تمكّنت الدول المحتلة من تفكيك العالم العربي من خلال تحويله إلى كيانات صغيرة متناقضة الأفكار والتوجّهات ومسلوبة الإرادات لتنقاد لإرادات الغرب ومشاريعه ومخططاته، فلو امتلك العالم العربي مشروعاً موحداً قوميا لتمكّن هذا المشروع من أنْ يناهض الغرب ويحقق الاستقلال والسيادة، ولما ضاعت فلسطين من أيديهم، إلا أنّهم مفككون أولاً ومفككة معهم إراداتهم وثقافاتهم وتوجهاتهم السياسية والاستراتيجية.

من هنا نجد أنْ الدول العربية (خط الدولة والسلطة) لايملك توجهاً سياسياً محدداً ولا برنامجاً ولا فكراً كي يؤثر في الأمّة، كثقافة تنتقل الى الشعوب وتتربى عليها، وهذا الأمر هو الذي يفسر لنا لماذا تمكن الغرب

من تقسيم العالم العربي في معاهدة (سايكس ـ بيكو) ولم يتمكن من تقسيم إيران أو تركيا الأم.

فأيِّ تأثير تأثّره السعودية عبر التاريخ وأي مشروع لديها تقدمه للشعوب الإسلامية والعربية؟ وأي تاثير وأثر يقدّمه ملك الأردن الأب والإبن؟ وأي مشروع تقدّمه الإمارات والدول العربية الأخرى لشعوبها والحال هذه؟ تلك الحكومات التي كان همّها البقاء في الحكم بأيِّ ثمن، ولأجل ذلك تجردت من أيِّ فكر سياسي خاص بها ينبع من مصالح الأمّة الوطنية والقومية، وتطلع نحو فكر مغاير للغرب، بل استعدت بكل قوتها وجوارحها لتقبل الوافد الثقافي، بينما يقابل هذا حركتان للتاثير نشأتا في العالم العربي وهما:

أ) الحركة الداخلية: في العالم العربي وهي مجموع حركات تحرر الشعوب، سواء أكانت حركات قومية أم يسارية أم غربية أم غير ذلك، شهدها القرن العشرين.[1]

ب) الحركات الخارجية: وهي الحركات التي تلقتها الشعوب من المحيط الاقليمي العربي والإسلامي في مختلف مراحل حياتها كحركة الإخوان والحركة القومية العربية، التي أشرنا اليها آنفاً، ولكن هذه الفرضية من أنّ الدولة العربية، لا تمتلك مشروعا لتصدره الى المحيط العربي والى العراق بنحو خاص اختلفت تماماً بعد انتصار الثورة الإسلامية في ايران، فتحولت هذه الدول الى مواقع غير المواقع المهملة التي كانت عليها من قبل الغرب ومواقف غير المواقف التي رسمت لها، فبعد ثورة الإمام الخميني ونهضة الشهيدين الصدرين استيقظ الغرب ليجد مارداً

---

(١) حليم بركات، المجتمع العربي في القرن العشرين: بحث في تغيير الاحوال والعلاقات، بيروت، ٢٠٠٠، ص٩٨.

اسلامياً نهض في المنطقة يريد أنْ يعيد صياغة ثقافة أبنائها ويصدّر فكره إليهم، فكراً يعتمد النهضة والصحوة للشعوب الإسلامية تستلم من خلاله زمام أمورها وتدير بلدانها وتستولي على ثرواتها وتعيد حريتها، وفوق كل هذا يكون للدين الإسلامي الحاكمية في شؤونها السياسية، فكراً يعتمد بالدرجة الأساسيّة على وعي الشعوب ويقظتهم وتحرر ذواتهم وشخصياتهم وهوياتهم، هذا الفكر السياسي وضع الغرب كل امكاناته وطاقاته وخبراته للحيلولة دون أنْ يتمكّن من الامتداد الى المحيط العربي والعراقي بنحو خاص لما تمتاز به المنطقة من ذخائر اقتصادية هائلة، ولأنْ المشروع الغربي يعتمد في بقائه في المنطقة على غفلة الشعوب أو تبعيتها الثقافية، وكان أبرز آليات ذلك المنهج هو تجنيد هذه الأقليمية العربية والإسلامية للحيلولة دون أنْ يمتد هذا الفكر العملاق التحرري الثوري، وأنْ يشق طريقه وأنْ تعيه الشعوب، ودون أنْ ينهض بالأمّة وتكون له ثمرات عملية[1]، من هنا اعتمدت تلك الدول التي لم يكن لها يوماً أيّ مشروعٍ، وإذا بها تعتمد مشروعاً طائفياً مقيتاً يقوم على بث النعرات الطائفية وتمزيق وحدة المسلمين والنيل من عزّتهم وعناصر قوتهم، موجّهين سهامهم وسلاحهم ومستنهضين ثقافتهم ضدَّ الفكر السياسي التحرري للإمام الخميني والشهيد الصدر والتحرك التحرري الذي رافقه[2]، نسوا اليهود الذين احتلوا فلسطين، ونسوا القواعد الأمريكية والمخططات الصهيونية، وصارت قضيتهم الطائفية هي الثقافة المحورية، ونشأت أثر ذلك حركات تماهي هذا الاتجاه وتعزز نفوذه وتطبيقه لضرب

---

(١) مجلة حوار، العدد ٤، مركز الهدى للدراسات الحوزوية، ص٦٢.

(٢) مجلة المنائر، العدد٥، ص٨٩.

هذا المنهج كالقاعدة والخطوط السلفية المتطرفة كردة فعل لنجاح الثورة الإسلامية، وأخذت السعودية تموّل الحرب الصدامية ضدَّ إيران، وضدَّ الشيعة في العراق بمشروع يعرفه القاصي والداني هدفه الأساسي منع مشروع الإمام الخميني من أنْ ينهض بالمنطقة وأنْ تتفاعل معه الشعوب الإسلامية سنية وشيعية، وما الحرب الإيرانية ـ العراقية وإعدام الشهيد الصدر وشنَّ العدوان على المجاهدين إلّا مشروعاً عربياً أوكلته أمريكا للدول العربية لتحتضنه وتسنده وتنفذه بأيدي صدام الآثمة، وهو أول مشروع تطرحه الحكومات العربية وتتوحد رؤيتها لأجله[1]، وهكذا استمرت هذه الدول تغذّي الطائفية، وتصدّر فكراً سياسياً خطراً يفت في عضد الأمة العربية عموماً والشعب العراقي خصوصاً؛ لمنع نهضتها ويمنع نهضتها.

الفكر السياسي الوافد الى العراق من المحيط الاقليمي بعد ٢٠٠٣:

١ ـ الطائفية الفكرالسياسي القديم الجديد.

٢ ـ عروبة العراق.

٣ ـ اسقاط العملية السياسية.

الطائفية:

كل المصادر تشير الى أنَّ الطائفية التي ولجت العقل العراقي في مرحلة

---

(١) علي مهدي الخفاجي، المشروع العربي الطائفي لمواجهة الصحوة الاسلامية، مركز الهدى للدراسات الحوزوية، العدد (٧٢)، ص٤٤.

التاريخ المعاصر مصدرها الصراع الصفوي العثماني، فإنّ ثمّة صراعاً حصل بين الدولتين حينما تبادلتا احتلال العراق واندلعت حروب على ساحته وتنافس على خيراته واستيلاء على ثرواته، تبعها قتل وهدم للمساجد وسفك للدماء على شكل فعل وردة فعل من الطرفين وانحياز كل دولة الى المكوّن الطائفي الذي تنتمي إليه داخل العراق، وعدوانية ضدَّ المكوّن الآخر فأثّر هذا السلوك التاريخي الطويل في زرع ثقافة طائفية واستمرت هذا السياسة بوضوح بعد سقوط الإمبراطورية العثمانية ومجيء فريق السياسيين والعسكر العثماني الى العراق ليحكموا العراق في مرحلة تأسيس الدولة العراقية الجديدة متأثرين بتلك الخلفية، قد عكست انطباعا وإرثها الثقافي السياسي على الواقع السياسي قرناً آخر من الزمن (القرن العشرين) يضاف الى قرون أربعة خلت تقريبا من الاحتلال العثماني وممارساته السياسية في العراق، ولايحتاج الأمر الى دليل بعد أنْ تضافرت بنقله المطوّلات من الكتب والموسوعات والمصادر التاريخية وتواترت بنقله الاخبار.

هذا الإرث البغيض ترتبت عليه آثار عملية، من تهميش سياسي وإقصاء اداري للمكوّن الشيعي، وكم حاولت المرجعيات في النجف زمن كاشف الغطاء[١] ثم زمن الامام محسن الحكيم[٢] لاصلاح الوضع السياسي في العراق واستمر الحال في مراحل لاحقه لعلاجه دون جدوى.

المهم في الأمر أنَّ هذا الإرث العثماني القومي الطائفي الذي كان يصدر من اسطنبول بعد عام ٢٠٠٣ وجد حاضنته في الاقليم العربي وأخذ يصدر منه

(١) حسن العلوي، الشيعة والدولة القومية في العراق (مصدر سابق)، ص٣٤٢ - ٣٤٧.

(٢) العلوي، (نفس المصدر)، ص٣٤٨.

الى العراق، وشهدنا دولاً تصدّر الفتاوى والأفراد والأفكار والمال والسلاح بهدف ارجاع العراق الى واقع ينسجم مع ما يريدون من مرحلة تربّوا عليها، وتبانوا على ثقافتها، وقد عبّر عنها عدنان الدليمي في موتمر اسطنبول عام ٢٠٠٦قائلاً: العراق سني المذهب، وبغداد الرشيد سنيّة، ويجب أن يعود الحكم بيد السنة، ومن يقول هذه طائفية فإنّي أول طائفي في العراق.[1]

لا نجد دولة من دول الجوارالعربي إلّا وقد تورطت بالممارسات الطائفية في العراق وعملت جاهدة على نشرثقافة سياسية طائفية ذات لون جديد في مفاهيمها يعيد صياغة الفكر الطائفي العثماني القديم ويبلوره بطرح يتماشى مع مشروعهم الجديد في المنطقة، وعليه فإنَّ من ركائز الفكر السياسي الطائفي الجديد ومحاوره نقاط عدة وهي:

١ ـ منذ عام ٢٠٠٣ الى عام ٢٠١٠ كان الفكر السياسي المصدر الى العراق يحمل صبغة دينية طائفية، ولكن في عام ٢٠١٠ تبدّل هذا الفكر السياسي الى فكر طائفي ببعده القومي، إنَّ هناك مرحلتين للفكر السياسي الطائفي المصدر الى العراق في هذه المرحلة، أحدهما: طائفي ديني والآخر: طائفي قومي، والمؤكّد أنَّ المرحلة الثانية يوجد عليها اجماع اقليمي وربّما دولي لتمكينها ثانية من مقدّرات العراق والعودة به الى مرحلة تنتهي باستيلاء البعثيين ثانية على ادارة البلاد.

٢ ـ ظهور الدولة التركية (العثمانية) من جديد للولوج الى قلب العالم العربي والإسلامي والعراق بنحو خاص، وتركزت الثقافة التركية في العراق على أنْ تظهر نفسها حاميةً للمكوّن السني في العراق، لكنها لم يؤشر عليها ما تم

(١) محمد صادق الهاشمي، المصالحة الوطنية في العراق الى أين، مركز العراق للدراسات، ٢٠٠٦، ص ١١.

تأشيره على الدول الأخرى من تصدير ارهابي وممارساتٍ اجرامية بنحو واضح.

٣ ـ صدرت من العالم العربي أجندات عديدة عبر مراحل متعددة بهدف ارجاع العملية السياسية الى مربع الصفر الذي يريدون، ابتدأت هذه الأجندات منذ عام ٢٠٠٣ من مقاطعة العملية السياسية ثم مقاطعة التصويت على الدستور، ثم المشاركة في العملية مع اشتراطات لتشكيل لجنة لتعديل الدستور، ثم المشاركة الواسعة في انتخابات ٢٠١٠ بهدف تغليب كفّة البعثيين لارجاع العراق تحت قيادة بعثية محددة، ليسهل بعدها تمرير مشاريعهم، ثم اتفاقات مؤتمر أربيل لاعطائهم المنصب القيادي الذي يعني الصلاحيات العليا بلا منازع قفزاً فوق الدستور وتعطيلاً لما تم تحقيقه فيه، ثم مشاريع الفدراليات، ثم مقاطعات للحكومة، ورافق كل تلك المراحل قتل وتفجير وتفخيخ واغتيالات ومقاطعات وشيء من التمرد.

٤ ـ تميز الفكر السياسي لهذه المرحلة ـ أيضاً ـ بأنْ تحوّل الفكر السياسي البعثي في العراق بقيادة المحيط الاقليمي قائداً للمكوّن السني داخلياً ومعبراً عن رأيه ومخططاً له، وبفعل هذا تحول المكوّن السني الى مكوّن يشعر بأنَّ للخارج يداً في تسيير أموره خلاف إرادته في غالب الأحيان، وللإنصاف عبّربعض هذا المكوّن عن رفضه للولاء الخارجي ولبعض هذه الثقافات الوافدة إليه بما فيها الفدراليات أو مشروع التفيكيك بين الإقليم والحكومة الاتحادية، وما زال السعي قائماً للسير بهذا المكوّن الى اتجاهات عدة.

٥ ـ عمل المحيط الاقليمي على نشر ثقافة الكراهية في الوسط السني ضدَّ ايران تحت مبررات من أنّها تحتل العراق سياسياً، وأنّها السبب في العديد من الأزمات والانتكاسات السياسية التي تحصل للسنة في العراق كما يدّعون.

٦ ـ تمت محاصرة العملية السياسية حصاراً علنياً؛ خصوصاً من قطر والسعودية، هذا فضلاً عن الهجمات التي شنتها دول أخرى ومارسها رؤساء

عدد من الدول العربية المنتمين إلى المشروع، وعلى سبيل المثال ماصرّح به مبارك، ومن تركيا، ومن دول أخرى سخّرتْ اعلامها لذات الأمر بهدف محاصرة العملية السياسية والطعن بها وسلب شرعيتها، كل هذه الأجندات انطلقت ضمن ثقافة سياسية طائفية جديدة قديمة هدفها الأساسي محاصرة العملية السياسية في العراق ما تمكنوا لذلك من سبيل بثقافات تم العمل على تصديرها الى العراق بعد ٢٠٠٣.

عروبة العراق:

أمّا عروبة العراق هذه الأسطوانة المشروخة التي ظهرت بعد عام ٢٠٠٣ والتي كثر الحديث عنها من المحيط الإقليمي، والقصد منها أنَّ العراق لا تحفظ عروبته إنْ حكمته المكوّنات التي تؤسس هويته الوطنية بأجمعها حسبما يقره دستور ٢٠٠٥ على قاعدة (لكل ذي حق حقه)، بل تكون محفوظة فقط وفقط بمكوّن واحد والأصح (الطبقة المحددة) إنْ تمكن من أنْ يحكم العراق وحده مغيباً الآخرين من الوجود السياسي تغييباً يشارف الموت الجماعي بكل أبعاده، وهنا الحديث ليس عن اعلام أو قناة أو تصريح بقدر ما هو حديث عن زعماء دول عربية تشكك بعروبة العراق في ظل خيمة الجماهير العراقية، وليس أدل تصريح حسني مبارك المخلوع: بأن الشيعة يعيشون في العالم العربي، لكن ولاءهم لإيران[1] ذلك التصريح الذي استوجب رد السيد السيستاني[2]، وهو بذلك شكك في هويتهم الوطنية وانتمائهم القومي والسياسي، وذات التصريح

---

(١) جريدة الصباح ٢٠١٢/٧/١٢.

(٢) حامد الخفاف، النصوص الصادرة عن سماحة السيد السيستاني في المسائل العراقية، ط١، دار المؤرخ العربي، وثيقة رقم (٨٧)، ص١٤٧.

صدر عن ملك الاردن عبد الله قائلا: إن وصول العناصر الشيعية الى الحكم معناه استيلاء من هم ليسوا بعرب على حكم العراق، ومعناه أنَّ تكاملاً للمثلث الشيعي سيظهر في المنطقه يضر بعروبتها[١]، ونفس الكلام تكرر من مسؤولين سعوديين وقطريين وغيرهم، والقائمة تطول، وقد بلغ عدد التصريحات التي صدرت عن المسؤولين العرب الأساسيين والثانويين من سنة ٢٠٠٤ الى عام ٢٠١٠ اكثر من ٣١٢ تصريحاً بهذا الصدد[٢] وعدد المقالات التي تناولت الموضوع أكثر من ٢٣٨ مقالاً ودراسة أغلبها نشرت على مواقع كتابات ومركز دراسات الوحدة العربية[٣] وبلغ عدد القنوات التي تتحدث بهذا المعنى (العراقية والعربية) أكثر من ٧ قنوات. «ولا نعرف كيف لا يكون العراق عربياً إنْ حكمته مكوّناته الأساسية، ويكون عربياً إنْ حكمه مكوّن واحد؟ ولماذا إذا حكمه الشركس والسلاجقة والأتراك كان عربياً، وإذا حكمته مكوّناته التي استوطنت على أرضه قروناً مشكوكاً بعروبته، تلك شنشنه أعرفها من أخزم»، وما يدعى من أنَّ العراق في ديباجة دستوره لم يثبت أنّه عربي أعتقد أنّ الأمر أبعد من هذا والتاريخ يشهد؛ فقد حكمه الاتراك ٤٠٠ سنة ولم نجد من يشكك بعروبته، وحكمه المماليك من القفقازيين والجورجيين والشركس قرابة (٨٠)، عاماً ولم يشكك بعروبته، وحكمه الخط العثماني العسكري التركي مدّعي العروبة زيفاً[٤] الى درجه أنَّ عبد المحسن السعدون انتحر وقد ترك وصيته باللغة التركية، ولم يشكك بعروبته، ولكن حينما حكمته الارادة الشعبية

---

(١) جريدة الصباح، ٢٠٠٥/٧/١٢.

(٢) خاص بارشيف مركز العراق للدراسات.

(٣) خاص بارشيف مركز العراق للدراسات.

(٤) المعلومات مستفادة من مصادر تاريخيه منها لمحات اجتماعية للوردي ومنها اربعة قرون من تاريخ العراق لونكريك وكتاب الاديان لرشيد الخيون.

الوطنية نعق ناعقهم تباكياً على عروبة العراق ونشروا ثقافتهم زوراً وبهتاناً بأنّ العراق مُصادر العروبة، وأنّه في طريقه لينسلخ عنها ويكون مستعمرة صفوية، وملأت الأكاذيب الكتب والإعلام الى درجة أنّ أحدهم يقول: إنّ الجيش العراقي الذي تأسس بعد عام ٢٠٠٣ يتكلم باللغة الفارسية وآخرون يقولون: إنّ اللغة الفارسية صارت اللغة الرسمية لمدينة العمارة وكربلاء والنجف، وغيرها من التهم الباطلة[١] وفي هذا الصدد لنا ملاحظات عن نوعية الثقافة التي تصدرمن المحيط الاقليمي الى العراق:

١ ـ إنّ معاداة العملية السياسية من قبل العرب وحث القوى البعثية الظلامية على أنْ تواصل ضربها لقواعد البناء السياسي في العراق، قد صوروها بأنّها نضال قومي عربي يستهدف اعادة العراق لحظيرته العربية وتخليصه من الاحتلال الفارسي.[٢]

٢ ـ ومن الثقافة السياسية في هذا الصدد أنّ وجود الشيعة على هرم المنصب الحكومي في العراق (رئاسة الوزراء) يعني تغييباً لعروبة العراق؛ فالعراق مقاساته الحقيقة جعلته لايصلح له إلّا ثوب العروبة التي تعني حزب البعث ولاشيء سواه!!.

٣ ـ ومن الثقافة السياسية المصدّرة أنَّ عروبة العراق تعني المزاوجة بين العروبة كقومية وبين البعد الطائفي السني ولا تعني العروبة أبداً، ولاتنسجم وتجتمع مع أي مذهب آخر شيعياً كان أو غيره من الديانات الأخرى.

٤ ـ العروبة تعني شن العدوان مجدداً قولاً وفعلاً على إيران، وضرب العلاقات التي يشهدها العهد الجديد الذي يريد للعراق سلماً واستقراراً، وبناء

---

(١) مهدي الخفاجي، مصدر سابق، ص٨١..

(٢) هذا مانجده على مواقع القوم موقع البصرة والرشيد وموقع كتابات وغيرها.

علاقات مع دول الجوار لا عدوان فيها، وقد وجدنا كل من أراد أنّ يثبت عروبته كان عليه شن حملة على ايران ودق مسمار الكره بنعش العلاقات بين البلدين، ونفخ نار الفتن والإحن والطائفية، وليس الأمر بغريب على الثقافة السياسية التي بناها صدام الذي اعتبر قواعد العروبة في العراق تقوم على زرع العدوانية ضدَّ ايران، وبناء ايديولوجية الكراهية ضدّها، وهذا ما تشهد به العديد من الاصدارات التي أشرف عليها صدام ومر ذكرها.[1]

٥ ـ وتعني العروبة ضرب أيِّ مظهر من مظاهر الممارسات الدينية وإقامة الشعائر الدينية الخاصة بشيعة ال البيت عليهم السلام من زيارات وغيرها، وما الإستهدافات الأمنية للزيارات وللزوار إلّا الهدف منها ـ وكما يدّعي المدعون منهم ـ الانتقام للعروبة المغيبة في هذه المناسبات، وأنّ أغلب من مارس هذه العمليات وأثبتته مصادر التحقيق والاجهزة الأمنية العراقية عناصر صدرّتهم الدول العربية وزودتهم بالمال والفتوى والعناصر الانتحارية المحملين بفكر سلفي تمكنت هذه الدول من توظيف ايديولوجيتهم ضدّ العملية السياسية في العراق، وضدّ شيعته، وحتى سنته، ومكوّناته الأخرى، وضدَّ البناء الديمقراطي الركن الأساس في دولته الجديدة.[2]

اسقاط العملية السياسية:

العملية السياسية في العراق التي يمكن القول عنها: إنّها امتلكت

---

(١) وقد احصينا اكثر من (٨٧) مقالاً بهذا الصدد كتبت على مواقع عدة محفوظة في ارشيف مركز العراق للدراسات.

(٢) هذا ما أكدته بيانات الزرقاوي وأبو أيوب المصري، فضلا عن الواقع العملي في ممارسة الارهابيين المؤدلجين ضد المناسبات الدينية في العراق.

خصائص جديدة لا توجد في تاريخ الدول والحكومات العراقية السابقة، هذه العملية السياسية الجديدة قامت على أسس، وتميّزت بخصائص لم تكن متوفرة في العالم العربي على امتداده حين قيامها وهي:

١ ـ حاكمية الدستور.

٢ ـ المشاركة الجماهيرية.

٣ ـ الانتقال السلمي للسلطة (الديمقراطية).

٤ ـ اسناد وتأييد المرجعية لهذه العملية، أو هكذا يمكن القول: إنها وليدة جهدها وسعيها وتوجيهها.

٥ ـ بناء ايديولوجي جديد تعتمد على ثقافة سياسية جديدة تمنح مكوّنات الشعب العراقي حق المشاركة السياسية للجميع دون تمييز وتغييب للبعض وتحكيم البعض الآخر ولا وجود للعقد التاريخية فيها.

أمام هذه الحقائق تجد بعض دول الإقليم نفسها محرجة غاية الاحراج إزاء هكذا عملية سياسية، وقد قلنا في أول تأسيس العملية السياسية في العراق قلنا هناك (في كتاب العملية السياسية في العراق وموقف الدول العربية الطائفي)[1]، إنّ هذه الدول سوف تحارب هذه العملية؛ لما تمتاز به في العراق من خصائص تؤدّي الى نهضة شعوب المنطقة ضدَّ حكامها؛ لأنّها وجدت نموذجاً ديمقراطياً يريد أنْ تكرره في بلدانها، وقبل أنْ يؤدّي البناء الديمقراطي في العراق وتكامل هكذا عملية سياسية الى حدوث ثورات في العالم العربي، سوف تعمل الحكومات العربية على اجهاض هذه العملية قبل أنْ تحتذي الشعوب بها، وقلنا: إنَّ التغيير الديمقراطي في العراق سوف يتسرب كثقافة الى الشعوب

---

(١) أحد اصدارات مركز العراق للدراسات، العدد ٢٣، عام ٢٠٠٧، ص٣٥.

العربية وسوف يستنهضها للثورة على الحكام العرب، لذا فهي (الحكومات العربية) سوف تسرب الى العراق ثقافة مضادة وهي ثقافة القمع والعمل على اسقاط العملية السياسية قبل أنْ تصل نيران التغيير لهذه التجربة لشعوبها وقد حصلت بالفعل.

الدول الطائفية تجد نفسها ضدَّ هذه العملية السياسية لتعارض خصائصها مع خصائص العملية السياسية الشمولية الدكتاتورية الحاكمة في العالم العربي والتي تحكم المحيط الاقليمي العربي فهي دول بلا دستور، بل دول ملكية دستورها يكرّس الحكم الفردي العشائري الوراثي، بينما في العراق عملية سياسية تعتمد دستوراً حقيقياً يقوم على الأسس الديمقراطية الحقيقية، وفي العراق مشاركة للجماهير فاعلة حسبما يرسّخه الدستور من حقوق للمواطنين مع قطع النظر عن انتماءاتهم، بينما في الدول العربية تغييب الأمّة والقوى السياسية لصالح عشائر وأسر تنهب الثروات وتقتل الطاقات وتصادر الحريات، وفي العراق تداول سلمي للسلطه، بينما في الدول العربية تغييب الأمّة وقواها السياسية وحكر للسلطة، وفي العراق تقف المرجعية على تنوعاتها وتوجهاتها ومدارسها مع العملية السياسية الحافظة للسلم والعدالة الاجتماعية، تلك الخصائص تنهي الخلافات والانقلابات وتعطي لكل ذي حق حقه، ومما لاشك فيه أنَّ تلك المفردات والخصائص تزيد العملية السياسية في العراق قوة ورسوخاً، من هنا وأمام تلك الخصائص تجد الدول العربية نفسها أمام التجربة العراقية التي تفتح ذهن المواطنين في العالم العربي على سوءات الحكام العرب، فلا مناص إذن لديهم قبل أنْ تتنبه الشعوب، وقبل أنْ تترسخ تلك التجربة التي تناقض وتغاير توجهاتهم إلّا اسقاطها ،وقد فعلوا الكثير لأجل ذلك، وبرزت في سلّم أولوياتهم بهذا الصدد (الثقافة والتثقيف ضدَّ العملية السياسية في العراق) للصق التهم التي مر ذكرها بها، ولتحذير الجماهير منها

وتشويه صورتها كي لا تكون للأجيال العربية نموذجاً يحتذى به، لكن حسابات هؤلاء باءت بالفشل؛ لأنّ (الصحوة الاسلامية) في العالم العربي وضعت الشعوب العربية على سكة ثقافة جديدة ثقافة الإسلام والتحررمن الدكتاتوريات والابتعاد عن الغرب والتقاطع مع مصالح الصهيونية التي هي أبرز مفردات التوجّه السياسي لهؤلاء الحكام في دول الاقليم العربي الإسلامي، وجعلت الشعوب متواجدة في ميادين الثورات والتحرر لا تقبل بأنصاف الحلول للسير ببلدانهم الى عملية سياسية تماثل العملية السياسة العراقية.

عموماً كانت الثقافة السياسية الاقليمية متوجهه كلها لحصار التجربة الديمقراطية في العراق أولاً، ولحصار الشيعة وعزلهم ومنع نمو وتكامل وجودهم السياسي والحكومي وقطع علاقاتهم بالعالم العربي والدولي ثانياً، ولكن الصحوات التي حصلت في العالم العربي أوما يعبّر عنه بالربيع العربي، هذه الثورات غيّرت المسار السياسي كله تقريباً وظهرت تبع ذلك سياسات جديدة في العالم العربي جعلت الشيعة في العراق بوضع أفضل من أيِّ وقت مضى.

ومن نافلة القول: إنَّ تأثيرات الثقافة الاقليمية في العراق جعلت العراق ميداناً لطرح ايديولوجيتها، وقد اتجهت نحو نقاط محددة وتمكنت من بلوغ بعض أهدافها عند بعض شرائح المجتمع العراقي وفشلت عند البعض الاخر، ومازالت الحرب الثقافية سجالاً، وفي الواقع إنّ الأحداث في المنطقة لا يمكن التنبوء بها، وبما ستؤول إليه مستقبلاً، وما مدى انعكاساتها على العراق عموماً والشيعة خصوصاً، إلّا أنّ المتيقن أنَّ الحصانات الشيعية يمكن أنْ تدرء الخطر إنْ تم تفعيلها، ومن الجدير بالذكر أنْ نلفت النظر الى عدم وجود برنامج مضاد للثقافة الاقليمية المتسللة إلى العراق إلا مساحات محدودة قد تكون مفيدة نوعاً ما، وإنّ الواقع يفرض مزيداً من الجهد والوعي بهذا الاتجاه.

الثقافة السياسية العراقية بعد الصحوات:

ونحن نتحدث عن تأثيرات المحيط الاقليمي، في الثقافة السياسية على الشعب العراقي، نجد أنفسنا أمام ثقافة جديدة في العقل العراقي بعد اندلاع الثورات في العالم العربي جعلت المكوّنات الأساسية في العراق تتخذ مواقف منها، وتتأثر بها، وتضيف أفكاراً جديدة لأفكارها وتفاعلات مع المحيط الإقليمي وانتماءات وولاءات بحدود معينة.

كلُّ مراقبٍ يرى أنّ تصدير الفكر السياسي الى العراق قائم ومتجدد ، وقد أثّر في الساحة السياسية والاجتماعية أكثر من أي وقت مضى بعد ثورات (الربيع العربي)، وقد ألقت هذه الثورات بظلالها على المشهد السياسي وعلى ثقافة المجتمع العراقي، وهنا تجدر الإشارة الى شيء مهم وهو هل سيتماسك النسيج الاجتماعي العراقي بكل مكوّناته الأساسية بعد التقاطعات التي تريد أنْ تحدثها الدول الاقليمية الطائفية لتقسيم العالم العربي الى سنة وشيعة؟ هذا المشروع الخطير والمفترض أنْ يرحّل الى العراق لا يمكن أنْ يمرَّ دون أنْ يترك بصماته وتأثيراته الخطرة في النسيج الاجتماعي في العالم العربي عموماً والعراقي خصوصا.

فالمكوّن الكردي العراقي يمارس نوعاً من الحيادية والترقب مما يحصل في العالم العربي والإسلامي، بينما المكوّنين السني والشيعي كل منهما تولّدت لديه نوعاً ما ـ ولو بنسب محددة ـ ثقافات جديدة انعكاساً لما يحصل في المحيط الاقليمي، فالشيعة في العراق يدركون بوعي تام أنَّ ما يحصل في سوريا مقدمة للاطاحة بعمليتهم السياسية التي تعذر اسقاطها خلال السنوات التي خلت، وأنَّ الدول الطائفية العربية ومن خلفها

تركيا واسرائيل لا يمكن لها أنْ تقبل التحولات الديمقراطية في العراق، ولا تقبل نهوض الشيعة فيه أيضاً، ولا سبيل للاطاحة بها إلّا بضربها في الصميم وتفكيك الترابط بينها وبين العالم العربي ثم خلق دولة سلفية مجاورة لها تصدر لها الاشكالات والمشكلات والفتن والارهاب تمهيداً لاسقاطها، وفي ضوء ماتقدم نطرح السوال التالي بصراحة ووضوح: هل يسير شيعة العراق مع التوجه الشيعي في المنطقة وسنته مع التوجه السني السياسي فيها، أعتقد أنَّ الأمر لو ترك وخيارات الشعب العراقي فإنَّ الشعب العراقي قادرٌ على تجاوز هذه الآثار والمؤثرات، لكن الضغط الاقليمي مصممٌ وعازمٌ هذه المرة أنْ لا يترك الساحة السياسية العراقية دون أنْ يحدث شرخاً في جدران البناء الاجتماعي العراقي كحد أدنى، ولسوف تأتي موجات جديدة من الضخ الثقافي الطائفي القديم الجديد وظروف جديدة تجعل الشعب العراقي أمام خيارات لابدَّ له من السير في أحدها وليركب إحدى اثنتين إما أنْ يختار المضي بوحدته ولحمته، وإمّا أنْ ينقسم بالانقسام الذي يريده المخطط المصمم لتقسيم العراق بعد سوريا وتحويل العراق الى طوائف تتحارب ومكوّنات تتنازع كي يسهل هذا النزاع ضرب واسقاط العملية السياسية في العراق ومن ثم القضاء على الخط المقاوم في العالم العربي، من هنا يمكن وصف الثقافة الجديدة التي ظهرت للمكوّنين السني والشيعي في العراق بأنّها ثقافة تسير باتجاهات متعاكسة تبع المحيط الخارجي.

هناك مشروعان في العالمين العربي والإسلامي: طائفي ومقاوم لكل منهما توجهاته منذ زمن بعيد، وبعد حدوث الصحوات في العالم العربي ترسخ المشروع الطائفي أكثر من أي وقت مضى وتلون باتجاهات عدّة

وأريد له من قبل أمريكا أنْ يطيح بالمشروع المقاوم ويلغي دوره من المنطقة تماما، يضاف الى ذلك أنَّ الدول العربية الطائفية التي حاصرت العراق كي لا تتسرب تجربته السياسية وثقافته الديمقراطية الى ثقافة شعوبها، هذه الدول وجدت بعد الصحوات الإسلامية أنَّ الثورات على أبوابهم تقرع أجراس الخطر وتدق طبول الثورات عابرة شمال افريقيا الى دول الخليج، فلا مناص لهذه الأنظمة المهترّءة إلّا السير باتجاه المواجهة لدول المقاومة التي هي أول مستفيد من سقوط الدكتاتوريات والأنظمة العميلة للغرب ولاسرائيل ومن وراء ذلك تخطيط اسرائيلي محكم في صناعته متعدد في أهدافه.

الثقافة التي عليها العالم العربي والمحيط الاقليمي تحث السير باتجاه اسقاط الدول المقاومة بتصور أنَّ الشيعة في العالم العربي أول المستفيدين من سقوط الأنظمة القمعية؛ لأنّهم بعد سقوط صدام وبعد الصحوات خرجوا من عزلتهم وتكيّفوا مع عالم عربي جديد وحكومات جديدة لا حساسية لها مع الشيعة في المنطقة، كونهم اسلاميين من الخط المعتدل، بينما كانت الحكومات العربية القديمة تمارس دوراً كبيراً بعزل الشيعة عن التأثير السياسي في العالم العربي، وأنَّ الأنظمة والحكومات القمعية التي كانت تعد نفسها ناهضة بمسؤولية منع الصحوات الإسلامية التي تقودها الجمهورية الإسلامية الإيرانية من الانتقال والتصدير الى شعوبها، وجدت أنّها أمام حقيقة كبرى، فإن إيران بلغت العلى كدولة لها وجودها وقوتها وقرارها المؤثّر، وكذلك تحوّل شيعة العراق بسبب وجودهم على رأس القرار السياسي في العراق، وعلى رأس الهرم الحكومي الى نموذج

يحتذى به في العالم العربي ويكون حلقة تكامل وقوة لدول المقاومة والممانعة العربية والإسلامية، من هنا أتى المشروع الصهيوني القطري السعودي لضرب سوريا كمرحلة أولى لتقطيع أوصال المحور المقاوم بعد أن ينتقل من سوريا الى العراق؛ لأنَّ ظروفاً مواتية يخلقها قيام دولة سلفية حاقدة تستجمع كل الثقافات والعقد التاريخية لضرب العراق، ومما لاشك ولا اشكال فيه أنَّ هذا التوجّه في الثقافة السياسية الجديدة له تداعيات كبيرة في عمق العقل العراقي الشيعي والسني، ولأنّنا نتحدث في بحثنا عن الثقافات السياسية المستقرة، فإنّنا نؤكّد أنَّ هذه التداعيات بدخانها الأسود الذي يغطّي سماء العالم العربي لابدَّ أنْ تعدم الرؤية الوطنية لتجعل الوضع السياسي الوطني في العراق لا يخلو من ارتباك وحينها فإنَّ أي أزمة داخلية تنشأ لاحقاً سوف تؤدّي الى تصارع الثقافات السياسية والايدولوجيات والانتماءات السياسية بين المكوّنات العراقية.

٥ ـ التاثيرات الثقافية السياسية العالمية على المجتمع العراقي

ثلاثة اتجاهات عالمية أثرت في ثقافة الشعب العراقي السياسية بنحو عام، وهذه الاتجاهات هي اتجاهات أساسية تركت بصماتها في العقل العراقي قرنا من الزمن وبمساحات واسعة، منها نخبوية، ومنها امتدت الى أعماق المجتمع العراقي وهي:

١ ـ الإتجاه الثقافي السياسي البريطاني.

٢ ـ الإتجاه الثقافي السياسي الروسي (الشيوعية).

٣ ـ الإتجاه الثقافي السياسي الأمريكي.

كل واحدة من هذه الدول تحمل بلا اشكال ايديولوجية محددة وأهدافاً واستراتيجيات ونظماً سياسية غطت مرحلة محددة من تاريخ العراق السياسي، تنسجم مع تطلعاتها وأهدافها وأفكارها وبرامجها ورؤيتها السياسية عالمياً، عن الشرق الاوسط والعراق تحديداً، وقد يختلف الأمر بالنسبة الى الخط الامريكي والبريطاني عن الخط الروسي؛ لأنَّ الأولَين احتلا العراق عسكرياً وروجا أفكارهما على أرض الواقع وطوّعا لهما الكثير من الشخصيات والأحزاب والحركات وسخّرا مؤسسات الدولة لنشر الفكر السياسي الليبرالي الذي

يهدفون اليه، بينما الروس مارسوا نشر فكرهم دون اي احتلال عسكري بل من خلال الاحزاب والمنظمات والاعلام والدعاية والترويج الفكري يوم كان كتاب كارل ماركس (رأس المال) يقرأ وكأنّه قرآن الشيوعيين، وكان الترويج الفكري الشيوعي على أشده إبّان المدّ الشيوعي خلال الحرب الباردة بين القطبين (الاتحاد السوفيتي والمعسكر الغربي) اللذين تقاسما النفوذ العالمي وكان واحدة من اليات التقاسم تسابق كل طرف منهما لنشر فكره السياسي، فكل معسكر ينشر فكره الخاص به، ويروّج له ويؤسس له قواعد جماهيرية في أرجاء العالم، مع هذا لا يمكن اعطاء زمن محدد لكل مرحلة من المراحل المذكوره لتكون حداً فاصلاً بين هذه الاتجاهات.

الخط الفكري السياسي البريطاني:

بعد انحلال الامبراطورية العثمانية أخذ الغرب ينشر فكره البديل بكل قوّة ويؤسس المنظمات التي تروّج فكره وتدعو إليه وتؤمن به وترسّخه كفكرٍ بديلٍ عن الفكر السياسي للامبراطورية العثمانية الى السقوط بتقديرات الغرب وبسبب أفكاره التي تآكلت ولم تعد بوجودها السياسي وايديولوجيتها مقنعة للشعوب التي ترزح تحت هيمنتها، تلك الحقيقية أدركها الغرب وانطلق بكل قوته وسخر كل ما أوتي من امكانات لملء الفراغ الفكري لهذه الشعوب[1] ويمكن القول: إنَّ فترة التأثير البريطاني تمتاز بمايلي:

١ ـ إنّ هذا التأثير امتد زمانياً من مرحلة الاحتلال الحقيقي للعراق

---

(١) س. همسلي لونكريك: اربعة قرون من تاريخ العراق الحديث - لندن ١٩٢٥. هذا المصدر رغم تقادمه لايزال هو المرجع القياسي لتاريخ العراق العثماني.

وتأسيس دولة العراق الحديث عام ١٩٢١ الى مرحلة سقوط الدولة الملكية في العراق عام ١٩٥٨ مع وجود مقدّمات رافقت انحلال الامبراطورية العثمانية، كانت تلك المقدمات مهمتها تعبيد الطريق نحو احتلال العراق[١] امثال جمعية (العهد) التي أسسها عزيز علي المصري عام ١٩١٤وضمت إليها عدداً من الضباط الذين قادوا العراق في مراحل لاحقة سواء في الانتداب أم في العهد الملكي بضمنهم نوري السعيد، وجعفر العسكري، وجميل المدفعي وناجي شوكت، ومولود مخلص، وعلي جودت الأيوبي[٢]، وبهذا نؤمن أنَّ الاحتلال البريطاني لم يأتِ من فراغ، بل كانت هناك مقدّمات على الأرض لوجستية وتجسسية وتنظيمية وفكرية.

٢ ـ كانت مساحة التأثير الثقافي السياسي (الديمقراطية البريطانية) لاتتجاوز الطبقات البرجوازية والاقطاعية وملاك الأراضي وكبار السياسيين وبعض الأحزاب ورجال الطبقة الحاكمة، ولم تمتد الثقافة البريطانية الى الفقراء والطبقات الشعبية والنخبوية[٣] بل على العكس ظهرت الطبقات الشعبية والمثقفة وهي ترفض الهيمنة البريطانية، وإنشاء فكر سياسي شيوعي وقومي ونخب من الضباط الجميع محملين بفكر تمكّن أنْ يخوض غمار المواجهة للوجود البريطاني الذي امتد عقوداً وهو يحمل الصبغة العسكرية مع أنّه تخندق بالديمقراطية وبعملية سياسية دستورية هي الأولى من نوعها في تاريخ العراق السياسي.

---

(١) فيروز احمد. تكوين تركيا الحديثة، لندن ١٩٩٣ ص١٥.

(٢) وميض نظمي: الجذور السياسية والاجتماعية والفكرية لحركة الاستقلال العراقي سنة ١٩٢٠، اطروحة دكتورا، عام ١٩٧٤، ص ١١١ - ١١٧.

(٣) مجيد خدوري: العراق والمستقبل ١٩٣٢ - ١٩٥٨: دراسة في السياسية العراقية، ط٢، منقحة لندن ١٩٦١ص٣٧١.

٣ ـ كانت التأثيرات الثقافية السياسية البريطانية مقتصرة أيضا على مكوّن محدد وطبقة محددة (الطبقة العسكرية والمدنيين المحسوبين على الخط التركي) فالسلطة كانت محصورة بيد هذه الطبقة ولم تشمل الشرائح الأخرى، مع أنَّ العراق شهد عام ١٩٢٥كتابة أول دستور عراقي قام على أساس الديمقراطية والتداول السلمي للسلطة ومع القول دستورياً بالتداول السلمي للسلطة إلا أنّ المناصب السيادية وحتى الثانوية لم تتوسع وتشمل مساحات واسعة من أبناء الشعب العراقي مما يكشف أنْ الديمقراطية البريطانية ـ إن صح التعبير ـ لم تستوعب مختلف طبقات المجتمع العراقي، بل حتى الطبقات السنية كانت أيضاً معزولة، وخير دليل على ذلك حركة الضباط الأحرار التي أطاحت بالعهد الملكي لاحقاً[1]، نعم كانت تأثيرات الفكر السياسي البريطاني محدوة أيضا؛ لأنَّ المواطن العراقي كان يمتلك ثقافة سياسية مضادة للتوجه البريطاني في العراق مع أنَّ بريطانيا تدّعي أنّها راعية التغيير الديمقراطي، ومنشأ هذا الرفض الشعبي والثقافة الجماهيرية المضادة سياسيا لبريطانيا أمور عديدة:

منها: شعور المواطن العراقي بأنَّ بريطانيا مهما فعلت فإنّها دولة محتله أتت بالحديد وقوة السلاح، ولها أجندتها، وإنَّ أيَّ فكرٍ سياسي تطرحه يصب في مصالحها الخاصة بها، وإنَّ الثقافة التي تنشرها بريطانيا هي ثقافة احتلالية مهمتها السيطرة والإستيلاء على مقدرات الشعب العراقي.

ومنها: إنَّ القواعد الجماهيرية والدينية (حوزة النجف الأشرف) واجهت الاحتلال البريطاني بالقوة والثورة والفتوى والرفض من خلال

---

(١) بطاطو « الطبقات الاجتماعية القديمة والحركات الثورية في العراق: دراسة في طبقات العراق الاقطاعية والتجارية والشيوعية والبعثية والضباط الاحرار » الفصل ١٤ « الضباط الاحرار والشيوعيين وثورة تموز ١٩٥٨ » ص٧٦٤ - ٨٠٧.

الثورات التي انطلقت من الحوزات العلمية منذ أول خطوة احتلالية عام ١٩١٤ لغاية عام ١٩٢٠ ومن خلال الفتاوى لاحقاً إبّان مرحلة ترتيبات البيت السياسي العراقي من قبل الإحتلال البريطاني (المجلس التأسيسي)[١] الذي أراد أنْ يحوّل احتلاله من احتلال عسكري الى احتلال سياسي.

ومنها: شعور المكوّن الشيعي أنّ دورهم في ظل الدولة البريطانية مهمّش، وخير دليل على ذلك احتجاج الإمام كاشف الغطاء[٢]، وقد حاول الملك فيصل أن يصلح الأمر ويخفف من الاحتقان الطائفي السياسي ويقلل من عزلة الشيعة بوثيقته المعروفة، إلّا أنّها لم تجد طريقها للتفعيل السياسي من قبل المسؤولين السياسيين الطائفيين المتأثرين بالفكر العثماني الطائفي.[٣]

ومنها: ظهور الثقافة الدولية (الشيوعية) في العراق التي واجهت الوجود البريطاني ووقفت ضدّة، وكان أحد مرتكزات الفكر الشيوعي السياسي هو مواجهة الفكر الغربي الليبرالي الرأسمالي والى غيره من الأوصاف والنعوت، وقد تمكّنت الحركة الشيوعية أن تمتدّ الى قواعد جماهيرية وتتسع للفقراء ومختلف الطبقات الفلاحية والعمالية (البرولتاريا) ضدَّ التوجّه البريطاني الذي تركز وجوده في الطبقات (البرجوازية)[٤]، وفي الحقيقة إنّه صراع فكري سياسي طبقي ايديولوجي له أهداف تتجلى في الصراع على النفوذ السياسي والاقتصادي وتقاسم العالم ضمن المحاور التي كانت تنقسم بسببها الدول عالمياً والمجتمعات والحركات السياسية

---

(١) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية ج٢، ص٧٠.

(٢) حسن العلوي، الشيعة والدولة القومية، مصدر سابق، ص٣٤٦.

(٣) حسن العلوي، نفس المصدر، ٣٤٢.

(٤) عزيز سباهي، عقود من تاريخ الحزب الشيوعي العراقي، دمشق ٢٠٠٢، ج١، ص٥٥.

والمنظمات الفكرية الى من يؤمن بالمحور السوفيتي، وآخر يؤمن بالمحور الغربي، ولأنّ السوفيت كانوا أقرب الى تطلعات الشرق، وتمكنوا من أنْ يكون تواجدهم الجيوسياسي هو الشرق الأوسط، من هنا ظهرت تأثيراتهم أكثر في المجتمعات العربية ومنها العراق على نحو واضح، ومن نتائج ذلك أنَّ توسعت القواعد الجماهيرية الرافضة للوجود البريطاني، ولهذا السبب أيّد الشيوعيون ثورة عبد الكريم قاسم ١٩٥٨وكانت الجماهير الشيوعية تردد بتظاهراتها المويدة للزعيم قاسم (عبد الكريم الحر والمايريده يفر ثورتنا شيوعية)، وكانوا يدافعون عن الثورة كتنظيمات وقواعد جماهيرية تردد (ماكو مؤامرة تصير والحبال موجودة) وهذه الاهازيج وإنْ اطلقت في عهد كريم ربما ضدَّ البعثيين إلا أنّها كانت تحمل في أعماقها الإستعداد لمواجهة الأثر البريطاني في العراق وخيوط حزب البعث الذي جاء بقاطرة بريطانية.

٥ ـ يمكن القول: إنّ التاثير السياسي والثقافي للخط البريطاني انتهى بانتهاء العهد الملكي ومع ظهور أمريكا والغرب كقوةٍ بديلة عن بريطانيا عسكريا وايديولوجياً، لتشغل المواقع الجيوسياسية التي كانت تحتلها وتشغلها بريطانيا آنذاك، بعد انحسار دورها إبّان سقوط الحكم الملكي، ولم يبق لها إلا دوراً تمارسه من خلال الانقلابات العكسرية دون أيِّ تأثير في ثقافة الشعب العراقي، بل على العكس بقي العقل الجمعي العراقي وثقافته السياسية ينظر الى بريطانيا نظرة غير حسنة من أنّها دولة المخابرات والانقلابات انسجاماً مع الرؤية العالمية لطبيعة التوجّهات البريطانية في العالم التي عكستها مقولة نهرو (لو اختلفت سمكتان في أعماق البحر لكان وراء هذا الخلاف بريطانيا)، وهذا يعني: أنّ بريطانيا لا تشكّل في هذه المراحل السياسية والمراحل التي تلتها، أيَّ

تأثيرٍ ثقافي سياسي في العقل العراقي، وليس أدل على ذلك من أنَّ الدور البريطاني إبّان احتلال الولايات المتحدة الأمركية للعراق عام ٢٠٠٣ كان دوراً ثانوياً ومحدوداً عسكرياً وثقافياً قياساً الى الدور الأمريكي[١].

ولم نلحظ لبريطانيا ـ ونحن نتحدث عن الثقافة السياسية الوافدة عالميا ـ أيّ تأثير بعد سقوط صدام، بل احتلت مواقعها العسكرية في الجنوب العراقي، ثم ما لبثت أن اضمحل دورها العسكري أثر متغيرات سياسية في الحكومة البريطانية وأثر الضربات العسكرية التي وجهتها المقاومة لهم في الجنوب، وأثر قوة ونفوذ خط ولاية الفقيه والثقافة الثورية التحررية المتأثرة بهذا الخط في المنطقة، وبما أنَّ الجنوب الذي استقرت به بريطانيا متأثر ايديولوجياً بخط ولاية الفقيه فضلاً عن الوعي العالمي الذي عليه عموم المسلمين في العالم وفي المنطقة كعامل ثقافي حساس ومؤثّر، لذا فإنّ تأثيرات الثقافة البريطانية لهذا السبب ولما قدمناه فقدت التأثير ولم تعد واضحة بعد عام ٢٠٠٣.

التأثير الثقافي الشيوعي في العراق:

أمّا التأثير الشيوعي في الثقافة السياسية للشعب العراقي، فإنّه يمكن من خلال مراجعة أغلب المصادر تسجيل أبرز الملاحظات عن تأثيراته الفكرية السياسية في الشعب العراقي وطبيعة وجوده وعقباته ونتائجه العملية بمايلي:

١ ـ إنَّ المد الشيوعي في العراق الذي ظهر في العقد الثاني من القرن

---

(١) رغيد الصلح، حرب بريطانيا والعراق (١٩٤١ - ١٩٩١)، شركة المطبوعات للتوزيع، بيروت، ط، ١٩٩٤، ص ١٥٧ - ١٦٠.

العشرين[1] الي عام ١٩٣٥ تاريخ الإعلان الرسمي للحزب، ظهر قوياً وشمل طبقات اجتماعية واسعة ومن مختلف المكوّنات الاجتماعية الدينية والقومية ومن الطبقات المثقفة والأكاديمية والعمالية والفلاحية وغيرها، كردّة فعل لطبيعة الوجود السياسي البريطاني الذي شمل طبقات فوقية.

٢ ـ كان مقدّراً بفعل الصراع القطبي بين المعسكرين أنْ يكون المد الشيوعي له بعد سياسي ليكون جزء من الاستراتيجية السوفيتية للوقوف بالضد من المصالح الغربية والقطب الغربي الأمريكي في هذه المنطقة عموماً في محاولة لجعل العراق منطقة نفوذ سوفيتية[2]، ولكن معادلة التوازن السوفيتية رسمياً بين مدّها للحركات الشيوعية المحلية وبين اسنادها للحكومات التي تحت الخيمة السوفيتية جعلَ الأمر لا يخلو من تأثيرات أضعفت المد الشيوعي، ولهذا الأمر تفاصيل تطول، لذا فالمنهج السوفيتي في ظل الصراع القطبي كان يريد من الحزب الشيوعي في العراقي أنْ يكون مدرسة فكرية للثقافة السياسية ضدَّ المصالح الغربية بينما نشط علاقته مع الحكومات زمن عبد الكريم قاسم والعهد العارفي ومرحلة البكر وصدام حسين مما أدّى الى انحسار الدور الشيوعي ولم يتمكن من اقامة أيّ دولة أو حكومة في تاريخ العراق، إلّا وزيراً هنا ومسؤولاً هناك[3]، وعاش الشيوعيون حالة احتراب وتناقضات داخلية ومواجهات مع السلطات وقد ألقت المتغيرات الدولية ظلالها عليهم فافقدتهم الكثير من قواعدهم وهم اليوم أقرب الى الحزب التراثي.

٣ ـ المد الشيوعي دخل العراق بمواجهات ايديولوجية مع الحوزات

---

(١) عزيز سباهي، مصدر سابق، ص١٢٣.

(٢) اندروباسيفتش، الامبراطورية الامريكية، الدار العربية للعلوم، بيروت ٢٠٠٤، ص٣٤.

(٣) عزيز سباهي، مصدر سابق، الجزء ٢، ص٣٢.

العلمية ومع النهوض السياسي الديني والخط الاسلامي العام (سني وشيعي) مما أفقده الكثيرمن قواعده، ويكفي فتوى الإمام الحكيم بهذا الصدد (الشيوعية كفر والحاد) دليلاً على أنَّ الشيوعية بنت وجودها الثقافي السياسي في العراق على رمال سياسية وايديولوجية متحركة لا يمكن في ظل التناقضات الايديولوجية والتعارض مع الثقافات الاساسية للمجتمع العراقي أنْ تستقر مهما اتسعت مساحتها داخل المجتمع العراقي بفعل الظروف الحاكمة آنذاك.

٤ ـ مما تقدم ومن الواقع العملي الذي تشهده الساحة السياسية العراقية بعد ٢٠٠٣ نتعرف عملياً انحسار الأثر الفكري الشيوعي من الثقافة السياسية العراقية ولا يمكن أنْ نهمل الدور الكبير للثورة الإسلامية بقيادة الإمام الخميني الذي أدّى الى تنامي الوعي الديني الإسلامي واختفاء الايديولوجيات الالحادية مضافاً الى الصحوة الإسلامية التي رافقت ثورة الامام الخميني رحمه الله على يد الشهيدين الصدرين والمفكرين الإسلاميين.

بعد ٢٠٠٣ كان الحزب الشيوعي محرجاً في النتيجة الانتخابية وعدد المقاعد التي حققها، لذا أخذ الشارع العراقي يطلق العبارات الساخرة المعبرة عن قلة وجودهم؛ لأنّهم أحرزوا عدد مقاعد لا تؤهلهم للفوز بأيّ مقعد لا في البرلمان ولا في المحافظات إلّا بضعة أصوات، لذا قال البعض: إنّ عدد أصوات الشيوعيين لا تساوي كرسياً برلمانياً، بل تساوي «تنكة» يجلس عليها مجيد موسى خارج البرلمان، وقد فتحت جريدتهم (طريق الشعب) ملفات نقاشية لعلاج الخلل التنظيمي لهم وعدم تمكنهم من كسب شريحة الشباب، وعقدت الجريدة المقارنات والاحصاءات التي أظهرت أنّهم جيل ستيني وسبعيني ولا وجود له

في الأجيال اللاحقة، لا نجافي الحقيقة إنْ قلنا: إنَّ تأثيرات الفكرالسياسي الشيوعي بجوهره الحقيقي تعدُّ ضرباً من الماضي، وكيف لا يكون هكذا وقد ماتت النظرية في مهدها الروسي والدول الحاضنة، ولم يعد لها أيُّ حاضنة في العالم تدافع عنها إلا أنظمة كلاسيكية غير قادرة على انتاج أيّ تجديد للنظرية وإعادة تصديرها كفكر سياسي للعالم، وخصوصاً في العراق بعد تحولات هامة في عقليته السياسية والدينية والفكرية. هذه الدول لم تشغل نفسها بهذا الأمر كالصين وكوبا خارج اطارها الجغرافي، وقد تعرّض الباحث الدكتورعبد الحسين شعبان الى انحسارات الحزب الشيوعي وانكساراته وخسارته الساحة السياسية العراقية، وتاريخ هذه الخسارات وأسبابها بكتابه (تحطيم المرايا).

فالنتيجة لم يعد الحزب الشيوعي في العراق والعالم إلا حزباً يصلح للمتاحف ليس إلا، كما وصفه الإمام الخميني برسالته العتيدة الى كرباتشوف، ولم يمكن للشيوعين بعد المتغيرات الدولية وانهيار القطب السوفيتي وذهاب أغلب الدول التي كانت جزءاً من الاتحاد السوفيتي واحلافه العسكرية (حلف وارشوا) الى الالتحاق بحلف شمال الأطلسي بعد انهيار الاتحاد السوفيتي عام ١٩٩١م، إلّا القول بأفول نجمهم السياسي وانحسار الفكر الشيوعي السياسي من العقلية العراقية.

الاتجاه الثقافي الامريكي في العراق

من خلال مراجعة العديد من المصادر نذهب الى أنّ التأثيرات الأمريكية في الفكر السياسي العراقي، مرّت بمراحل وآليات من خلالها طرحت عوامل التأثير في الفكر السياسي العراقي ويمكن تحديدها بما يلي:

١ ـ العولمة.

٢ ـ مرحلة التغييرات الدولية.

٣ ـ مرحلة التغييرات الاقليمية

٤ ـ مرحلة التأثيرات والصراع الداخلي في العراق قبل وأثناء مرحلة حكم صدام حسين.

٥ ـ مرحلة الاحتلال الأمريكي للعراق عسكرياً وأمنياً وسياسياً.

العولمة وأثرها في الثقافة العراقية

لا أحد ينكر تأثيرات الغرب في ثقافات المجتمعات البشرية من خلال مختلف البرامج للتاثير في العقل العالمي والشرقي بنحو خاص تلك العولمة (الوجه الآخر لليبرالية لضمان النصر)[1] التي أريد لها ولمن وضعها أنْ تلغي كل ثقافات الشعوب المحلية والقيم والأخلاق وثقافاتهم الدينية والإسلامية بنحو خاص واستبدالها بناتج الثقافة الغربية[2]، أنَّ النجاحات التي حققها الغرب من خلال العولمة (النظام العالمي الجديد) ضدَّ الشعوب الواقعة تحت المظلة السوفيتية في تغيير ثقافتهم والتأثير عليهم وبالتالي خروج أغلب دول الاتحاد السوفيتي والدول الواقعة تحت مظلته عن المظلة السوفيتية والتحاقها بمظلة الغرب السياسية والعسكرية شجّع الغرب وأمريكا على المضي قدماً بهذا البرنامج للتأثير في الشعوب الإسلامية والعربية[3] وتغيير فكرها وثقافاتها

(١) جان زيلفر، سادة العالم الجدد، ترجمة محمد زكريا اسماعيل، ص٤٩.

(٢) د. محمد عابد الجابري، قضايا في الفكر المعاصر، ص١٤٩. وانظر محمد حسين فضل الله، الحركة الاسلامية مالها وما عليها، ص٣٥٤.

(٣) سمير امين، الترعة العسكرية الامريكية في النظام الدولي الجديد، ص٤١. والمختار مطيع. ←

وتقاليدها وأخلاقها مستفيدين من ظروف قاهرة داخلياً تعانيها الشعوب أثر الدكتاتوريات والأنظمة السياسية المستبدة.

وقد اعتبر الإسلاميون العولمة غزواً ثقافياً ايديولوجياً وسياسياً خطراً، وكثر الحديث عنه في حقيقته وأهدافه وأبعاده وسبل مواجهته ومدى تأثيره على الشعوب الإسلامية[1]، ولئن تأثّرت الشعوب العربية والإسلامية بالعولمة وما تطرحه المؤسسات الغربية من ثقافة جديدة تهيّأ به الشعوب العالمية والعربية والإسلامية لتقبل فكرها الجديد الذي يتماشى وينسجم مع النظام الدولي الجديد الذي تخطط له الولايات المتحدة الأمريكية لخلق مجتمعات تنسجم مع أطروحتها الاستعمارية الجديدة فإنَّ الشعب العراقي ليس بدعاً من تلك الشعوب خصوصاً أنَّ ظروف الشعب العراقي ومعاناته السياسية والخلفية العلمانية التي تعيشها بعض النخب العراقية خلقت لديها الاستعداد لتلقّي الثقافات العالمية الوافدة، فالشعب العراقي تلقى الشيوعية وآمن بها وقدّم لأجلها الدماء وتلقى الثقافة القومية، وتلقى منذ الثلاثينات الثقافة الديمقراطية، وكانت من الثقافات الواسعة الانتشار على يد نخبة تخرجت من الجامعة الأمريكية أمثال محمد حديد، وكامل الجادرجي، وعبد الفتاح ابراهيم، وكانت جريدتهم (الأهالي) التي صدرت عام ١٩٣٢ منبراً للفكر التقدمي، وسجلت رصيداً جماهيرياً، وكانت من أكثر الجرايد مبيعاً وانتشرت أفكارهم في أوساط واسعة من المثقفين[2]، لذا فإنَّ الظروف والمناخات الراهنة سياسيا

« محاولة في تفسير طبيعة النظام الدولي الجديد وموقع العرب منه » ص١٧ - ٢٣.

(١) روجيه غارودي، من اجل حوار بين الحضارات، ترجمة د. ذوقان قطقوط، ص٧٦. ود. سناء كاظم كاطع، الفكر الاسلامي المعاصر والعولمة، ص٧٤.

(٢) مظفر عبد الامير الامين، جماعة الاهالي: ودورها في السياسة العراقية ١٩٣٢ - ١٩٤٦ ص٨٨.

والخلفيات التاريخية للشعب العراقي ومدى استعداده لتلقي الثقافات العالمية الوافدة جعلته بلا اشكال يتأثر بالعولمة خصوصاً أنّ آلياتها المتعددة إبتداءً من أبسط وسائل التكنولوجيا الاعلامية وصولاً لأكثرها تطوراً وأقدرها على التأثير والاستفادة من الثورة الصناعية الثالثة[١]، فعلى صعيد القيم تمكنت، الدول الممسكة بزمام هذه الثورة من نشر قيمها وأطرها الفكرية وأسبغت عليها طابعاً عالمياً بهدف إنهاء مفهوم السيادة والحدود الدولية والخصوصيات الثقافية، وأيضاً عملت على إعادة تشكيل بعض التوازنات الدولية[٢] تلك المؤثّرات فرضت وجودها في ثقافة الشعب العراقي، وليس من باب المصادفة أنْ يستخدم الرئيس الأمريكي جورج بوش اصطلاح العولمة والنظام العالمي الجديد، في خطاب وجهه الى الأمة الأمريكية بمناسبة ارسال قواته الى الخليج (بعد اسبوعين من نشوب الأزمة في اغسطس ١٩٩١) وفي معرض حديثه عن السلام والتغيير للأنظمة القمعية والفكر السياسي الجديد الذي يجب أنْ يسود العالم وطرق تحقيق السلام والرخاء واحلال الحرية والديمقراطية، ثم قال: لا

---

(١) قسم العلماء المفكرون الثورات الصناعية التي دخلت في تغيير الفكر السياسي الاجتماعي الى ثلاث ثورات وهي الثورة الصناعية الاولى بدأت في انجلترا وتبعتها الدول الاوربية والولايات المتحدة الامريكية في القرن الثامن والتاسع عشر وهي ثورة تكنولوجيا صناعات الحديد والصلب وما نجم عن هذه الثورة من صناعة دبابات وعربات حرب وتطور الحياة المدنية. والثورة الصناعية الثانية حصلت بعد الحرب العالمية والثانية اعتمدت الثورة الصناعي والنووية ووجدت هذه الثورة بنحو أساسي مكانها الجغرافي والزمني اثناء الحرب البارد بين الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفيتي. واما الثورة الصناعية الثالثة، فتتميز بانها تقوم على التطور الكبير في مجالات الفضاء والمعلومات والعقول الالكترونية (مركز العراق للدراسات. بتصرف عن موسوعة الكيالي، ج٤، ص٨٣١.

(٢) محمد حسنين هيكل، العرب على اعتاب القرن ال ٢١، المستقبل العربي، عدد ١٩٠ كانون الاول - ديسمبر ١٩٩٤، ص١٠ - ١١.

يتحقق ذلك إلّا من خلال (نظام عالمي جديد).[1]

مرحلة التغييرات الدولية:

كانت الحرب الباردة على أشدها بين القطبين والقوتين الغربية والشرقية، بين المعسكر الذي تقوده أمريكا وبين المعكسر الذي تقوده روسيا، ولكل منهما آلياته الثقافية وايدولوجيته ورؤيته وسياسته الاقتصادية والفكرية، لذا فإنَّ هزيمة المعسكر السوفيتي عام ١٩٩١ أهّلت أمريكا أنْ تلعب دوراً جدياً في التأثير على العقل الإسلامي خصوصاً بعد أنْ وجدت نفسها قطباً وحيداً قادراً على صياغة نظام دولي جديد، ولعل من أهم الوثائق الأمريكية التي تكشف استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية ورؤيتها للنظام الدولي الجديد في ظل المتغيرات الدولية وأثر انيهار الإتحاد السوفيتي هو ذلك التقرير المعروف باسم (ولفوفيتز)[2] الذي قدمه للبنتاغون بغية الحصول على دعم الكونكرس لميزانيته السنوية، إذ يشير التقرير المذكور الى منع وردع أيٍّ منافس محتمل إذا ما طمح الى لعب دور عالمي أكبر أو حتى اقليمي، من هنا نهضت غطرسة أمريكية أحادية عليا جعلتها بوضعٍ أكثر إيماناً للمضي قدماً في مواجهة الحضارة والثقافة الإسلامية والوجود الإسلامي برمته حسبما دعا إليه فوكوياما من أنَّ الايديولوجية الغربية الرأسمالية المرتكزة على الليبرالية والديمقراطية هي

---

(١) عبد المنعم سعيد، مابعد الحرب الباردة: النظام الدولي الجديد بين الفوضي والاستقرار: ١٩٩٣، التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٩٣، ص٢٤.

(٢) علي الدين هلال، « النظام الدولي الجديد: الواقع الراهن واحتمالات المستقبل » ص١٣ - ١٥.

النموذج الأصلح لقيادة وإدارة المجتمعات البشرية أبد الآبدين[١]، وقريب منه صموئيل هنكتن في كتاب (صدام الحضارات) وهنا عدد من الملاحظات:

أ) أمريكا بعد انهيار الإتحاد السوفيتي لم تجد أيَّ محددات وموانع دولية تمنعها من المضي قدماً في ترويج أفكارها، كما كانت إبّان الحرب الباردة التي شهدت وجود تنافس ثقافي بين قطبين، نعم شعرت أمريكا بإنّها القطب الأوحد في العالم خصوصاً بعد اصطفاف عدد من الدول المهمّة إلى جانبها وتأييد سياستها الخارجية[٢]، وخصوصاً ضرب العراق واحتلاله الذي جرى على مراحل بهدف ترويض العقل السياسي العراقي، وقد كرر بوش الإبن عبارة النظام الدولي الجديد (٢٤٣) مرة خلال خطاباته الرسمية في الفترة الواقعة مابين آب اغسطس ١٩٩٠حتى آذار ـ مارس ١٩٩١، هذه الأوحدية وعدم وجود المانع مهّد لأمريكا تنفيذ سياساتها في العالم العربي والإسلامي لرسم خارطته السياسية بعد رسم خارطته الثقافية[٣] .

ب) استعملت أمريكا أدوات الترهيب والترغيب للشعوب لتصدير فكرها السياسي، واستعملت لذلك مصطلح الإرهاب والضربات الاستباقية والعنف والديمقراطية والحرية والفدرالية وحقوق الإنسان لتمرير سياستها وايصال رسالتها الى الشعوب بأنّها منقذ المجتمعات البشرية من العنف وراعية السلام وحامية حقوق الإنسان أيّا كان وأين كان، خصوصا وهي تستعد

---

(١) منير شفيق، « النظام الدولي الجديد وخيار المواجهة »، ص٣٠انظر جمال قنان، « نظام عالمي جديد ام سيطرة استعمارية جديد »، المسقبل العربي، عدد ١٨٠ فبراير - شباط١٩٩٤، ص٧٦ - ٧٧.

(٢) علي الدين هلال. مصدر سابق، ص٢٢.

(٣) محمد حسنين هيكل، مصدر سابق، ص٦٧.

لاحتلال العراق.[١]

ج) طوّعت الولايات المتحدة الأمريكية ـ إبّان هذه المرحلة لها ولتمرير سياستها ـ كل المنظمات الدولية بما فيها الأمم المتحدة وخندقت بعض الدول الكبرى وأوربا في خندقها للموافقة لها على سياستها في الشرق الأوسط الذي تريد أنْ يكون خطوتها اللاّحقة بعد انهيار الإتحاد السوفيتي لتحتله عسكرياً بعد أنْ هيئت لذلك بقصف ثقافي مشدد في عموم العالم العربي والإسلامي[٢] رافقه ضربات جوية، وتجويع وحصار اقتصادي كما حصل في العراق وبعد أنْ أوعزت لعملائها من الحكام أنْ يوغلوا بالبطش على المجتمعات ليكون الفرد الشرقي والمجتمع أكثر استعداداً وقبولاً لاستقبال الإحتلال والتعايش معه، وربما نجحت بهذا المنهج في العراق الذي وجدناه كشعب قبل فكرة الإحتلال نوعاً ما أو بعض شرائحه لا اقل لفترة محددة، وقد قالها: دك جيني (جوّع كلبك يتبعك) ثم اعتذر عنها[٣].

د) ظهرت الولايات المتحدة الأمريكية خلال أزمة الخليج ومابعده باعتبارها الدولة القادرة على صياغة وترسيخ نظام دولي جديد.

إذ اتخذت من أزمة الخليج بوابة لتمرير بعض ما خططت لإنجازه من فكرة النظام الدولي الجديد ولمنع احتمال تبلور نظام متعدد الأقطاب، وأنَّ الانتصار الكاسح الذي حققته أمريكا على العراق أدّى الى تدعيم مركزها

---

(١) أحمد بهاء الدين شعبان، مسيرة النظام الدولي الجديد قبل وبعد حرب الخليج، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، ١٩٩٢.

(٢) سيد شوبجي عبد المولى، « المتغيرات الدولية وانعكاساتها على الامن العربي ». دار النشر بالمركز العربي للدراسات الامنية. الرياض، ١٩٩٢.

(٣) الواشنطن بوست ٢٠٠٢/٢/١٢.

باعتبارها القوة العظمى بالمعنى الاستراتيجي في عالم ما بعد المتغيرات الدولية وما بعد الحرب الباردة، لذا كانت الولايات المتحدة الأمريكية جادة في تقديم درسٍ لبعض النظم الإقليمية كالعراق الذي هو أحد وأول محطاتها في مشروعها الجديد، وحاولت أيضاً مساوقة لفعلها العسكري خلق استعداد لدى الشعب العراقي لقبول الوافد الثقافي السياسي الأمريكي الآتي بعد أن صوّرته من خلال الإعلام والقنوات التي فتحتها أمريكا لهذا الهدف (اذاعة براغ وسوا) وافداً يرقى الى مستوى الجنة على الأرض ينهض بالانسان العراقي الى التطور السياسي والسلم الاجتماعي[1] وقد مارس المسؤولون الأمريكان بأنفسهم مهمة الترويج الإعلامي والتثقيف السياسي؛ للتوجه بالشعب العراقي الى ما يريدون، فقد وصف بوش العراق بعد أنَّ تم احتلاله: بأنّه سيكون (يابان) العالم العربي والشرق الأوسط[2]، ووصفه رامسفيلد: بأنَّ العراق سيكون مصدر الديمقراطية والحريات والنموذج الذي يحتذى بها العالم العربي والإسلامي[3]... الخ

المهم في ظل هذه الظروف الدولية مررت الولايات المتحدة الأمريكية ثقافتها السياسية على الشعب العراقي وصدّرت إليه ما تريد من أفكار تمهدياً لاحتلال العراق كأحد نقاط تحركها في الشرق الأوسط، وأحد أهدافها لاحتلال العالمين الإسلامي والعربي ورسم خارطة جديدة للشرق بأكمله على أساس مشروعها «الشرق الاوسط الكبير» لتمرير مشروعها بعد المتغيرات الدولية وانهيار الاتحاد السوفيتي.

---

(١) موقع الحوار المتمدن ٢٠٠١/٦/٤، وموقع اخبار العراق ٢٠٠٢/٧/٩ وموقع الكاشف، ٢٠٠٢/٩/١١ ومركز دراسات الشرق الاوسط ٢٠٠٣/١/٥.

(٢) جريدة الشرق الاوسط ٢٠٠٢/٥/٢٢.

(٣) جريدةالشرق الاوسط ٢٠٠٢/٨/٢٦.

مرحلة التأثيرات الاقليمية:

بعد انتصار الثورة الإسلامية في ايران، كان واضحاً جداً موقف الولايات المتحدة الأمريكية وسعيها لإسقاط الثورة الإسلامية ومنع فكرها السياسي من أن ينتشر ويؤثّر في شعوب المنطقة، كي لا يكون هناك مشروع إسلاميّ نهضويّ ثوري مقاوم لمصالح أمريكا في المنطقة، وقد واجهت أمريكا في هذه المرحلة الثورة الإسلامية بثقافة مضادة مفادها: مواجهة المد الإسلامي الثوري تحت مسميات طائفية، وذرائع شتى، وهنا عدد من الملاحظلات الجديرة بالذكر:

أ) تبنت أمريكا تحريك عدد من العملاء من رؤساء الدول العربية لقمع أيِّ تجاوب بين الشعوب الإسلامية العربية مع الثورة الإسلامية الإيرانية أمثال مبارك في مصر، وعلي عبد الله صالح في اليمن، ورؤساء دول الخليج وعلى رأسهم قطر والسعودية، ولكن كل هؤلاء بكفة ودور صدام حسين بكفة أخرى من حيث المسؤولية التي القيت على عاتقه في تبني خيار ضرب النهضة والصحوة الإسلامية[1]

ب) تحريك الحكام لمحاصرة التشيع في العراق والعالم الإسلامي كي لا تتمدد الثورة الإسلامية الى من هم أقرب الى ايديولوجية الثورة وفكرها السياسي الخاص، وتم ايكال هذه المهمّة لصدام حسين وحزب البعث وسمّي صدام لأجلها (رجل الضرورة) وناصرت الحكومات العربية الخليجية هذه

---

(١) مجموعة مؤلفين، الصحوة الإسلامية ودور الحكام العرب في مواجهتها، مطبعة الساقية (منشورات مركز الهدي) ط١، ص ٣٨.

السياسة وفتحت آبار بترولها لتمويل الهجوم الصدامي الأمريكي على التشيع في العراق والمنطقة.[١]

ما تقدّم رافقته حملة لتثقيف الشعب العراقي والعربي مفادها: إنَّ إيران عدوة للعرب، وفي الواقع إنّ الحرب العدوانية التي سنّتها الدول العربية والعراق بأمر أمريكي على الثورة الإسلامية كانت حرباً تقدم أكبر خدمة للغرب والصهيونية؛ لأنّ ايران التي كانت زمن الشاه عدواً حقيقيا للعرب وكانت تزوّد اسرائيل بالوقود والخبراء في حروبها ضدَّ العرب لم يقف العرب ضدّها يوماً، بينما وقفوا ضدّها حينما انحازت بنحو جدي لصالح قضايا العرب والمسلمين ضدّ اسرائيل.

وضمن الحملة الثقافية أيضا: إنَّ ايران تريد أنْ تصدر ثورتها بغية تحقيق هيمنة فارسية على المنطقة لإثارة النعرات القومية. تلك هي الثقافة التي نشرتها أمريكا في العالم العربي، وتحديداً العراق؛ لأنّها ـ من وجهة نظر الولايات المتحدة الامريكية ـ الارض الرخوة لتقبل الفكر الثوري للامام الخميني وكان محور هذه الثقافة البغضاء والكراهية لإيران واثارة العقد التاريخية واستثارة التاريخ الدفين من الاحقاد[٢]، وقد كان موكلاً لصدام في هذه المرحلة أنْ ينهض بهذه المهمة، وقد مر ذلك تفصيلاً، بهذا نصل الى حقيقة مفادها: إنَّ للمتغير الاقليمي في المنطقة وظهور الشيعة كقوة كبرى لها وجودها في المنطقة وتريد أنْ تحتل حيزها الحقيقي[٣] دفع بأمريكا ومن خلال عملائها في المنطقة ليكونوا حصوناً مانعة كي لا يصل تأثير الفكر السياسي الثوري الى الشعوب ولكبح جماح الصحوة

---

(١) مصدر سابق، ص ٩٠.

(٢) مجموعة مولفين، خريف الاستكبار، ص١٩٩.

(٣) ابراهيم الغالبي، شيعة العراق وتهم الخصوم، مركز العراق للدراسات، ٢٠٠٧، ص٣٩.

الاسلامية واخمادها قبل أنْ تتكامل في المنطقة التي تريد أمريكا أنْ تجعلها مسرحاً لمشروعها، وليكونوا حماة للمشروع الامريكي في المنطقة، وقد نهض صدام بأكبر دور بهذا الخصوص (حامي البوابة الشرقية) كما يسميه الإعلام الغربي. إنَّ هذه المرحلة (مرحلة الوقوف بوجه المشروع الاسلامي الثوري) الذي خططت له أمريكا يمكن القول: إنّ أغلب الحكام العرب شاركوا فيها، إلا أنّ الدور الأكبر نهض به صدام والبعثيون بأساليبهم العديدة من شن الحروب الى قتل العلماء واعتقال المفكرين ومطاردة القوى الاسلامية، والمراجع وهدم الحسينيات، ثم العمل قوياً على زرع ثقافة العدوان ضدَّ الصحوة الاسلامية ومفاهيمها وفكرها واشاعة الفكر البعثي بديلاً عن الفكر الإسلامي.[1]

صدام كان بحق بوابة أمريكا في هذه المرحلة وقد سانده العرب والغرب بكل مواقفه، وليس أدل على ذلك من أنَّ رامسفيلد كان يزوره بين آونة وأخرى وقد زودوه بطائرات أواكس، وأنَّ اليوم الذي أعدم فيه الشهيد الصدر كانت هناك طائرة تجثم بمطار بغداد فيها مسؤولون غربيون، ليتأكدوا بأنفسهم من تنفيذ العملية علي يد صدام حسين (وهذا ما نص عليه السيد نوري المالكي بخطابه في ذكرى استشهاده) وهذا (ما سربته جريدة الواشنطن بوست).[2] وعشرات المصادر الخبرية ومراكز الدراسات الدولية حينما تحلل الأحداث في هذه المرحلة فإنّها تذكر بوضوح أنَّ لأمريكا دخلاً واضحاً ومحدداً في اغتيال الشهيد الصدر وفي شن الحرب على ايران وفي اطلاق يد صدام حسين؛ لضرب الحركات الإسلامية في العراق.

---

(١) ابراهيم الغالبي، ذاكرة الموت (مصدر سابق)، ص٨٨.

(٢) الواشنطن بوست ١٩٩٠/٣/٩.

مرحلة التأثيرات والصراع الداخلي في العراق:

قبل وأثناء مرحلة حكم صدام حسين، عاش العراقيون محنة لا يمكن أنْ يأتي المؤرخون على وصفها بوصفٍ مشابهٍ لما يحصل في تاريخ الشعوب المعاصرة؛ فالموت، والقتل والخوف، والجوع، والتنكيل، والانقلابات لم تغادر يوماً تاريخ ولا ذاكرة العراق والعراقيين.

كل من يطالع تاريخ العراق القريب لا أقل منذ انقلاب ١٩٦٨ يجد العراق مأزوماً بالموت والقتل وأحداث رهيبة انعكست على نفسية الفرد والمجتمع العراقي بنحو جعلت التكوين النفسي للفرد العراقي تكويناً في غاية التعقيد تحدث عنه علماء النفس باستغراب واسهاب[١]، والعديد من الدراسات شخصت الإحباط والميل الى الوافد للخلاص من الأزمات الحادة داخلياً، صحيح أنَّ التاريخ العراقي كله محن ودماء واشكالات وخوف وقتل جماعي وانقلابات سياسية، لكن يمكن القول: إنّ العهد القريب أي منذ انقلاب ٦٨ كان عهداً مريراً هيّـأ النفسية العراقية لتلقي الوافد الثقافي أياً كان، هذا إذا أخذنا بنظر الإعتبار أنَّ وضع المواطن العراقي اشتد وتدهور في زمن صدام حسين؛ فإنّه من المؤكد أنّ الشعب العراقي خلال هذه المرحلة عاش محنة كبرى لا نبالغ إنْ قلنا: لا يوجد شعب على الأرض عانى خلال هذه المرحلة ماعاناه، فلم يبق شيء في قاموس الإجرام الصدامي وعصاباته البعثية الصدامية من قتل وتشريد واغتيالات ومقابر جماعية وغيره الا وقد مارسوه، فضلاً عن الحروب الضارية التي قتلت الملايين من أبناء الشعب العراقي، سواء ضدَّ إيران الإسلامية أو

---

(١) سواء علي الوردي أو المختصّون بعلم النفس الذين بعده اشاروا بوضوح الى الاثار التي خلفتها السياسات القمعية في السلوك الاجتماعي العراقي وقد اشرنا الى بعضهم في مصادر سابقة.

الكويت العربية، ولا أحد يعرف مبرراً لهذه الحروب،وما هي المصلحة التي يستفيد منها العراق، كل تلكم الأحداث أوصلت الشعب العراقي الى وضع نفسي متدهور واحباط جعله يقبل بأيِّ بديل، وأيِّ أطروحة وأيِّ فكر وأيّ تغيير، المهم كان لدى أغلب الناس ـ اثر الاحباط النفسي وكردة فعل لمعانتهم ـ الرغبة الأكيدة بأنْ يزول صدام حسين من حياتهم، من هنا وجدت الولايات المتحدة الأمريكية المجتمع العراقي مستعداً لقبول ثقافة سياسية جديدة ومستعداً للترحيب بأطروحات الفكر السياسي الأمريكي ـ هكذا قدرت أمريكا الأمور ـ وسعت سعيها لتخاطب العقل العراقي بمختلف تلاوينه لتعدّه بتغيير في بنية الدولة، داعيةً الجماهير لقبول التغييرومستلزماته من قبول أجندات أمريكية احتلالية خصوصاً أنَّ الرغبة الأمريكية في احتلال العراق او التواجد فيه ـ من الناحيه الرسمية ـ في العقل الأمريكي يعود الى عهد روزفلت عندما بعث بلجنة رآسية الى الشرق الأوسط[١].

في هذه المرحلة وخصوصاً أواخر عهد صدام حسين ضخت أمريكا من الفكر السياسي للشعب العراقي الكثيرعبر مؤسساتها الإعلامية الكبرى وعبر العديد من الأقلام المأجوره لها، والقنوات الإعلامية المرتبطة بأجندتها لإخضاع العقل العراقي لقبول الثقافات الغربية الأمريكية ولتطويعه وانهاء حالة الممانعة لديه[٢]، وهناك من يقول: إنّ الشعب العراقي قبل بالفكر السياسي الأمريكي ليس نتيجة للضغط الذي لقيه من الدكتاتوريات عبر التاريخ، بل لأنَّ بعض المحسوبين على الحوزات العلمية والقيادات السياسية الأخرى أسهمت في اقناع الشعب العراقي بقبول الوافد الثقافي من خلال تعاملاتها واجتماعاتها مع

---

(١) محمد حسنين هيكل، الأمبراطورية الامريكية والأغارة على العراق، دار الشروق، ص ١٨٦.

(٢) د. مازن مرسول محمد، سوسيولوجية الأزمة المجتمع العراقي نموذجا، ص١٩٥.

المسؤولين الأمريكان قبل وبعد الاحتلال، فثمة تنسيقات وزيارات للمسؤولين الإسلاميين الى الدول الغربية كأمريكا وبريطانيا في هذه المرحلة وحضور المسؤولين الأمريكان لمؤتمرات المعارضة في لندن وغيرها، وقيام مسؤولين شيعة رفيعي المستوى وأبناء مراجع بالزيارات والتنسيق مع الأمريكان، كل هذا جعل العقل الشيعي مستعداً لقبول الثقافة السياسية التي يطرحها الأمريكان قبل وبعد الاحتلال، بل ذهب عدد من أبناء النجف لمقابلة بوش وقدّموا له وثيقة مطالبينه بدولة ديمقراطية سميت وثيقة الخوئي[١] كل هذا عمل على تطويع العقل الشيعي العراقي وجعله أكثر مرونة باتجاه القبول واللين للوافد الثقافي.

فالشيعة الذين حاربوا الاحتلال الغربي مطلع القرن العشرين قبلوه في مطلع الواحد والعشرين، والسبب اخضاع العقل الشيعي لعملية ترويض لقبول الفكر السياسي الغربي الذي يعدهم بتغيير أوضاعهم السياسية مقابل التعايش مع المفاهيم الجديدة،[٢] وقيل في هذا الصدد الكثير، إلّا أنَّ الحقيقة غير ذلك، وباختصار شديد وببساطة ووضوح إنَّ مراجعنا الاعلام لم تمتد لهم يد لتصافح محتلاً يوماً او تتفق معه على شيء لا في السر ولا في العلن، وإنَّ أمثال هؤلاء إنّما يجافون الحقيقة حينما يهملون دور المرجعية في إرساء دستور شرعي

---

(١) مجلة ابيض واسود، اعتراف ضمني بالفشل.. والعراق امام مصير مجهول، هذا بالإضافة الى ما نشر في مواقع كتابات ومواقع ودراسات عديدة سارت بهذا الاتجاه لتلقي اللوم وتحمل المسؤولية على الشيعة في هذه المرحلة في تعاملهم مع المحتل الامريكي

www. awaonline. net

(٢) فالي نصر، متي ينهض الشيعة، مجلة شوون عراقية، عدد تموز - اب ٢٠٠٦. ترجمة: مركز الكاشف للمتابعة والدراسات الاستراتيجية

www. alkashif. org

أقرتّه الجماهير وعارضت بقوة ما خطط له الاحتلال في فرض دستور عقدي يكتبه المحتل بالاتفاق مع مجلس الحكم مغيباً رأي الجماهير واستطاعت أنْ تمارس دورها الريادي في تأسيس دستور للعراق قادر على تحقيق التوازن الاجتماعي إنْ تضافرت الجهود للتسليم له.

لكننا بنفس الوقت لا ننكر إنّ الإعلام الأمريكي أثّر كثيراً في تطويع العقل العراقي لقبول الثقافة السياسية الاحتلالية مستفيداً من الظروف القاهرة التي عاشها الفرد والمجتمع العراقي قهراً وموتاً وخوفاً وترويعاً، لكن هذا الأمر لاينسحب على المرجعية والحوزة الدينية بالمرة.

مرحلة الإحتلال الأمريكي للعراق عسكرياً وأمنياً وسياسياً.

فرضت هذه المرحلة الأجندة الأمريكية كواقع عملي وكسياسيات أريد تطبيقها وثقافات عملت أمريكا في مراحل متقدمة ـ مستفيدة من تحولات عدة شهدها العالم والمحيط الاقليمي وغيره ـ على طرحها كأفكار تمهيدية وصولاً الى مرحلة الاحتلال لتطبيق هذه الأجندة وتحويل هذه الثقافات السياسية التي خططت لها أمريكا عبر العديد من المراحل الى ممارسة عملية وواقع فعلي، لذا تمكّنت أمريكا من خلال سطوة الاحتلال أنْ تفرض أجندتها، ويمكن أنْ نعرض لبعض نقاط التحولات العملية في العراق والثقافات التي تحولت الى واقع:

ومنها: ميول الدستور ونصه على علوية العلمانية ـ كما مر ـ.

ومنها: التحول الديمقراطي.

ومنها: التعاقد الاحتلالي مع الولايات المتحدة الأمريكية بموجب اتفاقية الاطار الاستراتيجي في مجالات عدة:

ومنها: الاتجاه بالعراق من خلال الدستور نحو الفدرالية

ومنها: منع التأثيرات الدينية والمرجعية وخط ولاية الفقيه والدين من أي تاثير في القرار السياسي، ومنع أنْ يكون أي حق لتدخل المرجعية في العملية السياسية دستوريا.

هذه الأمور وإنْ بدت للبعض غير مهمّة، لكنها في الواقع تعني بالنسبة للولايات المتحدة الامريكية الكثير وتعني خلاصة الفكر السياسي الأمريكي الليبرالي وركائزه الأساسية، سواء في وضع دستور يقر العلمانية ويعزل الدين والمرجعية عن المسارات العملية السياسية أو يقر تقسيم العراق بنحو فدرالي مخطط له، أو يؤسس لاتفاقيات إطار ستراتيجي من خلاله تمرر الكثير من المؤامرات، ولئن مانعت بعض القوى السياسية من اعطاء الأمريكان أي فرصةٍ لبقاء القوّات العسكرية أو منح جنودهم أي حصانات؛ فإنّ بعض القوى السياسية الأخرى كانت على العكس من الموقف الشيعي لايجاد معادل موضوعي، وهذا يعني تواجد امكانيات التوقيع والاستقدام للقوات الامريكية، ومنح الحصانات لهم في مراحل لاحقة على يد مسؤولين مفترضين مخطط لهم الوصول الى منصب رئاسة الوزراء ولو بعد حين لهذا ولغيره من الأهداف.

هذا هوبعض الفكر السياسي الأمريكي الذي تمكّنت الآن من تحويله الى واقع على الأرض، واستطاعت أنْ تعزل اقليم كردستان عن العراق ليكون ميدانها الأول لتطبيق السياسات الأمريكية في المنطقة والمؤيد الحتمي لتوجهاتها أو مخططاتها فضلاً عن ثقافتها السياسية في العراق لاحقاً، ثم طرحت مشروع تقسيم العراق من خلال مشروع جوزيف بايدن عام ٢٠٠٧. ثم ستقوم أمريكا ـ كما نلاحظ ـ على الطبخ بنار هادئة لترسيخ باقي ثقافاتها في العقل

العراقي الشيعي والسني على حد سواء، خصوصاً أنّها تمتلك مقوّمات التدخل ومحددات المنع والتنفيذ من خلال سفارتها الواسعة ومن خلال امساكها بالعديد من الملفات ومن خلال ايجاد نقاط الخلاف بين المكوّنات التي تمكّنها من النفوذ في عمق الملفات العراقية كي تبقى هي اللاعب الأساسي ومن خلال العديد من منظمات المجتمع المدني الكبرى التابعة لها التي تقوم بمهمة إعادة صياغة العقل العراقي وفق الثقافة الأمريكية.

الفصل الخامس

التحديات والقابليات
وآفاق الثقافة السياسية في العراق

التحديات والآفات الثقافية السياسية في العراق

استعرضنا خلال تضاعيف البحث طبيعة الثقافات السياسية للمكوّنات وخلفية نشأتها ومصادر تأسيسها والظروف الموضوعية التي أحيطت بها، وقد حاولنا أنْ يكون عرضاً للثقافة السياسية لسائر المكوّنات العراقية، واستعرضنا أيضاً الثقافات السياسية العامّة التي تشكّل قواسم مشتركةً للأمّة، وتحدثنا عن الثقافة السياسية المتولدة ذاتياً والوافدة الى العراق ومقدار تمازج وتفاعل هذه الثقافات ومقدار تنافرها، وبعد هذا الاستعراض من المهم أنْ نسلط الضوء في ختام بحثنا على أبرز التحديات والآفات التي تواجه الثقافة السياسية في العراق وهي:

التحديات الإقليمية:

كان وسيبقى المحيط الإقليمي مصدراً لآفات عديدة وتحديات خطيرة على استقرار العراق من خلال تصدير ثقافات تعمل على تفتيت لحمته الوطنية وترسيخ الثقافة التي تدفع بهذا الإتجاه وتعمل على تدمير أي جهد سياسي وحدوي يفت بجهود الأمّة العراقية ابتغاء الاستقرار وتحقيق التوازن الاجتماعي والأمني، وأبرز هذه التحديات والآفات:

١ ـ المد الطائفي:

الذي أريد له أنْ يكون ـ من خلال عناصر داخلية وخارجية اقليمية ودولية ـ عاملاً لنسف العملية السياسية برمتها، ونسف كل المنجزات الدستورية، والانزلاق بالعملية السياسية وبالعراق كاملاً، وبأمنه واستقراره نحو الهاوية، مما ينعكس سلباً على لحمته الوطنية وسيادته وتطوره الاقتصادي والاجتماعي، وقد يتصاعد الأمر سوءاً في ظل المتغيرات الدولية والاقليمة.

زرع الثقافة الطائفية في أسس البنيان الاجتماعي العراقي مستمر ولم يترك المحيط مناسبةً أو وسيلة إلّا وتوسّلها كي تؤدّي هذه السياسية ثمارها، والمؤكد أنَّ ثقافة المد الطائفي شكّلت عقبةً وتحدياً أمام الثقافة السياسية الايجابية في العراق وأوصلته إلى مشارف الحرب الأهلية بعد ٢٠٠٣ إلّا أنَّ العراق تجاوز قدرها الأعظم كأثر خارجي وبقي الأثر والمنطلق النظري متحيناً الفرص والظروف الموضوعية لتفعيل دوره، وسوف تعمل ثقافة المد الطائفي على تسعير نار الفتن في العراق كلما حانت الظروف.

٢ ـ مهاجمة العملية السياسية:

دأب المحيط الاقليمي على بشن الهجوم الإعلامي والأمني والدبلوماسي وربّما حتى الحصار الاقتصادي ضدَّ العملية السياسية في العراق والعمل ما استطاعوا الى ذلك سبيلا، لإضعافها وشل حركتها، ويتأتى ذلك عبر آليات وأجندة أحزاب سياسية موغلة في ثقافة تاريخية تقوم على أساس قومي، مما يجعل المكوّنات العراقية الأساسية الأخرى تتجه باتجاهات عدة أثر هذا الواقع، فمنها من يريد أنْ يفصل نفسه عن كل العراق إدراكاً منه أنّ مستقبل العملية

السياسية في ظل هكذا تجاذبات سيؤول الى الفشل والصراع وبرأيهم لا سبيل أمامهم إلا أنْ يخرجوا من دائرة تأثير هذه الصراعات، وقد أكّد مسعود برزاني في العديد من المناسبات كلما تولدت أزمة هذا التوجه قائلاً: إنْ لم تنتهِ أزمات العراق، فإنّ الكرد سيعلنون دولتهم، ولهم الحق في تقرير مصيرهم؛ لأنّهم لا يمكن في ظل الصراع السياسي أنْ يضحوا بمصير أمتهم الكردية[1].

بينما المكوّنين الشيعي والسني بقيا وحدهما كمجتمع وقوى سياسية تواجه خطر السموم السياسية؛ فالشيعة يبدوا عليهم تمسّكهم بثوابت ربما بعض القوى الأخرى لم تقتنع بعد بها إلّا ضمن اشتراطات في أحسن الأحوال وقوعاً تحت تأثير هذا الهجوم الاقليمي الذي تعمل على بثه أحزاب وجهات وشخصيات ووسائل اعلامية وتجمعات عشائرية من خلال تركيز ثقافات سياسية تخاطب الشيعة والسنة في آنٍ واحد بطرق شتى لبث الفرقة فيما بينهم ولإفراغ العملية السياسية من محتواها وقطع رابطتها بالأمّة.

٣ ـ مهاجمة الاسلام السياسي الشيعي:

وخلاصة قولهم في ذلك: أنْ لا وطنية للإسلاميين الشيعة؛ لأنّهم يعملون بأجندة خارجية طائفية، وهم منقادون للفكر السياسي الخارجي (ولاية الفقية) أكثر من انقيادهم لتطلعات شعبهم وأسسه الوطنية الدستورية، ولا يمر يوم ولا مناسبة ولا حدث إنْ لم يستغله هؤلاء، فالعراق ـ برأي هؤلاء ـ محتل من قبل ايران وأجندة الإحتلال ـ برأيهم ـ تكمن في مضامين العملية السياسية في العراق برمّتها، ورجالاته هم الشيعة السياسيون الإسلاميّون. هذه الثقافة

---

(١) الصباح ٢٠٠٧/٤/٣، وجريدة البينة الجديدة ٢٠١٠/٩/٨، والشرق الاوسط ٢٠١٢/٣/٦.

السياسية التي يعملون عليها ليلاً ونهاراً، سراً وعلاينة، وما هدفهم بذلك إلّا خلق ثقافة الكراهية للقوى السياسية الشيعية، ولسلب الوطنية عنهم، وتثقيف الأمّة على أنّهم ليسوا أصحاب مشروع وطني نابع من العراق كبلد هم ينتمون إليه مشروعاً وهدفاً، بل هم تبعية ايرانية جنسيةً ومشروعاً.

٤ ـ محاولة فصل الأمّةعن قادتها السياسيين:

من خلال العمل على اقناع القواعد الجماهيرية بإخفاق العملية السياسية في العراق وتضخيم المواقف، واشعار الشعب بأنَّ الحكومة غير قادرة على تقديم الخدمات وتحسين أوضاعهم المعاشية، واستخدم هؤلاء العشرات من الملفات الخطرة، وربما أثّرت هذه السياسية نوعاً ما في ايجاد ثقافة جماهيرية بحدود معينة ضدَّ الحكومة ترددها وسائل الإعلام كلّها، وشارك في صناعتها الخطباء والإعلام، وربّما الخطاب يلقى صداه خصوصاً لدى الطبقات التي كانت واقعة تحت تأثير أفكار حزب البعث ومطية لتنفيذ أجندته عقوداً من الزمن برغبتهم أم مرغمين.

وتتسع مفردات الهجوم وأدوات ترسيخها كثقافة تعمل على الفتّ في عضد الأمّة ابتغاء فصلها عن عمليتها السياسية كلما نجمت أزمة وتفاعلت مشكلة.

٥ ـ اضعاف معنويات الأمّة:

يتم ذلك من خلال الايحاء للشعب العراقي بأنّ ثمّة متغيرات آتية اقليمياً سوف تعيد خارطة المنطقة برمّتها، وعلى الشعب العراقي القبول بها شاء أم أبى، وتعمل الأجندة الإقليمية على تهيئة العقل العراقي عموماً كي يقع تحت

تأثير الخطاب الدولي والاقليمي وايحاءاته، لعلها تجد من يستجيب لخطابها من أيِّ مكوّن، ومن أي شريحةٍ وطبقةٍ سياسية؛ اضعافا لمعنوياتهم، ومنعاً لأيِّ مقاومة يبدونها لاحقاً، وكأنّه قُدّر للأمّة أنْ تعيش الذل والخنوع تحت سلطة آل سعود التي يُراد لها أنْ تكون سلطة أممية اقليمية، مسخرين لذلك بترولهم لآخر قطرة تمكّنهم من تركيع الأمم واستعبادها، ومن وراء ذلك رضى لا نظير له وموافقة وتخطيط صهيوني واسناد أمريكي، ووقاحة تركية.

يتم السعي حثيثاً لتحييد الأمّة العراقية عن الصراع الآتي وكأنّه صراعٌ بين ايران ومن يؤيدها في العراق مقابل الإرادة الدولية، وليس جزافاً أنْ ندّعي هنا أنَّ السعودية ومن خلفها يريدون أنْ يحبطوا المعنويات لدى الشعب العراقي باظهار رؤية مفادها: إنَّ ثمّة إرادة دولية مصممة على تغيير الخارطة السياسية للمنطقه برمّتها، والعراق بنحو خاص، ولدول المقاومة بنحو أخص، والقول بالإرادة الدولية ليس ضرباً من الخيال والتخمين؛ فإنَّ ثمّة تناغماً وانسجاماً قوياً بين قوى العالم الغربي كله سواء أكانت أوربا أم الولايات المتحدة الأمريكية، وحتى المنظمات الدولية مع السعودية وقطر على تنفيذ اجندات مشتركة في المنطقة تجلّت في الموقف الموحد ضدَّ ليبيا كنقطة انطلاق، ومن قبله العراق، وأُريد له أنْ يكون ذات المنهج من ذات القوى الدولية الموحدة ضدَّ سوريا هذا الموقف يُراد له أنْ يكون شعوراً يدرك ضمن مدركات الحس الشعبي في العراق خلاصته: إنّ الإرادة الدولية (السعودية ومن خلفها) قوة لا تقاوم، وأنَّ السعودية اليوم وقطر تقودان إرادة دولية واقليمة قادرة على اعادة صياغة خارطة المنطقة، وعلى الشعوب أنْ تكون أمام خيار الاستسلام لقاعدة (اسلم تسلم)، كل ذلك بهدف توليد ثقافة الإحباط التي تنهي انتماء الشعوب لمتطلبات المقاومة، وتبقي القوى المقاومة دولاً كانت أم أحزاباً تواجه قدرها إنْ

صح التعبير وحدها دون مشاركة شعبية، ولا ندري هل تعاد الثقافة السياسية الكوفية مجدداً أم لا، فالأمر متروك الى ما ستؤول إليه الأحداث، إلّا أنّ أمراً كهذا مرتبط بمحركات الأمّة من الحوزات العلمية، والمراجع العظام، ومقدار الوعي والتصدي الذي يعملون على بثه في الأمّة لخلق تعبئة جماهيرية، لجعل الأمّه بوعي وثقافة سياسية واستعداد يؤهلهم للعب دور فاعل يصد عنهم أيَّ خطرٍ آتٍ وشر مستطير، ولنا مكين الأمل بأمّتنا أنْ لا تكرر تاريخ النكسات ونقضها البيعات وسيرها خلف كل ناعق.

خلاصة الأمر: إنّ المحور الاقليمي ليس خجولاً ولا مستتر الحركة، ولم يمارس دوره من وراء جدار في تصدير ثقافته المضادة للعراق شيعة وسنة ابتغاء احباط معنوياتهم كي لا يكونوا مقاومين ومدافعين عن مكتسباتهم تلك الثقافة الاحباطية، هي اليوم أحد الأجندات الاقليمة الخطرة وقد ترسّخت لدى البعض ثقافة استعداد الوقوف على التل، شعوراً منهم بعدم امكانية المواجهة، وأنَّ الخيار هو اتباع المخططات الدولية الآتية التي لامردَّ لها، (. ب ببب پ پ پپپ پپپ ٺ ٺٺٺ ٺ ٺٺٺ ٿ پپپڤ ڤڤڤ ڤ ڤڤڤ چ)[1].

٦ ـ العمل على تحييد بعض قوى الائتلاف الشيعي:

فإنَّ العمل السياسي والخوض في أعماقه لابدّ أنْ تصاحبه اختلافات في وجهات النظر مشروعة من هذا الطرف أو ذاك، إلّا أنّ الطرف الاقليمي يسعى جاهداً لجعل هذه الاختلافات في وجهات النظر خلافات تعمّق الهوة وتبعّد الشقة بين المكوّنات الشيعية، وربما يستفيدون من اختلاف المناهج تاريخياً بين

---

(١) سورة البقرة (١٢٠).

القوى السياسية ووجهات نظر مختلفة بين أبناء الداخل وبين الذين عادوا من الخارج، فضلاً عن خلافات في البرامج والسياسات التفصيلية في إدارة الدولة، وخلافات حول توزيع نقاط القوة الحكومية وهكذا، إلّا أنَّ صمام الأمان الى الآن قويٌ لدى القوى السياسية ضدَّ هذه البرامج وما يتبعها من ثقافات سياسية خطرة.

المهم إنَّ هذه الأجندة هي إحدى التحديات الثقافية الخطرة التي تحول أو تحاول دون توحيد الثقافة السياسية للقوى السياسية العراقية.

التحديات الدولية:

بعد المتغيرات الدولية التي أعقبت انهيار القطب السوفيتي وتفرد الولايات المتحدة الامريكية كقطبٍ أوحد يعيد تراتيب خارطة العالم بما ينسجم مع مصالحها ومصالح اسرائيل في المنطقة[١] سعت أمريكا جاهدة لكي تفرض الأمر الواقع على العالم بتمرير مخططاتها وتنفيذ ستراتيجيتها، وما اصطلاحات اعادة السلام في الشرق الأوسط وإنهاء الارهاب ومشروع الشرق الأوسط الكبير والمعاهدات والمؤتمرات التي عقدت بعد انهيار القطب السوفيتي من اتفاقية[٢] اوسلوالتي عبّر عنها الإعلام الأمريكي والدولي بخارطة الطريق، كل

---

(١) يمكن مراجعة مشروع بوش الابن المقدم الى الكونكرس الامريكي بتاريخ ٢٠٠٠/٩/٣ نقلا عن الواشنطن بوست.

(٢) اتفاقية أو معاهدة أوسلو، هو اتفاق سلام وقعته إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية في مدينة واشنطن الأمريكية في ١٣ سبتمبر ١٩٩٣، وسمي الاتفاق نسبة إلى مدينة أوسلو النرويجية التي تمت فيها المحادثات السرّية التي تمت في عام ١٩٩١ أفرز هذا الاتفاق في ما عرف بمؤتمر مدريد. تعتبر اتفاقية أوسلو، التي تم توقيعها في ١٣ سبتمبر/ أيلول ١٩٩٣، أول اتفاقية رسمية مباشرة بين إسرائيل ممثلة بوزير خارجيتها آنذاك شمعون بيريز، ومنظمة ←

تلك المقدّمات كانت حلقة أولى في سلسة حلقات لترسيخ النظام الدولي الجديد الذي يفرض أجندة صهيونية في الشرق الأوسط، لتعيش اسرائيل بكل سلام بعد أن يتم احتلال المنطقة وتركيعها بفرض واقع جديد أمام العالمين العربي والإسلامي، واقع يفرض عليهم توقيع معاهدات السلام مع اسرائيل عن يد وهم صاغرون، ورفع الأعلام الاسرائيلية فوق سماوات العرب فضلاً عن فتح الأسواق وتشريك الاقتصاد وتطبيع العلاقات، وهكذا مشروع يتضمن أجندات وآليات عدة، وفي سلّم أولويات هذا المشروع ضرب خط المقاومة في المنطقة وتقطيع أوصالها، وإنّ احتلال العراق يمكن التوسل به لأجندة تقطيع الأوصال والفصل بين ايران وسورية وحزب الله لبنان، والسؤال الجدير بالذكر: أين يجد شيعة العراق (أحزابا وحكومات) من هذه الأجندة الأمريكية خصوصاً بعد أنْ انحاز السياسيون الشيعة الى مشروع المقاومة الاقليمي في العديد من المواقف منها ترحيل الاحتلال العسكري الامريكي من العراق، وفي قضايا اقليمية متعددة مثل قضية البحرين وسورية وعدم اقامة أي علاقة مع

← التحرير الفلسطينية، ممثلة بأمين سر اللجنة التنفيذية محمود عباس. ورغم أن التفاوض بشأن الاتفاقية تم في أوسلو، إلا أن التوقيع تم في واشنطن، بحضور الرئيس الأمريكي السابق بيل كلينتون. وتنص الاتفاقية على إقامة سلطة حكومة ذاتية انتقالية فلسطينية (أصبحت تعرف فيما بعد بالسلطة الوطنية الفلسطينية)، ومجلس تشريعي منتخب للشعب الفلسطيني، في الضفة الغربية وقطاع غزة، لفترة انتقالية لاتمامها في أقرب وقت ممكن، بما لا يتعدى بداية السنة الثالثة من الفترة الانتقالية. ونصت الاتفاقية، على أن هذه المفاوضات سوف تغطي القضايا المتبقية، بما فيها القدس، اللاجئون، المستوطنات، الترتيبات الأمنية، الحدود، العلاقات والتعاون مع جيران آخرين، ولحفظ الأمن في الأراضي الخاضعة للسلطة الفلسطينية، نصت الاتفاقية على إنشاء قوة شرطة فلسطينية قوية، من أجل ضمان النظام العام في الضفة الغربية وقطاع غزة، بينما تستمر إسرائيل في الاضطلاع بمسؤولية الدفاع ضد التهديدات الخارجية.

اسرائيل، أمام تلك الحقائق وبلا اشكال أنَّ القوى السياسية الشيعية من وجهة النظر الأمريكية مع الخط المعادي والذي يصنف بالضد من الاستراتيجية الأمريكية، من هنا تسعى أمريكا حثيثاً لإنجاح أي انقلاب سياسي ضدّهم تمهيداً للعودة بحليفهم الاستراتيجي حزب البعث والخط القومي الذي يؤمّن لهم مصالحهم، وضرب خط المقاومة فكراً وسياسة وامتداداً وتحالفاً، ولايتمّ ذلك إلّا برفع درجة التثقيف المضاد للسياسيين الشيعة لفصلهم عن قواعدهم الجماهيرية تمهيداً للاتيان برجال أجندتهم الحقيقيين، وقد بدت هذه الخطة منذ انتخابات ٢٠١٠ إلّا أنّها اخفقت، ولكن ليس هذا نهاية المطاف، لذا فإنّ أمريكا تعمد الى سياسات عدة تمهيداً لتمرير ثقافات جديدة وصولاً الى أهدافها، تلك الثقافات التي تعتبر أكبر آفة وتحدٍ للثقافة الوطنية وهي:

١ ـ العمل على تقسيم العراق ضمن الاستفادة من الوضع الداخلي لتمرير المشروع الامريكي الذي أعده جوزيف بايدن عام ٢٠٠٧[1]

٢ ـ العمل على نشر الثقافة المضادة لثقافة المقاومة في العالم العربي والاسلامي وفي العراق بنحو خاص.

٣ ـ خلق الكراهيات بين الشعب العراقي عموماً والشيعة بنحو خاص

---

(١) مجموعة مؤلفين، مشروع جوزيف بايدن في العراق، ٢٠٠٧، منشورات مركز العراق للدراسات، ص٢٣. وخلاصة المشروع، في أوائل مايو من العام الماضي دعا السيناتور الديمقراطي جوزيف بايدن *Biden Joseph* من ولاية ديلاوير - والذي اختاره المرشح الديمقراطي للبيت الأبيض براك أوباما نائبا له - ولزلي جليب *Leslie Gelb* الرئيس الفخري لمجلس العلاقات الخارجية *CFR* إلي تقسيم العراق لثلاث مناطق كردية وسنية وشيعية تتمتع كل منهما بالحكم الذاتي.

وجد مشروع بايدن - جليب لتقسيم العراق ترحيبا من قبل العديد من أعضاء الكونجرس ومن ضمنهم السيناتور الجمهورية كيلي بايلي هوتجيسون التي ترى في تقسيم العراق المخرج الوحيد من المستنقع العراقي، وقد تم عرضه على مجلس الشيوخ الامريكي ونال الموافقة بنسبة ٧٥%. إلا أنّه تم التعليق عليه بانه غير ملزم.

وبين ايران كثورة ودولة وخط ثوري تحرري سياسي (خط ولاية الفقيه)[1]

٤ ـ اعطاء اليد الطولى للدول العربية (السعودية وقطر) ومن لف لفّها بنشر ثقافات سياسية خطرة داخل العراق والعالم العربي، وليس أدل على ذلك من الصمت الدولي على ما تفعله هذه الدول في البحرين وسورية وما تخططه وتضمره للعراق[2]

٥ ـ محاولة ايجاد ثقافة واهمة من أنَّ الخط الفقهي الإيراني ليس منسجماً مع الخط الفقهي النجفي وربما الحوزتين غير منسجمتين في ثقافتهما السياسية وتوجهاتهما ورؤيتهما الى الاحداث العالمية والاقليمية، وبينهما من التباينات والتناقضات ما قد يجعل الموقف الشيعي غير موحد، كل هذا بهدف الإيحاء إلى الأمة العراقية أنَّ هناك حوزتين لا تنسجم بينهما الرؤى حول ما يجري في العالم العربي، ومن ثم دفع الشعب العراقي للأخذ بإحدى الحوزتين التي لا تتبنى خط المقاومة، والعمل ضمن هذا الاطار ـ من تثقيف الأمّة على هذا المنهج، بعد أنْ اخفقت قوى الاستكبار في شق الحوزتين عملا.

٦ ـ نشر الثقافة السياسية الليبرالية المضادة للثقافة السياسية الإسلامية، وقد مر ذلك تفصيلا.

هذه وغيرها من الثقافات التي تسهم في تطويق الثقافة السياسية الإسلامية وتقويضها وخلق الفواصل بين الأمّة وثقافتها الأصيلة التي ينبغي أنْ تكون عليها، الجدير بالذكر: إنّ الثقافة الأمريكية تلك منها ينشر كفكر، ومنها يمارس ويمرر بأساليب عملية لمخاطبة اللاشعور العراقي، ومن الطبيعي

(١) انظر مجموعة مؤلفين، مناهج التفريق بين الشيعة في العراق وايران، مركز العراق للدراسات، ٢٠١١، ص ٢٢ - ٣٠.

(٢) أنظر أيضا: بارون، مايكل وريتاشرد إي. كوهين. تقويم السياسة الأمريكية، ص ٢١.

أنَّ الاحتلال الامريكي الذي تحوّل الى حتلال مؤسساتي وامتلك اذرع والييات متعددة يمكنّه موقعه الاحتلالي وسيطرته على العديد من الملفات من التلاعب بالثقافة العراقية ليسير بها بالاتجاه الذي يريد وهذا الأمر يعد موشراً خطراً وآفةً قاتلةً للثقافة السياسية الأصيلة المستمدة من الإسلام والعقيدة والقيم الوطنية ومصالح الأمّة والوطن.

التحديات الداخلية:

١ ـ حزب البعث:

ومن الثقافات التي تشكل تحدياً آخر جدياً واكثر شراسة هو ما يمكن أنْ نسميه بالتحدي الداخلي الذي يقوده حزب البعث، وإنّنا هنا لا نقصد بحزب البعث التشكيل المحدد بمعناه الأخص، بل بمعناه الأوسع وخلفياته وإرثه الثقافي، هذا الخط يعني خلفيات ثقافية سياسية تاريخية راسبة في ذهن بعض شرائح الأمّة، ويعني طبقات سياسية، ويعني ايديولوجيات، ويعني تجلّيات متشظية عن حزب البعث القومي الصدّامي الطائفي من حركات بلغت عشرات المسميات منها اختفى ومنها ما زال يعمل، ومنها يمارس الحكم والتواجد التنظيمي والثقافي والإعلامي، وآخرون يرسخون وجودهم من خلال منظمات مجتمع مدني، ومنهم القاعدة التي ما زالت تنخر في جسد العراق أمنياً، ومنها مؤسسات اعلامية تشكّل آفة كبرى لضخ ثقافة سياسية هدامة للفكر الوطني الإسلامي الصحيح ولمنع الولاء والتأييد للعملية السياسية.

كل هذه التجليات بمعناها الأوسع والتي اصطلحنا عليها (حزب البعث أو حزب العودة او حزب العبث) أو سمِّ ما شئت إنّما هي أجندات انطلقت من

بدايات القرن العشرين بعد انحلال الامبراطورية العثمانية امتلكت ايديولوجية التهميش للمكوّنات العراقية كلها، وإنْ نال الشيعة النصيب الأوفر من بطشها، تلك الطبقة هي التي امتدت على امتداد القرن العشرين وما بعده، تظهر بصور وتجليات مختلفة تحت رعاية القوى الغربية البريطانية الأمريكية ومنذ أنْ اختطفت فكرة القومية وسرقتها من مؤسسها الأول زكي الأرسوزي بإسنادٍ صهيوني، لتزرع مكان أفكار الرجل أفكاراً ظاهرها قومي وواقعها غربي صهيوني يستهدف الشعب العراقي والإسلام، وإنَّ أدنى مراجعة لدورها الذي نهضت به لا يجد أنّها تجاوزته بقيد أنملة والمتمثّل بمواجهة الإسلام المحمدي الأصيل، هم أنفسهم هؤلاء عقدة تاريخ العراق السياسي ومحنته وألمه المزمن وسرطانه القاتل يبثّون سمومهم بين ظهراني الأمّة اليوم، ويوسعّون قواعدهم الجماهيرية ويرسّخون آلياتهم الإعلامية ومؤسساتهم الثقافية والسياسية ابتغاء مواجهة الثقافة السياسية التي تلازم العملية السياسية الجديدة، وهم يتلقون توجيهاتهم من الدوائر الغربية التي أتت بهم تأسيساً حزبياً وانقلاباتٍ عسكرية ومؤامراتٍ دموية، هذه المؤسسة البعثية اليوم لديها ماكنة اعلامية لنشر فكرها وثقافتها السياسية ضدَّ العملية السياسية لتتهم الإسلاميين بأنّهم عملاء لإيران تارة ولأمريكا تارة أخرى، وتصف الإسلاميين بنعوتٍ الخيانة والسرقة والتقصير والفشل السياسي والخدمي وتركز على كل خطأٍ صغر أم كبر شاردة وواردة؛ لتعبّأ الأمّة ضدّهم، أمّا تفاصيل ثقافتهم السياسية الخطرة فهي ترجمة لثقافة المحيط الاقليمي والجبهة الدولية المعادية للعراق وعلى راسها أمريكا والصهيونية.

٢ ـ الموقف الشيعي السياسي:

فإنّ موقف القوى الشيعية يلاحظ عليه حاجته الى مزيد من التلاحم

ليكونوا قوة متماسكة أكثر، ولا يتم ذلك إلا بتحويل التحالف الشيعي الى مؤسسة لها دوائرها وآلياتها وبرنامجها ونظامها الداخلي كما قيل، وتم السعي لهذا الأمر، إلّا أنّه جهد تلاشى ولا يمكن أنْ نسمّي الحال الذي هم عليه إنّه تحالف جدير بمواجهة التحديات الراهنة والآتية؛ لأنّ اختلاف الاجتهادات ـ كما قلنا ـ قد يحدث أزماتٍ وتبايناً في المواقف؛ لفقد الأسس والمعايير الحاكمة في التحالف، والتي يجب أنْ تتحول الى نقاط جامعة مانعة، وقد رأينا العثرات التي حصلت والشطط الكبير في الاتجاهات من الجميع دون استثناء، وعلية هكذا سياسة لم تولد ثقافة سياسية تصب في الصالح الوطني والاسلامي الساند للعملية السياسية والمثقف لجمهورها بما يعزز مكانتها.

كل تلكم الاسباب تجعل ثقافة المكوّن الشيعي ثقافة مشتته وغير مبنية على اسس ومشتركات وثوابت، بل ربما ثقفت القوى السياسية جمهورها عكس ذلك. وتلك هي إحدى الافات الداخلية الخطرة التي تؤدي الى قتل الثقافة السياسية المرجوة والتي تشكل سانداً للبناء السياسي الذي تحتاجه دولة العراق الجديدة

٣ ـ عدم وضوح دور المرجعية في الأمّة:

يمكن أنْ نصف الأمّة العراقية بأنّها أمّة مطيعة للمرجعية الى حد معين ويمكن أنْ تستجيب اليها ضمن فكرة (الطاعة التعاقدية) إلا أنّنا لا نقدح بأحدٍ إنْ قلنا هناك اتجاهان خطران يؤثران في ثقافة الأمّة وفي ولائها للمرجعية التي تشكل ـ حسب الفرض ـ صمام أمان في حياة الأمّة العراقية الأول: يخص المرجعية ذاتها وهو أنَّ المرجعية في العراق في غالب الاحيان لها طريقة في التعاطي مع الاحداث انطلاقا من رؤيتها وفهمها لاسلوب العلاج، وهي طريقة الى الان

قد يجد بعض العراقيين انها لا تلبّي طموحهم السياسي؛ لأنّهم يرون ان المرجعية يفترض بها أنْ تكون قادرة، وقدرتها تأتي من ميدانيتها، وقد قيل في ذلك الكثير والثاني: وهو يخص القوى السياسية فقد شعرت الأمة أنَّ هذه القوى لاتطيع المرجعية بالحد الذي يمكن أنْ يطلق عليه طاعة مبنية على فهم عقائدي، ولهذا الامر شواهد عدة، ونعتقد أنَّ الأمةّ أدركت في غلق مرجعية النجف بابها بوجه القوى السياسية بعد عام ٢٠١٠ فضلاً عن العتب المشدد الذي تعكسه خطابات أئمة المساجد الممثلين للمرجعية ثمّة تفسير أبرزه يأس المرجعية من القوى السياسية، وأنّ المرجعية لا تريد أنْ تقحم الحوزة والمرجعية بأنْ تكون جزءاً من سلوك السياسيين؛ كي لا يعم الفشل للطرفين (السياسيين الإسلاميين الشيعة والمرجعية) وعلى كلا التقديرين سواء أكان الأمر يتعلق بالمرجعية ومنهجها وطريقتها في علاج الأمور وعدم ميدانيتها كما يقولون، أم بطاعة القوى السياسية لها، فإنّ أمراً كهذا له آثار على ثقافة الأمّة العراقيه السياسية لأنّه مدعاة لتوليد ثقافة الإحباط وثقافات عديدة أخرى أشد خطراً وتجعل العقل الشيعي السياسي في ارتباك غير قادر أنْ يحدد توجهاته الحقيقية، وأنْ يضع له محددات وتكوناً له ركائز ثابتة؛ لأنّه والحال هذه يفقد أهم مصدر يغذّيه بالفكر السياسي وتلك آفة تاريخية في حياة العراقيين السياسية والإجتماعية، فإنّه وللأسف في كثير من الأحداث التي جرت لم تتعرف الأمّة على رأي مرجعيتها كي تحدد موقفها السياسي وربما لأثر ذلك هناك من وصمها بالحوزة الصامتة، ولا أجد نفسي هنا رافضاً أو مؤيّداً هذه التسمية؛ لأنّ مهمتنا تسجيل وقائع على الأرض وغاية الأمر إنَّ المرجعية والحوزات العلمية ـ حسب الفرض ـ هي أحد أبرز مصادر الوعي لدى الأمّة إنْ تم تفعيل ذلك ووضعت له لخلق التواصل الإجتماعي القادر على توجيه الأمّة بكل وضوح وانسيابية، وخلاف ذلك تنعدم الثقافة السياسية

الإسلامية لدى الأمّة وتأتي الحركات والقوى الغربية والشرقية والقومية والانحرافية لملء الفراغ، فضلاً عن عدم طاعة القوى السياسية لمرجعيتها إذا نهضت بالأمر أو بالقدر الذي تؤدّيه، وهو قدر مهم في نظرنا في القضايا الكلية المهمّة، فإنّه يشيع ثقافة سياسية متمردة ومتحللة وغير منقادة لمركزية الحوزة التي هي إحدى ركائز الثقافة السياسية للمجتمع الشيعي، من هنا عنونّا الفقرة بعدم وضوح دور المرجعية، بقصد أنَّ الأمر في العديد من الأمور الهامة تثير نقاشاً في أوساط الأمّة؛ ربّما لأنَّ الأمّة لا تعرف طبيعة تعامل المرجعية مع المجريات، أو لأنَّ القوى السياسية وسلوكها أخذ يربّي الأمّة على هذا الاتجاه.

٤ ـ الموقف السياسي السني:

العقل السني يعاني من هيمنة ثقافتين عليه في آنْ واحد، تسيران باتجاهين متعاكسين، ثقافة وطنية دستورية تنسجم مع متطلبات المرحلة الحالية، وما أقرّه الدستور العراقي، ومن لوازم هذه الثقافة الإيمان بالواقع السياسي وللصناديق الانتخابية الحاكمية فيه، هذه الثقافة يعتقد مؤيدوها أنّها الأحفظ لوحدة العراق ولحمته الاجتماعية واستقراره وأمنه وبنائه واعماره، وهناك ثقافة تعاكسها بالاتجاه والأثر هي: ثقافة عدم الاندماج في الواقع الكلي وعدم الاقرار بشرعية الدولة الحالية وعدم الانسجام معها في العديد من النقاط، وسواء أكانت هذه الثقافة السياسية نتاجاً داخلياً أو وافداً إقليمياً، فإنَّ هذا التباين الثقافي لا يؤثّر كتحدي على نخر الثقافة الوطنية الكلية ويفكك أواصر الترابط الوطني الذي تحتاجه أي دولة وأي عملية سياسية وحسب، بل يعمل على خلق الاشكالات المعمّقة حتى داخل المكوّن وداخل قواه السياسية، وهذا ما تشهده المعطيات وتؤكّده الوقائع،

هذا فضلاً عن غياب المرجعية السياسية والدينية للمكوّن، وهذا التعارض الثقافي في العقل السني أحد أبرز موانع استقرار ثقافة سياسية موحدة لديه يحدد توجهاته وعلاقته بالعملية السياسية وبالدولة العراقية ككل ويرتب شؤونه المحلية في المحافظات في ضوء هذا الفهم، ولهذا الاشكال ترجع باقي الاشكالات من التباين في الموقف ومن التفكك في التحالفات، وتنعكس سلباً بجعل خارطة التحالفات هلامية أميبية لا تستقر على شكل محدد، ومن الطبيعي أنْ تنعكس هذه الثقافة للمكوّن على الثقافة السياسية الكلية ويزيدها شيء من التعقيد ويسهم في وضع عراقيل أكثر على المشهد السياسي.

٥ ـ الموقف السياسي الكردي:

التوجه السياسي لدى القوى الأساسية الكردية في اقامة كيان مستقل أو فدرالي أو غير ذلك من الثوابت الكردية يمكن أنْ يكون واحداً بتفاوت في الأداء والآليات والأسلوب والتوقيت وغير ذلك هذا التوجه يفرض نوعاً من الثقافة السياسية القومية التي تعم الإقليم، وهي ثقافة في الغالب تستمد وعيها الراهن من معاناة الكرد تاريخياً، وتغيّب حقوقهم وتهمش دورهم مما جعل الكرد بعد عام ٢٠٠٣ يمارسون سياسيات في الغالب لا تخلو من اشكالات تؤثّر في الثقافة السياسية العامّة في العراق وهي:

منها: إنّهم لم يحسموا أمرهم بنحو رسمي، هل هم مع الفدرالية أم مع الكونفدرالية، أم مع تقرير المصير (الانفصال) فإنَّ جملة من السياسات تمارس من قبل القوى الكردية خلقت ارتباكاً هائلاً في العقل العراقي في التعاطي مع المكوّن الكردي ونوع العلاقة.

ومنها: إنَّ طبيعة العلاقات الخارجية للمكوّن الكردي مثيرة جداً للمكوّنات العراقية بأجمعها؛ فالكرد يريدون أنْ يكونوا أقرب الى الغرب منهم الى عالمهم المحيط بهم عربياً واسلامياً لكونهم في هذه المرحلة يحتاجون الى حواضن تكافي عزلتهم من دول الجوار والمحيط الاقليمي والعربي، فكونهم كردًا يتباينون مع القوميات العربية والفارسية والتركية المحيطة بهم التي تشكل موانع جغرافية وخطراً جيوسياسي هائل على مستقبل طموحاتهم، ولكونهم يسعون حثيثاً نحو واقع فدرالي أو غيره يتباينون مع دول الجوار، وكونهم يريدون مساحات وحقوقاً قد لا يقرّها غالباً الدستور العراقي، فهم يتباينون مع الحكومة العراقية المركزية، من هنا فهم يعوضون غربتهم السياسية وفقد الساند الذي يقف الى جانبهم في مرحلة التكوين في هذه المرحلة بإقامة مزيد من العلاقات مع الغرب بنحو عام والولايات المتحدة الأمريكية، وقيل مع اسرائيل، وعليه طبيعة هذه العلاقات تجعل الوعي العراقي عموماً وثقافة المجتمع العراقي غير مستقرة باتجاه الأكراد ولا تخلو من اشكالات ونوع من الكراهيات إنْ صح التعبير لبعض القوى السياسية الكردية وغيرها.

ومنها: هذا التواجد الواسع للمنظمات الاجنبية والشركات العالمية وموسسات انجيلية ومراكز الانحراف الأخلاقي وانتشار الخمور والملاهي هو الآخر يكشف عن نوع من الثقافة التي تسود هذا الإقليم حكومة وقوى سياسية تنذر بأنْ تكون ثقافة خطرة وتشكّل تحدياً لثقافة الأمّة الإسلامية في العراق، وهذا ما تؤكده كثرة محلات الملاهي والخمور والحمامات التي تتواجد بهن النساء، وقد خرجت تظاهرات تندد بهذا الأمر وحصلت أزمة حادة في

الاقليم الكردستاني وبين الأحزاب الإسلامية بهذا الصدد[1] وحصلت أزمات أخرى أثر تكرار حرق المصحف من الشباب الذين تخرّجوا من المدارس الانجيلية[2].

المهم أنّ المكوّن الكردي بتوجهاته المذكورة يكشف عن وجود ثقافات سياسية داخلية ووافدة تجعل هذه الثقافات الفاصلة بين الثقافة للمكوّن الكردي وثقافة الشعب العامّة كبيرة، وتتسع الهوة أكثر بولوج التفاصيل في سياسة المكوّن الكردي أو بعض قواه كالتحالفات مع البعض من القوى التي لها موقف معلوم ومأزوم وتقليدي العداء من العملية السياسية وتفاصيل أخرى كمطالبتهم بكركوك وتطبيق المادة ١٤٠ بنحو لا يخلو حسب الظاهر من القسر واستغلال المشاكل الناجمة بين القوى السياسية في الحكومة الاتحادية ومشكلات النفط والأراضي المتنازع عليها كل هذه السياسات التفصيلية تؤشر إلى وجود ثقافات لهذا المكوّن أو لقواه السياسية قد تتقاطع مع الثقافة العامّة وتشكل آفة تحول دون نشوء ثقافة سياسية متكاملة في العراق.

٦ ـ مستوى الوعي الجماهيري:

لا نريد الغوص هنا في تاريخ الشعب العراقي المظلوم الذي عانى الأمرين من الطغاة وسحقته الإرادات مع نبله وبراءته وطيبته وسخائه، إلا أنَّ المحن المتعاقبة والانعطافات الخطيرة في حياته السياسية بسبب بساطتهم وتقلّب مزاجهم ووقوعهم تحت التأثيرات الخارجية والدولية وطبيعة البناء

---

(١) الصباح، ٢٠١٢/٥/١٢.

(٢) المراقب العراقي، ٢٠١٢/٧/١٧.

النفسي السايكولوجي للفرد العراقي[1] تجعلهم غيرمتجاوبين مع الثقافة السياسية المطلوبة، وعدم التجاوب هذا يشكل عائقا خطراً يقف بوجه بناء وعي عام يحصن الدولة العراقية بوجود أمّةٍ متسلحة بوعي يجعلهم يدافعون عنها لآخر نفس ويقاومون كل مخططات الاستكبار والمؤامرات الوافدة إليه من المحيط الدولي والاقليمي والداخلي إن لم يكونوا متجاوبين معه وواقعين تحت تأثيره غالبا.

ما قدمناه هو أبرز تحديات الثقافة السياسية العامة في العراق التي يشكّل وجودها عائقاً يمنع تكامل ثقافة سياسية موحدة للمجتمع العراقي تجعله متفاعلاً مع عمليته السياسية الراهنة ومع متطلبات بناء دولة العراق الجديدة.

آفاق وفرص نجاح الثقافة السياسية في العراق:

البحث هنا في العوامل الايجابية التي تعدّ مشجعات لنمو الثقافة السياسية المعتدلة وآفاقاً نحو البناء الفكري الوطني السيادي المعتدل الذي يعزز بناء الدولة العراقية، وذلك بعد أنْ تناولنا الآفات والعقبات والمخاطر التي تحول دون نجاح ثقافة سياسية وطنية موحدة وفي هذا الفصل ندرس العوامل الموجودة في ثقافة المجتمع العراقي السياسية عموماً والتي تبعث على أنْ تكون

---

(١) علي الوردي، دراسة في طبيعة المجتمع العراقي، انتشارات المكتبة الحيدرية، ط٢، قم - ايران، ١٩٩٦، ص٥٨. وفالح عبد الجبار، المجتمع العراقي وسوسيولوجيا البداوة ١ - ٢ موقع الحوار المتمدن العدد ٢٠٠٥/٥/٢٢. د قاسم حسين صالح، المجتمع العراقي: تحليل سايكولوجي، ص٣٠. وثامر عباس، الهوية الملتبسة: الشخصية العراقية واشكالية الوعي بالذات، ط١، عام٢٠١٢، ص٧٩. وباقر ياسين، شخصية الفرد العراقي: ثلاث صفات سلبية خطيرة، ط١ عام٢٠١٠، ص١٠٦ - ١١١.

عاملاً نحو نجاح ثقافة سياسية موحدة تَعم المجتمع العراقي وتعزز اللحّمة الاجتماعية والسياسية وتكون أداةً لدرء الخطر وتؤدي إلى تأسيس الثقافة السياسية المستقرة وتسهم في تطورها وتكاملها، وفي هذا الصدد نذكر عدد من النقاط المهمة:

ركائز الثقافة السياسية الايجابية:

بشكل عام يمكن أنْ يلاحظ أنَّ ثقافة عامة تسود في أعماق الشعب العراقي وفي بعض طبقاته الاجتماعية وليس بين مكوّناته السياسية، أسس هذه الثقافة هي:

١ ـ الايمان بوحدة العراق، وهذا ما أكّدته العديد من التجارب والتحديات وأكّدته المواقف التي اتخذت من جميع المكوّنات خصوصاً الشيعية والسنية، لطالما عبرت الجماهير أنّها مع العراق الموحّد وضدَّ أيِّ تفرقة أو تجزئة أو تقسيم للعراق

٢ ـ نبذ العنف والاحتراب الطائفي، والإيمان بسياسة السلام والاستقرار، وقد بادر المكوّن السني قبل غيره الى مواجهة العناصر المتمردة والقاعدة والمليشيات التي تستهدف المجتمع العراقي وتمثل أجندات خارجية لضرب مؤسسات الدولة، وقد شهد الواقع العملي أنَّ عهداً من الثقافة السياسية الدموية التي أسستها العناصر الدموية القومية والمتطرفة انتهى على يد هؤلاء وعادت المناطق الغربية الى سيطرة عناصر أكثر اتزاناً وانسجاماً مع خط الدولة العام ومع العملية السياسية.

٣ ـ الرجوع الى الثقافة والقيم الإسلامية والحفاظ على العادات

والأعراف والتقاليد الاجتماعية الأصيلة، لا ننكر تسرب الثقافة الغربية سياسياً وأخلاقياً الى شرائح وأوساط متعددة، إلا أنَّ هذا لايعني أنَّ هذه الثقافة الغربية اليوم لها الوجود الأوسع، نعم قد تحتل مساحات محددة وقد تنمو أنْ وجدت ظروفاً ملائمة في المستقبل، لكن المؤكّد حالياً أنّ الأمّة متمسكة بدينها وثقافتها السياسية الأصيلة المعتمدة على الاستقلال والسيادة والتحرر والدفاع عن الدين الإسلامي الحنيف.

٤ ـ رفض الاحتلال ورفض التدخل الخارجي الدولي والاقليمي في الشؤون الداخلية للبلاد، وقد سجّل التاريخ العراقي الراهن بفخر أنَّ توجهاً عاماً ساد في ثقافة الأمّة العراقية في رفض الاحتلال وتحميله المسؤولية عن كل ما جرى في العراق، وتبارى أبناء العراق انطلاقاً من هذه المرتكزات الثقافية لرفض الاحتلال ورفض مشارع اقليمية تهدف لإحداث حروبٍ ونزاعات طائفية في مرحلة من أشد وأخطر مراحل العراق السياسية، ويمكن أنْ تستمر هذه السياسة قوياً وتتمكن من عقلية الشعب العراقي إنْ روعيت وتم تنميتها وقطعت مؤثّرات الخارج الاقليمي عن رفد العقل العراقي بأفكارها الخطرة.

٥ ـ الميل الى تفعيل قوة الدولة ومؤساتها وسلطة القانون، بعد أنْ شعر الجميع بأنّه لا يمكن أنْ يحصل السلم الاجتماعي والاستقرار والتطور الاقتصادي وديمومة الحياة إلا بتحكيم القانون ومؤسسات الدولة وتقويتها وايكال الدور إليها في ادارة أمور البلاد أمنياً وإدارياً.

٦ ـ ارجاع العراق الى حضيرته العالمية والإقليمية واستعادة موقعه العربي والإسلامي، وقد وجدنا هذا الشعور عالياً لدى الشعب العراقي خلال مؤتمر القمة العربية وخلال استضافة العراق لمباحثات ايرانية أوربية ومواقف أخرى.

٧ ـ احترام مقدّسات العراق وشعائره ورموزه الدينية والعلمية التي

تغذّي الشعب العراقي بروح وحدوية وترقى به الى تكامل اجتماعي، وقيم سياسية وحدوية.

٨ ـ ومن أسس الثقافة السياسية في العراق التي تعتبر عنصر قوة أيضاً الاحترام الخاص من الشعب العراقي للمزارات والمراقد والشعائر الحسينية وللحوزة العلمية في النجف الأشرف وللمرجعية.

٩ ـ أيضاً من عوامل التكامل في الثقافة السياسية الايجابية التداخل الكبير بين مكوّنات الشعب العراقي، فإنَّ نسبة التداخل العشائري بين السنة والشيعة قدرت ٢٨.٩٪ ونسبة التداخل الاجتماعي في التزويج بلغت ٢٨.٩٪ في مختلف العراق، ويظهر هذا التداخل في المناطق ذات الخليط الطائفي كديالى والحلة وكركوك وبغداد وغيرها من المدن العراقية[1]. هذا بالاضافة الى ان المكون السني العراقي شافعي المذهب وهو قريب من المذهب الشيعي ببعض عقائده نوعا ما مضافا الى انتشار الصوفية ووجود عشائر من السادة الاشراف داخل المكون السني احصيت تقريبا بـ(٣٧٧ عشيرة في عموم المدن السنية[2].

١٠ ـ نمو وعي خاص ـ نوعاً ما ـ لدى الشعب العراقي بأنّ المصلحة العليا للجميع تكمن في تطبيق الدستور وتفعيل مؤسسات الدولة، ومنع أنْ تستولي المليشيات والجهات المسلحة على إدراة البلاد، وكان من ثمار هذا التوجه الثقافي العام رفض المليشيات والقاعدة وامتنعت جميع المكوّنات أنْ تكون حاضنة للعناصر الإرهابية، بل حاربتها في الجهات الغربية وألحقت بها هزيمة

(١) هذه الاحصائية اعتمدت من مصادر عدة منها مؤسسة المعهد الجمهوري الأمريكي، والنشرة الدورية رقم ٢٠٩٩ لسنة ٢٠٠٧ صادرةعن الاهرام تحت عنوان العراق والتعدد الطائفي والاثني وهذا الرقم تويده دراسات دولية بريطانية مثل معهد الشرق البريطاني وتوجد احصائيات أخرى من مصادر عديدة تلك هي الاقرب الى الواقع والاوسط رقما.

(٢) راجع ذلك بالتفصيل في كتاب اشراف العراق ـ لمعتز الياس الحديثي ـ دار سعد الدين ـ ٢٠١٢.

تاريخية جعلتهم لا يمتلكون أي موقع سياسي ولا جغرافي امن لهم، نعم نجد نمواً وميلاً واضحاً لدى مكوّنات الشعب العراقي نحو السياسة العامة للدولة، وتلك حقيقية تظهرها طبيعة التحالفات الانتخابية وسير الأحداث التي أيّدت سياسية الحكومة في العديد من المواقف خصوصاً التي وجدتها أقرب الى رؤيتها ومصالحها، وصارت على نحو من القناعة أنَّ كتلتها التي كانت تعتمد عليها فرطت في الكثير من الثوابت والأسس التي لأجلها تم انتخابهم في مواضيع عدة، منها السيادة وقضية الأقاليم المتنازع عليها والنفط في هذه المناطق وفي موضوع وحدة العراق، بينما وجدوا في الطرف الآخر ثوابت وطنية وتضحيات لأجل العراق، ومن الطبيعي أنَّ هكذا مقارنات تؤدّي الى نوع من الترجيح والخروج بنتائج ميدانية في الولاء وفي الوعي والقناعات السياسية.

خلاصة القول: يوجد إيمان لدى الأمّة بالعملية السياسية التي تعكسها طبيعة المشاركة في الانتخابات من الجميع، وإنْ كانت بنسب منخفضة وقليلة ومتفاوته، ولها أسباب معينة، إلا أنَّ الإيمان بهذا المنهج يعد بديلاً عن التداول المسلح للسلطة عبر الانقلابات الدموية اجمالا.

١١ ـ يوجد شعورعام بأنّ ثمّة خطراً يتهدد المنطقة برمّتها والعراق بنحو أخص مصدره السعودية وقطر ومن وراء ذلك تخطيط واسناد صهيوني واسرائيلي أمريكي ويوجد شعور بأنَّ دول الجوار تلك لا تريد بالعراق خيراً، وأنّ الأزمة التي مرّت بالعراق بعد عام ٢٠٠٣م جعلته بوضع أكثر تحصناً من أنْ ينجرف مرّةً أخرى نحو الانهيار والاضطراب السياسي وجعلته متحسساً من أي طرح يكون مقدّمةً لإثارة خلاف دموي على أساس عرقي أو طائفي.

١٢ ـ عشائر العراق ونخبه المثقفة لحد الآن لم تنزلق الى خطاب اعلامي سياسي يمزق الوحدة بل على العكس وجدنا خطاب النخب والأكاديميين

والمثقفين والعشائر أكثر جدّية في دعواتهم نحو عراق موحد امن ومستقر.

هكذا مشتركات يمكن أنْ تكون عناصر قوة في بناء المجتمع العراقي توطّد ثقافة سياسية حاكمة لكل أبناء الشعب العراقي قوامها الوحدة الوطنية وبناء دولة العراق وتعزيز العمل بالدستور ومنع انزلاق البلاد الى التقسيم أو الفوضى السياسية، نعم هذه الطبقات من المجتمع العراقي تبحث عن عراق مستقر وهي تتسلح بثقافة تدفع بهذا الاتجاه.

أبرز الملامح الثقافة السياسية بعد الصحوات في العالم العربي:

عندما حصل التغيير السياسي في العراق وعندما اجتاحت الصحوة الإسلامية المجتمعات العربية، من الطبيعي أنْ يرافق هذا التغيير في البنية السياسية والفكرية والإيديولوجية للمجتمعات العربية الإسلامية، تغيير في ثقافة الشعب العراقي، ولكي نسلّط الضوء على هذا الجانب بوضوحٍ لبيان أهم المتبنيات الثقافية التي تولّدت ونشأت في المجتمع العراقي بعد حدوث الثورات والصحوات الإسلامية في العالم العربي، لابدَّ من استعراض بعض صور المتغيرات وملامح التغييرفي الثقافة السياسية والقناعات المستجدة، ونحن لا ندّعي أنّنا سوف نوفق لعرض كل التحولات في العقل السياسي الشيعي والسني في هذه المرحلة، لكن من المؤكّد أنّنا سوف نؤشّر أهم هذه التحولات راجين من الباحثين الاهتمام بهذا الأمر لِما له من أهمية في تشخيص مدركات العقل العملي في هذه المرحلة، والتوجّهات التي تأثّر بها الخط الثقافي العراقي وانطباعاته عن هذه المرحلة، وإنّها بلا شك مستفادة من متابعات عن الساحة العراقية ميدانياً من خلال نخبة من المراقبين وخبراء الساحة الفكرية في العراق

الذين رصدوا أهم وأبرز التحولات في الواقع الفكري والثقافي الاجتماعي العراقي بعد نشوء الثورات في العالم العربي.

الثقافة السياسية للمجتمع العراقي بعد الصحوات:

١ ـ الميل إلى خط ولاية الفقيه:

شعر المكوّن الشيعي ـ بعض شرائحه ـ أنّه بحاجة ماسةٍ أكثر من أي وقت مضى إلى ترسيخ ثقافة (ولاية الفقيه) في بنيته الثقافية والاجتماعية وفي مسيرته السياسية؛ لأنّهم أدركوا عملياً أنَّ الإمام الخامنئي بخطاباته التي وجهها إلى الأمّة الإسلامية استطاع أنْ يحدد مسار المسلمين الثائرين ويضع لهم المحددات والنقاط على الحروف، فهو بهذا أول من شخّص أنَّ ما يحصل في العالم العربي ليس ثورات ليبرالية أو ثورات خبز ولا ثورات علمانية كما يريد الغرب أنْ يصورها، بل هي ثورات إسلامية، وهي ثورات تمثّل امتداداً لفكر الشهيد الصدر الأول والثاني ولثورة الإمام الخميني (قدس) التي حاول الغرب والصهيونية بكل ما أوتوا من قوة ومكر وبطش منع تأثيرها في نهضتهم، ومنع اتصال وهج هذه الثورة بالأمّة الإسلامية العربية، من خلال إيجاد أنظمة عربية عميلة تتحكم بإرادة الأمّة والمجتمعات العربية الإسلامية وتحارب الإسلام بالنار والحديد (كما يقول صدام حسين). وعلى أثرها أعدم الشهيد الصدر الاول.

٢ ـ الإيمان بصحة المنهج الثقافي الإسلامي:

ومن الثقافة التي تولّدت لدى شيعة وسنة العراق شعورهم بأنَّ الثقافة الإسلامية ثقافة صحيحة وليس كما كان يصوّر العلمانيون والليبراليون: أنّ الثقافة الدينية الإسلامية ثقافة قاصرة ومن غير الممكن أنْ تبلغ بهم الهدف السياسي الأسمى، ومن غير الممكن تطبيقها في المجتمعات العربية الإسلامية. والدليل أنَّ هذه الشعوب إنما ثارت ضد العلمانية العربية التي اغتالت وغيبت دور الإسلام عقودا، وزجت بقيادات الإسلام في السجون، ومنعت عليهم الاتصال بالأمّة، ولم تسمح لهم بالتعبيرعن رأيهم والمشاركة السياسية، ونشرت ما شاء لها أنْ تنشر عبر وسائل الإعلام من الطعون والتشويه بالإسلام لإبعاد الأمّة كلياً عن منهجه السياسي في بناء دولة ما، لكن هذه الأمم ثارت على الطغاة منادية بإسلامها ومؤيدةً لقادتها ومنتخبة له ولهم.

ألا يكشف ذلك عن اخفاق التجربة الليبرالية الغربية في الأمّة العربية وعجز الثقافة الغربية أنْ تمس واقع العقل الإسلامي وجوهره، وإنّها قاصرة عن ملامسة حقيقته وتغيير جوهره، وأكّدت الأحداث أنَّ ثقافة الأمة الإسلامية ما زالت هي الثقافة الراسخة مع كل ما فعل الطغاة ومع كل ما بذلوه.

بل الذي أكدته الأحداث أنّ فكر الشعوب العربية الثائرة على الطغاة والدعية إلى بناء حياة متحررة من الذل والاستكبار الأمريكي، ودعوتها إلى مقاومة المشروع الأمريكي والعدو الصهيوني هو فكرٌ احتضنه الاسلام المقاوم، ونادى به عقوداً ومارسه عملاً، واليوم عاد إليه كل المسلمين العرب بعد غيبوبة

أو غياب أو تغييب لينادوا به ويرفعوه شعاراً وبرنامجاً لتحركهم السياسي. وعليه فإنّ الشيعة في الوقت الذي تأكّد لهم صحة الفكرالسياسي الثوري فهم يفخرون؛ لأنّهم ينتمون إلى هذا الفكر الذي يعزز من قيمة المجتمعات ويحقق سعادتها وقيمتها الاجتماعية السيادية والاقتصادية وعزّتها وكرامتها، وصار الفكر الثوري التحرري الذي ضحى لأجله الصدران أحد الأفكار المهمة التي تطرح نفسهافي الثقافة السياسية في العراق بقوة وتفرض وجودها أيضا بوضوح في العالمين العربي والإسلامي.

٣ ـ شعورهم بارتفاع قيمتهم الاجتماعية

أيضا من الشعور الذي تنامى لدى الشيعة في ثقافتهم السياسية هو أنَّ مكانتهم الاجتماعية وموقعهم ودورهم في الوسط العربي صار أكثر قوة وعزة، فإنَّ التغيير الذي طرأ على حياة الشيعة في العالم العربي أثر نهضة الرواد عزز مكانتهم وحركهم باتجاه المطالبة بنيل حقوقهم وتغيير ثقافتهم السياسية ومن تغيير واقعهم الاجتماعي والسياسي، فإنّه من المؤكّد أنَّ التغيير الذي حصل في العراق أعطى دفعة ثانية للشيعة في الدول العربية باتجاه التحرر أكثر، وأنَّ الصحوات والثورات الإسلامية اتجهت بالعالم الشيعي الذي كان مهمّشاً في العالم العربي إلى قمة الهرم في المكانة من هنا نستنتج ما يلي:

أولاً: هذا هو السبب الذي دفع السعودية وقطر وتركيا إلى السعي لإسقاط المشروع السياسي الشيعي المقاوم في العالم العربي من خلال ضرب سوريا وصولاً إلى ضرب شيعة لبنان والعراق.

ثانياً: إنَّ تجاوز الشيعة للتحديات في هذه المرحلة في الوقت الذي يعزز

مكانتهم فهو سيفتح الباب لثورات شيعية في العالم العربي في السعودية وفي كل مكان يتواجدون فيه.

من هنا يمكن تصوّر وضع المجتمعات الشيعية بأنّها مجتمعات في طريق التأسيس وتثبيت الحقوق وصولاً الى التكامل.

٤ ـ ميل الشيعة والسنة إلى تأييد الحكومة:

تغيرت الثقافة السياسية لدى شرائح بعض المكوّنين بدرجات متفاوته نحو حكومتهم فصاروا أقرب إلى الحكومة، فنشأ ولاءٌ وتأييدٌ وشعبية عالية للحكومة من مختلف المكوّنات، ووقوف رائع إلى جانبها أكثر من أي وقت مضى، وجميع من يتحدث عن هذه الأزمة وضرورة الوقوف ضدّها من أبناء الشعب العراقي يربط قوياً بين التحرك الداخلي المغرض والمخطط الإقليمي الحاصل في سورية.

ثقافة القوى السياسية:

القوى السياسية الشيعية العراقية أدركت ونضج الإدراك لديها بفعل العديد من الإشكالات والتحديات والمخاطر والتطورات في العالم العربي والعديد من الأمور الهامة، وهذا ما وجدناه في أدائها وخطابها السياسي، ويمكن هنا تسجيل النقاط التالية:

١ ـ إنَّ موقف القوى السياسية الشيعية موقفٌ موحد مبني على مشتركات لم يتنازل عنها أحد مهمّا اختلفوا، ومهما كان للقوم من تصورات ونقد ورؤية حول الخدمات أو الأداء الحكومي، إلّا أنَّ هذا الاختلاف لم يصل

إلى التنازل عن المشتركات، بل بقي توحيد الموقف والائتلاف الشيعي يمثل الحد الفاصل بين المصالح الشيعية من عدمه.

٢ ـ ظهر قوياً رأي التحالف الشيعي في أشد مرحلة عاناها شيعة العراق من تحركات بعض القوى السياسية المرتبطة بالخارج ومؤامراتها، إذ ظهر ردّهم الموحد في العديد من الأمور الهامة، ولم نجد بينهم اختلافات جوهرية خصوصاً فيما يلبّي سقف مطالب الخصوم، وظهر قوياً رأي القوى السياسية فيما يخص الموقف من مؤامرات الدول العربية التي تريد عاجلاً أو آجلاً الإطاحة بالمشروع السياسي في العراق، ونعتقد أنّ ثمة فصلاً واضحاً في جدران العلاقات بين التحالف الشيعي، عموماً وبين بعض هذه الدول ظهر خصوصاً السعودية وقطر وهما رأس الشر في المنطقة.

فلا يتصور أحد بعد اليوم أنَّ سر قوته في ذاته أو في عدد نوابه أو في المحيط الخارجي إنْ لم تكن هذه سر ضعفه، أنْ الإجماع السياسي المقدس، هذه القدسية لا يتمكن أي أحدٍ ولا يتجرأ بعد اليوم أن يتجاوزه، وربّما سائل يسأل ما المقصود بالقدسية التي يمتاز بها الائتلاف الشيعي؟ الجواب وببساطة: إنَّ تحالف القوى الشيعية لا ينظر إليه بوصفه تحالف مجموع قوى سياسية شيعية بمعزل عن قدسية المذهب وإشاراته إلى مظلوميتهم تاريخياً وحقهم الراهن والآتي، هذا فضلاً عن تسديد المرجعية له في شتى بقاع المعمورة، إنَّ إدراك هذا المعنى والعمل عليه وترسيخه هو سر القوة والبقاء ومؤداه النجاح وتوسيع قاعدة الجماهير.

اليوم وبعد التغييرات التي شهدها العالم العربي وأمواجها التي ضربت وكادت أنْ تضرب العراق والتي قد تضربه يوما، أدرك الجميع خطأ نظرياتهم

جميعا وأنَّ سر قوتهم هي أمتهم ومرجعيتهم ووحدتهم ثم برنامجهم الذي يتفقون عليه للتعامل مع ملفات الداخل والخارج، وفهمت العديد من مكوّنات المجتمع السني، إنَّ الرجوع الى حاضنة دولة العراق هو السبيل لبناء مستقبل موحد يعزز سعاد الجميع وأمنهم، ولكن يبقي الخوف من أنْ يولد الضغط الاقليمي والداخلي اتجاهات متعاكسة في الثقافة السياسية داخلياً، وهذا يتم إنْ تغلبت قوى المد الطائفي على قوى المد الوطني والأمر مناط بالتفعيل والقوة والملازمة والمتابعة والتصدي وحضور الإسلاميين في الميدان والخروج من المخابئ والابراج الحكومية الى ميدان الفكر والدفاع، وهذا دون مستوى الطموح في الواقع العملي حاليا.

المُحتَويَات

شكر وتقدير ٧

تعيقلـ على كتاب ٩

الثقافة السياسية للشبـع الراقعي ٩

الفصل الأول

أسس الثقافة السياسية في العراق وخصائصها

مقدمة ١٣

١ _ الطائفية والقبلية ١٥

أ) الطائفية: ١٥

١ _ اجالبـذ الطائفي في ثقافة المكوّن السني: ١٥

٢ _ اجالبـذ الطائفي في ثقافة المكوّن الشيعي: ١٩

ب) القبلية: ٢٤

٢ _ القومية والمذهبية ٢٩

٣ _ ثقافة التسلط والاقتدار ٣٥

أولاً: التسلط والاقتدار عند السنة: ٣٥

ثاياناً: ثقافة التسلط الاقوتدار لدى الشيعة: ٤٣

٤ _ ثقافة العفـذ السياسي ٤٨

أبرز رماحل العفـذ السياسي في اتاريخلـ اقرليب: ٤٩

٥ ـ الفساد والفوضى السياسية ٥٦
أسباب غياب الحياة الدستروية:.. ٥٧
جوود اثرلوات الرعاقية:.. ٥٩
التائجذ:.. ٦٥
آثار الفساد على اشالرع الرعاقي:.. ٦٥
ملاحظات استشرافية:.. ٧٠
٦ ـ الثقافة السياسية العلامنية ٧٣
المحرو الأوّل: احلكومي والسياسي:.. ٨١
المحرو اثالني: المحرو الفكري والثقافي:.. ٨٤
اخلاتمة:.. ٨٥
٧ ـ سائر أسس وخصائص الثقافة السياسية في الرعاق ٨٨
خطّ ولي الفقيه:.. ٩٤

الفصل الثاني

الثقافات السياسية التفصيلية في العراق

المقدّمة.. ١٠١
١ ـ الثقافة السياسية التفصيلية دلى الشيعة.. ١٠٣
اخلاتمة.. ١١٤
٢ ـ الثقافة السياسية دلى الأكراد ١١٥
أولاً: الرحملة السياسية العشائرية:.. ١١٧
١ ـ رحملة حممود احلفيد البرزجني:.. ١١٧
٢ ـ انتقال الدرو إلى عشيرة البارزان ذ٢ذ
الرحملة السياسية احزلبية لدى الكرد:.. ١٢٣
ثايانً: الاتحاد الوطني الكردستاني:.. ذ٣ذ

ثقافة الكرد السياسية بعد اعم ٢٠٠٣م: ١٣٣
أ) الفدرالية، أو الإنفصال: ١٣٣
ب) الكرد والاعمل الدولي: ١٣٩
ج) الكرد يفرقون يين اتالريخ واجلغرافيا: ١٤٣
د) الثقافة السياسية العلامنية: ١٤٥
اخللاصة: ١٤٦
٣ _ الثقافة السياسية دلى اترلكمان ١٤٧
من هم اترلكمان؟ ١٤٨
موطن اترلكمان في الراقع: ١٥١
التوزيع اجلغرافي واجليوسياسي لترلكمان في الراقع: ١٥٣
كركك ومشكلتاه دلى اترلكمان: ١٥٩
حقو اترلكمان وثقافتهم السياسية تاريخيا: ١٦٤
مطابل اترلكمان بعد ٢٠٠٣: ١٧٣
٤ _ الثقافة السياسية دلى السنَّة ١٧٧
تأثر العقل السياسي السني بالواقع الجيوسياسي الأقليمي: ١٨٦
الأقيات الأخرى: ١٨٧
١ _ المسيحيون: ١٨٨
٢ _ الكرد الفيليون: ١٩٠
الثقافة السياسية للكرد الفيلية: ١٩٣
٣ _ الشبك: ١٩٦
٤ _ الإيزدية: ١٩٧
٥ _ الباهئيون: ١٩٩
٦ _ الراقعيون السود: ٢٠٠

٥ _ الثقافة السياسية دلى الخنب ٢٠٣
١) احرلكة الخنبوية الأولى:.. ٢٠٣
٢) احرلكة الخنبوية الثانية: ٢٠٦
٣) احرلكة الخنبوية الثالثة:.. ٢٠٧
٤) احرلكة الخنبوية الرابعة: ٢٠٨
٥) احرلكة الخنبوية اخالمسة:.. ٢١٠
٦ _ الثقافة السياسية دلى اجلماهير.. ٢١٢
أ) الراقمد المقدسة ودور العبادة والمناسبات الدينية: ٢١٦
ب) الايمان بالوحدة الاجتماعية واجلغرافية: ٢١٨
اخللاصة: ٢٢٣
٧ _ الثقافات الاهمشية واجلزئية في السياسة الحديثة ٢٢٤

الفصل الثالث

العناصر المؤثّرة في الثقافة السياسية في العراق

١ _ الأسرة ٢٢٨
الثقافة الأسرية بعد ٢٠٠٣م وأثر الاعلام في ثقافتاه: ٢٤٢
خلاصة الرأي ٢٥١
٢ _ الطوائف والشاعئر ٢٥٥
الثقافة السياسية للقبائل بعد تويكن الدولة الراقعية: ٢٦٢
أولاً: الرحملة الملكية:.. ٢٦٢
ثاياناً: رحملة اجلمهرياتو القومية:.. ٢٦٧
ثاثال: رحملة صدام حيسن: ٢٦٨
الفكر القبلي السياسي بعد ٢٠٠٣:.. ٢٦٩
اخللاصة: ٢٧٥

٣ ـ المؤسسات الدينية ٢٧٦
١ ـ المؤسسة الشيعية الدينية: ٢٧٦
٢ ـ المؤسسة الدينية السنية: ٢٨٤
خصائص الفكر السني الديني: ٢٨٨
خصائص الفكر الديني السني الكردي: ٢٨٩
الفكر السياسي الديني للمكوّنات الأخرى ٢٩٠
اخللاصة: ٢٩١
٤ ـ المؤسسة التعليمية ٢٩٢
أولاً: اقوع التعليم في الراقع ١٩٣٩ ـ ١٩٥٨م. ٢٩٣
ثاياان: القفـوم من النظام الإداري والاملي لزوارة المارفـع: ٢٩٨
ثاثال: القفـوم من انمجه التعليم: ٣٠٣
رابعاً: القفـوم من شمعو الجامعة والبثاتع العلمية. ٣٠٧
اخللاصة: ٣١١
التعليم بعد عام ١٩٦٨ إلى اعم٢٠٠٣م: ٣١٢
ساتم الثقافة السياسية للمؤسسة التعليمية بعد ٢٠٠٣: ٣١٦
٥ ـ المؤسسة الثقافية والاجتماعية ٣٢١
رحملة العهد الصدامي ٣٢٩
وبعد فترة من الزمن ٣٣٠
الشكل والمضمون ٣٣١
حربـو أثر أخرى ومؤسسات جديدة ٣٣٢
الرواثة الصعبة رحملة امبعد ٢٠٠٣: ٣٣٣
م قترتات طريق الثقافة البديلة: ٣٣٦
اخللاصة: ٣٣٧

٦ ـ المؤسسات اصحافلية والإعلإمية ٣٤٠
اصحافلة والاعلام بعهد صدام حسين: ٣٥٣
الثقافة السياسية للاعلام والصحافة بعد اعم ٢٠٠٣:.......................... ٣٦٠
تائجن ومحلوظات: ٣٦٣

الفصل الرابع

المتغيّرات الثقافية بعد سقوط نظام صدام

١ ـ تسلل الثقافة السياسية الليبرالية الى المجتمع الراقعي ٣٦٨
المقدمة:.. ٣٦٨
الأسس والمفاهيم الليبرالية التي طرحت في العراق بعد عام ٢٠٠٣م:......... ٣٧١
آيالت وظروف رحط الافكار الليبرالية: ٣٨٠
اخللاصة: ٣٩٢
٢ ـ تأثيرات الثقافة السياسية الديمقراطية التعددية على المجتمع الراقعي ٣٩٣
أمزق الديمقراطية الرعاقية ٣٩٦
أ) اشكالات اتوجله الى الاسلاميين: ٣٩٨
ب) امزق اجلدلية الثنائية: ٤٠٥
ج) امزق الدميقراطية التوافقية: ٤٠٦
د) أمزق تهديد الديمقراطية: ٤٠٧
ـهـ) امزق عدم تفرو مستلزاتم البناء الديمقراطي: ٤٠٩
مأزق الممارسات العملية للديمقراطية من قبل السياسيين:..................... ٤٠٩
٣ ـ تأثيرات الثقافة السياسية العسكرية على المجتمع الراقعي ٤١٢
٤ ـ اتألثيرات الثقافة السياسية الإقليمية على المجتمع الراقعي ٤٢٩
الفكر السياسي الوافد الى العراق من المحيط الاقليمي بعد ٢٠٠٣: ٤٣٥
الطائفية: ٤٣٥

رعوبة الراقع:... ٤٣٩
اسقاط العملية السياسية:.. ٤٤٢
الثقافة السياسية الراقعية بعد الصحوات:..................................... ٤٤٦
٥ _ اتالثيرات الثقافية السياسية الاعلمية على المجتمع الراقعي.................. ٤٥٠
اخلط الفكري السياسي البريطاني: ٤٥١
التأثير الثقافي الشيوعي في الراقع: ٤٥٦
الاتجاه الثقافي الارميكي في الراقع... ٤٥٩
العولمة وأثراه على الثقافة الراقعية ٤٦٠
رحملة التغييرات الدولية: ٤٦٣
رحملة التأثيرات الاقليمية: ٤٦٧
رحملة التأثيرات والصراع الداخلي في الرعاق: ٤٧٠

الفصل الخامس

التحديات والقابليات

وآفاق الثقافة السياسية في العراق

التحديات والآفات الثقافية السياسية في الرعاق.................................... ٤٧٨
التحديات الاقليمية:.. ٤٧٨
١ _ المد الطائفي: ٤٧٩
٢ _ ماجهمة العملية السياسية: ٤٧٩
٣ _ ماجهمة الاسلام السياسي الشيعي: ٤٨٠
٤ _ حامولة فصل الأمّةعن قادتاه السياسيين: ٤٨١
٥ _ اضافـع مياتونع الأمّة:.. ٤٨١
٦ _ العمل على تحييد ضعبـ قوى الائتلاف الشيعي: ٤٨٣

التحديات الدولية: ٤٨٤
التحديات الداخلية: ٤٨٨
١ ـ حزب البثع: ٤٨٨
٢ ـ القفوم الشيعي السياسي: ٤٨٩
٣ ـ عدم وضحو درو الرجمعية في الأمّة: ٤٩٠
٤ ـ القفوم السياسي السني: ٤٩٢
٥ ـ القفوم السياسي الكردي: ٤٩٣
٦ ـ مستوى الوعي اجلماهيري: ٤٩٥
آفاق فروص جناح الثقافة السياسية في الرعاق: ٤٩٦
ركائز الثقافة السياسية الايجابية: ٤٩٧
أبرز ملامح الثقافة السياسية بعد الصحوات في العالم العربي: ٥٠١
الثقافة السياسية جمللتمع العراقي بعد الصحوات: ٥٠٢
١ ـ الميل إلى خط ولاية الفقيه: ٥٠٢
٢ ـ الإيمان بصحة المنهج الثقافي الإسلامي: ٥٠٣
٣ ـ شعروهم بارتفاع قيمتهم الاجتماعية ٥٠٤
٤ ـ ميل الشيعة والسنة إلى تأييد احلكومة: ٥٠٥
ثقافة القوى السياسية: ٥٠٥
المحتياتو ٥٠٧